

تذكرة العلامة حلي:

٢٠٦٣٩

المجلد
الأول
الفقه

اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

[illegible]

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

نهر اخر وكان الماء كثير فروع الاول بكره سواد الحلال وليس يحسن له البعيل واستثناءه من الشئ في ضمن البلع لعدم انفكاك وطوبى اذا هلك من ذابح
وهو ممنوع ومنقوض بيورق ويا بخر الثاني بكره سواد اكل الجيف من الطيور اذا هلك موضع الثلاثة من الخناصير لقول الصادق في مسائل عمار عاين بخر بمنع صفه وعطاب ك
شئ من الطيور بنوصنا ما يشبهه الا ان ترى في منقاره معاوية قال المرفوع استثناءه في به وط من المباح ولو كان في منقاره اثم لم كان نجسا وكذا جميع الجوفان اذا كان في
افواهها نجاسة والماء قليل فيقال الثالث لو اكل الحرة قارة ثم شرب من الماء لم يجنبه ماء سواء غابت عن العين ام لا قال في طوابة زراة عن الصادق كذا
على ان الحرة سبي ولا بأس ببوله وان لا سمن من السماء مع طعاما لان الحرة كل منه وهو عام وهو احد افعال الشافعي لقوله عليه السلام الخنا من الطوافين عليكم والطوافين
بههم عدم يمكن الاحتراز عنها وثابتها ان يحسن لاصالة بقاء النجاسة فيها وثابتها الطهارة بعد غيبته بحمله للبول في الماء الكثير الرابع سواد الحرة ليس يمكن له ان ينجس
وروث عائلته ان النبي صلى الله عليه وآله نوصنا بفضائلها وقال ابو حنيفة انه مكروه لان لبنها نجس وهو ممنوع الخامس بكره سواد الحرة ليس يمكن له ان ينجس لان احتذاءه في
في سواد الحرة ليس يمكن له ان ينجس اذا كان حيا واطلق في المصباح السائل الا في طهارة المسوح واعلموا كالتب والفر والتعبد لا ينجس بغيره ولا ينجس بغيره
وقال الشيخ رحمه الله بكره سواد الجمل لعدم انفكاكه عن ملاك النجاسة الثامن قال في الاصل لم يخرج من الطهارة والنجاسة ولا يجوز استعماله في
الوزع وان خرج حيا والوجه الكراهة من حيث الطب لقول الكافر عليه السلام وقد سألوه عن العضاء والحية والوزع فيقع الماء فلا يموت بنوصنا منه لاصالته قال
مسئل لا يجوز الطهارة بالماء المقطوع مع العلم بالفصية بالاجماع لانه يضر في ملك الغير بغيره وهو ينجس عقالا ولا فرق ذلك بين الطهارة عن الحدث والنجاسة لان المقطوع للغير
وهو المرفوع موجود فيها فروع الاول لو نوصنا الحدث وغسله نجسا وخاله بغيره من مس مثابة عالما بالفصية لم ينجس به لان النجاسة لا ينجس
فيجيب في هذا السائل لو ازال النجاسة بالماء المقطوع من بدنه ولو باجر او ان ضل عن محله ولا ينجس بطلان الصلوة مع بقاء الرطوبة لانه لا يلازم الثالث لو اكل
المقصوب بغيره وجب نجاسته معاوان نوصنا بكل واحد منها فلا فرق لجلالته لثبوت المصادرة لاداة الشايع ويحمل النجاسة لانه نوصنا به بلوك الرولج جاهل الحكم عند
تخله جاهل الوصف الخامس لو سقى العلم بالنجس كانه عالما بالمأكل الثاني في النجاسة وفيه مسائل الفصل الاول في صلاتها مسئلة
البول الغالب من كل حيوان ذي نفس سائلة ينجسها كقولهم نجسها باجماع العلماء كانه في النصوص الواردة عن ائمة عليهم السلام بفساد البول والغايظ عن الجمل الذي اصابه
وهي اكثر من ان يحصى فقول الشيخ طهارة في ذلك ما لا يترك كل نجس من الطيور ولو اذني في جيبه ضعيف لان اعداؤه بغيره وان قال الشافعي ان بول سواد الله صلى الله عليه وآله
ظاهر لان ام ايمن شربها لم يكره شيئا على النصوص في النجس ان بول جميع البهائم والسباع وادواها طاهره خاذا لاجماع مسئلة بول ما يؤكل نجسه وجميعه
طاهره عند علمائنا اجماع وروى قال مالك احمد زفره زهره لقوله عليه السلام ما اكل نجس فلا بأس ببوله وامر العربي بشرب البان بل الصفة وادواها طاهره على
راجله وهو لا ينفك عن اللطخ بالبول وقول الصادق كل ما يؤكل نجسه فلا بأس ببوله وقال ابو حنيفة والشافعي انها نجسة لقوله من شربها من البول وفيه نجس وروى
للاستثناء فريار في قوله رجس ولا دلالة في الحديث لاداة بول ما لا يؤكل نجسها بين الادلة وكذا الرواية على ان رجسها نجس وهو كذا في هذا وقال محمد بن
الحسن بول ما يؤكل نجسها طاهره في خمسة فروع الاول جميع ما لا يفسد سائلة كالدباب الخنا من طاهره لان دمه طاهر وكذا اميتة وروث السمك والسمكة
في النجس لانه لا ينجس اجمع الجلال من كل الحيوان وهو موطا الانسان نجس لا ينجس غير ما كوالا خلافة في الثالث في ذلك الجمل مختلف في نجاسته عند النجاسة حكوا بطهارة
الآن يكون جارا لا هو الا في علم بالاصل لعموم طهارة ما يؤكل نجسها واخرجون حكوا بنجاسته وهو قول ابو حنيفة ايضا واصل في الباطن وليس شئ الا في قوله
ثلوث البهائم نجس خرج غير مسح بل كان طاهره كذا ما يخرج من الدابة ونجسها ولا يجب غسله الا ان يسهو على نجاسة والشافعي وجب غسله ولو خرج غير مسك
محبت لو زرع له يثبت نجسها على اشكال الخنا من مسكها في العدة من الدابة طاهره وكذا الوصف الزرع والشجر ماء نجسا كان الزرع الناء في النجس
الحادث طاهره في السائل الادب كراهة ابدال النجس الباطل الخبير وانما على الاثر علم بالاصل لقول الصادق لا يغسل ثوبك من بول كل شئ
يؤكل نجسها ولا يشترط ان يوجب الاحتراز عنها لان الصادق امرهم بمسكها لاداة لانه من لاداة التظيف السليج عن كل حيوان طاهره طاهره على
بالاصل واجب ليجوز ان لا يعرف الا بالجلالة والنجس الحرام لقول الصادق لا تأكل نجسها وان اصابك من عرقها فغسله ويحمل على الاحتياط
الثاني في الحمام والصاخر عند طاهره لانها مأولة اللحم ويروى ابو حنيفة ومالك اجماع الناس على نجاسة في المساجد وقال الشافعي انه نجس لانه طاهره اسطوان
للنجس ومنع العلبة السابعة بول الصبي الذي يفسد بالطعام نجس باجماع العلماء لان النبي صلى الله عليه وآله قال ينجس من بول الغلام وقال طوابة طاهره وللشاة نجس
مسئلة النجس من كل حيوان ذي نفس سائلة او صبا كان او غيره نجس عند علمائنا اجماع وروى قال ابو حنيفة ومالك واحمد احدى الروايات لان النبي صلى الله عليه وآله
انما يفسد النجس من المقي والمق والبول وقال الصادق ان عرفت مكانه فغسله وان عرفت مكانه فغسله كله وهو قول الشافعي في العدة وفي الجمل بلان من الاثر
طاهره لان عابسه قلت كنت اقول المقي من ثوب سواد الله صلى الله عليه وآله وهو يصل فيه ويصل نجسهم ما ليس ببول منبولة في سائر حيوانات ثلثة ثوبية
لان طهارة من الاثر للكرامة والطهارة الا للكلية الخبير باعتبارها بالعرف ونجاسته غير المأكل خاصة اعتبارا بالدين مسئلة الذي ينجس طاهره ان
عن شهوة كان او غيره عند علمائنا اجماع الا ان النجس فانه نجس لذي الجاني عقيب شهوة وهو واحد في روايات عن احمد والاصل في قول ابن عباس عني
بمنزلة الصاخر وقول الصادق ان عليا عليه السلام امر المعتاد ان يبال رسول الله صلى الله عليه وآله عن الذي خالف بين شئ في بول الصادق ان سال من ذلك
شئ من ودي ومذي فلا يفسله ولا يقطع له الصلوة ولا يفضله الوضوء وانما قلت نجاسة النجاسة وقول الصادق ليس الذي من الشهوة ولا من الاغلاط ولا من
العيلة ولا من مس الفرج ولا من المصاحفة وضوء ولا يفسل منه الثوب لا الحمد قال الشافعي ابو حنيفة في رواية واحدا منها بخلافه لان النبي صلى الله عليه وآله امر بغير ذلك
ويحمل على الاحتياط فروع الاول رطوبة فرج المرأة والدم بظاهرها بالاصل فكل ابو حنيفة بنجاسته وللشافعي لان اعتبارا بالدين في نجاستها السائل
منها لا يفسل سائلة طاهره طاهره في الثالث في طاهره على الاثر علم بالاصل في غسل نجسها عن بعض علمائنا النجاسة في قال الشافعي لانه مفسد في النجاسة
منع صلاحه العلبة ولو لم ينجس فهو طاهره اجماعا ولو نجسها نجسها اجماعا الواسع كلما يخرج من المعدة او ينزل من الراس من البول والدم والبرص والمه
الصفراء فهو طاهره بالاصل قال الشافعي بولهم طاهره في نجسها وكذا الرطوبة يخرج من المعدة لان نجسها وما يخرج منها نجس هو نجس قال في الجمل

کتاب الفہام

[illegible]

کتاب الطہارۃ

[illegible]

کتاب الطہارۃ

۱۵۴

مرحبا خیر
مرحباً خیر

[illegible]

كتاب الضمان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب الطهارة

[illegible]

کتاب

وعلیٰ مختار

چند

منوی

تک الطمان

[illegible]

ענין

وَمَوْطِنًا

32

4

اولی

۵۷۲

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب الکھائن

[illegible]

ایک نیا

مجلس

تاریخ

[illegible]

یومہ ۱۰ خط و
فی ۱۰ خط و
فی ۱۰ خط و
فی ۱۰ خط و
فی ۱۰ خط و

میرزا

يهين والسادس السابع هـ جز يهين وان قال كنى في الثالث طاهره الثالث الاولي طهر يهين والسادس السابع والثامن جز يهين ولو قال كنى يوم الخامس
 طاهره جز يهين الحنفية الثانية في نوافل كان جز يهين عشر من كل شهر كنى يوم السادس طاهره الحنفية الثانية الاولي طهر يهين ومن السابع الى اخر السادس من شهره مشكوك به
 لا يمكن الا انقطاع فيه ثبوت الكلال صلوة بعد السادس عشر الشهر طهر مشكوك فيه فغسل الكلال صلوة لاحتمال الانقطاع فان قال كنى يوم الحادي عشر طاهره جز
 الطهر يهين والعشر الاولي مشكوك فيها فغسل في اخر ما لاحتمال الانقطاع ومن الثاني عشر الى اخر الحادي والعشرين مشكوك فيه ثبوت الكلال صلوة ثم فغسل مشكوك
 الى اخر الشهر لاحتمال الانقطاع هو لو قال كنى في كل شهر جز يهين بين طهر جميع ولا علم موضعها ولا عددها فاحض ولا طهر يهين عندنا واما الشك
 ومن واقعة في اقل الجز يهين واقل الطهر فان اقل ما يحتمل ان يكون حبسها يوما من اوله ويوما من اخره وما بينهما طهر واكثر ما يحتمل ان يكون حبسها يوما من اوله و
 اربعة عشر من اخره وبينها خمسة عشر يوما او لعكس فحتمل ما بين ذلك فثبوتها اليوم الاول لان طهر مشكوك فيه فغسل في اخره و غفلة الكلال صلوة الى اخره
 الرابع عشر واما الخامس عشر طهر يهين ثم فغسل في انقطاع السابع عشر الشهر لا مكان لانقطاع الدم في كل وقت في لو قال كنى جز يهين في
 كل شهر فكن في الحنفية الاخيرة طاهره اول طهر جميع غير ما احتمل ان يكون حبسها الحنفية الاولى والماني يكون طهره وكذا الحنفية الثانية والثالثة عندنا وقال الشافعي
 جعل الثالث لان لا يمكن مثلها طهر كامل ولا بعد ما سوي الحنفية الاخيرة وجعل الرابع والخامس والسادس الاولي طهر مشكوك فيه ثبوت الكلال صلوة و غفلة الكلال صلوة
 الى اخر الشهر لان طهر مشكوك فيه وكذا من الحادي عشر الى الخامس عشر طهر يهين ومن السادس عشر الى العشرين طهر مشكوك فيه ثبوت الكلال صلوة و غفلة الكلال صلوة
 عندنا فغسل في اخر الخامس والعشرين من لو قال كنى جز يهين في يوم كنى اليوم العاشر ما مضى من الشهر والعدد نصف الزمان بنصف يوم لو وقع في الثالث عشر فغسل في
 اول الشهر ما مضى من الشهر فغسل في الحادي عشر الاحتمال في اخره و غفلة الكلال صلوة في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 طهر يهين فان قال كنى جز يهين في يوم الثالث عشر فالاول طهر يهين وكذا من الثاني والعشرين الى الثالث عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 الى اخر الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 يوم فالثاني عشر جز يهين و غفلة الكلال صلوة في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 يوم السادس طاهره الحنفية الثانية الاولي طهر يهين وكذا من الثاني والعشرين الى الثالث عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 الحادي عشر الى اخر الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 لها يهين فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 ضاء الاول والثالثين لانها طهر يهين وشخص ما عداها لانها صامت مع الثالث طاهره فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 للعلوم ان الحبس لا يهين عليها رسوم المسحاضة جميع ولا حالي في غفلة الكلال صلوة في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 للمعذبه هناك الشافعي فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 من اول الشهر ويومان من اخره طهر يهين والسادس في السابق فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 الثامن عشر والثاني والعشرين والسادس والعاشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 طهر يهين لكن غسل الانقطاع في اخر الخامس عشر والعشرين فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 عشره من السابع الى اربع عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 والرابع والعشرين لو قال كنى جز يهين في نصفه وكن في اخره فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 الشهر طهر يهين ونام السابع الى اخر السادس عشر جز يهين ولو كان الكسر من الثالث فما عكس من اول الشهر الى اخر الرابع عشر يهين ومن الخامس عشر الى
 النصف الاول من الرابع والعشرين جز يهين ولو قال كنى في العشر يوم والكسر من الاول فالاول ونصف الثاني طهر يهين ثم الى اخر الحادي عشر مشكوك
 فغسل في اخره لاحتمال الانقطاع ونصف الثاني عشر طهر يهين ومن النصف الثاني الى اخر الحادي والعشرين مشكوك فيه فغسل في اخره لاحتمال الانقطاع
 ولو كان الكسر في العشر الاول الى اخر التاسع طهر يهين ثم فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 الاول من التاسع طهر يهين ولا يحتمل ان يكون النرج بين العشر يوم والكسر منها لان العشر لا يختلط يوم **الفصل الثالث** ناسه العدد دون الوقت فان
 ذكرنا اول الحبس اكله ثلثة ابعين ثم فغسل في اخر الثالث لاحتمال الانقطاع و غفلة الكلال صلوة في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 ذكرنا في اخره ما لم يهين في الثالث فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 بياناً وما زاد الى تمام العشر طهر مشكوك فيه فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 عن اقل الحبس فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 فان مان مشكوك فيه فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 عداه مشكوك فيه فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 ان حبس في النصف الاول من الشهر ولا اعرف فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر
 ثلثة ايام واختلف علماء في اشرط النواحي فالاكثر عليه في حال اخر من بعده فافاد ثلثة ايام مثلاً في جز يهين فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر فغسل في الحادي عشر

يوم

يوم

في
الجز
الاول
من
الشهر

فالمعان
وتنبا

[illegible]

جاء

مجلس

[illegible]

وہابی

المكتب

برق و آتش

على الحب والبر
 لا افرها الى انا
 مستلها اخلاص
 اولي من الاخ و
 لا يوبن به قال
 السامو مدنا
 مدد من راي
 من اسعوب
 من اسعوب
 من اسعوب

فصلنامه

2

[illegible]

فکر و فکر

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

[illegible]

ایک نیا دور

احکام امور

[illegible]

غالباً

مروغیہ
المسقط

[illegible]

فی کتاب الفرائض
المنذوبین
الزواجا

تقديمه الى السيد الرئيس
والسيد الرئيس

[illegible]

[illegible]

فمن
الحكماء
تبعوا
في علمهم
بالحق
والنعم

من عبد
فانظروا

فانتم انتم وراحمنا وطفلكم يسمي بوجو بطاين العقد كما لو استاجر بوجو لعل من رآه استحق

ن باغ
جلد اول
مجلد اول

مؤلفین

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصدق
في الجليل
والنعم
على النعم
لا يملك
فمنه
مصدق
مصدق

میں

کتاب الطہارۃ

[illegible]

فصل اول

44

تاریخ

الموقفين

مؤلفہ

فوق المغرب

درمیان مردم صلواتی بر او فرستادند

فِي النَّفْسِ الْفَاسِقَةِ
الَّتِي لَا تُبَيِّنُ عَلَى الْوَسْوَاسِ الْخَاسِرِ

ألقى الوزير
وقال
خليفة الوكيل
أقوا حجة

الفصل

کتاب الصلوة

[illegible][illegible]

والوفاء

42

[illegible]

كتاب الصلوة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

المحرم

من ادب

الاجور

عبد المظفر العظمى

الْبَيْتُ السَّامِعُ
الْأَحْكَمُ

مفتی محمد رفیع الرحمن

تکایہ الصلوٰۃ

[illegible]

مسئلة تقع الصلوة في كل مكان مملوك او في حكمه خالف من يماضي في خلاف بين العلماء واختلف في الغصوب من غير علم الا الى بلدان الصلوة من يشاء في المكان

[illegible]

ليهما لو رجعتهما الجاهل عاونه قال اكثر العلماء لقوله تعالى وبما بان ظهروا لقوله اكثر علماء الفقه من يقول ودور من ارهباس وابن مسعود وسعيد
 وابن جابر علم الشريعة الطهارة عملا بالاصل وهو غلط اعلم لا يشهد كالحجاسا الباشرة فلا تبتطهارة المكان مما الاى موضع جهة السجدة
 عند اكثر علماءنا وقد اجمع كل من شرط الطهارة على اعتبار طهارة موضع الجبهة وهو محذور واما عدم اشتراط غير ما هو الاشتهر عند الاصل فلا خلاف
 فيخرج عن العهد لقوله سبحانه لا ارض مسجد ولا مزارع من طريق الخاصة فلا يصح ان يفسد من الشاة فلو لم يصب عليها فلا يصح ان يفسد
 وقال ابو الصلاح ما شرط طهارة مساطط الاعضاء السجود كما يجنبه منقع القياس وقال السبلد يفسد شئ طهارة المكان وبه قال الشافعي لا يفسد
 في الزبله وبه جزيه ولا علم سوى نجاسة ونقول بموجبها نجاسة منعدية الوضوء في الجزيه وقال الشافعي شرط الطهارة في جهة الصلوة والنجاسة
 بحيث يكون ما بان في بدن الصلوة وشايع ظاهر بعض لو وقف تحت سقف بجند من ارجاء دار غير رتبه صلوة وبه قال السبلد فلا يوجب نجاسة لا يبتدأ ونهاية
 موضع القدمين والجبهة ولا يضر نجاسة ما سواه الا ان يخرج من كونه الكل ثم يخرج الى مكان على اسطوانة وطرفها يمس على خاصه محض صلوة عند
 خلافت الشافعي واحدة زوارة وفي اخرى لا شئ في طهارة ما نفع عليه ثياب ولو كان ثوبه ليس شيا غبارا كثر من يصل الى جانبها وجانب لا يشايع
 محض صلوة عند فاختلاف الشافعي واحدا قال ابو حنيفة ان كان تحت قدمه اكثر من قدم درهم من النجاسة لم يفسد صلوة به قال ومن كتباه به على
 اكثر من قدم درهم محض صلوة ولو وضع جبهة على نجاسة فزهد على قدم الدرهم فزاد في النجاسة لا تفسد الصلاة والحمد وعندنا يفسد انما الموضع
 الجبهة فان النجاسة ان استوعبته لم يفسد صلوة وان لم يمس ولو وقع ما يجزى من الجبهة على موضع طاهر لم يفسد على طاهر محض صلوة
 ج لو كان ما بان في بدن ثوبه ظاهر او ما كان في جملته صلوة في السجود نجاسة محض صلوة عندنا وبه قال الشافعي لا يوجب نجاسة لانه بها اشتراط
 فشا كما لو صلى على نجاسة في الاخر لا تقع في ذلك الوجه محض الصلاة لو كان محض الصلاة على خثره طرما غفران صلوة في محض الصلاة
 اليه بلان صلوة في يجوز ان يصل على سبط عتبة نجاسة وبه قال الشافعي لا يوجب نجاسة لو كان محض الصلاة على خثره طرما غفران صلوة في محض الصلاة

روایتی

كتاب الصلوة

نحو المولى

للقائمين والعائفين والركع السجود ولا يتبع خبر الصلوة الطواف ولا يحصل بطواف فيه قبله ولا يكمل جعبه ولا ن كل بقعة غاوان بفرض
 كما سجد وقال مالك والشافعي والحنابلة لا يجوز النافلة ولا يجوز الفريضة ويروى قال الشافعي لا تقوله تعالى وحسب قولوا وحسبكم شطره أي نحوه وإذا كان فيه لبس
 وجعلوا له سندا برأيه فاشبهوا السند وهو خارج وقد يفتن أن الصلوة لا تحب لمجيئها بل إنما يوصى بها من غير ضرورة فبعضهم إليها وإلى ما جاء بهما
 باقي الجهات وإذا استند به وهو خارج لم يستقبل شيئا منه بل إنما لو كان فيه حرك من غير الطهر لا نقول لا يجوز فعل الفريضة والنافلة لأن النبي صلى الله
 عليه وآله دخل البيت ولم يصل ولأن الطواف لا يجوز فيه فكذلك الصلوة وتنع عدم صلوة فيه فحسب ذلك من غير ضرورة فبعضهم إليها وإلى ما جاء بهما
 اعمدة من رواه فان ثبت ذلك على سندها وثبتت في ذلك الثاني إذا عرفت هذا علم ان المتأخر في الصلوة ان كانت فريضة فزاد في نافلة في الكعبة
 افضل لانها اطهر موضع وان كانت جماعة من الكعبة فهو افضل والا فالحاج افضل من غيره من مسكنة وتكرار الفريضة على طهر الكعبة ان كان
 بين يديه فطهر من السطح ويروى قال برحقه لان بين يديه بعض الكعبة فصح الاستقبال اليها ولو كان خارجا عن الطواف لا الشافعي يجوز ان كان بين يديه والافلا لان
 النبي صلى الله عليه وآله من الصلوة على ظهر بيت المقدس لا على المنى لا ما ذكرناه ولا نرى حجة عليها الا انها كالأصله يقال صلى عليها الا انها وينتقض بما
 لو كان فدا من سعة وقال احمد لا يجوز الفريضة مطلقا لانها لا يستقبلها فصح لا يستقبلها على ما تقدم ذكره من الشافعي من مبيحة بغير وجهين اولهما
 مستمرة لانها كالجهر ولهذا تدخل في البيع ولو غرر بعضه فلا محذور لان ذلك لو كان بين يديه بغير وجهين روى عنهما انه اذا صلى على ظهر الكعبة
 استلم على فناءه وصلى بالاثام نحوها الى البيت المعمور والوجه ان يصل اليها كما لو صلى اسفل حج لو صلى على موضع الجبل لم يفسد صلوة الجماعة
 بنحوه الى الكعبة في لو صلى داخل الكعبة استقبل اي جدارها شاء وان كان الباب وكان مفتوحا وليس له غيره من نفعه ووجه الثاني صلوة الى جانبها او
 خلفه او عن يمينه من غير ضرورة وليس بمعتمد مستمسك في جواز الصلوة الى جانب الجبل المصلح امره صلى الله عليه وآله وسلم لما شافوا لان احدهما لله تعالى
 الشفاعة واطلوا صلواتها مع ان النبي صلى الله عليه وآله قال اخر من من حيث اخر من انفسهم بل من من خالفه حيث ينظر صلوة وسئل الصادق ع
 عن الرجل والمرأة يصليان بجدار من بين الرجلين قال لا بأس بهما شريطة ان يكونا من جهة واحدة او نحوه ولا خلاف في الجهر من الجبل على الاستقبال
 بالاصل مع منع دلالة الاول على صحة الترفع وقال المرفوع في بعض النسخة بالكره ولا ينظر به صلوة احدهما ويروى الشافعي واحد هو الاقوى لان الصلوة
 الاسرها الصلوة مطلقا فلا يستقبل الا بالابل ولا يالو وفقد في غير الصلوة او فاما سنون او غير سنون لا ينظر صلوة وكذا لو كانت مصلية فقلنا بوجبه
 ان وقفت في جنبه او امامه ولو تكن المرأة في الصلوة او كات في الصلوة من غير اشتراط لم ينظر صلوة واحد منهما والشركة عند ان ينوي امام امامتها
 وان اشتركا فان وقفت بين رجلين مثل صلوة من الى جانبها لم ينظر من الى جانبها لانها جازية بينهما وبينها وفقدت امامتها لا امام مطلق
 صلوة الامام ينظر صلواتها وصلوة كل الجماعة لبطان صلواتها بطلان صلوات الامام فان صلوات الامام الى الجبل مثل صلوة من جدارها ومن وراءها
 صلوة من جدارها وتيمم هذه مسئلة الحاذق الامام لان يكون الصف الاول ساء كله ينظر صلوة على هذا الصلوة الاول والصلوة الاولى ينظر صلوة
 والثالث لكن صلوة اصل الصفين كلها ينظر استحسانا وتخصيصا بخلافه من الشافعي والى جبه ان سندها في هذا الصلوة عند الشافعي وروى
 له حنفية وعند الشافعي الخالفه بها وعند حنفية من الرجل يدان فلهذا ينظر صلوة من وراءه فصح ان لا ينظر عند الشافعي ان تكون المرأة غرا او وروى
 لو اجنبية ولا يعان تكون مصلية بصلوة او مفرقة في الجهر والكره في ثوب فاقطع لو كانت خاتمة صف مثل صلوة من على يمينها وشمالها ومن جدارها
 خلفها ولا ينظر صلوات غيره ثم ان صلوات امام مثل صلواتها وصلوات الامام ولا ينظر صلواتها من بين النعمان وروى الصف الاول حج لو كانت بين يديه
 احد جانبيه لا ينظر صلواته لا يقبل او من خلفه وان كانت تقبل لم ينظر صلوة واحد منهما فحكموا اجتمعا في عمل صلوات الرجل لا او المرأة ولا مصلية من جدارها
 كان بينهما سائر او بعد عشرة اذع صحت صلواتها وان كانت خلفه في الحدب شرب وروى في اشراط حصة صلوة المرأة لولا ان بطلان الصلوة بين فلو سلمت
 الحائض وغير المتطهرة وان كانت نسيما لم ينظر صلوة في الرجوع اليها حنفية من غير لغير المتطهرة لا يجوز الصلوة وان كانت فدا من جدارها غير مصلية
 ومن غرضه بغير حج لو صلواتها خلف الرجل صحت صلواتها بعد ذلك الشافعي من غير ان لا يابح في صلواتها من غير ان لا يابح في صلواتها من غير ان لا يابح في صلواتها
 مسجد او بيت صلى الى حائط او سائر يرون صلى الى قضاء او طريق صلى الى ثوب شافعي من يابح او يفسد بغير حصة من غير ان لا يابح في صلواتها من غير ان لا يابح في صلواتها
 بين العلماء ولا في النبي صلى الله عليه وآله كان تركه الحرة من قبلها بغير جمل اليه وروى عنه مقدم وحط الطهر في بعض من يرون الجهر والكره
 لا يمنع ولا ينظر صلواته الا في ما عدا ذلك وقال الثوري استلم الرأى في هذا راي وقال مالك والشافعي قد عظم الذلوع ومن لم يدري بيان ولا حلا
 فافعلوا الله فاعفوا عما عدا ذلك لا يستأجر السهم والخشب والحائط كما كان امر من فوا في فروع آب حنبلين يدون من شربة لقوله اذا مصلحتك الى شربة فليد
 منها لا يقطع الشيطان طلب صلوة ولا تراصون لصلوة من جدارها لا يابح في صلواتها ثلثة اذع في يجوز لبسها اليه الجهر والكره
 النبي صلى الله عليه وآله كان يرضى لصلواته الشافعي من استأجر الدابة في لول بعد من حط حط وصل الى الجدار الا في صلواتها الا في صلواتها
 قال فان لم تكن معصية فلا يخطأ في الايض من امامة انكرها لك حائضين سئل ابو حنيفة الحطة وقال الشافعي في الحطة والمرأى طالع بمصلا خطا الحنفية
 خطا الا ان تكون فيه من سلة شيع والظاهر ان الرض هو طاهر احد عشر يوما لصلواتها الطول صلواتها في لو كان معصية حكمة فبها
 بين يديه من صلواتها الا في صلواتها من سلة شيع احد عشر يوما لصلواتها الطول صلواتها في لو كان معصية حكمة فبها
 عنده ويجعل على حاجبها من والاي لا يجلس على طهور في بكره حط من صلواتها لا ينظر صلواتها من غير ان لا يابح في صلواتها من غير ان لا يابح في صلواتها
 في الفريضة بالنافلة ذكره احمد في الفريضة خاصة من ولا يابح في صلواتها حكمة في غير شربة لان النبي صلى الله عليه وآله حط هناك وليس من صلواتها الطواف شربة
 وان اناس يكرهون فقال لا يجلس هناك منكم وحيث بكة لان الناس يلبسون بها اي يرمون ويضع بعضهم بعضا وضع طهر من يلبسون بها من صلواتها على الكا
 وحكم الحرم كله كذلك لان بين عتاس فلا فلك واكبا على جاراته والنبي صلى الله عليه وآله حط بالناس من الجهر جداره حط الشاة والناس في كبريت

وهو

من جدارها

الاقرب

استرا

کتاب الصلوٰۃ

[illegible]

انوضو لوفيا
عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الصلوة ٢

10

5

5



5

2

5

5

5

2

38

4

5

5

اولاً

•

1

2

2

النجاسة العاطية
يعفي عنها في
موضع

فیکوں
'۱

البخش

۵۶
و یقرئ

کتابخانه

فَمَا يَكْرَهُونَ
الْأَصْلَافَ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

کتاب الصلوة

خارج المجددان كان مجاز الكعبة يومئذ فلو سوى عجزه بنا على منبته صلى اليه ابدان كان يصلي حيا في مكة ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
يشاهد الكعبة وينزل على قبلته ان لم يكن مستلزم كذا ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
على القبلة فلهذا وهو الذي جعله الله تعالى في ركن الشاه هو جهنم الى ركن الشاه واصل العربي انصرخوا هو اليهم في اليان وعلا من اجل
جعل الجدي خلف منكب الجوز ولا يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
فشرح حال عيونها خلفه ان لا يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
الكعبة لا يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
عيونهم بين الكعبين والجوز على رجب الكعبة لا يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
حق حوله الجوز رايه في حله طرما الفرقان في الاخر الجوز في بين رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
مكون الجوز عند طلوع الشمس مكان ان يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
الفرق بين بنات مشن نادر وحوضه الطلح يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
للقبلة ويجزئ في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
الخرنوب في العراف يجعله جدي في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
حسب اختلاف منازلها وتكون الشفاء حال في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
شاه كل ليلة في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
لجدي عشرين يكون في ليلة المصلي في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
النش والطور والجمعة والرياء والصح والعوا والسماك والفقر والزبد والكلاب والقلب السلول والنعيم والبلدة وسعد الغاية وسعد بلع وسعد
السعود وسعد الفرج والمقدم والفرع المؤخر ويطول نحوها اربعة عشر اوقاف الاضرب في شها عنها اربعة عشر شهابه فطلع في وسط المشرف
ماتلة عنده الى الشمال فلكل واحد الشربين واخرها السماك واربعة عشر ياتية مطلع الى المشرف ماتي الى الشمين او لها الفجر وادها من اخوان لكان
رفيع من الهامة فاطلع حدها على جنبه فالفجر ينزل كل ليلة في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
منها ثلثة فيكون عودها الى المشرف الذي نزلت به عندناه حول كامل من احوال السنة التمسيد هذا ما نزل يكون منها فها بين في ليلة المصلي في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
عشر من رايه من حله على الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
ان اول التمسيد في ليلة المصلي في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
لجدي عشرين يكون في ليلة المصلي في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
بين المغرب والشمس مائة الى مائة جنوب الدجور في رايه من الزاوية الفان في المغرب اليهم مستقبلا مشط وجدي مائة الى الزاوية الفان في المغرب اليهم
القسم مائة اليها في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
في هذا الصلوات اجلاس مع الكعبين فلو صلي في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
وتبرك في الثاني لدا ومنه ليقول ما هل فيه عليهم السلام على ذلك قال ابو سعيد من التمسيد في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
اساقلة وهذا ميجوزة انصر في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
في اسطر السور لاروق من جميع الفرائض كفضاء الواحد سلوة التذوق والطهارة والكسوف والنياز والامانة وهو سجود السكر طلبة فيه
الاستقبال عملا باصل واجبة الشاخص في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
فيها في ثلث من بسحب المفعلة والثناء **مسألة** لا يجوز الصلوة الفريضة على الرحلة الاخذة من ارض الى ارض الا ان كان في الرحلة
عبد الله في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
الصلوة على غير معتقل واجوزة معلقة في جبال او في سفح لا يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
سبيلها مسالك الى الجباب ونجا على اقل ما يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
نودي عليها ونسب على رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
نعمه والتمك والتمك في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
ويجوز على رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
جوزة في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
صاحبها لا يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
نقول في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
ب جيز لا يجر من رايه منكب الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم
في مشن وماله في الاخر الجوز ... رجب ان يصعد على سطح رات لمكان حرم

مقام الخطه

المجلد الثاني
فيما ينبغي
٥

مجلس ششمین

٥٥

بين

من
الذين
يكرهون
الاجتهاد

له

من
الذين
يكرهون
الاجتهاد

وراء

الشيخ

الادان

عشر

وايو

الادان

الادان

الادان

الادان

الادان

صلى الله عليه وسلم لا يقبل من قبله صلى الله عليه وسلم الا اجتهاد وان خرج الوقت ولو كان محبوسا في ظلمة صلى الله عليه وسلم مع جهات مع الضيق الى ان يخرج من الظلمة
ثم يجتهد ويقتضيه ثالثا لا يقبل من قبله صلى الله عليه وسلم الا اجتهاد وان خرج الوقت ولو كان محبوسا في ظلمة صلى الله عليه وسلم مع جهات مع الضيق الى ان يخرج من الظلمة
فقد ان احدهما ان يقبل في القضاء فجاءوا الثلث لا يقبل ويصلي كيف نفق ويقتضيه ولو صلى اربع صلوات اربع جهات باربع اجتهاد وان لم يبين خطأ فلان
فصله في قول الامام في الشمس رآه وهو عدل وجب قبول قوله لانه اجتهاد من حوسر الاجتهاد حسب ما يجوز الصلوة في السفينة وضارضا لا افضل
من يمكن فان صلى فيها وجب له ما لا يستقبل من ملكة فان غلبت الغياض والسطح صلى على السقف فان دارت السفينة فليبدل معها ويقتبل القبلة فان غلبت
استقبل بغيره لا فتاح ثم يمتدح كعب ما دار ويجوز ان يصلي النوافل على راس السفينة اذا غلبت الاستقبال الصادق عن الصادق في السفينة فقال ان
استطعتم ان تخرجوا الى اجد وفان جوا وان لم تقدر واخذوا صلواتهم واخذوا في الصلاة واخذوا في الصلاة واخذوا في الصلاة واخذوا في الصلاة واخذوا في الصلاة
فقال يصلي فانما ان لا يستطع القيام فليجلس ويصلي وهو مستقبل القبلة فان دارت السفينة فليبدل معها ويقتبل القبلة ان غلبت على النحران لم يبدل على ذلك فثبتت
على مقامه ويغير القبلة بجده وقال صلى الله عليه وسلم في الصلاة اذا لم يضر حيث دارت وقال ابو حنيفة يجوز ان يصلي على غير القبلة
السفينة فانما اوقافا على ما ذكرناه وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحمد **الفصل السادس في الاذان والاقامة** وبما ذكرناه **مسألة** في الاذان والاقامة
الاذان اربعة الاعاء وشهها الاعاء باوقات الصلوات بالفاظ مخصوصة وهو عند اهل البيت مستفاد من الوجود على لسان جبريل في نفسه القول الصلوة بالاصح
جبريل على رسول الله صلى الله عليه واله كان راسي جبر على قاذن جبريل واقام فلما انبأ رسول الله قال يا علي سمعت فلما قال حفظ قال ربي بالان
فدعاه وعلمه ولا يدرى من مشرع عامود به من النبوة وقد قال الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وكان الامور الشرعية منوطا بالمصالح والنظر في البصيرة
فخرج عن ادراكها ولا يعلمها مفصلة الا الله تعالى فاجره فيها للنبوة ولان لمواظفة على هذا مستفاد من الوحي فكيف لمه واطبق الجمهور على ان محمدا عبد الله بن عبد
عبد الله قال حدثني عبد الله بن زيد قال لما امر رسول الله صلى الله عليه واله بالنافوس بعلى ليجتمع الناس للصلوة طاعة واقتناء رجل خيلنا فوسلني به فقلت عبد
الله ابنيع النافوس قال وما مضى به فقلت ندعوهم الى الصلوة قال فلا ذلك على ما هو جبر من ذلك فقلت بل على قول الله اكبر الى اخر الاذان ثم استأخر عن
غيره بيده قال فقلت انما الصلوة الله اكبر الى اخر الاذان فلما اصبحنا ثبت رسول الله صلى الله عليه واله فاجره بآيات فقال يا ابا حنيفة ان الله تعالى فيهم مع بلال قال
عليه ما واثق فليؤذن به فانتهى في ذلك صوتا فمضت مع بلال فجعلت الفية عليه يؤذن به وهذا الحديث مدفوع من وجوه الاختلاف الزائدة فبيننا بعضهم
ان عبد الله بن زيد لما امره النبي صلى الله عليه واله بان يؤذن في حوائذ مؤذنة فكون مؤذنة في الاذان فليؤذن به شهادة المنة لنفسه غير ممنوعة وهذا منضبط
جليل فلا يسمع قوله عن نفسه فيخرج كيف يصح ان يله النبي بالنافوس مع ان يصلي الله عليه ولا يسمع عيسى بن كنفار بالنافوس ثم رجع عند ذلك الى امره بصلته استحال
بل فله الاستحالة به فله ان كان الامر بالنافوس بالوحي لا يمكن له غيره الا بالوحي مثله فان كان الاذان بوحى فهو مطلوب في الاذن اعطاء وان لم يكن الامر بالنافوس
بالوحي كان منافيا لقوله تعالى ما ينطق عن الهوى وكيف يصح استثناء هذه العبادة الشريفة العامة البليغة الموثقة الموضوع عليها على اثر المصادرات فاهما
الى مقام من يجوز عليه الصلوة والنقل بل على عليه ولا على اهل الجاهل القهارة من اهل البيت عليهم السلام لعرف بواقع الوحي والنهز بل في موضوعات بوحى وقال الباقر عليه
لما اسرى رسول الله صلى الله عليه واله من بين يدي فمضت الصلوة فاذن جبريل واقام فقدم رسول الله صلى الله عليه واله فمضت الصلوة فاذن جبريل واقام فقدم رسول الله صلى الله عليه واله
ومثل هذا الذي يغيب به الملك وغيرهم بسجود استثناء الاجتهاد الذي يجوزونه على النبي صلى الله عليه واله **مسألة** في الاذان من وكيد السنن اياها قال رسول
الله صلى الله عليه واله في كتاب المساجد يوم القيمة يعطون الاولون والاخرين رجل ينادى بالصلوات الخمس كل يوم يلهه ورجل يوم يؤمر يومه ورجل ادى حوائج
حق واليه وقال من اذن اثني عشر سنة ورجل اذن اربعة عشر سنة وكل اذن سنو حجة وبكل اذنه ثلثون حسنة من طريق الخاصه قال الصادق قال رسول الله صلى الله عليه واله
في مصر من امصار المسلمين سنة ورجل اذن اربعة عشر سنة وكل اذن سنو حجة وبكل اذنه ثلثون حسنة من طريق الخاصه قال الصادق قال رسول الله صلى الله عليه واله
الله ويطلع مواليه وقال الباقر عليه السلام من اذن سبع سنين احشا باجله يوم القيمة ولا ذنب له **مسألة** في الاذان والاقامة افضل من الاذان وهو احد
قولي الشافعي لان النبي صلى الله عليه واله افضل من الاذان والاقامة بل قام بها غيره ولا يجوز ان يترك الافضل غيره ولانا كما مام بجلب الى معرفة احوال الصلوة
والعباد ما يحتاج اليه الامانة ونحسب الفضيلة ولهذا نقلنا من ضامن والمؤذن امين والضامن اكثر علما من امين فثوابه اكثر وفي الاذن افضل لقوله
الائمة صمته والمؤذنون امناء فارس الله الامنة وغفر الله للمؤذنين قال الشيخ والاقامة افضل من الاذان ويؤيده شدة تأكيد الظواهر والاستقبال للقب
وغير ذلك في الاقامة على الاذان **مسألة** في الاذان والاقامة عند علماء النكبة اربع مرات وكل من الشهادتين والقيام الى الصلوة ولا
الفلاح والى جبر العلام النكبة التهنيد مرتان مرتان لان الصادق صلى الله عليه واله في كل الاذان فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله صلى الله عليه واله في كل الاذان فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
الله اكبر لا اله الا الله لا اله الا الله وقال الباقر عليه السلام الاذان والاقامة عشرة وثلاثون حرفا والاقامة سبعة عشر حرفا فافهم في مواضع افعال المال
ابو يوسف النكبة اوله مرتان ووافقا الشافعي واحمد الثوري لان عبد الله بن زيد قال له الرجل في المنام الله اكبر من بين وهو علق لما يقينا من الاذان بوحى فردد
محمد بن عبد الملك بن محمد بن عيسى عن جده قال قلت يا رسول الله علمني من الاذان مني مقدم واسم فقال يقول الله اكبر فذكر اربع مرات فبمض الجمهور
من قول من على خبا العمل اطهفت الامامية على استحباب ثلثة الغل بغير علم ولا حجة فمضت اطهفت الامامية على استحباب الهليلج من في الاذان وخالفه
الجمهور كما مضى في الزم وهو مدفوع بالبرهان على الله عليه السلام لان يرفع الاذان ويؤثر الاقامة وامام من طريق الخاصه قول الصادق في الموصف
الاذان جبريل لما اسرى بالنبي صلى الله عليه واله **مسألة** في الاقامة عندنا عشرة خلفا كالاذان الا انه يفيض التكبير من ولهم ثلثين والهليلج من اجتهادهم وبزهد فقامت الصلوة
بعد من على خير العمل من بين وبه قال ابو حنيفة المارط وهو مخدع ان رسول الله صلى الله عليه واله في الاقامة سبعة عشر كلمة من طريق الخاصه قول الصادق في الاقامة وثلاثون
قال الشافعي الاقامة عشرة كلمة التكبير مرتان والشهادة مرتان والدعاء الى الصلوة مرة والدعاء الى الفلاح مرة والاقامة مرتان والتكبير ثمان والهليلج مرة وبه قال الاذان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

في المذهب

وَمِنْهَا

الفصل الثماني
فصل في

وَمِنْ مَقَامَاتِهِ
الْأَنْزَارُ وَالْأَصْوَابُ
وَالْعَصْرِ وَالْفَقْرُ
وَالْأَمْرُ وَالْقُدْرُ
وَالْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ
الْجُمُعَةِ

صف
اندر

كَمَا الصَّلَاةُ

[illegible]

عبدالمجید

[illegible]

البشارة الثالثة
التكبير

فمنها من لم يتركها

[illegible]

في المغرب وفي
العثمان المجتعة

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں نے
اپنے دل سے کہا کہ میں نے

الشيخ الخليل بن
السكوع

را کتب و کتب

میرزا علی محمد
آشتیانی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

پیش از این

کتابخانه
موسسه
تاریخ و جغرافیہ
دہلی

وقال بعضهم نعم
التكبير عند انتهاء
القيام

فمنكم هذا
الافغان
المسلم
في كينغستون
الانجليزية

مستقبل افانم

[illegible]

(Signature)

دینداران

استاذ

میں نے

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

وَيَدْعُو بِالنَّبِيِّ كَلَامَ النَّاسِ مِنْ أَحَابِيهِمْ قَالَ مَا لَأَطْلُبُ إِلَّا مِنْ اللَّهِ بِجُورٍ وَمَا يَجُوزُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْ الْخَلْقِ فَإِذَا سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى الصَّلَاةَ أَفْعَدَ مَا لَا يَنْفَعُ كَرَاهِيَةً
عَنْ حَلِّ الدُّعَاءِ أَطْلُبُ أَصْلَ الْفَرْقِ عِاجِزُ الدُّعَاءِ بِالنَّبِيِّ عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ عُلَمَاءِنَا لَا سَلَّ عَنْهُمْ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْمَقُولَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يُلَاحِظُ
بَارَاهِمُ فِي صَلَاةٍ وَلَا تَعْبِيرُ كَالْمَوْلِيِّ بِالدُّعَاءِ أَفْضَلُ مِنْ طُلُوبِ الْعَرَاءِ سَالِ عَوْنِي مِنْ عَمَارِ الصَّادِقِ رَحِمَهُ اللَّهُ الصَّلَاةُ فِي سَاعَةِ وَاحِدَةٍ خَيْرٌ لِي مِنَ الْعَمَلِ بِكَافَّةٍ

مسألة في الصلاة

في الصلاة

مسألة في الصلاة

حرفان ولنا صاحبنا رحمه الله في مدلولها موم ظهرها ذلك لان الاصل بناء عبادته والظاهر من حمله الاحتراز عن المظنون انه غير مختار فيه ولنا في المنع لان المانع لا
يفعل الا عن قصد فالظاهر ان الامام فاصد مطلق صلوة فلا يجوز له المانع مستلزم الدعاء المحرم وبطلان الصلوة واجتماعه لا يفسد بغيره بل لا بد من دعاء مامون
بل هو منهى عنه والهي يدل على انما الدعاء بالبيع فلهذا يجوز في جميع احوال الصلوة ولو جعل تحريم المظنون في بطلان الصلوة اشكال بنشأ
علم الجمله ومن يفر بطلان الصلوة اما لو جعل تحريم الدعاء فلو جاز بطلان الصلوة اجماعا وعليه اكثر العلماء سواء غلب عليه
لو لا لقوله صلى الله عليه وسلم من مضى فليعد صلوة ومن مضى فليعد الصلوة لا تقضى الا بغيره لا تقضى الا بغيره لا تقضى الا بغيره لا تقضى الا بغيره
غلب عليه بطلان الصلوة لعدم الاختيار فاشبه الناس وان كان مختارا فان لم يظهر في صورته فان لم يطل صلوة وان ظهر فلو ان السطلان لان التقوى بالبيع
من بين حرف واحد على وجهه من قصد وهو الظاهر من مذهبنا والعدم لعدم التمهيد كلاما ونحن لا نبطل من حيث الكلام بل النص والحكمة هناك في شرح
الفهم لا يطل بها الوضوء خلاف بعض علماءنا عند بطلانها في التمسك وقد سبق في قوله فاسبا لم يطل صلوة اجماعا حجج لو تبين وهو ما اظهره
لصوت لم يطل صلوة اجماعا مستلزم البكاء خوفا من الله تعالى وخشية من عقابه غير مبطل للصلوة وان نطق بغيره من وان كانت الامور الدنيا بطلت صلوة
وان لم ينطق بغيره عند علماءنا وبر قال بوجوبه لقوله تعالى اذا نزل اليك من ربك فاستمع له وان كان مغلويا لم يطل صلوة وان كان مختارا فان لم يظهر فيه حرفان لم يطل
ولصدور ان يركب كارب المجلد الا ان غلبا صدق وحركته بالبكاء وسال بوجوبه الصادق في البكاء في الصلوة ما يقطع الصلوة فقال ان كان للركبة او نابر
فذلك اضل الاعمال في الصلوة وان كان لذكره بطلان صلوة فاسد وقال الشافعي ان كان مغلويا لم يطل صلوة وان كان مختارا فان لم يظهر فيه حرفان لم يطل
كان لصلاة الدنيا والآخر لعدم الاعتبار في الغلب انما يعتبر الظاهر وهو في الحالين واحد وهو انه لا بد من امور بركة امور الاخره لان من الخشوع المأمور به في
امر الدنيا وان ظهر فيه حرفان فوجهان الظاهر عدم البطلان لان التمسك كفت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة الاخره جعل في الارض بركه
ولانه لا يبيد كلاما من غير تفصيل مستلزم النسخ بوجوبه لاداءه وكذا الابن والناو ولو كان بحرف واحد لم يطل وهو احد قول الشافعي لان هذا الكلام
متناف للصلوة ولقول على السلام من ان في صلوة فسد تكلم والشافعي قول اخر انه لا يطلها وان كان بغيره لانه لا يجد كلاما وهو موقوف وقال ابو حنيفة النخعي
بطلها وان كان بحرف واحد والناو الحرف من الله تعالى عند ذكر الحروف لا يطلها ولو كان بغيره من بطلها ولو كان بغيره من ذلك كالاخره ولا يدل على هذا التفصيل
مسألة الفعل الذي ليس من افعال الصلوة ان كان قلبا لم يطل به الصلوة كالاشارة بالراس والحظوة والضرب وان كان كثيرا بطلها بلا خلاف في الحكمين
لان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة الحجة المقرب ورفع عليه السلام المار بين يديه وحمل مائة بنت الى العاصم وكان اذا سجد وضعها واذا قام رماها
وقيل عفرها وهو يمتلي واخذ باذن ابن عباس واداره عن ياروا الى بينه واختلفت فيهما في حد الكثرة قال في قول عليه السلام في البناء على العادة فما يسهل في
العادة كغيره وكثيرا لا فلا لان عادة الشرع وقال الناس في امره عليه السلام في بطلان بعض الشافعية وقال بعضهم الغلب ما لا يبيع زمانه لفعل ركعة في الصلوة
والكثير ما يبيع وقال بعضهم ما لا يحتاج الى فعل البكاء مع ارفع العامة وحل الاذنين في بطلان ما يحتاج اليها مع انكوبير العامة وعمل السرير في بطلان بعضهم
الغلب ما لا يطن الناظر الى فاعله ان لم يكن في الصلوة والكثير ما يطل به الناظر الى فاعله الاعراض عن الصلوة اذا عرفت هذا فخطوة الواحدة والضرب قبل الثالث
في الفعلين للشافعية وجهان احدهما انك يتركه والاخر خلافه لان النبي صلى الله عليه وسلم خلع ثيابه في الصلوة وما ضل في فروع الكثرة فانما يطل ما مع
الفرق فاشكال بنشأ من صلوة الكثرة عليه وعده من التفرق فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضع امامه ويرفعها فلو خطا خطوة بعد ثلث خطوات اخرى لم يطل
صلوة وقال بعض الشافعية ينبغي ان يقع بين الاولى والثانية ركعة في الفعل الواحد لا يطل فان شاحش فاشكال كالوثبة النافذة فانها لا تطلها
عن حال المصلي بوجوب بطلان جميع الثلاث البطلان بمرادها الخطوات للشافعية الحركات الخفيفة كحركات الاصابع في مسجدة او حكمة فالافزيع يمنع البطلان بالانها
تخل ببيتة الخشوع والاستكانة في مع الكثرة بمثابة الفعل في بطلان الاطالة للشافعية وجهان في لا يكره فقل الحجة والعرف في الصلوة ويرى في الشافعية لان
النبي صلى الله عليه وسلم امر به وقال النخعي يكره فكل الفعل الكثير انما يطل مع العمل مع النسيان فلا خلاف عند علماءنا لقوله عليه السلام رفع عن مؤخر الخطا
الشيء وما استكره هو عليه هو احد وجهي الشافعية والثاني انه مبطل لان النسيان بالالفعل الكثير لا ما يقع ويمكن الاحتراز عنه في العادة وينتقض عنهم بفضة في
اليوم ثمانهم وروا ان النبي صلى الله عليه وسلم عن اثنين ثم قام الى خشبة فقدم المسجد فوضع يديه عليها وخرج سرا العوم من المسجد قالوا انظر يا رسول الله
ثم لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ارضه عاد مبق على صلوة الذين خرجوا من المسجد فلو على الصلوة والرسول صلى الله عليه وسلم امرهم بالعادة وهو امر
لا ممانع له على النبي صلى الله عليه وسلم عند لقائه لو كانا بين يديه نفسه من غير مطلق لم يطل صلوة لقوله تعالى ولا تأمروا بما لا يسمعون مما نهيهم ولما اريدوا
ولان الانسان لا يملك عن التصور ويرى في الشافعية وقال ابو حنيفة بطل صلوة من ذكر القرآن من المعصية فقد سبق لان النظر على طم وقد سبق من ما ليس من
افعال الصلوة اذا كان من جنس افعالها وزاده المصلي فاسبا لم يطل صلوة كما لو صلى خسا فاسبا ان كان قد مضى في الصلاة فقل الشاهد واطلق الشافعية وابو حنيفة
الصحة اما لو زاد عامدا فان الصلوة بطلت كما لو زاد ركوعا وسجدة ويرى في الشافعية لان الزيادة كالنقص والثاني مبطل مع العمل فكذا الاول وقال ابو حنيفة لا
يطل ما لم يبلغ الزيادة ركعة حج يجوز عدد الركعات والاشجانات ما صاها ويثيق يكون مع من المحصول التوى في الزيادة كالنقص والثاني مبطل مع العمل فكذا الاول وقال ابو حنيفة لا
واسحق وابو ثور وابن ابي ليلى والنخعي لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع ثلث اشجانات ذلك انما يكون بالعدد وقال ابو الدرداء اني لا ادعوا لبيع سبعين سجدة من
اخواف وعلم النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام في بيعه صلوات النبي صلى الله عليه وسلم في كل ركعة يبيع ثلث اشجانات مفدة وليس لك بعد الفلا شغاله بغير الخشوع فلا بد ان يكون بعد
الاصابع وقال ابو حنيفة يكره ويرى في الشافعية لان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة وقال ابو يوسف لا بأس بزيادة النطوع وقال الشافعية تركها حكمة الاكل والشرب مبطل لانها
كثيرا تناول المأكول ومضغها بغير اعادة منقذة وكذا المشرب ويرى في الشافعية وبوجوبه وحكم عن سبعة جبهات شرابا في صلوات الفجار عن طار من
انه قال لا بأس بشرب الماء في صلوة النافلة ويرى في الشافعية لان الأصل الا باخذ ومنع الشافعي من ذلك في النافلة والفرعية وسندك في قول الشافعية
لا اربط للصوم واكون في الوتر فاعطش فاكرا ان افطع الدعاء واشرب واكرم ان اصبح وان اعطيتان ولما في فلة في بيدها خطونا فان لو تلت في شغاله ما شرب

فانك

بين فله بها ولا يخرج بينهما ولو ضم بهما الى صدرهما المكان ثم بها فاذا ركعت وضعت يدهما فوق ركبتيهما على فخذيها التلا لفظا كثيرا فاذا جلست على ايديها كما
يضع اليدين على الركبتين قبل البدن ثم التجدد لاطية بالارض وان كانت على سطحها خفت فخذيها وركبتيها فاذا نهضت
لنأت اسنالا ولا ترفع عجزها اول اروق واول نهدي في تقود عن الصادق ع اذا سجدت المرأة بسطت مزاريها وهذا قول الشافعي ايضا وقال ابو حنيفة تجلس كاسرها
يكون وقال الشافعي تجلس كما تيسر عليها وكان ابن عمر يامرنا ان يجلس من رعا مسئلة في احكام اليهودية مباحث الاول فيها يوجب الاعادة مسئلة من اجل
تسب من واجبا الصلوة عما اطلت صلوة سواء كان شرطا كالتحاة والاستقبال وسائر العود لغيره منها سواء كان ركعا كالكوع او غيره كالسجدة فلهذا كعبه كما
لها بينة وسواء كان عالما او جاهلا لان الاخلال بالشروط يلزم الاخلال بالشرط ولو صححت يدونه لم يكن ما فرضناه شرطا هذا خلف والاخلال بخبر من العجز
سئل عن الاخلال بها التوقف جودا المركب على وجود اجزائه فلا يكون المخل بعض الاجزاء انما بالصلوة المأمورة بها شرطا ينبغي في هذا التكليف عند الجهر
فقد عذرنا الجاهل فيها بالاخلال بها باتفاق الموحين لم نقول الباقية عليه السلام في جهر فيها لا ينبغي الجهر فيها واخبرني بالانبيغ الاخفاء فيه فقال ان فعل ذلك
مشعرا فيفقد نفص صلوة وعليه الاعادة وان فعل ذلك ناسبا او ساهبا ولا بد من غلظة عليه كذا الوصل شيئا لا يجوز فغلة الصلوة عما اطلت صلوة كالكل
وشبهه كما تقدم ولو جهل غصبة الثوب الذي يجلس فيه او المكان او نجاسة الثوب او المذبح او موضع السجود فلا اعادة ولو نسي انما مضى مع العلم بالغصبة
وصلى عاد الطهارة والصلوة ولو جهل الغصبة لم يجد احد ما ولا يذبح اهل الحكم ولا الناس على اشكال يشاء من الحاذرة والعامد وبالحسن ان قلنا بالاعتدال فيه
ولو لم يعلم ان الجملد ميتة وصلى فيه ثم علم لم يقد اذا كان في بدس لم يفسد سجلا او شيئا من سجود السليبي فان اخذ من غير بدس او من غير مكان مسطحا او وجده مطرعا
اعاد لاصالة الموت ولو لم يعلم انه من جنس ما صلى فيه اعاد لغيره بغيره مسئلة في بطل الصلوة لو اخل بركن سهوا او عدا وقد عرفت ان الركن هو ما اطلت بركه
الصلوة عدا وسهوا واختلف علماء وفاني عدا لاركان فالشهور وانما خمسة التنية والقيام وتكبيرة الاقشاع والركوع ومجموع السجودين في ركعة واسقط بعضهم القيام
واثبت اخر من مع الخمسة الفراءة وذكر كون التنية من الاركان او الشرط احوال من حيث انها تتعلق بالصلوة فتكون خارجة عنها والاعتدال بنفسها ومن يتنق اما
سبا لاركان وهي من الصلوة هذا اذا تجاوز المخل كما لو سجد عن القيام حتى نوى وعن التنية كبر لا حرام او نيكفي الا حرام حتى نوى او عن الفراءة حتى نوى
الركوع حتى عدا وعن السجدة حتى ركع لقول الكاظم عليه السلام بعد الصلوة لما سئل عن الرجل ينسى التكبيرة حتى فرأى ما لو كان في محله فانه ياتي بركه كما نرى على
وجده لا يخل به في الصلوة ولقول الصادق المسئلة ابو بصير عن رجل يشك وهو قائم فلا يدري كم ركع فركع وسجد وعند الشافعي ان الصلوة تشمل على
اركان وبعضها هيئات فالركن ما اذا تركه بعد اطلت صلوة وان تركه سهوا او لم يعلو اليه ولا يجبر بالسجود وهو عشرة عشر التنية والتكبيرة والقيام والفراءة والركوع
والاعتدال عنه والرفع والاعتدال عنه والسجود والاعتدال عنه والجلوس بين السجود والوقوف للشهادة الاخرى وقراءة الشهادتين الاخرى والصلوة على الرسول
في الاخرة في التسليم الاول ومراعات التنية بين الاركان والمواالات بين الافعال حتى لو فرغ من الصلوة واد بعضهم الطائفة في الركوع والسجود والصلوة على
الال عليهم السلام ونهت الخرج من الصلوة واما الابعاض فهي التي لا يبطل الصلوة بتركها ولكنها تنقض السجود وهو الفوت في صلوة الصبح والوقوف في الشهادتين
وقراءة الشهادتين الاول والصلوة على النبي في الشهادتين الاول على قول والصلوة على النبي الاخر فوجه واما الهيئات فاعاد ذلك ولا تنقض تركها بطلان الصلوة
ولا سجد السهم ومسئلة في الاخيرين في الاصل بترك الركن سهوا عند اكثر علماء فلو نسي ركوع الاول او الثانية او الثالثة او الرابعة بطلت
صلوة وكذا لو ترك سجدة من ركعة واحدة ايها كانت لانها اخل بركن من الصلوة حتى خلت من صفة الثانية فلو اعاد الاول زاد وكان ولو رأت برفض بكتاف
كلاهما مبطل ولان الزيادة يكون من الصلوة وهو فعل كثير فيكون سطلا ولقول الصادق اذا نسي الرجل ترك ركعة من الصلوة وقد سجد سجدة من ترك الركوع
اسانفت الصلوة وسئل الصادق عن الرجل ينسى ركعة من سجود ويقوم قال يستقبل وقال الشيخ ان كان في الاولين اجل الصلوة وان كان في الاخيرين حذفت
الزائدة بالقبيل فليمن فلو نزل الركوع في الثالثة حتى سجد سجدة بها اسقطها ركع واعاد السجدة من وكذا لو ترك سجدة بها حتى ركع الرابعة اسقط الركوع وسجد
للاشارة ثم لا بالاربع بقول الباقر عليه السلام في رجل نسي سجدة بعد ما سجد ركعة قال اذا استيقظ فليقلل التنية في التنية لا ركعة فيها ويصلي على صلوة وان لم يستيقظ الا بعد
ما فرغ واضع فليصل ركعة وسجد سجدة من ولا شق عليه هو معارض بالاحاديد الكثير ويجعل على النافذة جعابين الاراء وبعض علماء ثانيا بلفظ مطلقا لا بعدد
بالزيادة فان تديب لو ترك ركعة عامر باعية ولو لم يد على الركعات اعاد على الخشاه وعلى من ذهب الشيخ ايضا لاحتمال ان يكون في الاولين ولو شق من سلامتها
اصنافا اليها ركعة وعلى من ذهب من بلفظ مطلقا يضيف اليها ركعة ولو ترك سجدة من ولم يد على الركعات اعاد على الخشاه مطلقا وعلى قول الشيخ الان يتحقق في
الاولتين فضية الرابعة الثالثة ويترك ركعة ويحفظ حكم الركوع المختل لانه وقع سهوا وعلى من ذهب لآخرهم له ثلث كفات ويضيف اليها ركعة ولو لم يعلم هل هي اثنان
ركعة او ركعتان اعاد مراعاة للاحياء مسئلة في زيادة الركن عمدا وهو مبطل كفضة الما من غير تهيئة الصلوة الا نراه في القيام سهوا فلو زاد ركعة او
سجدة من ركعة اعاد ولا يفسد بطل الصلوة ولقول الصادق في رجل صلى ذكرانه زاد سجدة لا يبطل الصلوة من سجدة ويعيد هاتين ركعة وقال الشافعي واحد
وابو حنيفة لا يعيد لو زاد سهوا بل يسجد لله هو لان النبي صلى الله عليه واله صلى الله عليه وسلم لم يسجد لله هو ونزع ثوبه وهو النبي صلى الله عليه واله
سلمنا لكن جاز ان يكون فقد عدا الرابعة سلمنا لكن يجزى ان لا يبطل بل يسجد لله هو مسئلة لو زاد على
الرباعية خاصة سهوا وان لم يكن قد جلس عقيب الرابعة حب عليه ثانيا اجمع علماء وان كان قد جلس عقيب الرابعة بعد الشهادتين فلهذا يوجب سجدة واحدة
وسجد لله هو بعض علماء ابو حنيفة لان باسجد خذرو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اذا شل احدكم في صلوة فليبلغ الشكليات على البقيين واذا استيقظ
الناس سجد سجدة من فان كانت الصلوة ثمانية كانت الركعة فاعاد السجدة وان كانت ناقصة كانت الركعة فاعاد الصلوة وكان السجدة ان مر عن الشكليات ومن لم يفرغها
قول لباقر عليه السلام في رجل استيقظ انه صلى الظهر خاف ان كان علم انه جلس في الرابعة فصولته الظهر ثمانية ويضيف لها الخامسة وركعة وسجد سجدة من فيكونان فاعاد
ولا شق عليه لان الشهادتين مبطل فاذا جلس في الشهادتين يكون قد فصل بين الفرض والزادة اما انما لم يجلس عقيب الرابعة فان النافذة قد خلت وان فرض
بهم فصار جميعه فلو مع الجلس يكون قد خرج من الصلوة لان الشهادتين يوجب ولقول الصادق عليه السلام من زادة صلوة فليقلل الاعادة ولا يزار زيادة غير تهيئة

فمنه ان شاء الله تعالى

عَادَةُ السَّلَفِ عِنْدُ

كتاب الصلوة

ذلك حكم السهو في الرابعة قال الشيخ في المبسوط في حديثه ذلك ان يسهوا ثلث مرات متواليات مستقلة ولا سهوا على المأموم اذا حفظ عليه الامام وبالعكس
 عمل باصا ان السهوا في ركعة واحدة ليس على من خلف الامام سهوا ومن طريق الخاصة قول الرضا عليه السلام الامام يحل او هام من خلفه لا تكبيرة الاضلاع و
 قول الصادق عليه السلام ليس على من خلف الامام سهوا ولو اختص المأموم بالسهوا كان بائنا يارده مثل ان يتكلم ناسيا او غفورا في موضع صعود الامام فليس بالامام عكس
 كان وجوبه سهوا كعدمه في شي على عملا بالاحاديث التي فيكون هو قول الجمهور كافرون معونة الحكم تكلم خلفه بنحو فلم يارده بالسجود الا ما قبل عن
 مكحول ان قام مع صعود امامه سجد السهوا لا غير بخلافه مع انفراد وان كان بالنقصان فان كان في ركعة واحدة لم يارده بالسجود الا ما قبل عن
 ان تجاوز المحل فان كان كما بطلت صلوة ركعة لو سهوا عن الركعة وذكر بعد سجود مع الامام وان لم يكن ركعا كاسجد فمناها بعد التسليم ولو كان ما لا يفيض كما
 ذكر في السجود والركعة ولا سجود للسبب في عملا بما تقدم من الاخبار وله في وجوب السجود في كل موضع يسجد السهوا فيه كان وجوب السجود واحد ما عليه السجود
 على الامام سجدته لو انفرد الامام بالسهوا لم يجب على المأموم متابعتها لان مقتضى السجود وهو السهوا مستثناة عنه فينتفي معولته وان سجد على
 المأموم وهو قول الجمهور كانه لفعله فيلس على من خلفه الامام سهوا في الامام فعليه على من خلفه الامام متابعتها لان صلوة المأموم تابعة لصلوة الامام وانما يتبع
 الامام بالسجود والسهوا مع انما يتبع وتنتفي التبعين كما لا يخفى بما وجب الاعادة اما لو اشرك السهوا بين الامام والمأموم فانها ليست في موضع صدق له وجوبه
 في حق كل منهما فترجع الى الواجب الامام بالسهوا فلم يسجد له يسجد له المأموم ويبرأ ابو جعفر وابراهيم النخعي والمرتضى واحمد في رواية لا يبرأ منه يسجد له
 متابعتها وقال الشافعي سجد المأموم ويبرأ قال مالك في الارزاعي والليث سعد بن ابوشور واحد في رواية لا يبرأ من صلوة المأموم مقتضى بقضاء صلوة الامام في كل
 فاذ لم يجبهها الامام جبرها المأموم وتنتفي التبعين لان وجوب السجود السهوا فيهما فان سجد الامام فغلب المأموم في السجود لا يبرأ الا ان سجد المأموم لا يبرأ
 المأموم وبالعكس لو سهوا الامام لم يجب على السهوا بعد متابعتها سجود السهوا بعد الركعة فخرنا ان السجود قبل التسليم او بعد بل يبرأ المأموم
 الانفرد وبما وان مثله انظر امامه يسجد معه في كل ركعة لان هذا ليس موضع سجود السهوا في حق المأموم وقال الجمهور كافرا بمتابعتها عليه السلام
 انما جعل الامام اماما ليؤتم به فاذا سجد فاسجدوا وعمل على سجود الصلوة فان سلم الامام ثم سجد لم يتابع المأموم بل قام قائم صلوة ويبرأ قال ساجد خالفنا
 حينئذ لان عنده الامام يسجد بعد السلام ويبرأ الى حكم صلوة في متابعتها فيعرف هذا فاذا مضى السجود ما بقي عليه لم يسجد له يسجد له عند الاحتصاص الامام
 وهو القدر الشافعي لان سجود الامام قد كمل في حق الامام والمأموم فلا حاجة الى السجود كما لو سهوا المأموم فانه لا يسجد لان كمال صلوة الامام اعناه من كمال
 صلوة بالسجود وفي الحد يدر سجود في كل صلوة لا يبرأ منه كسهوا الامام يسجد له موضع السجود وما تقدم مع الامام كان متابعتها فان ثبت بعد فلو سجد
 للسبب فيما انفرد به سجد له وقال الشافعي ان كان قد سجد مع امامه فقلنا لا يبرأ عادة السجود يسجد له الذي يبرأ به يسجد بين وان قلت يسجد له يسجد
 مع امامه يسجد يسجد بين وكما عن سهوا الامام وسهوا نفسه ومن الشافعي من قال يسجد ربيع يسجد لان اختلاف السهوا في السهوا الامام فمتابعه المأموم لم يبرأ
 حكم سهوا الامام لا يبرأ منه فيما يتابعه غيره اولى وهو قول بعض الشافعية لانه كان منفردا عنه وقال الشافعي ومالك يبرأ من سهوا الامام لدخول التسليم
 فيها فيسجد لو سجد امامه على القول الاول لو سهوا امامه قال الشافعي يبرأ فاذ اتم صلوة لا يسجد كذا اذا اتم صلوة هو لو قام الامام المأموم متابعتها
 فبعض المأموم فلم يرجع الى ان سجد الانفرد والتبع على الايام فلا يجوز له متابعتها الامام في الاعمال لانها يارده في الصلوة لان صلوة الامام لا يطل بها السهوا بل يبرأ
 فاعدا حتى يفرغ من الركعة ويعود الى التشهد فتشهد صحفان سجدة الامام للسجود المأموم ايضا وقال الشافعي يسجد فلو كان المأموم مسجونا كعهده فيام الامام
 الى الخامسة فان علم المأموم انها خاصة لم يكن له متابعتها وان لم يعلم فاتباع احشبه الركعة في كل ركعة فاحرم اماما على الصلوة فتوى الاخذاء به لعل بطلان
 الصحة والقول ان الشافعي قال سجدته وكان قد سهوا المأموم فيما انده يبرأ من امامه فيما يتبعه في قلنا فان اراد الامام واراد السلام وجب عليه ربيع سجدة ان
 بالشافعية والاشعري انما يختص به لو انفرد الامام سجدة وفاد سجدة بالمأموم فان رجح والامام مأموم متابعتها بعد ان يسجد لان صلوة الامام سجدة وقال الشافعي
 لم يتابع لان فعل الامام بعد ذلك غير معتد به وهو متزوج فان اخرج نفسه عن متابعتها الامام جاز سواء كان قبل ان يبلغ الامام حد الركعة لو زاد عليه لا
 يسجد المأموم وقال الشافعي ان اخرج قبل ان يبلغ الامام حد الركعة او زاد عليه لزمه ان يسجد السهوا لانه قارن امامه بعد استقراء حكم السهوا في صلوة فان
 ان ينظر فان كان المأموم قد فذره اسره من السجدة الاولى فان اراد ان ينظر في الجلوس يبرأ لان الخلعة في نفسه فلا يجوز مظلوما فلواراد ان يسجد الثانية
 الثانية وينظر فيها كانه ركب لا يبرأ بركه للمأموم ان يسجد قبل امامه لان له فعل ذلك فيجل صلوة ثم اذا سجد الامام فليس عليه متابعتها سجدت الى
 برفع الامام واسره من يسجد بين جميعا ان اراد وان اراد ان يرفع راسه من السجود بعد ارفع الامام راسه من السجدة الاولى جاز لان المحذور انما السجدة الاولى
 على طاهر المذهب لو رفع راسه من السجود قبل ان يسجد الامام بطلت صلوة لان الامام ما شرع في السجدة الثانية وهو قد فرغ منها والمأموم ادسبوا الامام
 بركن كامل بطلت صلوة ثم ارفع الامام راسه وقد فذره السجود من الركعة الاولى فاد الامام ان يجل الثانية الاولى فالمأموم لا يتابعه الثانية فيجل فاما
 فاذا صلى ركعة في صلاته المأموم ركعتا وهو موضع التشهد لان الامام يعنفه في ذلك فلهذا فلا يفعله في نفسه ويبرأ المأموم لنفسها ايضا متابعتها فلما
 صلى ركعة اخرى فاعنفه الامام ان صلوة قد تمت ففعله في نفسه والمأموم لا يتابعه بعد ذلك فان تابعه بطلت صلوة فان احسن متابعتها بعد ذلك فخرج
 من السجدة الاولى فاد ان ينظر فيها جاز لان السجود ركعتا ثم اذا اراد الامام ان يسجد ففعله المأموم ان يرفع راسه حتى زاد الامام ولكن يسجد مرة سجدة الثانية
 لم يجز لان الثانية يارده لو فعل بطلت صلوة وهذا كله ما تقدم فاذ لم يطل المأموم ان الامام قد سلم ثم بان له انه لم يسجد لاحتاج به وجه على الصلوة
 انما هو سلامه وخطا وليس بمسند شي من افعاله وان سلم فليس عليه ان يتابعه في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله
 انه يترك الشافعية ما ينفذ عنه او قال الشافعي اذا سلم الامام قام الى تكفأ آخر ولا يسجد السهوا لان سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله
 صلوة لا يركن ولو سلم الامام فسلم السجود فاسأتم تذكر في على صلوة وسجد السهوا في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله
 الامام سلم لصوتهم فقام شذرا ما عليه ففعله وحسب ثم علم ان الامام لم يسجد ففعله لا يتبعها في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله الا انه سهوا في حاله

الصلوة ٢

في

وله سهوا ما
 لا يلزم من سجدة
 انما الشافعية في
 ان لا يسجد الامام
 م يسجد له

ثم يسجد معه لو كان امام
 قد فرغ من سجدة واحدة
 لا يسجد الا في كل ركعة
 بوجه واحد

صلواته وقت انقطاع الفضة اذا ما خرج الامام عن الصلوة او بطلت الفضة بحيث يجوز ذلك ولو بوجدها لم يملكها من قبلها الى ان يلفها حكم الامام
 لو شين له في القيام ان الامام لم يسلم فان استمر على الشك ولو قصد لا يقرأ فهو منبى على ان الشك في كل له قطع الفضة فان منعته رجع من جوفه فوجها واحدا
 ذلك لان نهوضه من قبله ثم لقطع الفضة ان شاء والثاني لا يجب لان الشك ليس من جنس البنية وانما المقصود القيام وساعد مضاركا لو قصد القطع
 ابتداء النهوض فان لم يقطع الفضة فخير بين ان يرجع او ينظر فانما سلام الامام فاذا سلم اشغل يترك ما عليه ط ان فلما بالخل كما هو قول الشافعي والشافعي
 يكون لو كانت صلوة الامام صحيحة فلو تيقن كون الامام حيا لم يسجد له وهو عن المأموم فلو عرف ان الامام محلي فبناظره من السهو فلا يوافقه اذا سجد
 في كل موضع بل يفسد الوضوء وانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 حله على انه قد سجد وان لم يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 الامام لا يقرأ في كل موضع وان لم يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 لو سجد الامام اخذ صلواته عن سواه واخص به بعد الفضة لا يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 يسجد مع كل موضع وانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 الامام وحده الحبر في الصلوة والاعمال لا يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 له سجدة وجها ما لم يركع فان رجع الامام بعد ركوعه لم يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 ولعله المأموم ان يسجد في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 هو السهو منه فلا يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 السهو ثم يسلم لا يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 يجبرها اذا صعدت الى حكم السهو في النافذة فلو شئت على ما سبق في الاصل اسما بالاداء على الاكثر جاز ولا يجبر سهو ركعة ولا يسجد على
 جميع لان النافذة لا يجب بالسرعة في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 يمنع منه الاحرام وهو موجود في النفل كالقصر في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 وهو في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 كذلك ومنها لا يجب على خلافه في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 الثانية وبالرجوع قال عليه السلام لان القيام ليس بركعة في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 فليسجد ما لم يركع وكذا لو ترك سجدة في الثانية فذكره بلان يركع في الثانية او في الثالثة فذكره بلان يركع في الثانية او في الثالثة
 الكاظم في الرجل ينوي السجدة من صلاته فان زاد ركعة سجد بها وبقي على صلواته ثم سجد بسجدة السهو بعد ذلك فليسجد
 السجود ان لم يكن قد جلس كان بنية حاشية لا شرا في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 وكذا لو ترك السجدة بين ركعتين فذكره بلان يركع في الثانية او في الثالثة فذكره بلان يركع في الثانية او في الثالثة
 سجدة السهو او ما لو ذكر بعد الركعة عانة في سجدة واحدة من السابقة فانه يتم الصلوة ويقضى بها بعد السجدة السهو ولا يرجع الى السجدة الثانية
 من ثبوت السهو في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 تركه سجدة بين ركعتين فذكره بلان يركع في الثانية او في الثالثة فذكره بلان يركع في الثانية او في الثالثة
 انما لا يركع في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 بين الركعتين واحدا عانة انه يجلس مطمئنا ثم يسجد لان مقصود السجدة وان كان في الفصل ما واصل الفصل به في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 فصد له من السجدة فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 انما يركع في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 لا يركع في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 فان لم يقيد سجدة في الثانية بنية ثالثة في الثانية وانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 جميعا فاما لو فعل السجود حال توجبه الخطأ عليه بفعله وقال ابن شريح لا يتم الاولى بهذه السجدة لان بنية الصلوة يجب سندا بها حكمها وقد وجد منه
 حصة واحدة فكانت السجدة بنية ثالثة في الثانية وانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 الثانية سجدة ثالثة سجدة ثالثة في الثانية وانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 بالركعة الاولى وقالوا ان لا يركع عدا الى السجود كالفلك وان كان قد ركع الفلك الاولى وسارت الحكم للثانية فتمت بالسجدة في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 بعد سجدة الثانية فقد بينا انه يتم ويقضى المني من عند الشافعي بلفظ يجعل سجدة سابعة لا يركع في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 على انها ثم بالاولى وتلغو السجدة الثانية سواء كان قد جلس ولا على قول من لا يركع في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 سجدة من اربعة ركعات فان ذكر قبل التسليم سجدة واحدة عن ركعة واحدة لان الحكم بان ثم يجلس للثانية ويقرأ في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 والثانية والثالثة لكل سهو وان ذكر بعد التسليم فغنى السجدة الاولى ولا يسجد بها وارجع من ثلث لفظه في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع
 ركعتان لان السجود الاول من الثانية يجب عن الاول ويجعل التخليل بينهما ركعة واحدة في كل موضع فانما يقرأ في كل موضع

الحبيب التيامنا
حب
التلاف

کمال الصلوٰۃ

[illegible]

تسببنا هذا الاذى
بالثانية وذلك من
الثالثة.

الركوع
قال بغير ملأنا
أوجب هو
الشأن

الْحَبِيبُ

بنی علی الاربع و یعز
ما تقدم

١٢٣

[illegible]

چون کشف شد

مجلس

كَلَامُ النَّسْوَةِ

[illegible]

المفصل الثالث في الصلاة وفيه فصول (الاول) في الجماع وفيه مطالب (الاول) في شرائط

المفصل الثالث في باقي الصلوة وفيه فصول **الأول** في الجمعة وفيه مطالب **الأول** الشرائط مستندة إلى الجمعة واجبة بالنظر إلى إجماع
 قال الله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع والآن لو وجب النهي للجمعة وانما يجب البيع ويحرم البيع لأجل الواجب ثم يخبركم بما إذا انما يكون لو وجب البيع
 المراد من البيع الأسرع بل الذي ما يلزمها وقال رسول الله صلى الله عليه وآله في خطبة أعلوا آذانكم فداؤض عليكم الجمعة مصدرة بأن يروى من حديث
 من هذا فنسكه أني جوزه أو بعد موته ولما دام عاذا مستحقا بها أو حوجا والمخالف لاجمع السنة شملوا بارسله في أسرع الأول لا يحل له إلا الصلوة له الأول لا يكره
 حتى يؤمن بغيره نأبى الله عليه من طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام فرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة حسا وتلتين جملة من مباحله به أحد فرض الله

في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن شعبه المحدث وبيع المسلمون كافة على تجويز الجمعة مسئلة في وجوبها على الاعيان والاجاب الامام الحكيم علي شاميه فيها
فرض كفاية ونسب الحكماء الى الغلط لان الامر عام وقال رسول الله صلى الله عليه واله الجمعة فرض واجب على مسلم الا اربعة عبد مملوك وامراة مسيحية ومرض او
عجز عن هذا فمفسر الجمعة ابو سنن زائدة على الشرائط البوتينية الولوب السلطان ج العدد والخطاثة الجماعة والوجه وضما مساجد الا في

الوقت مستلزم اول وقت الجمعة والشمس يوم الجمعة عند علماء المالكية ان يقول ان جعل في الفجر عند قيام الشمس يوم الجمعة خاصة بما
اخترنا من مال الشافعي مالنا واحكامنا لم يأت لان ابن ابي عمير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي في الجمعة اذا نالت الشمس من طريق الجاهل فوالله
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي في الجمعة حين تشرق الشمس فندشرك ونحلب في الظل الاول الحديت ولا يهابديل من عباده فان يقول ان فيها كالبهم وكان آخر
وفتها واحد فكلنا الاول وقال احمد بن حنبل يجوز فعل الجمعة قبل الزوال والشمس من احكامها من قال اول وقتها وقت صلوة العبد منهم من قال يجوز في الساعة الثانية

لان وكيعا الاسلي قال شهدنا الجمعة مع ابي بكر فكانت صلواته وحطبته مثل نصفها ياب ولا يجزئ فيه مع مخالفته لفعل الرسول صلى الله عليه وسلم **المسئلة**
 اخر وقت الجمعة هو اخر وقت الظهر للاجراء الفريه واخر وقت الفضيله اذا صار ظل كل مثله والمراحمه الاخير فلا يجوز الجمعة بعده وكذلك قال الشافعي وابو
 حنبل اخر وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله فجوز الجمعة بعد ذلك الى ذلك الوجه الاول لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلح ما بعد الزوال بعد الصلاة

التأخير عما حد من أجله في بعض الاوقات **أنا عرف** هذا ما علم ان بالصالح من اهل الدامق مثل الادان والخطيبين وركبة الحجفة وسلف ولزم اذا ما حضر ويدفعه قول المأفر عليه السلام وفي الحجفة اذا قال التمس بعد مناعة والحجفة جنود المأفر ان من الامور امور مصبغة وامور وسعة وان سلك الحجفة من الامر لا يخلق انما هو وقت واحد حين تزل الشمس وفي العصر يوم الحجفة وفي الظهر غساير لا يام منقول للمأفر في احتجاب المنفل مسجداً

مفاد الوفاء ليس شرطاً ولو انقلبت الجمعة وتلبس العسلوة ولو التكبير مخزج الوفاء عند اكتمالها انماها جمعة اما ما كان او ما هو ما وبه قال احمد وسواء دخل فيها في وقتها موجب انماها كابر العسلوة ولان الوجوب مخفف باسكمال الشرائط فلا يفيظ مع التلبس بمفاد الجمعة كالجمعة وقال الشافعي نحو ما

حتى لو وضعها قبله الامام في وقت العصر فانما الجمعة تكبر بها ظاهراً لان ما كان شرطاً في بداء الجمعة تكبر بها ظاهراً لان ما كان شرطاً في بداء الجمعة

في جميعها كما في الشرع وبمقتضى الجماعه قال ابو حنيفه لا يفي عليها وبما نفاها تظهر لانها اصلها وان مختلفتان فلا يبعد مدحها على الاخرى وبما على السائيه لا
عليها والله بعض الجهد وان ادرك ركعتين والافلاك ولا بأس به فرفع الوشك في خروج الوفا منها جميعا عا لا ان الاصل بقا الوفا في له وادراك السبي
ركعتين مع الامام صحته ان كانت المذكرة في الوفا ثم يقوم لتدارك الثانية فلو خرج الوفا قبل اكتمالها سمعت عن المانع والمناهي ولا تسمع من غير المانع

كثيره والادراك ان جميعهم صحيح فينبغي فيها كما ينبغي في الوقت العادة **ج** له يشاعلو عن الصلوة حوضا اوفان علم الامام ابن القيم في شرح
خضعتين وروكعتين كذلك وحبس الجمعة والاجاز ان يصلوها طهر اهل خيبر وقت الجمعة فقالوا لا تلتفت اليه الواحد منها خاضا فاحلوا
باحت تقبل الحجة كغيرها من الصلوات مستثناة الفرض في الوقت هو التجمع وهي صلوة فائما ففيها السبب ظهور مفصده وهو ما يدعيه

فليس له اسناد الجمع والظن فلا يكون منه باطن الظن فلا يكون المنه عن ذلك كما لو كتب عليه الجمع في بعض
الظن وهو يدل على الوجوب على التعيين وقال ابو حنيفة فيمن الظن بسقط الجمع في حقه ونقصوا عن ذلك السلام اول وقت الظن حين
وهو عام فيسأل يوم الجمعة كغيره ونحن نقول بوجوب الادلة فيه على ان الظن من الظن وقال محمد بن الحسن بن سعيد في اسناد الجمع

فول الشافعي اذا عرف هذا فاذا كانت الجمعة صلى ظهر اربعة الاداء ان كان وضوء الظهر باطلا وان خرج الوقت صلى اربعين قضاء الطهر لا بد
مع الفوات سقطت الجمعة ويجب الظهر اداء لغة وقت الظهر وامكان فوات الجمعة مع بطلان الغائب بعد الجمعة في الظهر لا يقال لو جاز اداءه لو كانت
بعد انقضاءها بان زجره وخرج الوقت قبل ادراك ركعة مع الامل اشتغال الظهر لتعاقب الفريتين ومن جعلها الظهر منصوصا وجوز نقل التبع الى السجدة بالمساواة

الألف في الأثناء فليس من أوصال الكلف بما الظاهر بل يصل إلى امام الجحفلة فيضع صلونه ويلبسه السعي إلى الجحفلة فلا بد من
الفرض وان لم يصلها حق فأنش وجب عليه إعادة الظاهر لما تقدم من أنها فرضا مستغاية إن فلا يغري أحد ما عر الخ عند علماء أحمد وهو أن الجحفلة
الثوري الشافعي في الجرد بدو اسحق وقال أبو حنيفة نعم ظهره قبل فوات الجحفلة بل لا يسعي إلى الجحفلة ما إذا سعى ظلت من لرب اجزاء في قول أبي حنيفة

بجميع هؤلاء الشافعيين العديمين من غير علمه التي قال صاحب الحجة أحسن الله تعالى بآياتها ما لا يدركها من حيث الجملة انتهى. ولا ينبغي أن
وليس بعيدا أن الظاهر الواضح أن كانت جميع أسسها الفرض والاحتجاجان علمية ونسبة واحدة دائما والأحكام لا بد من العلم بالتميز بين الحجة والحق على حد لا يترتب

11. *Phragmites australis* (Cav.) Trin. ex Steud.

10

وَأَمَّا صَلَوةُ لَيْلِ الْاِثْنَيْنِ
وَالْاِثْنَيْنِ

بسم الله الرحمن الرحيم

30

الموقف:

ایرہا!

انفکلتک
فنیج
الصلوات

[illegible]

الشيخ العلامة
الجامع

مكتبة
فندق
البحر الأحمر

للكتاب فاشهد
لواجمع

[illegible]

مجلس تاسیس و افتتاح
در روز پنجشنبه ۱۳۰۴

[illegible]

منه
في الجمعة الآتية سله

وفي الجمعة الانية سله رفعها وقام اليه رجل وهو مخبط

فانما هو في الحظيرة

(Signature)

عمر بن الخطاب
رضي الله عنه

هذا هو الحق
في البيع

في البيع
في البيع

والمؤمن
بالادلة وكونها ليست
منها بعض الاعيان

قال وان يكون لمؤذن واحد وعندي فيها اشكال اذا ثبت هذا فان الاذان لصلوة العصر يوم الجمعة مكرمة بل اذا فرغ من الظهر صلى العصر فله ان يقرأ في الصلاة
الى الجامع والاعلان قد حصل اذا ثبت هذا فالأثر فيه لا يستحب حكمه هذا الاذان او في ذلك الامر بالحكماء في بعض المشرعين وكذا اذا كان المأذون المأذون المأذون
يوم الجمعة يوم عزه ويزيد من الصلاة والوجه استحبابه كناية ان الاذان في يوم الجمعة لا يستحب عامه بعيدا واذن من اخذ عليه ان حرمه دينه ان كان المأذون والمأذون
مسئلة البيع بعد النداء يوم الجمعة من ام بالنص والاجزاء قال الله تعالى ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين
بالتحريم هو النداء الذي يقع بعد الزوال والخطيب جالس على المنبر قال الشيخ زهير وبيع قال الشافعي وعنه عبد العزيز وعطاء الزهرى في نفي ثبوت الاذان في يوم الجمعة بالنداء
ينصرف الى الاذان الذي صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة من ام بالنص والاجزاء قال الله تعالى ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين
ليس بعيدا انتم فروع الوجوه في الخطبة قبل الزوال كذا في بعض على ان البيع الاذان قبله مع احتمال وصفي يحرم البيع في الاذان في يوم الجمعة بالنداء
البيع مكرمة قال احمد لان المقتضى هو سماع الذكر موجودا فاشكال في ثبوتها من نفي التحريم والنداء ومن حصول الغاية في البيع بعد الزوال قبل النداء مكرمة
عندنا لما بيننا من الشاغل عن ثبوتها للجمعة وبيع قال الشافعي وعنه احمد وعنه مالك في حرمه وقد مضى في حرمه لو كان بعيدا من الجمعة بنفي المقتضى في الزوال
وجاء البيع وحرم البيع ان منع والا فلا في كونها باعلا على حال الاذان فاشكال في الجملة ولو لم يمنع البيع من سماع الخطبة او منع وقد ساعد الوجوه في منع تحريم
الكلام في وجه التحريم للعموم هو التحريم بغيره من وجوب عليه البيع دون غيره كالتسليم والصلاة والمأذون وغيره عند علماءنا وبيع قال الشافعي وعنه احمد وعنه مالك
لحريمه وقال مالك يمنع البيع كذا لا حراما لغيره بل لان النهي عن البيع الى من امر بالسعي لو كان في ذميمة لا حرمه على اصلها بل يحرم البيع ولا كره ايضا لجماعة
في لو كان احد المشايخين في خطبة يوم الاحد من السنة الى الخطيب جاءه او هل يحرم على الاخر قال الشيخ انه يكره لان فيه اعادة على فعل محرم وهو ينقض التحريم فيكون
ثم ولا تفاوتا على الاثم والعذر والوجه عندنا في التحريم في حقنا ايضا لا يكره وبيع قال الشافعي وابو حنيفة لان النهي في العامة لا يقتضي التمسك بالعبادات ولا
البيع غير مقصود بالنهية لغيره في الصلاة والمباينة كان عاصيا فاذ لم يكن مقصودا بالتحريم لا يمنع انقضاء كمال الصلاة المفروضة بعد ضبط الوقت
واشتمل البيع فانه يبيع اجماعا حرمه غير البيع من الاجازة والتكاح والصلح وغيرها اشكال في ثبوتها من اختصاص النهي بالبيع فلا يبعد ومن يكره في الصلاة
مسئلة المصلح ليس شرط في البيع فيجب على المصلح في البيع مع الاستبطان عند علماءنا اجماع وبيع قال الشافعي وعنه احمد وعنه مالك وعنه احمد وعنه مالك
ولان ابن عباس قال ان اول جمعة جئت بعد جنة المدينة فبعثت بجواب من التحريم من مري عبد القيس من طريق الخاصة قول المصادق اذا كان يوم في مري
صلوا الجمعة ببيع ركعتان فان كان لهم من يجلب جمعوا اذا كانوا خمسة نفر فاما جعلت ركعتين كان الخطيبين ولا يربوا استوطنه بعد فيجب عليهم الجمعة
كامل المصلح قال ابو حنيفة والثوري لا يجمع فاما الجمعة الا ان مصر جامع فلا يجب على المصلح في البيع والسواد يقول على لا يجمع ولا يشترط الا في مصر جامع ومن
يقول بوجوبه كان الاعتناء بكونه جامعاً مع العدد والشرائط الباقية لا يكون مصر قال ابو يوسف والمصري ما كان منه سوف وفاضل فيسوي في الحنفية والى يسوي في
الحدود فان سافر الامام فدخل في زمان كان اصلها فيهمون الجمعة في الصلاة ولا يربوا استوطنه بعد فيجب عليهم الجمعة ولا يربوا استوطنه بعد فيجب عليهم الجمعة
على اصل التحريم والباقي اذا كان في سنة طين وهو واحد قول الشافعي وقول ابو حنيفة وعليهم اجماع في حرمه والآخر لا يجب الا على مصل او في مريه
بالجواز الا في اللبن او اللبن والعصف والجريد والتمر متصله البناء فلو كانت منفردة فان نفاذت فكان الواحد من ثبوتها في البيع في الجمعة ولختلف اصحابنا في ذلك
ان كان بين من يدين وثلاثة من يدين في بيعه كما هو في بيعه في الانعام وجعل في بيعه في الفضة عند اذنه السفراء كان العبد بين المنزلة في ذلك اذا خرج من منزله بعد
بشره ان يفاوض في استباحة الفضة في بيعه والافلاك فانه قد اختلف في ذلك فان بقي العبد مملوكا من يملكه فانه لا يكون له ان يبيع ولا يملكه الا في بيعه في حرمه
عن الاستبطان في ذلك المكان مسئلة ولا يشترط استبطانهم في ثبوتها وبيع قال الشافعي وعنه احمد وعنه مالك وعنه احمد وعنه مالك وعنه احمد وعنه مالك
ابو ثور وعموم لان عبد الله بن عمر كان يري اصل المباشرة بين مكة والمدينة فجمعون فلا يبيع عليهم وقال الشافعي في حرمه لان وجوب الجمعة عليهم لان من قبل العبد
كانت حول المدينة فلم ينفذ عنه عليه السلام امرهم فاما الجمعة ولا اقاموها ولو كان ذلك لغلغل فدل على انها لا تقام في بلاد يربوا استوطنه بعد فيجب عليهم الجمعة
لو رزقهم فصدوها والا فلا وهو ممنوع اذا عرف هذا فان استوطنوا من لا ثم سافر فعندنا في سافة بعد عشرة ايام فضاء الربح عليهم الجمعة في بيعهم
بل في مفسدهم ان عزموا فقامت المدة منه وكذا لو سافر الى ما دون المسافة فغلبت الجمعة في مفسدهم معاولا ما دون عشرة ايام ثم سافر الى المسافة
فالوجوب باعليه في المسافة والمفسد وجوبه في تمام عليهم وان كان في اشكال في ثبوتها من مفهوم الاستبطان هل المراد منه المقام او ما يجب فيه التمام
خجوزا فانه الجمعة خارج المصيرية قال ابو حنيفة واحمد لا مثال بالانسان بالجمعة ولا يها صلواته شرطها الاجتماع والخطبة في الصلاة خارج البلد كالعبد في ذلك
الشافعي لا يجوز ان يصل الامام الجمعة باهل المصر في موضع يجوز لاهل المصر في الصلاة فيه فلم يجز لهم اقامه الجمعة كالعبد في ذلك لانها ليست من موطئ
فان كان يخصص منها مكان ويجوز بالاختصاص لا يستلزم ومنع في البيعة منها اذا لم يبلغ المسافة حلقا لا في حنيفة والفصل باعتبار السفر لا باعتبار وجوه
المصر لان الاصل عدم الاشتراط ولا نص في اشتراط ولا معنى في مسئلة في سقوط وجوب الجمعة عن عبيد المملوكين في يوم واحد عند الامام فانه يجب عليهم
المحضور وغيره في بيعه في حرمه في ذلك في البيع علموا فاعدا بالصلاح وبيع قال علي وعنه عثمان وسعيد بن جابر وعنه ابن عباس وابن قيس في بيعه في حرمه
وعطاء واحد لا يجتمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العيد فخطب فقال بها الناس فاجتمع عبيدان في يوم من اوان شهدا الجمعة في بيعه
ومن اراد ان يخصص خطيبين ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام اجتمع على عهد النبي الوصيين عليه السلام عبيدان فقال هذا يوم فاجتمع عبيدا
من احبان يجمع معانا ففعل في ذلك ففعل فان لم يفسد ولا في الجمعة انما زادت على الظاهر بالخطبة وقد حصل ما عدا العبد فاجتمع عبيدا في يوم من اوان شهدا الجمعة في بيعه
منفردا بفسطاط احدهما بالآخرى كالجعة مع الظاهر ولا يربوا استوطنه بعد فيجب عليهم الجمعة في الزوال لحقة المفسدة فيهم وقال ابو الصلاح منا
وبان في الفضا من الجبر ولا يشترط للعموم ولا انها ليست من فرائض الاعيان فلا يفسد بها ما هو من فرائض الاعيان ممنوع على ما بان فلا يجوز له التخليف اجماعا
لا في مفسدهم من يخصص جوا او استخبايا حاشا مكره قال الرضا عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الجمعة سبيل الابرار فضا عفا عن بعض ما في حرمه
من فرائض الاعيان

[illegible]

الحمد لله
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده

٩
مبنى القلعة
الكوي وابتدا

کاماتہم

ففي هذا الفصل

وہاں سے آکر

وَابْتَغِ شَرًّا
فِيهَا

الاجتهاد

في الاسواق لان
فرضها

بسم الله الرحمن الرحيم

أَنَا فِي الْمَسْجِدِ

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

من اخذ

محمّد بن عبد الله

میرزا محمد علی

ناماموس

2

منه يخرج

والجواب

الحمل بخلاف

منه يخرج

انما

وان لم يكن

منه يخرج

منه يخرج

عن الغلام ولا صاحب الفايح الاحكام كذا في الحمل يشترط ان يكون يوم الاذرع حتى يجوز امامه اطلع اليه او الى رجله والثالث وهو احدى الاربعين عن احمد المعصومي الا ان
لا يصح له ان يحمل بالسجود فاشبهه بالخارج عن السجود والفرق ظاهر لا يجوز له ان يطلع الى رجله ويجوز ان يطلع الى يده ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى
ذراعيه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
والاعين لا يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
عن الفرائض وقال عليه السلام لا يصلح الا بغيره لان الامام يتحمل الفرائض عن الامام ومعه غيره لا يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
مطلوب وهو من عن عطله فانه لان الفرائض وكذا في الصلوة فانه ان يكون له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
في الفرائض والمشافعة قول ثالث يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
خلفه الا ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الرجل وقال ابو حنيفة بنطل صلواته امامه وعلل ابو حنيفة بان لا يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
وجدا ونحن نقول بجواز ان كان الفاري من غير ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
وليس بجواز ان هذا الا ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
في الاضاح الا ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
فتجوز عليه قال الشافعي لا يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
بالفاري نحن نقول بجواز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
ان وجدنا من غير ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
لان شبه الامانة لا يخرج عن الاثبات صلواته المنفردة ولا ينفذ من الامانة ولا يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الآخر من يحمل الفاضل على جوبه او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها او يلوونها
بالثاني لو كان معها ثالث لا يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الفاضل والآخر من كان احدهما يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
لان الظاهر ان لا ينفذ الا من يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
جاءت في الاضاح ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الحكم في الاضاح ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
بنيها فاسي يبيع ولا يشتره واحتمل العارض لا يمنع من الصلوة كالجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الامانة وما سواه في الفرائض والمنع لان لا يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
والافان لان كل واحد منهما في حوزة صاحب مسئلة الفرائض ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
اما ان لا يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
ان لم يكن له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الجواز لانها صلوة صحيحة فيصير الانعام فيها بالشريعة قال نكره امامه من يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
كأن يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الحان الذي لا يحمل المعنى ونعم صلواته من لا يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
عجز الامام لا يصح العمل به يوم مثله اذا استوفى النطق لانها لا تصلح لاصلا فصلا لامانة كالفراشين والتحقق ان ان تمكن من صلاح سائر وجبات العمل
لوجوه صلواته مع سعة الوقت لاصلواته من خلفه والا فلا فرياح الوابل لا يصح من رافع يمكنه من العلم لم يصح كسب بدل الخلف في الجهد بالخاء او بالها او بديل
المهم في المستفهم بالنون ولا يصح امامه فكذا العزيم من لا يصح ببعض الحروف كالضاد والفاء لا يصح امامه لانه لا ينسب اليه المفعول ويجوز ان يوم مثله
لو ابدل الضاد من المفعول الضاين وغيرها بالنون لا يصح صلواته مع امكان العلم وقال بعض الشافعية يجوز للفراشين الجزي ليس بمعبد نكره اماما
الثناء وهو الذي يرد بالثناء ثم ياتي به بالفاء وهو الذي يرد بالثناء ثم ياتي بها بالفاء لانها باقية في الحروف على الكمال والزيادة لا تصرف لانها مفعولان
عليها ولكن بكرة فاعلم للمكان هذه الزيادة لا يجوز ان يوم الارث ولا الاتع ولا الاتع ونفى بالارث الذي يبدل حرفا بحرف والاشارة الذي يبدل حرفا
بحرف فقال الفراء اللغزة بطرف اللسان هو الذي يجعل الراء على طرف لسانه ويجعل الصاد على طرف اللسان وهو الذي يجعل اللام على طرف اللسان وهو الذي يجعل
بالنحو المنقطة تحتها فظن ان هو الذي لا يبين الكلام وانما هو الذي هو لاء لان من لا يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الحروف لكن لا يبدل بغيره جاز ان يكون اماما للفاري مسئلة في الامانة لا يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
طاعته او قول الصادق عليه السلام لا يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الصادق عليه السلام عن الجوزم ولا يجوز له ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
بان لا يوجد غيرها وان يكون اماما من يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه
الاعراب يشترط ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه ويجوز ان يطلع الى راسه

ما يفتي به

في الفقه والشرع
قدم الامام فان
تساووا
واقيم
الرجوع
والسلطان

عن ابن القيم
في الازقية

ولان الفرائد ذكر في الصلوة فكان الفادد عليها كالفادد على الشيام مع العاجز عنه قال بعض علماءنا بطلان الافتد على الاثر وبقوله عطلوا بالنسبة ولا يجوز ان
وابو ثور اذا كان بغير ما يحتاج اليه الصلوة صحيحة لان الفرائد التي يحتاج اليها الصلوة محصورة وهو يحفظها او ما يحتاج اليه من الفضة غير محصورة فانه قد يجر
من الصلوة امر يحتاج الى الفضة في معرفتها فكان اولي كالا مائة الكبري والحكم ثم قالوا الخبير ان الصلوة كانتا اذا غلبوا الفزان فغلبوا مع حكمه قال ابن مسعود
كانا لا نجاء وعشر ايات حتى يعرف امرها ونهيا واحكامها فكان افرادهم كالحكام في الفضة عام فالعزيم به لا يجوز من السبب منه الحد ينال فيه
هو قوله عليه السلام فان استنوا فاعلمهم بالسنة اذا ثبت هذا فان احدا من اثنين يترجح على الاخر بكثرة الفزان فان تساوا في ذلك ما يحتجنا كل منهما وكان احدهما
اجود فرائد واعرا باهوا واولي لانه افرادان كان احدهما اكثر حفظا والاخر اجود فرائد فهو اولي والوجه ان المراد من قوله عليه السلام انهما اجود فرائد **مسئلة**
ان تساوا في الفرائد قدم الافتد عند اكثر علمائنا وهو قولنا يجوز ولقولنا عليه السلام فان كانوا في الفرائد سواء فاعلمهم بالسنة ولان الفضة يحتاج اليها الصلوة
جميع افعالها للدين بواجباتها وسننها وجبرها ان عرض ما يجوز اليه العلم بالسنة منهم من السن للاحتياج اليه في الصلوة بخلاف السن وقال المرتضى في مقدم
الاسن ثم الاعلم بالسنة لما رواه مالك الحويث وصاحبه قال يومئذ اكبر كما ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله قال يوم
القوم افرادهم للفران فان تساوا فافهمهم هجرهم فان تساوا فافهمهم بالسنة ولا يجوز في الاول لامكان علمه عليه السلام بنسبها
لاق السن الثاني بدل على يجوز وعن بقول بموجبه والخلاف في الاولين اذا ثبت هذا فان اجتمع فتربان واحدهما افرادا والاخر فترمة الاخر
على الاول الحديث والافضة على الثاني لغيره بما لا يستغنى عنه في الصلوة فان اجتمع فتربان واحدهما افرادا والاخر فترمة الاخر
الصلوة ما ولا لان علمه يؤثر في تكبيل الصلوة بخلافه **مسئلة** ان تساوا في الفضة قدم افهمهم هجرهم والمراد به سبق الاسلام او من كان سبق هجرهم
من دار الحرب الى دار الاسلام او تكون من اولاد من تقدم هجرهم فيقدم بذلك سواء كانت الفضة قبل الفتح او بعده وقوله عليه السلام لا هجرة بعد الفتح
امر لا يجب لقوة الاسلام والتمكن من اظهار شعائره في بلاد الشرك لان الهجرة فترمة وطاعة فترمة السابق اليها بسيرة الى الطاعة ولقول الصادق ان رسول
الله صلى الله عليه واله قال يوم القوم افرادهم فان كانوا في الفضة سواء فافهمهم هجرهم فان كانوا في الهجره سواء فافهمهم سواهم سواها فاعلمهم
الاشرف فان تساوا في الشرف قدم الافهمهم هجرهم وبه قال الشافعي في القديم بقوله عليه السلام لا اله الا الله من فترمة والمراد الامامة الكبرى فلا تفضل في الصغر كما يشاع
مسئلة ان تساوا في الهجره اما الهجره معا او بعدها فافهمهم بالسنة لان الاسن في حديث الصادق ولان الاسن احول في الوفاء والاعظام والتقدم فكان لهم فيه
في استحقاق التقدم في الامامة وهذا قول اكثر العلماء وهو قول الشافعي في القديم بقوله عليه السلام فان تساوا في الهجره فافهمهم سواهم سواها فاعلمهم
تساوا في مقدم الافهمهم هجرهم لقوله عليه السلام لا اله الا الله الحويث اذا حضت الصلوة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم وقد بينا انه حكايه حال **مسئلة** اذا
تساوا في ذلك الشغل الشيطان يقدم الاجمع وجها ووجه المرتضى واخره وقوله بعض الشافعية عن بعض المتقدمين ثم اختلف الشافعية في تفسيره فقال بعضهم
ان اداههم صورته لان ذلك فضيلة كالعصب قال ابن من اما اراد بذلك حسنهم ذكر اربعين الناس الاخير احسن اذا ثبت هذا فان تساوا في ذلك
اشرفهم اي اعادهم نسا وفضلهم في نفسه واعادهم فدوا فان تساوا في هذه الخصال قدم اشرفهم واورعهم لان اشرف في الدين وافضل الى الاجابة بقول
النبى صلى الله عليه واله من ام قوم ما و منهم من هو اعلم منهم ثم لم يزل لهم الى السفال الى يوم القيامة والافوى عندي تقدم هذا على الاشرف لان شرف
خير من شرف الدنيا فان تساوا في ذلك كله فالافهمهم هجرهم وبه قال مالك سعد بن جابر وقاصم بن جابر في الاذان فالامام اولي ولا ينافي في الاشرف
ونقد الجميع فافهمهم سواهم كسائر المحفوظ هذا كله تقدم استحقاق التقدم اشراط ولا اجاب فلو قدم المفضل جاز ولا يعلم فيه خلافا **مسئلة** ان تساوا في
لولة بالامانة غير من غير وان كان بينهم من هو افهم منه وافضل وكان من يمكنه امامتهم ونصح صلواتهم وراعه ولا يعلم فيه خلافا بين العلماء لقوله عليه
لا يورث من اجله في بيته ولا في سلطانه ولا تجلس على تكريمه الا باذنه والمراد بالنكره الفرائض وقيل لما بينه ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام لا ينفذ
احدكم الرجل في منزله ولا في سلطانه ولو كان في البيت سلطان الحق او نائبه فهو اولي لانه حاكم على صاحب البيت وغيره وام النبى صلى الله عليه واله
ابن مالك وانما في يومنا **مسئلة** امام المسجد الى ابيه وله من غيره لانه في معنى صاحب البيت وقوله عليه السلام من دار فمافا يقومهم وهو عام في
المسجد كالمثل ولان تقدم غيره يورث وحسنه والوالى من قبل العادل حق كانه اولي من صاحب البيت مع انه مالك لمن امام المسجد اولي والوالى من
كان اخو من والى في الصلوة على الميت فليس له هذا لان الصلوة على الميت استحقاق الفرائد والسلطان لا يشارك ذلك هنا استحقاق من الولايه على
الدار والمسجد والسلطان افوى لا يورث ولا في الصلوة على الميت بقصد بها الدنيا والشفقة وتكون وهو مختص بالفرائد **فروع** **مسئلة** ان تساوا في
لغيره جاز وكان اولي من غيره وكذا صاحب المنزل لو اذن لبعض الخاضعين اب لو دخل السلطان بلد الدين فليخلفه فهو اولي من خلفته ممن ولا يشه
يجع لواجب مع البعث سببه في بيت ابي عبد الله لولا ان هذا البيت لواجب مع غيره سببه فاعلموا انهم لواجب مع مالك المساجد والدار المورثة فافهمهم
فالمساجد اولى لانها حق بالمنفعة والاستيلاء هو لو كان المستحق في الاصح الصلوة خلفه فقدم غيره ممن نصح الصلوة خلفه فالافهمهم سواهم
كل موضع حضر الامام الاعظم والنائب من جهته فهو اولي بالصلوة من غيره لان النبى صلى الله عليه واله لما حضر موضع ما حضره الا واما سوا الناس لو
اجتمع المكاتب السبعة ما راى المكاتب كتابا لان يد السبعة فاض عن ذلك المكاتب **مسئلة** ان تساوا في الفرائد فافهمهم سواهم سواها فاعلمهم
المسجد ليس بام من حيث ان لما كان بغيره من شاء ط لو حضر جماعة المسجد استحب ان يرسل اماما للراش حتى يحضر ويستدعيه لو كان الموضع بعيدا
وخافوا فوات اول الوقت وافضة انفسه صلواتا على الخصال المكشبة كالعلم والفرائد والوعى لو لم يجر المكشبة كالسنن حصر الوجه والادوية اولي
الاعلم لان الامامة مفارقة بين الشرف وبين خلفه وانما يقدم للسفارة من له منزلة عند من رفع الحاجة اليه ولتسببه عند الله تعالى لا لبقائه قال الله تعالى
ان اكرمكم عند الله اتقاكم **المطلب الخامس** ان تساوا في الامامة من لا يفتك بغيره لا يفتك بغيره فان احتج بالصلوة خلفه جازان بغيره
في الاضال لكن لا يورث الا فترمة بغيره فترمة نفسه وان كانت الصلوة هجرية للضامن وتجر به صلوة هو قول احمد بن حنبل في اذخره وعبد

کتاب الصلوة

[illegible]

در طبع عالمی

استغفر الله
الجماعة من كل عيب

مسألة في نافلة قارح الامام فظهر ان حق الفوات تحصيل الفضيلة الجارية سواء خاف فوات النافلة او لا
 ولو لم يحضر الفوات او النافلة ثم دخل في الفريضة ولو كان في فريضة سجدة ان ينقل السجدة ويقرأها اثنين استحبابا ثم يدخل مع الفريضة عند علمائنا
 احد في الشاخص الحاجة الى فصل الجماعة وما رواه سماعه قال سالت عن رجل كان يصلي بغير الجماعة في فريضة قال ان كان اماما عدا فليصل في
 في جميع الصلوة وليس يجزئ لان نية النقل خلطت بنية الفريضة فلو دخل في جميع الصلوة ففريضة او لو كان اماما من لا يفتدي به اسلم على حاله لان ليس
 بمؤتم في الحقيقة ولقول الصادق عليه السلام وان لم يكن امام فليكن على صلاته كما هو وبصلي ركعة اخرى مع جليس فلما يقول شهادته لا اله الا الله وحده لا شريك
 له وشاهدان محمد عبد الله ورسوله ثم يتم الصلوة معه على ما استطاع فان التقية واستغنى وليس شيء من النية الا وصاحبها ما جاور عليها ان شاء الله تعالى
 لو كان في فريضة نوافل امام الاصل قطعها واستأنف الصلوة مع علمائنا من المذهب المتضمنة للاهتمام بما يصدر عن لوطا وفيه الفريضة الاثنتين ثم احرم الامام
 فان كان امام الاصل قطعها لما تقدم والا فلا فريضة لان الامام لم يدخل معصية لها فنافلة انما هي في الاحاديث بدل على ان العدل الى النقل في الركعتين في لو
 ابتداء بالنافلة قارح الامام بالفريضة ان علم انه لا يهونه الفريضة معه ثم نافلة وان علم فوات الجماعة فظهر ما رواه في الفريضة وهذا الجمل وجوب
 احدها وهو الاظهر في اللفظ انه لو علم فوات الجماعة حتى في الركعة الاخرى قطعها وان علم عدم الفوات بان يلحق ركوع الاخرى مثلاً ثم النافلة والثاني انه لو علم
 خاف فوات ركعة ما قطع النافلة لمحافظة الجماعة فيها ولولا جبره مسبوقا فاختار الامام في بعض افعاله قال الشيخ فان حرم الامام الفريضة قبل ان يحرم المأمومين
 فانه يذبحه بكل حال ويصلي النافلة بعد الفريضة سواء كان مع الامام في المسجد او خارجا منه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة فان كان في المسجد فكفونا وان كان
 خارجا لم نكف فان خاف فوات الثانية دخل معه كما قلناه وان لم يخف فواتها لم يكف فنافلة ثم ركعتين نافلة ثم دخل المسجد فصلى معه هو لو ابتداء بفضاء الظهر فشرع الامام
 في صلاته الصبح وخاف ان يتم ركعتين نافلة فانتد الصلوة مع الامام فان كان امام الاصل اقبل في الآفاق لوجه تمام الفضاء ونفوس الجماعة على ان سجد الكها ينقل
 النبي من الفريضة الى النقل لا يحصل الاستدراك بذلك هنا فبقية وجوب الامام سلاما في المعارض **مسألة** في سجد العلم ان يجفف صلواته بخصيصة لا بد
 وبكل اضاها مثل ركوعها وسجودها وما بالان انما قال ما صلب خلفه اخذ ولا انما صلوته من رسول الله صلى الله عليه وآله وقال من صلى بالناس
 يجفف فان جهنم التقيت والضعيف فاذا صلب خلفه فليقل ما شاء ولو احب للمؤمن خلفه الخطيول جاز وكان اولى لقوله عليه السلام افضل الصلوة ما طالت
مسألة لا تجب على المأموم لفرازة سواء كانت الصلوة جهرية او خفية وسواء سمع فرائد الامام او لا ولا تسحب في الجهرية مع السماع عند علمائنا وبه
 قال علي عليه السلام وسعيد بن المسيب عزي وابو سلمة عزي عبد الرحمن وسعيد بن جبير عزي بن كعب بن زهير والنخعي والثوري بن عبيد ومالك بن النضر واسحق
 واحد واصحاب الراي وكثير من السلف لقوله تعالى اذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون فان في ان الصلوة قال زيد بن اسلم وابو العباس
 كانوا يقرؤون خلف الامام واذ قرأ في القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون وقال علي بن ابي طالب لما جاز الامام اما الهوم به فاذا كبر وكبر واذ قرأ فانصتوا
 طريق الخاصة لقول الصادق عليه السلام اذ كنت خلف امام نولاه وثق به فانه خير لك فرائده وان احببت ان تقرأ فافرا في ما خاف فيها فاذا جهر فافضت قال الله تعالى
 وانصتوا لعلكم ترحمون قال احمد ما سمعنا احدا من اهل البيت يقول ان الامام اذا جهر في الفرائد لا تجزي صلوته من خلفه اذا لم يقرأ هذا النبي صلى الله عليه وآله والصحابة
 والتابعون وهذا ما لك في اهل الحجاز وهذا الثوري في اهل العراق وهذا الاوزاعي في اهل الشام وهذا الثوري في اهل مصر قالوا الرجل صلى خلف امام لم يقرأ
 هو ان صلواته باطله ولا نفاذها لا تجب على المسبوق فلا تجب عليه غيره ولشافعي قولان احدهما ان المأموم كل منفرد بها يستبرئ ولا يقرأ فيها جهرية واحدها عند
 ان المأموم يقرأ فيها اسر جهرية قال الثوري والاوزاعي وابو ثور واخنا له لم يسمع من ابي عبد الله الباقين ان صلى على رسول الله صلى الله عليه وآله الا في الصلاة فقلت
 عليه السلام في الصلاة ان لا يقرأ في الاذان فقرأت وراى امامكم فلما اجل قال لا تشعروا الا بالكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولا يقرأ بها في الصلاة فقلت
 والحد يمحول على غير المأموم فان المأموم حكم المأموم في جمل القياس بالمسبوق فشرع قال الشيخان لا يجوز ان يقرأ المأموم في الجهرية اذا سمع فرائد الامام ولو همسه
 لقول الصادق عليه السلام من سجد فلا تقرأ خلفه وقال علي بن ابي طالب ان كنت ثمة لمهمة فلا تقرأ والنهي للغير ويجوز الكراهة في صلواته لو سمع فرائد في الجهرية ولا
 همسة فالأفضل الفرائد لا واجبا لقول الصادق عليه السلام اذ كنت خلف من اعطيت في صلوته يجهر بها فليسمع فرائده فافرا فاذا كنت تتبع الحمزة فلا تقرأ وعن
 الكاظم عليه السلام في الرجل يصلي خلف من يفتك به يجهر بالفرائد قال لا بأس ان سمعت ان قرأ وهو يدل على التقرب فرائده وقال ابو حنيفة والثوري وسعيد
 ابن عبيد لا يقرأ المأموم في حال وقال مالك واحد واسحق وادركه لا يقرأ فيها جهرية ويقرأ فيها اسرية واستحبنا بالاقول عليه السلام من كان له امام فقرأ
 الامام له فرائده ونحوه فلو لم يسمع الا من جهرية في الامام فقرأ في حضره وان كان فيها فرائده مع نفسه فلا يشغل غيره من
 في كان للمأموم لا يقرأ كذا لا يستغنى ولا يستغنى لان الاستغناء شرع لاجل الفرائد فافرا في الاصل سقط البيع واذا سقطت الفرائد الموكدة فلا يشغل
 الاستغناء فالاستغناء اولي ولو سكت الامام فلا يسمع الاستغناء او استغنى فالوجه انه لا يستغنى ولا يستغنى لا مكان الاستغناء مع زوال المانع له لو كانت
 الصلوة سر قال الشيخ في سجد فرائد الحمد خاصة وبه قال عبد الله بن مسعود وعاصم بن ثابت وعفيرة عامر بن جابر بن عمر وحذيفة هو كذا السبعة من الصحابة
 عبد الرحمن والحكم واحد وقال علي بن ابي طالب وابن عباس بن عمر وابو سعيد بن زيد بن ثابت وعفيرة عامر بن جابر بن عمر وحذيفة هو كذا السبعة من الصحابة
 لا يقرأ في الجهرية ولا في الاسرار وبه قال ابن سيرين والثوري بن عبيد واصحاب الراي اعم فوله عليه السلام من كان له امام فقرأ فرائد الامام له فرائده ومن طريق الخاصة
 قول الصادق عليه السلام اذا كان مأموما على الفرائد فلا تقرأ خلفه الا من احب الشيخ يقول الصادق عليه السلام ما الذي يجهر فيها فانما امرنا بها كجهر ليعت
 من خلفه فان سمعت فافرا وهو يصلي استحباب الفرائد في الاخفاية ولا تسحب الفرائد في سكتا لا الامام لقول الصادق عليه السلام لا يسمع
 له ان يقرأ بكنه الى الامام وقد سئل عن الرجل في الاولى والعصر خلف الامام وهو لا يعلم انه يقرأ فقال لا بأس به ولا بأس بالراي الى الامام سكتا لا يستحب
 ان يقرأ فيها ولو انهم عام اذا ثبت هذا فلو قرأ بعض الصلوات فقرأها الامام سكت هو ثم يقرأ في سكتة السكتة الاخرى هو لا يجزئ على قولنا ما لو لم يقرأ مطلقا
 حجت صلواته عند علمائنا وهو قول اكثر اهل العلم وبه قال الزهري والنخعي والثوري مالك والشافعي واصحاب الراي لقوله عليه السلام من كان له امام فقرأ فرائده

صلوة في الاخر لها فني اذا انقلب

قرن

قرء امام

علمية القرآن

[illegible]

عمى

کتاب العمل

[illegible]

مجلس
تاریخ
۱۳۰۲

إذا حلف
معه الموم الطامع
القصيدة
التي لم يوجد
مقبرته
في
الأمم

مست
وعلى هؤلاء الأئمة

کتابخانه

الكوفاخياء

وہی ہے جس نے

مفتی محمد رفیع

الفصل في منسأ فرغ من صلح طعام السبع الشائق لولو بقصد الحمارب العلام ونبه الله كما قلنا وللشافعية قديرا
الصلوة وإن قصد الرجوع وبه ما لا يوجب حلق عصى ثم لا يركب الحرام أو هم وركب الحرام وهو جدي به بآية

السؤال

[illegible]

حکیم سفین

وإذا أفطرت

المطلب الثالث

لِلطَّاعَةِ نِعْمَتٌ
بِالسَّفَرِ

لعمري يا حبيبنا على المسافر عجز بين القصر والانتقام وإنما جوز القصر عند الشائبي ويا محمد
لو نوى الخالداً بمنزلة حبيبنا فإحكم أقدارنا وقديمتنا أن الواجب القصاص الجوهري وأن القصر غير كرم
القصر عند علمنا أجمع خلافاً للجمهور لأن المقتضي لوجوب الانتقام والقصر ليس بهذا التشديد

فناں سے
الکھنچا ہوا

ومن حسب جزر من صلواته عن النعام

الى الثانية وفيه كبرياء الى الثاني قال الشيخ بطلت صلواته ولو بطلت صلواته الاولى لانها قد رتب في رفع الراس فاما الثانية فان علمت ان ذلك بطل صلواته
 وثا بطلت صلواتها ايضا وان اعتقدت عند الرجوع ذلك لو بطل صلواتها لان الظاهر من حاله انه وان فعل ذلك سهوا لحقه حكم سهوه
 مدون الطائفة لانها رتب في رفع الراس فلو غاف عنه وعندي في بطلان الصلوة بذلك نظر مستدل وان كانت صلواته المرفوعة بغير الامام ان شاع
 بالاولى ركعتين والثانية ركعتين وان شاء بالعكس لان عليا عليه السلام صلى صلاة الجهر بالطائفة الاولى ركعتين والثانية ركعتين ومن طريق الخاصة
 قول الخاصة الصادق عليه السلام في المرفوعة بطلت ذلك يقوم الامام في طائفة من يؤمنون خلفه ويصلي بهم ركعتين يقوم ويقومون فبطل الامام
 فاما ويصلون الركعتين ويشهدون ويسلم بعضهم على بعض ثم يصرفون يقومون في سوت اصحابهم وخلف الامام فيصلي بهم ركعتين ثم يقرأ
 فيهم عيسى بن يشهد ويقوم ويقومون معه فيصلي بهم ركعتين ثم يصلي بهم ركعتين ثم يصلي بهم ركعتين ثم يصلي بهم ركعتين ثم يصلي بهم ركعتين
 مالك واحد والاولى في سفبان والثانية في اصحاب القولين الاولين ان يصلي بالاولى ركعتين لئلا يكلف الثانية زيادة جيل وسر هو مبدئ
 على التخفيف الثاني للشاخي الاول العكس لان عليا عليه السلام فعلها ولان الاول ابرك معه فضيلة الاحرام والتخفيف فيبقى ان يبدل الثانية
 في الركعات ليجب بقصدهم ويشاوي الاول مستلزا فاصلي بالاولى ركعتين جازان فينظر الثانية في تشهد الاول وفي القيام الثالث فبطل
 الاول والى ليد كما معه ركعتين من ركنها وبطل الثاني لان القيام مبني على التطويل الثانية الاولى على التخفيف فان انظرهم في القيام فالاولى ان يقرأ
 الاول عند الانتصاب اذا صلى الثانية بالثالثة وحسب يشهد فامت الطائفة ولا يشهد لان ليس موضع تشهد ما اذا عرفت هذا فان صلى ركعتين
 تشهد طولها ثم اثنتي الاولى صلواتها وسلمت فامت وجئت الثانية فتعوض الامام واصل بهم الثالثة وهي اولهم وان شاء تشهد تخفيفا فام الى
 الى الثالثة فامت الاول وطولها الطائفة حتى يتم الاول والثانية الثانية وعلى الثالثة فامت الثالثة وحسب تشهد فلا تخلف الطائفة بل تقوم
 فتصلي ركعتين تشهد تخفيفا ثم تقوم الى الثانية تشهد تخفيفا ويسلم بهم الامام فان صلى الاولى كعادته في الثانية وطولها في الثانية فاول
 مفارقة حال انفسها وخفف وصلى الثانية تشهد وتخفيفا وسلمت ثم جئت الطائفة الثانية فدخلت معي ثابته فاذا جلس للثالثة
 وجلسوا معه بن كرم الله تعالى من غير تشهد فاذا قام الى الثالثة فاموا معه فاذا جلس للثالثة جلسوا وسجدوا وخففوا وطول الى ان يقرأ
 ثم يشهدون تخفيفا ثم يسلم بهم الصلوة الثانية صلواته عسافا وسفان فقرأ في جماعة على اربع عشرة سجدة بان يقوم الامام ويصلي السجدة
 صفين ويقرأ ويحرم بهم جميعا ويركع بهم ويسجد بالاولى طائفة ويقوم الثانية للحراثة فاذا قام الامام بالاولى سجدة الصف الثاني ثم ينقل كل من
 الصفين مكان صاحبه فيركع الامام بها ثم يسجد بالذي يليه يقوم ثاني الذي كان ولا يحرك اسنم فاذا جلس بهم سجدوا واصل بهم جميعا لان
 ابا عيسى الرضا قال كنام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصفين فصل بين الظاهر فبالشركون فبالاصبنا فبالاصبنا فبالاصبنا فبالاصبنا
 عليهم وهم في الصلوة فبالشركون الفص بين الظاهر والعصر فقال بعضهم ان بين ايديهم صلواته هو احب اليهم من اولادهم فترجى ان يركعوا عليه السلام
 فاجروا بذلك فلما حضر العصر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله مستقبل القبلة والمشركون ما معه مصف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مصف مصف بعد ذلك مصف فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعا ثم سجدوا وسجد الصف الذي يليه وفام اخرين يحرسونهم فلما
 صلى هؤلاء السجدتين وقاموا سجدوا اخرين الذي كانوا خلفهم ثم اخرج الصف الذي يليه تقدم الصف لآخر مقام الصف لآخر ثم ركع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم سجدوا وسجد الصف الذي يليه وفام اخرين يحرسونهم فلما جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم والصف الذي يليه سجدوا
 ثم جلسوا جميعا فمسلم في هذه الصلوة ثلث مراتب الاولى ان يكون احد في هذه القبلة لانه لا يمكن حراستهم في الصلوة الا كذلك فبالاصبنا فبالاصبنا
 ان يكون في السجدة كنز كنزهم معها احاسر بعضهم بعضا وان يقرأ في اربعين مضى مع احدها ويحرس الثانية مع الثانية ان يكونوا على الجبل
 او من الارض لا يحول بينهم وبين ابصار السليمان عابدين جبل وغيره ليقوا كبائهم والحكايت عليهم ولا يخاف كثرتهم اذا عرفت هذا فبالاصبنا
 لم يثبت نظامه في من طريق صحيح عن اهل البيت عليهم السلام في من العن بالنظر والشاخي عكس ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
 فالحاشد الحراثة للصف الاول لانهم اقرب الى العدو متكونون جنود خلفهم ويمنعون المشركين الاطلاع على عسكر المسلمين وعندهم فخرج ا
 المشهور ان الطائفتين يصلون معه الى الاعتدال عن ركوع الركعة الاولى فاذا سجد سجد معه احد الصفين فكذلك الثانية فكل ركعة
 معه في الركعتين وانما الحراثة في السجود وفي وجهه للشاخي من يحرس في السجود يحرس في الركوع بيبا لورثا لامام تقوم صفوف اخرين صفات
 اوصافا في ثلثة جوارح ستر ثمان من صفات احد الركعتين طائفة واحدة ثم سجدت وتحفت جاز وللشاخي قولان احدهما المنع
 لان المختلف في هذا اعف يربط على ما ورد به الخبر ليس يجيد لان العدو الحائل في ركعة للعد لا يصير انضمام مثله اليه ركعة اخرى كاعتد
 في المختلف لا عذر في لورثا في الصف الثاني الى موقف الاول ولا تاخر الاول عن مكانه الى الثاني جاز وهذه الفروع مبني على
 جواز عداة الصلوة ولا بأس في كل طائفة مكانهم اكان التقدم والتاخر من الاضال للقبلة الصلوة الثانية في صلوة النبي صلى الله
 عليه وسلم في بطلان الفحل فانه صلى الله عليه وسلم بعض اصحابه خلفه وبعضهم جعلهم بازاء العدو والحراثة فيصلي ركعتين ثم سلم فانطلق الذي صلى
 فوقفوا موقف اصحابهم للحراثة ثم جاء اولئك فيصلي بهم الظاهر في الثانية ركعتين وهذه لا تحتاج الى مفارقة الامام ولا الى غريف كقبته الصلوة و
 ليس فيها اكثر من ان الامام في الثانية منفصل بام مقترنين وهو مختار في الحسن واكثر القضاة واختار هذه الصلوة ان كان العدو في غير جهة
 جهة القبلة وان يكثر المسلمون وبطل العدو وان لا يما من هجوم العدو عليهم الصلوة الصلوة الصلوة الصلوة الصلوة الصلوة الصلوة الصلوة الصلوة
 القتال وعدم الكف من تركه لاحدا واشدا خوف وان لم يلج القتال فلم يما من هجوم عليهم ولو اوعدهم او اعدوا فاصفون رجالا ولا
 على الاقدام وكتابا مستقبلا والقبلة واجبا مع الكفن وغيره مستقبلا مع عدمه على حسب المكان فان تمكنوا من استقبال الركوع والسجود وجب

مدون الطائفة
 في الركعات

واما الثانية تشهد
 تخفيفا

في الركعات
 في الركعات

في الركعات
 في الركعات

في الركعات
 في الركعات

كتاب الصلوة

لو ما ذكر الركوع وهو سجودهم وليكن السجود خفص من الركوع ولو لم يكن من أحد مما وجب ويقتدون به ويأخرون لفعله على أن خفص من ركعها لا أو ركعها
وعن النبي صلى الله عليه وآله قال مستقبل القبلة وغير مستقبلها ومن طريق الخاضع قول الباقر عليه السلام في صلوة الخوف عند الخطأ . لما وثق و
تلازم الفشل فيجعل كل إنسان منهم إلا بما حبس كان وجهه إذ عرفت هذا فان هذه الصلوة مجتزة لا يجب فيها وضوءها عند علمائها لا مع غيره قال الشافعي
الأسر للجزاء ولا يجوز ذلك في النافذة اختيارا والنجاسة الفريضة اضطرارا **مسئلة** ولا يجوز تأخير الصلوة إذا لم يكن من مصلحتها إلا شيئا
وبعد قال الشافعي لعمري قوله فان خفص من ركعها لا أو ركعها ما قبل يهملها ولا يفرضه ولا يتركه حتى يطهرها ولا يجوز استاء الوقت من صلوة من عجز
الفشل كما إذا لم يكن العمل قال أبو حنيفة لا يجوز الصلوة على المشي بل يؤخرها لأن النبي صلى الله عليه وآله لم يصل يوم الخندق وأخرها الخندق ليلة
ولأن ما مع هذه الصلوة في حال الخوف منع من أن يحرك كالأصابع ويوم الخندق منسوخ بطلان ما كان قبله من ركعها لا أو ركعها ما والأصابع لا
حاجة إليه بخلاف ما في **مسئلة** لأن هذا الحال إلى المسايق يمكن من الصلوة مع الاعمال الكثيرة كالضرب للثوار والظعن المتوالي بسبب على حسب ما
لا يمانى الركوع والسجود مستقبل القبلة أن تمكن ولا ملا ولا أعادته عليه عند علمائها لا أنها صلوة مأمورية فأقل مستقبل الفضاء لفعله لا في ركعة
إذا كانت المسابقة والمعاينة فلا بد من السجود عليه وسلم وفي هذه المهره ولو تكن صلوة في الظهر والعصر والمغرب والعشاء عدد من كل صلوة
الأسكنة والتمسح والتهليل والتبجيل والاعمال كالتسليم في ركعة الصلوة وللشافعي ثلثة أقوال أحدها أن الأعمال الكثيرة مجزأة وإن عجز
الحاجة إليها وهو يحكى عن أبي حنيفة أنه ركعها في الحاحه وإثنى ما طنام من وهو طهرها عند الحاجة كما لا يشترط ترك الاستعمال والثالث المنع من شخص واحد لا يحسن
إلى تكرار الضرب الجوارى في الاستحالة الكبرى للحاجة إلى وإلى من أمادرب هذا قال لا أعادته لا تخيل ما شاء وقال أبو حامد ما يبطل بمضمون ما رواه
وليس محمد وقال أبو حنيفة لا يصلح حال المسابقة ويؤخر الصلوة والنجس بعد الصلاة في المسابقة **مسئلة** ويجب عليه الاستقبال مع مكثه فان خفص استقبل
تكبيرة الاستباح أن تمكن لفعله الباقر عليه السلام لم يغيره مستقبل القبلة بأول تكبيرة حين يوجب فان لم يكن مع لفعله عليه السلام في حال المضادة يصل كل
إنسان منها إلا بما حبس كان وجهه ويسجد الأكي على فرس سرجه أن لم يكن له فقل فان عجز عن لفعله الباقر عليه السلام ويجعل السجود خفص من الركوع
فربما لا يمكن من الاستقبال في الفريضة ولو لم يتمكن من الاستقبال في الاستبلاء ويمكن في الاستاء فالوجه الوجوب حج لو تمكن من التضرع بالسجود على الأرض في الاستاء
وان احتاج إلى الركوب ركب لا يخلل صلوة وان كان فعلا كثيرا للمخبة ولو علم حاله فيمكنه من التضرع احتياجا في الاستاء لصلوة الوجوب **مسئلة** لو خمد
الحال من ذلك وعجز عن الاستاء سقط عنه فعال الصلوة من الفراء والركوع والسجود واجل عوصر كل ركعة تسجدة واحدة تصور بها سحر الله تعالى
سول الله إلا الله ولما كان من النبي لفعله عليه السلام في الأعمال بالناس والكل أمرى ما نوى ولا يفسد بجامع المال فلا يفسد في وجوب الشهادتين
نظام من ذكره يمكن أن يجمع الشان ومن أحصله بحال الجلوس والحدان براءة الذمة **مسئلة** في رفع الأيدي بوجوب هذه الصلوة على هذا الذي ذهب إليه أحمد
على إجماعهم ما شكك بفتا من عموم قوله عليه السلام لو تكن صلوتهم إلا بالكبير والتهليل والتسليم ولهم في الدعاء هذه الأدكار ويجزئ عن
الركوع والسجود لأنها تؤخر عنها فمن فكرها أولى لا بد ذكره في شخص بهيمة وفد سقطت خفصا حج بحيث التناهي في سجدة التالتة ملك لها على
عد الركعات لفعله الصادق عليه السلام أقل ما يجزئ في هذا السابعة من التكبير تكبيرة فان بكل صلوة الاصلوة المغرب قال لها ثلاثا لا لو من ركع
من الصلوة على الأرض وعلى الدابة إلا بناء بعد التكبير سقطت عنه بالجراف فعل المأمور به ولو لم يكن تكبيرة واحدة فالوجه سقوط ركعة واحدة وجوب
الاثنان في كل ركعة ولو لم يكن في استاء التكبير استاء صلوة من وكذا لو صلى ركعة واستاء خوف كبير الأخرى تكبيرة **مسئلة** في الركعة الواحدة في ركعة واحدة
صلوة الخوف وسوغها بخلاف باقي الخمسين أحدهما أن يصلى بالاولى ركعتين والثاني ركعتين وثالث ركعتين ورابع ركعتين وكل طائفة من ركعتين أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين
يسلم أربع ركعات فيكون ركعات خمس وليس بعد عدم الحاقه من حال الإمام والمأموم في عدد الركعات في حق من الصلوات الثلاث أن يصل
بكل طائفة ركعة ولا يصح شامكون للإمام ركعات بكل طائفة ركعة وهو من هذا عباس جابر جلال طوس في جماعة فأنه والحكم قال
يجزئك عدالتك ركعة واحدة **المطلب الثاني في الأحكام مسئلة** في بيان وجوب الفضة في الخفص قال بعض علمائنا بوجوب
الإمام وعليه الجمهور حج يصلى بالاولى ركعتين ويتشهد ثم يقوم إلى التالتة ثم يقول الفاتحة ويجتهدون في ركعتين من استاء ثم يقوم إلى التالتة
أصحابهم ويحييهم ويركعون التالتة وهي الأولى ثم يصلى بهم التاتبة ويطول في تشهد حتى يتم صلواتها أربعاً ثم يسلم بهم فتكون ركعات التاتبة
في التاتبة والتشهد التاتبة ويجوزنا سطورهم في التاتبة الأولى ويروى قال الشافعي **مسئلة** في ركعتين الأولى من تشهد ثم يقوم ويقرأ الفاتحة
وفلذة النظر فان فهم أربعاً فالوجه الجواز وصحة صلوة الإمام والمأمومين للأصل مجوز المأثور في كل ركعة تسجدة ركعة واحدة فأنه
فيقول الفاتحة إلى أن يصل الطائفة تلت ركعات ثم يذهب حتى التاتبة ويصلى بهم التاتبة ويطول في تشهد حتى يتم صلواتها أربعاً ثم يسلم بهم فأنه التاتبة
بهم ركعة ويذهب إلى الرابعة فيطول حتى يتم خلفاء ركعاتهم فأن الرابعة فيصلى بهم تمام الرابعة ويطول فيها حتى يتم أربعاً ثم يسلم بهم وهو واحد ثم قال
الشافعي قال الشافعي في بطلان صلوة الجميع الإمام والمأمومين لأن صلوة الخوف معصومة ولا تجزئ الإمام قال فادعنا بالتأدي من قول أصحابنا مع
أن نقول أصابنا بطلان صلواتهم لأنه لم يثبت في الشريعة هذا الترتيب والركن مشرطاً كان باطلاً وهو موهوم للشافعي أصلاً لأن الإمام لا طائفة وفادسرها
فبطل كما لا يخفى على أكثر من عدل من قبل فان لا صلوة ومفارقة المأموم تأتت في زيادة في عمال الصلوة وغير مبطلة ولو طول الإمام فأنه
ولأن الحاجة تدعو إليه بان يكون العدد من أربع جهات وكذا في المسئلة أربعاً فيكون في الفريضة مائة ركعة والشافعي قول ثالث في صلوة
الإمام والطائفة الرابعة خاصة دون الثلث الأولى لأنهم قد قرأ الإمام بغيره فأنه لأن وقتاً خرج من المتابعة بضع الصلوة والطائفة الرابعة فأنه
حكم الإمامين وقد بينا أن الفاتحة جارية عند ظاهر وهو طلب كل طائفة مستقبل الجماعة وله أربع بطلان صلواتهم وصلوات التاتبة والرابعة وخامس بطلان

بعضه

وتحكيمة العلوم
لفعله في ركعة
التكبير يمكن
بجامعها للشافعي
فلا يشك

في التاتبة
فلا يشك

وایمان کامران
و علم و طبع
للعلم است
حاصل

منزل العقل
شرطي في جواب
الزكوة

میں نے اپنے دل سے کہا

1. 1. 1. 1. 1.

كتاب الزكاة

وليس له الصعود مع اخذ الجبران لان الجبران اكثر من الفضل الذي بين الفريضة وقد يكون الجبران جزءا من اصل ان فيه الصبي من اكثر من فريضة
فذلك في غير ما بيننا من لو كان المخرج الى البيه وقتنا الوجوه الاولى اخرج الفريضة كان فيه الخطا والاخرج الناقص مع الجبران او دفع الزايد وجد
الجبران ولو كان اخرج الفريضة او لم يجز للولي دفع الناقص مع الجبران اما لو كان اخرج الفريضة او لم يجز للولي دفع الناقص مع الجبران او دفع الزايد وجد
ثبته فالأمر عدم اجابة الجبران لو طلبه لان المودعي ليس من استأن الزكوة فلا يؤخذ الجبران كالأخرى فضلا مع بغيره وهو احد
والثاني الجواز لزيادة السن مستلزما لشرط صدق زكوة الابل والبقر والغنم لا يؤخذ في النصاب على زكوة الجوز والمانسك
الاحاديث على ان في جنس من الابل شاة وانما شاة اول الاناث بعد لول سقاط النماء من العلف ذلك وان سرق اعادها للدين والفسل بانما يحقق
الاناث وللزكاة الاصلية وفي الاصلية بشرط طواف ذلك الموم قول الصادق عليه السلام في اربعين من العبد يسمى دارا وثلاثة اربعين ففها شاة
ولا دلالة في الحديث ليس فيه منع من الوجوه المذكورة في غير ما قلنا سالما عن الجوز من منع الشرط بل السوم وان لا يكون - يامل والبرائة معارضته
بالاحتياط خصوصا مع روى العمومات الفصل في زكوة البقر مستلزما زكوة البقر واجبة الصدق والاجماع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
ساحل بل لا يفر ولا غنم لا يورى زكوة الا جاء يوم الفريضة اعظم ما كانت واسمن ثم يفر بها وظاوة باخفاها كما نقدر ان اها عادت على
حتى ينفق بين الناس فراجع المسلمون كافة على جوب زكوة فيها ولا يحد احد اصنافها في الانعام فوجب زكوة في سائرها كالأبل بشرط طوافها
اربعة كالأبل للملك والنصاب السوم والحول وهما مشلوبان في الاصلين فان في البقر ضابطين الا ان تلتون فلا زكوة فيما نقص عن ثلثين من
البقر باجماع علماءنا وهو قول عامة اهل العلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذ الى ليس امر ان ياخذ من البقر من كل ثلثين بيعة او بيعة
ومن كل اربعين سنة ومن طريق الخاص قول الباقر الصادق عليه السلام في البقرة كل ثلثين بقره يبيع حولي وثلثين من ذلك في دارين بقره
بقره سنة من حكم عن سفيان السجستاني في البقرة ان كل خمس من البقرة شاة الى ان تبلغ ثلثين فاذا بلغت فيها يبيع لان النبي صلى الله عليه وسلم
بين البقرة والبدنة في الهدى ويجعل كل واحد منها سبع شاة فيبيع ان بها من البقر عليها في اجابة الشاة وهو غلط لان حشر الابل بقوم
مقامها خمس ثلثون من الغنم ولا تجب فيها الشاة الواجبة الابل النصاب الثاني اربعون وعليها الاجماع فانما لا تعلم فيها ما مستلزما لسوم شرط هناك
ثبته في الابل عند علماءنا اجمع وهو قول اكثر الجمهور وهو قول علي بن ابي طالب عليه السلام في البقرة العوامل صدقوه
من طريق الخاص قول الباقر الصادق عليه السلام وليس على النصف شاة ولا على الكور شاة ولا على العوامل شاة انما الصدقة على الابل والرابعة ولا من صدقة
النماء معتبر في الزكوة ولا تؤخذ الا في السائمة وقال مالك ان في العوامل والمعلومة صدقة كقوله في الابل وقد تقدم مستلزما والفريضة في الثلثين
يبيع او يبيعه بغيرها التي اخرج ابيها شاء وفي الاربعين سنة ثم ليس في الزايد شاة حتى يبلغ سنين فاذا بلغت ذلك فيها يبيعان او يبيعهن
سبعين فيها يبيع او يبيعهن وسنة فاذا زادت فكل ثلثين يبيع او يبيعهن وفي كل اربعين سنة عند علماءنا اجمع وهو قول الشعبي والنفق والحس
وما لك عليل والثوري والشافعي واحمد واسحق وابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وابي ثور ولا معاذ قال يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة
اهل اليمن ففرضوا على ان اخذوا بين الاربعين والستين والسبعين وما بين الثمانين والتسعين فابيت لك وقتلهم حتى قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقد مات واخبرته فامرته ان اخذ من كل ثلثين يبيعان او يبيعهن من كل اربعين سنة ومن الستين يبيعان او يبيعهن من السبعين سنة ومن الثمانين يبيعان او يبيعهن
ومن التسعين ثلثا نباع ومن المائة سنة يبيعان او يبيعهن ومن العشرين وما بين العشرين والستين يبيعان او يبيعهن ومن السبعين سنة ومن الثمانين يبيعان او يبيعهن
ذلك شاة الا ان بلغ سنة او جزءا يبيعان او يبيعهن من طريق الخاص قول الباقر الصادق عليه السلام وليس فيها بين الاربعين الى الستين شاة فاذا بلغت السن
يبيعان وعن ابي حنيفة ثلث ايات احدها هذا والثاني ان في اربعين سنة لا يمكن ان يجعل الوفى عشرة عشر فان
جمع اوقاصها عشرة عشر لا يمكن ان يجعل عشرة لانه يكون اثنا عشر الوفى والعباس فيخرج الزايدة بحسنها والثالثة انه لا شاة فيها حتى يبلغ سنين فيكون
وربع لان سائر الاوقاص لا يزيد على عشرة كذا هنا وكلاهما في معاملة النص لا يجمع على الزايدة لانهما احد العبدان فلا يجبهما شاة كما لو زاد على
ولم يبلغ الاربعين مستلزما لا يخرج الذكر في الزكوة الا في البقرة ان الابل والبون ليس باصل انما هو بدل على حيث غاضر لهذا لا يخرج مع وجوده وانما
يجزى الذكر في البقرة من الثلثين وما ذكر منها كالسنتين والستين وما ذكر من الثلثين وغيرها كالسبعين منها يبيع او يبيعه سنة ولما نزلت سنة
يبيعان او يبيعهن ولا يجزى في الاربعين وما ذكر منها كالثمانين الا الاناث وكذا في الابل غير الابل والبون فلو اخرج عن الحد حفا او عن الجدة حفا او
عن بنتا الخاض ابن خاض لم يجز ويجوز ان يخرج عن الذكر انق على او سائر ويجوز اخرج السنة عن البشع ويجوز ان يخرج منعين ذكرين - وليس له لانها
يجوز بان عن الستين من الاربعين اولى ولو اخرج اكبر من الستة جاز ولا مدخل الجبران هنا فلو وجب عليه سنة ولم يكن عندك فادارة تدبر الى السنة
الجبران لو يجزى الابل الفريضة السومة لان الزكوة لا جعل فيها عن التصحيح الى غير ما سأل لا يصح هنا ولو اخرج سننا السنة لم يجز الموم ضم في الاناث
لان الانثى خير من الذكر بفضلها بالدر والنسل مستلزما لاجمع الفقهاء غير انما لا يكون ثلث سنات او ثلث سنات او ثلث سنات او ثلث سنات او ثلث سنات
احدها فيخرج في الابل لانها لا يكون لو كانت فافان كانت كلها ذكورا اجزى الذرية وقال لان زكوة مائة
فلا يكلف للواحدة من غير ما لو قال بعض الجمهور لا يجزى في الاربعينيات الا الاناث لانه عليه السلام نص على الستة وليس يجزى لانها مائة ذكوة العبد يبيع
لا مدخل لمن ذكرها مع وجود الاناث فالباقر اولى لان الذكر فيها مدخل مستلزما لاجماع الفقهاء لانها من نوعها كان الجاني من يورى
فانفق النصاب كله جوامع من حيث هي زكوة وان انفق الصنفان اخرج الفريضة من احدها عوفية للمالكين فلو كان عندك ذرية مائة ذكوة
جوامع من غير الستة من احدها اثنا عشر ومن اثنى عشر اخرج من احدها ثلث عشرة في نصف لو كان ثلث مائة وسبعمائة وثلث مائة
جوامع من غير الفريضة السومة في ستة عشر والنسبة ثمانون والجمامون اثناعشر اخرج فيها ثمانون وعشرين ثلث مائة حل واحدا في اثنى عشر ذرية

تبيع بقره

من الجوز

من زكوة البقر

من الجوز

والمهرم والوجه
المهرم والوجه
المهرم والوجه

والوجه والمهرم
والوجه والمهرم
والوجه والمهرم

والوجه والمهرم
والوجه والمهرم
والوجه والمهرم

والوجه والمهرم

من الاخر جمع صلح له لا يعين بغيره ثلثة اسباب البنية على الاخر والاخر بغيره ثلثة اسباب المستند على الاول فان اخذ من صلح له وبعين والبيع من الاخر
جمع صلح له لا يعين بغيره ثلثة اسباب المستند على الاخر والاخر بغيره ثلثة اسباب البنية هذا كله خلطة الجوار اما خلطة الاعيان فالأخذ منه
بيع على حسب ملكه ما لم يكن له ثلثة اشياء من قبل بغيره ما استحققت ولا شراجه ولو كان له واحد مما ثلثه ما لم يكن له ثلثة اشياء من قبل بغيره ما استحققت ولا شراجه
على مد هيناف لوه واما ابناء عاستا بجا واما الخلطة تركبها غنمهم وكذا لو ملك كل منها دون النصاب وخلطوا بغيره فخلطوا
على مال كل منهما دون النصاب ثم خلطوا بغيره النصاب لو اخذوا حول على مال كل منهما منفردا ثم خلطوا بغيره النصاب فان اتفقوا على ان يملكوا عهدهم
خلطوا عهدهم بغيره النصاب لا يثبت حكم الخلطة في السنة الاولى وبغيره مال كل واحد الاصل الانفاد وخلطوا بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا
وعلى كل منهما شاة اذا جاء المحرم وفي القديم وبغيره مال كل واحد ثلثة اشياء من قبل بغيره ما استحققت ولا شراجه ولو كان له واحد مما ثلثه ما لم يكن له ثلثة اشياء من قبل بغيره ما استحققت ولا شراجه
كل منهما نصف شاة اذا جاء المحرم ولما خلت الخلطة في ذلك احداهما غنم المحرم والاخر غنم مفرق خلطوا بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا
شاة واذا جاء مفرق على الثاني شاة وعلى الثاني شاة واذا جاء المحرم على الاول نصف شاة وعلى الثاني نصف شاة وكل نصف كذلك وبغيره مال كل واحد
وقال ابن شريحان حكم الخلطة لا يثبت في سائر الاحوال بل يثبت في زكوة الانفاد بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
الاخر كما اذا ملك احداهما غنم مفرق وكما ملك خلطوا بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
فعلية نصف شاة في القديم وبغيره مال كل واحد ثلثة اشياء من قبل بغيره ما استحققت ولا شراجه ولو كان له واحد مما ثلثه ما لم يكن له ثلثة اشياء من قبل بغيره ما استحققت ولا شراجه
في جميع الكول وفي سائر الاحوال يثبت حكم الخلطة على الفعليين الا عند ابن شريحان ولو خلطوا بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
اشهر بغيره ما شاعا فالظاهر ان الكول لا يقطع لاسم ان النصاب بقصد الاستعمال فاذا مضت سنتهم من وقت البيع فعلى المبيع نصف شاة ولا شيء
على المشتري ان اخرج البايع واجبه من المثلثة النقصا وان اخرج من غيره وقلنا الزكوة في الدمن فعلية بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
يعلق بان يعبر في انقطاع حوله المشتري فلو ان ارجحهما الاضيق لان الخلطة لا يثبت في مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
اذا اجتمع في ملك الواحد ما يشبه خلطة اخرى من جنسها مفرقة كالوخلط شاة بمثلها الغنم وله اربعون مفرق بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
على ان الخلطة خلطة ملك اي يثبت حكم الخلطة في كل ما في ملكه لان الخلطة تخلط على مال الاثنين كمال الواحد ومال الواحد يضم بعضها الى بعض وان
اسأله فعلية ما كان صاحب السنين خلط جميع ماله بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
لان خلطة المؤنر انما تخلط في الفل والخلوط وهو السبب في الخلطة فعلى صاحب العشرة نصف شاة لان جميع ماله خلط بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
فحصه العشرة بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
بعض الكول مكانه مفرق بجميع السنين وفيها شاة والثاني بلزوم ثلثة اشياء لان جميع ماله خلط بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
حكمه بلزوم اثبات حكم الخلطة المباني فكان خلط جميع السنين بالقبض واجبه شاة حصنة السنين بلزوم ثلثة اشياء لان جميع ماله خلط بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
سدس جميعا بين اعتبار الخلطة والانفراد ففي الاربعين حصنة من الواجب له ان يملك ماله هو شاة حصنة الاربعين ثلثة اشياء وفي العشرة حصنة من الواجب
الواجب لو لم يملك الكل فهو ربع شاة لان الكل ثمانون واجبه شاة الرابع ان عليه شاة وسدس شاة من ذلك نصف شاة في العشرة الخلطة كما وجب
خلطة في ماله وثلثا شاة في الاربعين المنفردة وثلثا حصنة الاربعين وانقر جميع ماله خامس ان عليه شاة في الاربعين ونصف شاة في العشرة كما
لو كان المالكين ولو خلط بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
في جميعه اصحابه ان على كل منهما شاة الثاني ثلثة اشياء لان كل منهما يملك سنين بعضها خلط بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
الثالث على كل منهما خمسة سدس شاة ونصف سدس جميعا بين الاعتبارين في كل واحد منهما كان منفردا بالسنين وفيها شاة حصنة الاربعين منها ثلثة اشياء
ثم بعد ان خلط جميع السنين بالقبض والمبلغ ثمانون وفيها شاة حصنة العشرة ثمانية اشياء وربع شاة ومثل على كل واحد خمسة سدس شاة بلزوم ثلثة اشياء في العشرة بغيره
ما لو كان جميع المالكين مخلطوا وهو ثمانون وعشرين واجبه شاة حصنة العشرة سدس شاة وفي الاربعين ثلثة اشياء الرابع على كل منهما شاة وسدس شاة
شاة في العشرة الخلطة فضل حكم الخلطة على الاربعين وثلثة اشياء في الاربعين المنفردة الخامس على كل واحد شاة ونصف شاة شاة للاربعين
ونصف للعشرة الخلطة في لو خلط الشخص ببعض ماله واحدا وبعضه اخر لم يشارك الاخران بان يكون له اربعون فخلط منها عشرين بعشرين لرجل
يملك غيرها وعشرين بعشرين لآخر كذلك فان خلطوا بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
منها النصف وعلى كل واحد من خلط بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
حيثما الاربعين فعلى كل واحد منها ربع شاة والعدل لان كل واحد منهما خلط الاخر ماله بخلاف حيثما الاربعين فانه خلط لكل واحد منهما فضل
كل واحد ثلث شاة فان خلطوا بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
شاة تغلبا للانفراد وان لم يكن منفردا حصة لكن ماله خلط بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
وكذا اذا اضماعا الى الخلطة الثاني فانه لم يخالط احدا الثاني بلزوم نصف شاة تغلبا للخلطة فانه لا بد من اثبات حكم الخلطة حيث وجد حصة
واخذ المال بغيره النصاب على مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
بان يقال لو كان جميع ماله مع زيد لكان المبلغ سنين واجبه شاة حصنة العشرة ثمانية اشياء وربع شاة ومثل على كل واحد خمسة سدس شاة بلزوم ثلثة اشياء في العشرة بغيره
انرا مال الاربعين يجب عليه الشاة وان شددت ما كان له وسواء كان بينهما مسافة الفصلى لا عند علمنا الجمع وبغيره مال كل واحد منفردا في حق احد الخلفين دون
الله عليه الذي اربعين شاة ولا يملك واحد فاجب لو انفاد بين البلدان وعن احمد رحمه الله ان كان بينهما مسافة الفصلى فكل مال حكمه

بغيره

فانجيله
م

24

ابن

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

فصل اول در بیان کلیات

[illegible]

من
الغنى
والجود

والوکیل

بعض

مِنْهُ الرِّزْقُ
عَلَى الزَّكَاةِ

فِي مَنَازِلِهِ
يَمْنَحُ أَتَقَالِ
أَمَّا لِي سَلِي
الْوَرَقُ أَهْمُ

بعد المونة كجرح السعي والعمارة والحافظ والحاصد ومصنعي الفلز وقطع الثمر وغير ذلك من المون وقال عطاء بن الثور في سبب ما دام المال يكون على وجه
كالخروج على غيره في الاموال المشتركة ولان الارزاق المال خاصة حيث عليها اضرار فيكون منبها والمال يشترط في انما على المال خاصة يقول الشافعي
وابو حنيفة وما لم يكن احد لقوله عليه السلام فيما سفت السماء العشر فلو لم الفقرة فيها نصيب فممن مضى بهم عن الفرض لا يتناول على النزاع لان العشر فيها يكون
نماء وفائدة في الموضع الا ان كان المونة لا تؤثر في نقصان الثمن وان اثنى ثمن الفرض فلو بلغ الزرع خمسة وسوم مع المونة فلا سفت المونة منه فمن
النصاب حبيب الزكوة ولكن المونة بل في النصف من المونة فلا يجب فيه زكوة ولا نذر ولو وجب لذي له ثمن الزكوة وتكررها في الفلانة
من الثمن من المونة اما من اصل الفحل للملك فلا في انما تجوز ان يكون بعد اخراج حصة السلطان مستثناة من الزكوة في زرع ارض الصلح ومن سلم اهلها
عليها باجتماع العتاة فاما ما في حق غيره فابا المسلمين ويقتلها الامام مريشا فان زاد عنها وارو مال العتاة وجب الباقي الزكوة وان بلغ النصاب لا ينظر الزكوة بالحر
عند هاتين الجمع ويرى قال عمر بن عبد العزيز والرهري ويجوز الاضاري وربعه والارزاق في ممالك والثوري في المعز واللب في الحسن صلح بن حري
ابو جلي في الملبوك والشافعي واسحق وابو عبيد احمد لقوله في الموضع ما اخرجنا لكم من الارض وقوله عليه السلام فيما سفت السماء العشر من موطون الخاصة
قول البايع عليه السلام كل ارض فيها البك السلطان فعليك فيها اخرج الله منها ما فاطعت عليه ليس على جميع ما اخرج الله منها العشر انما العشر عليك فيها
يحصل في يدك بعد مناسبتك ولا في ما احضان يجبان استحقاق يجوز وجوب كل منها على المسلم ولا ثائق بينهما فاجاز احضانها كالكفارة والعبرة
صبي الحرم الملوكة وقال اصحاب الراي لا عشرة في الارض الاخرية لقوله عليه السلام لا يجمع العشر في ارض مسلم ولا في ارض كافر ولا في ارض يجمع
كوكب الشافعي والبخاري والحديث فيهما عيسى بن عيسى وهو ضعيف عند ابو حنيفة واصحاب الخراج انا كان جزي لا يجمع العشر في الفبا من ضعيف لان الخبارة
ونكون السوم زكوة فان فاجتمعان في المال الواحد بخلاف الخراج لانا الخراج في ارض فان زكوة في الارض في النزوع والمسخة مستغارة قال ابن المبارك يقول الله
تعالى وما اخرجنا لكم من الارض فلا يترك لقوله ابو حنيفة قل يديك لوضيها لامل على الارض الخرية من غير حصة فلا في وجوب الزكوة في الجمع كانه
كالدين موطوعه ما يخرج من الارض فزاع ما لا عشرة فيه وما في العشر في ارضها بالسنن وقال الجمهور يجعل الخراج في ارض زكوة فيه ان كان في
بالخراج ويرى قال عمر بن عبد العزيز مستثناة لو استاجر ارضه فزاعها فاعشر على الاجرة دون مالك لارض عند علماء الثوري ومالك والثوري وشيخ
وابن المبارك والشافعي واحمد وابن المنذر لانه وجب الزرع وكان على مالك وقال ابو حنيفة انه على مالك الارض لانه من ثوبها فاشبه الخراج ليس بجدي
لان زكوة من مونة الارض لو وجب فيها وان لم يزرع كالخراج والشعر يقدر بقدر الارض لا بقدر الزرع ولو جبر على مصادرة الفري دون مصر الزكوة
لما ثبت هذا فان مال الاجارة من المونة يندرك في المنة **فروع** لو استغاد ارضه فزاعها فزكوة على صاحب الارض ولا في الكف لو غصبها فزاعها
واخذ الزرع فاعشر عليها ايضا لانه للمالك وعليه من الارض **ممن** المونة في لزوع مزارعة فاسد فاعشر على من يجر الزرع عليه فان وجب صاحب الارض
ان يزرع العامل من المونة وان وجب للعامل ان يزرع مثل الارض مستثناة من الارض بغير ارضه من ذي اجارة فانه لا يملك الا سقاطا عشرين
منها فان باعها بغيره او اجره وكان من ارض الصلح او من ارض مسلم اهلها طوعا صلبا والاجارة وبها قال الثوري والشافعي واحمد قال مالك في حق
من شرائها فان اشترىها صنف عليهم العشر فاخذ منهم الخمس هو واثره عن احمد لان في اسقاط العشر من غلة هذه الارض اضرب بالعشرة
ونفيلها عنهم فانما نرضوا ذلك صنف عليهم العشر وهذا قول اهل البيت وابي يوسف والخمس عبد الله بن الحسن البصري عند علماء الشافعي
منه فاهم وجبوا على الذي الخمس اذا اشترى ارضه من مسلم سواء وجب بها الخمس كالمفتوحة عنه او لا كارض من مسلم اهلها طوعا وارض الصلح وقال
عبد بن الحسن العشر بخلافه وقال ابو حنيفة في ارض الخراج وانما اوجب صاحبها الخمس ليعلم انما يقول البايع فليشترى من مسلم ارضه فان عليه العشر
اذا ثبت هذا فان مسخ هذا الخمس على مقتضى قول علماء الشافعي من الغنايم ويجوز ان يكون مسخ الزكوة وعليه قول من وجب من الجمهور لانها
زكوة مضاعفة عليه فلا يخرج بالان بانه عن مسخها ونفع العلة وقال الشافعي لا عشرة عليه كخراج **فروع** انا كان مسلم زرع فليل ان يبدل
بغيره في بشرط القطع فزكوة حتى اشد فانه لا عشرة عليه لكفره لا بمعنى سقوطها عنه بل بمعنى ثباته عليه بها ولا على البايع لان نقلها عنه
ربه الكافر عليه يعيب بعد بدو الصلح لو حجب ان زكوة عليه لا يجب لعشره زرع المكاتب خلا فلا في حنيفة وبها قال الشافعي هذا ان كان مشروطا
او مطلقا ليرود ولو ادى ثور بقدره فان بلغ نصيبه مضيا واجب وان لم يضر الجمهور هذا التفسير اذ بايع فقلوبهم مضار على العربيات
مسلم وجب على المسلم في العشر او نصف العشر ولا خراج عليه لانه ملك قد حصل له فلا يجب عليه اكثر من العشر وقال الشافعي عليه العشر وقال ابو حنيفة
منه عشر فان اشترى بغيره من ذي ارضه المنة الجزية كما نزل الذي لا تملك قد حصل لذي فوجب فيه الجزية كما ملة كاني سابل اهل الذمة وقال
ابو حنيفة واصحابه عليه عشرين وهو اخرج بثوخذ باسم الصدقة وقال الشافعي لا عشرة في ارضه مستثناة لو مات ومعه فحل عليه من شوع غلظ
الدين بالفضل فاذ انشرد فانما قاله جبران الثمر للوثة لان ابن علي ما اخبرناه عن لا تمنع انتقال المالك الى الوثة والثمر حدث في ملككم فلا جلي
الدين باق في ارضه او نقل المالك الى الاصول والدين متعلقا بالثمر والاصل معا فان مات جبران اطلق الفضل
تعلق الدين بالاصل الا ان المالك في الاصول والدين متعلقا بالثمر والاصل معا فان مات جبران اطلق الفضل
حصول ملككم وتعلق حق الفرياء بذلك لا يمنع من وجوب زكوة كالمهون وما حصل الزكوة في ملك الوثة فانما زكوة غير مزية فنبعث اصلها كزكوة
الرض فان لم يكن ثور ما يورث زكوة احتل بغيرها الثاق الدين بالعين هنا تمنع من تعلق الزكوة وجوبها لان الزكوة وتعلق بالعين وهي مسخاة
والجزء من المال متعلق على حصة الفرياء فمستثناة من الزرع المتبايع والناك المنة في الحكم سواء انفق في الاصل او اختلف اذ كانت لعام واحد
فان كان له فضل في عامه لم يضر عدا كالحجرانها واخر يجيد يدي لثوبها وبلغها ما حشره او في حجب زكوة وان كان بينها شهر شهران او اكثر ولو كان له فضل في
بلغ في بعضها بغيره في بعضها فطلعت حبة الرطب ثم بلغ الطلع فحين فانه يضمن بعضها الى بعض لشدة راسدال الثمرة في وقت واحد ان كانت في نخلة واحدة ولو غيرها

فيما يرد في
الكتاب من
الزكاة

فيما يرد في
الكتاب من
الزكاة

فيما يرد في
الكتاب من
الزكاة

بعد بدو اصلاح ويجوز قبله مسكنا لو ادعى المالك الثلث او ثلث البعض قبل قوله بغيره لان حق الله تعالى فلا يبين فيه كالصلاة والحج فانها تلتزم
سواء كان سبب ظاهر كوفع الجراد او غير ذلك الا كراهة او حق كالسنة الا ان يعلم كذا لان الشارع جعل الامار به لقوله عليه السلام الساعي قبل ثم هل
في مالكم حق وقال الشافعي ان ادعى سببا ظاهرا انفق الى البيت لانه مدعى وجب له كونه في الباقي ان كان الثلث بعد بدو التصديق او قبله وكان الباقي
مضابا ولو كان بعد بدو التصديق وقصر الباقي عن النصاب وجب له مضابا لو بلغ مع الثلث خلافا لبعض الجمهور وحيث قال ان الزكاة انما تجب يوم الحصاد ولو
ادعى انها سرقت بعد نقلها الى البيت فمن ان كان بعد ما كان الاداء والا فلا مسئلة لو ثلث الثمرة قبل بدو التصديق والزرع قبل الشد او الحب لو جثت الزكاة
اجماعا وكذا ان اثلثة المالك سواء مضى الفرض من الزكاة او لا عند عدم الفرض اصاله البرائة ويؤيد ذلك الشافعي وقال احمد ان ضلوعه زارا وحيث الزكاة وليس به
وكذا خلاف لو اثلث النصاب بعضه قبل الحول فزاد اوسبكت الفضة او صاعها محليا وغيره مسئلة لو احتاج الى قطع الثمرة لجمع بعد بدو
الاصلاح لثلاث الفضة فغلبت الثمرة جازا لقطع اجماعا لان الزكاة تجب على طريق الواسط فلا يكلف ما يضر به ويهلك اصله وان حفظ الاصول
حفاظا للفقراء التكرار منهم ولا يضمن المالك من مضايك الساعي بالكل او الوزن لسبب وطبائيع الجميع واما اذا الساعي حصة الفضة من الثمن و
لو كفى تخفيف الثمرة فبغيرها واخرج الزكاة مما قطع بعد بدو التصديق وهل للمالك قطعها المصلحة من غير حرق الوجبة تلك لان الزكاة وحيث هو
فلا يجوز نقول مصلحته بسببها فبما قسم في قطعها الغير مصلحتها اشكال ينشأ من قصر الفضة بقطعها بغيرها ومن عدم منع المالك من التصرف
في ماله كيف شاء ومنع الشافعي من قطعها بمطرد لان الساعي لو اراد قطع الثمرة لغيره لكان من الجاهل وقال بعض الجمهور اذا قطع البعض لم
كان عليه قبل كونها سببا وهو وادعى على احد وليس بمسئلة يجوز للساعي ان يبايع الثمرة مع المالك قبل الحصاد ويؤيد ذلك الشافعي وهو واحد
الشافعي لانها شره كان فيما بيع فتمت في ثوبه في الثاني لا يجوز على من التخل بناء على ان الفضة بيع وهو ممنوع فاذا اخذ المالك ان يبايع عشرها
مشاعا الى الساعي يضمن حق الفضة فان الفضة ان ملكوا من المالك فان ملكهم لا يفسد بغيره ان يبيعهم من غيره فاذا سلم ذلك يضمن حصة من غيره
يجوز للساعي ان يبيع مضيقا لغيره من صاحب الثمرة لو غلبه ليعمل بها او نفسها الفضة واذا فسد قبل الحصاد فبها ما يخص بها اخذ نصيبهم غلبت مضيق
ويأخذ ثمرها ولو قطعها المالك جاز في ثمنها كذا لو وزنوا لشافعي فلو ان احدهما التمس لثمنه على البايل باخذ الساعي العشر مشاعا وبغيره هو حق
للمعدل ولان للمالك ان يدفع الى الفضة اكثر مما يستحقون مسئلة اذا خرص من ثمنه المالك الحصة من ثمنه الفضة كيف شاء من اكل وبيع وشا
ذلك لانها قابضة الضمين فاذا قطعها بعد خرص من ثمنها لغيره لكان له ان كان لا حاجة فكذا قال الشافعي واذا
عشرها ثمن لان الثمرة يجب تبقيها الى ادائها فاذا قطعها ضمن من مضايكها لقطع المعطش واخذان البشيرة فط واما طلع الفيل فلا شيء فيه
اجماعا لانه لا يجرى منه شيء يجب عليه الزكاة فهو بمنزلة ثمره لا زكاة فيها واذا ضمن المالك الحصة فكلها رطبا ضمن الزكاة بحكم خرص ثمن وان كان قبل
الفحص بعد خرص او قبله كان القول قوله فيما وصل اليه ولا يبين عند اخذ الشافعي يضمن الحصة رطبا لانه لو اوجب عليه المالك ضمن الزكاة بل لكان
وهو احد قول الشافعي وفي الاخر يضمن فيه الرطب لان الرطب لا مثل له وهو ممنوع وحكم العنب حكم الرطب ذلك كله مسئلة يبيع ثمن المالك
النصاب قبل اخرجه بعد البيع والمضيق وغيرهما اذا ضمن حصة الفضة فاذا بايع كانت الصدقة عليه كذا لو وهبها وبها قال الحسن ومالك والثوري والاوزاعي
لانها كانت واجبة عليه لان الزكاة في العبيد ولو شرطها على المشتري جاز وبها قال الليث كما شرط سابع ولا زكاة تجب في العبيد انما يملك المشتري
فيجب على المشتري علم بالثمن ولو لم يضمن البايع الزكاة ولا شرطها على المشتري احتل حصة البيع في الجميع فضمن البايع الزكاة لانه يضمن حق مال الغير
ومطابق البيع في ذلك مضيقا لغيره لتعلق حصة العبيد فيهم من شركاء من غير المشتري لو لم يعلم لتعقب الصفقة عليه **الكتاب الثاني** في ما يرد ويجوز
الزكاة فيه من الغلات وليس كذلك مسئلة كزكاة في ثمن من الثمار والغلات الا في الثمر والربيع كحظنة والشعر عند علمنا اجمع وهو وادعى عن
احمد وبها قال ابن عمر وموسى طحطا والحسن البصري وابن سيرين والشعبة والحسن بن صالح بن حي وابن ابي ليلى وابن المبارك وابو عبيد بن جراح وابو عبد الله بن عمر
انما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحظنة والشعر والتمر والربيع بعث ابا موسى معاذ الى ابن عمر يعلم ان الناس لم يربهم فامرهم ان لا يأخذوا الصدقة الا
من هذه الاربع الحظنة والشعر والتمر والربيع من طريق الخاصة قول الباقر عليه السلام واما ما انتب لارض من ثمن من الاشياء فليس فيه زكاة الا اربعة
لغير الشعر والتمر والربيع قول الصادق عليه السلام وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة على ثمانية اشياء الحظنة والشعر والتمر والربيع الفضة والابل والبقر
والغنم وعفي عما سوي ذلك لان ما عدا هذه الغلات لا ينص فيها ولا لاجماع ولا هي فسمنا هذه عليها الاختصاص وكثرة فقرها وجودها فلا يجمع عليها والتمس
بها في الاصل فلتعذر عن اليهود في ذلك نحن ندرك مسائل مسئلة لا زكاة في الجبوت غير ما قلناه عند علمنا ذهب الشافعي ومالك الى انه ليس بها
عند الخليل كزكاة وما الجبوت فلا تجب الا بما صان ويدخر قال ابو حنيفة في جميع ما يقصد بزراعته ثناء الارض فيجب جميع ما يقصد بالارض الا الحبل
والفضة كحشيش قال ابو يوسف ومحمد تجب الجبوت الثمار الباقية وقال احمد تجب جميع الثمار والجبوت كذا قال ثد من قوله نسبة الادبوا وبنيته
واجب الزكاة من اللوز دون الجوز لان اللوز ياكل لقوله عليه السلام في سنة التماسه العشر وهو معارض بقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة الا ناعم
كانه وروى في معجز بيان قدما الواجب هذا النوع من الاصناف التي تجب فيها الزكاة مسئلة لا زكاة في الزيتون عند علمنا اجمع هو الجبل بدو
وقول ابن ابي ليلى والحسن بن صالح وابو عبيد واحمد ورواية لا يدرى بابا فاشبهت الخضراوات ولا يلبس بجنا حلة الاختيار فلا تجب فيه
الزكاة كغيره من الثمار ولا نذكره في الشعر مع ما قبله من الفتوى ازنوا في وقلة الغنم تجب فيه الزكاة وبها قال الزهري والاوزاعي ومالك و
الليث والثوري وابو ثور واحمد ورواية اصحاب الراي لقوله تعالى وانما حفر يوم حصاده في سباق والزيتون والرمان ولا يحجر فيه لانها لم يرد بها
الزكاة لثمنها بكرة والزكاة فرضت بالمدنى ولما ذكره الرمان ولا زكاة فيه والوجوب شرط ابلوغ حشيشه يوسف الذي رتبته كاشا في
المدفون يخرج عشر زيتونا وزيتونا وما لا يطلب بغيره بول كذا كالبغدادى يخرج عشره اذا بدا صلاحه لانها حالة الادخار مسئلة لا زكاة

الحول المحذور ملكه ولهذا لا يستحق تنازله الحاصل به مشروطين وحده بعد الحول في الاداء لو كان له الرضا على الزكاة والعين والشركة يجب قبول الشافعي على
نصه في وجوبها في العين او الذمة لان فدية الزكاة موهون فلا يملك الدائم او اشترى شيئا ثم وجد به عيبا لو كان له الرد او اشترى عبد المجني لو كان له الرد
وليس له الرجوع ما رتب العيب لا لو باس من الرد وكان عبدا لاداء من الغنم فلا الرضا بالمبيع بخلافه هو احد قول الشافعي والثاني منع الرد لان الزكاة استحقاق
حر من العين لو زال ملكه منه وجوبه اليه وان اخرج من العين لو كان له الرد ونفروا الصفقة على المبيع وللشافعي في ذلك ان فعله التفرق بين ماله في سبقت
التمس عند الشاة للمخوفه فهو ما يقرب بسبب المثلث عليه اقال الشيخ في الارش له لانه قد مضى فيه عيب ليس يجب لان النص في سبقت الرد لا الاتق فان اختلفا
في الشاة المفقوده فقولان فقد لم المشتري لان الشاة تلفت في ملكه فكل منكر او قلدهم المبيع لا تخرج من الغنم لانه اذا كثرت غنمها قل ما يفرقه
فادامت كمن وعلى عدم التفرق كان له الرجوع بالارش هو من ههنا الا انه جعل له ذلك ان باس من الرد وان لم يباس لو كان له الارش ههنا
الا وري عنده جواز تصرف المالك في المصايب التي يجب فيه الزكاة بالمبيع والمضرة وانواع الضرر فليس للساعي في البيع ولا شئ من ذلك لا يخرجه
فيجوز له التصرف فيه بجميع انواعه ويعلو الزكاة كسب مانع سواء قلنا الزكاة تجب العين او لا لان غلظها بالعين بعلق لا يبيع المص في جزء من النص
فلم يمنع في جميعه كما بيناه وان ملك المالكين غير مستقر فيه قال له اسقاط حقه منه بدفع الفدية فصار النص فيه خيرا ابد مع غيره اذا ثبت هذا
ما اخرج الزكاة من عبده ولا اخرجها وان لم يكن مملوكا لا فربخ البيع في فدية الزكاة وثبوته منه ويرجع المشتري عليه فذلك ها لان على الفقهاء ان
في السلم ابيع ونفونها كهم فوجب بغيره ثم يخرجه المشتري لبعض الصفقة ويؤثر في احد الان احد قال اذا عجز عن اداء الزكاة بغيره فبغيره كسائر الديون
ولا يخرجه من النص او بوجبه فيقول ان كان نضره يقطع الحول بان يدفعه او يجعله في تكاح او خلع ضمن الزكاة وان كان نضره لا يقطع الحول لو مضى في
الشافعي في صحته بيع فدية الزكاة فقولان العهد ان غلظت الزكاة بالعين لعدم استقرار ملك المالكين ولهذا ان اسقط حقه بتدفع غيره والطلان ان يعلم
بالذمة لان فدية الزكاة اما مستحقة او مرفضة ولما بيع بلق النصا فانه يرجع على نضره بغيره في البيع فدية الزكاة على نضره بغيره لان منبها على نضره في الصفقة
فان جعل بعده بطلان الباقي والاحد يخرج المشتري ولو عزل فدية الزكاة من النصا ثم باع الباقي مع لا نضره حقه من المالك والشافعي وجب المصداق للمنع
لعدم نص الزكاة الا بالدفع مستحقة الزكاة تجب العين لا في الذمة عند علمائنا ويؤثر في احد الان احد قال بوجبه في المالك الشافعي في الحد يد المصداق اظهر الروايات
لفعله عليه وسلم في اربعين شاة وفيما سفت الشاة العشر العشر في ذلك من الاغناط الواردة بوجبه في وهي للظرفية ولا تجب بصفة المال واستفاد بغيره
وقال الشافعي في المصداق انما يعلق بالذمة والعين مرفضة بغيره لانها زكاة فكان يحملها الذمة كزكاة العظم ولا يجوز الاخراج من غيرها فلا تغلق
بالعين ولا نضره بغيره انما يعلق بالعين وركوة العظم لا تغلق بالمال فلهذا تغلق بالذمة وجوز الاخراج من العين لا رفاق بالمالك
ملك المالكين غير مستقر حيث كان للمالك العدول فلم يبيع المصداق على ان مانع ان يمنع ذلك فربخ الزكاة تغلق بالعين عندنا وعند حنفية
الا ان ابا حنيفة قال لا يستحق بها من ماله وانما يعلق بها كغلق الحائز بالعدول بخلافه وهو احد الروايتين عن احمد لان تغلق الزكاة بالمال لا يرب
ملك المالك من شئ من ماله كاشاء المخلقة بالجنس من الابلا عندي فبذلك شكل نذرهم لو ملك اربعين شاة فحال عليه احوال ولم يورث الزكاة وجب
عليه شاة واحدة لتعلق الزكاة بالعين عندنا فقصت الحول للثاني ومن وجب الزكاة في الذمة او جبايشن حج لو كان له اربعون فحال عليها الحول ولو
تجث شاة ثم حال له فوجد في غيره ثم نالت ونجث فيه ثالثة فانه يجب عليه ثلث شاة لان الحول الاول حال وهي احدى اربعين وجب شاة
وبقي اربعون فحال الثاني وهو احدى اربعين وهكذا في الثالث لان هذا على قول من يجعل حول السخا فاما في الاداء فاما عندنا فان حصل اربعون
حوالا فذلك كذا اذا ملك في اول كل حول شاة لو كان عند اكثر من النص في حال عليه احوال فدية الزكاة وجب الناحض من النصا بالزكاة عليه
الى ان يقصر عن النصا فيسقط حجبته هو لو مال جناس لا بل لم يورثها احوالا فدية واحدة لا غير هو احد قول الشافعي لانها تقصت بوجبه
الزكاة بها في الحول الا في جنس كاملة فلم يجب عليه فيها شاة كالو ملك اربعين احوالا فدية واحدة لا غير هو احد قول الشافعي لانها تقصت بوجبه
لان الواجب ههنا من غير النصا فلا يفتقر الى النصا كما لو اداء بخلاف سائر الاموال فان الزكاة تغلق بوجبه ما عيبه فقط كما لو اداء من النصا ونمغ لوجوه
من غير النصا بل الواجب ههنا العين فدية شاة ولو ملك شاة وعشرين احوالا فدية واحدة لا غير هو احد قول الشافعي لانها تقصت بوجبه
الى ان يقصر عن عشرين فغيب ثلث شاة وهكذا الى ان يقصر عن عشرين فغيب ثلث شاة وهكذا الى ان يقصر عن عشرين فغيب ثلث شاة وهكذا
حول بعد اربع شاة او ياجث في ذمة الشاة الواحدة اكثر من عشرين الا بل وجب عليه الاول بنت مخاض وثلثي من من العن وثلثي ثلث الزكاة وان حب
في العين لان اربابنا ان يبين ذلك من اي جنس شاة وان جعل من غير اجماع الامم شاة مستحقة امكن الاداء شرطي الزمان لا الوجوب
فاذا حال الحول في النصا وحيث سواء تمكن من الاداء او لم يتمكن ويؤثر في احد الان احد قال بوجبه في المالك الشافعي في الحد يد المصداق اظهر الروايات
مفهومه من وجوب عند حول في طريق الحائز قول الباقر عليه السلام فاذا حال الحول وجب عليه مال المالك الشافعي في المصداق اظهر الروايات
وشرطي الوجوب ثلث شرائط الحول والنصا وامكان الاداء حتى ان مالكا قال لو اختلفت لما شئت بعد الحول قبل امكان الاداء لو كان عليه زكاة اذ لم يقصد
الغنا من الزكاة لان امكان الاداء شرطي وجوب سائر العبادات من الصلوة والصوم والحج فكذا الزكاة لان المال لو اختلف قبل امكان الاداء سقطت
على اهل المخرج امكان الاداء شرطي استقرارها وان تلك عبادات ايضا كلف فعلها بغيره فان اشد له وجب وههنا عبادته ماله يمكن شاة المالكين في
ماله وجوبه قبل ادائه فوجبه وما سفلوطا بغيره فلا نضره من ماله بوجبه من جهته بشرط فلا يقصر كما لو بيع وعارضه لانه لو اختلفت لمال بعد الحول له
سقط عنه عند الشافعي لو وجب له ولا سقطت كما لو اختلف قبل الحول ولا نضره لانه لو لم يكن له الاداء حتى مضى حوله لو وجب زكاة حوله ولا عجب في ضمان
في ضمان واحد وقول مالك حنفية لا تسقط حتى وجب المالك وتكون من داته مستحقة اذا حال الحول لم يتمكن من الاداء بغيره
النصا بغيره الزكاة ويؤثر في احد الان احد قال بوجبه في المالك الشافعي في الحد يد المصداق اظهر الروايات

في الزكاة
الشافعي
في الزكاة
الشافعي

في الزكاة
الشافعي
في الزكاة
الشافعي

هذا هو الحق
في البيع والشراء
بما لا يخفى
على العاقل
والفهم

في البيع والشراء
بما لا يخفى
على العاقل
والفهم

وسميت بالشافعي

المفصل الثالث

في البيع والشراء
بما لا يخفى
على العاقل
والفهم

قاله جبر وجوب ما ضمنه ما صدرت الرابطة والناصر وان كان مدته ما شاخ جبر محض السوق او اربعه اما قوله فهو ثم ارفع السوق او خفضه لخرج الفهر في
الاجرة مستعمل في هذا الزكوة معلق بالعين اسقطها من المالك بعد التحول قبل امكان الاداء ولعله في اربعين شاه شاه وهل يصير هل السهمين بعد
الزكوة شركاء في المال الا في المبيع وهو واحد من السامعي الا لما حاز المالك الاجرة من غيره وحمل بعضها الشركاء وبه قال مالك والشافعي الا في الاول انما حاز
من عين الصاب مخر اذا امتنع المالك من الاداء ولا يجزى به لجواز اخذ المالك للحي من الممنوع فعلى عدم الشركة لا خلاف ان الزكوة معلق بالمال بمجمل على
الدين بالرهن اذ لو امتنع المالك من الاداء ولم يستلم المالك على الواجب باع الامام بعض الصاب في بيعه الموهون في الدين وعلو الارش برفق الجاني لا يراها
سقطت به لان الجاني والاخر من غير ان يحنقوا واحدا ولا فرق في جريان هذا الاحتمال بين ان يكون الواجب من جنس المال او من جنسها باع الصاب
المحول وميل الاجرة ما بين في مد الزكوة بين على الاقوال من اوجبها في الدم يجوز البيع ومن جعل المال من موهونا لا في النسخة وهو صحيح فيل السامعي لا ينفق
تبع بيع اجزاء المال ولا يقبض لعين فباع غيره بالاسلم في سائر الرهون وقيل بالشركة فالقوى الصخرة صاد وهو اصعب قول السامعي على ثبوت جبر اعدام
استفاد حق المسكين فان اذ اسقطها لاجرا من غيره واصحابه المبيع لاهم شركاء وان حمل على ارض الجاني اعنى على بيع الجاني والوجه ما قلناه من صحة
البيع مطلقا وبيع السامعي المالك وان لم يؤد المالك فبقي البيع معلقا على ما قدم ولوله ثبوت المالك من غيره ولم يوجب السامعي من العين كل المشتري الجاني لانه
ملكه وبعث السامعي موهونا وهو واحد من جنس الصاب ولا خلاف في اختيار حصول المالك في حال مد يده في المالك لانه من غيره ولودع المالك الزكوة
من موضع اخر سقطت اجزاء المشتري لزم والعبء بمجمل بونه لا مكان ان يخرج المدفوع مستحقا ببيع السامعي المال ولو اخرج الزكوة ثم باع فلا خيار ولو قلنا
طلاب السع في قدر الزكوة كما اختاره التبع والشافعي جرح السع في الباقي فلو اشتري الجاني ولا يسقط حازه واداء الزكوة من موضع اخر لان العقد يخلو
الكون لا يفسد صحاح ذلك مستعمل لو ادعى المالك تلف الصاب او ابدى المحول وعدم انتهاء المحول قبل قوله من غيره سواء في ذلك السبب الطاهر
والخفي سواء ادعى ما هو الظاهر او خلافا وهو واحد من السامعي لا يضمن ما يده لان الزكوة مغيبة على طريق الواساة والرقى قبل قوله به والقول الثاني
للسامعي ان ادعى الظاهر مثل عدم حوال المحول كان القول قوله ولا يضمن بل يستحب بيع غيرها السامعي عليه للاستظهار ورواى الله فان حلف فلا كلام
وان امتنع لم يثبت له شيء لان البين للبس واجبة على السامعي اذا ادعى التلف والرقان البين بخلاف ان كان مينا لان الوعد غير حوال ادعى المغيبة فكانت
على الخصم والركن حواله مغلل وجب على طريق الواساة ولا يضمن فيها حوال ادعى انما هو حصة الصاب فان كان الظاهر مع السامعي مثل ان يدعى ابدى
الصا او اسرا عه تم اشترى او ادعى ان كان وبعده منتهى امرهم ثم ملكه او ادعى دفع الزكوة الى غيره هذا السامعي لان الاصل عدم ما ذكره الا ان القول قوله لا يثبت
وفي وجوب البين وجهان الوجوه لا يثبت خلاف الظاهر ليس بجيد لما عدهم بل هو اسقطها مستحب على الاول لو امتنع طول الزكوة ولا يثبت السامعي لانه يثبت
عن الغفراء والنائب كالوكيل لا يثبت لانه احاد الغفراء لعدم ثبوتهم من قبل المدعى ثم عرض على سبيل الحكم لا يثبت بالكلية وقد ثبت ما واجاب بان
الحكم ليس بالكلية بل بوجود الصاب في مد حوله او ما قبل قوله مع يمينه في اسقاطها ما لم يخلو من السبب المقدم كما لو امتنع من اللعان حدث بلعان الزوج
لا يثبت ما وعلى الثاني اذا امتنع بطلب الزكوة فليثبت لو شهد عليه عدلان بقاءه عن الصاب او اقراره بانها في دعواه المسقط للزكوة مستعمل
لوعمل الزكوة فليثبت بل ان يسلمها الى اهلها اما السامعي او الامام او السامعي فان كان بعد امكان الاداء ضمن ولم يشط عنه وجب عليه بقاءه اخرى لا يثبت
الثالث وان كانت ازيد وان كانت قبل امكان الاداء فالوجه عندى السقوط وبه قال مالك لانها امانة في يده فاذا تلفت لم يضمن كالسامعي في الزكوة بخلاف
فاذا تلفت من قبل المغير لاصالة البرائة وقال الشافعي لا يسقط لان المالك يده مستحب فلا يثبت حوال غيره بمجمل كل شر والاولى موضعهم على ثبوت قوله
بان امكان الاداء شرط في الوجوب بسقط الفرض على ثبوت البرائة بشرط الصاب بسقط بقاها تلفت وجب الثاني مستعمل لو كان عند اجزاء من حصة
مقتضى كل منها عن الصا الرجوع الى كونه وان كانت لو جفت دفعت عند علم الجميع سواء في ذلك المواثيق العائد والتفاد وقد وقع الاتفاق على عدم ضم
حصة الجاني من غير الوجوب الايمان فالما شئنا اجناس الا بل البقرة الغنم لانهم جبر منها الى الاخر والامانة لا يصح حملها الى غيره فلا يصح حملها الى
النسب ولا ضم الامانة الى ستم من السائمة ولا من الكوثر التمار ولا خلاف في انواع الاجناس يضمن بعضها الى بعضها اكمال الصاب لا خلاف في ان العرض
للخيار والامانة لها ضم بعضها الى بعض لان السامعي لا يصحها الى جبر ما اشترى بمر لا يضمنها معايرته واختلفت الحمى في ضم الحق بعضها الى بعض
وفي ضم احد التفدين الى الاخر من احد ثلث وابان احدها كقولنا بعد الم مطلقا وبغير الصلابة كل جنس منها وبه قال عطاء ومكحول وان لم يثبت
والادراج الثوري والحسن صالح بن يحيى ابو عبيد وابو ثور واصحاب الراى لانها اجناس فاعبر الصافي كل جنس منها من غير كالتار والواشوق قال عكرمة
واحدة رواه وحكمه ابن المنذر عن طاوس ان المحبوب كلها يضمن بعضها الى بعض اكمال الصاب قال ابو عبيد لانهم الصاب من الماصين جمع بيدهم الاعتر
لقوله عليه السلام لا زكوة في حب لا يخرى باع خنثى او سقى قال مالك والثلث الحمد رواية يضمن الحنطة الى السعير والفتية بعضها الى بعض في صم الذهب
الى الصند عن احمد رواه بيان ضم ثمن واحد من كل جنس على قدر ما يضمنه ولا يؤخذ من جنس عن غيره الا الذهب الفضة فان في اخرج احدهما عن
الاخر وبيان المفصل الثالث فيما اشترى من الزكوة ومنه فصلا الاول في مال الجاني وفيه ثلث الاول في جنس ما قبله مال الجاني مستعمل
مال الجاني هو الملول بعينه معاوضته لا كائنات عند المالك ففصل الجاني لا بد من قوله بعينه ومصدق الفضة بقاءها واداءها لورصر مال الجاني
لا يكتفى بحمد البينة دون الشراء واقران الفصل بالمات فلو كان ملك عرضا للفتية ففصل الجاني بعد ذلك لورصر الجاني عليه وبه قال
الشافعي واحمد في رواية لان الاصل الفضة والخزاة عارض فلم يضمن اليها بجمي بالسنة كما لو توى الخاضر السقر لم يثبت له حكم بدين الفعل من احد ايه
بان العرض يصير بالخزاة بغير البينة لقول حماد امرنا رسول الله صلى الله عليه واله ان يخرج لصدمه ما بعد البيع وبالبينة يصير بعد البيع وليس بجيد
ما انزلنا وتوقع ان للنوء هل هو معد السع ام لا وفي وجب لا يصح ما يصير المصدا مال الجاني كما لو كان عند عرض الجاني فوى جعله للفتية ما يصير
للعتية وان فرق ما تقدم من الاصل الاساء والخزاة عارضه بغيرها لانه يعود حكم الاصل في حكم الاصل بجميها مستعمل وبشرط ان يملك

تکتاب الزکون

فبعضهم إذا عافوا نقل البسيطة إلى مال بخاره وبشرط أن يملكه بوضعه عند ما يورث قال الشافعي فلو مضى له بخاره عند الانتهاء إلى الاصطبا والاختصاص
لو الاغتنام أو قبول الوصية لم يصير مال الخارصة وكذا لو قصد الخارصة عند الموت بالوصية والاسرة إذا دخل أو اشترى عرضا للفتنة بمثل ثم رد ما اشترى به عيب
عليه باع فاحد عوضا للخارصة لم يصير مال بخاره لقول الصائغ عليه السلام أن أسكن الناس الفضل على ناس ما بغيلة لا كونه وهو يدل على اعتبار ما في المال فيه
ولأن العوض إذا كانا لا يشترط الحق إلا إذا كان للسلعة رأس مال كان له ملكه بعوضه فاشترط الوضوح وقال بعض أصحابنا لا فرق بين أن يملكه بعوضه
بغيره ولا يملكه بعوضه فاشترط ما لو ملكه بعوضه بشرط أن يملكه بوضعه عند ما يورث هذا ما كان عندنا ثوب من ثوب فاشترى به عيبا للخارصة ثم رد الثوب بعيب فقطع حول الخارصة
ولا يكون الثوب مال بخاره حتى يورثه عند انقطاع البيع على ما كان عليه ولو كان عندنا ثوب من ثوب فاشترى به عيبا للفتنة ثم رد عليه الثوب بالعبث لم يكن
مال بخاره لأن قصد الفتنة قطع حول الخارصة فاشترط ما لو ملكه بوضعه عند ما يورث هذا ما كان عندنا ثوب من ثوب فاشترى به عيبا للخارصة ثم رد الثوب بعيب فقطع حول الخارصة
لو نقله سواء اشترى به عيب أو يورثه سواء كان الثمن مال فتيما أو مال بخاره ولو صالح على عرض الخارصة بدلين أو عين للفتنة أو الخارصة صاد العرض ما
في الخارصة ولو صالح على عرض الخارصة بدلين أو عين للفتنة أو الخارصة صاد العرض ما في الخارصة ولو صالح على عرض الخارصة بدلين أو عين للفتنة أو الخارصة صاد العرض ما
والعوض إذا كانا لا يشترط الحق إلا إذا كان للسلعة رأس مال كان له ملكه بعوضه فاشترط الوضوح وقال بعض أصحابنا لا فرق بين أن يملكه بعوضه
بغيره ولا يملكه بعوضه فاشترط ما لو ملكه بوضعه عند ما يورث هذا ما كان عندنا ثوب من ثوب فاشترى به عيبا للخارصة ثم رد الثوب بعيب فقطع حول الخارصة
ولا يكون الثوب مال بخاره حتى يورثه عند انقطاع البيع على ما كان عليه ولو كان عندنا ثوب من ثوب فاشترى به عيبا للفتنة ثم رد عليه الثوب بالعبث لم يكن
مال بخاره لأن قصد الفتنة قطع حول الخارصة فاشترط ما لو ملكه بوضعه عند ما يورث هذا ما كان عندنا ثوب من ثوب فاشترى به عيبا للخارصة ثم رد الثوب بعيب فقطع حول الخارصة

لا بد ان يكون مال تجارة
والمال ان يكون في تجارة

فہم از کو
الکتاب
میں
پیرا

۱۰۰

سبب المأنة في النجاشي فيبيع سبب النجاشي سبب المأنة من جبهتين لا انفصال فيثبت الزكوة فيها بعد الحول ثم يبيع حول المأنة من حصل السوم في
لا يبيع النجاشي على ما لا يمانع من بيعه من النجاشي باحد النجاشي فان لم يثبت فيه ما يفي به من او غير دينار انما يثبت الزكوة به ولا يبيع الى الايمان في
النجاشي لان الامانة لها زكوة باقرارها لا يكفي في اعتبارها رضاها الربيعون ودها او اربعة دينار فان كانت فيها الامانة مضابا فاشكال ج لو اشترى حبة
للبنان فانه يثبت عنه وقلنا ان ثمار النجاشي مال طاق او اشترىها وهي ثمرة مع الثمار في الصالح عند حكمها بوجوب كونه المال في الثمرة على ما قدمناه ولا ينفذ
مير زكوة النجاشي عن جبهتين لا يمانع من بيعه من النجاشي باحد النجاشي فان لم يثبت فيه ما يفي به من او غير دينار انما يثبت الزكوة به ولا يبيع الى الايمان في
زكوةها وهو منوع وكذا لا ينفذ عن رضى احد بقعة النجاشي طريقا احدها طرفا الوجهين والثاني المقطع لعدم السقوط بعد الارض عن الشجرة لانها
عن الشجرة والشجرة حاصلها ما اوقع في الارض لا من نفسها واما الثمار التي اخرج الزكوة المأنة منها فان حول النجاشي ينفذ عليها ايضا ويثبت الزكوة فيها في
الاحوال المستقبلة للنجاشي وان كانت المأنة لا تكثر ويجب استبدال الحول للنجاشي من وقت اخراج العشر بعد الفطاف لامن وقت بدو الصالح لان عليه
الصالح في بيعه للمساكين فلا يجوز ان يجمع عليه في السنة في لو اشترى رمانا وعنه النجاشي فادراك الزرع والحاصل مضاب غلظت كونه المال بالزرع ثم
يبتدى حول زكوة النجاشي بعد النصفية للثمن السابقة في الثمرة ولو اشترى رمانا للنجاشي وندعها ببدن النصفية فله العشر في الزرع زكوة النجاشي
في الارض فلا ينفذ زكوة النجاشي عن الارض بل ثلث العشر اجماعا هو الذي لا يمانع من زكوة النجاشي اجماعا كما لا يمانع من زكوة العن الفصل الثاني في بيان
الاوضاع التي يستحب فيها الزكوة مسئلة كل ما يخرج من الارض من الغلات الاربع شحنتها الزكوة ان كان ما يكال او يوزن كالعدس والماس والاشياء والذرة
وعنه ما يشترط بلوغ انصاف الغلات الاربع وهو خمسة اشواقي وهو قول علي بن ابي طالب في ثمانية اشواقي وهو العشر في كل شيء من سائر الارض
لو عد ما يرضه ان سقى بالفرس والد والاشياء الثلاث ولو اجمعنا حكمنا في ثمانية اشواقي وهو خمسة اشواقي وهو العشر في كل شيء من سائر الارض
في الحضر والريف نعم ما يزرع من بين في السنة كالذرة مع بعض نظر وكذا الدخن والاذر بل انما في حكم زرع عام واحد ويدل على استحبابه في كل
عبد ما تقدم قول الصادق عليه السلام كلما اكل بالالصاع فبلغ الاوصاف فله الزكوة وقال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في كل شيء انما يثبت الارض
الا الحضر والريف وكل شيء يثبت من يومه وقال علي بن ابي طالب في ثمانية اشواقي وهو خمسة اشواقي وهو العشر في كل شيء من سائر الارض
والشعر كلما اكل بالالصاع فبلغ الاوصاف فله الزكوة فله الزكوة في الحضر والريف والاشياء الثلاثة والحول على ثمنها الحول ويكون الشرط
موجوده فيه لمؤله عليه السلام ليس على الحضر ولا على البطح ولا على البقول واشباهه زكوة الاما اجمع عندك من غلة في سنة سنة وسال زرارة الصادق
عليه السلام هل في المضيق قال لا وسال الحلبي الصادق ما في الحضر قال وما هي قلت المضيق البطح ومثله من الحضر فقال لا شيء عليه لان سبيل الله
بما لا يجوز عليه الحول ففيه الصدقة عن شحنتها من الفرس واشباهه زكوة قال لا قلت فثمة قال ما حال عليه حول من ثمة فكم مسئلة لا
يجب الزكوة في الحبل باجماع اكثر العلماء وبه قال في العكس على وعنه ابنه وفيه الناصب عن عبد العزيز وعطاء الخفي والشيخ والحسن بن علي وفي
الفقه مالك والشافعي والاوزاعي والليث بن سعد واحمد بن حنبل وسفيان بن عيينة ومحمد بن ابراهيم بن ابي عمير ومحمد بن ابي عمير ومحمد بن ابي عمير ومحمد بن ابي عمير
قال عفون لكم عن صدقة الحبل والرفيق وقال عليه السلام ليس في الجبهة ولا في الفقة ولا في الكسفة صدقة والجبهة الحبل والجبهة الرفيق والكسفة الحبل والرفيق
ففيه هي العوامل من الابل والفرس والحسين ومن طريق الخاصة في الابل عليه السلام وليس في الحول غير هذه الثلاثة الاصناف وتنفى الابل والفرس والغنم
والارسل لان كل جنس لا يجزى في ذكره اذ انقرض لا يجزى فانه يكون كالحول في ابي حنيفة ان كانت ذكورا وانما تجزى في ابي حنيفة ان كانت ذكورا وانما تجزى في ابي حنيفة
في ابي حنيفة وان كانت ذكورا ومنه ما رواه الصادق عن الباقر عن جابر بن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحبل السائمة كل ذكور من ثمار ولا يزرع من حبله
فاشبه الغنم والحديث محمول على الاستحباب والغنم يبيع بحبله ويبيع فيها من غيرها بخلاف الحبل مسئلة اجمع علماءنا على استحباب الزكوة في ثمرات ثلثة السوم
والانوية والحول لان زكوة الحول لا ينفذ في الاصل فكيف صار على الحبل لم يصر على البقال فقال لان البقال لا ينفذ في الحبل لانها ثمرات يبيع
لم يصر في الحبل وليس على الحبل المذكور شيء قال قلت هل على الفرس والعبيد يكون للرجل ما يشي فقال لا ليس على العلوفة شيء انما الصدقة على السائمة والارسل
في منهما عامها الذي يبيعها الرجل واما ما سوي ذلك فليس فيه شيء مسئلة في الحرج عن الحبل عن كل ذكور من ثمار ولا يزرع من حبله
دينار واحد عند علماءنا القول بالافز الصافي عليه السلام وضع امير المؤمنين عليه السلام على الحبل العناق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين و
اعلى من كل فرس حبل على البيل دين دينار وقال ابو حنيفة يبيع حبلها ان شاء ثوبا واعطى ربع عشر في ثمنها ما رواه جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
دينار ودينار عن جابر بن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحبل السائمة كل فرس دينار وهو يدل لنا انه مسئلة العنق المثلث للثمن السائمة في حبل الزكوة في حبله
لا يشترط فيه الحول ولا الصاب المعمول بجزء مما يجزى منه ربع العشر فان بلغ مضابا وحال عليه الحول حبل الزكوة لوجوده المشقوق في حبل الزكوة
شئ غير ذلك من الافات والامنة والاشنة المتخذة للثمن باجماع العلماء المفصل الرابع في اخراج وفيه فصول الاول في خروج الزكوة اليه
وفيها فصول الاول في الاضمان مسئلة اصناف المحتجبين للزكوة ثمانية باجماع العلماء وهم الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين عليها والمولون فلو لم يرد في ذات الغارمين في سبيل الله او في سبيل فقد اختلف الفقهاء في الفقراء والمساكين في ابي حنيفة
وقال الشيخ المفيد الذي لا شق له والمساكين هو الذي يملك من العيش لا تكفيه فجعل الفقير هو محال وبه قال الشافعي والشافعي لا يملك من العيش ولا يملك
يدل على شدة العناية بالاهتمام في لغة العرب ولان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام استعان من الفقير وقال اللهم احقق مسكينا واسكن مسكينا واحضر في ثمة
المساكين ولعله في ثمة انما لنفسه فكانت المساكين يعلمون في البحر وهو ثلثي حبله من المال ولا الفقير مشق من كسر الفقير وذلك انهم لم يملكوا ولا الفقير المسكين
اسوا حاله من الفقير فله قال ابو حنيفة والفقراء وثلثي حبله في ثمة واحتراما بما سخط ليعول ثلثا وسكينا وامر به وهو مطروح في السنة في حبله ولا
يؤكده ولعله انما العسر الذي كانت عليه في وقت الصلوات واليوم في ذلك سيد والمرحى عن اهل البيت عليه السلام فقال سادس عشر في ثمة في ثمة

خارجة
من ثمن
نصف العشر

الغضب وزان فليس
الطيرة في الغضب
محبوب
في الحبل
في الحبل
في الحبل

في الاشارة
بدل على
الافضل
لغة العرب

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالمطلب

الابن اخذ مملوكه من القم في اذنيه ولبسها جميع العصابة وكان الحاجر يدعو اليه فيمنزل الصدقة من بل الخبز وغيره ولزمه من صدقة من مسجد هانوقه
 رباها المالك بكونه شراها وقال بوجبة بكونه لا يتردد في رجل النبي عليه السلام الى وسحب ان يؤمنه الموضع الصلبة المكتشفة كالحاذل ابل واذن الغنم وان
 يكتب على المهر ما يؤخذ في الزكاة زكاة فواصدقه وعلى بل الخبز من اوصافه ولو كتب عليها الله كان ابل واولى مسئلة لا يجوز دفع الزكاة الى
 الجوز عند علمنا اجماع لا تقبلوا بينهم واستخفاهم لها فلا سبيح في شئ من الدعاء اليهم لمؤلفه يغالي ولا يتركوا الذين ظلموا والحاجر ظالم ودفع الزكاة اليه يكون البهينة
 في عمل التكليف وقال الشافعي يجوز الدفع الى وكالة الجوز وسواء علم بها او جاز وسواء علم بها او جهل بها او دفعها اليه بخير او بدو قال احمد وابو ثور واختلفوا فقال ابو علي
 الطبري فيها الى الحاجر بل المارعي عن النبي صلى الله عليه واله سيكون بعد ما يموئشك منها فافعلوا ما صنعت فقال احمد وحفهم واستلوا الله حكمه وكان باصالح قال
 ابن سعد بن قيس قلت عندك مال واريد ان اخرج زكوة فمهل ولا افهم على ما ذكرى فقال ادفعها اليهم فامتنعوا من ذلك فقال ذلك فامتنعوا باصر
 فقال مثل ذلك فامتنعوا باصر لمجدري فقال مثل ذلك ولا حجة فيه لانه ليس اجماعا ويجوز علم الاكره وكذا في حديث النبي صلى الله عليه واله ان حمل على الزكاة
 مسئلة اذا اخذ الحاجر الزكاة قال الشافعي يجوز عنه لان ابا اسامة قال للصادق عليه السلام جعلت فداك هؤلاء للصدقة وان يؤتوا باحد من الصدقة
 ففعلهم اياها فقال لا انا هؤلاء قوم غصبي واولئك هؤلاء وانا الصدقة لاهلها وقال في الهند سبب لافضل عاداتها وهو يعطى الجوز ويرى قال الشافعي واحمد يقولان
 عليه السلام في الزكاة ما اخذتمكم بنواميس فاحسبوا ولا تظلموا شيئا ما استغنم قال المالك لا ينبغي ان يترك مريض وقال ابو حنيفة يجوز فيما غلبوا عليه وقال في الزكاة
 الخوارج مفسرة لا تجزى عن زكوة وقال ابو عبيد بن الجوزي باخذنا الزكاة على من اخذ وامنه لاعادته لانهم ليسوا بائنه فاشبهوا فاطلع الطبري والشافعي قالان
 امام غيرهما ان اجل من لا امنه لم يزل بنفسه وقال كثر الفقهاء من المحققين واكثر اصحاب الشافعي ان ما امنه من زكوة بنفسه وقال احمد عامة اصحاب محمد بن
 لا يزل الامانة بنفسه وهذا كله عندنا اجل لان الامام عندنا يجب ان يكون معصوما فالدفع الى غيره مفرط فمضى الى الواخذها الظالم منه فمضى الى الواخذها
 التفصيل وهو ان كان بعد علم المالك لها ونفيها بالرضخ وجاز ان لا يلازم الغزل فمضى ما نرى في يد عبد الغزل فاذا غصبت منه لم يضمن كسائر الاما
 وان كان قبله لم يجزى ولا يجب عليه في الصدقة الظالم منه فمضى كما اجماع مسئلة اذا فسخ الامام او الساعي الصدقة دعا لصاحبها وهل هو واجب او نداء بالبيع
 فلو ان احد ما الوجوبية قال داود لمؤلفه قال في حصيل عليهم والام لا وجوبه والثاني ان يندب به قال باق في باقي الفقهاء عما ابا صالة النبي صلى الله عليه واله
 بعث معاذ الى اليمن قال علمهم ان عليهم صدقة فمؤخذ من اغنيائهم فيهم في ضررهم ولم يامرهم بالدعاء وان ذلك لا يجب على الفقير المدفوع اليه قالنا يابى و
 اما الاستحباب فملك في يد عبد الله بن ابي رية قال كان ابي من اصحاب الشجرة وكان النبي صلى الله عليه واله اذا اناه قوم مصدقهم قال اللهم صل على آل فلان فالتالي
 مصدق فقال اللهم صل على آل ابي رية في الصدقة هذا الدعاء والبركة مسئلة بكونه ان يملك الانسان ما يصدق في اخذها كالشراء وشبهه من عقوبات معاونة
 عليه يجوز من غير كراهة فملكه بمرأته وشبهه كمن يصدق في اخذها الفقير لوجوبه وليس الاول بخبر عام عند علمنا اجماع وبه قال الشافعي واصحاب الراي لمؤلفه عليه
 لا اخذ الصدقة لغيره لا تحت رجل يبيعها بالمال ويضد رجل على ابيه بصدقة ثم ما سئل النبي صلى الله عليه واله عن رجل يبيعها بالمال ويضد رجل على ابيه بصدقة ثم ما سئل النبي صلى الله عليه واله
 وهو في معنى الشراء ومن طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام فان اشترى من صاحب الغنم فاذا خرجها فليقمها ففقه يربها فاذا قاما عن من فاذا ما صاحبها
 فلو لم يربها وان ما حوت بملكه بمرأته بملكها كسائر الاموال وقال مالك احمد فاذة يحرم عليه شراء ما لا يصدق وقال اصحاب مالك ان شراها
 لم يفسخ البيع لان عمر قال حلت على من سبيل المعصاة الذي كان عنده وظننته ما يوجب رجس فاذا ان اشترى من رسول الله صلى الله عليه واله
 فقال لا بد منه ولا شدة صدقته لو اعطاكه بدينهم فان العابد يصدق كالكاتب يوفى في شئ ولا حجة فيه لاحتمال كونه حيا في سبيل الله ففعل ذلك وانما يحول
 على انكره لما في الشراء من التوصل الى استرجاع شئ منها فان الفقير يرضى منه فلا يكره الفقه وربما ارضى باله طعا في اخذ صدقة اخرى منه وربما علم انه لم يرضه
 اياها استرجعها منه او نوى ذلك ومثل هذا يشترط اجتنابه ومما قال ابن عبد البر كل امرئ ما يقولون ان رجعت اليه بالبركة طاب له الا ان عن المحققين في ذلك
 لو دعنا الحجة في الشراء بان يكون الغرض من اخذها لا يمكن الفقير لا يفتلغ بعينه ولا يجد من يشترى سوى المالك ولو اشترى غيره مضر للمالك بالشاركة
 والفقير بطله الفقه ثالث انكره في الجوز اجماعا وكل موضع دعنا الحجة في البيع مسئلة قد بينا انه يجوز الاحتساب من الزكاة في دين على الفقير ومنع
 من اخذ قال ولودفع الى المديون الفقير زكوة فزعمها الفقهاء عما عليه جاز له اخذها الا ان يكون حيلة قال فان استقر من المديون ما لا يرضاه ثم رده به
 وحصر من الزكاة فان اراد بهما احبها ماله لم يجز فحصل من كلامه ان دفع الزكاة الى الفقير جائز سواء دفعها ابتداء او استوفى حقه ثم دفع ما استوفاه اليه الا ان
 قصد بالدفع احبها ماله واستيفاء دينه لم يجز لان الزكاة كالحق لا يجوز رخصها الى فقير ولا يجوز ان يبيعها لغيره من الزكاة مثل بئنه لانه ما يوافقها
 وهذا اسقاط والحق ما قلناه من جواز ذلك كله **الفصل الرابع في كيفية الاجراء** وبما حشر ثلثة **الاول** في مسئلة النبي شرطي في الزكاة فلا يفتح
 من دونهما عند علمنا اجماع وهو قول عامة اهل العلم ولا يتردد في فقهاء النبي لمؤلفه فقال وما امره الا بالبيع الى الله تعالى من ماله او العمل بالنبي
 واذا وصا عمل لانها عبادة تنفع الى فخرج نفل فافتقر الى النبي كالصلاة والصوم لان الدفع بجل الوجوب في الزكاة وغيرها فلا تغيب لاحد الوجوه الا ان
 وحكى عن الاوزاعي ان النبي لا يجزى الزكاة لانه لا يدين فلا تجب فيها النبي كسائر المديون ولهذا يجوز جعلها لغيره ما يرضى به من الممنوع والفقه ظاهر عندنا
 مستحقة وقضاؤه ليس بعبادة وهذا السقط باسقاط مسخفة وولى الطفل والاسطان يجوز ان دعنا الحجة مسئلة النبي ارادة بفعل القلب فاذة للمنفعة لانها
 التقدم كون غيرها ويشترط فيها الفصل في الدفع لانه الفصل في دفعه من كون المدفوع زكوة مال او فطرة والا لم يضر في احد ما بعد الاول به والوجه هو
 او التدبج التفرج الى الله تعالى وانما زكوة والوكيل والولى الحاكم والساعي يجوز ان زكوة من يخرجون عنه ولا يجيب بل يكره ان يرضى به ولا يرضى به من يخرجون عنه
 ولا السلف بالنبي وقال الشافعي كسيرة النبي ان يرضى بها زكوة ماله وان نوى بها واجبة اجزاء فان قصد لا مضار على هذا لا غير فلا يرضى به من يخرجون عنه مع انضمام ما شتره من ماله
 نوى الزكاة ولم يرض به من يخرجون عنه فمضى الى دفعه من ماله وان نوى بها واجبة اجزاء فان قصد لا مضار على هذا لا غير فلا يرضى به من يخرجون عنه مع انضمام ما شتره من ماله
 على وجوبها فاجاز تقديم النبي عليها وهو اختيار اصحابنا بحسبنا لان ذلك يؤدي الى اجراءه على النبي وكيله وفي ذلك فقهاء يابى مع اجازة النبي والحاجة اليها لغيره لا يجوز

فِينَا نَبِيٌّ مِّنْكُمْ

كتاب الدعاء

[illegible]

حسن
اشرف اقبال
علی محمد
خلیل الرحمن

مجلس

۵۲

وموضع بين اوتن فيه لا يفتقلون عنه الا اذا اجد باذ الخصب عاروا اليه حكم اهل المص من كان معهم على اقل من مسافة الفصر فكانوا معهم وان كان
مسافة الفصر فيها الصلوة فكانوا فيها كذلك قال الشيخ ويقال انما والوجه عند عدم اعتبار المسافة هناك وكان البلد بين وبين الفقير من مسافة الفصر
لم يجز النفل الامع كالحاجة ولو كان بين البلد من مسافة لا يفصل فيها الصلوة لم نقل الصدقة من احدهما الى الاخر وبير قال الشافعي لان احدهما لا يفتقل الى الاخر
ولا يفتقل اليه مسئلة قد بينا جواز التفضل والتخصيص ولو واحد خالف للشافعي ولا فرق بين الامام والمالك وقد تقدم وقال الشافعي ان كان الفقير
الامام وجبان يرمي الجميع بالعطاء لا يفتقه على بعضهم ولا ان يخل بواحد منهم لان ذلك غير متقد رضى الامام وقد بينا بطلان ما احاد الرعي فان كان
في بلد يفتح صدقة لكفاية اهل السهان عنهم استحبابا وان ضاق ماله عنهم جاز له الاقضاء على بعض لا يجزئ الثلثة من كل صنف خالف للشافعي حث
اعين الثلثة التي هي اقل الجميع قوله للمنفرد ونحن نمنع التملك لا لما لبيان المصنف نعم هو افضل فان شاور حلقه الثلثة سوى بينهم بدنا اجماعا وله التفضل
عندنا وبير قال الشافعي خالف الامام عنده لان على الامام ان يرمي فكان عليه ان يدفع على فقير لكفاية وليس على الواحد من الرعية ذلك فلم ينعن عليه
الكفاية فان دفع الى اثنين داخل بالثلاث مع وجوده جاز دفع واحد عندنا وواجب للشافعي القرم لا ما سقطا حقه ولم يفرق فكان الثلث مضمنا عليه لانه لم يكن له
لاجناد والاختيار التفضل مع اعطائهم فاذا اخل بواحد سقط اجتهاده منهم فقد بينا صهره والثاني يدفع اليه العدة الذي لو دفعه اليه جراه وهو ليس عندنا
مسئلة قد بينا استيجور ان يعطى من غيرهم العطاء والمساكين وهل يعطى لو كان مؤلفا مال الشيخ نعم وشرط الثلثة العتق فيه وان كان فقيرا
لو عطف من مؤلفا لانه يعود دفع الدفع اليه وان كان مسافرا العطاء ما يرد على نفقة المحتض من سهم ابن السبل لا حل السفر لانه انما يجب عليه نفقة حاصل مسئلة
لو كانت الصدقة لا يمكن ضمها بين المعدلين ككشاة والبعير جاز للمالك دفع البنية عندنا خالف للشافعي وقد تقدم وجاز له التخصيص او احدهم خالفه
اشاد على قوله ليس للامام سعيها بل يجمعهم ويسلم اليهم لان الامام وان كان يلى عليهم فهو كواكل لهم ليس له بيع ماله في غير موضع الحاجة فان تغدز
نفلها اليهم لسببها او لخوف طريق جاز له بيعها ونفلها عنها لموضع الحاجة مسئلة لو اساء في ما احب ان يرميها سبعا لا يورى بها كره او غلب الكفاية
او الحوزة على بلده واقام اهل سبب لا يورون الزكوة ثم غلب عليهم الدمام والماسني صبر قال مالك احمد والشافعي لان الزكوة متى كان لا ساء لم يسلط
عنه هو في غير موضع الامام كالصلوة والصوم وقال أصحابنا لا يراى لا زكوة عليهم لما مضى المستلبين معا ولو اساء المالك لم يسلط الزكوة عنه اذ لم يخل بينه
وبين ماله فان حبل بينه فقبل تمكن من الاداء سقطت قال احمد لا يسلط ولو حبل بينه لان فقره في ماله فادى بجمع بغيره وهب وتوكيله فيه وقد سلف
بيان شرط ثمانية المصنف مسئلة لو دفع المالك الى غيره الصدقة لغيره وانما كان مستغنيا لها فان عين المالك له لغيره العتق اجماعا فان بدا بين
الخير والحقين دون غيره من اهل بيت بل اطلق فلعلمنا فاولا لان الجوارح لا بالاصل ولا به مسخف لضيق منها وقد انا الى المسحطين وانه لا بد من الداء والدفع الى ارباب
خيار ان ياخذ حصول العتق به لعل الرضا عليه السلام وقد ساء العبد الرمر من اجماع عن اهل بيت الرجل الدار بغيرها وجعلها في موضعها وهو من محل
الصدقة قال لا باس ان ياخذ نفسه كما يعطى غيره كماله لا يجوز له ان ياخذها من غيره ان يجمع ماله الا لم يرد الثاني المع لان اداه بالدمع والسر هو سبيلهم
المغايرة من الفاعل القابل والاولى فيها فانعت هذا ما يواخذ مثل ما يعطى غيره ولا يجوز ان يعطى من سبيلهم بل لعل عليه السلام لا باس ان ياخذ نفسه كما يعطى غيره والفقير
الكاظم عليه السلام في محل اعطى ما لا يفرقه من غير محل له ان ياخذ من سبيلهم بل لعل عليه السلام لا باس ان ياخذ نفسه كما يعطى غيره ولا يجوز ان يعطى من سبيلهم بل لعل عليه السلام لا باس ان ياخذ نفسه كما يعطى غيره
كولده ووجهه وايضا مع الاستحسان جاز عاوان عاد النفع اليه مسئلة قد بينا انه يسعى لفايض الصدقة الدنيا الصالحا فيقول اجريه الله فيما اعطيت وجعله
لك طهورا وبارك الله لكهما انبوبة وجوبه للشيخ والشافعي مولا ان تقدم ما هل يقول صلى الله عليه وسلم ان منع من الصدقة لانه الصلوة فشاخصه ما لا يبا
والمالك فكلهم السلام فلا تسع في حق غيره هو كما ان قولنا عز وجل يحض بالله فقال لك لا يقال الحمد عز وجل ان كان عزه اجليا لك لا مال صلى الله عليه وسلم
لغيره لا يفتاء وفضل بالجواز لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لى اوى اليهم صل على اى اوى واعطوا على خفيه جعل عبر الامناء شعاعا كعبا اليهم صلى الله عليه وسلم
محمد وال محمد والمراد به عند كثرة التا صفة بنو هاشم وينبغي للطالب **الباب الثاني** في زكوة العترة ومعه فتدول **الاول** من يجب عليه زكوة العترة
واجبة باجماع العلماء وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على ان صدقة العترة وجهيها خاها حتى لا يجمع من اهل العلم وعزم ابن عبد البر ان بعض الناس من
اصحاب مالك وداود ومولون سنة مؤكدة وسائر العلماء على وجوبها لقوله صلى الله عليه وسلم انى من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم انى من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم انى من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم
ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من زكوه العترة من رمضان على الناس مساعا من ثمة يورسها مع غيره على كل من عبد ذكرا وانثى من المسلمين ومن
الحاصنة قول الصادق عليه السلام كل من حنت على مالك من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم
قال الباقر هو من الاصله ذلك ان احبته كان يصح له من بابك بديل معطوخ به ولو حب ما تفت بديل طيوس وقد بينا اجماع على الوجوب
وهو مظهر ما صفت هذه الزكوة الى العترة لانها تحب ما لعترة لان العترة انطقت وقال تعالى هذه الساق حنت
برادها الصدقة عن السيد الفرس كانا لاوى حنته عن الما مسئلة البلوغ شرط في وجوبها لا يجب على العبد بل بلوغه مائة كالمومنة اجماعا
ابن الاوان وجب على الاربع حنته على اربعة حنته عن الما وقال حنته التبع صدقة العترة على من صام من الاداء او في الزكوة لقوله صلى الله عليه وسلم رجع العترة بل من
يصبح في صلح وطاهر يمسك الصدقة من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم
عن النياى لا يركب اهل مال فقال لا زكوة على مال اليتيم صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم
الناس طمى بجهنم على وجوب الزكوة من ماله ويخرج عبد الولي الصوم قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم من اهل بيتي صلى الله عليه وسلم
شعر على كل من عبد ذكرا وانثى ولا دالة فيه لا طر في الوجوب بل اهل لقوله تعالى ولا تدع على اهل البيت من احد منكم ولا تدع على اهل البيت من احد منكم ولا تدع على اهل البيت من احد منكم
عند اكثر العلماء وبير قال ابن رجب حنته للسبب بحسن ماله والشافعي وان لم يجره الا في المعصم ولا تارة زكوة موجبة عليها زكوة المالك خالف عطاء الرديف
لا ساء عليه وهو عند مسئلة والمفضل شرط في الوجوب عند علماء اجماع التبع في ثمة من الصدقة لا يجب على الكل شوال وهو عند مسئلة التبع

الحاشية قوله

وتكرار هذا الحديث مستلزم والصالح اربعة امداد والمدر طان وبيع بالعرفان منه ما كان وثائق وشعور وديار وفضل الله ثم شدة وبقى و...
 ثمان جنان من وسط حبات الشعير يكون قدما الصاع شعيرة اوطال بالعرفان وشعيرة المدي عند علمائنا لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوصي بصدقة شعيرة
 وثمان خلفه واستظهاره في افعال الفضل منه المستند من المصنفه والاستغناء وتكرار الفضل وشعيرة ذلك فيما هو اقل ومن طريقه الخاصة قول الحسن
 العسكري عليه السلام يبيع الصاع وزنا سنة اوطال برطل المديته والوطيل منه شعيرة وشعيرة وديار وفضل الله ثم شدة وبقى و...
 بالعرفان وقال ابو حنيفة في الصاع ثمانية اوطال لقول النبي صلى الله عليه وسلم كان يوصي بصدقة شعيرة اوطال بالعرفان وشعيرة المدي عند علمائنا لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوصي بصدقة شعيرة
 طعنوا فيه وقال الشافعي الصاع خمسة اوطال وثلث بالبغدادي ومالك واحمد اسحق وابو يوسف لان الرشيد بن الصاع بالمدينة وكان ذلك وهو مسلم
 اوطال المدينة فارتب لك مستلزم ويجزي من اللبن اربعة اوطال بالمدينة هي سنة بالعرفان فلو صدق من الفسح وعدم احتياجه الى مؤنة فربح الاصل
 في الاخراج الكيل العلماء بالوزن لانه اضبط فيجزي الصاع من جميع الاجناس سواء كان غنلا واحف ولو اخرج بالوزن فالوجه الاجزاء وان خصص عن الكيل و
 منع محمد بن الحسن التميمي لما فيه من الاختلاف فان كلب انقل واحف لم يولع صاعا من جنس اخر او يبر قال ابو حنيفة واحمد لان اخرج من المصنوع عليه
 لان احد النصفين ان ساوى الاخر فانه او كانتا انقص او اكثر اخرج او منع البيع منه وقال الشافعي لانه مخالف للحبر وهو موقوف وج الاثر اجزاء اقل من صاع من جنس
 احدا اذا ساوى صاعا من دون كصفت صاع من حنطة يساوي صاع شعيرة لان الحنطة لا تخضع عينا ولا في بعض الروايات صاع او نصف صاع حنطة وانما يحل
 ما اخرناه **الفصل الرابع في الوث** مستلزم بحسب الفظن بغير التمسك بوجوب يوم من شهر رمضان مضافا وبما قال الشافعي في الجدي ولما سمي بالشافعي والثوري ومالك
 في احدى الروايتين لقوله عليه السلام فرض زكوة الفطر طهره للصائم ولا يصدق عليه يوم العيد باسم الصوم ومن طريقه الخاصة قول الصادق عليه السلام امرت
 عن مولود ولد يوم الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر مستلزم عن يهودي سلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا ولا ينافي ان الفطرة فجب كزكوة المال فطرا
 الاختصاص بالسبب من جهة من غيره وقال بعض علمائنا انها غيب بطول الاجزاء الثاني يوم الفطر وبما قال الشافعي في القديم وابو حنيفة واصحابه ومالك
 الرواية الاخرى وابو ثور لقوله عليه السلام اغنواهم عن الطلب في هذا اليوم ولا دالة فيه بحصول الاغناء بالدفع ليلة الفطر ولا انها واجب بوضع فالوجه في
 والاخراج مثل الصلوة وقال بعض مالكي غيب بطول الشمس يوم الفطر للاخراج قبل الخروج الى المصلي ولا حجة فيه وللشافعي ثالث انها غيب بجمع
 الغريب وطولها في الفجر فطهرها ما يغفلوه العبد وهو يصدق فيها فلهذا ايضا مستلزم لو ولد له مولود او ملك عبدا او نزل جاحل فغيب قبل الغروب بلحظة
 وحينئذ عليهم الفطر عنهم ولو كان عبد الغريب معظف جوبا لا استحبابا الى الزوال ولو غيب ذلك بعد الزوال يوم الفطر سقط الاستحباب ايضا وكذا
 لو بلغ او اسلم او زال جنونه او استغنى قبل الهلال وجب عليه استحباب لو كان عبدا قبل الزوال وبعد سقط الاستحباب ايضا لان معونة عارضا
 الصادق عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر مستلزم عن يهودي سلم ليلة الفطر عليه فطرة قال لا فخرج الشهر مستلزم
 فاهل سوال قبل الفطر قال زكوة على الواهب بمثل الشافعي لان الفطر شرط ملك المتهب قال مالك ان زكوة على المتهب لان الفطر ليس بشرط او صلا
 صلاته ولو مات ففطر الوارث قبل ثلثي الفطر فلا انتقال ايضا فلو مات قبل الفطر او بعد او اعفاه او ابراءه او ماتت زوجته او طلقها قبل الغروب فلا زكوة اجماعا
 وجب بعده وعلى اعتبار الوفاة في الفجر الطلوع كما هو مقتضى الشافعي لو طلق زوجته او زال ملكه وسط الليل ثم عاد في الليل في الزكوة عند الشافعي
 وجهان وج لو مات العبد بعد الهلاك قبل مكان اداء الزكوة عنه جازي اخرج عنه لوجود السبب في بعض الشافعية سقطت للمالك الذي هو سبب الوجوب
 كالصاحب الغني ان الزكوة تجب في غير النقصان فطنت وهنا الزكوة في الغنى فلا سقطت للسبب في الوصول بعبادته مان بعد الهلاك قال زكوة عليه
 لعدم الانتقال وبقوله في الوصول فينبذ فطنت للمالك قبل الهلاك وبعد قال الشيخ لا زكوة لانشاء المالك والوجه جوبا لركوة على الموصي
 جعلنا القول سببا او شرطا في الملك وان جعلناه كاشفا فعلى الموصي للشافعي كالقولين وله ثالث انه يدخل في ملك الموصي بغير اختياره بموت الموصي
 والزكوة عليه هو لو مات الموصي قام وارثه مقامه القبول فان قبل قبل الهلاك فطنت ماله وعلى القول بالكشف تجب مال الموصي في لو ماتت عليه
 بعد الهلاك فطنته عند عليه لوجود المنفق لوضوح التركة فخاص الديان واربابا لركوة وان مات قبله قال الشيخ لا فطر احد فطنته لعدم الانتقال الى الوارث
 فانه لا يرث قبل الدين ولا الى الديان لا يراه والوجه ثبوتهما على الوارث لامتناع ثبوت ملك كماله وعدم صلاحية الميت للملك الديان لا يكون والا ليرث
 عنهم بالاباء ولان الخالف مع الشافعي هو الوارث لا الديان ولا زكوة لومات بعض الوارث ثم ابرأ الميت كانت التركة بين الحي وورثة الميت ولا يراه محمولة على الفقه
 لو ملك الولد قبل الهلاك فوط يوم العيد سقط عن والده ففطر ذلك اليوم فان لم يولد فلا زكوة عليه ولا على الولد لفطره لو وقع بين المفقدين نصفه وبين الموط
 مها بانه فوطت بغير الهلاك على احدهما الحفل اختصاصا بالفطرة لا اختصاصا بالقبول والشركة لان كمالا بعبادة صاحب مستلزم بحيث اخرج يوم العيد قبل الخروج
 المصلي ويخفف عند الصلوة لان ابن عباس روى ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض زكوة الفطر طهره للصائم من اللغو والرفث وطهره للمساكين من اكلها قبل الصلوة
 فهو زكوة مقبولة من اداءها بعد الصلوة في صدقة من الصدقات ومن طريقه الخاصة عن الصادق عليه السلام نحوه ولان الفطر اغناء الفقير عن السؤال واما اخو
 قبل الصلوة في طريقه ما عن صلوة الصداق اتم عند علمائنا الجهر وبما قال الشافعي لان الاغناء في اليوم انما يتحقق بالاخراج قبل الصلوة ولا في العيش انما يتحقق
 عليه السلام عن الفطرة موقوف قال قبل الصلوة يوم الفطر ولا انها لا تجزى المولود فيه وكان حراما وقال مالك وعطاء واحمد وراي بكره وليس تجزى وعن محمد بن وهب
 بالجواز من غير كراهية ولو اخرجها عن يوم العيد قال احمد بانه وعليه بفضاء وقال ابن سيرين والشافعي في اخرجها عن يوم العيد بانه لو تمكن من اخرجها
 العيد لم يخرج اتم على ما تقدم ولا سقط عنه بل يجب عليه ضاؤها والبراءة من الامراء لا اخرجها ما يحصل به ولو لم يتمكن فلا ثم ان كان قد عرفها اخرها مع الاكل انما
 بالصدقة فلا سقط لفوات الوقت كالعدم مستحق زكوة المال وان لم يكن عن لها خصبة الغضا منها وبما قال الشافعي ابو حنيفة ولعمد وقبل سقط وليس يجنبه وقبل يكون
 اداءه وليس يجنبه لانها باذنه فان وثقا قبل فعلها كانت فضاه ج يجوز الغنل زكوة المال فاذا عرفها لم يخرجها مع الغنل من وان لم يكن فلا ضمان وقال احمد وعنه
 مطلقا ويجوز نقلها الى غير البلد مع عدم المسحق ببلاده وجوده فيه ويجوز ان يحرقها من ذلك الغنل عند الاصل لاجلها في بلد المالك في نقلها فيه في جواز نقلها

ومدة

الاضاح

الفطرة من اول رمضان لاعليه عند اكث علماءنا ويري قال الشافعي لان سبيل الصدقة الصوم وانظر عنه فتا وحليهما ما جاز فيها ما اركونه مال عبد الله صلى الله عليه وسلم
 البائس والاصاف عليها السلام وهو في سعة ان يسهل في اول يوم بدخل في شهر رمضان وقال ابو حنيفة يجوز ان يسهل ما من اول الحول لانها زكوة محرمة عن غير ذلك كما اذا
 المخرج عنه موجودا جاز ان يسهل قبل الوضوء كزكوة المال بعد وجود الصدقة زكوة الفطر سبب الفطر لانه انما يسهل على ما منع حكم الاصل وخالل احد يجوز
 فسد بها قبل الهلال يوم او يومين خاصه وقال بعض الجمهور يجوز ان يسهل ما من بعد نصف الشهر بحيث انما في المسحق مسئلة من زكوة الفطر
 مصر من زكوة المال قوله تعالى انما الصدقات للاربعة ولا يجوز دفعها الى من لا يجوز دفع زكوة المال اليه فلا بد من الذي عند علماءنا ويري قال مالك والشافعي وابو ثور
 وليد لا يسهل زكوة فلا بد من دفعها الى عبد الله كزكوة المال فلا بد من دفعها الى من لا يجوز دفع زكوة المال اليه فلا بد من الذي عند علماءنا ويري قال مالك والشافعي وابو ثور
 على اصل الادمان ومنع حصة السنة يحمل على السنة مسئلة ويشترط في الدفع اليه الا ان سوله وحدا المسحق او لا وينظر بها ويحمل من بلد مع عدمه الى بلد
 اخر ولا يعطى المسحق خلافا للشيخ لقول الباقر والصادق عليها السلام الزكوة لاصل الاول لا يسهل الزكوة على المسلم عن الزكوة توضع فهو لا يعرف قال لا
 ولا زكوة الفطرة ولو دفع الى غير المؤمن اعاد لا تدفع الى غير مستحقه في العبد ولو كان الدافع يترحم من ثم استبصر عادايه للرواية وكذا السنة في
 مسحق زكوة المال من الفطر عدم وجوبه لا نقاش عليه يجوز دفعها الى الاصناف الثمانية لانها صدقة فاشبهت صدقة المال مسئلة في يجوز دفعها الى الوا
 عند علماءنا ويري قال ابو حنيفة واصحابه ومالك وابو ثور وليد من السنة لورود الانبياء للصحة وقال الشافعي يجب نفقة الصدقة على سنة اصناف وضع
 كل منفصل ثلثه منهم وقد سبق البحث فيه ويجوز للجماعة دفع صدقات الواجب الى الواحد بغير واحد وعلى العامة ما يبلغ حد الفداء وكذا يجوز للواحد دفع
 صدقة الواجب الى الجماعة اجماعا مسئلة ويكره ان يملك ما اخره صدقة واكثر او يبيعها لا ما اظهره بكرة له اخذها وقال الجمهور ولا يجوز شراؤها لقوله
 عليه السلام العابدية صدقة كالعابدية فبشره وجود الشافعي واحمد بن حنبل في رواية ملكها بغير شراؤها لاختيارها لو دفعها الى مسحقها فخرها اخذها الى واضها او حبسها لصدقة
 عند الامام فخرها على السهمان فحدثت مسئلة الباقر والوليد الاخرى عن احمد بن حنبل في ذلك فاسما على الشراء والاصل يمنع اما لو عادت اليه بغير اختياره كبر او
 فضله من فخرها بغير مكره اجماعا مسئلة ويجب ان يخص من الفرائض ما لم يجز مع وجود المسقات للمنفقة لا مسحقا لقوله عليه السلام لا صدقة
 وفروم محتاج وقوله عليه السلام جبران الصدقة اخوها وان لا لا يغتلبه بولاء في نظر الشيخ عام من غيرهم فكان الدفع اليهم اولى في مسئلة الكاظم عليه السلام من جهة
 الفرائض من الزكوة فقال مسحقون هم بل نعم قبلهم افضل من غيرهم اعطيتهم وقال ما سئل عن صدقة الفطرة الجبران اهلها ولا تغلب في ذلك خلافا
 ويجب تخصيص اهل الفضل بالعلم والهدى وخرجهم لان لسكون كل الباقر عليه السلام ان يراهم في الشئ بين اصحابهم بغير فكيف اعطيتهم فقال اعطيتهم
 على الجبر في الدين والفضل والفقرة مسئلة يجوز ان يوزن الما ذك في الفطرة بغير ما عداها فظاهر ما عند الخالف فلا بد من الاموال
 الباطنة ان يسهل من مالها الى الاسلام او ان يسهل لانه اعرف بموافقتها فان قلنا من ماله في الفقة المأمون من فقها لا ما سئل انهم ليس بموافقتها لانهم واجب الامام عليهم
 يجوز ان يعطى صاحب الخادم والمذوق من الفطرة وزكوة الا ان كان الباقر والصادق عليها السلام سالا عن الرجل يمدار وخادم وصديقين الزكوة فقال نعم ولا بد
 الفطر اقل من صاعا شحنا بالفضل الصادق عليه السلام لا يعطى احد الا من راسه هو من يترى بالاصل للمولى شاه ويجوز ان يعطى الواحد صاعا كثيرا ونفسه مطلقا وعلى
 النظم ان لا يبلغ حد الفقة مسئلة لا تسقط صدقة الفطر بعد وجودها الموت على مخرج من اصل الزكوة ويري قال الشافعي واحمد بن حنبل في ذلك فاسما على الشراء والاصل يمنع اما لو عادت اليه بغير اختياره كبر او
 وقال ابو حنيفة سقطت لو لا ان يومها يفرج من الثلث وليس بعد السبأ فلعلى الامر بتأجيل الفقة قبل فقهان لم يفضل من الزكوة شئ اخر جرت
 باجمعها في الزكوة كالدين المستوعب فان كان عليه بين وصناف الزكوة فبسط بالنسبة مسئلة لا يملك المسحق الزكوة الا مع الفرض من المال الذي
 فاشبه لان المالك الخبيث الذي ان من شاء فلو مات العبد لم يكن لوارثه المطالبة بها وان عرفت قبل الفقة فكذلك زكوة المال ومال الغنيمة يملكه الغنيمة
 بالخياره ولسنظر بالفقة فلو بلغ نصيبه نصيبا الرعية في الحول لا يجد الفقة لعدم تمكنه من ولا يصيرها عبادة غنيا مسئلة صدقة الخبيث يجب دفعها
 للباقر الدالة على الحق الى الصدقة وقال رسول الله صلى الله عليه واله من صدق عبد لم يؤمن من كذب عليه لا يصح له الا الطيب فان الله يباهيها اليه
 ثم يريها صاحبها كما يريها حله فلو حتى يكون مثل الجبل وقال عليه السلام ارض الغنيمة فاما ما خلد ظل الموتى في صدقة مخطلة وقال الباقر عليه السلام البرم
 الصدقة بغير بيان الفطر ويري بلان في العبد يمد صدقة عنه سبعين مائة سوء وصدقة الفضل المنة الا ان يمد برك للواحدة وسحب الاكارمها ووث
 الحاجد لقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة ويصيرهم فطره رمضان لضعاف الخائفين وعلى الخراف قوله تعالى يدينا دامة يدي وقال عليه السلام الصدقة على
 المسكين صدقة وهي على ذي الهم اثنتان صدقة وصله والاولى الصدقة من الفاضل عن كفايته وكفايته من هوته على العدم قال عليه السلام خير الصدقة
 كان عن ظهر غنى وابدأ من نقول وبسحب الصدقة اول النهار واول الليل قال الصادق عليه السلام اكرهوا الصدقة فان الباطل لا يخطأها ومن صدقة
 اول النهار دفع الله عنه ما ينزل من السماء في ذلك اليوم فان صدق اول الليل دفع الله عنه سر ما ينزل من السماء في ذلك الليلة ويكره السؤال فلا يبر
 للمؤمنين عاينهم ليعرفوا ان رسول الله صلى الله عليه واله من فتح على غيره بسطة من الله عليه عليه السلام في كل يوم والسائل قال يا باقر انك
 الله به خير من جابر موسى عليه السلام ان قال يا موسى اكرم السائل بغيره جابر انك يا نبيك من ليس بانبياء ما انك انما من سنا وياك فاحسن
 ويا نبيك ما نوبل فانظر كيف انت صانع يا ابن شمن والصدق المندب على بن هاشم افضل خصوصا العاوين قال رسول الله صلى الله عليه واله انك
 يوم الغنيمة لاربعة اصناف اولها وابدأ من ذي الهم الذي ارجل من رقبتي ورجل يدي الى رقبتي رجل ارجل رقبتي رجل رقبتي رجل رقبتي رجل رقبتي
 حوايجهم في الاطعموا وشهدوا وقال عليه السلام من صنع احد من اهل بيتي فدا من يريهم الغنيمة القصدا كما من خمس وصول اربعة
 فيما يجيبه وهو اصناف الاول الغنائم المأخوذة من يد الحرب بما حواها العسكر مما الرخو ما يمكن فقهه كالتب والذوايب غيرها او لا كالارواح والعدا
 ما يجمع ثلثه للمسلمين ما كان مساقا في ايديهم لا غصبا من سلم او عاصدا في وكثر وسبلا بيان ذلك انما الله تعالى الغنائم العادون وهي كل ما خرج من ايدي
 ما تخلف فيها من غير ما ماله فيهم سواء كان منطعها انفرده كالرصاص والصخر والانس والحد بل ومع غيره كزبيبا ولو يكن منطعها كالباقون والعير ورج

والسبب
 في زكوة المال
 انما

في كتابنا

مسئلة

من ملة
 الباب الثالث
 في الصدقة

کتاب الخامس

[illegible]

کتابخانه

لفوارہ
تفصیل کے ساتھ
عربی میں لکھا
الذی یصلی الغنائ

كَلَامُ الصُّوَرِ

[illegible]

فِي بَيْنَا مَا بَوَّجَ الْفَضْلُ أَوِ الْكِفَانُ

ان طر الى محله لم يلزمه شي لان الامناء وان نظروا الى محله لم يلزمه قضاءه وقال مالك ان قل من النظر الاولى افطر ولا كفارة وان استدام النظر حتى اتمل وجب عليه الكفارة
جيد ب قال ابو الصالح لو اصبغ فامتنق فضاه حج لو قبل الواس فامتنق لم يطر ويؤثر في الشافعي لا يخرج الا بوجوب غسل فاشبه البول وقال احمد بن حنبل لا يخرج محله
الشهوة فاذا انضم الى المباشرة اظهره كالمغنى الفريان التي يلبس بحجره ووجوب الغسل بخلافه في لو شاحف امران فان لم ينزل كفارة سواء الاثم وانما انما عند
صحة ما هو الوجه القضاء والكفارة لا تترى عن فعل بوجوب الغسل فاشبه الى فاعل عن احمد وابان ولو ساقى الجيوب فانزل فكما جاء مع غير المزج هو لو طلع الفجر
موتخامع فاستدامت حجب القضاء والكفارة مع مالك والشافعي واحمد اصدوا المجامع عليه وقال ابو حنيفة بوجوب القضاء خاصة كان وطيب لم يصادف صوما
محبيا فلم بوجوب كتمان كما لو لم يلبس وجامع ومنع حكم الاصل في لو نزع في الحال مع اول طالع الفجر من غير نوم لم يعلق به حكم الا ان يفطر في المأثم او قال
ابو حنيفة والشافعي لا تترك للجماع فان غلبت به حكم الجماع وقال بعض المحققين بوجوب الكفارة لان النزع جعل بلبس فيه فغلبت به ما يغلب بالاسناد وليس عينا فيه
بل مع عدم التلذذ وقال مالك بطل صومه لا كفارة لانه لا يند على اكثر ما ضلته ترك الجماع فاشبه المكر ومنع وجوب القضاء مسئلة ويجب بالاكل والشرب
عاما بخلافه في نهاره صلا على من يجب عليه الصوم القضاء والكفارة عند علماء الجمع ويرى قال عطاء والحسن البصري والزهري والثوري الاوزاعي اسحق وابو حنيفة
لان افطر باعلى الباري من حبه في حجب القضاء والكفارة كالجاء عمارا وما يجزى ان رجلا افطر فامر النبي صلى الله عليه واله ان يعقوبه او يصوم شهرين متتابعين او يطعم مسكينا
ومن طهر في الحائض روى عنه عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام رجل افطر فمتهمة بمصا من قبل ابو ما واحدا من شهرين فقال يعقوبه او يصوم شهرين متتابعين او
يطعم مسكينا فان لم يعقد رضد في ما يطبق في حال الشافعي لا يجب الكفارة بل القضاء خاصة وقال سعيد بن جبير والنخعي ومحمد بن سنان وحماد بن ابو سلمة وداود واحمد
لا صالة البراءة والاصل قد يخالف للذي يفرق بينه وبينه من الرجل والمرأة والعبد والحر في ذلك ولا يبرئ كل احد من المحرم ولا العتاة وعنه خلا فالسبيل في
في الاجرة ولا بوجوب القضاء مسئلة ويجب باصالة العتاة والغلبة والرق في الحلق عدا القضاء والكفارة عند علماء الاثر وعندنا في الاصل والاصل الى الجوف في ثلثه
الاكل ومارواه سليمان بن جعفر المزي في قال سمعت يقول اذا مضى من الصيام فمتهمة رمضان او استغنى من بعد الوشم واختره فله طه او كسر ديناه فله طه او كسر ديناه
عبار فغلب صوم شهرين متتابعين فان ذلك لم يطل من اكل الشرب مسئلة لو اجنبى بالادوية البقاء على الجماع حتى طلع الفجر يجب عليه القضاء والكفارة لقوله
عليه السلام من اصاب حينا متهمة بمصا من قبله صومين يومه ومن طهر في الحائض فله الصلوة على السليم رجل اجنب فمتهمة بمصا بالليل ثم ترك الصلوة بعد الصبح
قال يعقوبه او يصوم شهرين متتابعين او يطعم مسكينا وقال ابو برب عتيل ما عليه القضاء خاصة وهو ظاهر كلام السيد المزي في وفي قال ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه واله
وسالوا عبد الله والنخعي عن طهر من قال الجهر ولا قضاء ولا كفارة وصومه صحيح لقوله تعالى حتى يبين لكم الخط الابيض وماروه عن النبي صلى الله عليه واله
انه كان يصوم حيا من طلع غير اتم ثم يصومه والجواب لا يجب انزال المعطوف والمعطوف عليه الغاية والرواية ممنوعة على انها محمولة على ان يكون مغارب بالاعضا
طلع الفجر لا انه يفعله بعده والالكان مدلولها انما لا افضل وهو الصلوة في اول وقتها فان قولنا كان يعقل يدل على الدوام في ذلك فلو اجنبى باخرة في ذلك فله طه
حتى طلع الفجر يجب عليه القضاء والكفارة لان مع تركه العزم على الصلوة في وقتها النوم ويصير كالمعتد بالبقاء على الجنابة ولو نام على عزم الاعتزال ثم ظم ثم انشبه بانها
ثم نام قال على عزم الاعتزال واسم يومه في الثالث حتى اصبغ وجب عليه القضاء والكفارة اصابا ولو لم يصب من شهرين بن جعفر المزي في عن الكاظم عليه السلام قال اذا اجنب
الرجل فمتهمة بمصا طهر من طهر من شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم ولا بد من فعل يومه وهو يتناول صورة النزاع مسئلة لو اجنبى في الاثنا
القضاء والكفارة واختر السيد المزي في الكراهية ولا قضاء ولا كفارة فيه ويرى قال مالك واحمد ولا يشترط في الاستبراء ان يحرم لا بوجوب قضاء ولا كفارة ولا
هو الاقوى لذلك الاحاديث على المنع واصالة البراءة على سقوط القضاء والكفارة وقال ابن ابي عتيل ان سابع مكة ويرى قال الجهر والامن بعدم مسئلة
او جيبا في القضاء والكفارة بعد الكذب على الله تعالى او على رسوله او على الائمة عليهم السلام وخالف فيه السيد المزي في وابن ابي عتيل والجهر وكما هو
المعتد لاصالة البراءة اصبغ البشخان برأيه في يصير قال سمعت الصادق عليه السلام قال الكذب يرفع الوضوء ويفطر الصائم قال قلت هل كذا قال ليس حيث
لهبنا ذلك الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه واله وعلى الائمة عليهم السلام ولا افطر ولا يشترط الكفارة لقوله الصادق عليه السلام في رجل افطر فمتهمة
رمضان منه ما او ما واحد من غير ان قال يعقوبه او يصوم شهرين متتابعين او يطعم مسكينا فان لم يعقد رضد في ما يطبق في حال الشافعي لا يجب الكفارة بل القضاء خاصة
الخاتمة واخذت الاول شتم على ما هو ممنوع عندهم وهو نفق الوضوء فجل على المأثم مسئلة والقضاء الواجب ويوم مكان يوم خاصة عند
العلماء وحكى عن ربيعة انه قال يجب مكان كل يوم اثنا عشر يوما وقال سعيد بن المسيب ان يصوم عن كل يوم شهر قال برهم النخعي في كل يوم ثلثة الاثني
يوم والكل باطل لقوله عليه السلام الجامع وصم يوما كان من طريق الخاصة قول الكاظم عليه السلام يصوم يوما مبدل يوم مسئلة والكفارة غنق عتبه او صيام
مشتايعين او اطعام مسكينا على الخيرة عند اكثر علماء ما ويرى قال مالك لما رواه ابو هريرة ان رجلا افطر في رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه واله
ان يكفر يعقوبه او يصوم شهرين متتابعين او اطعام مسكينا من طريق الخاصة قول الصادق عليه السلام يعقوبه او يصوم شهرين متتابعين او يطعم مسكينا او
يطعم مسكينا او للخيرة وقال ابن ابي عتيل انها على الترتيب بغيره قال ابو حنيفة والثوري والشافعي والاوزاعي لقوله عليه السلام للواضع على الصلوة عند
رغبة رغبة قال لا قبل ينقطع ان يصوم شهرين متتابعين قال لا قبل فصل اطعام مسكينا من طريق الخاصة قول الكاظم عليه السلام من افطر يوما
اجبار الحق كذا شهر رمضان منه ما غلبت عتبه مؤمنة ويصوم يوما مبدل يوم ولا كذا لان اجابا الرغبة لا ياتي بالخيرة منها وبين غيرها واجاب غيره وقال الحسن البصري
انه يجزى من غنق عتبه ويخبر به لما رواه العائذ عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه واله انه قال من افطر يوما متهمة رمضان في الحضر فله بدل بدنة فان لم يجد
فله طعم ثلثين صاعا وداوود بن جعفر لا يقول عليه السلام لا يفطره قولان احدهما انها على الترتيب الثاني انها على الخيرة وعن احمد وابان والخيرة عندنا
اولى بواحدة براءة الدمنة مثل تعيب الاولى التي يسلها من الخلاف من الخلاف في شاملة على المعنى الذي هو افضل الخصال مسئلة صوم الشهرين متتابعين
ومن طريق الخاصة عند علماءنا اجمع وهو قول عامة اهل العلم لما رواه العائذ عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه واله قال لمن وافق اهله فصل بطنع ان يصوم شهرين متتابعين ولا ياتي
قول الله او يصوم كفارة فيهما صوم شهرين فكان مشايخا كاطهار والفصل في حال ابن ابي بلي لا يجيب الشايخ لما روى في الخبر ان رجلا افطر في رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه واله
شهرين متتابعين

[illegible]

یگانہ لکھی

[illegible]

كتاب الصور

ضريحه وهو كالعبد المتخدر من جنون او جحش ولو سافر سفل الخشب فان لم يصبه من ذوال الكفارة عنه فالامر به كالعبد وان مضى اسفل الكفارة لفسط
 والالزم اسنط الكفارة عن كل مظهر اختياره والالزام على الحر ما شئتكم لو سفل المحرم كالوزن في هار رمضان او غيره من الواكل يحضرنه الا في ذوال الحجة
 طهذه بخبرها كالمظهر الحلال فلا يحضرها على ما شئتكم ككفارة الجميع وهي الحصال الثلثة من غير وصية شهر من مسابيس واسعاع سنين مسكنا وبر طهذه عن
 اصل البيت عليهم السلام والعبد الاول لاصاله براءة الذمة مستثناة او كذا السبيل للوجوب الكفارة بان وعلى مرتين متلفان كان في وقتها انكرت الكفارة بالار
 عن اخ حنفية سوله كفر عن الاول او لو كفي يومين من رمضان واحد محبت عليه كفارة ان سواء كفر عن الاول ولم يكفر عند علمائنا اجمعين وبطل الشك وما
 واللبش وان المنة وهو مؤل عطا ومكول لان كل فعل من هذه الفعلي لا يستغل لو اقره بايجاب الكفارة فكذلك حالة الاجماع لاصاله بقاء الكفارة على ما كانت
 وكان كل واحد من الذين سبقت في اجاب عفوية الكفارة عند الاجماع بين احكام بطريق الاول لزيادة الذنب وكان كل يوم عليه فستكت هي منكرة عن العباد الا في
 لا يتخذ صحتها مع محض ما قبلها ولا ما بعدها ولا بطلانها مع بطلانها فلا يتخذ من السبب فيها ولا من احد الا من لا يتخذ مع الاخر وهو القضاء فكذلك الامر الاخر فلا يبو
 حينئذ لم يكفر عن الاول فكفارة واحدة وان كفر في رايان احدهما الكفارة واحدة امهلو به قال احمد والزهري والاوزاعي لان الكفارة عيب على جبه عفوية خطا
 سطر ما يشبهه وهو اذا ظن البخر لم يطبع وما هذا سبيل يدخل العفو فيه كالحمد والفرق ان الحمد وعفوية على البكر وهذه كفارة فاعينها بالكفارة فاذا
 الحمد ونفذ داخل سببين وهي مجتعة على التخييف مثالي التكرار ولو كره يوم واحد قال الشيخ وبعض علماء لا ينكر الكفارة في غير يوم وقال ابو حنيفة ومالك والشافعية
 لان الوطى المان لم ينجح في صوم صحيح فلا يخفى لعلك به فلا يثبت العفو به لان احدا لا يرون وهو القضاء لا ينكر مما لا ينكر بالآخر وقال السبيل الميضي في شكر الكفارة
 لان الجمل سبب مام في وجوب الكفارة فنكر بغيره على الميضي ليدل على الرواية عن الرضا عليه السلام لان الامساك واجب رمضان والوطى منه محرم كغيره من
 ما يجب الكفارة كالاول ويمنع السبب ببدون الحثك والالوحي على المسافر والمرق بين عجزهم الاول الثاني ظاهر ان شرا في مطلق الخبر يصحدها الحثك الا في
 دون الثاني وقال ابن الحنفية من علم ان كافر عن الاول كره ثابا والا كره واحدة منها وبطلان احمد رجل لا باس به واعلم ان القضاء لا ينكر مع انطالق الصوم كما
 ولو اختلف السبب يوم واحد كالمجامع واكل فيه استكال مناس من فاني الكفارة ما لجامع والاكل مطلقا وقد وجدنا منكر الكفارة بجملة السبب المحبة والعلق
 على الميضي المتناولة الواحد والكثير ومن كون السبب الحثك وامداد الصوم العجز وهو مستثنى الثاني مستثنى لوافظون نهاره من من حب عليه الصوم
 فهو من ذلك فان كان عن مظهر مثل من غير ان يشاء لو شاء في بره ولم يعرف قواعد الاسلام ولا ما يوجب الاطاعة وعومل بعد ذلك بما جاء من الولود
 على العفوة ولو لم يولد على العفوة استنبط فان ثابا لاقتل ولو اعتقد الخمر عزه فان عاد فعل في الثالثة لان سماعه قال سانه عن رجل احدثه من صا
 تلك ثمرات قال فليقل في الثانية ويحان لنا في علمه السلام سئل عن رجل شهد عليه شهودا من مظهر من شهر رمضان فمضت ثلثة ايام قال يسئل هل عليه كفارة
 ثم فان قال كان على الامام ان يقبله وان قال نعم كان على الامام ان يقول ضرا وقال بعض علماء ابي حنيفة الراية وهو احوط لان التيم على الدم خطا اعرب
 هذا فانما يقبل في الثالثة والراية على الخلاف لو رجع كل من الى الامام وعزها ما لولم يرفع فاما يجب عليه التيمر فخاصة ولو زاد على الادب مستثناة
 لو اكره الصائم وجبه الصائمة على الجماع عزه عيبين موطا عند علمائنا ووجب عليه كفارة ان احدهما عيبا لا يوجب كفارة عليها ولا ضلته لا يوجب كفارة
 في صفة الفعل او طوافه عشره عز كل واحد منها ينجسه وعشره سو حوا ووجب على كل واحد القضاء والكفارة لان المعصل عيب من مال الصا وعلبه السلام
 في رجل له امراته وهو صائم وهو صائمة ظان ان كانا تنكرهما فظلم كفارة وان كانا كانت جارية عيبه كفارة وعلمها كفارة وان كانا كرهها صلي من يدين
 سوطا ايضا الحد ان كانت طاوعته ضربت من عشرين سوطا ومن عشرين سوطا فزعي اقل التجره لو وطاها مائة او مكهه لو طوط
 عليه كفارة وان في النائم اشكال في قال لو اكرهها لا جبر بل ضربها احد كمن من صا اطرب وفي القضاء لا يها دعت من نفسها الضرب بالتيكس كالمهرس وككفارة
 جج لوري بها مكرها لها فعمل عنها الكفارة لانه اغلظ من الوطى المساح وبشكل مانه لا يلزم من كون الكفارة مستندة لان لا بد من كونها مسطرة لا على ما في الوصية
 مقطر اعتقد انه من شجافه هذه البيضة بالرؤية لومر لا مسالدة القضاء في قول عاد العباد والاعطاء منه ما لا يكل عيب به واحمد وايزه ومختلف الاجماع مع
 ان احمد قد نص على ايجاب الكفارة على من وطى ثم كفر ثم عاد فوطى في يومه لان حرمة اليوم لو بد هبطه اوجب الكفارة غير الصائم فحرمة اليوم كقبح بيع الاكل لبقا
 ان المسافر اذا قدم وقد افطر جاز لا الاكل فليكن هامة لا فانقول المسافر كان له العطر طاهر او طاهر وبيد له العطره الناصر مسحا فاشبه من اكل بطن
 ان البخر لم يطع وقد كان طاهرا اذا عرفت هذا مكل من مظهر الصوم لار لم كنم مظهر عذبه العطر يطر من الحر لم يطع وقد ان طاهرا او بطل العوم وعامر
 حلام او اذا سوليه الصوم يلزمهم الامساك اجماعا من يباح له العطر اول النهار طاهر باضا كالحا بعض المستوا الصوف المحو والكافرا ارا الساعفة هم
 في اناء النهار بسببهم الامساك باق النهار من غير وجوبه وبطلان حابر بن زيد ابن سعود ومالك والشافعية واحدة احدث روايتين لا يستغنى قال
 ابو حنيفة والثوري والاوزاعي والحسن صالح بن يحيى الميضي بجملة الامساك لا معي ولو وجد من البخر لوجب الصيام فادار سيد البخر من حلالا لا يفسد
 كان بعد للزنا وجوب القضاء والمسافر والحاصر والمري يجب عليهم القضاء المطر الغمام قوله فلي من كان مكره صا او طوط من بعد من ادا من نفسه في مظهر
 مال عات كذا خض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ثور القضاء الضيق ان افان الخمر لو بطل الصوم اسلم الكفارة اسما لها فلا قضاء وعمر احمد وانيان
الفصل الرابع في ايجاب الصيام اجبا به مستثناة بكم مباشرة الشاء للصائم فبطلان الصا ومن لا يوجب من الوضوح عند طوطى الوطى واجمع العلماء
 على كراهية التخييل الذي ينتهوا لما رواه العامة عن عمن الخياط بطلان ما يتحول الصل الله عليه في الشاء مع من من قبل لعمال فقال مالك فليان
 صائم ومن طريق الخاصة ما رواه الاصبغ بن نباتة قال جاء رجل الى ابي الوصين عليه السلام فقال يا ابا الوصين علي ما اكل وانا صائم فقال يا ابا الوصين
 بهذا الصا انما انا صائم اذ انبت هذا فها كره الذي المشو طاهرا او غلب على قدر الامر لان غلبه لا يوجب كفارة الا في الجوزان
 بغير الصوم لان الصا والجواب للفرق بين الاكل وشكوك فيه ولا يشي الخبر وانما ما من بطلان كبره كالشيخ الكبري والافرياء انما لا يفتي حنيفة وبطلان ابو
 حنيفة وانما لما رواه العامة لان رجلا بطل ما من ذلك فمضت كمن حطاه عليه الماخيره البخر عليه السلام امه قبل هو صائم فقال الرجل ان رسول الله

فجاءه البشير بالورقة فطهرها فمنازلهم ووزعها على الفقراء والمساكين

كتاب الصوت

صوم ذلك
مستحب
في الصوم
الحكماء
يقيم الصوم
والسوا له ما
فيه من
على شأونه
اهل

وَقَالَ التَّهَارُوتِيُّ هَلَّا
أَنَّ الْمَسْئَلَةَ عَلَى الْإِقْدَامِ
وَهُوَ تَرْجُحُ الْإِقْدَامِ

فَإِنَّا الصُّبَى

[illegible]

والمرجع

وہیلر مٹام

[illegible]

في بيان قبول شهادتي الشافعي في الزكاة

على ان الشهادة اعساري رتبة الهلال يا ايها العلامة قبل الشهادة في غير ذلك من غير ان يكون عند علمائنا ان لا يصح في غير الهلال في رمضان
وغيره الاستهادة رجلين عدلين سواء كانا من نفس البلد او خارجا وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي والشافعي في غير ذلك من غير ان يكون عند علمائنا ان لا يصح في غير الهلال في رمضان
واحدة في الحديث لا واسن لما رواه العام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
واحدة في الحديث لا واسن لما رواه العام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
قال لا يقبل شهادة الشافعي في غير الهلال الاستهادة رجلين عدلين سواء كانا من نفس البلد او خارجا وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي والشافعي في غير ذلك من غير ان يكون عند علمائنا ان لا يصح في غير الهلال في رمضان
يقبل في اول رمضان شهادة الواحد العدل لا مسلمة غيره الاستهادة رجلين عدلين سواء كانا من نفس البلد او خارجا وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي والشافعي في غير ذلك من غير ان يكون عند علمائنا ان لا يصح في غير الهلال في رمضان
عن ابن عباس قال لما اشراف الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
فله يوم واحد من طريق الكاظمة ما رواه محمد بن قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
المسلمين لان احبنا للعبادة بمعنى قول الواحد ولا مرجع من ومنا من جهة الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة
خبره في قوله في الخبر فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة
لن ويحتمل ان يكون قد حصل في الشهادة الاخرى على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم
متساهل من رمضان فلا يصح المأذون فيه الا ان كان من غير المسلمين ولا بد على من يطلع على هذا القول ان لا يفتقر الى ما لا بد على من يطلع على هذا القول ان لا يفتقر الى ما لا بد على من يطلع على هذا القول
فلا بد ان لا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان ولا يصح من رمضان
بشرط ان الشهادة ما لا يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
لو يكن هناك علة لم يقبل الاستهادة الغائب من من البلد او خارجا وبه قال مالك والشافعي والاوزاعي والشافعي في غير ذلك من غير ان يكون عند علمائنا ان لا يصح في غير الهلال في رمضان
بجانب الصوم اذا اراه واحدا واتان بل يلزم من جهة من لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
وحسبها الصوم وان لم يكن في السماء علة وطلب علم بل يلزم من جهة من لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
ووب حسن من رمضان ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
الصالح في حقه من رمضان ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
ويعمل الا في رمضان ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
شهادة رجلين عدلين في رمضان ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
الخير في قول الحسن في رمضان ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
لا يقبل الا ان كان من غير المسلمين ولا بد على من يطلع على هذا القول ان لا يفتقر الى ما لا بد على من يطلع على هذا القول ان لا يفتقر الى ما لا بد على من يطلع على هذا القول
تشرط الرأفة على الانس في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
وصحوه ولا بد من رمضان ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
لقول على علمه من رمضان ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
الشهادة ويختص مجلس العصاة لانها شهادة حرة لا راسط لها ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
الاول لان العدد سوي بين البيهات بحكمة المراتب والثاني ان الشهادة ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
ومع ما سجد الخبر من الفقه والرواية هو مناس قول احمد ولا يقبل شهادة الصبي المميز الموثوق به وقال الحنفية في قول احمد ولا يقبل شهادة الصبي المميز الموثوق به وقال الحنفية في قول احمد
لما سجد الخبر من الفقه والرواية هو مناس قول احمد ولا يقبل شهادة الصبي المميز الموثوق به وقال الحنفية في قول احمد ولا يقبل شهادة الصبي المميز الموثوق به وقال الحنفية في قول احمد
في هلال سوال الا عدلان الا ان كان من غير المسلمين ولا بد على من يطلع على هذا القول ان لا يفتقر الى ما لا بد على من يطلع على هذا القول ان لا يفتقر الى ما لا بد على من يطلع على هذا القول
ولا يجازي عن روج في الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة فبما طرقت الشهادة
لقوله صلى الله عليه وسلم في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
استفاء الفسوق ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
في احد القولين لان الصوم ثبت شرعا في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
بين الولاد من حيث المساء العظم على حد السبع للولادة والثاني ان الشهادة ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
من جوار اتيان النبي صلى الله عليه وسلم في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
ان الصوم والعلم واحد في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
العلماء لان العلمين لو شهدا انبلاء على هلال سوال لعلمنا ان الشهادة ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
منع قولهم بناء على الظن وقد بينا حاله وعلى هذا القول لو شهدا انبلاء على هلال سوال لعلمنا ان الشهادة ما لا يصح في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة
مير طه ورأى من رمضان لكن لا كفارة للشهادة اذا علمنا من قول الواحد في قول احمد ولا يقبل شهادة الصبي المميز الموثوق به وقال الحنفية في قول احمد ولا يقبل شهادة الصبي المميز الموثوق به وقال الحنفية في قول احمد
والطلاق العلفين به لان رمضان ولا يحكم على قول الدين الموحد به هو لا يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة بل يشترط في الزكاة

وافقر في الرواية

الواحد

وجله

ومير الخ

کتاب الصوم

وہذا کیونکہ وہ ان میں سے ایک حساب ہے جس پر ان کے لئے فیضان ہے۔

میرزا حسن خان

فِي بَيْتِ أَشْرَافِ الصُّو

ایمضاء و

عبدالله

نی بیاضی و جی الصبی

الروايات

في سبب انظر الفضا

مع امکان

فانوارالت شمسر

كتاب الصور

روانسا

قال في مصادر مصداق
ان شاء الله تعالى وانشاء
الما بعد وسئل فيهم

في اقسام المسحوب

وروى في بيتهاد لو عجز عن صلاتها تصدق عن كل يوم من طعام لا يفداه يوم من رمضان وكان عيسى الفم سال الصادق عليه السلام عن يوم يصوم الله قال يوم الجمعة
 انصام من فداء قال من فداء في كل يوم **مسألة** تسبب صوم يوم البض والبيض في الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر جماع العلماء روى العلامة عن ابى ذر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه واله يا ابا ذر اذا صمت من الشهر ثلاث فمضت عشرة واربع عشرة وخمس عشرة ومن طريق الخاضع وارواه الزهري عن نزيل العباد بن علي بن الحسين
 عليه السلام حديث طويل صوم ايام البيض وسبب ايام البيض لا يضاف اليها كاهن وضوء القمر والمقدرة ايام اللبالي البيض من سنا الجحيم وروى الله تعالى في ادم فيها
 ويبض بحفنه **مسألة** تسبب صوم اربعة ايام في السنة يوم مغت النبي صلى الله عليه واله وهو السابع والعشرون من رجب يوم مولد النبي صلى الله عليه واله
 هو السابع عشر من ربيع الاول ويوم دحو الارض وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة ويوم الغدير هو الثامن عشر من ذي الحجة وهو اليوم الذي نصب رسول الله
 صلى الله عليه واله عليا عليه السلام خليفة وامام الناس لانها ايام شريفة ثم الله تعالى باعظم البركات واستحب شكره بالصوم فها روى محمد بن عبد الله الصفي قال خرج
 ابو الحسن الرضا عليه السلام بر وعنه وعشرين من ذي القعدة فقال صوموا ثلث اصحوا ثلثا فاجعلنا الله في ذلك اي يوم هو قال يوم سرت فيه الرحمه وحيث
 الارض وضعت فيه **مسألة** تسبب صوم ايام الصائفة على السلام قال قلت لاجل ذلك للسلي بن عبد الله بن ابي عمير قال نعم يا حسن اعظمها واشهرها قلت فاي يوم
 هو قال يوم ضياء المؤمنين عليه السلام في تلك الناس ان قال ولا تدع صوم سبعة وعشرين من رجب فانه اليوم الذي زلت فيه النبوة على محمد صلى الله عليه واله قال نعم
 ابن عبد الله العريضي العلوي جل في صدي ما الايام التي بشام فقصت مولانا ابو الحسن محمد بن علي الهادي عليها السلام وهو بصري ما ولورد ذلك لاحد من خلق
 الله فدخلت عليه فلما ابرئ قال صلى الله عليه واله يا اسحق حيث شئت من الايام التي يصام فيها من رجب فانه مواضع ولهم يوم السابع والعشرون من رجب يوم بعث
 تعالى محمد صلى الله عليه واله الى خلفه رحمة للعالمين ويوم مولد النبي صلى الله عليه واله وهو السابع عشر من ربيع الاول ويوم الخامس والعشرون من ذي القعدة فيه
 دحيت الكعبة ويوم العيكة فيه قام رسول الله صلى الله عليه واله عليا عليه السلام علما للناس اماما من بعدك قلت صدقت جعلت في ذلك لعلك تصدق
 اشهد انك حجة الله على خلقه **مسألة** تسبب صوم يوم عرفة بافان العلماء روى العلامة ان رسول الله صلى الله عليه واله قال صيام يوم عرفة كفارة سنة
 والسنة كلها ومن طريق الخاضع قول الصادق عليه السلام صوم يوم النحر كفارة سنة ويوم عرفة كفارة سنتين ولا يكفر صومه الحاج الى ان يضعفهم عن الدنيا
 تقطعهم عنه روى قال ابو حنيفة وابن النير باسحق وعطاء لان محمد بن سالم الباقري عليه السلام عن صوم يوم عرفة قال من فوى عليه حسن ان لم يمتك عن
 الدماء فانه يوم دعاء ومثله ضمه وان خفت ان تضعف عن ذلك فلا تضمره وقال باقي العامة انه مكره لان رسول الله صلى الله عليه واله لم يصم يومه وهو
 ولو سلم فلا ضعف ولو كانت مسافة او اصاب عطش ولو شئت في حال ذي الحجة ذكره صومه يجاز ان يكون اليه **مسألة** تسبب صوم يوم عاشوراء
 من مالا يش كالا يوم فقل احد سدي شلب هل الجنة الحسن علي صلوات الله عليها وهناك عري في اعظم الاسباب على حال البعث عليه السلام
 منبغ الحزن فيه برك الاكل الملائقال امير المؤمنين عليه السلام صوموا عاشوراء التاسع والعشرون من رجب منسوب من قول الصادق عليه السلام صوموا
 عاشوراء يحول على البركة اذا عرف هذا فانه ينبغي ان لا يصوم ذلك اليوم بل ينظر عبد الصمد الباقري في الصادق عليه السلام ان صورته ترك ببول شهيد
 والله في يد عز المريد يوم عاشوراء هو اليوم العاشر من محرم وروى قال سعيد بن مسيب عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
 اخلف في صوم عاشوراء ولنا رواه ابا نجان هل كان واجبا ام لا وقال بعضهم انه كان واجبا وروى قال ابو حنيفة وقال اخر ان لا يكون واجبا وللشافعي ثوابه على احد
 بطنان **مسألة** تسبب صوم يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة امر الله تعالى سوله بان يباهل باسمه المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهما السلام
 مضاري بخزان ومنه يصدق امير المؤمنين عليه السلام في ركوته ونزله فيها الا انه روى في قوله تعالى انا وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلوة و
 يؤتوا الزكوة وهم راكعون لا يوم شريف اظهر الله تعالى فيه نبيتا عليه السلام على خصومه وحصل فيه النبي على في امير المؤمنين عليه السلام ربه وخصما
 وعظم مرتبة وثبوت ولا يشترط واجبا في الدعاء به وذلك نفع عظيم بسبب مفايلها بالثكرا بالصوم **مسألة** تسبب صوم اول يوم من ذي الحجة وهو يوم ال
 فيه ابرهم خليل الله تعالى اعظم النعمة فيه بولادة نبي الله صلى الله عليه واله قال الكاظم عليه السلام من صام اول يوم من ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهرا قال صاحب الشفاء كتب الله
 له صوم الدهر في كل ان فاطمة تزوجت في ذلك اليوم جبل السادس من ذي الحجة ويسبب صوم عشر ذي الحجة الا يوم العيكة لا يخاف لما روى العلامة عن رسول الله صلى
 عليه واله انه قال من ايام العمل الصالح في كل حيلة الى الله من هذا الايام العشرة من طريق الخاضع ما تقدم في حديث الكاظم عليه السلام ويسبب صوم يوم الخامس والعشرين
 من ذي الحجة وهو يوم نزل في علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام هل الذوة السادسة من القبر من طعن عينا خطا سنة ثلث وعشرين من الهجرة في التاسع والعشرين
 منه من عينا الخطا سنة ثلث وعشرين من الهجرة ويوم الثامن عشر منه هو يوم الغدير وهو يوم فتل عش غسان وبايع المهاجرون والانصار عليا عليه السلام فاجاب
 بخاوين عدا اربعة افرس منهم عبد الله بن عمر بن محمد بن مسلم وحدثنا في خاص واسامه بن زيد **مسألة** تسبب صوم رجب باسمه عند علمائنا لانه شهر شريف
 معظم في الجاهلية والاسلام وهو احد اشهر الحرم قال رسول الله صلى الله عليه واله من صام شهر رجب كله كتب الله له ثمانمائة الف حسنة ومن كتب له رضاء له بعد ذلك
 امير المؤمنين عليه السلام بصومه ويقول هذا شهرى وشعبان شهر رسول الله صلى الله عليه واله ورمضان شهر الله وقال احمد بكه صومه كله الايام السنة في كل
 منها لان شهره من الحرم قال رابن عمر بن رباب كفا المخرج حتى يضعوه في الطعام ويقول كلوا فانما هو شهر كان نعمة الجاهلية وصلة ليس منه وشعبان كذا سحاب
 لوله وثانيه وثالثه في اليوم الاول منه ولولا ان الباقري عليه السلام يوم الحفنة سبع وخمسين مرة الشاذ من كان مولد له الحسن الثالث عليه السلام قبل الخامس من رجب
 ولما ابو جعفر الثالث عليه السلام ويوم الثالث عشر منه ولد وينا امير المؤمنين عليه السلام في الكعبة قبل النبوة باثني عشر سنة وروى الشيخ في عن ابي جابر عن علمائنا في اليوم
 الخامس عشر من رجب من رسول الله صلى الله عليه واله من الشعب هذا اليوم كخمس اشهر من الهجرة عند رسول الله صلى الله عليه واله لا امير المؤمنين عليه السلام على فاطمة
 عليها السلام عند الكاظم من جولد القليلة من بيت المقدس وكان الناس في صلوات العصر **مسألة** تسبب صوم شعبان باسمه قال الصادق عليه السلام صوم شعبان
 وشهر رمضان مثله بن ثوبان من الله وقال رسول الله صلى الله عليه واله لا ان شعبان شهرى فخرم الله من عاتق على شهرى عاتقك صور اول يوم منه قال الصادق عليه السلام
 من صام اول يوم من شعبان وجب له الجنة البتة ومن صام يومين نظر الله اليه كل يوم وليلة في دار الدنيا وام نظره اليه الجنة ومن صام ثلث ايام ذاراه في عرشه

في اصحاب النخبة

كتاب الصوم

حينئذ كل يوم في الثالث منه ولد الحسين عليه السلام ولبنة الضف من ولد القائم عليه السلام في احدى الليالي المديعة ليلة القدر ليلة الاخرى ليلة النصف من شعبان اول ليلة
 رجب مسئلة في سبب صوم التاسع والعشرين من ذي القعدة وروى ابن بابويه ان الله تزل فيه الكعبة من صلح ذلك اليوم كان كفارة سبعين سنة وفي اول يوم من المحرم دعا
 زكريا ربه ورجل من صلح ذلك اليوم استجاب له كما استجاب لوكراه عليه السلام ونحوه قال الشيخ في ذلك وفي اليوم الثالث من المحرم كان عبور موسى وعمران عليه السلام على
 جبل طور سيناء وفي اليوم السابع من ارجح الله سبحانه بونس عليه السلام من جبل النور وفي اليوم العاشر كان مقتل سيدنا الحسين عليه السلام وسبب في هذا اليوم ريادة ربه
 صوم هذا الشهر فاذا كان يوم عاشوراء استل من الطعام والشراب بل بعد العصر ثم تناول شئ من الزينة قال الشيخ في ذلك وفي اليوم السابع عشر من المحرم انصرف اصحاب الجبل
 عن مكة وقد نزل عليهم انعقاد في اليوم الخامس والعشرين منه سنار في رجب كانت وفات ربه العاين عليه السلام قال الشيخ في سبب صوم يوم النصف من شعبان الا ان
 ذلك اليوم من سنة ثلث ثلث كان فيج البصر لابي الوثيين عليه السلام وفي السنة عشرين كان مولد ولادته علي محمد علي الحسين ربه العاين عليه السلام
 مسئلة في سبب صوم سنه ايام من شوال بعد يوم الفطرويه قال الشافعي في هذا واكثر العلماء ما رواه العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من صام رمضان
 فاشبع من شوال فكأنما صام الدهر ومن طرب من الحاضه ما رواه الزهري عن ابن العاين عليه السلام وصوم سنه ايام من شوال وقال ابو يوسف كذا في بكره صوم في شعبان
 رمضان صبا ما خاف ان يلحق ذلك بالفضيلة وحكي مثل ذلك عن محمد بن الحسن وقال مالك بكرم ذلك قال ومما رواه ابن اسحاق عن اهل المدينة بصومه ما لم يبلغ في ذلك
 عن احد من السلف وان اهل العلم بكبرهون ذلك ونحوه من بعده وان يلحق الجمال برضوان ما ليس منه مسئلة في سبب صوم كل خير في كل شهر لان اعمال
 الخلق في كل شهر فيها فبفتح في العبادة الشريفة وروى العامة ان النبي صلى الله عليه واله كان صوم يوم الاثنين والحسين مثل عن ذلك فقال ان اعمال الناس في كل شهر
 والحسين من طريق الحاضه ما رواه الزهري عن ابن العاين عليه السلام والحسين كذا في سبب صوم كل جمعة وروى قال ابو حنيفة ومالك بن نوح لان الصوم في كل جمعة
 وفي يوم شرب نضاعت فيه الحنث والمرواه الزهري عن ابن العاين عليه السلام لما الصوم الذي صلح به بالخيار فمضموم يوم الجمعة والحسين قال ابن اسحاق
 الصادق عليه السلام انما يوم جمعة فقلت له حلت هناك ان الناس في يوم جمعة ويوم جمعة قال ابو حنيفة ومالك بن نوح لان الصوم في كل جمعة
 الصوم الا ان يوافق ذلك صوما كان صومه مثل من يصوم يوما ويصوم يوما في صوم يوم الجمعة وكذا من صام اول الشهر واوله مواظبا له
 من يومه ان النبي صلى الله عليه واله تعالى في يوم الجمعة بالصوم وسال رجل جابر بن عبد الله وهو يطوف فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول في يوم الجمعة
 الجمعة فلنعم ورب هذا البيت فلن صحت ما قال الروايات حملنا على من يضاعف عن الفريضة ووافل الجمعة والادعية واداء الجمعة على وجهها السبع الهجاء
 بين الالهة وقد روى عنه وان صوم داود على نبينا واله وعلية سلم فله رسول الله صلى الله عليه واله قال رسول الله صلى الله عليه واله انما الصوم الذي
 داود عليه السلام كان في فداخه المطلب الى اربع في صوم الاذن والشارب مسئلة في سبب صوم يوم الجمعة للصوم بطلوع الامان من مولاه لان مولاه في
 الضيق نفسه ومناقبه محبة لغيره وروى باضر السبب بضعفه والصوم فان له مولاه هو هذا في صيام الفطرويه والنفوس بين العاين عليه السلام واما
 صوم الاذن قاله لا يصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 الله عليه واله من ربه على قوم فلا يصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 يكون لمولى حاضه او غايبا مسئلة في سبب صوم يوم الجمعة للصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 ربنا بضعه الصوم عنه فلم تباها الا بصره ولا في بين ان يكون زوجها حاضه ام غايبه او في الشافعي حصوه وليس يحل لها الصوم في يومه من
 زين العاين عليه السلام لو كان عليها صوم ولجبها عليه في كل يوم من سبب صوم يوم الجمعة للصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 الشغل اشكال مسئلة في سبب صوم يوم الجمعة للصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 مراعاة مكان مسجدا من صام نداء صلي الى طه ام استجابة الدعاء اذا كان مؤمنا الاطراف حده لان اعادة قلب المؤمن افضل من اعادة الصوم في
 رواه داود الرقي عن الصادق عليه السلام لاظهار ان في كل ليلة افضل من صيام سبعين ضعفا او ثمانين ضعفا لا يصح للصائم ان يصوم الايام الاضيق
 لثا في الجمعة الحياء رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام وكذا لا ينبغي للولد ان يخطب بالصوم الايام من الله لان امثال اهل البيت طاعة الميام واهل البيت
 عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه واله قال من فقه الصيام لا يصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 الايام من امره ومن صام في العيد وطلعه ويصوم لمولاه ان لا يصوم بطلوع الامان من مولاه ومن في الليل باعيان لا يصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 والا كان الصيام جاهلا وكان له اذ عاصبه وكان لعبد فاسا وكان الولد عاقا مسئلة في سبب صوم يوم الجمعة للصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه
 والحاضر في الفناء والذبيح والكاذب الصبي وليس في ذلك حسوما حشوا لان مولاه فداخه ام سقط في اول النهار والصوم عن طيب لانه في كل يوم
 الاساك لم يشبه الصائم فادفع المساق الى الله وقد اضيق صوم اسك بعبه النهار فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله
 ايام فزاد سواء كان قد مضى الزوال او بعد استجابا بام ليس بغيره في قال الشافعي ومالك بن اسحق ورواه وقال امام حجة القرون الا في
 لا يجوز الاكل في نهاره من احد روايتان وقد تقدم ذلك يجوز ان يدخل مظهر او يمسح المساق الذي يجب له عليه الفضة ان لا يقطع ولا يقطع
 ولا يفر من المأكل يتناول منها فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله
 ما اكل كل الفوت وما اشرب كل الرقي يشدا سحبا في جنات الجنة فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله
 ليس محروما لان الصوم ما فطر عنه فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله
 رمضان الذي يصيب النساء قال نعم وفي كل البيعة لا يجوز له مواضع التسليم قال احمد بن حنبل ان احمد بن حنبل في انما كذا في سبب صوم يوم الجمعة للصوم بطلوع الامان من مولاه
 عليه السلام اذا سافر الرجل في رمضان فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله فادفع المساق الى الله
 لمزنا الاساك وان باكله في ربه وجامع مسئلة في سبب صوم يوم الجمعة للصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه والصوم بطلوع الامان من مولاه

في يومه من سنة ثلث ثلث كان فيج البصر لابي الوثيين عليه السلام وفي السنة عشرين كان مولد ولادته علي محمد علي الحسين ربه العاين عليه السلام

وَيَسْمَعُ صَوَّ الْحُمْرِ

ماہ

نظروا في العبد فانه
يقطع اجماعا وان
انه لا يجب قضاء
لانه مذكور صوم زمان

ب. الصق

معاذ

كَلَامُ الصَّو

مکتبہ اسلامیہ

فِي مَسَامِينِ الْأَعْنَافِ

[illegible]

انتہائی سعید

فَلَمَّا



واللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ

مطلقاً خاتم ولادین الامتکافم

من ساما بحر على المنكف

[illegible]

من عباسی

المقدمة

کتاب الاعتراف

[illegible]

والحق الأعمى

[illegible]

لاف المير

فَالْمُجِدِّدُ الْمَحْرَمُ مَكْرُومٌ
لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَجْتَنِبْ
فِي غَيْرِهِ لَوْ نَزَلَ تَسْرِيًا
وَلَوْ نَزَلَ بِرَأْسِ يَتَنَبَّهْ

برای سنجش میزان آلودگی هوا

فقط غارث
بناها وضرب
فلما راع لك
زيب بنت
عش ابرث
بناها ففر
قال وكان
رسول الله

۱۰ وخرج بعضی

الحمد لله
والصلاة والسلام
على من لا نبي بعده

حکومت

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
لنا حكمة

[illegible]

[illegible]

وفاقی

وَأَمَّا أَهْلُ الْغُرَىٰ
فَهُمْ أَصْحَابُ الْأَنْبِيَاءِ
مَعَ عَائِشَاتِهِمْ
وَأَهْلُ عِبَادَتِهِمْ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
الذي هو كتابنا العظيم

ان غرض خوار
و صغیر خوار
سر الخوار

موجودہ

ایک دفعہ

[illegible]

天

وَبَدَّاهُ الْغَنَاءُ وَوَضَعَ الْحَدَّ
الْأَيْمَنُ عَلَى الْخَطَرِ

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

تاریخ

مفتی

والله اعلم

جی

مفتی

مکان

ہاں

۱۰۰

見

13)

من خبائض
الحرث

金

10/10/10

三

ن

[illegible]

مجلس

الحمد لله رب العالمين

او عامدا وقتها بعد خطاه فحقنا حجة قولنا كالبالغ اذا جامع فاصبا ولا يفسد قلنا ان عمدا عند عجز عن حمل عليه لعنه الله تعالى لان احدهما لا يبر
اصلا لوجوب البدنية واحصاها فملاها احرام جميع فوجب عليه القضاء في التطوع لانه في حقه فدان وجبنا القضاء فانه لا يجوز له حاله الصبي بل يوجب عليه بعد
بعد بلوغه والشاقي قولنا في اجزاء القضاء قبل البلوغ احصاها من اعتبار الاداء والثالث لا ويرى في حقه ان لا يرضى بالصبي لانه لا يرضى له فعل هذا
القول ولو لم يرض حتى يبلغ فخطا ايضا ان كان كانت بحيث لو سلمت عن اجزاء اجزات عن حجة الاسلام فبلغ قبل ففوت الوقت فجزء القضاء عن حجة الاسلام
كانت لا يخرج لو سلمت عن اجزاء الاجزاء عن حجة الاسلام فبلغ قبل ففوت الوقت فجزء القضاء عن حجة الاسلام
وجبنا لكنا وابتداه ان لو نوجب القضاء في الكفاية للشاقي فاجبة وجها والاخر عندهم الوجوب اذا وجب الكفاية فهو على لولي او مال الصبي في كل مسألة
لو فعل الولي الصبي ما يجرم على الصبي مباشرة كالوطية او البهيمة او حلقه او سده فان فعل ذلك الحاجة الصبي كالوطية تدار باعادة الاثر بانه كباشرة الصبي لا يبر
ويفعل شيئا المصلحة فيكون ما ترتبه به لا وما للصبي وهو اصح وجهي الشافعية والثاني ان القدي على لولي ان المباشرة وقت منه والاثر الاول مسائل
اجمع علماء الاصطلاح على ان الصبي اذا بلغ في حال صغره والعبد اذا بلغ في حال ذمته ثم بلغ الصبي وقت العبد وجب عليه حجة الاسلام او اجزاء الشرايط فان لم يندفع
لعمل العلم على ذلك الا من شذ عنهم من لا يبعد قول خلافة بقال بن عباس وعطاء الخس البصري والحق في الثوري ومالك الشافعي وصحوا بوثور والشافعي
الروي لما رواه العامة عن رسول الله انه قال اني اريد ان اجده في صدور التوسين بهذا اما يصحح بزملة فان اجزات عن حقه فان ذلك فعله لا يجوز ولا يملكه
به فان اجزات عن حقه فان اعتق ففعل به ومن طريق الخاصة ما رواه مسمع بن عبد الملك عن الصادق قال لو ان غلاما بع عشر سنين فخرم كانت عليه حجة
الاسلام ولو ان مملوكا بع عشر سنين فخرم كانت عليه حجة الاسلام اذا استطلع اليه سبيل ولا يباع عبادة بدنية فلهما قبل وقت وجوبه فلا يقع به حجة
صل قبل الوقت **مسألة** لو جاع الصبي العبد بلغ او صغره في اثناء الحج فان كان ذوق العذر بعد الوقت فبشر لم يخرجهما من حجة الاسلام وانه قول
العلماء لان معظم العبادات وقع حاله نقصان وما رواه ميمونة بنت جابر عن الصادق قال قلت لمملوك اعتق بغيره فقال اذا اذن احدكم موتا فليجهد في
دل به وروى على علم اشد الحج اذا لم يدركها مستقلا ولا فرق بين ان يكون وقت الوتوق بافتاد لم يفتق منه او قد فات وهو قول اكثر العلماء
بلغ وقت الوتوق بخرجه من حجة الاسلام وان لم يبدل الوقت فان بلغ الصبي واعتق العبد قبل الوقت فبشر ففوتت او بغيره مستقلا وفعل في الاركان
اجزاء من حجة الاسلام وكذا لو بلغ واعتق وهو وافته عند اشد اذ قال بن عباس وهو مذهب الشافعي لمحمد وصحوا ما قدمنا من حديث عن الصادق
وقال الحسن البصري في العبد يخرجه قال مالك يخرجهما وهو قول ابن المنذر وقال صحابا لابي لا يخرجهما الصبي فان جدهما ما ابداه من ادم الى الزمان
والا فلا لان احدهما لم ينفق لاجل ان يخرجه عن الواجب لو بقيا على حالهما ما دبر من اذنه الوتوق جازيا لانا فجزاه كالواحد من الناس في الاجازات
لو بلغ او العبد لو اعتق بغيره وما غيرهم من غير ما رواه فقهاء من مضى الناس ان يخرجهما من حجة الاسلام ويقتل من بن عباس في الاعتق بعد اذنه
جنته وان اعتق بغيره لم يخرجهما وقد تلخص من هذا ان مالك الشافعي والصبي والعبد فوج جميع الحج في حالة التكليف ابو حنيفة لا يخرجهما من حجة الاسلام
السعي لو كان قد سعى عتق طواف تقدم قبل البلوغ وهو واحد وجهي الشافعية لا يباشر بتقديم التوكيد الاحرام واحدا بما عدهم وهو في عبادته ولو
في حالة النقص وبخالف الاحرام فانه يستدام بعد البلوغ والشي لا استدامته والاصل براءة ذلك في الشافعية لوجهين على اوله اذ وقع خبر عن حجة الاسلام
فقد بطل ما قبل تبين انعقاده في الاصل فخر او يقول انه انقضى فقلنا ان مقتضى ما قلنا بالا اوله فلا حاجة الى الاعادة في الثانية فلا بد منها
مسألة اذا اخرجت من حجة الاسلام بان يدرك احد الوتوقين كاملا لم يبرك عليه ما دم مغاير لدم الحدي في الشافعية سيما ان يذبح قوله احد
فلم لان احدهما من المباحات فافترس له ليس بغيره من حجة الاسلام لانه لا يذبح ما وسعه ولو يذبح منه سلة وبن بعضهم القول على البين فان قلنا به فلازم عليه فلهما
بالنعاد اجزاء من حجة الاسلام ففوتت في حقه الدم والطريق الثانية ان لا يذبح عليه هذا الخلاف عندهم فيما اذا لم يذبح بعد البلوغ الى المذبح فان عاد اليه لم يلزم له
بجبال لانه بالنكران او لغيره ويقتل ما في وقت قد بينا من قبل ذلك **مسألة** لو بلغ الصبي واعتق العبد قبل الوقت وفي وقتها ما كانا الاثنان باج
وجب عليهما ما كانا الاثنان باج واجب على الفور فلا يجوز لهما تاخير مع مكانة كذا في خلافة الشافعية ومولع بما اجمع امكانه فند استقر الوجوب عليهما باج
كانا مومنين او مصرين كان ذلك وجب عليهما بامكانة في موضعهم فلم يسقط بفوت القدرة بعد **مسألة** ان يكون لا يجب عليه في الاجزاء لانه ليس بخلا
لما رواه العامة عن علي بن ابي طالب ان رسول الله قال ذبح العلم من ثلثة عن النام حتى يستقظ وعن الصبي حتى يفتق عن المنوع حتى يقتل ومن طريق الخاصة رواه
محمد بن يحيى الخثعمي قال سال عن الكاسي بالعبد الله عليه السلام اذ اعند من قول الله عز وجل من حقه على الناس في البيت من استطاع اليه سبيلا ما يعني بان ذلك مال
من كان حقيقا بدنه على سريره اذ وداحة فهو من سبيط الحج والمجنون غير صحيح فلا يندرج تحت الخطاب اذا عرف ذلك حاله حاله حجة الاسلام
ولو احرم به الولي مع احرامه كالطفل فان عاد عقله قبل الوقت واستمر احرام الوقت بخرجه من حجة الاسلام وان كان بعد الوقت لم يخرجه ووجب عليه اعادة الحج
اذا فاته وكما لا يرتبط ولو كان المجنون بجنونه اذ اذ كان وسع الوقت نوبة العقل اذ اذ كان من بلده واكمله وعوده وجب عليه في لانه عاقل ككله يستطيع
وان قصر الوقت عن ذلك سقط عنه الوجوب حكم المجنون حكم الصبي غير المبرزة جميع ما تقدم ولو حج المجنون بعد ما استقر من حقه عليه انفق عليه من اياه
فان لم يفتق حتى فاته الوقت فخره الوتوق اذ فاته نفقة السفر وان فاته احرام وجع فلا يخرج عليه لانه في حقه ما وجب عليه سرت لثا فبانه عند الاحرام والوقت
والطوان والسعي لم يضره حاله المحلوق فباس كونه مشككا عندهم اشراط الاقامة كسائر الاركان وحكم الصبي عليه حكم المجنون لا يجب عليه الحج ولا يجرم عنه
على اشكاله قال الشافعي ابو يوسف محمد لا يفسد الاقامة الا اذا كان في حقه من حجة الاسلام ففوتت منه ففوتت حجة الاسلام ففوتت حجة الاسلام ففوتت حجة الاسلام
التكليف شرط الوجوب وان العتق اذ يجمع من غير التكليف **الحج الثاني** في شرط الحجة **مسألة** لا خلاف بين علماء الاصطلاح ان الحرة شرط
في وجوب الحج والعمرة وقد سبق في ذلك وصح من العبد الحج باذن مولاه ولا يخرجه من حجة الاسلام بعد عتقه لو وجب عليه الا ان يذبح احد الوتوقين
مستقلا على ما تقدم وليس له ان يخرجه من حجة الاسلام باذن مولاه بلا خلاف لان منافاه مستحقة لوكاه ويجب عليه من حجة الاسلام اذ اشغاله فلا يجوز ان يفوت حقونه

وعلى ان يذبح
حجة الاسلام
فقد كان على قدر
حجوز القضاء في
لوشع فيه ويلغ قبل
الوقت وانصر في كل
حجة الاسلام

مسألة

مستحق

من الاستطاعة **الحيث الثالث في الاستطاعة** مسائل الاستطاعة شرط وجوبها في العزم باجماع العلماء بالنظر في الله وسعته البارحة
من استطاع البهر سبيلا دل بمنه وسهل منوطه من غير الاستطاعة لانها لا تكون في الله تعالى بقدر تكليفه غير انما زاد **اعرف هذا**
فمقول الاستطاعة الشريعة لا ينهي الزاد والراحلة باجماع علماء شافعية قال البحر البصري في مجاهد جليله في الشافعي واعلم ان الحق في التوكل على الله تعالى
اصل العلم بالاداء العلم ان الحق على الله تعالى سبيل قال الزاد والراحلة ومن طريق اخر ما رواه محمد بن يحيى التميمي قال سأل جعفر الكلابي عن الصادق عليه السلام
وانا عند من قول الله عز وجل وعلى الناس حج البيت من استطاع البهر سبيلا قال ما يسي بذلك قال من كان محتاجا في سفر فلا يسي له زاد وراحلة فهو من استطاع الحج وكذا
عبادة تغلق فيقطع سائر سبيله فاشترط لوجوبها الزاد والراحلة كما يجبها وقال غيره الاستطاعة هي الصمود قال الشيخان ان كان طالبا للدار ومساكنا له وعنده
بعضون كثر فقال مالك ان كان يمكنه الشيء وعادته سوان الناس ان يخرج لان هذه الاستطاعة شرطه هو كواجب الزاد والراحلة وليس يجب له ان يمدح لسانه بل سبيل
وان كان حاديا والشافعي لعنه عموما الا قوله من خصوصها كافي شقة السفر فانها غير مشروطة بل الطيبة وان كانت المشقة مستمرة فمسائل الزاد والراحلة اعمى شرط وجوب
البعد من مكة واما اصل مكة فلا يتوقف عليهم وكذا من كان بينه وبين مكة قريب لا يحتاج الى الزاد والراحلة واما ما قيل من ان كان يحتاج اليها الى الزاد والراحلة
سواء قصرت المسافة او امتدت وشرط العاقلة ان يكون بينه وبين البيت مسافة العسر واما الغريب الذي يمكنه الشيء اليها كالسبي الى الحمزة ولو لم يتمكن من الشيء
في حصر وجود المحولة لانه خارج عن الشوق فاستدل البعيد اما الزاد فلا بد من شرطه في حصر القرب البعدان لم يحل ان الزاد يلزم في حصر مسائل الزاد والراحلة شرط
في الحج للفائدة على الشوق والمعايير عذرة قال الشافعي لقوله لما سئل عن سبيل السبل زاد وراحلة ومسير راحلة مثله فان كان يستلزم على الزاد والراحلة تدوير الحمل فيبذل
عقلية اعترض مع وجود الزاد ووجود الحمل لو كان بجهد مستمرة عطية في ركوب الحمار فيحمل كالبهي ولا فرق بين الرجل والماراة في ذلك قال بعض النافذة ان الحمل
معتبر في حق المرأة مطلقا وليس بمسألة والفرق يحصل للمحكمة **فروع** في الاستطاعة وجود غير الزاد والراحلة بل المعنى التمكن منها اياها من غير ان يحتاج الى سبيل
الزاد والراحلة في حق المحتاج اليها البعد المسافة اما القريب فيمكنه البعد من الاجرة بسبب حاجته والمكن لا يقتصر الزاد والراحلة وحده وبكمية يمكن من الشيء حج اذا دخل
سوق الحمل وجب فيه سبيلها في الجاهل لزم الحج وان لم يجد الشريك لم يتمكن الا من مؤثر الشق مقطوعا في مع حاجته الى الحمل وان تمكن من الحمل مما سئل عنه
الحج لانه مستطيع وعنده لان بدلا الزيادة خراب لا مقابل له في القريب الى مكة اذا سق عليه الشيء او الركوب بعد حمل شرط الزاد والراحلة والحمل حقيقة البعد لا
يؤثر بالرحيل فيمكنه من مجبضة الزاد والراحلة والحمل مع حاجته واستنادهما من الشك لا من الزاد وان كان له من الزاد سقط الحج وان كان منها وحده لا سقط
ومثل الحج وليس بمسألة مسائل الزاد شرط في وجوب الحج لعدم الفلح بل هو على الزاد من هذا السبيل في الحج اما صلب الزاد وشيوع وجوده باسره قد كملت
سفره وعوده الى بيته سوله كان له اصل وعشرة يادعاهم ولم يكن له مولود وجبوا الشافعية الثاني لم يزل شرط في حق من لا اصل له ولا غيره مؤثر الا بالبر لا الله
بالنسبة الى مسأله وليس بمسألة لان النفوس تطلب الاوطان ولا فرق بين ان يملك في بلدته وشكرا او لا وحصل الحوى الوحي من يملك في البلد يجرى فيها
في الزاد ولم يجرى فيها غيره عند الله لا يعتبر مؤثر الا بالبر مطلقا **اعرف هذا** فالشرط في الزاد والراحلة مثل ما قلنا لا يخص نحو الفرس
ومؤثره فيفسر في حق الجميع زيادة على ما يحتاج اليه من ما سببه مسائل شرط ان يكون الزاد والراحلة فاضلين من نفقتهم نفقة من لم يرضع منهن وهاتين
وجوه وقت ثوب يليق بهما في شرط ان يكونا صليين من مسكن وعنده الذي يحتاج الى خدمته لخدمه او لخدمة لوجه ذلك كافي الكفاية وهو اظهر وجهي الحج
والثاني لا يتوقف بل يباعان في التورم وبقاها لان الاستطاعة في الزاد والراحلة هو واجبها والوجه الاول لما احتل المسكن فاشبه بهما في الزاد
هاتان كانت الدار مستمرة في حاجته وكانت سكن مثله والعبد عبد مثله لم يبيع شبعها وان كانت الدار فاضلة عن حاجته وامكن بيع بعضها او كانت
او العبد كذلك امكن شراءه دون منه ما تدفع به حاجته احمل وجوب البيع الا فاضلة الادون وعنده كفاية الكفاية وبذلك من بين الحج والكفاية ما
الحج لا بد له والفقهاء الكفاية لعل اذا ثبت هذا فالزاد الذي يشترط المتدا عليه هو ما يحتاج اليه في داره وعوده من مأكل ومشرب وكسوة
كان يملك ذلك او وجد ما يباع به في مثل ذلك الغلاد الرخص او في زيادة يبيع لا يجمع الزاد وشراؤه وان كانت يجمعها لم يلزم وان تمكن على اشكال كالمشاة
الماء للوضوء وان كان بعد الزاد في كل منزل لم يلزم حمله وان لم يجد كذلك لم يلزم حمله واما الماء وعلم اليها بان كان يوجد في السار لانه لها على حصة الماء
فلا كلام وان لم يوجد لم يلزم حمله من بلد ولا من اقرب البلدان الى مكة كالمطرق المشام ونحوها لانه من عظم الشقة وعدمه من ان العادة لا تكون من حمل الماء
لذا ورد جميع الطريق في الطعام علاوة على ذلك مسائل شرط كاعتبر فائدة على الطموم والشرب الفكن من حمل من بلدته كذا تفسر فائدة على الاثر الاوحي الى
يحتاج اليها كالفراخ ونحوها او عتق من القرب غير ما يحتاج اليه كالمسرة وشبهها لانه لا يبيع منها ما يحتاج اليها وكذا شرط وجود راحلة
تصل مثله على ما سبب الملبس او يجرى فلهما وعوده بجدهما يحتاج اليه من الدار التي تصل لشدون كان من كمية له من حمل للمسلم لا يحتاج الى سوط او راحلة
ذلك وان كان ممن لم يجد راحلة بذلك فيجوز السوط عليها بسيرة وجود محل ما الشبهه بالاشقة وكوبه ولا يحتاج السوط على ان الزاد والراحلة اما العتق في حق الماء
على السوط في التفرقة عن غيرها فيسبب منها ما سئل عن الشقة كان من لا يقد على خدمته ففسر القيام بامره لغيره في الخدمة على من يجد مكانه من سببه
مسائل شرط ان يكون هذا الاشياء التي ذكرها فاضلة عما يحتاج اليه فاضلة عما يملك من ثمنه مؤثره مؤثره في سفره واما ما عدا ذلك العتق عن السوط
عليه انه قال كفى بالروايات ان يجمع من قبوت من طريق اخر ما رواه ابو الربيع شاذ قال سئل ابو عبد الله عن قول الله عز وجل وعلى الناس حج البيت
من استطاع البهر سبيلا فقال ما يقول الناس قال فقبل الزاد والراحلة قال فقال ابو عبد الله سبيل ابو جهم عليه السلام من مداخل ملك الناس في ذلك
لزامه وراحلة فلهما بقوت عيال ويستعين بهن الناس بطول سبيلهم اياه فقلوا ان فقبل لهما السبيل قال فقال السعد من المال لا كان في سبيلهم في سبيلهم
عباله الذين قد من الله الركة لم يجعلها الا على من طاعت في نعمه ولا في الشقة فاضلة في حق الادب من هم اخرج حقه كذا بشرط ان يكون فاضلة عما
هو واصله اليه من مسكن وراحلة وما لا بد من شأنه في سفره وان يكون فاضلا من فاضله لا فاضلا اليه من حوائجه لاسيما في حق الادب من
فهو كذا قد سأل مع المس مع فاضلة في حق من ندى القريب وواجبها في الحج الذي هو خاص من الله اوله وان كان من ان يكون الذين ادعى

في غير ذلك

ار من حقوق الله ثم كن كوة في نعمة او كفارات وشبهها ولا فرق بينهما ان يكون الدين حالا او مؤجلا عليه قبل مره او بعد ما في منع الوجوب لا من غير مؤجل
وللشافعية وجوب الحج على المدين اذا كان الدين بجل بعد غزوه وجها واحدا كما قلناه والشافعية لا يوجبون الحج على من غزوه قبل حلوله وهو ممنوع
فان يوجب الحج الى النكاح وظن على نفسه لعنت قدم الحج لانه واجب النكاح طبع وبزمنه الصبر قال بعض العامة بقدم النكاح لانه واجب عليه ولا يخفى به
عنه فهو كقفتة ومنع الوجوب لو لم يخف لعنت قدم الحج لبعثا فان يوجب الحج من تلزم هذه الحقوق وضمها قال بعض العامة بوجوب الحج لانه
متعلقة بدين متين ولا يمنع صحة فعله ومنه نظر لانه ما مورس من المال الى نفقة المهر مثلا فاذا صرفه في غيره كان قد فعل النية عنه والنية بدل على الشافعية
البحث الرابع في الموت بشرط ان يكون له مال صرفة مؤثره في ما يابا وعودا ومؤثره على الدين تلزم نفقته على الاقتضا وهل بشرط الرجوع الى كتابة
من مال ارضه او صناعة في وجوب الحج بعد جدها ما ذكر قال الشيخ نعم لو كان له زاد ودخل ونفقة له ولها له بقدر ما به وعوده وجميع ما تقدم ولغيره
ما يرجع اليه من مال او ملك او صناعة صرفة يرجع اليها عند عودته من حج سقط عنه فرض الحج وبقيت احوالها من شرا من الشافعية خوفا من فقره واحتياطه
المسئلة في ذلك اعظم مشقة لرواية الربيع الشافعي عن ابي ابراهيم عليه السلام قال اكثر علمائنا لا يشترط الرجوع الى كتابته وهو قول الشافعي وهو المعتمد لا يخرج
بوجود الزاد والراحلة ونفقة ونفقة عياله ذهابا وعودا ورواية الربيع لا يخرج منها ما قالوه والشفقة ممنوعة فان الله هو الزاد في الحج والراحلة
لو كان له حق او يحتاج اليه السكناء او سكنى عياله او يحتاج الى جرة لنفقة فنفقة عياله او سائمة يحتاجون اليها لم يلزم الحج ولو كان له شيء من ذلك حصل من
لزم بعد صرفة الحج ولو كان سكنوا سائمة سكنى بعضه وجب بيع الفاضل بغيره في الحج اذا كان بقدر الاستطاعة وكذا لو كان له كسب يحتاج اليها لم يلزمه
في الحج ولو استغنى عنها وجب البيع ولو كان له كسب يحتاج الى بيت فبيعه او كسب يحتاج الى بيت فبيعه او كسب يحتاج الى بيت فبيعه او كسب يحتاج الى بيت فبيعه
وشراء اقل من ثمنها وكان مسكن مثله او عبد مثله والحج بالفاضل عن مؤثره من ثمنها ما لا يوجب الحج لبيع شرا الاذن ما تقوم به كتابته وبك لو كان له شيء
على اقل له بكنية الحج لانه مستطيع ولو كان مسكرا ونقد واستغناؤه او كان مؤجلا لم يلزم الحج لعدم الاستطاعة حج لو كان له اس مال يخرجه وينفق من بهجر
ولو صرفة الحج لطلبت تجارة وجب عليه الحج وهو صحيح والشافعية وبقيت احوالها لا يخرج منها ما قالوه والشافعية لا يوجبون الحج على من غزوه قبل حلوله وهو ممنوع
يلتحق بالسكنى وكذا لعبد المسكن وليس بجيد لان لعبد المسكن يحتاج اليها احوالها لا يخرج منها ما قالوه والشافعية لا يوجبون الحج على من غزوه قبل حلوله وهو ممنوع
ما يكتفه وقد غلب نفقة ماله مدة ذهابه وعوده فان كان السفر طويلا لم يلزم الحج لان الحج بين السفر الكسب الشقة العظيمة ولا ينفق من الكسب عارض ووري
الى ملاك نفسه وان كان السفر قصيرا فان كان كسبه كل يوم بقدر كفايته ذلك من غير فضل لم يلزم الحج لان نفقته يقطع عن كسبه بام الحج فيغيره وان كان كسبه كل يوم
لا يامه لم يلزم الحج ايضاً للشفقة ولا يخرجه بشرط الحج وهو واحد وجهي الشافعية والثاني الوجوب به فان مالك مطلقا لو كان له مال فباعه بغيره عند قرب وفاته
المخرج الى اجل يباو عنه سقط الفدية تلك السنة عنه لان المال بما يمتنع من مخرج الناس قد توسل الخصال بهذا الى دفع الحج مستلزم لو كان له مال بكنية
تقوى وفرض وعوده دون نفقة عياله سقط عنه فرض الحج لما تقدم من لاضرر للنفقة على العيال لان نفقة العيال تنقل بالفاضل عن كتابته فكان لا غنى اول من الحج والمال على الراجح
الحج شلوقا بالفاضل من ثمنه لنفقة عياله من ثمنه مستلزم لو لم يكن له زاد ودخل له او كان لا مؤثره له سفره او لعائلته فبذل له بائنا الزاد والراحلة ومؤثره ذهابا
هابدا ومؤثره عياله مدة غيبته وجب عليه الحج عند علمائنا سواء كان البذل قريبا او بعيدا لان مستطيع الحج ولان الباقوا والصادر عليهم السلام سلا عن عياله
ما يوجب فاستقيم ذلك هو من يستطيع الى ذلك سبيلا قال نعم ذلك اذ كان في قولنا وجوب الحج اذا كان له مال او كان له مال او كان له مال او كان له مال او كان له مال
والثاني عدم الوجوب بلزومه لقبول الاشكال الكندي وان لم يكن ذلك الوجه القبول وقال اجمع مطلقا سواء بذل له الركوب الزاد او بذل له مال لا يخرج من ذلك الزاد
والراحلة ولا اشتمالها سقط عنه فرض الحج ومنع ثبوت المنع وعدم الملك المشروط في الاستطاعة فرض الحج ولو بذل له مال يمكن من الحج وبكنية مؤثره ومؤثره عياله
لوجب عليه لقبول سواء كان البذل له او اجنبيا لاشتماله على المنع في قول الطائفة ولان في قول المال في ملكه ايجاب سبب يلزمه فرض الحج وهو القبول في ربحا حث
حقوق كانت ساقطة فلزم صرف المال اليها من وجوب نفقة تضاد لان يحصل جرة غير طينة كل من يحصل مال الزكاة وبك لو وجد بعض ما يلزم الحج وكسبه من البذل
فبذل له ما عجز عنه وجب عليه الحج لانه يبذل الجميع مع عدم تمكنه من شيء اصلا يوجب عليه فمع تمكنه من البعض يكون الوجوب والنجح لو طلبت فاقدا للاستطاعة ايجاب
للساعة في السفر بما يحصل به الاستطاعة لم يجب القبول لان يحصل شرط الوجوب ليس واجب نعم لو كان نفسه بمال يحصل به الاستطاعة او ببعضه اذا كان مالكا
للبيان وجب عليه الحج وكذا لو بذل مال الحبسة لاصحابه لان مال الحبسة لا يستطاعة في قال ابن ادين من علمائنا ان من جبرض عليه بعض اخوانه ما يحتاج اليه من مؤثره الطريق
يجب عليه الحج بشرط ان يملك ما يبدله ويصرف عليه لا يعد بالقبول ولا الفعل كذلك فبين حج بغير بعض اخوانه والتحقق ان يقول البحث هذه اثرها في الحج
على البذل البذل الشيء المبذول بالبذل لان قلنا بالوجوب يمكن وجوب الحج على البذل لكن ايجاب المبذول بالبذل اشكال لو بغير عدم الوجوب في قلنا
بعدم وجوبه في ايجاب الحج اشكال فزعموا ان من يملك من يملك الواجب بوجوبه بملء يملك من يملك المال وبذل الزاد والراحلة ومؤثره ومؤثره عياله ام لا
عدم الفرض لعدم جزم الفادة بالشافعية ببذل الزاد والراحلة ومؤثره ومؤثره عياله لان الحج والافلا ولا يوجب عليه قبول الاصابا
الزاد والراحلة لان في قبول عقد الحبسة يحصل شرط الوجوب ليس واجبا في الايجاب الاقراض الحج الا ان يحتاج اليه ويكون له مال بقدره بفضل من الزاد والراحلة ومؤثره
بغيره عياله ذهابا وعودا فلو لم يكن له مال او كان له ما ينصرف من ذلك لم يجب عليه الحج لاصالة البرائة ولان يحصل شرط الوجوب بغيره لو كان له مال لاجل الحج
عليه بغيره لا يفي الحج ولا اقراضه سواء كان الولد كبيرا او صغيرا ولا يجب على الاب الحج بذل المال وقال الشيخ في قد روي اصحابنا انه اذا كان له ولد له مال وجب
لخدمته ما له عليه بوجوب عليه عطاؤه ومن يملك ما رواه الشيخ في الاستطاعة الحج فاقدا الزاد والراحلة ما شابا او راكبا لم يخرجه من حجة الاسلام لان الحج على هذه الحالة
غير واجب عليه فلم يكن ما اوقعه ولجب عليه فاذا حصل شرط الوجوب الذي هو كالتوقيت له وجب عليه الحج لان الفعل او لا كان فعلا للواجب قبل وفاته فلم يكن حجرا كما
مستلزم لاشتماله داره التي يمكنها في ثمن الزاد والراحلة ولا خادما ولا شابا بغيره فلو كان من كوبر باجماع العلماء لان ذلك ما عمن ائمة الحج عليه بوجوب عليه
على ذلك من مصلح وعمارة وغيره من الذخائر والاثاث التي لم يباها اذا حصلت الاستطاعة فنصب الحج بغيره وعصب مؤثره بكنية مؤثره مؤثره عياله

تقوى وفرض
الحج شلوقا
بالفاضل
عن
الان
احد

موط
فرض الحج
مربا

ليس

الحج الموط

فرض الحج الموط

七

فما أفرقت بين
الدين والدار

فم فضالة انفعه
ذاك فقالتم

[illegible][illegible]

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بد من العلم بالدين والدين لا يتعلم الا بالعلم والدين لا يتعلم الا بالعلم والدين لا يتعلم الا بالعلم

مسألة

مسألة

وجيب عليه ان يحج بنفسه مباشرة قال الشيخ رة لان ما فعله كان واجبا له فلهذا كان لا بد من العلم بالدين والدين لا يتعلم الا بالعلم والدين لا يتعلم الا بالعلم
فانما يرتبنا ان لم يكن ما يشترطه فلهذا كان لا بد من العلم بالدين والدين لا يتعلم الا بالعلم والدين لا يتعلم الا بالعلم
عن النعمانية كماله في رة ولا بد من العلم بالدين والدين لا يتعلم الا بالعلم والدين لا يتعلم الا بالعلم
الفرق بينه وبين البر ظاهر ومنع ادعاء الاسلام بل بدلهما الترتيب لعدم القدرة على البشارة ومنع ان يفسر عليه رة واحدة اذا عرفت هذا فلو عرفت
فيل فراق للناس من الحج قال بعض العامة لم يخرج نراج لانه قد روى على الاصل قبل تمام البدل فلو كان الصنيع ومن ان منع حجبها اذا احتضنت قبل تمام عدتها بالشرع
وكالتهم اذا راي المام في صلواته وتحتل الاجزاء كالمنع اذا نزع الصيام ثم قد روى على الهدى المكمل اذا قد روى على الاصل بعد ذلك ومع في البدل وان برأ قبل احواله
لم يخرج نجال وهذا كله ساقط عندنا مستلزم الرضا اذا كان من جهة ربي والبر وممنوعا من وجوبه اذا وجد الاستطاعة فقد روى عليه الحج
بسنن له الشيخ رة ومنع منه الشافعي واهل اهل ان يستأنب غيره لم يخرج رة كالصحيح سواء بر من مرضه ولم يبر لانه جرحوا القدرة على الحج بنفسه فلم تكن له الاستانة ولا
يخرجون ان فعل كالقبر وقال ابو حنيفة جرحوا ان يستأنب غيره لم يخرج رة على الحج لانه لا يخرج الا اجزاء ذلك لا يخرج عن الحج بنفسه فاشبه المأمور من رة
وفرق الشافعي بان المأمور عاجز على الاطلاق ليس من الهمزة على الاصل فاشبهت لانه النص نادى وفي الحج من الشيخ الكبير وهو ممن لا يوجب منه مباشرة الحج
فلا يناس عليه الاما يشاهد المعتمد ما قاله الشيخ يقول الباقى عليه السلام كان على عليه السلام يقول لو ان رجلا اراد الحج فعرض له مرض او خا طفه ثم لم يستطيع الخروج
فليخرج رجلا من ماله ثم ليعتبه مكانه وهو عام ولا يخرج رة على الحج بنفسه فجازله الاستانة كالصحيح اذا ثبت هذا فلو استأنب من رجو القدرة على
الحج بنفسه فصار ما يوسا من رة فعله ان يحج بنفسه مرة اخرى لم يستأنب حال الجحود الاستانة فيها فاشبه الصحيح قال الشيخ وكان تلك الحج كانت عن ماله
وهذه عن بدلته ولو مات سقط فرض الحج عنه مع الاستانة ببدلته لانه غير مستطيع للحج وللشافعي وجهان مع الاستانة احدهما عدم الاجزاء لانه استأنب غيره
ما يوس منه فاشبه ما اذا بر او الثالثة الاجزاء لا تبتنا البعض كان ما يوسا منه حيث قبل الموت به مستلزم قد بينا ان من بدل طافه الحج لغيره لا يوجب عليه الاخير
والاذن القبول خلا للشافعي حيث قبل القبول المطيع في الحج عنه ولو مات المطيع قبل ان ياذن له فان كان قد اذن من التمام ما يمكنه فعل الحج فانه سقته فمستوفى
قبل ذلك لو حج عليه لانه قد بان ان لم يكن مستطيعا ومن لم يكن مستطيعا قبل ان ياذن له فان كان قد اذن من التمام ما يمكنه فعل الحج فانه سقته فمستوفى
منه رة برونه كلها ساقطة عندها لانها مبني على وجوب الحج بالطاعة هو المثل لان النبي صلى الله عليه واله سئل ما يوجب الحج فقال لو ادرك الراحلة ولو كان
المعصوب بثمان مائة رة فحج الاسلام جاله ان يستأنب اثنين في سنة واحدة لانها افضل من مباينان لا ترتب بينهما ولا يورى ذلك الى نوع التدن دون
الاسلام بل بقا معا فجزله ذلك بخلاف ما اذا اذم الفرض على واحد ذلك انفي وجهنا فيها الاول قال الشيخ المعصوب اذا وجب عليه حجة بالنداء فاشبه
وجيب عليه ان يحج بنفسه وان يذم فيما بعد وجب عليه الاعادة وفيه نظر الثاني يجوز استانة الضرورة وغير الضرورة على ماله مستلزم يجوز للصحيح
فصو عليه من حجة الاسلام ان يستأنب في الطلوع وان تمكن من مباشرة الحج بنفسه عند علمائنا وروى ابو حنيفة وروى احمد احدى الروايتين لا يباح لانه لم
الثانية بنفسه جاز ان يستأنب كالصحيح قال الشيخ يجوز وهو الرواية عن احمد لا يخرج رة من الحج بنفسه فاشبهه فلم يجرى استنبط كالغرض وهو مضاه للغير
فان الغرض لم يورده مباشرة وقد اده فافترقا ولو لم يكن قد حج حجة الاسلام جازله ان يستأنب في الطلوع سواء وجب عليه الحج قبل ذلك ولا يورده من رة ولو
اولا عدم المنان استنبطها ولو كان قد ادى حجة الاسلام وعجز عن الحج بنفسه مع ان يستأنب في الطلوع لان ما جازت الاستانة في رة حادثة فلهذا كالصدقة
يجوز الاستانة على الحج وروى قال مالك الشافعي وابو حنيفة واهل البيت احدى الروايتين ومنع الرواية الاخرى منه ومن الاستانة على الاذن ونعلم القرآن والفقه
ونحوه ما لا يتعدى نفقه ويختص فاعلم ان يكون من اهل الترتيب وجوز ذلك كله الشافعي ومالك لان النبي صلى الله عليه واله قال حق ما اخذتم عليه اجر اكل
بذلك الله واخذ اصحاب النبي الجمل على رتبة كتاب الله واخبر النبي فصورهم ولا يجوز النفقة عليه جاز الاستانة عليه كبناء القنطرة والمساجد الحج المأمور بان
عبادة من الصيام كان يعلم رجلا القرآن فاهدى له فوسا في البيت عن ذلك فقال لسان من ان تغلق قوسا من بار ففقد ما روى النبي لقنطار في العاص
واخذ ثوبا لا يخلد على اذنه لانه عبادته يختص فاعلم ان يكون من الترتيب فلهذا الاجزاء عليها كالصلوة والصوم الرقة فضيلة عن مختص بها اما
المسجد يختص فاعلم ان يكون من اهل الترتيب ويجوز ان يقع قربة وغير قربة فادفع باجره ليرى قربة ولا عبادة ولا يصح هنا ان تكون غير عبادة ولا يجوز الاشارة
في العبادة فوق فعله من اصل الاجرة خرج عن كون عبادة فلا يصح ولا يلزم من جوازها النفقة جواز اخذ الاجرة كالنقضاء والشهادة والامانة يؤخذ عليها الرقة
من بيت المال وهو نفقة في الحقيقة لا يجوز اخذ الاجرة عليها منع ان راد افضل من اجل هذا الاجرة خرج عن كون عبادة وانما يتحقق ذلك لو لم يقصد هو اخذ الاجرة
اما اذا جعله جوا لمقصود فلا فائدة الخلاق ان منى لم يخرج اخذ الاجرة عليها فلا يكون لانا بل مختصا وما يدفع اليه من المال يكون نفقة لطريقه فلو مات واوصى
مرض او ضل الطريق لم يلزم له نفقة الما انفق لانه اتفاق اذن صاحب المال قاله لهند فاشبه ما لو اذن له سد ثوبا فانفق ولو وجد ثوبا غنائه فاني حج حيث
بلغ الناب الاول من الطريق لانه حصل قطع هذه المسافة بمال النور عنه فلم يكن عليه اتفاق نفقة اخرى كالخرج بنفسه فان في بعض الطريق فاني حج عنه من
حيث انتهى به افضل معه من المال ده الا ان يؤذن له في اخذ نفقه على نفسه بقليل فالحج من غير اذن لا يقتضيه وليس له التمتع بقية منه الا ان يؤذن له ذلك
وعلى القول بجواز الاستانة على الحج يجوز ان يدفع الى الناب من غير استجتماع كونه محك فلهذا ما مضى وان استاجر له حج عنه من بيت اعتبره في شرائط الاجادة من معزة
الاجرة وعقد الاجارة وما يخلد اجرة له ملكه وباجله النص في التوسع في النفقة وغيره ما افضل فلو ان اوصى وصلا الطريق او ضل الطريق فاني حج حيث
فهو ضمانه والحج عليه ان مات انسخ الاجارة لان المعقود عليه نفقة فاشبهه العقد كالموات البهيمة السابرة ويكون الحج باق من موضع بلغ اليه الناب وما
يلزم من الدماء ضل عليه لان الحج عليه النظر الثاني التثبت على الراحلة التثبت على الراحلة شرط في وجوب الحج قال الشيخ الهم والمقصود الذي لا يمكن من
الاستانة على الراحلة لا يجب عليه الحج وكذا لو كان ثبت على الراحلة لكن بشقة عظيمة سقط عنه فرض عليه لقوله من لم يجد راحلة فاجتهد في سلكه
جاء ولم يحج فليمت ان شاء هو ذبا او ضرا بنا اذا عرفت هذا فلو قطع البدن والرجلين اذا امكنه الثبوت على الراحلة من غير مشقة شديدة

ولا تحرم عليهما مؤبداً نهياً كالاجنبين

محمد بن عبد الله

بِهَذَا مَعِينٌ
لَا يَخْلُو مَا فِي الرِّجِّ وَقَدْ تَلَّ النَّزْدَ

فوزی

[illegible]

من مکتوبات حضرت مولانا

[illegible]

مجلس

مجلس

[illegible]

ابوالند
فیضانِ رحمت
میں

هذا هو الحق لا يجوز النسيان عند الاندفاع في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف

في حجة الاسلام

من الج

شبهة لا يجوز النسيان عند الاندفاع في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
الجواب قال ابو حنيفة ومالك والشافعية في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
ولو لم يكن البت قدج ولا وجب عليه لعدم الاستطاعة في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
من حجة الاسلام فان حجة الاسلام في الاستطاعة في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
الا جبر ولا يتحقق المسمى على هذا قالوا لا يجوز الاستطاعة في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
استأجره محل عام منصوب في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
حلته ليس له ان يوجع عنه فاما ان حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
والثاني لا يجوز لان الاستنابة لا تكون جائزة على غير ذلك لو كانت حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
بعدم الاداء وبما قال ابو حنيفة والشافعية في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
المطاع من ان يجوز ان لا يكون البت حاصل في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
الاولى والجواب في الثانية وان نظروا الى المال عكسنا الحكم فيها وقد شتموا القولين من ان القولين في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
خلاله من حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
وان قلنا لا يجوز في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
الاسلام والثاني انها لا تقع عن اصلا كما لو استأجره في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
ينتفع بعلمه في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
قلنا انه يقع من حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
اهل العضوب في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
عن الغير لان حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
بقتل الميت في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف
بجواز قضاء الدين في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف

عن الغير لان حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف

في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف

هذا هو الحق لا يجوز النسيان عند الاندفاع في حجة الاسلام وفي مناسج التذلل والقلة مستطير يجوز استنابة المنوي في الطلوع والمشاغرة والاشغاف

کتابخانه

[illegible]

فمنعنا من ذلك ما كنا نمشوا

الاعمال
منها

وهو المقصود فاشبه ما لو التزم ما لا بد من عباده الا بقدره وبعض الطريق في ترتيب الثاني نعم لا يعمل بعض ما استوجبه فاستحق بقبضته من الاجرة كما لو استاجر
لخبطه توب فحاط بعضهم اختاروا فبعضهم بنى القولين من اجل انهم جازوا البناء على الجحان قلنا لا فلاشئ لان الاستاجر لو منع بعباده
ان قلنا نعم فله المستطرد بعضهم نازع في هذا البناء وقالوا الجهد هنا انه يحق القسط الجهد من القولين انه هل ينبغي على الجح السبع واليهم فعل كغيره من الاشياء
الاستحقاق من اذ خلا من البناء الراجح المنع بالانقاز وقسط الجهد في حال ان جواز البناء استحق الاجر فسطا من الاجرة والافنية بخلاف وجبة الاستحقاق
لان قبضته من الاجر والماني به يقع يقع المنع في الثواب وجه المنع ان ما كان على المستاجر قد بقي بحاله فكان الاجر لم يعمل له شيئا واذا قلنا بقبضه فحاط فالاجرة
تستط على الاعمال وحدها او عليها مع السخرة قولان وجه الاول ان المقصود الاعمال بالسيرة وسيلة اليها الاجرة مقابل المقصود والثاني وهو الاظهر عندنا
ان الوسائل باخذ حكم المقاصد التي في السيرة اكثر فغاية الاعمال فينبغي ان لا يقابل شي من هذه من مال لا خلافة المسئلة ولكن ان قال استاجرناك الجح عنى فالتسقط الاعمال
خاصة ولو قال الجح عنى من يملك كما قال القسبط عليها مع ما ان كانت الاجارة على العين انقضت لان البناء لورثة الاجير كما لو لم يكن له ان يبيع بقبضه من المستاجر ان يبا
من يهتبه فيه قولان يبينان على القولين جواز البناء ان جواز فعله ذلك الا فلا وان كانت الاجارة على الذمة فان لم تجوز البناء فلورثة الاجير ان يستأجروا
من يبيع من استوجبه مودتهم فان تكون منه ذلك المستلحقا والوقت فذلك والا فلا المستاجر بخلاف جواز البناء فلم يمان بهما الجح وان مات الاجير بعد ما
اخذه السيرة قبل ان يجرم المنقول عن ضرب الثالث في عامة كنية لا يستحق شي من الاجرة لانه يسبق قبل المقصود فاشبه ما لو قرب الاجير على ابناء الالات البناء
من موضع الى موضع البناء ولم يبين شيئا وفيه وجه لا يحتمل انه يقتضي سطا من الاجرة لان الاجرة في مقابلة السيرة والعمل جميعا فانها تختلف باختلاف السيرة
في طولها وقصرها ولومات بعد ان تمام الاركان وقبل الفروع من سائر الاعمال فينظر ان كانت قتها او لم تغت فلكن لم تجوز البناء فغيره بالدم من مال الاجير في وقت
من الاجرة بخلاف السابق وان جازوا البناء فان كانت الاجارة على العين فتنقض وجب سطا من الاجرة ويستاجر المستاجر من يجر ويبعث ولا حاجة الى الاجرة
لان تمام العمل في وقت بعد المخللين ولا يلزم الدم ولا نقض من الاجرة **مسئلة** لو صد الاجير عن بعض الطريق قال الشيخان كان عليه ما اخذ بعد نصبها
بقي من الطريق فيكون في فيه الجح لان بغيره المود لا لا وجب نحن نقول ان كانت الاجارة في الذمة وجب على الاجير الا ان يمان بهما مرة ثانية ولم يكن المستاجر
الاجارة وان كانت الاجرة بكاملها للاجير ان كانت معينة فلان يرجع عليه بالثمن المتعلق بجح المتأجل الاجارة في قضاء الجح ثانيا بل في حق العقد واستجاءه وله ان يبيع
الى ذلك **مسئلة** لو حضر الاجير اذ ان يحتمل ان يملكه على يوم الاية ويقع ما فعله من استاجر لانه قصد الفعل لوقال بعض الشافعية من المصنف **في الاجرة**
فالعمل على الاجير ولو لم يحتمل اقام على ارضه حتى فات الجح تحلل بغيره ولا يستحق الاجرة على ما فعله من وقت لو توفى الى التحلل ان فملك الافعال لم يملكه المستاجر
لحتمل من ارضه وامام فعله قبل ذلك انه يستحق الاجرة عندنا وقال الشافعي لو احضر الاجير فله التحلل في الواحصر الحاج ينقض تحلل فمن يقع ما لقيه
وجها احتجنا من استاجر كالومات اذ لم يوجد من الاجير تنصير الثاني عن الاجير كالفائدة لانه يحصل غرضه فله ذلك لانه لا يملكه الا على الاجير وعلى الاول هو
على الشافعي في استحقاقها من الاجرة بخلاف المذكورة الموت ان لم يحتمل اقام على الارض حتى فات الجح فالتحليل الجح كان في صورة الافشاء تحلل بغيره وله من
الموات لو فرض الفوات بنوع او اخر عن العقالة او غيرهما من حصتها انقلب اليها بالاجرة ايضا كما في الافشاء لا تراكيم في الجح ليعتدوا لاشي الاجير **مسئلة**
بشرطي ان يمان بهما ان يمان بهما التوبة بقلب بغيره من ذلك ولا يجرى لو يجرى من القلب لان الجح فضل يحصل وجها وصر في الفاعل ان يمان بهما من شخص الفاعل التوبة
ليقع لو يمان بهما في المواقف كلها لما رواه محمد بن علي الصنع عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما يجب على الذي يبيع من الرجل قال يمان بهما في المواقف كلها ما عدا
وجوب الظلمة بذلك فلا اصل لما رواه محمد بن عبد الله عن الصادق عليه السلام في الرجل يبيع من الرجل في جميع المواقف كلها قال ان شاء فعل وان شاء لم يفعل
الله يعلم ان يبيع عنه ولكن يكره عندنا الاضحية اذ يمان بهما في البناء عند عقد الاحرام ان يقول ما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام قال قلت للرجل يبيع من الرجل يمان بهما
ايه او عن رجل من الناس هل ينبغي ان يشكك في بيعه قال نعم يقول بعد ما يجرم الله ما اصابه في سفره من ثمن يمان بهما او يمان بهما او يمان بهما او يمان بهما
فصل في **مسئلة** اذ فعل الاجير شيئا من الكفاية في شئ من محظورات الاحرام كانت الكفاية عليه في مال من اصابه اللباس والطيب غير ذلك كانها عترة
جناية صدرت عنه وضمان مقابلة التلاع وقع منه فخصت بالمان وجري مجرى الاجير اذا جرح على ان يمان بهما في ثوبه او جرح في اليد من عليه اعطى المستاجر كذلك
هنا **مسئلة** قال الشيخ اذ اخذ الاجير جرحه عن غيره لم يكن له ان يخذل جرحه حتى يفضي الى الجرح او التحقيق ان يقول ان كانت الاجارة الاولى فملك ذلك
السنة لم يكن له ان يبيع بغيره بغيره تلك السنة بغيره لان فعله صار مستحقا للاول فلا يجوز صرفه الى غيره وان استاجر بالاول فملكها فان استاجر بالثاني للثمن
فان قلنا باقتضاء الاطلاق التحليل لم يصح العقد للثاني لان الاجارة الاولى ان كانت غير معينة فان لم يكن يمان بهما في السنة الاولى فلا يجوز صرفه الى غيره
غيره وان استاجر للسنة الثانية جاز ولو استاجر مطلقا فالاول جاز الاصل باقتضاء التحصيل منه من دفعه بسبب استحقاق الاول ولو استاجر الاول للسنة الثانية
جاز للثاني ان يستاجر مطلقا وان يستاجر للسنة الاولى **مسئلة** لا يجوز للمحاضر مكة المتكبر من اطوان الاستانة فيه لانه عبادة بدينه يمكن بها مباشرة فلا يجوز
الاستانة فيها كما لو كان غائبا جاز له ان يستأنب غيره مع وجوبه عليه متمكنة منه ومع تدبيره لا يبيع غيره عن الجح فجاز له الاستانة ولما رواه عبد الرحمن بن
عمران عن حماد عن الصادق عليه السلام قلت لرجل بطون عن رجل مما يمان بهما قال لا ولكن بطون عن رجل مما يمان بهما قلت كم قلنا الفضة قال عشرة اميال او اربعة
فانه يجوز للمحاضر المتكبر من اطوان عدم تمكنه من الطهارة بان يكون مريضا لا يفسك الطهارة فانه بطون عنه ولو استمسك طهارة المنوع عليه والكبير بطون
يرى عنه لما رواه حماد عن الصادق عليه السلام قال الكبر محل وبطامته بطون يرى عنه بطون عنه **مسئلة** الاجير يملك الاجرة بالمقدار الجح فان فضل له شيء من الاجرة
عن نقد الجح استحب له رده المستاجر لكونه بضعة والجح لا يملكه الا بالموافقة وليس ذلك بل ان لم يمان بهما من الصادق قال صاحب الرجل يمان بهما ففضل
منها شيء فلم يرد عليه قال هو له ولعله ضيق على نفسه لان عقد الاجارة سبب لملك الاجرة مع الايمان بما وقع عليه الاجارة فقد وجد الب في جرحه
ولو تصرف الاجرة عن البقرة لم يجز على المستاجر الا تمام بل يستحب له ان يمان بهما على المساعدة للمومن واعانة على طاعة الله على افضل العبادات وليس جبا
بالاصل او بوجبة مع من الاجارة فيكون الاجير ناشئا بخلاف ما يبيع اليه من المال يكون ذوقا لطيفة لومات واحصا ومن الطريق وصدق لم يمان بهما

مسئلة لو استاجر رجل من رجل اخر
في اجرة فاشبه ما لو التزم ما لا بد من عباده
الا بقدره وبعض الطريق في ترتيب الثاني
نعم لا يعمل بعض ما استوجبه فاستحق بقبضته
من الاجرة كما لو استاجر لخبطه توب فحاط
بعضهم اختاروا فبعضهم بنى القولين من
اجل انهم جازوا البناء على الجحان قلنا لا
فلاشئ لان الاستاجر لو منع بعباده ان قلنا
نعم فله المستطرد بعضهم نازع في هذا
البناء وقالوا الجهد هنا انه يحق القسط
الجهد من القولين انه هل ينبغي على الجح
السبع واليهم فعل كغيره من الاشياء
الاستحقاق من اذ خلا من البناء الراجح
المنع بالانقاز وقسط الجهد في حال ان
جواز البناء استحق الاجر فسطا من الاجرة
والافنية بخلاف وجبة الاستحقاق لان قبضته
من الاجر والماني به يقع يقع المنع في
الثواب وجه المنع ان ما كان على المستاجر
قد بقي بحاله فكان الاجر لم يعمل له شيئا
واذا قلنا بقبضه فحاط فالاجرة تستط على
الاعمال وحدها او عليها مع السخرة قولان
وجه الاول ان المقصود الاعمال بالسيرة
وسيلة اليها الاجرة مقابل المقصود والثاني
وهو الاظهر عندنا ان الوسائل باخذ حكم
المقاصد التي في السيرة اكثر فغاية الاعمال
فينبغي ان لا يقابل شي من هذه من مال لا
خلافة المسئلة ولكن ان قال استاجرناك
الجح عنى فالتسقط الاعمال خاصة ولو قال
الجح عنى من يملك كما قال القسبط عليها
مع ما ان كانت الاجارة على العين انقضت
لان البناء لورثة الاجير كما لو لم يكن له
ان يبيع بقبضه من المستاجر ان يبا من يهتبه
فيه قولان يبينان على القولين جواز البناء
ان جواز فعله ذلك الا فلا وان كانت
الاجارة على الذمة فان لم تجوز البناء
فلورثة الاجير ان يستأجروا من يبيع من استوجبه
مودتهم فان تكون منه ذلك المستلحقا
والوقت فذلك والا فلا المستاجر بخلاف
جواز البناء فلم يمان بهما الجح وان مات
الاجير بعد ما اخذه السيرة قبل ان يجرم
المنقول عن ضرب الثالث في عامة كنية
لا يستحق شي من الاجرة لانه يسبق قبل
المقصود فاشبه ما لو قرب الاجير على
ابناء الالات البناء من موضع الى موضع
البناء ولم يبين شيئا وفيه وجه لا يحتمل
انه يقتضي سطا من الاجرة لان الاجرة في
مقابلة السيرة والعمل جميعا فانها تختلف
بختلاف السيرة في طولها وقصرها ولومات
بعد ان تمام الاركان وقبل الفروع من
سائر الاعمال فينظر ان كانت قتها او لم
تغت فلكن لم تجوز البناء فغيره بالدم من
مال الاجير في وقت من الاجرة بخلاف السابق
وان جازوا البناء فان كانت الاجارة على
العين فتنقض وجب سطا من الاجرة ويستاجر
المستاجر من يجر ويبعث ولا حاجة الى
الاجرة لان تمام العمل في وقت بعد
المخللين ولا يلزم الدم ولا نقض من
الاجرة **مسئلة** لو صد الاجير عن بعض
الطريق قال الشيخان كان عليه ما اخذ بعد
نصبها بقي من الطريق فيكون في فيه الجح
لان بغيره المود لا لا وجب نحن نقول ان
كانت الاجارة في الذمة وجب على الاجير
الا ان يمان بهما مرة ثانية ولم يكن
المستاجر الاجارة وان كانت الاجرة بكاملها
للاجير ان كانت معينة فلان يرجع عليه
بالثمن المتعلق بجح المتأجل الاجارة في
قضاء الجح ثانيا بل في حق العقد واستجاءه
وله ان يبيع الى ذلك **مسئلة** لو حضر
الاجير اذ ان يحتمل ان يملكه على يوم
الاية ويقع ما فعله من استاجر لانه
قصد الفعل لوقال بعض الشافعية من
المصنف **في الاجرة** فالعمل على الاجير
ولو لم يحتمل اقام على ارضه حتى فات
الجح تحلل بغيره ولا يستحق الاجرة على
ما فعله من وقت لو توفى الى التحلل ان
فملك الافعال لم يملكه المستاجر لحتمل
من ارضه وامام فعله قبل ذلك انه
يستحق الاجرة عندنا وقال الشافعي لو
احضر الاجير فله التحلل في الواحصر
الحاج ينقض تحلل فمن يقع ما لقيه
وجها احتجنا من استاجر كالومات اذ لم
يوجد من الاجير تنصير الثاني عن
الاجير كالفائدة لانه لا يملكه الا على
الاجير وعلى الاول هو على الشافعي في
استحقاقها من الاجرة بخلاف المذكورة
الموت ان لم يحتمل اقام على الارض حتى
فات الجح فالتحليل الجح كان في صورة
الافشاء تحلل بغيره وله من الموات لو
فرض الفوات بنوع او اخر عن العقالة
او غيرهما من حصتها انقلب اليها
بالاجرة ايضا كما في الافشاء لا تراكيم
في الجح ليعتدوا لاشي الاجير **مسئلة**
بشرطي ان يمان بهما ان يمان بهما التوبة
بقلب بغيره من ذلك ولا يجرى لو يجرى
من القلب لان الجح فضل يحصل وجها
وصر في الفاعل ان يمان بهما من شخص
الفاعل التوبة ليقع لو يمان بهما في
المواقف كلها لما رواه محمد بن علي
الصنع عن ابي عبد الله عليه السلام قال
قلت له ما يجب على الذي يبيع من الرجل
قال يمان بهما في المواقف كلها ما عدا
وجوب الظلمة بذلك فلا اصل لما رواه
محمد بن عبد الله عن الصادق عليه السلام
في الرجل يبيع من الرجل في جميع
المواقف كلها قال ان شاء فعل وان
شاء لم يفعل الله يعلم ان يبيع عنه
لكن يكره عندنا الاضحية اذ يمان بهما
في البناء عند عقد الاحرام ان يقول
ما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام
قال قلت للرجل يبيع من الرجل يمان
بهما ايه او عن رجل من الناس هل
ينبغي ان يشكك في بيعه قال نعم يقول
بعد ما يجرم الله ما اصابه في سفره
من ثمن يمان بهما او يمان بهما او يمان
بهما او يمان بهما فصل في **مسئلة** اذ
فعل الاجير شيئا من الكفاية في شئ من
محظورات الاحرام كانت الكفاية عليه
في مال من اصابه اللباس والطيب غير
ذلك كانها عترة جناية صدرت عنه
وضمان مقابلة التلاع وقع منه فخصت
بالمان وجري مجرى الاجير اذا جرح على
ان يمان بهما في ثوبه او جرح في اليد
من عليه اعطى المستاجر كذلك هنا
مسئلة قال الشيخ اذ اخذ الاجير جرحه
عن غيره لم يكن له ان يخذل جرحه حتى
يفضي الى الجرح او التحقيق ان يقول
ان كانت الاجارة الاولى فملك ذلك
السنة لم يكن له ان يبيع بغيره بغيره
تلك السنة بغيره لان فعله صار
مستحقا للاول فلا يجوز صرفه الى
غيره وان استاجر بالاول فملكها فان
استاجر بالثاني للثمن فان قلنا باقتضاء
الاطلاق التحليل لم يصح العقد للثاني
لان الاجارة الاولى ان كانت غير
معينة فان لم يكن يمان بهما في السنة
الاولى فلا يجوز صرفه الى غيره غير
هنا وان استاجر للسنة الثانية جاز ولو
استاجر مطلقا فالاول جاز الاصل
باقتضاء التحصيل منه من دفعه بسبب
استحقاق الاول ولو استاجر الاول
للسنة الثانية جاز للثاني ان يستاجر
مطلقا وان يستاجر للسنة الاولى
مسئلة لا يجوز للمحاضر مكة
المتكبر من اطوان الاستانة فيه لانه
عبادة بدينه يمكن بها مباشرة فلا
يجوز الاستانة فيها كما لو كان غائبا
جاز له ان يستأنب غيره مع وجوبه
عليه متمكنة منه ومع تدبيره لا يبيع
غيره عن الجح فجاز له الاستانة ولما
رواه عبد الرحمن بن عمران عن حماد
عن الصادق عليه السلام قلت لرجل
بطون عن رجل مما يمان بهما قال لا
ولكن بطون عن رجل مما يمان بهما
قلت كم قلنا الفضة قال عشرة اميال
او اربعة فانه يجوز للمحاضر المتكبر
من اطوان عدم تمكنه من الطهارة بان
يكون مريضا لا يفسك الطهارة فانه
بطون عنه ولو استمسك طهارة المنوع
عليه والكبير بطون يرى عنه لما رواه
حماد عن الصادق عليه السلام قال
الكبر محل وبطامته بطون يرى عنه
بطون عنه **مسئلة** الاجير يملك
الاجرة بالمقدار الجح فان فضل له
شيء من الاجرة عن نقد الجح استحب
له رده المستاجر لكونه بضعة والجح
لا يملكه الا بالموافقة وليس ذلك بل
ان لم يمان بهما من الصادق قال
صاحب الرجل يمان بهما ففضل منها
شيء فلم يرد عليه قال هو له ولعله
ضيق على نفسه لان عقد الاجارة
سبب لملك الاجرة مع الايمان بما وقع
عليه الاجارة فقد وجد الب في جرحه
ولو تصرف الاجرة عن البقرة لم يجز
على المستاجر الا تمام بل يستحب له
ان يمان بهما على المساعدة للمومن
واعانة على طاعة الله على افضل
العبادات وليس جبا بالاصل او بوجبة
مع من الاجارة فيكون الاجير ناشئا
بخلاف ما يبيع اليه من المال يكون
ذوقا لطيفة لومات واحصا ومن
الطريق وصدق لم يمان بهما

في الجح
الاجرة
فان قلنا باقتضاء الاطلاق التحليل لم يصح العقد للثاني لان الاجارة الاولى ان كانت غير معينة فان لم يكن يمان بهما في السنة الاولى فلا يجوز صرفه الى غيره غير هنا وان استاجر للسنة الثانية جاز ولو استاجر مطلقا فالاول جاز الاصل باقتضاء التحصيل منه من دفعه بسبب استحقاق الاول ولو استاجر الاول للسنة الثانية جاز للثاني ان يستاجر مطلقا وان يستاجر للسنة الاولى

کتابخانه

عليه لانه اتفاق بانن صلح المان فان لم يخلو من فانيه من بلع الناب لاول لانه حصل قطع هذا الناب بالالتوب عنه فلهذا كان الاتفاق فلهذا عليه
ويؤيد الناب بفضله من المان لا ينفرد ولا يقتضي على نفسه ولا يوجب ولا يبدع الى طاعة ولا يفضله المان لوطاعه الفاء قال في هذه كان ان يتوسع بها
وان فضل شيء فهو له ولو سلك الناب بطريقه بكمه سلوك اقرب منه كان الفاضل من الفقه من ماله وان قيل حمله بكمه تركها فكذلك وان قام بمكدر اكثر
من مدة العصر بعد امكان السفر للرجوع اتفق من ماله لا ينعى ما دون فيه فاما من لا يمكنه الخروج فليس له الفقه لانه ما دون فيه وله فقه الرجوع
وان مره في الطريق فغادر فله فقه الرجوع لانه لا يبدل من حصل بغيره فله فقه فاشبه ما لو قطع عليه الطريق وصعد وان قال خفت ان امرض فوجبت عليه
نفسا لا ينجح من مسئلة شرط في الاستحار على الحج العلم بالعموم كغيره ولو قال استاكك الحج بغيره لم يصح وبه قال الشافعي لانه شرط وصح في
وهو العلم بالاجارة وقال ابو حنيفة في ذلك ليس بمعتد كذا البحت قال في حق ما شئت فاذا فسدك الاجارة فان حج عند رجب له امر المثل وصح في الحج
ولو قال اول من حج عمن مثل مشي مع جماعة وقال المزني الاجارة فاسدة ولو جرة النخل واجتمع النعم به بقوله المومنون عند شروطهم ولو قال حج عني او اعتمر عني
الماء لا يجر من بين الحج باجره معتد وليس بمجبر ولو لا مانع يمنع منه قال الشافعي بطل الاجارة بجماله العمل بان حج او اعتمر اسحق لغير المثل والتحقق بان كان
فالوجه ما قاله الشافعي وان كان حاله ما لو حله ما قاله الشيخ وكذا لو قال من حج عني فله عيدا ودينارا وعشرة دراهم ان كان عقد الحادة بطل بجملة الفوض بان
كان جعانه صحيحا فغير الستارة وفيه امره اشبه وقال الشافعي بطل العقد في حج اسحق لغير المثل واستأجره انسانا حج عني او اعتمر واحدة فامر منها
الشيخ في لا يصح امره بها ولا يصح راسدها لان الحج الواحدة لا تمنع من تحصيل ليس احدهما الى طامس صاحبه لا ينفك عن نفسه لانه ليس به واحد بل
عنهما فانفك لهما اليه بجملة الحج الى بل عدم صحته عنهما من بعدهما بل الحاد لا يصح عندا السر امره من نفسه لا يستقل به وقال الشافعي بطل الامر
المرد وليس بجدة لانه لم ينفك عن نفسه فلا يقع عليها قوله لا عمل لا ينفك اما الكل امرى ما سوى الواحدة يقال ان كان ثابته مندد من حج من واحد
واكثر لهما طاعة تصح اثنائهما من واحد فصح عن اكثر وناه على من ارجس عن العاطم عليه السلام قال سالت عن الرجل يشرك في حج الاربعين المحنة من ماله فقالوا
ان كانوا صرورة جميعا فلم اجد ولا يجرى عنهم عجز الاسلام والحج للذي في مسئلة اراد الحرم الاجبر عن نفسه ومن استأجر قال الشيخ في لا ينفك
عنه ما لا يصح لحدته ما لان شرط الاحرام انية فاذا لم يتوسع من نفسه بالاستقلال لم يصح عكسا لا يصح عن المستاجر وقال الشافعي بغيره ولا يقع عن
لان الاحرام فلا ينفك لا يصح عن غيره من حج من نفسه كالعزرة وليس بجدة لا بجملة عجزه ان كان سطلا لم يخص الوتوع بالاحرام ومع من استأجر الاحرام ولو
عن المستاجر ثم نقل الحج الى نفسه لم يصح فاذا حج في اسحق لاجرة لامتثال شرطه اشكال في التامه بولان هذا احدهما والثاني صحة العقل لقوله لما سمع ملكيا
شبهة قال حج عن شريك ولو استأجر في عنة فاعتمر او لم يعتمر عني في فالة الشيخ في لا يقع عن المستاجر سواء كان حيا او ميتا ولا ينفك من اجره على كل حال
انه يقع عن المستاجر لانه ليس في ذلك نوى به صرفه الى غيره فبصرفه الى غيره لا ينفك من اجره لانه لا ينفك من اجره لانه لا ينفك من اجره الى المستاجر
مسئلة لو احصر الاحرام على الهندي على ما تقدم ولا قضاء على من سبى في روي السائر على ما كان عليه فان كان في واحد على حدة في ملكيا
من ان يرد والا كان مستحيار ولو اذاته الوتوعان بغير طامس لزم التحلل بغيره لانه عيدا لاجرة ان كان الرمان مضادا له بكي سبطه مال الشيخ ينفك لغير المثل
حين الفوات ولو قيل ان من الاخرة بيب ما فعله من اعماله وسفاد اليابي كان وجهه لو افسد الحج وجب عليه لصاحبه ما تقدم ولو افسد المضاد وجب عليه
ان ياتي بقضاء من كايجب على التوب لو فعل ذلك **الفصل الثالث** في انواع الحج وما ينبت فيه من مسئلة **الاول** في انواع مسئلة انواع الحج ثلثة
تتم وفران واراد بلا خلاف بين العلماء وان اختلفوا في نفسه يصحها ويصح بقوله العرف ان تقدمت على الحج كان تمعا وان تأخرت فان اتمم اليه سابق هدى هو
فران والا فافتراما واهم فوفية من عارضة الحسن من الصفاق عليه السلام قال سمعت رسول الله يقول الحج مائة صفة من مائة من فزان ونعمت بالعمرة الى الحج ووبها من رسول الله
و لمصلحها ما لا مالم الناس الا يأتى بالصحيح من مصاديق الصبغ من اليه في قال في عكسها على ملته اوجه عام منفع وجعل معدوسا في الهدى وجعل منقلا
مسئلة صورة التمتع ان يجر من البقعات بالعمرة التمتع بها الى الحج كما حل مكة فبطون مسعة استوطا بالذمت بصل ركعتين بالعام ثم يصح من اصداء الرزاة
سبعة استوطا ثم يقصر وقد حل من كل شيء احرز من الاصد تكون في المرفوع من موطاة الصبد اسم ما اذا كان يوم الروم احرز الحج لا يصح هذا اليوم بل يثبت
والواجب ما علم انه يرد ذلك الوتوع من مائة الى مائة من يوم عرفة ثم يقصر في التمتع بغيره من مائة من يوم عرفة ثم يقصر في التمتع بغيره من مائة من يوم عرفة
يوم التمتع يدع هديا ويرى حرم العينة في مكة ليو ان شاء والا فله طوط طوط الحج ويصل ركعتين ويصلي الحج ويصل ركعتين ويصلي ركعتين ويصلي ركعتين
ثم يعود في من فتره ما تخلف من ايام الثالث يوم الحادي عشر والثاني والثالث عشر وان شاء قام بمائة حجة التمتع هو الحادي عشر والثاني عشر والثالث
انفعا انه ان يهر بعد الزوال مكة للطواف بها الى الحج لا انام الى الثالث عشر **صورة الافراد** ان يجر من البقعات من حيث يصح له الاجرة في الحج
ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها
النساء ويصل ركعتين ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها ثم ياتي في حجة التمتع بها
على اهل البيت وقتلوا ما تملك منع ان ياتي بجملة مفردة من البقعات انهم في ما اذا فرغ منها احرز ما في حجهم علمه والافراد ان ياتي في حجة التمتع بها
يأتي في الاحرام بها او يخرج من العرة ثم يدخل عليها الحج قبل الطوان **مسئلة** اجمع على ان كافه على ان يفيض من ناي عن مكة وحاجته حجها التمتع لغيره لا يصح
العزرة واما انوعان الاخران فما فرض احد مكة وحاجته ما عندا انه لا يجر لهم غير مدين النعير وهو احبنا اكثر على ان الماراه اخلص الصفاق من
قال سالت عن الحج فقال تمنع لو قال فاذا وقفا بين يدي الله صلتا بارينا الحد بانكناك وقال السائر اساورنا وبعل الله ببارهم ما اذا واما اهل مكة
وحاجته ما هو من كان بجدة بين مكة وبين ثمانية اربعين ميلا من فرضهم القرآن والافراد دون التمتع لما رثاه اهل البيت من حاليه وادبو بصير العجم
الصفاق عليه السلام قال ليس لاهل مكة ولا لاهل مروة ولا لاهل بصرى ولا لاهل بصرى ولا لاهل بصرى ولا لاهل بصرى ولا لاهل بصرى ولا لاهل بصرى ولا لاهل بصرى
من الباقية على السلم قال قلت له قول الله عز وجل انما كان الله يفتيكم في الدين فقل ان الله يفتيكم في الدين فقل ان الله يفتيكم في الدين فقل ان الله يفتيكم في الدين

فہرست مضامین

بما أنه قال الشيخ يكون
مصححاً لنوح
اعلم

في النهاية

نقلہ نمبر

[illegible]

کتابخانه

[illegible]

المصنف
فہم کی کتاب
المنہاج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِإِذْنِ اللَّهِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الْمَلِكِ

فقد

مادہ ۱۰۱

١٠٠

ایمان نامه

الملك محمد بن عبد العزيز

أحمد بن محمد بن
علي بن
الشيخ

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

世

2

..

॥

عده كالوقوع في محلة الاحرام بين محله وذات التزويج وما يتبعه عندنا معهم السيد بالحساب وان تفرقت التفرقت هو حصص افراد الاصابع ووصا على كراهية الحنابلة
بعد الاحرام مسئلة اصل اوقات الاحرام بعد دوران نفس عصبه رخصة الظهر فنبدا او لا بعد الزوال بركن في الاحرام المدة من رخصة الظهر بحيث يكون الاحرام
صلوة الظهر وان تقوا ان يكون الاحرام في غير هذا الوقت كان جازا لكن لا يفضل ان يكون الاحرام بعد صلوة رخصة وفضل تلك بعد صلوة الظهر فان لم يكن في صلوة الظهر
على كل حال كانت دنيوى مما صلوة الاحرام ويجزى في ذلك احرازه وكذا لا ينسى ان يقرئ في الاولى مما بعد التوضوء الحمد لا خلاصه من ثلثه الحمد
ما زاد فرغ منها الحمد فبقاها نارون لعامة ان البيضا الله عليه ولا يذكي في طلبة كسبهم حرم ومن غرق في احوال اصادق ولا يصح له بدل حرم هذا لان اصل
ذلك عند زوال النفس من احدى اركان الاحرام في اربعة اعتقالات صلوة ظهر وقال اصادق لا يكون حرام الا لا بد من صلوة مكنونة او مائة وقار يصلي باليوم
سكان يجزى في ربه ما اذا **الثاني** بان صلوة الاحرام تقع في جميع الاوقات فان كان عند الاوقات المذكورة وهذا هو وجه من عند ثلثه لكونه في اوقات الصلاة

[illegible]

فداحلها الى التي منسباً وتحت محل فاعلم حال ما ريت الناس فبم اصلت است باطل فقال ملا الاكامل ان النبي فقال النبي ان علي اهل علي است ترك
مصدق وكان النبي سان معيانة بدنه فجعل على منها السجا ونسب ولما سناوسن وعمرها كلها سباً ثم احدث من كل جهة عدد ثم طعن في اعدو وكايمها و
عقبها المرق فقال قد اكمل الآن منها جميعاً ولو بعضها الخراب من جلوه والجلال والاولا ثلثها ولكن ضد بها وكان منبخر على القضاة وهو من مكاشف والاعمال
رسول الله في هدي من منكم مثله واما الذي مع رسول الله في هدي كان الاحرام باج مخالفة غيره من احرام سبل العبادان كما لا يجمع منه بالسوا والحمد لله
طوعوا عليه فهدى وقع فوضه لبارك بقله مطلقاً واثبت انه بقله ما من ضرر في مع ما نحنون ضرر الى القرة صاعرة الى التتابع الحج ضرر مع او فزان
اصروا له ونو ضرر الى الحج والعزم معار مع عبد لعلنا باللعنة **فرفع ٢** لوعقد مطلقاً قبل الشهر في العقد للضرر لانه لزام لا يصح له ما مضى في

بأنه لو كان عليه واجب عمره واجتنبوا أطول الأحرام فالأقرب صحت الطلاق وأوجب عليه **ح** بيع أسام الأحرام وهو أن يهرم بالعلم به فلا أن يعدلوا
مثله ولو لم يعلم ونفذ عليه يموت وأوجب عليه كل الشيخ يبيع أحباته للمع والعره ولو كان حلالا ما يهرم وانفذ طلقا وكان الحرة إلى أو تلك شاء وكذا ولو لم يعلم
أحرما طلاقا لا لأصالة عدم الحرام في لو لم يصر في المهر في الخواب قبل التمسك قال بعض العامة من ينفقها ويؤتي نكاحا وينقض الطلاق طلاقا لا يفسخ
لأن الطلاق في العرة فلا يقع بغيره وطول المدة لا يمنع من الطلاق بعد عدم اعتدائه وطول المدة لا يمنع من الطلاق بعد عدم اعتدائه
الطهارة في مال المال والنفقة لا يرد عليه لاسراده غير بما هو متلبس به فيكون أولى من عدم العلم وقال الشافعي في الأول لا طلاق ولا نكاح لأن البني من الأحرار
الرواية بهذه والله تعالى أعلم بالمراسيل المفردة فكيف مع مخالفة الروايات الدالة على أن من فسخ ما أخرجه بمسألة ولو لم يعلم بملك ثم نسي تخيير بين نكاح والعره كما
عليه أحدهما قال الشافعي طلاقه قبل الأحرار يجوز ابتداء أي النكاح شاء من عدم علم الغير بفسخ هذا الحرام فلا بأسه حاله ولا له لو أسره ما جاز له فسخه قال
على ما تقدم وقال الشافعي طلاقه بجملة عره وبفقال أحدهما لا يجوز أما أن يكون أحراما على العره فإن كان باج ففسخها انما يجوز ففسخها إن كان العره
صح لها ففسخ العره على الزوجين وإذا أحرمت بالعره لم يفسخها مع القدرة على إتمامها فقال الشافعي طلاقها بجملة عره وقال أبو حنيفة بجملة عره

الفيلة لان عليها امارات يرجع اليها عند الاشتداد واما ما ساق به من حصول مسحا لمار على ذلك الا ان ذلك لم يرجع الا الى جهة معارضه واه الذئبة من المصا
 احدها حلسه فالوجه انصرافه الى الشاخي فالقيد يخرج عن محله على ما يجب على طهارة اشتباهه من شرط من شرط الصافي وكان له الاجتهاد مسكا لان الشاخي
 ونسب حكم الاصل في **اشبه هذا** فلو احرى بهما ما لم يوضع كل التبع وتغير وكذا النوشك هل احرى بهما او احدهما اصل بهما انه ولو خلد في السبل بعد الطوبى
 عروفتها الى تبعه **مسألة** لو نوى لاحرام ببس ونيية واستند ما نوى وودعا لم يطبلار الاعتناء بالية والتمسك باليسر واحمالا اعتناء به واد اجاز
 سال الرضا عليه السلام كيف صنع اد اريد ان تمنع فقال ابتاع وانما القعدة فادخلت مكة ثمعت اليقوت فحلبت الركعتين فحلبت المقام وسعت من الضيق
 الزوة وفتحها وجعلتها بمنفعة لا يد من تغيير النوع من منع اقران واقراد وقال الشافعي في الجدل يجب لا يغير المنع الى اب ولا يحد بالقرابة بعد الزيادة
 الا بعدد والله مخلصين بالمنع عبادة ولا انها انما لم يخلطه فلا يد من لبه لغيره ببعضها من اقران ونسب ان يذكره عظماء من انواعه وورد في
 لادواه لقاعة عن ابن قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لبيك تجاور عمر فوال ابو سفيان جاعع رسول الله صلى الله عليه وآله من شيهو طينة نون
 مصر

کتابخانه

ولحقات

مستند

ماں علیہما السلام
مرقاہ

لوقیقین

[illegible]

لب

روایات

54

محمد بن عبد الله

جنته وما الى غير ذلك الصمد
والسيد الرحمن بن الحاج
سالم بن محمد بن
احمد بن احمد

[illegible]

عبدالحق صاحب

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

البرق ان كان
يبيض ويغ
في البرق
صيد
م

صلى الله عليه وسلم

[illegible]

انہ ارمیہ
فیہا ماس
زومیل

فِي الْمَدِينَةِ

الحرم فقتله قاتل ضمه له اصاب ما هو في المحل والحرم تغليب الحرم وهو قال ابو ثور واصحاب الراي لا يخرج لو نزع صيد من الحرم فاصاب شيئا من حال نفوذ
ضمه لا نه سبيل الى ان لا تفك ان كان الفقه بشر كرك ولو سكن من نفوذ ثم اصاب شيئا فلا ضمه وهو قول الثوري **مسئلة** لو رمى صيدا في الحرم فاصاب شيئا من حال نفوذ
بطل حوته ولا مؤنة كان عليه لانه عند علمائنا تغليب الاطلاق علما بالسبب احتياطا للبركة ولان علي بن جعفر قال اخاه الكاظم عن رجل رمى صيدا
بحرم فكسره او جله فغضى الصيد على وجهه فلم يبدد الرجل واصنع الصيد قال عليه الفداء كاملا اذا لم يبدد واصنع قال الشيخ ده ركه بعد كسره او جله
دعي وصلح عليه بدع الفداء لان علي بن جعفر قال الكاظم عن رجل رمى صيدا فكسره او جله ونزكه في الصيد قال عليه الفداء **مسئلة**
ولو كان الصيد يوم الحرم وهو في المحل لم يجر عليه قبله قاله الشيخ في الماداه عقبة بن خالد عن الصادق قال سالت عن رجل قتل صيدا في الحرم فقتله حتى اخرج من الحرم فقتله
صيدا في الحرم الصيد متوجه نحو الحرم فقتله ما عليه ذلك قال عليه من نحو قوله قال بعض علمائنا انه مكروه ولا عمر لما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام
في الرجل يرمي الصيد وهو يوم الحرم فقتله الرمية فتجامل بها حتى يدخل الحرم فقتل فيه قال النبي عليه السلام انما هو بمنزلة رجل نصب بكفة المحل فوضع بها صيد
فدخل الحرم فالت فيه فقتل هذا عندنا من القياس قال الامام في ذلك شائشي واما الكراهة فلا رواه ابن ابي عمير الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام
قال بكرة ان يرمي الصيد وهو يوم الحرم **مسئلة** بكرة الصيد في باب البريد والمرو ليس محرما للاصل في حال الشيخ ده بكرة كراهة في الصحيح عن الصادق عليه السلام
اذ كنت محاذ المحل فقتلت صيدا فانه يملك من البريد الى الحرم فانه يملك من الحرم الى الحرم فانه يملك من الحرم الى الحرم فانه يملك من الحرم الى الحرم
مسئلة لو نزع عن جده قملة فقتلها او رمى بها فقتلها لمكانها كفا من طعام لان عماد بن عيسى قال الصادق عن الحرم بين القملة عن جده فقتلها باقل طعام
مكافا لطعامه وروي حسين بن ابي الهيثم عن الصادق قال الحرم لا ينعى القملة من جده ولا من ثوبه متعمدا فان قتل شيئا من ذلك خطاه فليطعم مكانها طعاما
يناله ويجوز ان يأخذ ما عدا القملة من جده وان اراد ان يحول القملة من مكان الى مكان فقتل عليه شيئا لقول الصادق في الحرم يلقى عند الدواب كلها الا القملة
فانها من جده وان اراد ان يحول قملة من مكان الى مكان فلا يضرمه ويجوز ان يرمي القملة والحرم من بدنه لان عبد الله بن سأل الصادق ان وجد ثورا او وحلة
اطرها قال نعم وصغارها انما هي قبله غيرهما واما ويجوز ان يرمي القملة عن بعض دون الحرم لان معوية بن عمار قال ان القملة في الحرم فيض القملة عن بعض دون الحرم
المحكمة **مسئلة** قد بينا انه لا يجوز لخراج شيء من الصيد من الحرم قال الشيخ بكرة شره القماري ما اشبهه بالواحد من مكة ومكة وسفيرة من يدين وهو القملة لان عجز
النعم سال الصادق عن شره القماري يخرج من مكة والمدينة فقال ما احببت يخرج منها شيئا **واعلم** ان الشيخ ده منع من صيد حرام الحرم حيث كان المحل والصيد
او بين والحق ما قاله الشيخ لان علي بن جعفر قال اخاه الكاظم عن رجل رمى صيدا في الحرم فقتله في الحرم فقتله في الحرم فقتله في الحرم فقتله في الحرم
لحرم من بين الدلالة والارشاد في صيد الاحرام والواجب عليه ما جازوا واحدا بغيره قال احمد لا فرق بين ان يكون الدال في الحرم والحرم وقال بعض لعامة لا جوار على الدال
كان في المحل والجواز على الدال فله كالحلال اذ اول محرما على صيد الحق ما قتله لان قتل الصيد المحرم حرام على الدال بضمه بالدلالة كالوكان في الحرم فقتله ان صيد
الحرم محرم على كل واحد لقوله لا ينفذ صيد ما هو عام في كل واحد ولا صيد الحرم معصوم بمجمله فحرم قتله عليه ما كالمحرم في الحرم واذ ثبت تحريمه عليه ما انضج
بالدلالة ممن يجره عليه قتله كاضمن بدلالة الحرم عليه **مسئلة** لا فرق في تحريم الصيد بين الوضوء في صلاة او في سائر احواله فيبقى على نحو حشره كانه لا فرق في اباحه الا
بين ان يتوجع ولا يجب الجزاء في الاول بضمه عند علمائنا وبقوله قال الشافعي لا فرق في ان اشترى او في ان اشترى من غيره حكمه كونه الاصل كانه لو شترى من غيره لم يجر
للاقتناء الاصل قال مالك لا جزاء في الشترى بضمه لا فرق في وجوب الجزاء بين ان يكون الصيد ملكا لانس او ملكا لانس او ملكا لانس او ملكا لانس او ملكا لانس
فتنه حيا وميتا لما لا يظهر القرائن وقال المزني من اشترى الصيد لاجزاء في الصيد لملكه وليس بمعتد اذا ثبت هذا فكما يحرم التمتع بالصيد بغير الجزاء
بالجرح والقطع لان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يحرم صيدها ومعلوم ان الجرح والقطع اعظم من التقدير وكذا يحرم بعض الصيد وفرضه عليه على ما سبقت
البحث الثاني في ليس الشباب المحنطة **مسئلة** يحرم على الحرم الرجل ليس الشباب المحنطة عند علمه الا مصداقا لابي السنذلي عن اهل العلم ان الحرم
مسوع من ليس القنصر العامة والسر او بل واختلف البركن لما روى العامة ان رجلا سأل رسول الله ما يلبس المحرم من الشباب فقال رسول الله لا يلبس القنصر ولا
العامة ولا السراويل ولا الخفاف الا احد الا يجد يلبس فليلبس القنصر ولا يقطعها اسفل من الكعبين ولا يلبس من الشباب شتا مائة الزعفران ولا الورس ومن
الخاصة قول الصادق لا تلبس وانت تريد الاحرام ثوبا تزره ولا تدعها لغيرك ولا تلبس سراويل الا ان يكون لك ازار ولا الخفين الا ان يكون لك ثقلان وقد اختلف اهل العلم
بماض النبي صلى الله عليه وآله في معناه فاجتبه والدراغته وشبهها ما لم يصب منها ما لم يصب منها ما لم يصب منها ما لم يصب منها ما لم يصب منها ما لم يصب منها ما لم يصب منها
وشبهها ما سوية الخفين **اذ عرفت هذا** فيحرم ليس الشباب المحنطة وغيرها اذا شابهها كالدروع والنسوج والمعفود كجبة اللبد والمصق ببعضه بعضا
على المحنط لثابتها به في المعنى الزينة والنم **مسئلة** لو لم يجد الا ازار ليس السراويل واذ لم يجد الثياب ليس الخفين باجماع العلماء لما رواه العامة حراين
قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول من لم يجد ثيابا فليلبس سراويل الحرم ومن لم يجد سراويل فليلبس ثيابا الحرم ومن لم يجد ثيابا فليلبس سراويل الحرم
في الحرم وليس الخفين الا ان يكون له ثقلان قال نعم ولكن بشرط ان يكون ثوبا من الثياب لا سراويل ولا الخفين ولا الصلوة لم يكن عليه فانه عند علمائنا و
عطاء عكرمة والثوري والشافعي واستحقاقا صالة البراءة والتسوية القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر
لورود النبي عن النبي صلى الله عليه وآله ما وجبت القنصر بلبسه مع وجود الازار وجبت مع عدمه كالقنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر القنصر
من غير ثياب ولا سراويل **مسئلة** يحرم عليه ليس الخفين وما يشبهه من ثياب الا اذا كان في حال الضرورة فله ان يقدم من الاحاديث في فعل عليه
شتما قال الشيخ انه يومه من ثياب وما لا يثوري والشافعي واخوه في السنذلي واصحابنا رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وآله قال فان لم يجد ثيابا فليلبس خفيه
وليقطعها ما بين الكعبين ومن طريق الخاصة قول الباقر في الحرم يلبس الخفين قال نعم ولكن بشرط ان يكون ثوبا من الثياب لا سراويل ولا الخفين ولا الصلوة لم يكن عليه فانه عند علمائنا و
رواه عطاء عكرمة وسعيد بن سالم عن احمد واثبات كالقولين لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وآله قال فان لم يجد ثيابا فليلبس خفيه
قطعه كالسراويل لان قطعه لا يخرجه عن حاله الخطر فان القطوع بجره ليس مع وجود الثقل كلبس الصلح ولا شغلته على ثلاث مائة من فضة لا يجوز ليس القطوع

فی الحقیقۃ

مکتبہ

[illegible]

ایک

والصبي

ایمان و عمل صالح

[illegible]

ولطم

—

تفصیل

نشد

مجلس

فی عبدی عوز
از محمد الحوز
بالحفظ
والتأیید

مکتبہ اسلامیہ

الغسل

٧٥

خبر السعيد

قلت فان هو كسر
قلت فان هو كسر

فعلہ

لَا عَشْرِينَ
السَّاعَةِ

مافلار

من القبح
صديق
انما
منه

三

[illegible]

三

تحرر ثم غلب على هذا القول وجهان في انه يزول بعض الاحرام او الاحرام بوجوب عليه الارسال كما ان الرسل قد يزول على القول بعدم زوال الملك عنه ليس لغيره ولواحدة
ولو قلنا منه بمنازلة الغلب من يد ولولت والصيغة بداهة فلو كانت الصيغة كذلك بعد ما كان الاصل من غير ان لا ينفك عن جوب الارسال لان التقدير وجوب الارسال وهو مقصود بان
ولو قلنا الصيغة قبل امكان الارسال فوجهان والذهب عندهم وجوب الصيغة لا خلاف في انما يجب تقديم الارسال على الاحرام مستقلة قد بينا ان لا بد من الصيغة
الحرم بيع كالمصية ولا غير ذلك من الاستباحة هل ينقل بالبراث الا في ذلك ان يكون بطلان ملكه عنه عقيب ثبوته ان كان حاضرا مع وجوب عليه او سار ولو باع في الغيبة كان
فان قلنا بالصحة لم يقطع عنه ضمان الجراء حتى لو مات بعد الشراء وجب الجراء على البايع وانما يقطع عنه ذلك الرسله للشرع ولو قلنا بان البراث فالتصديق الصيغة بان
الورد ثلث كانوا بعد الجراء الا انما في الصيغة مانع من مواعيد البراث في ينقل ما عدا من التركة البراث كان في ينقل الصيغة الى لا ينفك ولو فرضنا انما
ينقل قيمة التركة بغيره وبين ثركا في البراث اخذ صبيبه من انما ينقل ما عدا من التركة البراث كان في ينقل الصيغة الى لا ينفك ولو فرضنا انما ينقل
الحرم صيدا او وقع عنده كان مضمونا عليه بالجراء وليس له التفرغ له فان ارسله سقط عنه الجراء ومن القيمة للمالك وان عد الى المالك لم يقطع عنه ضمان الجراء
برسله المالك فاذا صار الصيد مضمونا على الحرم بالجاء فان قتله محله في الجراء على قتله محرم اخره الجراء عليه ما هو على القاتل من في يده طريقا في جوارحه
يجب على كل واحد من المالك اكتمال مستحضر الحرم وعن الصيد بان لا ينفك مطلقا سواء قصد التخصيص او لا فلو قطع صيدا من ثم مرغ او سبع او من سوجد او لسان
ليدا ويرى بتمهله فاشبهه في كونه كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
وعده لا ينفك الصلوة فتكون يده يده في غير ذلك في قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
قال الشافعي في هذا ابو حنيفة في غير ذلك في قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
في قولنا احدهما ان الضمان على القاتل لان لا بد من ان يمس من الصيد فيرجع القاتل على اركب لا يطالب به الحرم ولو وقع صيدا في محضه واكله فغيره انما اكله لعمره
من غير ان يده من الصيد ولو اكل محرم على الحرم ولا يمكن ان يقتل الصيد فقتله ما لم يمس من الصيد ولو وقع صيدا في محضه واكله فغيره انما اكله لعمره
ثم يرجع به على الكرم وعن ابو حنيفة في غير ذلك في قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
ومن قتله منكم صيدا فجاءه مثل ما قتل من النعم ولا يمس من الصيد فيرجع القاتل على اركب لا يطالب به الحرم ولو وقع صيدا في محضه واكله فغيره انما اكله لعمره
لا ابرام عليه الجراء وهو مخالف للقرآن فانه يخلق الكثرة على القاتل هذا والذ كولا ابرام من بعد ان قال في سبيلنا لا ينفك عن الجراء والاسامي والمخلف لا ينفك
ولادم ولا ينفك من الجراء على عاقبة النص القران والاصح فلا يعتد بغيره مستحضر الا خلاف في وجوب كفارة الصيد على القاتل ثلثا العائد في بطنه
عليه في اما الثاني ان الكفارة تجز عليه كذلك عندنا الجاء في قول الحسن البصري في عطاء الخوف بمالك التورى والمصالح لراى الزمى لمارواه الله قال
جعل رسول الله في الصنع صيدا الحرم كذا في قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
ولا نرا انما مال سنوى ومطهر وعن ابن عباس انهم قالوا كان على ما خلق من الصيد في كل صيد من غير طهر من لبن السمك وعن احمد وابنا لولم
فله منكم صيدا ولا صلاة البراءة ولا يخطو الاحرام لا ينفك من الصيد في كل صيد من غير طهر من لبن السمك وعن احمد وابنا لولم
والقتل ثلاثا للدين في فائز مستحضر لو كره الحرم الصيدا سبانا كرهت الكفارة لاجلها وان قتله فليس قولنا احدهما يجب الجراء في الاول دون الثاني
ابن ابي عمير وهو مروي عن ابن عباس وهو قول شريح والحسن البصري في سبيلنا لا ينفك عن الجراء والاسامي والمخلف لا ينفك
السبب هو قول الله تعالى وقال عطاء التورى والثاني في حق الزمى والنفق وهو مقتضى قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
ان يجعل في الصنع صيدا الحرم كذا في قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
الاصح في النجاشي بقوله ومن ما ينفك من الصيد في كل صيد من غير طهر من لبن السمك وعن احمد وابنا لولم
اخره بكر عليه جزاره ويقتل الله منه في التفرقة الا في الاستقام لا يجرى وجوب الجراء لعدم ولا ينفك عن الجراء وهو مقتضى قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
يجب الجراء على القاتل الضرورة كالصطرا اكل لسموه قوله من قتله وهو يتناول المضطر وغيره ولا ينفك عن الجراء وهو مقتضى قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
ولا ينفك عن الجراء في الاذى عن فكاك عليه الكفارة كقولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
ان اكل من ما عدا الصيدا فلا ينفك عن الجراء في الاذى عن فكاك عليه الكفارة كقولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
والفرق ان صيدا الجراء لا يقتل من الاحرام لا ينفك عن الجراء في الاذى عن فكاك عليه الكفارة كقولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
مضوه ويقال فانه لم يمس من الاحرام لا ينفك عن الجراء في الاذى عن فكاك عليه الكفارة كقولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
يجوز ان يضمن ما ينفك من الاحرام لا ينفك عن الجراء في الاذى عن فكاك عليه الكفارة كقولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
فراة لولم يمس من الاحرام لا ينفك عن الجراء في الاذى عن فكاك عليه الكفارة كقولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
للكرم في قولنا كالاخذ المصوب من الغالب ليرة الى المالك ماله في هذا لعقل الضمان ويقتل ابو حنيفة لان الحق لم يرض به يكون بداهة
الحرم مثل صيدا الاحرام بغيره بين ثلثة اشياء المشايخ الاطعام والصور وفيما اكل من الصيد في كل صيد من غير طهر من لبن السمك وعن احمد وابنا لولم
مستحضر الصيدا اذا كان ثلثا غير القاتل بين ان يخرج مثله من انتم وبين ان تقوم المثل في ما يشرى طعاما ويصنفه في السكين وبين ان يصوم في كل
مدين يوما ولو لم يكن ثلثا غير بين ان تقوم الصيدا بغيره بين ان يخرج مثله من انتم وبين ان تقوم المثل في ما يشرى طعاما ويصنفه في السكين وبين ان يصوم في كل
في ذلك كله ومالك انما كان في صيدا من الصيد في كل صيد من غير طهر من لبن السمك وعن احمد وابنا لولم
الا اربعة من غير بين ان يشرى القيمة من انتم ويخرج بين ان يكون القيمة طعاما ويصنفه في السكين وبين ان تقوم المثل في ما يشرى طعاما ويصنفه في السكين وبين ان يصوم في كل
يجوز في الضمان ما ينفك من الصيد في كل صيد من غير طهر من لبن السمك وعن احمد وابنا لولم

الصيد رضيه
في كل صيد
الحرم وان

والثاني ان
على الرأب
على كرم

عن جابر

في كل صيد
الحرم وان

للمو

بشر

ॐ

فيلجی جامع
عبدالموہبت

[illegible]

۱۳۰۶

[illegible]

علیہ السلام

عن نظر وهل
عجب عليه الكفا
مض الشجع في بيت ط
عليه الامه ازن

سالہ سماقہ بن
مہراں فی عہد آصف
علی رجا بجا مع اہلہ
فاضی قال لیس علیہ
سی

بعد وان
تقرنه وان

في القضاء من الجب
الشرع لان الوجب
نحو الاصل احدهما
عقب هم انهم

باج من مكر وفند
يلزم من العضا
بهم من الخا

三、**三、三、三**

[illegible]

2

[illegible]

فصل فی بیان

فلما ألقى
الخطبة

طواف المنكر

فی الضمیر

۱۰

فما لم قطع
كل طرف

والله اعلم

长

والمرءة:

水

[illegible]

۱۹۰۱
محمد علی

فصل في بيان حجاب

مسألة لو دخل الحرم مكة وقد راعى إنشاء الأضحية بعد طوافه وصحبه فتصبره وأدراك
عرفاته والمشرجه له ذلك وإن كان بعد زوال الشمس من يوم التروية أو ليلة عرفة أو يومها قبل الزوال أو بعده إذا علم أدراك المومنين اختياره الشيخ
لأن هشام بن صالح في الصحيح الصادق عليه السلام في الرجل المتعبد يدخل ليلة عرفة فيطوف ويحج فيبقى حتى يقال لا بأس وقال المعين إذا
زالت الشمس من يوم التروية ولم يكن أحل من عمره فقد فاته المتعة ولا يجوز له التحلل منها بل يبقى على حرامه ويكون عتبه مفردة وليس بحجيد قال موسى بن
القمي روى لنا الثقة من أهل البيت عن أبي الحسن موسى عليه السلام أنه قال أهل المتعة بالحج من يوم التروية زوال الشمس بعد العصر وبعد المغرب
وبعد الشاء ما بين ذلك كله واسع أحج المعين رحمه الله يقول الصادق عليه السلام إذا قدمت مكة يوم التروية وقد غرت الشمس
فليس لك منعة وأما ما أنت بهجك وهو محمول على خائف فوات الموقف لأن الحلي قال في الصحيح عن الصادق عليه السلام
عن رجل أبل بالحج والعمرة جميعاً ثم قدم مكة والناس يهرعون فمخش أن هو طائف سعى من الصفا والمروة أن جنوة الموت
فقال يبيع العمرة فقال فاذنم بحج منيع كما صنعت عائشة ولا مدي عليه والفتيد بخوف الفوات هنا

بقيت في شتده في الأحاديث المطابقة جلاء المطلق على الممتد **صوتون ما في المتعبد**
تم الخبر الخامس كتاب تنبيه الفقهاء على ما

شهر رمضان المبارك من سنة ثمان عشرة وسبعمائة بالحلة على يد

مصنف الكتاب حسن بن يوسف بن المطهر الحلي عانده الله تعالى

على طاعته وتبليوه في الحجز الساجد بحون الله تعالى

المقصد الثالث في أفعال الحج ومنه منوك

الفضل الأول في حرام الحج والمجده

وحده وعيد الله عليه

بهد النج واليه

الخامس

إلى هنا صوة ما كتبه الله تعالى من سره وأفاض على قوتبه لرحمته و

الرضوان

الم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ رَبِّي لِتُسْعِفَ

المقصد الثالث في افعال

المفصل الثالث في افعال الحج وفي فصولها **الاول** في احوال الحج **مسئلة** في اذ ذابغ الشئ من غير وجهه او من غير وجهه عليه الايمان بالبحر
مبتدأ بالاحرام بالحج من مكة ويستحب ان يكون يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة اجماعا وروى العامة عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال
كان يوم التروية يوم ترمي الجمرات من طريق الحاضر والصادق عليه السلام اذا كان يوم التروية ان شاء الله فاعشتم ثم لبس ثوبين فدخل المسجد فحضر
وعلى السكينة والوقار ثم صلى ركعتين عند مقام ابراهيم اوفى الحج ثم بعد ذلك حتى تزل الشمس فصل المكتوبة ثم قلعة برب صلوته كافت حين احرمت من الشجر فحضر
ثم مضى عليك السكينة والوقار فاذا انتهيت الى الرصد فاد انتهيت الى الرصد واشرفت على الاطراف فافضحتك بالليل حتى تاتي في مكة المكي فاهب
مالك الى استسحب اهل بالحج من المسجد لئلا يفتخر في الحج وروى عن ابن عباس طائفة من سعيد بن جبير استسحب احرامه يوم التروية ايضا وهو قول احمد لا يفتخر
مرا لا هلال يوم التروية ولا نهيقات الاحرام فاستوى فيه اهل مكة وغيرهم كيقاات المكان لانه لو احرم المقتسم حجة والمكة قبل ذلك في ايام الحج فانه يحرمه **مسئلة**
ويحرم من مكة والفضل ان يكون من تحت البرزخ من مقام ابراهيم ويجوز ان يحرم من موضع شاء من مكة اجماعا وروى العامة عن النبي حتى اهل مكة قبلوا
منها من طريق الحاضر ما رواه عمر بن حبيب الصيرفي انه سأل الصادق عن ابن اهل بالحج فقال ان شئت من حلال ان شئت من الكعبة وان شئت من الطريق
ويستحب ان يفعل هكذا فاعل في احرام التمر من الاطراف والاعمال للتنظيف بالليل والذبح والاشراط لما تقدم من الاخبار ويستحب ان يكون احرامه عند الزوال
يوم التروية بعد ان يصلي الفرض لما تقدم في المسئلة الاولى من كلام الصادق ويجوز ان يحرم في وقت شاء من ايام الحج بعد فراغ عمرته بعد ان يعلم ان يخرج عرفا
ثم يفعل ما فعل عند الاحرام الاول من الفصل والتنظيف اخذ الشارب تقليم الاظفار وغزاة ثم لبس ثوبين احراما فدخل المسجد حافيا وعليه السكينة والوقار ويصلي
ركعتين عند المقام اوفى الحج وان صلى ركعتين افضل وان صلى فريضة الظهر واحرام عقيبها كان افضل فاذا صلى ركعتي الاحرام احرام بالحج مفرا وابدعو بما دعي
بر عند الاحرام الاول غير ان يذكر الحج مفرا لان عمرته قد مضت فيلبي ان كان ما شيا عند موضعه الذي صلى فيه وان كان ذاكما فاذا انقضت به بعينه فاذا انتهى الى الرصد
واشرف على الاطراف فافضحتك صوتا بالتبلي لما تقدم **مسئلة** ولا يسن الطواف بعد احرامه قال ابن عباس وعطاء ومالك احمد لو فعل ذلك لغيره لم يجز
طواف الحج وكذا السبع اما لو حصل بعد مثل عرض وخوف جفرا فانه يجوز الطواف قبل المضي الى عرفات لان النبي اوصى به في كل حال فاجزوا الى من قال الشافعي
يجوز مطلقا **مسئلة** قد بينا انه يجب ان يحرم بالحج فان احرم بالعمرة وهو يريد الحج اجزأ لان علي بن جعفر قال اخاه الكاظم في الصحيح عن جابر بن عبد الله
الروية يوم فاداه الاحرام بالحج فاحطأ فقال عمره قال ليس عليه شئ فليقل الاحرام يوم التروية بالحج حتى يبرأ من حاله فان لم يذكر حتى يرجع الى بلدته فقله
جده فلا شئ عليه قاله الشيخ وما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن جده الكاظم قال سالت عن رجل نسى الاحرام بالحج فذكره وهو بعرفات قال يقول اللهم على كتابك سنة
نبيك فقله ثم حجة احراما فان حمل ان يحرم يوم التروية بالحج حتى يرجع الى بلدته ان كان قضى مناسكه كما تقدم **الفصل الثاني** في الوقوف بعرفات وفيه
مباحث الاول في الخروج الى منى يستحب لمن اراد الخروج الى منى ان لا يخرج من مكة حتى يبذل الظهر من يوم التروية بها ثم يخرج الا اماما خاصة فانه يستحب ان
يصلي الظهر والعصر في يوم التروية ويقيم بها الى طلوع الشمس اطلق العامة على استحباب الخروج للامام وغيره من مكة قبل الظهر وان يصلوا في يوم التروية كما
ما رواه العامة عن ابن الزبير انه صلى بمكة وعمره عايشة ما اخذت ليلة التروية حتى ذهب ثلث الليل من طريق خاصة رواه معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق ثم
ايرى صلى الظهر بمكة واما الامام فانه يستحب له الخروج قبل الزوال ليصل في الظهر من يوم التروية بمكة ما رواه جابر بن دجاج في الصحيح عن الصادق قال لا ينبغي للامام
ان يصلي الظهر الا بمكة يوم التروية ويبيت بها ويصلي حتى تطلع الشمس يخرج **مسئلة** يجوز للشيخ الكبير والمريض المرأة وحائض الزمان المبادر الى الخروج قبل
الظهر يوم اديومين او ثلثة للضرورة ولرواية اسحق بن عمار في الصحيح قال سالت الكاظم عن الرجل يكون شيخا كبيرا ومريضا يخاف ضيق الناس وراحهم فخرج
بالحج ويخرج الى منى قبل يوم التروية قال نعم قلت فيخرج الرجل الصحيح بلباسه مكانا او يترج بذلك قال لا يستحب يوم قال نعم قلت يستحب يومين قال نعم قلت ثلثة
قال نعم قلت اكثر من ذلك قال لا **مسئلة** يستحب له عند التوجه الى منى الدعاء بالمعولة اذا نزل الى منى عابا لما نزل قال الصادق في الصحيح انه انتهت الى منى
فقال اللهم هذه منى وهي امنة بعيننا من الناس فاستلكن ان تمن علي بما صنعت ببر علي نبيك فانما انا عبدك وفي قبضتك ثم صلى بها الظهر والعصر
والمغرب والعشاء الاية والحج والامام يصلي بها الظهر لا يصلي لانه لا يوسع ان يصلي غيرها انه تقدم بذلك كما بعرفات قال احمد في الصحيح عن العقبين والرواية بحسرة
ولو صادف يوم التروية يوم الجمعة فقام بمكة حتى تزل الشمس من تحب عليه الجمعة بحجة الخروج حتى يصلي الجمعة لها فوض الخروج في هذا الوقت نذوب اما
قبل الزوال فانه يجوز له الخروج وهو احد قوت الشافعي لان الجمعة غير واجبة والثاني لما نفى لا يجوز **اد اعرفت هذا** فان الشافعي قال يستحب
للامام ان يحط باربعة ايام من ذي الحجة يوم السابع من يوم عرفة ويوم التروية في يوم التروية الاول يعلم الناس ان يجب عليهم فعله من مناسكه كما لما رواه جابر بن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم السابع وخطب يامر الناس بخطبة بالغدوة الى منى ويصلي ما بين ايام من مناسك وبه قال الشافعي قال احمد لا يحط يوم السابع
ولو وافق يوم الجمعة خطب الجمعة وصلها ثم خطب هذه الخطبة ثم خرج به اليوم الثامن وهو يوم التروية في منى **مسئلة** يستحب للمبني ليلة عرفة بمكة لا يشر
وليس يفتد فلا يجب تركه في بيت الى طلوع الفجر من يوم عرفة ويكره الخروج قبل فجر الا ضرورة كالمرضى والخائف لما رواه في الصحيح الشيخ عن معوية بن عمار
عن الصادق من قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا ايها الناس خطبوا في منى خطبة بالغدوة الى منى ويصلي ما بين ايام من مناسك وبه قال الشافعي قال احمد لا يحط يوم السابع
الخروج من مكة لئلا يفتن لئلا يجوز ان يحرمه لا بعد طلوع الشمس لقول الصادق لا يجوز ان يحرمه حتى تطلع الشمس اما الامام فلا يخرج من منى الا بعد طلوع
الشمس لقول الصادق من السنة ان لا يخرج الامام من منى الى عرفات حتى تطلع الشمس يجوز للمعدوك والمرضى خائف الزحام والمشي في الخروج قبل ان يطلع الفجر
يصلي الفجر في العبر من الضرورة رواه الشيخ عن عبد الحميد الهادي انه قال للصادق اما مشاة كيف تضع فقال ما احبب الرجل ان يكونا يصلون الغداة بمكة في

باج و لڑائی

الخبر

الوفاء
بقا

كتاب الحج

الناس المشركين ان يغضوا فلا يتم حجهم حتى ياتي عرفات. ان تقدم وقد فات عرفات حلقف بالمشرك الحرام فان الله تعالى عذر لعبد ودينه حجة اذ ادرك المشرك الحرام
قبل طلوع الشمس وقبل ان يغض الناس فان لم يدرك المشرك الحرام فقد فاتت الحج فليجعله عمره وعليه الحج من قابل **البحث الثالث في احكام مسئلة الوقوف**
بعرفة ركن الحج بطل الحج به كبره عند علماء الاسلام وروى العامة عن عبد الرحمن بن عويمر الدبلي قال انكيت رسول الله بعرفة فناء نفر من اهل نجد فقالوا يا رسول
الله قال الحج عرفه من جاء قبل صاوة الجبلية الحج فقد تم حجه وامرنا ان يأتى ادى الحج عرفه ومن طريق الخاصة قول الصادق قال رسول الله اصحاب الاراء
لا يتم واذ انسى الحج مع الوقوف بجدة عرفه عدم الوقوف والى قول ترك الوقوف عرفه وهو الوعد ولو قبل الفجر من يوم الفجر اذ علم انه يلحق المشرك قبل طلوع الشمس
بعد فاته الحج وروى الحلبي في الصحيح انه سأل الصادق ع عن الرجل ياتي عرفات فليجعله عمره وعليه الحج من قابل **مسئلة** لعرفة وقت احياى من زوال
فدرك الناس في المشركين ان يغضوا فلا يتم حجهم حتى ياتي عرفات فان قدم وقد فاتت عرفات فليجعله عمره وعليه الحج من قابل **مسئلة** لعرفة وقت احياى من زوال
قبل طلوع الشمس قبل ان يغض الناس فان لم يدرك المشرك الحرام فقد فاتت الحج فليجعله عمره وعليه الحج من قابل **مسئلة** لعرفة وقت احياى من زوال
الشمس يوم عرفه الى غروبها واضطر ادى من الغروب الى طلوع الفجر من يوم الفجر عند علماءنا ووافى الشافعي المبداء واسر مدخل بزوال الشمس يوم عرفه
في اخره فجعله طلوع الفجر يوم الفجر ولو اقتصروا على الوقوف ليل كان مدركا للحج على المشرك وعندهم ولهم ثلاثة اوجه احدها وهو الصحيح عندهم ان المقصود بالوقوف
ليلا مدرك سواء انشاء الاحرام قبل ليلة العيد او فيها والثاني انه ليس بمدرك على التقديرين والثالث انه يدرك بشرط تقديم الاحرام ولو اقتصروا على الوقوف بها
مع وقوفها بالاجماع **مسئلة** في حجب الوقوف بعرفة فان فاضله عاملا وجب عليه بدنه فان عجز عن البدن صام ثمانية عشر يوما بمكة او
الطريق او في اهله وصح حجه عند علماءنا وبه قال بن جريح والحسين البصري قال ياتي العامة لا مال الكا يجب عليه دم ولشافعي قولنا استحباب الدم وقال
يطلب حجة لنا على صحة الحج ما رواه العامة عن عروة بن مضر بن جابر بن عبد الله بن كرام الطائي قال انكيت رسول الله بعرفة فناء نفر من اهل نجد فقالوا يا رسول الله
انكيت من جبل طي كلنا لحظنا وانكيت نفسي والله ما تركت من جبل طي ففاته الحج فقالوا سوا الله من شهد صلواتنا هذه وقف معاصي فندفع الله
وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فندتم حجه وقضى فاشهد ومن طريق الخاصة ما رواه محمد بن سنان عن الكاظم قال سالت عن الذي ادركه الناس فقد
ادرك الحج فقالوا انى جعوا والناس في المشرك الحرام قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج ولا عرفة وان ادرك جمع بين طلوع الشمس وعرفة مفردة ولا يجزى ان
شاء ان يتيم بمكة او ان شاء ان يرجع الى اهله ورجع وعليه الحج من قابل **احتمى** مالك بن عمار بن عثمان النخعي قال من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج ومن
عرفات بليل فقد فاتت الحج فليجعله عمره وعليه الحج من قابل **والجواب** انما يخص الليل لان الفوات يتعلق به اذا كان يوجد بعد النهار فهو وقت الوقوف
كقوله من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها على وجوب البدن ما رواه العامة عن النبي قال من ترك شكاف فليجزم والاحوط البدن
لخصو يقين البراءة ومن طريق الخاصة ما رواه عيسى بن عمار قال سالت عن فاض من عرفات قبل ان تغيب الشمس قال عليه بدنه بخبرها يوم بخبرها لم تعد
صام ثمانية عشر يوما بمكة او في الطريق او في اهله ولو افاض قبل الغروب فاستيام يكن عليه شيء وكذا الجاهل لا صالة البراءة ولقول الصادق في رجل فاض
من عرفات قبل غروب الشمس قال اذا كان جاهلا فلا شيء عليه ان كان متعمدا فليجزم بدنه **مسئلة** لو افاض قبل الغروب عامدا عالما ثم عاد الى الموقف
نهارا فوقف حتى غربت الشمس فلا دم عليه بقاء الشافعي يقر بها على الوجوب عنده واحدا لانه انى بالواجب هو الجمع بين الوقوف في الليل والنهار فلم يجب عليه
كن تجاوز الميقات وهو محرم ثم رجع فامر منه وكان الواجب عليه حالة الوقوف حاله الغروب قد فعله ولا نه لوم بقاء لانه انى قبل غروب الشمس
ووقف حتى تغرب الشمس لم يجب عليه شيء كذاها وقال الكوفيون وابو ثور عليه السلام ولو كان عوده بعد الغروب لم يسقط عنه الدم وبه قال احمد لان الواجب
الوقوف حاله الغروب قد فاتت الشافعي يسقط الدم ولو فاته الوقوف بعرفة نهارا وجاء بعد غروب الشمس وقف بها مع حجه ولا شيء عليه اجماع القول
النبي من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج وبجوز ان يدفع من عرفات اى وقت شاء ولا دم عليه اجماعا **الا يقال** انه وقت الزمان فوجب الدم كما
قلتم اذ وقف نهارا وفاض قبل الليل **لانا نقول** الفرقان من ادرك النهار امكنه الوقوف الى الليل والجمع بين الليل والنهار فحين ذلك عليه فاذا
تركه زوم الدم ومن اها ليل لا يمكنه الوقوف نهارا فلم يغض عليه فلا يجب الدم بتركه **مسئلة** لو غم الهلال ليلة الثلاثين من ذي القعدة فوقف الناس
فابدى الحج ثم فامت البنية ان العاشرة والوجه فوات الحج اذ لم يتفقوا الحضور بعرفة ولا المشرك قبل طلوع الشمس لقوله الحج عرفه ولم يدركها وقال الشافعي
يجزى بقول النبي حجكم يوم تجزون ولان ذلك لان النبي يؤمن مثله في القضاء مع اشتماله على المشرك العظيمة الخاصة من السفر الطويل اتفاق المال الكثير
وامر بغير يوم التمر بغيرهم لانهم لا يقع فيه الخطاء لان نسيان العدد لا يتصور من العدد الكثير لعدده القليل لا يعذرون في ذلك لانهم مفطرون وهاهو
نسيان نقصاء ولو شهدا ثمان عشيرة عرفه بركة الهلال به من نهارا والليل ما يمكن الايمان في عرفه اجزى بالمرء لفره وقال الشافعي يقفون من العذلو
احياء الناس جمع في العدد فوقفوا غير ليلة في اربعين يوما وبعض العامة يحجزون لان النبي قال يوم عرفه الذي يعرف الناس فليان اختلفوا فاصاب بعضهم
واخطأ بعضهم لم يجزى لانهم غير معتمدين في هذا ولو شهدا ثمان بركة هلال في حجة ورواها حكم شهادتهما وقعا يوم التاسع على فوق وبنهم وان
وقف الناس يوم العاشرة عند ما وبه قال الشافعي قال يحسن لا يجزى حتى يتيقن الناس يوم العاشرة ان الوقوف يكون في يومين وعدت في حق
اجماع يوم العاشرة منع كونه لا يقع في يومين مطلقا لا مكانا بالنسبة الى تحصيل الاختلاف سبب الوجوب في حقها ولا صل فيلزم الوقوف في نفس الامر واحد
فعدا لا اشتباه كالصلوة بالنسبة الى قلبه لو غلطوا في المكان فعدوا بغيره فليجزم بحجهم **الفصل الثالث في الوقوف بالمشرك الحرام وفيه مسائل**
الاول في مقدمته **مسئلة** اذا غربت الشمس عرفات فليجزم منها قبل الصلوة الى المشرك يدهو بالمقول وبسحب ان يقصده السير فيسير
حيلا بكيه ورواها ربه يغفر الله ذكركه ما رواه العامة عن جعفر الصادق ع عن ابيه جابر بن عبد الله النبي في حديث طويل حتى وقع وقد شق القصور والزم
حتى ان رابا البصيف مورس جليبه يقول مده اليمنى ايها الناس المسكنة المسكنة ومن طريق الخاصة قول الصادق ع في حجة واعربت الشمس فاض مع النكاح
وعلى الكنية والوقار فاض من حيث فاض الناس استغفروا الله عن غفوة وديهم فاذا انقضى انكيت لاهو من بين الطريق بيلق الله ارحم موقن

فليجعله عمره وعليه الحج من قابل

فليجعله عمره وعليه الحج من قابل

في يوم الجمعة

الجمل ما يلي
واذا ما لم يرد
وهي عند العفة
والدليل سميت
جمرة العقبة
حصى الحصى
من جهة من العادة
ولا تعلم خلافا
وجوب رمي جمرة
العقبة

الاسماع قد رويته جردا فاذا افاض من الشعر قبل طلوع الشمس فلا يجوز رمي جمرة حتى تطلع الشمس مستحبا وروي عن الباقر انه يكره ان يقيم عند الشعر بعد الافاض
اذ عرفت هذا فان رجوع يوم النحر يعني ثلث مناسك في جمرة العقبة والذبح والحلق او التقصير ويجب عليه بعد عودته من مكة الى منى يوم النحر واثانية
رمي الجمار الثلاث والسبب في البحث الثاني في رمي جمرة العقبة مستمرا اذا روي في يوم النحر وجب عليه في رمي جمرة العقبة وهي اول ان رسول
الله وماها وقال خذوا عني مناسككم ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل
وجها ولا ترها من اهلها اذ عرفت هذا فانه يستحب له ان يدخل مني بعد طلوع الشمس في رمي جمرة العقبة حاله وصوله مستمرا لا يجوز له
في هذا اليوم ولا باقي الايام الا بالجمرة عند علمائنا ورواه العامة ان رسول الله رمى بالجمرة وقال بمثل هذا فان
وقال في عليكم بحصى الخذف من طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها من قبل وجهها والامر بالوجه
وقال ابو حنيفة يجوز بكل ما كان من جنس الارض فلا يجوز وقال داود يجوز الرمي بكل شيء حتى حكي عنه انه قال
لوروي بصغور ميت جزائه لقوله اذ رميته وحلقه فكل شيء لا يفتل عن سكبته يفتل الحسين انما رمى الجمرة ورجل بنا ولها الحصى تكبر مع كل
حصى ففتل حصى ففتل بناتها ولا يرمي بما هو مخبئ في الارض فخره كالحجارة والجواب بل يذكر في الحديث كيفية الرمي وبنيته بفعله فيصرف ما ذكره
التميم من فعله من العبادات فعل سكبته تقول به يجوز ان يكون فض الحاتم جارا وينقض قياسا في حنيفة بالذاهم مستمرا واختلف قول الشيخ
فقال في اكثر كتبه لا يجوز الرمي الا بالحصى اخذ ابن ادريس اكثر علمائنا وقال في الخلاف لا يجوز رمي الرمي الا بالجمرة وما كان من جنسه من البرام والجوهر ونوع
الحجارة ولا يجوز غيره كاللؤلؤ والجر والكمال والزرنج والملح وغير ذلك من الذهب والفضة وبه قال الشافعي والوجه الاول لما رواه العامة عن النبي انه قال لما لفظ
له الفضل بن العباس حصى الخذف قال بمثلها فارمها ومن طريق الخاصة رواية زرارة الحنابلة عن الصادق قال لا ترم الجمار الا بالحصى لحصول يقين البراءة
بالرمي بالحصى ومن غيره فيكون اول مستمرا ويجب ان يكون الحصى كذا قالوا في حصى الجمار وما هو غيره لم يجزئه عند علمائنا وبه قال احمد لان النبي
لما اخذ الجمرة قال بمثلها فادبوها وانما تحقق المماثلة بما ذكرناه ولا يرمي الا بالحصى من غير الرمي قال خذوا عني مناسككم ومن طريق الخاصة قول
الصادق في لا تأخذ من حصى الجمار وقال الشافعي انه مكره ويجزئه وقال المزني ان رمي جمرة العقبة بغيره وان رمي بما رمي به غيره اجزاء لا يرمي بما يقع عليه اسم
الجمرة فخرائه كاللؤلؤ لم يرم به قبل ذلك الجواب ليس المطلق كافي الا لما احتاج الناس الى نقل الحصى الى الجمار وقد اجتمعوا على خلافه ولا فرق في عدم الاجزاء بين
جميع العدد وبعضه فلوروي بواحدة قد رمي بها واكمل بالاكبار لم يجزئه ولوروي بخاتم فضة مجزئة لا قرب الاجزاء خلافا لبعض العامة فانه منع لان الجمرة هنا
تبع مستمرا يجب ان يكون الحصى من الحجر فلا يجزئه لو اخذه من غيره لقول الصادق ان اخذته من الحجر اجزاء لكان اخذته من غير الحجر لم يجزئه
وهذا نص الباب يكره ان تكون صما بل تكون رخوة ويستحب ان تكون برشا منقطة كحليته قلنا الامثلة لان الصادق في كره الصم منها وقال خذ البرش في
الرمضاء حصى الجمار تكون الامثلة لا تأخذها سودا ولا بيضا ولا حرا خذا حاكية منقطة تختلج خذا وتضعها وتدفنها بظفر السابعة قال وارمها من
بطن الوادي جعلهن على مئذنت كلهن ولا ترم على الجمرة وتقف عند التمرين الاولين ولا تغف عند جمرة العقبة ويكره ان تكون مكسرة وبه قال الشافعي
واحمد لان النبي امر الفضل فلقط له حصى الخذف وقال بمثلها فارمها ومن طريق الخاصة قول الصادق في النقطة الحصى ولا تكسرها شيئا ويستحب ان تكون
قد وكل واحد منها مثل الامثلة لان النبي امر بحصى الخذف الخذف مما يكون بالجمرة من طريق الخاصة قول الرضا حصى الخذف تكون مثل الا
مثلة وقال الامثلة وقال الشافعي صغر من الامثلة طولا وعرضا ومنهم من قال كغدر النواة ومنهم من قال مثل البافلا وهذه المقادير متعارفة ولوروي بالبر
اجزاء للامثال في احدى الروايتين عن احمد انه لا يجزئه لان النبي امر بهذا القدر الثالث في رمي الجمار وكيفية مستمرا يجب
الرمي اليه لانه عبادة وعمل يجب ان يقصد حجاب الرمي بالجمرة العقبة وغيرها الوجوه قرينة الى الله تعالى ما الحج الاسلام والغيره ويجوز في العدد وهو سبع
حصى في يوم النحر في رمي جمرة العقبة فلا يجزئه لو اخلت بحصاة بل يجب عليه الاكمال لانعلم في خلافه لان النبي والائمة عليهم السلام كذا فعلوا ويجب
ايصال كل حصاة الى الجمرة بما ليس بها فبعضها بغير الرمي لم يجزئه لاجتماع لان النبي امر بالرمي هذا لا يرمي رصا فلا يكون مجزئا ومن طريق
الخاصة قول الصادق في خذ حصى الجمار ثم ائت الجمرة القصوى التي عند العقبة فارمها ولو طرحتها قال بعض العامة لا يجزئه وقال اصحاب الراي يجزئه لقوله
الاسم والصابط تبعية الاسم فان رميها اجزاء فلا يجزئ يقع الحصى الرمي ولو وقع دون رمي يجزئه لاجتماع قال الصادق في فان رميت بحصاة فوفقت في حمل
فاعلم مكانها مستمرا يجب ان تكون اصابت بجمرة بفعله لان النبي كذا فعل قال خذوا عني مناسككم ولقوله بمثلها فارمها الواجب استناد الرمي اليها
فلوروي بحصاة فوفقت على الارض ثم مرت على سننها او اصاب شيئا صلبا كالحمل شبهه ثم وقعت في الرمي بعد ذلك اجزاء لان وقوعها في الرمي بفعله وروى
بخلاف المزني في السابقة فانه لا يعتد به في الاصابة لان القصد بانه الخذف لحد فاذ اذلف السهم فعد عدل عن السن فلم يندل الاصابة على خذفه فلماذا
لم يعتد بخلاف الحصة فان العرض اصابة الجمرة بفعله كيف كان اما لو وقعت الحصة على ثوب انسان فنفضها فوفقت في الرمي فانه لا يجزئه وبه قال الشافعي
لان لم يمثل امر الاصابة بفعله وقال احمد يجزئه لان ابتداء الرمي من فله فاشبهه بالواصاب موضع اصليا ثم وقعت على ثوب انسان فخرف فوفقت
في الرمي وعلى عتق بغير فخرف فوفقت في الرمي ليس يجزئه لان الماخوذ عليه الاصابة بفعله ولم يحصل فاشبهه بالووقفت في غير الرمي فخذها غيره فزمي بها
في الرمي كذا لو وقعت على ثوب انسان فخرف فوفقت في الرمي وعلى عتق بغير فخرف فوفقت في الرمي لا مكان استناد الاصابة الى حركة البعير الانسان ولوروي
بخلاف المزني ولم يعلم هل حصلت الرمي لا لاف الوجه انه لا يجزئه وهو قول الشافعي في الجهد لاف الصالة البقاء وعدم يقين البراءة وقال في التقديم بجمرة بناء على
الظاهر ولوروي بحصاة فوفقت على حصة ظفرت الثانية في الرمي لم يجزئه لان التمر ماها لم يحصل في الرمي فاشبهه بالواصاب موضع اصليا ثم وقعت في الرمي فانه لا يجزئه
الرمي لم يجزئه بخلاف ما لوروي في صيد فوقع غيره صحت تذكيره لعدم القصد في الذكاة والرمي بغيره القصد ولو وقعت على مكان اعلان الجمرة فظهر
في الرمي فاقرب الاجزاء لحصولها في الرمي بفعله خلافا لبعض الشافعية ولوروي بحصاة فالشبهة طارئة قبل حصولها لم يجزئه سواء ماها الطاهر في الرمي لا

في يوم الجمعة

في يوم الجمعة

کتاب الحج

[illegible]

از ان میں سے

کتاب الحج

[illegible]

فوسفات

غير الامور بغيره يخرج به عن التهمة ولا ان عبد الرحمن بن الحجاج سأل في الصبح الكاظم عن الرجل يشتري الهدى فلما انجزه هو حصة مجنون ولم يعلم ان الحصى لا يجوز
في الهدى هل يجزئ ان يعيد قال لا يجزئ الا ان يكون لا قوة به عليه بكرة الوجوه وهو موقوف على الحصة من الماوى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع من ماله من ماله
العامة ما ماسلول البيضة قال لا قوى نه كالحصى ما الجاهل الذي لم يخلفها من تجزئ قال بعض العامة لا تجزئ لان عدم القرن اكثر من نصاب بعضه يمنع الحكم
في الاصل والاخر باجزاء التبرء وهو مقطوعة الذنب كذا الصمعة وهو الذي لم يخلفها اذ كان لها اذن صغيرة لان فقد هذا الاعضاء لا يوجب نقصا في
قيمة الشاة ولا في لحمها **مسألة** المهر وله هو القبول كغيرها من النعم لا يجزئ لان قد منع من العرجاء لاجل الخلال فله مهر وله الماوى والمنع ولقول الصادق
وهو يعلم انه غير ماله يخرج عن روى الفضل قال بحيث ما على سنة فثبت الاضاح فانطلقنا فاشرب شاتين بالغلاء فلما القيتاها بهما من نذرتين
لما واثب بهما من الخلال فأنجزت به ذلك فقال ان كان على كليهما شئ من النعم جازت وليست ان تكون مهينة تنظر في سواد وبقره في سواد قبل ان تكون هذا الماوى
منها سوا وقبل تكون مهينة تطلع شيئا به وبكل فيه وينظر فيه لان محمد بن مسلم روى في الصبح عن احمد بن محمد قال ان رسول الله كان يبيع بكبش اقرن عظيم به من
خجل اكل في سواد وينظر في سواد **مسألة** فلو اشترى هذا على انه مهين فوجده مهزولا لجزأه منه وكذا لو اشترى على انه مهزول فخرج مهينا
اجزاءه ايقم للاشتال لقول الصادق وان اشترى الرجل هديا وهو يرى انه مهين اجزاء عنه وان لم يجد مهينا وان اشترى وهو يرى انه مهزول فوجده مهينا
اجزاء عنه وان اشتراه وهو يعلم انه مهزول لم يجز عنه فلو اشترى هديا ثم علم ان اشترى من غير فليشتره وليبيع الاول الذي اراد ان لا يشترى من المذبح ولقول
الصادق في الحسن في رجل اشترى شاة ثم اراد ان يشترى سمن منها قال يشترها فاذا اشترى ما لم يزل ولا يرى شاة قال وبقره ولو اشترى هديا ثم
وجد به عيبا لم يجز عنه قال الشيخ في تب لان على بن جعفر سأل خاه الكاظم في الصبح عن الرجل يشترى الاضحية وهو راها فلا يعلم الا بعد شرائها هل يجزئ
عنه قال نعم لان يكون هديا واجبا فانه لا يجوز ناقضا اذ عرف هذا فلو اشترى على انه تمام فوجده ناقضا لم يجز عنه **مسألة** الاثاث من
الابل البقر فضل افضل من الذكران والذكران من الضان والمعاذ لا يخلو في جواز المكس البابين الا ما روى عن بن عمر انه قال ما رايت احدا
فاحل ذلك ان انما هو في حله ولا يخرج فيه بالمنع ولا يبرأ منه في قوله ثم والبدن جعلنا هاتكم من شعاب الله وروى العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم
لا يبي جملته انفه برة من فضة ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصبح افضل البدن ذوات الارحام من الابل والبقر فند تجزئ الذكوة من البدن
والضحايا من الغنم الغنم ولو بكرة التفضية بالجاموس من الثور ولقول ابي بصير سألته عن الاضاح فقال افضل الاضاح في الحج الابل والبقر والارحام
ولا يبيحني ثور ولا جمل ويستحب ان يكون المكس عذبة وهو الذي حضره فتمشية عرفها جاعا لقول الصادق لا يبيحني بما قد عرف به منع
ابن سعيد بن جبير من التفضية بما لم يعرفه والاصل عدم الوجوه سال سعيد بن يسار الصادق عن من اشترى شاة لم يعرفها قال
لا بأس عرفها او لم يعرفها لو اخبر البائع بالعرفه قبل من كان سعيد بن يسار سال الصادق ان اشترى الغنم مني ولست ادرى هل عرفها ام لا فقال انهم لا
يكذبون لاجل ذلك فمها قال فيليب قال مالك في هدي الجامع ان لم يكن سائرا فليشتره من مكس الجوز جمل الجمل وليسفر الى مكة فاشترط فيه الجمع بين الحل والحرم
ولم يوافق احدكم الاصل براءة الذم لان القصد للتمتع والمسكين به وهو لا يقف على ما ذكره ولا دليل على قوله **الباب الرابع في ابل المسئلة**
اذ لم يجد الهدى في الاثمة انتقل الى البدل وهو صوم يومين او ثلثة ايام في الحج متتابعات وسبعة ايام في غيره من الاضاح قال الله تعالى فمن لم يجد فصيام
ثلاثة ايام في الحج وسبعة ايام في غيره من الاضاح قال الله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة ايام في غيره من الاضاح قال الله تعالى فمن لم يجد فصيام
موقت ما كان ذلك غيرت الله عليه موضع كالماء في الطهارة اذ احدث في موضع لا ينال فيه خلافا **مسألة** ان لم يجد الهدى وجد ثمة فاكترها
على ان يضع الثمن عند من ثوبه من اهل مكة البشري له به هديا وبذبحه عن بقية ذي الحجة فان خرج ذاك الحجة ولم يجد اشترى له في الحجة في العام المقبل لان وجد ان الثمن
ينزل وجد ان العين كواحدة من الماء مع ان الضرر وفان لم يجد واما وكذا وجد ان ثمن الرقبة في العنق لان التمكن يحصل باعتبار الثمن هناك ويصدق عليه انه وجد
للثمن فكذا هنا ولقول الصادق في مفتح يجد الثمن ولا يجد الغنم قال يخلف الثمن عند اهل مكة وما من من يشترى له ويذبح عنه وهو يجزئ عنه فان مضى في الحجة اخذ ذلك
الاقبال في الحجة **مسألة** لو فقد الهدى في الثمن انتقل الى الصوم ويستحب ان تكون الثلثة في الحج يوم ما قبل التروية ويوم التروية ويوم عرفة عند علمائنا وبه
قال عطاء وطاوس والنفخ مجاهد والحسن وسعيد بن جبير وعمر بن دينار واصحاب الراي لان هذا الايام اشرف من غيرها ويوم عرفة افضل من غيره
من ذي الحجة فكان صومه ولقول الصادق في مفتح لا يجد الهدى فليصم قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ولو اذنه محمد بن مسلم الصبح عن الصادق قال
حوا لثلاثة الايام ان صامها فخرها يوم عرفة وقال الشافعي اخرها يوم التروية وهو محكي عن بن عمر عايشة مروى عن احمد لان صوم يوم عرفة بغير غيره مستحب
جوابه ان ذلك موضع الحاجة **مسألة** لو فات هذه الثلاثة صامها بعد ايام منى لا يسقط عنه الصلوات في العشر يقول على بن عمر عايشة وعروة بن الزبير
والحسن وعطاء الزمرى ما الذي الشافعي واحدا اصحاب الراي انه صوم واجب فلا يسقط بقوله في كرمه صان لرواية فاعلم قال سالت الصادق عايشة قدم يوم
التروية قال يصوم ثلثة ايام بعد الاثمة يقول لم يبق عليه جال قال يصوم الحصة ويومين قال قلت ما الحصة قال يوم نفرة قلت يصوم وهو مسافر قال نعم فظهر
هو يوم عرفة مسافرا اهل البيت يقولون ذلك لقول الله تعالى صيام ثلثة ايام في الحج يقول في ذي الحجة وقال بن عياض وسعيد بن جبير وطاوس مجاهد اذ اقامت الصوم
في العشر لم يصم بعدها واستقر الهدى فمذمت لقوله ثم في الحج ولا يذبح موقت فيسقط عن ذبح وقتها كالحجة ولا يذبح على جوبه في الحج اي فاشترى في ذي الحجة
كله من شهر الحج وقياسه ما قبل لان الحجة ليست بدلا وسقطت لان الوقت جعل شرطها كما الجماعه **مسألة** لو لم يجد الهدى في الايام الثلاثة قبل الاحرام بالجمع وقد وردت
رخصة جواز صومها في اول العشر اذ ان ليس بالمعنة وبه قال الثوري والاذاعي لان احرام العشر احرام في النية فجاز الصوم بعد الاحرام منه كاحرام الحج وقد وردت
ذارة عن الصادق انه قال من لم يجد الهدى فليصم ثلثة الايام في اول العشر فلا بأس بذلك وقال ابو بصير بغيره يجوز صومها اذ الحرم والعمر وهو رذ
عن احمد بن عذرة ورواية اخرى في اهل من العشر وقال مالك الشافعي لا يجوز ولا بعد الاحرام بالجمع وبه قال اصحابنا وهو مروى عن بن عمر لقوله ثم ثلثة ايام في الحج
ولا يصوم واجب فلا يجوز تقديمه على وقت وجوبه كرمضان ولا يذبحه من تقدير فان الحج افعال لا يصام فيها الا يصام في وقتها وفي شهرها لقول عمر بن الخطاب

وان اشترى
وتشترى سواد

في كرمه
صان لرواية
فاعلم قال

کتاب الحج

يقول لها عن علي فعلى قول النعير يزول ملكها عن ذلك فيصدق بغير محبة دهاه معانها وان تملك فعله الشئ فيتمها الكرماد من حين قبضها
 ارجع الثلث على المالك اكثر الامرين من قبيلها الى حين السلف ومثلها يوم النسخة وكذا الوائليها او شرط في حفظها فتملكت وذبحها فاقول لا ضجة هذا
 اخيار الشافعي قال الشيخ في قبيلها يوم الثلث به قال ابو حنيفة لا تملك لا ضجة فلزم قبيلها كالاخيه **مسألة** في حجب الشافعي بها اصبحة مصمومة عليه الحق سنة
 وحق الساكنين لوجوب حجبها وتفرقة لجمها ولا يجوز دفعها اليهم قبل ذلك ولو كانت قبيلها يوم الثلث عشرة ثم رادها الا صاحب فصار عتبر من وجب شراء اصبحة
 لعبر من يوفى حق الله ثم وهو بخبرها بخلاف الاجنوف فانه لا يلزم حق الله ثم فيها وفيه قوة فان امك ان يترى اصبحة كان عليه خراجها معاد ولو فضل جزء حيوان
 بحر في الاصبحة كالسبع فعليه شراء ولا مكان صرف في الاصبحة فلزمه كالمواكبة ان يترى جميعا ولو تصدق ما نفعه جاز لك الاول افضل لو فرض العاقل عن بيع
 تصدق ثم لو كان للثلث اجنبيا فعليه التيمية يوم الاطلاق فان امك ان يترى بها اصبحة او اكثر فليقتل بغير دم ولا جاز شراء جزء حيوان الاصبحة فان قصر تصدق به لا
 شئ على المصحح لا في غير مفرط ولو تملكنا الاصبحة في يده او سرق من غير يقر بملكه بضمين وقد سأل معوية بن عمار الصادق في العجم عن رجل اشترى اصبحة فانتقل
 قبل ان يذبحها قال لا بأس ان يذبحها فهو اصل ان يترى فليس عليه شئ والفرق بينه وبين من ذبحه والعق لو اطلقه وتملك بغير طه فانه ظاهر لا يضمنه لان الحق لا
 بالمفتره وهم باقون بعد تلفها والحق في عتق العبد فاذا تلف لم يبق مستحق لذلك فسقط العمان ما فترقا ولو اشترى شاه وعينها للاصبحة ثم وجبها باسالم لم يكن له ردها
 ليزال ملكه عنها ويرجع بالادب فيصرف في الساكنين وان امك ان يترى من جوارها اصبحة او جزء منه مجزأ في الاصبحة كان اولى بمسئله ما اذا عين اصبحة في بيعها ولو
 سواء كان حلالا وقت النعير او حدث بعده لان النعير من موقوف الملك عنها فاستتبع الولد كالعق ولقول الصادق في ان يذبح بذلك فاجلها ما لا يصير
 ثم اخبرها جميعا **أد اعرفت هذا** فانه يجوز له شرب لبنها ما لم يصير بولدها عند علمائها ومما قال الشافعي ما رواه العامة عن علي بن ابي طالب بدبرها وولدها
 معان لا يشرب من لبنها الا ما فضل عن ولدها ومن طريق الخاصة قول الصادق في فاجلها ما لم يصير بولدها وقال ابو حنيفة لا يجزئها ويرش على الصرع الماء متى قطع
 اللبن لان اللبن متولد من الاصبحة فلم يجز للمصحح الاستغناء به كالمولد والفرق مكان حمل الولد الى محله بخلاف اللبن والافضل ان يتصدق به ويحوز له ركوب الاصبحة
 لقوله ثم لكم فيها منافع الاجل **مسألة** في اوجب اصبحة بعينها وهي سليمة فغابت عينا بمنع الاجزاء من غير يقر بملكها يجب اذها واخرها ونجمها وكذا حكم
 لها بالاصالة لبراءة كونه ولا يملكها الاصبحة لم يضمنها فكذلك ابعاضها وقال ابو حنيفة لا يجزئ ولو كانت واجبة عليه على النعير ثم حدث بها عيبا لم يجز
 ايم وصر قال ابو حنيفة استحسانا وقال الشافعي لا يجزئ ما لو نذر اصبحة مطلقة فانه يلزمه سبعة من العيوب فان عينها وشاة بعينها تبطل فان عانت قبل
 ان يجزها عيبا بمنع الاجزاء كالعمود يجزئ عن النعير في ذمته وعليه خراج ما في ذمته سبعة من العيوب لو عين اصبحة ابتداء ولها من الاصبحة التسعة كالعور
 اخرجهما على الزوال ملكه عنها بالنذر ولهم نكاح اصبحة بل صدقة واجبة فيجب بها ويتصدق بملكها وشباب على الصدقة على الاصبحة ولو عينها معتبة ثم
 زال عيبها بان سمعت بعد النكاح فانما لا يقع موقع الاصبحة فزال ملكه عنها وانقطع تصرفه حال كونها غير اصبحة فلا تجزئ لان الاعتبار حاله لا بحال الزوال
 الملك من هذا الوعايت بعد النعير لو بصره ذلك واجزاء عنه كذلك لو كانت معتبة فزال عيبها لم يجز **مسألة** لو ضلقت الاصبحة المبينة من غير يقر بملكها
 لم يضمن لا بها ثمانية فان عادت قبل فوات ايام التبريق ذبحها وكذا اذا وبعدها ذبحها فانه لا يضمنه قال الشافعي قال ابو حنيفة لا يذبحها بل يبيعها
 الى الفقراء فان ذبحها فرفق بها وعليه رش المقصان بالذبح وليس يجزئ لان الذبح احد مقصودي لهدى ولهذا لا يكره شراء اللحم فلا يسقط بفوات وقته كغير
 اللحم وذلك بان يذبحها في ايام التبريق ثم يخرج قبل تبريقها فانه يفرقها بعد ذلك **أحتمل** ان الذبح موقت فسقط بفوات وقته كالروح الوتوف والفرق
 الاصبحة لا تسقط بفوات الوقت بخلاف الروح الوتوف ولو اوجب اصبحة في عام فخرها في كل بلد كان عاصيا واخرها فناء ولو دفع اصبحة غيره المبينة اذ كان
 عن صاحبه اضمن الارش به قال الشافعي لان الذبح احد مقصودي الهدى فاذا ضلقت شخص بغير ان المصحح يفرق اللحم وقال ابو حنيفة لا يجب عليه شئ
 لان الاصبحة اجزاء من عتقه ووقعت موقعها فلم يجب على الذبح ضمان الذبح كالمولد له والفرق ان مع عدم اذن بعضي فبين وقال مالك لا يقع موقعها
 وتكون شاة لحم يلزم صاحبها بدنها ويكون له ارشها لان الذبح عبادة فاذا ضلقتا غيره بغير اذن لم تصح كالركوة ونسح احتياجا اليه كازالة النجاسة بخلاف
 ركوة ولان القدر يخرج في ركوة فيتعين الا باخراج النجاسة بخلاف المبينة واذا اخذ الارش صرفه الى الفقراء لانه وجب المقصود الاصبحة المبينة لم يفرق
 بين اصدقه بوشراء حيوان او جزء **مسألة** في اصبحة مستلزمة تجزئ الاصبحة عن سبعة وكذا الهدى المطوع به سواء كان نسح متعدي او بغيره ثم يرد اللحم
 وسواء كانوا اهل بيت واحدا ولا يكونوا قال الشافعي ومالك لان ما كان شرط كونهم من اهل بيت واحدا قال ابو حنيفة يجوز اذا كانوا اهل بيت متفرقين
 وقد سلف العبد لقن والمدبر ايام الولد المكاتب المستريح لا يملكون شيئا فان ملكهم مولاكم شيئا فحق ثبوت ذلك قوله لان لا قوى العدم ولا يجوز له
 اصبحة وعلى قول ثبوته تجزئ لهم ان يفتوا ولو ضحوا من شئ من سيدهم لم يجز لو انفق بعضهم ملكا بغير اصبحة تجزئ اصبحة جاز لان يعنى ما من غير اذن **الفصل**
الارش **مسألة** في اذ ذبح الحاج هاهنا وجب عليه خلق والنسخة في يوم النحر عند عتقه وهو نكاح عتقه وندول مال له ابو حنيفة
 في حد معلول واحد في حد معلول اثنين لقوله قد محققين في حد معلول يكون لسكناه فانه قد سلف الطيب للبلد ما رواه العامة عن جابر بن
 قال حلوا من اهرامكم بطواف البيت بين الصفا والمروة وقصروا ولا يشرع للوجوب من طريق الخاصة قول الصادق في ان يذبح اصبحة فاحلق واسأله لادب الوتوف
 او لبقاء الدال على استحقاق الثواب فيكون عبادة لا مباحا صرفا ولان النبي في ذم عليه هو اصبحة بغيره وفعله في عتقهم ولو اذبحوا لكان له اكلها بغيره
 اكثر الاوقات لم يفعلوه الا نادرا لانه لم يكن عبادة لم يذبحوا عليه لانه فضل فيقتله وقال الشافعي احد انه طلاق محظور ولان قوله لما سعى بين الصفا
 والمروة من كان منك ليس معه هدي فليحلق ليحلقها غيره واسره ما حل عقيب السعي فيصير عدم وجوب الحلق التيمية هو منوع لان النعير فليحلق بالنعير **مسألة**
 فيخبر الحاج بين الحلق والنسخة بها افضل جزاء عند اكثر علمائنا ومما قال ابو حنيفة لقوله قد محققين في ذمهم ومقصود الجمع غير مراد فيتعين التجزئة ما رواه العامة
 من انه كان مع النبي من قصر ولم ينكره ومن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح قال سئل عن رجل يذبح لله يوم النحر هديا لله فغفر له ما كان من ذمته
 قال لم يقصر من وقال الشافعي ان كان الحاج حرة وجب خلق وكذا من ابدعه في الاحرام وان لم يكن حرة وسئل الحسن البصري عن مالك الشافعي

دوسرے
فیضانِ کائنات
میں
میرا
مادرِ حیات

نامہ

لا اوجب ما لا غنى
عن الامعة

والمختص

کتاب الحج

النساء والطيبات لا تلتفتن بوجوههن ولا يجلدن كل شيء إلا النساء. وسبق قال من الرزاة علقه سام وطاوس من الخنجر جوتور وقال من ثم تجزوه من الرزاة بحل كل شيء
 إلا النساء والطيبات **فقد ناذر** إذا خاف طواف الزيادة حل له حيث أضاف طواف النساء فمثل أن موافق تحلل لنته إذا خاف وقصر
 لكل شيء أحرم من النساء والطيبات وكل الصيد **ب** إذا طاف طواف الزيادة حل له **الصباح** إذا طاف طواف النساء طواف له **مسألة** نسخ
 لمن حلق رأسه بشبه بالحجرين قبل طواف الزيادة في ترك لبس الحيط إلى أن يطوف طواف الزيادة من بعد من سأل الصادق في الصحيح عن رجل حل ثم بالعمرة
 فوقف به فزاد وقف بالمسحور وحمل الحجر وذبح وحلق بقطر رأسه قال لا حتى يطوف بالبيت والصفا والمزة قبل أن كان قد فعل قال ما رأى عليه سببا
 والنهي هنا للكره لئلا يعلل العلامات الصادق في الصحيح أن حلفت ناسي ذنبت ما تمتع طلق ناسي بالحناء عال نعم من عزه ثم شتم الطيب قلد باللبس
 القيص قال نعم قلت قبل أن يطوف بالبيت قال نعم ويستحب أن يطوف الزيادة أن لا يمر شتم الطيب حتى يطوف طواف النساء لئلا يستعمل به غيره
 للناسك لأن من دعى بشبه النساء ولا يجوز من استعمل في الصحيح قال كسب الرضا أنه يجوز للمرأة من الطيب قبل أن يطوف طواف النساء
 لا وهذا النهي للكره كما تقدم **قد نيل** ما يحصل التحلل في الرزاة عن غيره من بعض السابعة تجوزا ما جعل من الرزاة وحدها وحدها فانه تحلل
 وليس يجب بقول النبي إذا رميت في حلقه فقد حل لكم كل شيء إلا النساء علق ذلك في ربه **النص** **أ** بعد ما كان عال في ربه
البحث الأول في زيارة البيت **مسألة** إذا افتقر الحاج من منى حرة لعنته وذبح الهدى وحلقوا والتقصير وجع إلى مكة لطواف
 وسعى بذلك لا يرجع من منى لزيارة البيت لا يقيم بمكة بل يرجع إلى منى هو ركن الحج وهو طواف الحج ولا يتم إلا بجماعة قال الله ثم وليطوفوا بالبيت الفوق
 العامة عن عائشة قالت حججت مع النبي فافضنا يوم النحر ففاضت صبغة فإذ النبي ما يريد الرجل من أهله فقلت يا رسول الله أهما أحاضر قال أحاضر
 قالوا يا رسول الله ففاضت يوم النحر قال أخرجهما فاذل على جوب هذا الطواف أنه جالس من أن يتردى فيهم طواف الأود منه لعلهم فيها فاضل يوم النحر
 بغير طواف طواف الزيادة وسعى بذلك لا يري به عند فاضت من منى في مكة وسعى طريق الحاخنة قول الصادق وزد البيت طواف به أسبوعا تفعل ذلك
 كما صنعت يوم قدمت مكة لأن الحج أحد المسكين فوجب طواف العمرة **مسألة** وهذا الطواف كالأول بحجبة الطهارة واليد شرط فيه كما هي شرط
 في طواف القدوم وفي كل عبادة وبه قال اسحق بن المنذر لأنه عبادة وعمل قد قال الله ثم مخلصين وقال في الأعمال بالنيات إنما لأمرى ما نوى قال
 الطواف بالبيت صلوة وقال الثوري الشافعي أصحاب الرأي يجزئ أن لم يوفى الفرض الذي عليه يستحب الأيمان به يوم النحر بعد قضاء مناسك منى لما
 رواه العامة عن جابر بن صفير حج رسول الله يوم النحر فافضل البيت فضله بمكة الظاهر ومن طريق الخاضع قول الباقر في الصحيح قد سألته محمد بن مسلم عن المتع
 من يذوق طواف النحر في الصحيح عن الصادق قال لا يثبت للمتعم يوم النحر حتى يزود ولو أخذه إلى الليل حاد لما رواه العامة أن النبي أخر طواف الزيادة إلى
 الليل من طريق الخاضع قول الصادق في الصحيح ينبغي للمتعم أن يزود البيت يوم النحر من ليلة لا يؤخر ذلك اليوم **مسألة** إذا كان في هذا الطواف
 طلع النحر من يوم النحر قال أبو حنيفة لو جوب فعله بعد أداء مناسك المتعلقة يوم النحر فلا يتحقق له ذلك قبله وأخروا قبله يوم الثاني من أيام الثاني من
 أيام النحر المتعم عند علمائنا ولا يجوز ذلك الأخير عن ذلك قال أبو حنيفة هو من غير ما رواه النضر قال باقى العامة لا يحد بأخره قال الشافعي أوله قد من صفت
النحر **ولنا** أنه سئل الحج فكان أخره محدد كما لو توفى الرزاة سال معوية بن عمار في الصحيح الصادق في المتعم متى يزود البيت قال يوم النحر من منى
 لا يؤخر والمزود والقارن ليس أسوأ موسع عليها ولو أخر المتعم إلى آخره في زيادة البيت على اليوم الثاني من يوم النحر ولا كفارة عليه وكان طوافه
 صحيحا أما القارن والمزود فيجوز لهما تأخير طواف الزيادة والسعي إلى الحج لأن اسحق بن عمار سأل لكاظم عن زيادة البيت يؤخر إلى اليوم الثالث قال نعم
 أحب إلى ليس به ما ترى في رواية أخرى موسع للمزود يؤخره **أدع عرف هذا** فقد وردت فيه جواز تقديم الطواف السعي على الحج في النحر فان قال
 الشافعي لما رواه العامة عن النبي قال من قدم شيئا قبل شيء فلا حرج ومن طريق الخاضع رواية يحيى بن زكريا أنه سأل الحسن بن علي عن امرأة سمعت بالعمرة إلى الحج من منى
 العمرة وخاف الطل قبل يوم النحر يصلح لها أن تجل طوافها طواف الحج فقال في منى قال إذا خافت أن تصط في ذلك ففك **أدع عرف هذا** قال في
 التقييد للجواز بالعدد **مسألة** يستحب أن يغسل بطنه أطرافه وأيديه ويغسل على باب البيت لطواف القدوم وغية ذلك من استحسان القول
 الصادق إذا دحضت خيانتك فاحلق رأسك اغسل فم أطرافك وخذ من شاة بابل زد البيت طحط لمسوعا تفعل ما صنعت يوم قدمت مكة ويجوز
 أن يغسل من منى ما في مكة فطوف بذلك الغسل للزينة ويستحب الغسل للمرأة كالرجال أن يغسل في الصادق في الصحيح يغسل النساء إذا أتت البيت بها
 نعم أن الله تعالى يقول طهروا بطونكم للطايعين والعاكفين والركبة السيرة فيغسل للعباد لا يدخل لأوهوب من قد يغسل عن العز والادخ في طهره فيغسل على ما لمحمد
 ويدعو بالمقول يدخل المسجد ويأخذ الحجر الأسود فيغسله ويغسله فان لم يستطع استلم سائره بابل ما كان له بكل استغسله وله بدعا كما تقدم في طواف
 القدوم كل ذلك مستحب ثم يطوف في جبا سبعة أشواط طواف الزيادة بشدة الحج ويحرمه إذا كان صلي وكفى الطواف أحاسي ماء ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيغسله
 أن استطاع ولا استغسله كبر سبعا ثم يخرج إلى الصفا وأجبا ويسعى بين المزة فاضته في وقت قدومه في الكيفية فادفع من السعي أحاسي من كل شيء ثم
 من النساء طواف طواف النساء أسبوعا كما تقدم ويحب أن يغسل ركبته بماء بارهيم وأحاسي الماء الكمل حلت له النساء ولها طواف النساء
 السعي عقب طواف الحج ركن في الحج عندنا واجبا فيه لما تقدم ولقول الصادق في تحس قل من جمل السعي بين الصفا والمزة قال لا يثقل بعد السعي فإذ ذلك
 حتى خرج قال يرجع فيعيد السعي أن هذا السعي كسعي الجارن الرزاة سنة والسعي بين الصفا والمزة من سبب من العامة حاد وحديثه مستحضره صلى الله عليه وسلم في التحلل
 الثاني السوي يحصل عقب طواف الزيادة قبله لا يفر من عدم الاشتراط لأنهم لم يعلوا التحلل طواف الزيادة وليس السعي جزءا من سبب العامة حاد من
 قال أنه فرض لا يحصل التحلل إلا به من قال أنه مستند في التحلل قبله وجهان أحدهما التحلل لا يترتب من إحسان الحج عبادته التي عارده لأن من أعدل الحج وقتا
 فيه طهر الحج كالسعي في العمرة **مسألة** طواف النساء واجب عند علمائنا أجمع على الرجاء النساء والتحصين من الباعين وغيرهم وطبق العامة عدم وجوبه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحل للمرئ

الباخرة

وان یقتل ہاں
وہ طوف ہاں مالم
بقصہ محدثہ
نوم مان بقصہ مادہ
مختار الطور علی
عمل لاروایتہ

والشعر طواف النساء
وله ركعتين
في كل ركعة
سبعون سجدة

في كل ركعة
سبعون سجدة

لما رواه العامة عن عائشة قالت طواف الذين اهلوا بالعمرة وبين الصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا اخر ومن طريق الخاصة قول الرضا في قول الله عز وجل
ويطوفوا بالبيت العتيق قال طواف النساء وهذا الطواف واجب في الحج والعمرة المبتولة عند علمائنا اجمع لان اسمعيل بن صباح سأل ابا الحسن عن مفرد العمرة
عليه طواف النساء قال نعم ولا فرب من المصوح المرأة والرجل في وجوب طواف النساء لان الحسن بن يقطين سأل الكاظم عن الحصى والمروة الكبرة عليهم طواف
النساء قال نعم عليهم الطواف كله **هذا** فكل احرام يحل للنساء الا احرام العمرة غير المفردة وكل طواف لا بد له من سعي الا طواف النساء مستلزم
ولو ترك الحاج والعمرة مفردا طواف النساء لم يجز له ويجب عليه العود مع المكة ليطوفه فان لم يتمكن اسر من يطوف عنه طواف النساء فاذا طاف النساء عن حلت
له النساء ولو ما قبل طوافه طواف غيره بعد موته لانه احد المناسك الواجبة في الحج ولا يمكن معونه من همار سأل الصادق في الصحيح عن رجل نسي طواف
النساء حتى رجع هله قال يرسل فيطاف عنه قال فان توفي قبل ان يطاف عنه فليطف عنه وليه ما قلنا بالاستئابة مع تعذرا مكان الوجوع لان معونه
عماد سأل الصادق في الصحيح عن رجل نسي طواف النساء حتى اتم الكوفة قال لا تحل له حتى يطوف بالبيت قلت فان لم يقدر
قال ما من يطوف عنه على حجر من النساء قبل فعله رواه بن معوية بن عمار الصحيح عن الصادق قال سألته عن رجل نسي طواف النساء حتى رجع الى اهله قال
لا تحل له النساء حتى يزور السبيل ثمان فليقص عنه وليه او غيره فاما ما دام حيا فلا يصح ان يقضى عنه وان نسي الحمار فليسا سواء لان الرمي سنة والطواف فريضة
الباحث الثاني في الوجع الى متى **مسألة** اذا قضى حاج مناسككم بمكة من طواف الزيادة وصلوة ركعتين جبان رجع الى مكة الى البيت
وهو ليلة الحادي عشر من الشهر الثالث عشر عند علمائنا وبر قال عطاء وعروة وابرهيم وبجاءهم مالك والشافعي احدى الروايتين لما رواه العامة ان سؤلته
رخصر العباس بن عبد المطلب يبيت بمكة ليالي من اجل سقاية قال بن عباس لم يرخصر النبي لاحد يبيت بمكة الا العباس من اجابها فبقيته ومن طريقنا
قول الصادق في الصحيح اذا فرغت من طوافك للحج وطواف النساء فليبيت الا بمكة ان يكون شغلا في ذلك وان خرجت بعد نصف الليل فلا يضرك ان تبيت
في غير مكة قال احمد في الرواية الاخرى انه مستحب واجب بغيره قال الحسن البصري لقول بن عباس اذا رميت الحجرة فبت حيث شئت ولا تفرحل من حجة فلم يجب
عليه البيت بوضع معين كليله الحصى ولا حتى في قول بن عباس خصوصا وقد نقل عنه لا يبيت احدا من راء العقبة من منى ليل ولا الفرق بين ليلة الحصى وغيرها
بقضاء بعض الناس عليه في غير ما **مسألة** لو ترك البيت بمن جبه عليه من كل ليلة شاء الا ان يخرج من بعد نصف الليل او يبيت بمكة مستغفلا بالعبادة
فالبيت ليلة وجب عليه شاة فان ترك ليلتين وجب شاة فان ترك الثالثة وكان من اتقى لم يكن عليه شيء لان النذر الاول لان تقرب الشخص يوم الثالث
عشر وهو بمنى ولو لم يكن قد اتقى او نفر بعد الفريضة جبه عليه شاة اخرى لما رواه العامة من النبي قال من ترك نكاحا فليتم وقد بينا ان البيت بمنى نكاح من طويرو
رواه جعد بن ناجية قال سأل الصادق عن رجل نسي طواف النساء فليبيت عليه ثلثين الفم فيفهم وقال ابو حنيفة لا حتى عليه اذا ترك الشافعي اذا ترك
البيت ليلة واحدة وجب عليه مدنية قولان احدهما يجب عليه درهم والاخر درهم من هبل الدم واجب مستحب فلو كان ويجوز النفر في اليوم الثاني من ايام التشريق
لمن اتى في البيت ليلة الثالثة والافاء احتياجا للنساء والصبر فاحرم **هذا** انوار الشافعي في النفر الاول جازله ما لم تقرب الشمس وهو
يقرب به قال الشافعي لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم اما كوعزبت الشمس وجب عليه البيت واليوم الثالث به قال الشافعي وما لا احد قال ابو حنيفة يسوغ
النفر ما لم يطعم النفر اذا قبلت **هذا** فالواجب الكون ليالي التشريق لا عبادة عليه زيادة على غيرها من الليالي اجماعا والاضل ان لا يخرج من منى الا بعد طلوع الفجر
ويجوز له ان ياتي بمكة ايام منى لزيارة البيت والاضل المقام بمكة انقضاء ايام التشريق لان بيت المرادى سأل الصادق عن الرجل ياتي بمكة ايام منى بعد فريضة من ذبابة
البيت فيطوف فطوافه قال المقام بمكة افضل واجبة **مسألة** ترخص للرعاة البيت من ايامهم وترك البيت جوف يوم يوم النحر حرة العقبة ثم يوم يوم النفر وكذلك
اهل سقاية العباس لان النبي رخص لاهل سقاية العباس ان يدعوا البيت بمنى وقد قبل انه اذا غربت الشمس على اهل سقاية العباس بمنى ان يدعوا البيت بمنى بخلاف
الرواة لان شغل السقاية ثابت ليل ولا نهار وشغل الرعاة بالهار والاقربان من شاركم في العذر لكن لم يرضى بحتاج ان يملكه ومال يخاف ضياعه من رخصه كترخصهم
والشافعي وجهان الاقربان لا تنحصر خصه اهل السقاية والعباسية قال الشافعي لا تنحصر لان النبي رخصهم وغيرهم وقال مالك ابو حنيفة لا تنحصر لاد العباس **الباحث**
الثالث في الرمي **مسألة** يجب على الحاج الرمي كل يوم من ايام التشريق الجمار الثلاث حجرة بسبع حصيات من الجمار الملقطة من المشرك اوله من الرمي يوم النحر وهو
مخصص بحرة العقبة خاصة قبل الذبح كما تقدم واما الجمار الثلاث فاولها الحادي عشر من شهر ذي الحجة وهو اول ايام التشريق ثم في الثاني عشر وفي الثالث عشر وهو ثالث
ايام التشريق فريضة كل يوم ما جدد عشر من حصاة ويبدأ بالاولى من الجمرات ثم بعد الجمرات من مكة ويستحب ان يرميها من ليارها من بطر المسيل بسبع حصيات
يرميهن خذنا وبكبر مع كل حصاة ويدعو ثم يقوم عن يار الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله ويشق عليه بصل على النبي ثم يتقدم قليلا ويدعو ثم يقوم عن يار الجمرات
ويستقبل القبلة ويحمد الله ويشق عليه بصل على النبي ثم يتقدم قليلا ويدعو ثم يرمي الحجرة الثانية الوسطى يصنع عند ما كان يصنع عند الاول فيقف به وهو بعد
السابعة ثم يقضي الى الثالثة وهي حجرة العقبة ثم يرميها كما لا وتين الا انه لا يقف عند ولا تعلم فيه خلافا روى العامة عن عائشة قالت فافترس رسول الله من
اخر يوم صبح على الظهر ثم رجع الى منى فركب بها ليالي التشريق يرمي الحجرة اذا زالت الشمس كل حجرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاول والثانية فيطيل
القيام ويتضرع ويرمي الثالثة ويقف عند هاهن طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح ارم في كل يوم عند ذوال الشمس قل كما قلت حين رميت حجرة العقبة واذا
بالحجرة الاولى ارمها عن يارها في بطر المسيل فلما كملت يوم النحر ثم من يار الطريق فاستقبل القبلة واحدا لله واش عليه وصل على النبي ثم تقدم قليلا
وتدعو ونسأله ان يقبل منك ثم تقدم ايم وافعل ذلك عند الثانية واصنع كما صنعت بالاولى تقف ندعو الله كادعوتهم منضج الثالثة وعليك المكنة والوقار
ولا تقف عندها **مسألة** اول وقت الرمي هذه الايام كلها من طلوع الشمس الى غروبها قاله اكثر علمائنا ومبر قال طائوس وعلم وعكرمة لما رواه العامة ان النبي
كان يرمي الجمار اذا زالت الشمس قدما اذا فرغ من رميه على الظهر معلوم انه كان يبادر الى فضل الفريضة في الحج فنها فدل على ان الرمي قبل الزوال من طريق الخاصة
قول الصادق في الصحيح الرمي ما بين طلوع الشمس الى غروبها وليشعرت قول اخر في الخلاف لا يجوز الرمي الا بعد الزوال وهو قول الفقهاء الاربعة لان ابا حنيفة جوز الرمي
يوم انفر قبل الزوال استحسانا **هذا** فالرعي عند الزوال افضل لقول الصادق ارم في كل يوم عند الزوال بعد الزوال لا اداء افضل ورخصه للمليل

باق فالأقرب عدم وجوب إعادة ووقت الرمي في الأداء والقضاء للحنا وبعد طلوع الشمس غروبها **مسألة** يستحب التكبير في أيام التشريق عقيب خمس عشرة
 صلوة وفي غيرها عقيب عشر ولها يوم ظهر الأخر لا يشغله قبل ذلك بالنسبة ويستوى هو والخلال في ابتداء المدة إلا أن الحرم يكبر عقيب خمس عشرة صلوة والحل عقيب
 عشر على ما قلناه قال الله ثم ولتكبروا الله على ما هداكم وأثابوا في جوده قال به السيد المرتضى الأمر لا مطلق لوجوب لقول الصادق في التكبير واجبة دبر
 كل صلوة فريضة وبناقله أيام التشريق قال الشيخ أنه مستحب للأصل ولقول الصادق في الرجل يبنى إن يكبر أيام التشريق قال إن شئني قام من موضعه فليكر
 عليه **إذا قلت هذا** فلا تكبير عقيب لما قلنا لقول الصادق في التكبير كل فريضة وليس النافلة تكبير أيام التشريق والرواية ضعيفة المسند وصحة
 التكبير هذا إن يقول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر على ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من هبة الانعام رواه زرارة في الصحيح عن الباقر وفي الصحيح الصادق
 الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر على ما هدانا الله أكبر على ما رزقنا من هبة الانعام والحمد لله ما بلانا **مسألة** يستحب للإمام أن يجنب
 بعد الظهر يوم الثالث من أيام النحر وهو الثاني من أيام التشريق وهو النفر الأول فيودع الحاج ويعلمهم أن من أراد التعجيل من أنقى فذلك به قال الشافعي وأحمد
 وبين المنذر لأن النبي خطب سدا أيام التشريق يعني النفر الأول قال أبو حنيفة لا يستحب ذلك لأنه من أيام التشريق فلا يستحب فيه كثير من البومين والفرق
 حاجة الناس للصلاة التعجيل وإن من تأخر حتى تعيب الشمس بل في البيت الوداع وكيفية خلاف البومين **البحث الرابع** في المنع من **مسألة** إذا رجع
 الحاج الجراد الثلاث في اليوم الأول من أيام التشريق وفي الثاني جاز له النفر من منعه بسقط عنه روى الثالث إن كان قد أتى النساء والصبيد أحرمه بإجماع العلماء
 ولا فرق في جواز النفر الأول بين أهل مكة وغيرهم ممن يريد المقام بمكة ولا يريد من غير المقام بغيره هو قول عامة العلماء له يوم لا يهره العامر عن رسول الله قال أيام منى
 ثلثة من تعجل في بومين فلا ثم عليه من تأخر فلا ثم عليه من طريق الخاصة قول الصادق إذا أردت أن تنفري في بومين في يومين فليس لك أن تنفري حتى يروك التشريق
 فان تأخرت إلى آخر أيام التشريق وهو يوم النفر الأخير فلا عليك أي ساعة نفرت ربيت قبل الزوال وبعده ولا ندفن إن كان قاسنوي في أهل مكة وغيرهم كالد
 من عرفه ومنه لغة وقال أحمد لا ينبغي لمن أراد المقام بمكة أن يتعجل في ذلك من كان من أهل مكة وله عذر فله أن يتعجل في بومين فإذا أراد التخفيف عن نفسه
 من استرجع فلا لقول عمر من شاء من الناس كالم إن ينفر في النفر الأول لا إل خزيمة فلا ألقى النفر الأخير وقول عمر ليس حجة ويجعل على أنهم لم يتقوا إلا على أنهم من أهل
 مكة **مسألة** عما يجوز النفر في النفر الأول لمن أتى الصيد والنساء في أحرامه وقتل صيداً فيه لم يجز له أن ينفر في الأول وجب عليه المقام بمنى في النفر الثاني
 من أيام التشريق لأنه شرط الاتقاء ولقول الصادق في من أتى النساء في أحرامه لم يكن له أن ينفر في النفر الأول في الصحيح عن الصادق في قوله ثم من تعجل في بومين فلا
 ثم عليه من تأخر فلا ثم عليه من أتى الصيد حتى ينفر هل منى في النفر الأخير وفي رواية عن الباقر أنه من أتى الرفق بالصوف والجدال ما حرم الله عليه في
 أحرامه **إذا عرفت هذا** فإذا انفرد في أول نفر بعد الزوال لا ينفر قبله إلا الضرورة وحاجة لقول الصادق في الصحيح إذا أردت أن تنفري في بومين فليكر
 لأنك تنفري حتى يروك الشمس إذا ما أخرجت إلى آخر أيام التشريق وهو يوم النفر الأخير فلا عليك أي ساعة نفرت ربيت قبل الزوال وبعده والأقرب أنه على الاستحباب
 أما النفر الثاني فيجوز قبل الزوال إجماعاً وإنما يجوز النفر الأول في النفر الثاني هو بمنى في آخر يوم النفر الأول وهو بمنى وجب عليه البيت تلك الليلة يعني عند
 علمائنا ورواه قال ابن عمر جابر بن زيد عطاء وسد مجاهد بن عبد الله بن عثمان ومالك الشافعي والثوري واسحق وأحمد بن المنذر لقولهم من تعجل في بومين واليوم
 اسم النهار فمن أدركه الليل لم يتعجل في بومين وصاروا العامة عن عمر من أدرك الثاني اليوم الثاني فليقم إلى الغد حتى تنفر الناس من طريق الخاصة قول الصادق في الصحيح
 إذا جاء الليل بعد النفر الأول فنبط فليس لك أن تخرج منها حتى تصبح وقال أبو حنيفة إن ينفر ما يطلع فجر اليوم الثالث لا يهره العامر في وقت في اليوم الأخير فجاز له النفر
 كما قبل النفر في النفر الثاني قبل النفر في اليومين من هنا بعد خروجها ولو دخل عليه وقت العصر جاز له أن ينفر في الأول منع الحسن البصري لم يجز له لو دخل
 من منى فغربت الشمس هو داخل قبل انفصاله منها فالأقرب عدم وجوب البيت المشقة الرفع والخط ولو كان مشغولاً بالنساء فغربت الشمس فالأقرب أن يهره العامر ولو
 دخل قبل المغرب ثم عاد لأخذ مناعاً واجتازاً وزيارة لم يلزمه المقام فلو بان بمنى احتمل لزوم الرمي لدخوله عليها ويجوز لمن ينفر في الأول بيتان مكة والأقرب بهما هو
 النحر وقول الصادق في الصحيح لا بأس بأن ينفر الرجل في النفر الأول ثم يقيم بمكة ويعني الإمام أن ينفر قبل الزوال في النفر الأخير ويصل في الظهر بمكة ليعلم الناس كيفية
 الوداع ولا بأس أن يقيم الإنسان بمنى بعد النفر لا يرفع من أداء مناسك ولا يلزم بيتان مكة لكن يستحب بطون للوداع إذا انفرد في الأول سقط عنه روى الثالث إجماعاً
 ويستحب له دفن الحمى المختص بذلك يوم بمنى وذكره الشافعي **مسألة** يستحب الحاج أن يصل في مسجد الخيف بمنى سفر كل جبل يهي خيفاً وكان مسجد رسول الله
 عند المنارة التي في وسط المسجد فوثقها إلى القبلة نحو من ثلثين ذراعاً عن يمينها ويسارها كذلك من استطاع أن يكون مصلاً فيه فليفعل ويستحب أن يصل
 فيه ست ركعات قال الصادق أصل المستحب لمن ينفر في النفر الثاني أن يأتي للحصبة ينزل بغير يصل في مسجد رسول الله فيه يترج
 فيه قليلاً ويستلحق على قفاه وليس للسجدة اليوم أثر في المستحب نزول المحصب الاستراحة فيه قليلاً لأن العامة روى عن النبي أنه نزل فيه وصلى الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء وجمع هجته ومن طريق الخاصة قول الصادق كان ينزلها ثم يتحلل ويأخذ من ثلثين ذراعاً عن يمينها ويسارها كذلك من استطاع أن يكون مصلاً فيه فليفعل ويستحب أن يصل
الخامس في الرجوع إلى مكة **مسألة** إذا مضى الحاج مناسك بمنى استحب له العودة إلى مكة لطواف الوداع ويستحب له دخول الكعبة قال الباقر الدخول فيها
 دخول في حرم الله والخروج منها خروج من الذنوب معصوماً بقي من عمره مغفوراً ما سلف من ذنوبه ويستحب له دخول الكعبة لأفضل الأوقات والبقاء في مكة
 الصادق في الصحيح إذا أردت دخول الكعبة فافعل قبل أن تدخلها ولا يدخلها بعداء ويقول في آخر الدعاء ثم يصل بين الأسطوانتين على الرخامة الحرم وكثير
 ينفر في الأولى ثم في الثانية على أيامها من الفراق ويصل في ذهاب البيت يدعو بالمنفول قائماً يستقبل الحائط بين الركنين الباقى في الفريضة يرفع يديه ويصلي
 ثم يقول الركن الباقى فيفعل مثل ذلك ثم يفعل ذلك الثاني لأن كان ثم ليخرج ويتأكد استحباب دخولها للصورة فلا ينبغي تركه ويدخل بركته ودقار ونكرو
 الفريضة جوف الكعبة روى معوية بن عمار في صحيح عن الصادق لا يصل المكتوبة في الكعبة فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة في حج ولا عمره ولكن
 دخلها في الفريضة مكرراً وصل ركعتين للمودين ومعه سائر من زيد يستحب الدعاء عند الخروج من الكعبة بقول **مسألة** يستحب داء البيت إجماعاً وذكر
 العامة عن النبي قال لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهد بالبيت من طريق الخاصة قول الصادق إذا أردت أن تخرج من مكة فأت أهلك فودع البيت هذا إذا

في النفر من

فلو جامع في أحرامه

في النفر من مكة

في الرجوع إلى مكة

كتاب الحج

خلا فلا بد ان شرط في ابتداء احرام ان يحل متى مرض وضاعت نفقته ويعد له من طاعة او غير ذلك من الموانع فانه يحل متى جدد ذلك المانع وفي سقوط
صدى التحلل قولان والشرط لا يؤثر في سقوط القضاء ان كان الحج واجبا خلافا لبعض العامة ومنه ان لا يشترط ما لا فائدة فلو قال ان تحل في حيث شئت فليس له
ذلك لولا ان اثاره افضح احرى احرى فليس ذبح الصلوة غيره من ترويض الاحرام من غير صدا وحصر لم يحل وجبت الكفارة لان الاحرام لا يفسد بوضو ولا بعبادة
لا يخرج منها بالفساد فلا يخرج منها بوضو بخلاف ما يروى في العبادات التي يخرج منها ما سادها كالصلوة وان وطئ قبل الموضعين اسد حجه وجب في بدنه ذبح
من قابل سواء كان الوطئ قبل ما فعله من الجنابات او بعده فان الجنابة على الاحرام الفاسد وجب الحجة والجنابة على الاحرام الصحيح وليس عليه لمصيبة لان محرم
نيت لم تترتبها **مسألة** اعد المصادق ان كان مسلما فاولا لان اضراف عنه لان في قتاله محظور بالقرن للمال الا ان بدعوه ام الامام او نائبه الى قتالهم وبحر
قتالهم لا يلام بقدر على المسلمين بنعم الطريق ان كانوا مشركين لم يجب على الحاج قتالهم قال الشيخ ره واما لم يجب قتالهم لم يخرج سواء كانوا قليلين او كثيرين و
لشافي قول بوجوب قتالهم اذ لم يزد عدد الكفار على الضعف الوجه انه اذا غلبت من المسلمين بالغلبة جاز قتالهم بتركه يتحلل الحاج ولو طعن المسلمون لانها
لم يخرج قتالهم لابلغوا بالمسلمين فلو احتاج الحاج الى السلاح وما يجنبه الغلبة لاجل الحرب جاز وعليهم العدة كالمسلمين لرفع الحزب البرد ولو قتلوا انتقاما
والنمو اما لا يمضون ولو قتل المسلمون صيد الكفار كان عليهم الجرائم ولا قيمة للكفار اذ لا حرمة لهم ولو بذل العدة الطريق كان مضمونا فحين العدة جاز
التحلل الرجوع والا فلا ولو طلب العدة ما لا تحل في الطريق فان لم يوفق بهم لم يجب بله اجماع البقاء الخوف ان كانوا اموالا من واد كثر لم يجب بل كره ان كان
العدو كافرا لما فيه من الصغار وتقوية الكفار وان قل قال الشيخ ره لا يجب بله كما لا يجب ابتداء الحج بذلك ما لم يتحلل **مسألة** اذ انحل المصداق بالهبة
فان كان الحج واجبا قضى ما تحلل منه ان كان محجوبا عليه لا غير به قال الشافعي انه احصر عن الحج فلا يلزمه غيره لكن احصر عن التمر لا يلزمه غيره ما قال ابو
يحيى عليه رح وعنه مع الاصل المصداق فانت الحج وفانت الحج يتحلل بافعال العمرة فاذا لم يأت بافعال العمرة في الحال يجب عليه قضاءها ومنع مساواة الصداق
لفات الحج والصداق فيحقق العمرة به قال ابو حنيفة لقوله ثم واتوا الحج والعمرة تهديا ذلك عطفها ما ينصرف الى كل منهما وسئل عن مسعود عن معتمر بدعي فقال
ابنوا عنه هذا فاذا ذبح عنه فقد حل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان معتمرا وقال مالك لا يتحقق لانه ليس للعمرة وقت معلوم فيمكنه التمسك في ان يذوق الاضداد
ثم يذوق وهو يتسلم الحج لعدا السلم بالغاية **مسألة** اذ اصد عن المضى مكة والى الموقعين كان له التحلل بالهدى على ما تقدم هذا اذا منع من النبي
دون الرجوع والسير في صوب اخر واما اذا احاط اعداءهم من جميع الجهات كلها فذكر ذلك عندنا وهو صحيح قول الشافعي انهم يستغفرون به لا من العدة الله
بين ايديهم والثاني ليس لهم التحلل الا لم لا يستفيدون به ما فاستبصر ليرض ليس التحلل الاصل ممنوع ولا يدل لهدى التحلل على ما تقدم حلا فالشافعي
قوله على القومين لا بد من نية التحلل وحل يجب الحلق للشافعي قولان ان قلنا انه بسك فتم والا فلا يخرج من هذا اذا اعتبرنا النية والحلق مع النية والتحلل بحلق
بتلاتها وان خرجنا الذبح عن الاعتبار التحلل بحلق مع النية او بحرق النية فيه وجها **مسألة** احرام الصداق منقذ سواء كان باذن المصدق
بدونه ثم ان احرام باذنه لم يكن له تحليله سواء بقي نكته صحيحا او فسد ولو باعها والحال هذه لم يكن المشتري تحليله لكن له الخيار مع محله باحرام وان
يستحب له الاذنه في الاتمام وله تحليله لان تقريره على الحج ابطال لما فاعله به قال الشافعي قال ابو حنيفة لتحليله سواء باذنه او غير اذنه ولو اذن له في احرام
الرجوع قبل ان يحرم فان رجوع ولم يعلم به الصداق فاحرم فله تحليله وللشافعي وجهان ولو اذن له العمرة فاحرم بالحج فله تحليله ولو كان بالعكس لم يدر له تحليله لان
العمرة دون الحج قاله الشافعي في نظره ولو اذن له في التمتع فله منع من الحج بعد ما تحلل من العمرة قاله الشافعي في غير اشكال ليس له تحليله من العمرة ولا من الحج بعد
تلبسه به ولو اذن له في الحج او في التمتع فخرن قال الشافعي ليس له تحليله ولو اذن له ان يحرم في نية القعدة فاحرم في شوال فله تحليله قبل نية القعدة لا بعد
البحث الثاني في المحصوم **مسألة** اذ انحل الحاج بالاحرام فمرض بحيث لا يتمكن من المضى الى مكة والى الموقعين بعث يهديه مع امته
ليذبحوه عنه في موضع الذبح فان كان قد ساق هدا بعث ما ساقه وان لم يكن ساق بعث هدا او شتر ولا يحل حتى يبلغ الهدى محله وهو منى ان كان حاجا
ويمكن ان كان معتمرا فاذا بلغ الهدى محله حل من كل شيء الا النساء الى ان يطوفن للقليل او ياجرن من بطون عن فعله النساء مع هذا مذهب علماء سواديه قال
ابن مسعود وعطاء الثوري والشافعي واصحاب الاثر في احدى احاديث الروايتين ان اصحاب الرواية لم يقبلوا طواف النساء بل قالوا يحل بالبلوغ الى المحل لقوله تع
فان احصرتم فاستسبروا من الهدى ما رواه العامة عن النبي قال من كسر او عرج فقد حل عليه حجة اخرى في رواية فعلية الحج من قبل من طريق الخاصة قول الصا
في حل احصر قال ابو عبد الله صاحب معاد فان كان في حج فعل الهدى التحلل بد الشافعي لا يجوز التحلل بد الى ان ياتي به فان فات الحج تحلل بغيره وبه قال ابن
وتجاسر ما لك احديث الرواية الاخرى لا يستفيد بالاحلال الا شقال من حاله لا التحلل من الاذى الذي يحل حصر العدة ومنع عدم الاسفال وعدم
الحصن من الاذى لا يمنع من التحلل **مسألة** اذ اذبح الهدى انظر وصوله الى المحل فاذا كان يوم الموعدة قصر من شعر رأسه حل من كل شيء احرام منه الا
النساء فانهم لا يخلون لحدوث من قابل يطوف طواف النساء ان كان الحج واجبا ويطوف عنه القليل ان كان تطوعا قاله علماءنا والمصنف يوجب ذلك بل حكم خصم
يجوز الاحلال مطلقا واخرون يملعون مطلقا وقد قال الصادق في الصحيح المحصوم لا يحلل النساء ولو وجد في نفسه حفة بعثت هدا بمكة للموتى باجابه عن نية حرم
ما جد الفكيك فيجب عليه تمامه بلا ذبة فان ادرك احد الموقعين ذبح الحج وان قاما معا فذبح الحج وكان عليه من مقل الرواية الصحيحة هي الباقية قال ابو عبد الله صاحب
هدى فان اطلق ووجد من نفسه حفة فليست من طرية بذلك هدا بل ان تفرق قدم مكة فقل نية حرم هدا فليست على حرم حتى يقضي السلسل حرمه ولا يذبح قدم
مكة وقطع هدا فان عليه من قابل للعمرة فلت فان مات قبل ان يذبح مكة قال اسكاف حجة الاسلام بحج عنه فبعثت فاما موثني عليه **مسألة** لو تحلل يوم الميما
ثم ظهر ان اصحابه لم يذبحوا عن سبيل تحلل وجب عليه ان يبعث في الغالب ليدفع عنه موضع الذبح لان تحلل وقع مشروعا قال الصادق في الصحيح فان ردوا عليه
الذام ولم يجدوا هدا يذبحه فقل حل لم يكن عليه من كل شيء من قبله قال الشيخ ره نعم في العام للمصلح يجب عليه ان يبعث في الحج الى بدنه عنه
لهذه الرواية من غير ان يذبح فلا صلح لانه ليس بحرم فكيف يحرم عليه وهو محرم ولا في اخره وكذا امر بعث هدا بطون عامن اثنى من الامان قال الشيخ ره يواخذها
يوما بعينه ثم يجنبها يجنبه الحرم من الشباب والنساء والضيف غير ذلك الا انه لا يلوغ فان فعل ما جره على الحرم كان عليه الكفارة كما يجب على المحرم سواء فاذا كان اليوم

الحج مكمل
في الحج مكمل

کتاب الحج

الرواية على الوجه الواجب بما يجب بالشرع مع إمكانه وإن كان الفاشية حجة لاسلام وجوب قضاءها لاجل العلة الفورية عندنا وهو ظاهر من هذا الكتاب في انفسها كما
 وقد بينا وجوب الاداء على الفور وكذا قضاءه ومن الشافعية من قال انها على التراخي واذا قضاه في العاد والمقبل جاز في الحجج الواجبة لاجل العلة الفورية لا جواز
 محتاج الى تجديد احوالهم وهذه العلة لما في التحلل لا يسقط وجوب العلة التي لا اسلام في كانت الفاشية حجة لاسلام وجوب لاتبان بالحج ونحوه في سيرة
 واحدة وهل يجب في فاشية التحلل الا في ذلك فلو اراد البقاء على حاله في المقابل لم يخرج من احواله في الفاشية لانها لا تكون الا في حاله من سيرة حكمه بانفسه
 الحج الى العدة وبما قال الشافعي اصحاب الراي من المنذور لقوله من فاشية الحج فليكن في حيلها علة وقال مالك يجوز لان تطول المدة من الاحكام وفعل المسلم لا يمنع
 اتمام العدة ولا فرق بين المكروه وغيره في وجوب الهدم بالقبول اما العلة المفردة فلا يفتون فيها لان وقتها جميع السنة لا يمنع بها يفتون فيكون الحج ليس رتبة
الفصل الثاني في بقايا مسائل تتعلق بالنساء والعبد والصبي والنائب الحج **مسئلة** في وجوب الحج على النكاح وجوبه على الرجال ان كره
 الخروج وليس الزوج منها من حجة لاسلام ولا ما وجب عليها فان احرمت في الواجب مضت في وان كره الزوج وليس منها من اتمته له معها من حج الطوع اجابا
 لما فيه من منع الزوج من حقه فلو اذن لها في الطوع جاز له الرجوع فيه ما تشكك في الاحرام اجابا فان احرمت بعد رجوعه كان ذلك بطلانها والافضل ان لا يرد عليها خلا
 لبعض العامة ولو احرمت قبل رجوعه لم يكن له تحليلها بالوجوب لانما عليها ولو كان احرما بها بغير اذنه في الطوع كان له تحليلها خلا والبعض لما تروا خروج الحج لاسلام
 ولم يكتفوا بها لانهم لم يروا من غيرها ان كان تحليلها ولو اذن في الحج يفتون في زوجها لم يعقد في وجب النذر وكذا لو اذن في قبل الزوج والمطلق
 رجعي في العدة كالزوجة **مسئلة** جميع ما يجب على الرجال من الحج ونزوه واجب على المرأة لا يخرج من الحج وليس له خط والحائض محرم كالرجل الا انها تحيض
 وتشتد وتنوصا ونحو الصلوة ولا تقبل المصلا لان الاحرام عبادة لا يشترط فيها الطهارة فجاز وقوعه من الحائض قال الصادق عن الحائض من احرمت فليست في شئ
 وتحت في الكسوف فليست ثوابا ولا من شائها لاهرامها وتستقبل القبلة ولا تدخل المسجد ثم لا يخرج من صلوة والمسحاضة تقبل ما يلزمها من الاعمال في وجب
 ثم تحرم عند الميقات فكذلك النكاح ولو تركت لاهرامها لانه لا يجوز ففعله للحائض المستحاضة والنفاء ونسبا ما وجب عليها الرجوع الى الميقات والاحرام من ان
 تمكنت وان لم تمكنت اوصاف الوقت عليها اخرجت من الحج واهرمت من ان لم تمكنت احرمت من يومها الرواية معوية بن عمار الصبيح عن الصادق قال لما
 عن المرأة كانت مع قوم فطفت فادسلت اليهم فسالهم فقالوا ما ندرى هل عليك حرام ام لا فاجابوا ما يصح من كونه حتى حلت قال ان كان عليها مهلة فلتخرج الى
 الوقت فلتحرم من ان لم يكن عليها مهلة فلتخرج ما قد ردت عليه بعد ما تخرج من الحرم بقية الانعوت بها **مسئلة** نفقة الحج الواجب ان ردت عن
 الحضر كان الزاهد على المرأة لا على الزوج لان اداء الحج واجب عليها واما نفقة الحضر فنفقة زوجة سواء حجها اذن الزوج او بغير اذنه لانها غير مائة الحج الواجب
 فلا تسقط نفقة ما في الحضر ولو كان الحج تطوعا ما بذنه فكذلك ما لو كان بغيره من نفقة ما لا تنفق لها التسوية ولو افسدت الحج الواجب لم تكن في حرام
 وطها اغتار قبل الوقف من ارضها الفضا. وكانت قد نفقة ما في الحضر واجبة على الزوج في القضاء والزاهد عليها ما لها وكذا ما يلزمها من الكفارة نحو
 عليها في ما لها خاصة **مسئلة** اذا حاضت المرأة بعد الاحرام قبل الطواف لم يكن لها ان تطوف اجابا لانها ممنوعة من الدخول في المسجد بل ينظر في وقت
 الوقوف فان طهرت وتكثرت من الطواف والسعي والتقصير اشاء احرام الحج وادراك عرفة مع لها التمتع وادراك ذلك في محاق الوقت بطلت معها وصبا
 جهتها مفردة عند علمائنا وبما قال ابو حنيفة لما رواه العامة عن عائشة قالت اهلنا اعمرو فقدمت مكة وانا حائض لم اطف بالمسجد ولا ببيت الصفا والمروة
 فتكون ذلك الى رسول الله فقال انقضى راسك فامسطي واهي بالحج ودعي العترة قالت ففعلت ذلك فلما قضيت الحج ارسلني رسول الله مع عبد الرحمن
 ان يكره في التمتع فاعتبرت مع فقال هذه عمة مكان عمة من طريق الخاصة فبين اصادوني في الصحراء عن المرأة الحائض ان قد سب مكة يوم الرواية قال انفسه
 كاهي في عرفات ففعلها فحجتم بغيره حتى ظهر فخرج الى النعيم فحرم ففعلها عمة وقال بان العامة تحرم مع عمة ونفسه فانه تجمع بين الحج والعمرة وقد سلب
 بطلانه واعلم ان كل متمتع خسر فوات الحج باستخاره بالعمرة برص عمة وبطلانها بتغيير حجة مفردة ولا يجب عليها تجديد احرام بل يخرج ما احرامها ذلك الى عرفات
 ولا يجب عليها الدم وهو حاضتها طواف التمتع فان كان الحيف بعد طواف ربة اشواط قطعة سبقت ففعلت احرام ما خرج وقد تمت معها فاذا اذنت
 من الميقات لم يهرت طوافها وصلات كعبتين وان كانت قد طافت اقل من اربعة اشواط كان حكمها حكم من لم يطعها مع طواف ربة اشواط يكون قد
 طافت اكثر الاشواط وحكم معظم التمتع حكم التمتع عاليا وقول الصادق المتبعة اذ طافت بالسبع اربعة اشواط حاضتها ففعلت ما تاتى من نفق ما فافهم الصواب
 بالسبع بين الصفا والمروة فخرج من الميقات ان يطوف الطواف الاخر واذا طافت اقل من اربعة اشواط لم يركب السبع فادرسه العدة بقول الصادق في الصحيحين الخامسة قال
 نفق ما سلك كما غيرها لا تطوف بين الصفا والمروة ولو حاضت بعد الطواف قبل الركبتين تركتها وسعت نفسها بعد الطهارة ولو حاضت في الحج
 فان كان قبل طواف الزبارة فحج عليها الميقات حتى ظهر ثم تطوفت به وان كان بعد طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع
 ان عترة اشواط جاز له الخروج من مكة فان في تحليلها عن الحاج ضررها ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع
 جازها فقدم طواف الحج عند علمائنا اجمع وبما قال الشافعي لما روى العامة عن النبي انه قال رجل قال انضمت قبل ان يذبح فقال ارم ولا شيء من الحج
 فاحسنه وان يحج الى مكة فاحسنه قال ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع
 الحج ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع
 الطواف بها طيف عنها والسحاضة تطوف البيت فتفعل ما تفعله الطاهر من الصلوة فيه والسحاضة اذا فعلت ما تفعله السحاضة ويكره لها ذلك
 الكعبة اذا كانت عليه لا تقبل وقت الاحرام احرام عنها ايها وحينما ما يجتنب المحرم من الشئ اذا احرمت بالحج ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع
 فافضل الوقت لحاقه ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع
 بغيرها فانهم تقصروا عنها ثم حجوا بها ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع ففعلت ما سلك من طواف السبع
 في وقتها فانها قال الحج وان كانت في عترة او اقبل لبره ان تخرج في حجة لاسلام لان العدة نفقة بخلاف الحج ومع عترة العترة وان

فوق جوف البحر
على الزمان كعصف
على الجبال الاما

قال في حرم العبد في حرمه

في حرم العبد في حرمه

الفور في الحج واجبة وهي تقوى بالعبد مسئلة العبد لا يجزئ له الحج وان اذن له مولا فية لا يجزئ له الحج باذنه لان يدركه الشق قبل فوات الوقتين
 وسواء كان قنا الوعد او مكاتباً انفق بعض ماله ولو ما دام مولا على ايام معينة تكو يقدما انفق منه ما يمكن وقوع الحج بها وجميع حجة بغير اذن سيده
 والزوجة لانه لا يصح حجها الا باذن سيدها ووجهها ولا يكف اذن احد ما ولو اذنا معا صح حجها ولا يجزئها عن حجة الاسلام الا ان يدركها الشق قبل فوات
 ولو حجها بغير اذن زوجها لم يجزئها عن حجة الاسلام وان اعتقت قبل الوقتين مسئلة لو احرم الصبي والعبد باذن مولا صح احرامهما ثم ان بلغ الصبي
 اعتق العبد بعد فوات الوقتين مضى على الاحرام وكان الحج تطوعاً ولا يجزئ عن حجة الاسلام ولو كلاً قبل الوقتين بقي احرام كل منهما بالضرر والجزاء
 عن حجة الاسلام وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة الصبي يحتاج الى تجديد الاحرام لان احرامه عند لا يصح والعبد يضر على احرامه وقوعاً ولا ينقلب فريضة
 مالك الصبي والعبد معا يضيان في الحج ويكون تطوعاً وان كان البلوغ والعنف بعد الوقتين قبل فوات وقته بان يكمل قبل طلوع فجر الفريضة جعل في عرفات والسنن
 ان امكنها فان لم يمكنها رجعا الى المشعر وقفاً وقداً رجعا ولو لم يعود لم يجزئها عن حجة الاسلام وكل موضع قلنا انه يجزئها عن حجة الاسلام فانه يلزمها فيه
 الدم ان كانا متعينين والا فلا وقال الشافعي لم يعود لم يجزئها عن حجة الاسلام وكل موضع قلنا انه يجزئها عن حجة الاسلام فانه يلزمها فيه الدم ان كانا
 متعينين والا فلا وقال الشافعي عليه وم قال في موضع اخر لا يبين له ان عليه ما شيا ولا يترك على وجوبه على المتعمد واصالة البراءة تدل على عدمه الحق
 غيره مسئلة الكافر يجب عليه الحج لكن لا يصح منه الا اذا قدم الاسلام فان مات بعد احرامه كان احرامه لا حكم له وان اسلم بعد فوات الوقتين لم يجب عليه
 الحج لانه اسلم بعد فوات وقته وما مضى في حال كفره معفو عنه وان اسلم قبل الوقتين يجب عليه الحج لا مكانه ويتعين عليه في تلك السنة لو وجب الفور فخره
 للشافعي بعد احرامه غير الاول لعدم الاعتداد به فان لم يجد ه فان تمكن من الرجوع الى البيقات والاحرام منه يجب الاحرام حيث امكن ولا يتم لعدم الاعتداد
 بالاحرام الاول وبه قال ابو حنيفة لا يجد خلا للشافعي في اساعه المساجد حيث جاوز البيقات وبعد ذلك احرام من وند ولم يعد اليه حرم الدم كالمسلم وليس يجد
 لانه ترك البيقات وليس من اهل البيت مسئلة المخالف اذا حج ثم استبرأ فان لم يجد شي من اركان الحج صحح وجزاء عنه واستحب له اعادته وان كان قد اخل
 وجب عليه اعادته الحج لانه مسلم في بال اركان فاجزاء عنه كغيره من المسلمين ومع الاحلال لم يات بالماله مورب على وجهه في حرمه التكليف لرواية يزيد بن معوية
 الصحيح انه سأل الصادق عن رجل حج ولا يعرف الاسر من الله بمعرفة والدته ونزبه اوجب عليه حجة الاسلام او قد تقضى فريضته فقال قد تقضى فريضته ولو
 حج كان احب اليه عرف هذا فقبر الحج من المباديات ذاقها على وجهها لا يجب عليه اعادتها الاصل لا الزكوة فانه اذا سلمها الى غير المؤمنين وجب عليه
 اعادتها قال يزيد بن معوية العجلي في الصحيح سالت الصادق عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الامر ثم من الله عليه بمعرفة والدته ونزبه اوجب عليه حجة الاسلام
 او تقضى فريضته ولو حج كان احب اليه قال سالت عن رجل حج وهو في بعض هذه الاصناف من اهل القبلة فاصب من الله عليه بمعرفة هذا الامر يقضى حجه
 الاسلام قال يقضى حجه وقال كل عمل عمل له وهو في حال نصرة ضلالتهم من الله عليه عرف الله الولاية فانه يوجب عليه لا الزكوة فانه يوجب عليه لا الزكوة فانه
 بعدها ان وضعا في غير مواضعها الا اهل الولاية واما الصلوة والصيام والحج فليس عليه تقاضاه مسئلة المسكين اذا شهد المناسك حال سكره
 فان لم يحصل تيساراً فخره ما فعله ووجب عليه اعادته الحج وان حصل ما يفعله وفعله على وجهه صح حجه والشيخ في اطلاق فقال من شهد المناسك كلها ودينها
 في مواضعها الا انه كان سكراناً وكان عليه اعادته الحج من قابل قد روي ابو علي بن بشير قال كتبت الى يدسالة عن رجل حج وسكر وشهد المناسك هو سكران اتم
 حجه على كتابك ثم حجه مسئلة واجداً استطاعه ان تمكن من مباشرة الحج لا يجوز له ان يسافر غيره في حجة الاسلام اجماعاً وكذا المذنب وشبهه وبالحجامة كل
 حج واجب عليه اذا تمكن من الانيان به مباشرة لا يجوز له الاستيجار فيه اما التطوع فان كان المسافر لم يحج حجة الاسلام فالا فرب ان يجوز له ان يسافر غيره في حجه
 عنه تطوعاً للاصل ومنع ذلك لان هذا التطوع لا يجوز فعله بنفسه فانيه اول الفرقان فله مباشرة يمنع من اداء الواجب بخلاف فعل النايب و
 لو كان الاستيجار يمنع من اداء الواجب بان يقصر نفقته باعتبار دفع مال الاجارة لم يجز له الاستيجار ولو لم يكن السرب محلي جاز له ان يسافر من حج عنه نفقته
 سواء فخرت نفقته بما لا اجازة ام لا ولو كان قد حج حجة الاسلام ثم عجز عن مباشرة حج التطوع فانه يجوز له الاستئجار اجماعاً ولو كان قد أدى حجة الاسلام
 وهو متمكن من مباشرة حج التطوع فانه يجوز له ان يستنيب غيره عند علمنا وبه قال ابو حنيفة لا يجزئ غير واجب عليه لاجازة الاستئجار كالمعتق وقال الشافعي
 لا يجوز له ان يستنيب غيره عند علمنا وبه قال ابو حنيفة لا يجزئ غير واجب عليه لاجازة الاستئجار كالمعتق وقال الشافعي لا يجوز له ان يستنيب غيره عند علمنا وبه قال ابو حنيفة لا يجزئ غير واجب عليه لاجازة الاستئجار كالمعتق وقال الشافعي
 فانه يجوز له ان يستنيب غيره عند علمنا وبه قال ابو حنيفة لا يجزئ غير واجب عليه لاجازة الاستئجار كالمعتق وقال الشافعي لا يجوز له ان يستنيب غيره عند علمنا وبه قال ابو حنيفة لا يجزئ غير واجب عليه لاجازة الاستئجار كالمعتق وقال الشافعي
 مشروع في كل عام يفوت حج هذا العام بآخره مسئلة العبد اذا فقد استطاعة وتمكن من الحج تطوعاً جاز له ذلك يقع من التطوع عند علمنا
 وبه قال ابو حنيفة مالك الثوري استحق من المذنب ان يفوت التطوع ولم يوافق الفرض فلا يقع عن الفرض لقوله تعالى الا اعمال بالنيات وانما الامر في ما نوى
 ولا نية عبادته منقسم الى فرض وفعل فجاز ايقاع فعلها اسلم فيها كالمصلاة ولا نية فجاز ايقاع فعله فيها كالمصلاة والحج وقال الشافعي يقع
 عن حجة الاسلام وبه قال بن عمر بن الخطاب عن احمد وانيان لانه احرم بالحج وعليه فريضة فوجب ان يقع عن فريضة كالمصلاة ولا نية فجاز ايقاع فعله فيها كالمصلاة والحج وقال الشافعي يقع
 الفعل الفرض متناهيان فستحرمها بما في نية الاخر لا فعله ولو وقع الفعل بحسب النية بخلاف المطلق الذي هو جزء الفرض فنية لا شافعي في نية الفرض مسئلة
 لو نوى فاد لا استطاعة جازاً مندوراً عليه جزءه عن النذر عند القولة الاعمال بالنيات قال الشافعي يقع عن حجة الاسلام وكذا الخلاف لو مات عليه
 حجة الاسلام ومندورة فاستوجب رجل الحج عنه لندرة فاحرم بها وقع عن النذر عند فاد الاستحرام حجة الاسلام ولا يمكن ذلك قال الشافعي يقع عن حجة
 الاسلام ولو كان عليه مندورة فاحرم بحج التطوع قال الشافعي يقع عن المندورة والوجوب ان تعلق برمان معين لم يجز ايقاع التطوع فيه فان
 اوقعه بنية التطوع بطل لم يجز عجز المندورة لعدم الفعل ان لم يتعلق برمان معين لم يقع عن المندورة ايضا لعدم القصد لا عن التطوع لو وجب تقديم
 النذر مسئلة من حج عن غيره وصل ثواب ذلك اليه يحصل الحاج ثواب عظيم يروي العامة عن رسول الله انه قال اذا حج الرجل عن غيره فليقبل الله
 منه منها واستشترى ربهما في الدنيا وكتب عبد الله بن ربيعة صلى الله عليه واله ان قال من حج عن غيره بنية وقضى عنها ما مضى يوم القيمة مع الاراد ومن حضر

فقال قد مضى فريضته

والحج

احكام العبد في حرمه

المفرد
كيفية

ان المنع بها

حتى يخرج

وبكره ان يرجع
احدنا هو
اللقاح من
قال الشيخ
الصحيح لا يبيح

في كل وقت
في كل وقت

من يكونه

حاشية

مرجعه

فيها من الحرام وهو هذا جمع من اطلاقها عراة خير **مسألة** صورة العزة المرفة ان يحرم من الحيض الذي يوجب له الاحرام ستم بدخل مكة بطون
ثم يصير كعتنه لم يبيح من لصفا والمردة ثم يقصر او يحلق ثم يطوف طواف النساء ثم يصلي ركعتيه فدخل من كل نبي احرم منه وهكذا عشرة المنع الا ان لا يطوف
للنساء فيها ولا يصلي ركعتيه بل يحل من كل شيء احرم منه عند التقصير ونسرايط وحول العزة المرفة هي نسايط وحول الحج وحيث العمر من اصل التمتع وقد
ما ليس والسد والعمدة الاستيحاء والافساد والنوائف والدخول الى مكة مع النساء العذرة وعدم تكرار الدخول وتكرار وجودها سكر المستلحقين بينهما
وبين المنع بها انما تحت من ليس من حائض المسجد الحرام ولا يصح صلوات الاحرام بها الا في شهر الحج ويلزم التقصير ولا يجوز الحلق فان حلقه لانه لم يرد
بحسب ما طواف النساء والمفردة تلزم حاضري المسجد الحرام وينبغي في جميع ايام السنة ويحب فيها طواف النساء ويجوز فيها الحلق ونسقط المفردة مع الايمان
بغير المنع ولو احرم بالمفردة ودخل مكة حازا من سبوى المنع ويلزم منه اذا كان في شهر الحج ولو كان في غير شهر الحج لم يلزم منه بدخول مكة فمتنعاهم بخلة الخروج حتى
ما في الحج لا يبره بغيره لو خرج بحيث لا يحتاج الى استئناف احرام حاز ولو خرج فاستأنف عرفة تمنع بالاجرة والحلق في المفردة افضل من التقصير فاذا حصل
احدهما احل من كل شيء احرم منه الا النساء فاد اطاق طواف النساء حلل له وطواف النساء واجبت العزة المرفة على كل حاج من ذكر وانثى او ختى او ختية
او صبى لا تحت المفردة مدي فلو ساق هذا بخلافه ان يحلق بمناه الكعبة بالموضع المعروف بالخزرة لقول الصادق في الصحيح من ساق هذا في عرفة طيفه قبل ان
يحلق قال ومن ساق هذا وهو معتد بخبره باعند الخبر وهو من انصاف والمرءة وهي الخزرة ولو جامع قبل السعي صحت عمرته ووجب عليه نساؤها والكفارة
لقول الصادق في الرجل يفتقر عرفة مفردة ثم يطوف البيت طواف العريضة ثم يفتقر عرفة قبل ان يصلي بين الصفا والمروة فقال قد اخذت عمرته وعليه من يقيم
مكة حتى يخرج التمر الذي اعتمر فيه ثم يخرج الى الميقات الذي قد روي عن رسول الله لا هله فيجوز منه ويغفر له لا يجوز له وحسب عليه العمران يغفر عنه غيره كاي ويصلي
اد العزم المعتد به كثر عانته انه محرم بالعزة المرفة فاد اقل بالعزة المرفة فاد اقل بالحرم قطع الثلثة **الفصل الرابع** في التواضع والتواضع فيه بحاشان
الاول في التواضع **مسألة** من اجلت حلقا في غير الحرم فالتقاء الى الحرم صبيغ عليه في الطم والمشي حتى يخرج مقام عليه الحلق لقوله ومن دخله كان امنا
ولو احدث الحرم فويل له الحاشية فيه لانه هناك حرمة فيما لم يفعل ولم اراه معونه من عار في الصحيح عن الصادق قال قلت لمرحلي قتل حلقا في الحرم ثم دخل
الحرم قال لا يصح ولكن لا يطعم ولا يبيع ولا يودي من الحرم فيؤخذ بمقام عليه الحلق قال قلت فدخل من حلقا في الحرم وسرق في الحرم فقال بقاء عليه الحد
وصغار له لا يبر للحر حرمة وقد قال الله ثم من اشد علىكم فاعتدوا عليه عمل ما اعتدى عليكم يعني في الحرم وقال لا عددان الاعلى الطالبين وفي الصحيح من خطبه
قال سالت ابا عبد الله عن قول الله عز وجل من بر دينه والحالح ظلم بدينه من عذاب الله فقال كل الظلم في الحالح حتى لو ضربت فاد مال طلبا حشيت ان يكون الحالح الله
كان الفقهاء يكرهون سكره مكة **مسألة** يكره لاهل مكة مع الحاج شتما من دورها وما زاد لها الماروي عن الصادق في الصحيح انه ذكر هذه الاية سواء العاكف
بغيره لاد فقال كانت مكة ليس على نبي منها ما كان من خلق على بابها المصراعين معونه بر ابي سفيان وليس يعني لاحد ان يبيع الحاج شتما من الدور
ساد لها الصلوات **مسألة** نوق الكعبة **مسألة** لا يجوز اخذ لقطة الحرم عريضة فاد حاء صاحبها او عيها اليه لا تجوز من المحط لصاحبها انما كما يحفظ الودع
وبين الصادق بها عن صاحبها بالصدقة لان العصيل بن يسار سأل الصادق عن لقطة الحرم فقال لا تمسكها حتى يبي صاحبها ما احدها فقلت ما كان له مال كثير قال
ما لم ياحدها الا مسك عليه عريضة وسال عن لقطة العبد الصالح عن رجل واحد بناوا في الحرم فاختاره قال من ما صنع ما كان يبيع لاهل باحدها قلت اني بذلك
قال يعرفه قلت فاد عريضة فلم يجدها فاعيا قال يلزم بالي يلد يتصدق به على اهل بيته من المسلمين فان جاء طالع فله مناس واد الصدقة تصرف في مال الصبر بغيره
فيكون ضاملا للشيخ قوله اخر انه لا يبيع من الصدقة واللقطة غير الحرم فادها تقرب شتمان جاء صاحبها احوها والافني كسبل ماله لان يقول شتم سال
الصادق عن اللقطة ونحن يومئذ نجو فقال ما امار ساعده ولا يصح ما اعندكم فان صاحبها الذي يجد ما يبيع فاستثنى كل جمع ثم هي كسبل ماله **مسألة**
يكره الحج والعمر على الامل على الاثني التي تعدي بعدة الانسان خاصة لا بما حرمه مكة الحج عليها ونقول لاسفر ان علماء كان يكره الحج والعمر على الامل الحلال له ذكر
الصلوة في اربعة مواطن في طريق مكة السيد وضمان وادان الصلاصلا وادى السقرة قال الصادق اعلم انه لا تذكرو الصلوة في ثلثة امكنة من الطريق المبدأ وهي اذ
الحشر ذات الصلاصلا ضمان وقال لا يابس اصيل من الطواهر وهي الجواد وجواد الطريق ويكره ان يصلي في الجواد **مسألة** لا يستحب ان يبدل الحاج على طريق
العراق برباط النقي بالمدينة جدراس العابق سأل عيص بن القهم الصادق في الصحيح من الحاج يبدل بالمدينة افضل او مكة قال بالمدينة **أذاعرف هذا**
نورك الساس الحج احرم لادام ثم لو حوته لو تركوا زيارة النبي قال الشيخ رحمه الله يحرم الامام عليها ومنع بعض علماء الانبا مسجده ولا تخشعوا وهم عليها وان
ما قاله الشيخ رحمه الله من الحياء المحرم **مسألة** يستحب للمسافر الانعام في حرمة مكة وحرمة المدينة وجامع الكوفة والحار على ساكنة السلام واد ان يقول للقام
عشرة ايام لان عبد الرحمن بن الحاج سأل الصادق في الصحيح عن التام مكة والمدينة قال انتم وان لم تصل فيهما الا صلوة واحدة وقال الصادق انتم من يخرجون
الله الانعام في اربعة مواطن حرمة الله وحرمة رسوله وحرمة امير المؤمنين وحرمة الحسين **مسألة** من جعل حاربه وعبد هذا البيت الله ثم يبيع وصتر
في الحاج والرايين لان علي بن جعفر سأل الكاظم عن رجل جعل هذا للكعبة قال من نادى ان يقوم على الحرف نادى الامر قصير نفقة وقطع به او بعد طعامه
فليات فلان ابن فلان وامره ان يعطي اذ لا ولا لا حتى يبعد عن الحاربه ويستحب لمن انصرف الحج العزم على العود وسؤال الله ثم ذلك كانه من الطاعات الجليله
والعزم عليها طاعة وبكره ترك العزم روي محمد بن ابي حنيفة عن حرج من مكة وهو لا يبريد العود اليها فقد قرب حله ووفى عذابه يستحب الدعاء للقادم من مكة
ما يقول ينبغي الحاج اسفاد الحايض حتى تقضي ناسكها قال الكاظم ثم انما ليسا اميرين صاحب الجباز ليس بينهما ان يرجع حتى ياذن له واسرة وجهه
مع قوم فاعتكف بالحايض فلم يلزم ان يرجعوا وادعوا حتى ياذن لهم **مسائل الاو** في الطواف للجوار ومكة افضل من الصلوة ما لا يجاوز تلك سنين
فان جاورها او كان من اهل مكة فالصلوة افضل لقول الصادق في الصحيح وادام الرجل بمكة سنين والطواف افضل وادام سنين خط من هذا وهذا
ما اقام ثلث سنين فالصلوة افضل **الثانية** ينبغي لاهل مكة ان يذبحوا ما لم يذبحوا في ترك المسحط لانه شعار المسلمين فذلك الوقت والمكان يقول
الصادق لا يصح لاهل مكة ان يلبسوا القبيح ان لبسوا المحرمين شتماء عار قال ينبغي للسلطان ان لا يخدم بذلك **الثالثة** لا يامر المحدثات

منه في الجنة
والملك
قال له في الجنة
قال على كوكبه
في أيام معادها
قال

[illegible]

مؤمنان

فان

والمن

برہانوں پر حلوات

فكم
زاد في فاحشته

یوسف علیہ السلام

واللجنة

زمارة الحبيب

لَعَنَّا اَوْمَةً

۲۰۰

زبانہ الامم

五

فقد انما قالوا ما فعلوا به
 في قبره

وقد بنى على الساقية وجعفر بن الصادق قال الصادق من زارني غفر له ذنوبه لم يمت فقيرا وتحتجب بارتهم بالمقولة الوداع به مسئلة يستحب زيارة الامام موسى بن جعفر الكاظم ببغداد في المقبرة المعروفة بمقابر قريش قال الحسن بن علي الوشائي ان الرضا عن زيارة قبره قال نعم وكذا الشخب بارة محمد بن علي الجواد ببغداد عند قبر جده الكاظم قال ابراهيم بن هبة كنيته الى الحسن الثالث ما سألته عن زيارة ابني عبد الله وزيارة ابني الحسن وابي جعفر فكتب لي ابو عبد الله المقدس وهذا الجمع واعظم اجرا ويستحب زيارة تمام بالمقولة الوداع لهما به مسئلة يستحب زيارة مولانا الامام علي بن موسى الرضا لان علي بن هزارة سألني الصيغ يا جعفر جعلت فداك زيارة الرضا افضل من زيارة ابني عبد الله الحسين قال زيارة ابني فضل ذلك ان ابا عبد الله يزوره كل الناس ابني لا يزوره الا خواص من الشيعة قال الرضا من زارني على بعد ارضي من ارضي يذهب يوم القيمة ثلثة موطن حواشيته من اهلها اذا نظاها لثوب الكعبين اوشاوا عند الصراط وعند الميزان ويستحب زيارة المقولة الوداع به مسئلة يستحب زيارة ابني الحسن علي بن ابي طالب وولده الامام ابني الحسن علي العسكري قال ابو هاشم الجعفي قال ابو محمد الحسن بن علي قريش بن ابي امان لاهل الجابيين ويستحب زيارة المقولة الوداع به مسئلة يستحب زيارة مولانا الامام المنتظر القائم محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب المقولة وداعة قال المصنف اذا اردت زيارة الامامين يسر من راي فقف بظاهر الشبان قال الشيخ الفوسني في الذي كره الشيخ من المنع من دخول الدار هو الا حوط فان الدار لا يجوز التقرب منها الا اذا نزلوا وان احد ايدخلها اليك ما نوما خصوصا اذا تاول في ذلك ما روي عنهم عليهم السلام عن انهم جعلوا شيعتهم في حل من ماله ثم قال علي بن عتبة مسئلة يستحب زيارة سلطان الفلوس في رضى الله عنه بالمقولة زيارة بواب الامام المنتظر عليه السلام كعق من سعيده السمر وكذا يستحب زيارة المؤمنين بوي محمد بن الحسين بن محمد بن علي بن ابي طالب قال شيبه مع بن بلال في قبر محمد بن اسمعيل بن بزيع قال فقال لي علي بن بلال قال صاحب هذا القبر عن الرضا عن من في قبر اخيه المؤمن في ناحية يضع يده وقراء انا انزلناه سبع مرات من الفزع الاكبر وقال ابو الحسن نعم لم يقدر علي زيارة نا فليز صاحب اخوانه ومن لم يقدر ان يصلنا فليصل صاحب اخوانه بكن له ثوابنا قال عمر بن ابي المقدام عن ابيه الخرون مع ابي جعفر فم بالقيع فزونا بقبر رجل من اهل الكوفة من الشيعة فقلت لابي جعفر عليه السلام جعلت فداك هذا قبر رجل من الشيعة قال فوقف عليه ثم قال اللهم ارحم غريبه وصل حدته وانس وحشته واسكن اليه من جنتك ثم ليتغني بها عن رحمة من سواك والحقير من كان يتوكله ثم قرأ انزلناه سبع مرات والزوار ان يكفيلها طوبى له ما كتب منه نقلمها علما نارضى الله عنهم فنطلب من هناك ثم الكتاب الحج ونبليو الجها الشاء الله تعالى في دفع من كتابه في عصره لا سابع عشرة شهر من المرجب سنة ١٧٠٠ ورحم الله

والله اعلم
 عليه السلام
 نيلما
 كثيرا
 كثيرا
 ٢٢

الحرم ثم امر به من غير شرط في حق من لا يرى حرمه للموت الا شهرا لم يقبل ثم واقتلوا ثم كبر حيث شققوه وكان فرض الجهاد في المدينة على الكفاية في ابتداء الوجوه
عندنا وهو واحد وجميع الشافعية والثاني انه كان فرض عين واما بعد النبي فالكفار ان كانوا فاطنين في بلادهم فبما صدق لقتال المسلمين فاجلها لم فرض كفاية
لا فرض عين لا لتعطيل المعايير والكفاية تحصل في شين احدها ان يبعث الامام في كل جماعة يقومون بحرب مطر زائمهم من الكفار ويحصل لهم القصد من استيلاء
دعاهم اليها وينبغي ان يحاط ما احكام المحصو وحفر الخنادق نحوها ويرتفع كفاية اميرها ما هو الجهاد وحواشي المسلمين والثاني ان يدخل الكفار فادبا
ينفذ بيعت جيشا توهم عليهم من جهة كفاية اقتداء برسول الله حيث كان يبعث سرايا والجوش في كل سنة مرة وما زاد فيه واقتلوا وقال بعض الشافعية
يجب ان يبعث في كل مكان بحيث لا يبقى الا مسلم او مسلم وليس بجدا لا الفالبان الاموال العدة لا في حق تجهيز الجوش اكثر من مرة واحدة السنة ولا ان النبي فعل
فان غزاه بلد كانت السنة الثانية من الهجرة وغزاه احدى الثلثة وغزاه ذات الرقاع في الرابعة وغزاه اخذ في الخامسة وغزاه في المصطلق في السادسة وفتح
خبيبة السابعة وفتح مكة في الثامنة وغزاه بيوت في التاسعة وان لم يستمر الكفار في بلادهم بل قصدوا بلدا من بلاد المسلمين فاصدين لها فالوجوب ان الوجوب
يتعين وصفر بل يكون فرض كفاية وهو واحد وجميع الشافعية فان اقام به البعض الا واجب على الايمان ويتوهم في ذلك الغنى والفقير والحر والعبد ولا يحتاج الى
اذن سيده والثاني انه فرض عين فارجح صحت المقادير من غير ما افقته العبد فاشافعية قوله ان احدهما ان الحكم كذلك لغوى الغلوب بمنزلة الشوكرة وتلك كانت
في الكفار والثاني انه لا يخل الجرح عنه لان في الاحوار غنية عنهم ولو اخرج الحال الى الاستعانة بالبناء وجب ان لا يمكن اهل البلد من التاهب والتجمع فمن
عليه كافر وكفار علم انه يقبل جبه عليه الدافعة عن نفسه بقدر ما يمكنه سواء الذكر والانثى والحر والعبد السليم والاعمى والاعرج ولو لم يعلم القتل بل جرح
السلامة وان يوسر ان اسلم وان امتنع قتل وجب عليه الاستسلام فان الاسر يحتمل من خلاص لو امتدح لا يدعى الى المرأة وجب عليها الفدية وان قتل
لان المكره على الرضا لا يخل للمطاوعة والبلاد القريبة من تلك البلد يجب عليهم الفداء لهما مع غزاهما لا مع عدم الفجر وهو واحد وجميع الشافعية والثاني
انه يجب ما البلاد البعيدة فان اجتمع الى مساعدتهم وجب عليهم الفداء ولا فلا وللشافعية وجهان احدهما عدم الوجوب على من بعد من سائة القصر ويجب على
الاخرين فالاقربين الى ان يكونوا ما من اهل البلدة وطبقت الاقربين الثبوت في الحق لآخرين مع احتمال الحال في ذلك لا يشترط وجدان الركوب فيكون بلده
دون مسافة القصر مع قدرته واما من بعد المسافة القصر فاشافعية وجهان عدم الاشتراط لشدة الخطب بثبوتها كالحج وكذا الوجهان في اشتراط الراد
مسألة لو نزل الكفار في خراب على جبل في دار الاسلام بعيد عن البلد لقتل مسارا نه لزم في البلد لانهم في دار الاسلام ومعه لان الدمار يشترط
المسلمين وللشافعية وجهان ولو اسر المسلما او جماعة من المسلمين فالوجه انه لا يجوز ان لا يسلّم لان سبب حرمته دار الاسلام حرمه المسلمين فالاستيلاء
على المسلمين اعظم من الاستيلاء على دارهم ويجوز المنع لان اعداء الجوش في تجهيز الجند لو احدث في دارهم بعيدا للشافعية وجهان لو كانوا على القريب من دار الاسلام
وتوقفنا استخلاص الاسر لومشنا اليهم وحب لو توغلوا في دار الكفر لم يمكن الشارع اليهم ان يلقوا الامكان **مسألة** ان الجهاد قسما احدهما
ان يكون للدعاء الى الاسلام ولا يجوز الا باذن الامام العادل ومن نصب لذلك عند علمائنا اجمع لا نعرف في شرط الدعاء وما يدعونه اليه من التكليف
دون غيره في الشريعة للصادق رايته في التمام ان قلت تلك ان القتال مع غير الامام المفروض طاعة حرام مثل البيعة والدم والحكم الغزير فقلت نعم هو
هو كذلك فقال الصادق هو كذلك هو كذلك قال احمد يجب مع كل امام يروى فاجروا بآية في سورة عن النبي انه قال الجهاد واجب عليكم مع كل امام
بركان وفاقرا وهو محمول على القسم الثاني من نوع الجهاد مع ان باهره وطعن في حديثه وهذا ادبر عن كل كثر حديثه لولا التهمة في حديثه لما اضل
عبره ذلك خصوص ما معارضة الكتاب العزيز حيث يقول لا تركوا الى الذين ظلموا فافتكم النار والفاقر ظلم وجوب هذا القسم على الكفاية على
ما تقدم فيبقى للامام او نائبه عماد النصف بينهم فلا يكره الغزو على قوم دون قوم **والثاني** ان يدم المسلمين العدة فيجب على الاعيان عند
قوم وعلى الكفاية عن اخرين وقد سبق **مسألة** ان قد عرف ان رد السلام واجب على الكفاية على الجماعة وهو فرض عين على الواحد فابدا في مستحب
ولا يستحب على المصلحة عند بعض الشافعية ولا على من يقتضي حاجة ولا في الحام ولو اجاب الجميع وقعة واحدة كانوا مؤدبين فرض كفاية ليقتهم الدين باجمعهم
لو تركوا ولو تاقوا فالوجه ان الفرض يقطع بالاول فالعقل الشافعية ان المناخر يكون مؤدبا بالفرض كفاية وليس بجدا ولو سلم في بعض الاحوال التي
يستحب فيها السلام فالوجه وجوب الرد عملا بالعموم خلافا للشافعية واذ سلم على المصلحة رجب عليه الجواب قال الشافعية لا يجب حتى يفرغ من الصلوة
ويجوز ان يجيء الصلوة بالامارة وعندنا لا يجب قبل ما سلم عليه ويقول الجواب السلام عليكم ولا يقول عليكم السلام واما من يقتضي الحاجة فالعرب منه
ومكانه يبعد عن الادب المروءة ولما الحام فانه موضع التطبيق لملك فلا ملحق التحية بالحلم والشغول الا كل ان كانت اللقمة في فيه والحاج في الضغ والبيع
الى ما ان يمنع عن الجواب ليس التسليم عليه ما بعد الاستدعاء وقبل وضع لقمته اخرى في فيه فلا منع وبعض الشافعية منع مطلقا وبعضهم سوغه مطلقا ولا
يمنع المأول في المعاملة والمساومة من التسليم عليه لان احوال الناس ذلك ولا بد في السلام وجوابه من دفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع وصيغة
السلام عليكم ولو قال عليه السلام لم يكن مسلما انما هي صيغة جواب براعي صيغة الجمع وان كان السلام على احد خطا با ولو اخل بصيغة الجمع حصل صيغة
السنة وصيغة البراءة عليكم السلام ولو قال عليكم السلام لا يخل في حروف العطف قال عليكم السلام فهو جواب خلافا لبعض الشافعية ولو لا
انسان سلم وادبها على الاخره على كل واحد منهما اياها ولا يحصل الجواب بالسلام لان ترتيب السلامان ولو قال الجيب عليك فهي كونه جوابا بنظر من حيث
ان لا يعرفه السلام في من حيث انه يكون جوابا للعطف وجوابا الى قول السلام ولو قال عليكم لم يكن جوابا وكال السلام ان يقول السلام عليكم ورحمة الله
بركانه وكان الجواب ان يقول عليكم السلام ورحمة الله وبركاته وينبغي ان يكون الجواب متصلا بالسلام بعد جوابا بالكافي قبول لا يجاب في العقود ولو ناداه
من وراء ستر حايطة وقال السلام عليكم باقلا او كتب كتابا وسلم فيهم عليه ورسلا سوا فقال سلم على فلان فبلغه الكتاب الرسالة قال بعض الشافعية
يجب على الجواب ان تحية العاين ما تكون طلبا لاداء الكتاب الرسالة وقد قلنا واد احييم الاية والوجه من مع المنداء وجب الجواب الا فلا وما يعاد وانما
من السلام عند القيام ومقارفة الجماعة دعاء لا تحية يستحب الجواب عنه ولا يجب ان يكون بحس طائفة من الجمع بالسلام ولو سلم عليه جماعة فقال عليكم السلام

فان الجهاد قسما

في ذلك ما يجب في

وهو معكم

رضی اللہ عنہما

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَاللَّهُ يَدْعُو
نَسْأَلُكَ تَوْفِيقَهُ

فی الحال

كتاب الجهاد

سأينفكهم وقال الشافعي لا ينبغي الجهاد وموجب عليه الجهاد على حضوره الصف فلا يجوز اخذ الاثر عليه وينتقم الحج فانه لا خير
 مكة تعين عليه الاحرام ومع هذا جاز ان يقع الاحرام المتعين عليه من غيره فكذلك ما قاله طاهر مجاهد سعيد بن المسيب من اعطاه شيئا من المال يستعين به في
 فان اعطى لغزو بعضها فافضل بعد الغزو لانه اعطاه على سبيل الامانة والنفقة لا سبيل الاجارة فكان الفاضل له وان اعطاه شيئا لينفق في الجهاد مطلقا
 بفضل من فضل النفقة جها الغزاة اعطاه الجميع لينفق في جهته فربما يظن من اتفاق الجميع انها اعطيت شيئا يستعين به في الغزو فلا يترك لاهل بيته شيئا قال احمد لا يترك
 الا ان يصير له راس من غزاه فيكون كبيت المال فيبيع الى عياله منه ولا يتصرف فيه قبل الخرج لئلا يتخلف عن الغزو فلا يكون مستحقا لما انفقه لان يشترى منه سلا
 او الغزو واذا حمل جلا على اية عارته فادرج من الغزو قوله لان يقول هو جبر فلا يجوز بيعها الا مع عدم صلاحيتها للغزو ومبايع ومجمل في خبره قال احمد
 كذلك المجتهد اصاب ما يملكه وكان في مكان لا ينفع به وكذا الاخيصة اذا بدلتها بخير منها ولو اعطاه اباها فغزى عليها فادرجى عليها قال احمد ملكها كما يملكك النفقة
 المدفوعة اليه يبيع منها ما شاء وكان مالك لا يرى ان ينفع بثمنها في غير الغزو وليس للغازي ان يركب في سبيل في حوائج يجرى بها ولا يستعملها في الغزو وسهم الغز
 الجبر من غزى عليه بغيره بعضهم اقراء الجبر ليس له من حله الا عطي بصير للطحين يصرف ثمنه في مثل ما وينفق ثمنه على الدواب الجبر لا يجوز لمن
 وجب عليه الجهاد ويتعين الامام او ينزل المباشرة ان يجاهد عن غيره يجعل فان فعل دفع عنه وجب الجهاد الى صاحبه قال الشيخ هذه للنائب ثواب الجهاد
 والمساكين ثواب النفقة وامام ما اخذ الدخول من الارزاق فليس جرة بل يجاهدون لانفسهم وادخلون جعله الله لهم فاذا كانوا اصداء انفسهم المقتال و
 اما موافق الثغور فم اهل القوم سهم من القوم يدفع اليهم وان كانوا مقيمين في بلادهم فيغزون او احفوا فيهم اهل الصدقات يدفع اليهم سهم منها ويستعين
 اعانة المجاهدين في مساعدتهم عضل عظيم من السلطان والعموم وكل احد وى الباقية عن رسول الله غازي كركن عتوقه وهو شريك في الجهاد
 فيجب الجهاد وكيفية الجهاد وفيه مباحث **الاول** من يجب جهاده **مسئلة** الذين يجب جهادهم قسمان مسلمون خرجوا عن طاعة الامام وبعثوا
 عليه كفار وهم قسمان اهل كتاب شبهة كتابهم يهود والنصارى المجوس وغيرهم من اصناف الكفار كالذين يدينون عباد الاوثان والذين ومنكري ما يعلم
 ثبوتهم من الدين ضرورة كالفلاسفة وغيرهم قال الله تعالى ان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصطوبوا بينهما فان منتهى لحددهما على الاخرى فقاتلوا حتى
 حققوا الى ارض الله وقال تعالى فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون من الدين اوتوا
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال تعالى فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقال فخر بن لقاب لست هذه الايات على جوب جهاد الاصناف الثمانية
 وروى العاترة عن النبي قال من اعطى ما ماصفقه يده وثمرة قلبه فليعطه ما استطاع فان جاءه الغزاة فغزاه فغزاه عنى لا خرو كان في قوله لم يشيخ على جيش
 او سيرة القبط عدل من المشركين فادهم الى احدى ثلاث خصال انهم اجابوا اليها فاقبل منهم وكف عنهم ادعاهم الى الاسلام فان اجابوك فغزاهم وكف عنهم
 فان لم يوافقوا فادهم الى اعطاء الجزية فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان لم يوافقوا فاستمن بالله عليهم وقاتلهم ومن طريق الخاصة قول الباقية بعث الله محمدا
 بخمسة صياف ثلثة منها شاهرة لا تنفذ الا ان تضع الحرب اثنان فيهما فاحق تطلع الشمس من مغربها فيؤمنوا لا ينفع نفيا ايمانها لم تكن استمن من قبل وسيف منها
 مكفوف وسيف منها مغفوس في غير ذلك البنية كما السيف الثلاثة الشاهرة سيف على مشرك العرب فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم فغزاهم ولا يقبل منهم الا ان
 او الدخول في الاسلام والسيف الثاني على اهل الذمة قال الله تعالى فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يدينون عباد الاوثان ولا يدينون عباد الاوثان
 الثالث سيف على مشرك العرب يعني الزك والخز والدخول في الاسلام فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم فغزاهم ولا يقبل منهم الا ان يقاتلوا في الاسلام ولا يحمل
 لنا تكاحم ما داموا في الحرب ما السيف المكفوف على اهل البقي والناو بل قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصطوبوا بينهما الى قوله حتى
 تنفي الى امر الله فلا تترك هذه الاية قال رسول الله ان منكم من يقاتل بعدى على النازل كما قالك على النازل فقتل النبي من هو قال هو خاصف النمل
 يعني ام المؤمنين ٢ قال عمار بن ياسر فقلت تحت هذه الراية مع رسول الله ثلثة وهذه الراية لله لوضوفا حتى يبلغونا السعفان من هجرنا
 انا على الحق وانهم على الباطل الحديث **مسئلة** من يجب جهاده فالواجب على المسلمين الغزوات اليهم اما الكفار او لقتلهم الى الاسلام فان بدوا بالقتال
 وجب جهادهم وانما يجب قتال من يطلب اسلامه بعد عانهم الى محاسن الاسلام والتزامهم بشرايعه فان فعلوا ذلك الا قولوا والداعى انما هو الامام او من
 قال ام المؤمنين بعث رسول الله الى اليمن فقال اهل لا تقابل احد حتى تدعواهم ثم يمدح الله على يدك جلا عنك بما طلعت عليه الشمس
 وغربت لك لانه ما على ايمان لا يشرط تقدم الدعة في حق من لم تبلغ الدعوة ولا عرف بعثة الرسول فيدعوم الى الاسلام ويحاشوا ظلمها والشهادتين والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر والامانة واصل العبادات جميع شرايع الاسلام فان اجابوا ولاقتلوا القول ٢ باعلى لا تقابل احد حتى تدعواهم يا من طبعته الدعوة وعرف بالبعثة
 ولم يقبل الاسلام فيجوز قتالهم ابتداء من غير دعاء لانه معلوم عندهم حيث بلغتهم دعوة النبي ودعواهم الى الايمان وان لم يقبل منهم فقاتلوا من قبل منه
 اضطره ولا حرب المسلمين يجوز قتالهم ابتداء فان النبي افاد على المصطلق وهم غارتين منون وابلهم شق على الماء وقال سلمة بن الاكوع ارنا رسول الله فقتلنا
 اناسا من المشركين فبينهم والدماء افضل الماداة العاترة النبي امر عليا حين اعطاه الراية يوم خيبر فبعضه الى قتالهم ان يدعواهم وقد بلغتهم الدعوة ودعا
 سلمان اهل فارس دعا عليا وعمر بن دة العاصي فلم يسلم مع بلوغ الدعوة ومن طريق الخاصة قول الصادق لما بعث النبي عليا الى اليمن قال يا علي لا تقا
 احد حتى تدعوه وهو عام ولو بدلتان فقتل احد من الكفار قبل بلوغ الدعوة اليه ساء ولا خود ولا ذمة ولا صلح بقتال ابو حنيفة في احد وهو قاتل
 مالك قال الشافعي يجب ضمانه لا كفارة لصلح محقون الدم كحوضه فوجب ضمانه كالتكفير في التزم قبول الجزية فمقتله ما ماضاه لم يعلم ذلك
 من قبل فيجب الضمان لانه كافر لا عهد له كالحرب **مسئلة** اصناف الكفار ثلثة اهل الكتاب هم اليهود والنصارى هم النورية ولا يحمل فينولاه يطلب
 منهم الاسلام والجزية فان لم يسلموا وبدوا الجزية جرم قتالهم لاجماع التولية فقاتلوا حتى يعطوا الجزية ومن شبهة كتابهم المجوس كان ثمة قتلوه وكتاب
 حرقوه وحكمهم حكم اهل الذمة لاجماعا ان اسلموا ولا طلب منهم الجزية فان بدوا ما كفت عنهم واقروا على دينهم ولا قتلوا قال علي بن ابي طالب سنة اهل الكفار
 ومن لا كتاب له ولا شبهة كعباد الاوثان وغيرهم من اهل المكاتب المجوس لا يقبل منهم الا الاسلام خاصة ولو بدوا الجزية لم يقبل منهم عند عليا

جازية جمل ثمة
 في مكان ينفع به

قال من بلغ رساله
 فيه حكمة

ولن نفي الجهاد عنه

كانت ذرية قال الشافعي احدى الروايتين لقوله فالتوا بالمشركين كقوله فتعوثون فالتوا بالناس حتى يقولوا لا اله الا الله اخرج منه الفتا الا ولان
فيتي الباقي على صفة لان قوله في الجوس من سوابهم سنة اهل الكتاب يقتضون تخصيص اهل الكتاب بخلاف الجزية ذلوا شركهم غيرهم لم يقتضوا لخصلة منهم ولان
كفر من هذا الثلاثة اشكلا نكارهم الصانع ثم وجب الرسل ولم تكن لهم شبهة كتاب لا يساون من الكتاب عتروا بالله ثم كالمزلة قال ابو حنيفة يقبل عبدة الاوثان
من الجزية ولا يقبل من العرب الا الاسلام وهو رواية من احداهم يقرون على دينهم بالاسترقاق فيقولوا بالجزية كاهل الكتاب الجوس قال مالك يقبل من جميع
الكفار الا الكفار قرش لان النبي كان يوصي من بيننا من الامراء بالدعاء الى ثلاث خصال من جعلتها الجزية وهو عام في جميع الكفار ومنع افرارهم على دينهم فلا يشتر
والا يقبل الجزية مخصوص ما اهل الذمة **اذا عرف هذا فان الكفار من لا يؤخذ منهم الجزية عرض الامم فان اسلموا حقنوا دماءهم واموالهم وان ابوا فاقام**
وسبى ذرايعهم ودماءهم وغنم اموالهم وقسمها على ما ياتي وان كانوا من يؤخذ منهم الجزية وعام الى الاسلام فان ابوا كف عنهم وان ابوا عام الى الجهاد في نيل
بذلوا ما قبل منهم الجزية وان امشعوا فانهم وسبى ذرايعهم ودماءهم وغنم اموالهم وقسمها على المستحقين **البحث الثاني في الجند مسلم** اذا عير
الامام شخص الجهاد مع جيب عليه طاعة وحرمة عليه التخلف سواء وجب عليه لا الدعاء ولا قول معين ام يجب عليه لامل الكفاية الا ان يدهم المسلمين
يخشونه من على النفس والمال يخاف على نفسه الاسلام فيجوز لكل من تمكن اليها سواء اذن الامام له ولا سواء كان مقلا او مكثرا ولا يجوز لاحد التخلف الا مع الحاجة
الى التخلف كحفظ المكان والاهل والمال ومنع الامام له من الخروج فان تمكن استخرج اذن الامام في جهاد فرض العين وجب له اعرف وامر الحرب هو كونه ليه لعله
بكثره العدو وقلة لولم يمكن استيذانه لغنيته ومفاجاة العدو وجب الخروج بغير اذن اذا نادى الامام بالفتنة والصلوة فان كان العدو بعيدا صلوا ثم خرجوا
وان كان قربا بجنى من الناحية بالصلوة خرجوا وصلوا على ظهورهم وابوا ولو كانوا في الصلوة قاموا وكذا يقولون خطبة الجمعة اذا نادى بالصلوة جماعة محدثا امر
يحتاج الى المشورة لم يتخلف احد الا بعد ان يقر الجند الا عن حقيقة الامر **مسألة** اذا بعث الامام سرية استخبت بغير علمهم امير ثقة جلدناهم بامرهم بطاعته و
بوصية بهم وما اخذ البيعة على الجند حق لا يفرقوا ولا يبعث الطلاب ويخبر اخبار الكفار ويكون الامير لشقته ونظر على المسلمين ولو كان القايد معروفا بشرب الخمر
او غير من المعاصي لم يفرقوا معه ولو كان شجاعا اذا رأى جاز الفؤاد معه الامير لشقته ونظر على المسلمين لقوله ان الله تهب هذا الدين بالرجل الفاجر هذا كله
مع الحاجة الى المنفعة من غير ان الامام العادل ما مع عدم الحاجة فلا يجوز ان يبالى في اخراج النساء لمدارة المرضى شبهها استخبت لمان يخرج النجاسات
ويكون اخرج الثواب منهم هذا امر ظفر الكفار هم فينا لوامنهم الفاحشة فان احتاج الى اخرجهم كان رسول الله خرج بعبادة غزوات **مسألة** تجوز الا
ما اهل الذمة والمشاركة للمؤمنين فانه اذا كان في المسلمين قلة فان رسول الله استعان بصغيره امير على حربه وان قبل اسلامه استعان به وبغيره فبقاع ورضخ
لم ولولم يكن مامونا وكان بالمسلمين كثرة لم يستعن بهم قال الله ثم وما كنت متخذ المسلمين عضدا وقال ما لا نستعين بالمشركون على المشركين واداء مع وقد احدث
الشرك ولا نهم مغضوب عليهم فلا تحصل النصرة بهم ومع عدم الامم منهم لا يجوز استصحابهم وهذا كله مذموب الشافعي له قول اخر جواز الاستعانة بشرك كثرة
المسلمين بحيث لو خان المستعان بهم وانضموا الى الكفار تمكن المسلمون من ميقا ومنهم جيعا ومنهم من المنذر من الاستعانة بالمشركون مطلقا وعن احمد وابان
ويجوز ان يستعين بالبعيد مع اذن السادة والمراجعين والذي اخبر باذن رخصه وبغيره من اخرج رخصه وللشافعي استحفاة الرخص مع عدم الاذن قوله ان ولو
لم يستحق **مسألة** لا يجوز للامام ولا للامير من قبله ان يخرج مع من يخذل الناس فيطهرهم عن القز ويدهمهم عن الخروج كمن يقول الحرشد هذا البرد
والشقعة عظيمة والسافة بعيدة والكفار كثيرين والمسلمون اقل ولا يؤمن من هزيمتهم ولا الحزيف هو الذي يقول هلكت سرية المسلمين ولا طاعة لكم بهم ولم يفرقوه و
شوكة ومدة وصبر ولا يثبت لم مقاتل ونحوه ولا من يعين على التجسس للكفار ومكابتهم المسلمين والملاحم على عوداتهم وابوا جاسوسهم ولا من يوقع العداء
بين المسلمين ويغش بينهم بالقيمة ويسوي بين الفتن لقوله لو خرجوا فانيكم ما زادوكم خبا لا ولا وضعا خلاكم بغير نكم الفتنة فان خرج واحد منهم لم يسمع له لا يرضخ
ولو قتل كافر لم يستحق سلبه ان اظهره امانة المسلمين لا منه نفاق ولو كان الامير احدث هؤلاء لم يخرج الناس مع ان المبعوع يمنع منه فانابع ولو لا انه كثر ضرر **مسألة**
اذا خرج الامام بالغير عقد الرابات فجعل كل فريق تحت يده وجعل كل منها بانه شعارا يميز به عندهم حتى لا يقتل بعضهم بعضا يانا ويدخلوا الحرب بجماعة
لانه احوط واهيب ان ينظر الضعفاء فليس عليهم مسيرهم الامم الحاجة الى قوة السير يدعو عند اللقاء الصنفين ويكر من غير اشراف من رفع الصوت وان يجرى
الناس على القتال على الصبر الشان ولو تجد احد معك فان كان لموضع نفسك ان الاضراف فان كان بعد اللقاء الصنفين لعدم تمكن من القتل
وان كان غير مرض كوجوع صاحب الدين واحد الابوين فان كان بعد اللقاء الصنفين لم يجز الاضراف ان كان قبله جاز ولا ينبغي ان يقتل اياه الكافر
بل يؤفاه لقوله ثم وصاحبها في الدنيا معروف الا ان يسلم **مسألة** فان باع عبدا مثل اياه حين سب سول الله لما قال له النبي لم تملكه قال نعمت يسبك
فبك عنه لا يميل الامير مع موافقه في المذهب النسب على مخالفة الفقه التلا بكه قلوب غيرهم فيخولون عند الحاجة ويبلغون يستشير صاحب الراي من اصحاب
تلايه ويخبر اصحاب المنازل الجيدة مواريلها ومواقع العشب يحمل من يفتق بانه اذا كان فضل معه ومع اتباعه لو خان جلت نفق اخر لولت بانه خيل
وجوب بذل فاضل مكره ليجوز صاحب كبريى فاضل الطعام المضطر وتخلصه من هذه ويجوز العقبة بان يكون العرس الواحد لا شين لما فيه من الازة
مسألة تدبينا ان لا يخرج الخذل ويشبهه فان نهاه الامام عن الخروج فخرج لم يستحق ولا عقابا لانه منها هو الا قاهل منه فلا امام ان يفره اذا
راه ولولم يامر ولا نهاه لم يستحق رخصا عند ما هو اصح وجهي الشافعية لا نه ليس من اهل الذمة عن الدين بل هو منهم بالحيانة والثاني انه يستحق لانه بالهد
المود صا من اهل الدار واهل ضررها وليست شي لان الخذل قوي ضيق في التهمة عنه وليس له اخرج لنا اهل الذمة ولا ذرايعهم لانه لا قتال بينهم ولا راي
ولا ترك مدعائهم وللشافعي قولان في الجواز هل يخرج من جها ان احدهما المنع واخرج النبي عبدا بهر مع ظهور الخذل منه فلان النبي يتطلع مالو
على فعاله فلا يصبر ويكيد وقوله الامام جماعة من المسلمين على الخروج والجهاد معه يستحقوا الجزية قال بعض الشافعية والوجه انه ان كان لجهاد فحين عليه فلا
اجزله ولا فله الاجرة من حين اخرجهم الى ان يحضروا الوقعة ولا يفر الى فراغ القتال فلا امام استيجار عبيد المسلمين بان ساداتهم كالاحرار وللشافعية
قوله ان هذا احد ما الثاني ان يقال ان جواز الاستيجار للاحرار جاز في الافوجان تحقيران على انه اذا وطى الكفار طرعا من بلاد الاسلام هل يجزى الجهاد

عليه السلام

في الجنة

ولایتی

جند الاسفغانه

تكاليف الجمار

وعلى العبدان قلنا نعم فهم من اهل فرض الجهاد فاذا وقعوا في الصف قطع عنهم ولا جواز استنجابهم ولو اخرج العبد منهم فان كان مع الحاجة فلا جرة ولا لزوم لاجرة
من يوم الاخراج الى العود الى ساداتهم وللامام ان يستعمل الذي للجهاد بالميزان ما على وجه الاجازة والجهاد في الدنيا فبغير وجهان احدهما انه جعل لجهاد الاعمال القنات
واصحها عندهم لاجرة ولا يضر جهالة الاعمال فان المقصود القتال على ما يتفق والمقاصد في الغلبة **أدعرت** هذا لا يجوز في قتال الجارة بل يجوز بما تيسر
عليه مواسم وجه الشافعية كغيرها من الاجازات والثاني انه لا يجوز ان يبلغ به سهم راجل لا يرس من اهل فرض الجهاد فلا يعطى سهم راجل كالمرأة وعلى هذا الوجه
يحكم بفتح العقدة الرد الى جرة المثل اذا ظهر ان الجرة ازيد من سهم من الغنية ولا تقرب لبدء لا يدري قد الغنية وسهم الرجل الاقرب الى الاحاد المسلمين يستجار
الذي للجهاد واصل وجه الشافعية للفتح لان الاحاد لا يتولون الصالح العامة خصوصا والذي يخالفه الدين وقد يجوز ولا يحضر فليغوض امره الى الامام مسئلة
لو اخرج الامام اهل المدينة بركة لاولى ان يعين لهم جرة فان ذكر شيئا بجهولا مثل بزيك ونفطكم ما استعينون به وجب جرة مثل ان اخرجهم قهرا وجب جرة
المثل كالاستجار في سائر الاعمال ولو خرجوا باختيارهم ولم يسم لهم شيئا وموضع الرضخ وسبقا في بيان محله ولما الاجرة الواجبة سواء كانت مساهمة او جرة
المثل فالاقرب خروجها من راس مال الغنية ان حضورهم اثر في تحصيل الغنية فيخرج منها ما يدفع اليهم كسائر المئون وهو احد سبب الشافعية والثاني انه من غير
سهم المصالح لانهم يحضرون للصحة لانهم من اهل الجهاد والثالث انه لا تؤدى من رتبة اخماس الغنية لانه لا تؤدى القتال كسهم الغائبين ولو اخرجهم الامام قهرا
ثم خل سبيلهم قبل ان يقعوا في الصف وفروا ولم يقضوا فلا جرة لهم من الذم ان غطت منافعتهم في الرجوع لانه لا حبس هناك ولا استجار فلو وقف المقتورون
على الخروج ولم يقاتلوا فالاقرب ان لهم جرة الوقوف والحضور لانه كالمقاتل في استحقاق جرة الجهاد وهو احد وجهي الشافعية باظهارها
عندهم المنع لان الاجرة في مقابلته العمل القايمة المقصودة ويحتمل ان يقال ان استوجبه القتال فلا جرة ولا اقليم **البحت الثالث** في كيفية القتال
مسئلة الجهاد امر كل من اعظم اركان الاسلام يحتاج فيه للمساعدة والاعتناء والاستعداد والفكر في الجمل وغيره فيجب ان يكون امره موكولا الى نظر
الامام واجتهاده ويجب على الرعايا طاعته والانقياد لقوله فيا برأيي فبترتيب عدم على طرف البلاد رجلا لا يكتب باليقوموا بازاء من يلهم من المشركين جعل المقتور
والخنادق فجميع ما فيه حراسة المسلمين ويجعل في كل امة امير يقاتل من الجور في تدبير الجهاد يكون تقه ما موافق على المسلمين ذراعى تدبير في شجاعة وقوة وعقل
ومكايده ولو احتاجوا الى مدد استجب للامام ترغيب الناس في المقام عندهم والزبد اليهم كل وقت ليا من افساد الكفار ويستغوا عن طلب الجور فان دعى الامام
بالمسلمين فله يحتاج معها الى الجهاد فمقتولهم والاجاهد مع القعدة في كل سنة وانه كان اكثر منه كان افضل ويبدأ بقتال الاقرب لان يكون الابداء شد
خطر فيبدأ به **مسئلة** اذ التقى الصفان وجب الشبان وحر المهرق الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا القيم الذين كفروا وحفاظا تولوهم لا باروا وقال تعالى
اذا القيم فنه فابنوا وعد رسول الله في الغزاة من الرخف من الكبار ويجوز للمرجح احوال **الاول** ان يزيد عدد الكفار على عدد مسلمين لقوله تعالى
الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وما رواه العامة عن ابن عباس قال من خرج من اربعين فقتل من فر من ثلث فافزون
طريق الخاصة قول الصادق ع من فر من جلين في القتال من الرخف فقد فر من ثمن في القتال من الرخف فلم يفر ولو لم يزد عدد المسلمين على الضعف لكن
غلب على ظن المسلمين المبالاة ان ثبوت اقل يجب الشبان لقوله تعالى اذا القيم الذين كفروا وحفاظا تولوهم لا باروا وقيل يجوز لقوله تعالى ولا تلحقوا باليدكم الى التهلكة
ولو غلب على ظن المسلم الاصول الاول ان يقال حتى يقتل ولا يسلم نفسه للاسر ولا يعذب الكفار والاستخدام ولو زاد المشركون على ضعف المسلمين لم يجب الشبان اجمالا
ولو غلب على ظن المسلمين الظفر بهم استجب الشبان ولا يجب لانهم لا يأمون ولو غلب على ظن المسلمين العطب قيل يجب الاضرب لقوله تعالى ولا تلحقوا باليدكم
الى التهلكة وقيل لا يجب بحصول الشهادة وقيل ان كان في الشبان الملاك المص من غير نكابة فيهم لزم الفراد وان كان في الشبان نكابة فيهم فوجها ولو قصده
رجل وظن ثبوت قتله وجب المهرق لو ظن الملاك مع الشبان الاضرب في الاول الشبان بحصول التواب الغلبة يجوز للظفر لقوله تعالى كرم من فته قليلة غلب فته
كثيره ما بين الله ولو اقر اثنتان بواحد من المسلمين قيل يجب الشبان فيل لا يجب لان وجوب الشبان مع تعدد المسلمين فيقوى قلب كل واحد كما حجة قيل ان الشبان
كان له لانه غير متاهب للقتال اقلها اوم يطلبها لا يجوز لان طلبها والحمل عليها مشروع في الجهاد فلا يجوز الاضرب في جواز الفراد بطل من المسلمين من تلقه
بطل واحد من ضعفاء الكفار اشكال ينشأ من مرهات العدد ومن المقاومة لو ثبتوا والعدد مراعى مع تعارب الاوصاف للشافعية وجهان وكذا الاشكال
في عكس هو فراداة من ضعفاء المسلمين من مائة وتسعة وتسعين من ابطال الكفار فان راعينا صورة العدد يجوز للاجازة يجوز للنساء الفراد لانهن ليس من
اهل فرض الجهاد وكذا الصبي المجنون وباتمة البكر ان لو قصد الكفار بطل فحققت في تحصيل خاتمة وقوة لم ياتوا انما لانهم على من الى بعد اللقاء **الحالة الثانية**
ان يترك لادنية الحرب بل يجوز للقتال قال الله لا تحرف القتال او تخير الى فته والتخرف للقتال هو الذي يصرف اليك في موضع ثم يخرج يكون في مضيق فيخرب
حتى يتعب العدو الى موضع واسع يسهل القتال فيلجأ الى الصوانح القول من الواسع الى الضيق والخروج عن مقابلة النفس والروح ويرتفع عن هابط او يهبط
الى موارد المياه من الموضع العطش وليست في جبل شبيه **الحالة الثالثة** ان يخرج فته وهو الذي يصرف على قصد ان يذهب الى اية ليستفاد
في القتال لا فرق بين ان تكون المائة قليلة او كثيرة للمعوق ولا بين ان تكون المسافة قصيرة او طويلة وهو احد وجهي الشافعية والثاني انه يجب ان تكون المسافة قصيرة
الاستجار بها في هذا القتال وانما هو واجب عليه بتحقيق ما عليه بالقتال مع الغلبة للفرقة اليها لك الشافعية وجهان احدهما انه لا بد من العزم عليه بخبر
له لا ضرر فان جرح عليه بعد ذلك الجهاد لا يجب فساؤه ولا فرق بين ان يخاف من المسلمين ولا والثاني انه لا بد من الاية على من على القتال الرخصة منوطه
بالعزم فيمكن مجادعة الله تعالى في العزم قال بعض الشافعية انما يجوز التحيز الى فته اذ ستعثر الخوف مجزاهم الى الاستجار لضعف جسد الاسلام فان لم يكن كذلك
فلا والعموم بخالفه قال بعضهم لا يجوز الاضرب من صف القتال ان كان نكاس المسلمين ان لم يكن جاز التحيز للقتال المتحيز الى فته **أدعرت**
فصل في الاستسماء انما هو حالة القعدة والتمكن من القتال فيضعف الاستسماء فيها اما العاجز بموضع عده سلاح فله ان يصرف بكل ما له لو امكنه الرمي
بانجازه احتج حوب الشبان وبتشافعية جبهان واختاره فته بعيدة لئلا يترك الغائبين في عنته في وقت قبل اغتصابها ولو قرب عنته البعض شان بغير
فيترتب لبا في مال الوخية في فته قريبة فانه يشارك الغائبة في اخوة بعد مفارقة وهو وجهي لنافعي لان لا يموت نصرة والاستجار به فهو السرية

المجلد
کتابخانه

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

مغز و عروق

عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن أبي هريرة

اوکاتیلو

فصل اول در بیان

جولہ ۱۹۷۱ء

كتاب الجهاد

واحد ما الكراهة فلقول الصادق في الحسن كان رسول الله يقول لا تقطعوا شجرة الا ان تضطر اليها ولو غلب على الظن حصوله للمسلمين كره قطعها
فولان ولو قطعها انما لم يجر القطع والتحريك بها صارت غنية للمسلمين وكذا لا يجوز لو فتح صلحا على ان يكون لنا اولهم ولو غنمنا مولهم وخفنا الحقهم ثم وشرهم
جاءهلا كما يجوز قتلهم وبهم حاله الحرب لجا منه من التوصل الى قتلهم ودمهم ولا يجوز قتل الصبيان والنساء واسارى المسلمين ولو ترسوا بهم فالرداب والى
اما في غير حال الحرب فلا ينبغي برفق الا اذا دعى اليك الشافعي وابو ثور ولما رواه العامة عن النبي انه نهى عن قتل من من الدواب صبرا ومن طريق الخاصة
قول الصادق في صيته النبي ولا تقربوا اليها وما يوكلكم لئلا لا بد لكم من اكله ولا نجوان ذواته فلا يجوز قتلها لمعاينة الكفار والنساء والصبيان
وجوز غير الدواب للاكل مع الحاجة ان كان لا يتخذ الا للاكل كالدجاج والحمام اجاعا ولو تجتاح السيل القتال كالجمل فكذلك ولو كان يحتاج اليه للقتال كالجمل
فكذلك مع الحاجة خلا فالبعض العامة ولو ان الامام في مجاهدا اجاعا ولو غر المسلمون عن موته واخذ جازمه لا مداع مع الحاجة وعدمها ولو غنم المسلمون
ذيل الكفار ثم يحرقوا بهم وحافوا استرجاعهم لم يخرج قتلها ولا عقرها لما تقدم ما لو حافوا حصول الجمل لا مداع مع الحاجة وعدمها ولو غنم المسلمون خيل الكفار
ثم حافوا بهم وخافوا استرجاعهم لم يخرج قتلها ولا عقرها لما تقدم ما لو حافوا حصول الجمل لا مداع مع الحاجة وعدمها ولو غنم المسلمون خيل الكفار
مناظرة للكفار مستثناة من ترس الكفار بنسائهم وصبيانهم فان عث الضرورة الى الرمي بان كانت الحرب محتاجة في جف لو تركوا الغلبوا جازم قتلهم ولا
يقصد قتل الترس لا يكف عنهم لاجل الترس لقول الصادق ولا يسلم عنهم لقوله لا ما سئل عن قتلهم وفيهم النساء والصبيان
والشيخ الكبير والاسارى من المسلمين ولا نترك الترس يودي الى تعطل الجهاد ولتلا تخلفا ذريعة اليه ان لم تكن الضرورة داعية الى قتلهم بان كانوا يدعون
بهم عن انفسهم ولم تكن الحرب محتاجة وكان المشركون في حصن متحصنين او كانوا من وراء خندق كافرين عن القتال فالاقرب كراهية قتلهم للنهي عن قتل النساء
والصبيان وتخلف غنيمة عن قتلهم وهو احد قول الشافعي الثاني المنع لئلا يفسد بسببهم لا يجرى نصب المجتنب على الغلبة وان كان يصيبهم ولو ترسوا بهم وهم في
القلعة فكذلك للشافعي قولان اما لو ترسوا مسلم فان لم تكن الحرب قائمة لم يخرج الرمي كذا لو امكنت القعدة عليهم بدد الرمي او من شرهم فلو خالفوا ورموا
كان محكم منه كالحكم في غير هذا المكان ان كان القتل عدا وجب العود والكفارة على قاتله وان كان خطأ فالدية على عاقلة
الكفارة عليه لو كان حال القتال الحرب اذ ربههم ويقصد بالرمي المشركين المسلمين للضرورة الى ذلك بان يحاربهم لو تركوا ولو لم يخف منهم لكن لا يبعد عليهم
الا بالرمي في الاول الجواز لانه وبه قال الشافعي لان تركهم يقتضي تعطل الجهاد وللشافعي قول اخر انه لا يجوز قتلهم اذ يمكن ضرب الكفار الا ضرب المسلم شوطا
اولم يخف لان عاقبة ما فيه اتخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالجوقة في صورة الاكراه وقال الليث الا اذا دعى الى الجوز بهم مع عدم الخوف لقوله ثم لا دجا ان يترس
قال الليث قول في حصن يقد على فتحه فضل من قتل مسلم بغير حق وقول بعض الشافعية الترس مسلم واحد ليس الترس طائفة من المسلمين لانه مناهل في شجاع
من الاسارى بخلاف الكليات **فروع الاول** لو دعى في صاب مسلما لم يعلم انه مسلم والحريفة فلا دية لانه ما مور بالرمي فلا يجمع العقوبة لانه يؤ
الى ابطال الجهاد لانه يكون كل واحد يقصد مسلما فيقتل من الرمي **الثاني** لو علم مسلما ودعى في صاب المشركين ولم يمكن التوقي فاسأبه فله فدية فلو
عليه اجاعا لان القصاص مع تحييز الرمي متساويان ولا يتم يقصده ولا يجادل به عندنا وهو احد قول الشافعي قول ابن حنيفة واحد الرايتين احد القولين
وان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فخير رقبته مؤمنة ولم يذكر الدية فلا يكون واجبة والثاني للشافعي واحد بجواب الدية لقوله ثم ومن قتل مؤمنا خطأ فخير رقبته
مؤمنة ودية مسلمة الى اهله واتينا اخضر فقدم واما الكفارة فالحق وجوبها لقوله ثم وان كان من قوم عدوكم وهو مؤمن فخير رقبته مؤمنة وللشافعي واحد وقال
ابو حنيفة لا تجب الكفارة لانه كبااح الدم ونمق القياس خصوصا مع معارضة الكتاب للشافعي قول اخر انه من علمه مسلما الوضوء الدية والا فلا والفرق اننا علم سلمه
امكنه التوقي عنه والرمي عنه فله طلع عليه قال بعض صحابة زقصة بعينه رفته الدية سواء علمه مسلما ولا وان يقصده بعينه بل يحل الى الصفا لم يرم وقال بعض
الشافعية ان علم ان هناك مسلما وجبت الدية سواء قصد بعينه ولم يقصده وان لم يعلم فقولان وهو في حنيفة لاديه ولا كفارة **الثالث** قال الشافعية ان
قلنا لا يجوز الرمي فري قتل في وجوب القصاص طريقا احدهما انه على قولين كالذكر اذا قتل في الثاني القطع بالوجوب كالمضطر اذا قتل انسانا او اكله وبيارق
المكره بانه ملجأ الى القتل وهذا بخلافه ولا هناك من حال عليه موال كره وليس بها غيره **الرابع** لو ترس الكفار بدى ومسانس او عبد فاحكم بجواز الرمي
والدية والكفارة انما تقدم لكن الواجب العبد القيمة لا دية وقول بعض الشافعية لو ترس كافر برى مسلم او ركب فرسه او ركب مسلم فالتلفه فان كان في غير الجهاد
الناس فقلية الضمان وان كان في حال الاضمان فان امكنه ان لا يصيب الترس والمرى فاصابه ضمن ان لم يمكن الدفع لا باصا لانه فان حمله كالمكره لم يضمن لان المكره
في المال يكون طريقا في الضمان وهذا الاضمان على المحر حتى يجعل المسلم طريقا وان جعلناه مختارا لرية الضمان **مسئلة** اذا حاصه الامام حصنا لم يصر له الاصر
الا باحد مورخه **الاول** ان يسلموا بغير زوايا اسلام ودماءهم واموالهم قال رسول الله سمعت ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فادافوا لها ععدا
دماءهم واموالهم لانجها **الثاني** ان يسدوا ما اعطى الترك فان كان جزية وهم من اهلها قبلت منهم وان لم تكن جزية بل كانوا حرس من قبل مع الصلح والاطلا
الثالث ان يفتحوا ويملكوا ويقيم عليهم **الرابع** ان يرى من المصلحة الاضرار بما يتبعه المسلمين بالاقاء او يحصل الياسر منه كانه في النبي حاصر
اهل الطائفة فلم يسل منهم شيئا فقال انا فاقولون انهم اهل المسلمين اخرج ولم تفتح فقال ما غلب على القتال فعد عليه فاصابهم الجراح فقال رسول الله
انا فاطلون عدا فاعجبهم فقتل رسول الله **الخامس** ان يترسوا على حكم حاكم فيقولون ان النبي لما حاصر بني قريظة فاقبلوا ان يترسوا على حكم سعد بن سعاد
فلجأهم في ذلك **مسئلة** لا يجوز القتل بالكفارة ولا العذبة بهم ولا لعلول منهم لقول النبي في حديث الصائفة لا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا
مسئلة المباراة مسترقة غير مكروه عند عامة العلماء لا احل العبري ان لم يعرفها وكيفية لان العامة ردوا ان عليا باذنه يوم خيبر قتل حيا
وبارز عمر بن عبد وقوم الخندق فقتلوا باذنه على وجهه وعبيدة الحارث يوم بدر باذن النبي ولم يزل صحاب سؤل الله يبارزون في عصر النبي
وبعد ولم ينكره احد فكان اجاعا ومن طريق الخاصة قول الصادق في دعوى حال بعض بني هاشم البراءة في ان يبارزه فعالا ام المؤمنين ما منعت ان
تبارزه فقال ان كان فارس العرب حشيت ان يقتل في قتال امير المؤمنين فانه يبعث فليكن لو بارزه لقتلوا لو ثبت الجهاد في **مسئلة** ينبغي للمسلم

كتاب الجهاد
في بيان
الاصول
والفروع

وان سؤله

كتاب الجهاد

عليه السلام اجاز امان عبد مملوك لاهل حصن فهو من المؤمنين ولا يمسك مملوك غيرهم في حق المسلمين فيصيح امانه كالحرب والابو حنيفة وابو يوسف
لا يصح امان السد الا ان يكون ماذون في القتال لانه لا يجب عليه الجهاد فلا يصح امانه كالصبي ويقتضى المرأة والمذون له **مسئلة** يصح امان المرأة
اجاعا لان النبي اجاز امان ام هاني وقال ما نخير على المسلمين ادمهم واما المجنون فلا ينفق امانه لرفع العلم عنه كذا الصبي لا ينفق امانه وان كان ممرا
مرافقا وبه قال الشافعي وابو حنيفة لرفع القلم عنه قال مالك واحمد يصح امان المراهق لقوله اما نخير على المسلمين ادمهم وليس حجة لعدم اسلامه حنيفة
اما هو مترين واما المكره فلا ينفق امانه اجاعا وكذا من دال عقله بنوم او سكر او عجزا وعبر ذلك لعدم معرفته بمصلحة المسلمين فانسبه المجنون واما الكافر
فلا ينفق امانه وان كان ذميا لان النبي قال من المسلمين واحدة يسوقها اذ نام فجعل الدم للمسلم ولا يدرى مناهم على المسلمين واما الايسر من المسلمين
فاذا عقد امانا باختياره فقد به قال الشافعي وحده كذا ابو حنيفة والشافعي والناظر والاجير في الحرب قال الثوري لا يصح ما رجع منه والعوسط والشافعي لم
والسفيه ينفق امانه واهل البيت قال الشافعي للموم **مسئلة** اذا انفق امان وجب الوفاء به على شرط فيه مخرج غيره ماله حاله المنة وع
ما لا يجاع قال الباقر مامن جل على من قتلته الاجاء يوم القيمة بجلا والعدد ولو انفق فاسد لم يجب الوفاء به اجاعا كمال الصبي والمجور وكذا انفق
الدمام شرط لا يسوغ الوفاء به في هذه الحالات كلها يجب دفعه الى امانته لا يجوز قتله لانه اعتقد صحة الامان وهو معتقد لعدم علمه باحكام الاسلام
وكذا كل حرب خلوا الاسلام بشبهة الا ما كان من سمع لعطا فاعتقده امانا وصحب بقتله فقتلها امانا او طلبوا امانا فقال المسلمون فقال امدكم فاعتقده
اهم او صوم فلا يجوز قتلهم بل يردون الى امانهم لقول الصادق والكاطبة لو ان قوما حاصروا مدينة مسلمة فاسلموا امانا فقالوا فلو انهم فلولوا لهم
كانوا امنين **الباب الثالث فيما ينفق الايمان** **مسئلة** الا ما سقته العباد والمريضة والاسارى المهمة والمكاتبه وقد ورد في الشرع
للعباد صيفان اجر قتل امانك قال الله نعم من الشركين استجاروك به حتى يبيع كلام الله وقال الباق من دخل راي سبيان هو امن ومن اعلو بابه
هو امن وينفق الايمان ما في اللطيف وقع وما يودي معها مثل ذمك وانت محذرة الاسلام سواء ادى النضج والمكاتبه مع الفصد بلعه العرب
او غيرهما فلو قال الفارسيه تر من لا تخف هو امن اما قوله لا ماس عليك ولا تخف ولا تهل ولا تخرب وما ساكله فان علم من قصده الايمان فهو امن لان
الراعي القصد لا اللفظ وان لم يقصد امانا الا انهم لو سكو الى ذلك دخلوا لم يتعرض لهم ويؤذي الى امانهم وكذا لا يوجب مسلم الى سرب بما يوهبه امانا ما احل اليه
وبحان الاسلام ولو اشار اليهم بما يرونه امانا وقال ردت من الايمان فهو امن وان قال الم ارده الايمان فالقول قوله لانه انصر عليه مخرج اليه ولو دخل
بسفارة او لسمع كلام لم ينفق الى عقد امان بل لك القصد بونه قصد التجارة لا يؤمنه وارجح ما ما ولو قال الولي من قصد التجارة مع ولو خرج
الكفار من حصنهم بناء على هذه الاشارة وتوهمهم امانا لم يجز قتلهم ولو ما مثل السلم ولم سبى وعان كانوا امنين وردد الى امانهم ثم يصير من حروا ولو قال
للكافر قتلتم او القوا محل فلبس امانا خلا فالبعض لعمارة وقال الاوزاعي لو ادعى الكافر انه امان او قال انا وقت لعدائكم فهو امن وان لم يدع ذلك فليس
اما ما هو غلط لانه لفظ لا يشترطه الايمان ولا يستعمل فيه امانا فانه انما يستعمل عاليا لا رهاج التحوف فيصدق المسلم فان قال قائل امان هو امان
لم ارده **مسئلة** ان قال اعتقده امانا رد الى امانته لم يخبر قتله وان لم يعتقده فليس امان ولورد الكافر الايمان امد الايمان وان قلح ولا يلقى سكونه بل قد
من قبوله ولو بالفعل ولو اشار عليهم مسلم ونصف الكفار فانما خاز الى صف المسلمين ونفاها الايمان هو امان وان طر الكافر امانا لا امان والمسلم لم يرد
فلا ينفق الى بل يلقى بما منه فلو قال ما هنت الايمان اغبل **مسئلة** ان غزا امانا بالرسالة وسمى لا مير المعكران بتحية للرسالة رجلا مسلما اميلا
ولا يكون حايئا ولا ذميا ولا حربيا مستاما لقوله ثم ولا تذكروا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وكم عثر على موسى لا تنزع عنها اتخذها ساحة اساءة والتمتد
مطاة من دون المؤمنين وقد قال الله نعم يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا ياب اليكم حبا لا اي لا يقدر وث سادامور لم يسمع ان يكون نصر
ما لا مور عارفا بمواف اراء الرسالة واذا ارسل الامير رسولا مسلما فذهب الرسول الى امير المشركين فبلغه الرسالة ثم قال اني ارسل على يدك اليك امانا
ولا اهل ملكت فاعلم الباب ثم ما ولد كتابا صنعه على لسان الامير فراه مخفر من المسلمين فلما احتوا ودخل المسلمون وشروعوا في السبي قال امير اليه ان رسولا
اجرا ان اميركم اشد شهيدا وتلك المسلمون على مقال كانوا امنين ولم يحسبهم لعسر القبيس الحق الاحتيال في حق المبعوث اليه لا اعتماد على حبه يحصل
كانه صدق بعد ما ينسب سالتة فلا يؤذي له في حقهم وهو حرام **مسئلة** لو ارسل الامير اليهم بجمعة بامانه ثم رجع الرسول فاجبره ما داه الرضا
هم امنون وان لم يعلم المسلمون التبليغ لا الرضا انما هي على الظاهر فلا يمكن الوقوف على حقيقة لان قول الرسول يحتمل الصدق فثبت ستم التبليغ
ولو كتب من ليس برسول كتابا بامانه امانهم وذابة عليهم وقال اني رسول لامة اليكم بل امانا من جهة لانه ليس له احد من المسلمين ان يؤمن حصا كبيرا من
من جهة الامام لانه ليس له لا غرر وصالا لا تقصر من جهة امان حيث عولوا على قولهم بامانه امانا من جهة احد من المسلمين ولو ما داهم من صف المسلمين ولعمري
مريض المسلمين مسلم وهم قليلون يصح امان الواحد لهم في رسول الامير اليكم وانه امكم كان امانا من جهة لان من يملك الايمان امانا فان
اما ما صحح لانه على تقدير صدقه يكون امانا من جهة اخبره عن امانه يكون امانا من جهة **مسئلة** اذ اس الامام اياما المشركين ثم نصبت
رسولا لبيت يهيم ويخبرهم بقصص الهدى والرسالة اجماعا لانه به من غير علم حتى يهلوا ذلك فاشهد بان حده امان من القدر والادب له في حق
الهدى لعلهم باستباحة السبي واستحلال الاموال والفروج والدماء وهو لا يثبت مع التهمة بخلاف الايمان فان اوله حجة له لعلهم ينفق الاموال حرا
الا فضل حق الدماء وهو يثبت مع الشبهة فلو اعاد المسلمون فقالوا لم يبلغنا خبر رسولكم فاعول بامانه امانا لم يرد امانا ولا صلاحهم بامانه
الى قوام لان في مع الامام ان يبعدهم مع الرسول شاهدين ما لو كثر الامام اليه بنقص الهدى سره مع رسوله وشاهدين بقرام عليهم بالعرية
واحتاجوا الى ترجيح بلسانهم وشهدا اخرين عليهم فادعوا ان ترجحان لم يخبرهم بقصص الهدى بل اخبرهم بان الامام زاذ في عدا الايمان لم يلقب
اليهم لان الامام اني بما في سعة من الاخبار بالقصص الشهادة وانما التقصير من جهة حيث خاؤا للفرقة خاسا الا ان علم من حصن المسلمين والمتر
حان فيقبل قولهم ولو خاف الامام ان يكون الرسول قد ادى عمدة المسلمين بديل عليها العدد حاز له من الرجوع وكذا يمنع الناجي لو اكتشف على قو

امر رجلاه

فيما ينفق الايمان

فی الامامی

221

بعض الشاوب

[illegible]

فما خذك إلا

تكاليف الجمار

خلافة وعناقه فلا دخل في المقام حيث يدل السلم ولكن عند الخروج لا بد من الامان لانهم ولو تبعد قوم فله وفهم وقام دون غيرهم ولو شرطوا عليه الرجوع
 لم يشرطوا انما فعلوا بل يشرطون ان كان قد اشترى منهم شيئا او لم يشرط وجب نفاذه وان اكره على الشراء فله رد العين قاله الشافعي في المحدثين قاله القديم
 يفتيرون به العين الثمن لا يثبت على جازمه **مسألة** لو قال عقد الامان على اهل حصن على ان يفتح لكم قاصوه على ان يفتحوا من اهل الحصن امنون و
 قال الخفيرة اموالهم كلها في لان الامان بشرط فتح الباب تدخل في الاموال لا بالنصيب لا التبعية للمقوس لا انه لو فتح المسلمون فتح فابعد في فتح الباب انما قصدوا
 بذلك التوصل الى مستغاث اموالهم ولو قال عقد على الامان على اهل حصن على ان ادلكم على طريق موضع كذا فافتحوا ففتحوا الباب لجميع القوم والاموال تدخل
 في الامان لان شرط الامان هنا جرى على الدلالة لا على فتح الباب فيكون كلامه ميبا فانه يدلكم ليقفوا في الدار في حصن مع اهل الحصن فيدخل الاموال تبعيا
 للقوم من لا يملكهم المقام فيه الاموال بخلاف الصورة الاولى لان شرط فتح الباب لا لعل ان الذين يفتحون الامان غيرهم من مالكيه في حصن وانما تدخل
 الاموال في الامان لان التمكن من المقام يكون بالاموال فاذا انعدم التمكن لم يدخل الاموال في الامان ولو قال عقد والى الامان على ان تدخلوا فيه فصولا
 الاموال في الامان لان فيه تصرفا بغيره فتح الباب هو الصلوة فيكون راجع اهله وقدره غيب المسلمون في الصلوة في ذلك المكان ما ينقل الجيران المسلمين
 صلوا جماعة في الحصن الفلاني فيدخل الرعية قلوبا في الشركين ليكونوا قد عبدوا الله في مكان ابيعد وفي ذلك المكان اهله ومكان العبادة شامخة يكون
 يوم القيمة ولو قال امنوني على قلبي امد يدي فاسود دخل المال الا نرسه من كان تنصيصا لامن انما هو عليه الا انه لان المقصود من هذا الامان بقا الله
 وانه يشرط على كاتبة عليه عرفا وتكون هو المصروف المقتضى ليس عرفه بقاء عين الفلانة والمدينة مع افتاء اهلهما وحب الاموال ولو قال امنوني على قلبي ومن
 ما دخل في افتح لكم الحصن فيؤمن على ما طلبت يكون الباقي في امد يدي فاسود دخل المال الا نرسه من كان تنصيصا لامن انما هو عليه الا انه لان المقصود من هذا الامان بقا الله
 ما يشرط الا انه شرط في الامان جزم من مال الاموال كلها جزم واحد فدخل المال اليه ما لو قال على قلبي امد يدي فاسود دخل المال الا نرسه من كان تنصيصا لامن انما هو عليه الا انه لان المقصود من هذا الامان بقا الله
 مذاهم لا دراهم فلا يصادف الامان محلا فيكون لغوا **البحث السادس في الامان** فذهبنا ان من عقد ما مال الكافر وجب عليه الوفاء
 به لا يجوز العذر فان تفضل كان غائبا انما ويجوز الامان من غير ان يعرف الامان **هذا ما عرفنا** فلو عقد كافر الامان ليس كفي ولا الاسلام و
 الوفاء له في حاله تبعه لانه الامان وان لم يذكر لان الامان يقضي الكف عن اخذ ماله بوجوب خول الضرر عليه فيكون تنصيصا لامن وهو حرام ولو شرط
 الامان له كان له ذلك لا يكره لو دخل الكافر في الاسلام بغير امان ومعه سلاح فهو حربي امان له في نفسه في ماله الا ان يرضى ان يخرجه من ماله على سبيل الجوار
 امان له في ماله لا يكون اما ما هو على ما شرع لورب المسلمون في البحر فاستقبلهم فيه تجار كفا من رضى العذر يردون بلاد الاسلام قال بعض الحكماء لم يقاتلوا ولم
 يقرضوا فيه **مسألة** لو دخل الكافر في الاسلام بغير امان فهو من غير رجوع الى امانه بغير امان البيع والشراء ولا ينزل عن شيء وان لم تكن
 معه تجارة وقال جث مناسم لا يقبل منه يكون الامان محجرا فيه قال لا وذا في الشافعي ولو كان ممن دخل الطريق وحسنه الرجوع في المركب لينا كان فينا
 وقيل يكون لاحظه ولو دخل الاسلام بامان دخل امان ماله ولو عاد الى الحرب بغير الرجوع الى الاسلام فالامان باق كانه على شئ الا فانه في الاسلام
 وان كان للاستيطان في الحرب بطل في نفسه ومن ماله لا يخرجه ولا الاسلام واخذ الامان في ماله الذي معه فاذا بطل في نفسه بغيره بوجوب في ماله
 وهو الدخول في الحرب بغير امان في ماله لا يختص من مقتضى البطلان الواخذ معه في الحرب فينقض امانه فيكون مقتضى نفسه لو لم ياخذ فاخذ
 في طلبه بغير امان فيتحقق الامان فيصبح تصرفه في بيع وهدية وغيرها ولو مات في دار الحرب قتل انتقل الى داره فان كان مسلما ملكه مستقر وان كان
 حربيا انتقل اليه انتقض فيه امانه وبقا بوجوبه لا من ماله كافر الا امان يبيننا ويذكر في نفسه كمالا فيكون كسيرا اموال اهل الحرب قال احمد لا يبطل الا
 بل يكون باقيا وبقا قال المرحوم الشافعي ولو كان لان الامان حق لازم متعلق بالمال فاذا انتقل الى الوارث انتقل بحقه كسيرا لم يفتقر الى الرهن والعتاق والشفعة
 ونسخ ملازمة لالا لان الامان متعلق بمصاحبة قدمات فيقول الامان المتعلق **مسألة** لو كان الحربي في داره فاخذ الامان لافا من رضى الاسلام
 وقام بها بعد ماله وذا لان الامان عنه بغيره كمالا فينقل الى الامان خلاصته من القوم لانه بوجوب عليه بحبل لا ركا في اخذها بالسيف فهو بمنزلة مبرأ من
 وارثه ونقل المرفق عن الشافعي انه يكون غيبته وهو موعود لانه بوجوب عليه بحبل لا ركا في اخذها بالسيف فهو بمنزلة مبرأ من وارثه ونقل المرفق عن الشافعي انه يكون غيبته وهو موعود لانه بوجوب عليه بحبل لا ركا في اخذها بالسيف فهو بمنزلة مبرأ من
 وارثه ونقل المرفق عن الشافعي انه يكون غيبته وهو موعود لانه بوجوب عليه بحبل لا ركا في اخذها بالسيف فهو بمنزلة مبرأ من وارثه ونقل المرفق عن الشافعي انه يكون غيبته وهو موعود لانه بوجوب عليه بحبل لا ركا في اخذها بالسيف فهو بمنزلة مبرأ من
 وارثه ونقل المرفق عن الشافعي انه يكون غيبته وهو موعود لانه بوجوب عليه بحبل لا ركا في اخذها بالسيف فهو بمنزلة مبرأ من وارثه ونقل المرفق عن الشافعي انه يكون غيبته وهو موعود لانه بوجوب عليه بحبل لا ركا في اخذها بالسيف فهو بمنزلة مبرأ من

فلاح کا نام

فله الحرب في اخذ ما يمكن من مالهم لانهم قهره على نفسه لئلا يكون ذلك فجازا لمقتضاهم ولو اطلقوه على مال لم يجب الوفاء به لان الحر لا يقدر له ولودخل المسلم دار الحرب
 بايمان فاقترض من حربي ما لا وعدا لينا وعمل صاحب المال بايمان كان عليه رده اليك مقتضى ايمان الكف عن مولم ولو اقترض حربي ما لا ثم دخل المقتض
 الينا بايمان كان عليه رده اليك لا يصل وجوب الرد ولا دليل على براءة الذمة منه ولو تزوج الحربي بحرية وامرهما ووجب عليه رده عليها وكذا لو اسلما معا
 وترا فعا الينا فاقا فالزوج الهوان كان مما يصح للمسلمين تملكه ولا وجب عليه قيمته خاضعة ولو تزوج الحربي بحرية ثم اسلم الحربي خاضعة للمهر في ماله لم يكن
 للزوجة مطالبة به لانها اهل حرب لا ايمان لها على هذا المهر وكذا الوماث والمأورثة كفا ولم يكن لهم اية المطالبة به لما في الزوج ولو كان الورثة مسلمين
 كان لهم المطالبة به ولو ماتت الحربي ثم اسلم الزوج بالهر وليس الحربي مطالبة به وكذا الواسل قبله ثم ماتت طالبا لربها المسلم دون الحرب ولو دخل المسلم
 او حربي دار الحرب مناسا فخرج بمال من ماله ثم اشترى به شيئا لم يتعرض له سواء كان مع المسلم او الذمي لان ما نزع منهم والمهر في ما ن ولودفع الحربي الى الذمة
 في دار الاسلام شيئا ودفعه كان غاما ان اجاعا **مسئلة** اذا دخل المشركون اسير مسلما من ايديهم واسخطقوه ان يبعث اليهم فدا عنه ويصوب اليهم فان
 كان كرههم بقره الوفاء لم يرجع ولا فدية اجماعا لانهم مكروه وان لم يكن مكروها لم يجب الوفاء بالمال وبه قال الشافعي لا يشرع له ولا يستحق بده فلا يجب الوفاء
 بشرطه ولا عطاوا الحسن الزهر في النقص والثوري لا وادعى احد يجب الوفاء به لقوله ثم وادعى ابي عبد الله اذا عاهدتم في بيعتكم فلا تبيعون على اطلاق اجماعا
 المتعينة للصحة لا يفيطو عجز عن المال بخبر الرجوع اليهم سواء كان رجلا او امرأة او امرأة فاجمعوا على تحريم رجوعها اليهم واما الرجل فعندنا كذلك
 وبه قال الحسن البصري والخفي والثوري الشافعي احدى الروايتين لان الرجوع اليهم معصية فلا يلزمه بالشروط كالوكان اسرا وقال الزهري لا يجوز
 واحد في احدى الروايتين بل يرد الرجوع لان النبي عاهد قريشا على رده من جاءه مسلما وهو ممنوع **مسئلة** المسامحة ان انقض العهد ورجع الى داره
 خلفه عندنا من ديترودين فهو باق في عمدة الامان الى ان يموت للشافعي اربعة اوجه احدها انه في الثاني ان في امارة الى ان يموت فان مات فهو في
 والثالث انه في امارة فان مات فهو باق في عمدة الامان لان عقد الامان للمال مقصود ولا فيلنقض ايضا ابا النضر في القول في الرق فان
 قلنا يبقى امانه بعد الرق فلو عتق وعليه لو مات رقيقا فهو في اثاره من الرق وفيه قول اخر لم يخرج انه لو ورثه وما جعلنا ماله وان خلفه ان يخل
 بلادنا الطلبة من غير عقد امان وهذا العذر يؤمنه لقصد السفار **المبحث التاسع في التحكيم مسئلة** اذا حصر الامام بلادا جاز ان يعقد
 عليهم ان ينزلوا على حكمه فيحكم فيهم بما يراه هو وبعض اصحابه اجماعا لان النبي لما حاصر بني قريظة ضاها بان ينزلوا على حكم سعد بن معاذ فاجابهم النبي
 بما اخرج لك هل يجوز للامام ان يزلهم على حكم الله تعالى قال هلا وانا بالبيع وبه قال محمد بن الحسن لما رواه العامة عن النبي اذا حصرتم حصنا او مدينة فادركتم
 من قبل الله على ان تقاتلهم فانه لا تدرون ما حكم الله فيهم ولكن انزلوهم على حكمكم ثم اقضوهم ما رايتم ومن طريق الحاصر قول الصادق في
 وصية النبي اذا حاصرنا اهل حصن فادركنا ان تقاتلهم ولكن انزلهم على حكمي ثم اقض بينهم بعد ما شئتم فانكم اذا انزلوهم على حكم اقدم نزلوا
 تصيبوا حكم الله فيهم ام لا وان حكم الله فيهم ام لا وان حكم الله فيهم في الرجال القتل او المن والاسترقاق والمعاذات وفي النساء الاسترقاق والمن فيكون
 مجزوا لانك انزل على حكم الله مجزوا لا يمكن اطلاقه قال ابو يوسف يجوز ذلك لان حكم الله فيهم معلوم في حق الكفرة القتل في الغنائم والاسترقاق في ذراري
 والاستغنام في اموالهم ونحن نقول حكم الله فيهم معلوم في حق قوم مستعنين ومع الظهور عليهم اما في حق قوم مستعنين تركوا منعتهم باختيارهم فيجب **مسئلة**
 يجوز ان ينزلوا على حكم الامام او بعض اصحابه فيحكم فيهم بما يري بل اخلاف فان النبي اجاب في قبضه ما رضىوا بان ينزلوا على حكم سعد بن معاذ فحكم بقتل
 الرجال سبي الذراري فقال له النبي لقد حكم بما حكم الله فيهم فلو سبوا فقتلوا فقتلوا الخليل الرقيع اسم سماء هذه الدنيا ويقال كل واحدة رقيع للآخرى فيجب
 ارقه **مسئلة** بشرط في الحكم سبعة لحرية والاسلام والبلوغ والعقل والذكورية والعفة والعدالة فالعبد ليس بظن للفرع في نظر امور النساء
 وكيفية القتال ما يتعلق به من الصالح لا شغل قته بخدمة مولا والكافر لا شغلته لفتح المسلمين لا يؤمن عليهم والعبيد جاهل بالامور الحقيقية المتعلقة بالحرية
 وكذا المجنون والمرأة فاصرة النظر قليل المعرفة بمواقع الحرب ومصالحها والجاهل قد يحكم بما لا يجوز شرعا والغاسق ظالم فيدخل تحت قوله ثم ولا تكونوا الى
 الذين ظلموا وانفسكم ولا بشرط الفقهاء جميع المسائل بل بما يتعلق بالحق ويجوز ان يكون اعمى وبه قال الشافعي واحدا لان المقصود لا يدور وبصره والراي
 لا يفتقر الى البصر وقال ابو حنيفة لا يجوز لان لا يصلح للقضاء والفرق احتياج القاض الى معرفة المتداعين بالبرهان فان منع الحكم في الاصل كذا يجوز
 ان يكون محذورا في القذف مع التوبة لاجتماع الشرط خلافا لا في حيفه ويجوز حل حكم اسير مع مسلم لا ارتفاع القهر اليه والحق قال ابو حنيفة لا يجوز لانه
 مقهور وهو ممنوع ولو كان المسلم عنده او عند الحسن الراي فيهم احمل الجواز على كراهية لان جميع الصفات المنع للتمتع ولو نزلوا على حكم رجل غير معين
 ويتعين باختيارهم جاز فان اخذوا من يجوز حكمه قبل الاطلاق وبه قال ابو حنيفة قال الشافعي لا يجوز لاسناد الاختيار اليهم لانهم قد يختارون من لا يصلح
 للحكم ما لو جملوا اختيارا لغيره لان الامام جاز اجماعا لا يختار الامم ان يكون الحاكم اثنين اجماعا فان اتفاقا جاز ولو مات احداهما لم يحكم
 الاخر الا بعد الاتفاق عليه ويتبين غيره ولو اختلفا لم ينفذ حكم احدهما الا ان يتفقا ويجوز ان يكون الحاكم اكثر من اثنين اجماعا ولو كان احدهما كافرا لم يجوز
 الكافر لا يركن اليه لا حاله للجمع ولا الانفراد ولو مات الحاكم الواحد قبل الحكم لم يحكم غيره الا ان يتفقوا على من يقوم مقامه فان اتفقوا رده الى ما بينهم ولو
 رضوا بغيركم فاقبلوا بشرط رضى به الجيوش ولو اعل ذلك الميثاق لم يظهر عدم صلاحية الحكم وروى الى ما بينهم فيكونوا على الحصار كما كانوا **مسئلة**
 وينفذ ما يحكم به الحاكم ما لم يخالفه شرعا ويشترط ان يكون من أهل البيت فان حكم بقتل الرجال سوا النساء والذريرة وغنمة المال نفذ اجماعا كغنمة سعد
 وان حكم باسترقاق الرجال سوا النساء والولدان واخذ الاموال جاز اية وان حكم بالبر بترك السبي كل حال جاز اية كذا رواه حنا لا ينفذ يكون مصلحة للمسلمين
 وكذا يجوز للامام ان يمن على الاسارى مع الصلحة جاز الحاكم وان حكم بعقد الذمة واداء الجزية جاز لانهم رضوا به فينفذ كغيره من الاحكام وهو واحد في الشافعي
 وفي الاخر لا يلزم لان عقد الذمة معا ومقتضى لا يثبت الا بالرضا فلهذا لا يسوغ للامام اجبار الاسير على الجزية والفرق ان الاسير لم يرض بغيره فلهذا لا يسوغ
 كالجزم وهو عقد رضوا وان حكم عليهم بالعداء جاز للامام ولو حكم باليمن على الذرية قال بعض العامة يجوز لان الامام لا يملك الميراث في الذرية اذا سبوا فكذا الحاكم

وهو ان كانا من المسلمين

من
 كبر
 نقص
 المصنف
 في
 الامور

على حكم الله فلا
 نترحم

في الحكم
 في الحكم

فضيلة

لا غنى

فان الكلب ياكل
من روثه في حياضه
فان الكلب ياكل
من روثه في حياضه

ما يؤكل لحمه الا ما لا بد لكم من اكله لان الحاجة لشغل ذلك فان شغل الميرة عسيرا وقته يستلزم عدم الاستغناء بما يحصل منه وقال انه يري ان يؤخذ الا
بادن الامام فهو لا يري به وهو ممنوع لا اشتداد الحاجة وهو يجوز اخذ الطعام والعلف مع عدم الحاجة الوجه المنع لانه مقنوم لحاجة الغائبين غير محتاج
اليه فاشبهه سايرا الاموال نعم لهم التزود لقطع المسافة بين ايديهم وقال بعض العامة يجوز مع عدم الحاجة ايضا لان عرسوخ الاكل لم يبق بعد الحاجة و
الحوان المأكول يجوز به نحو الاكل منه مع الحاجة ولا تجب القيمة لاصالة البراءة ولا فرق بين العبد وغيره وقال بعض الشافعية ما يمكن سوقه سابق وما العنق
لها كالاغنية وهذا قاله حين سئل عن ضالتها هل تملك ولا حيان والديك في بعض العامة تجب القيمة لند الحاجة اليه بخلاف الطعام وليس شيء لا فرق
الحاجة وان كان يجوز للاكل في الجلود الى الغنم ولا يجوز استعمالها لعدم الحاجة اليها ولو استعمل الجلود سقما او نعل او شرارة ربه في الغنم مع جود النمل
لمدة استعماله من غنم اجزائه والاستعمال للوزن قيمته بالصنف فلا تنس له لانه متعدد واما ما عدا الطعام والعلف للمعول يجوز تناوله ولا سقما
ولا لا ضرر به فتولده اذ العلف والخيط فان القلول عار وان وشار يوم القيمة في الشافعية في النواكر وجهان ويمكن الفرق بين ما سجد اليه بالصادق
بشيء يملكه بين غيره واما ما له من المأكول فيجوز استعماله في الصعاء مع الحاجة لانه نوع من الطعام ولو كان غيره مأكول في ان احتاج وان يدمن به ودايته
لم يكن له ذلك الا بالقيمة في الشافعية لا بما اقيم الحاجة اليه لاهو طعام ولا علف قال بعض العامة يجوز الحاجة اليه لاصلاحه ويدمن به كالحاجة الى الطعام
وعلف يجوز ان ياكل ما يتداوى به ويشرب كالحاجة الى السكبين وغيرها عند الحاجة لانه من الطعام وقال صاحب الشافعية لا يملكه الا بالقيمة في الشافعية
ولا يصلح به القوت لوجهه يجوز لانه محتاج اليه فاشبهه النواكر وليس له غنم ثوبه ما يصابون لانه ليس طعاما ولا علف واما ما راد من بين والده بين الكلبين
ولا يجوز الاستغناء بجواهرهم ولا اتخاذ النعال منها ولا الحرب لا يجوز ولا يحتاج به قال الشافعية لانه مال غنيمة لانه محتاج فلا يخص به بعض رخصه
في الجمل يخص من انتمر النعل والخيط في جلود البقر مستعمل في الكلب القلم فان كان الاستغناء بها حاد ذاك الضرب لا يملك حياضه في نواحيه في
غنيمة وان حرم الاستغناء بها صلب كلب الكفر والجور والشمس المحض فلا يملكه الجمل بل يملك اذا كان روثا وغذا يحس يمكن غنمه هو كسائر اموال الغنيمة
وان لم يمكن غنمه بطلت منفعة التزويج ثم الفرق كسائر الاموال من الغنيمة فان للثمن قيمة وقليل وكذا كلب التورية ولا يملك لانه مسددة بحرفه فلا
يجوز الاستغناء بها وانما تفرق في ايدى هذا لانه لا اعتقاد به كما يرون على الجور والارل انما لا تحرف لما فيها من سوء الله نعم واما جوارح الصيد كالنهد
والباري كلب الصيد فغنيمة ولو لم يرتب فيها الحد من الغنائم جازار ساها واعطاها غير الغنائم ولو رغب فيها بعض الغنائم دفعت اليه ولا
تحتب عليه من نصيب لانه لا قيمة لها وان غلب فيها الجميع فتمت ولو تعدت القيمة وتنازعوا في الجمل منها اقرع بينهم وقال بعض الشافعية الامام يخص بالكلية
من شاء قالوا ولا امام ان يسلمها الى احد من المسلمين لعله باحتياجه اليه لا يكون محسوبا عليه اذ عرض بان الكلب منفع به فليكن حق اليد فيه لجهيم كما ان من مات
وله كلب لا يستبد به بعض الورثة فقال بعضهم ان اراه بعض الغنائم او بعض اهل الحرب لم يناع فيه سلم اليه ان تنازعوا فان وجدنا كلاها وامك القسمة عدا
فتمت الا اقرع بينهم وقد تفرقت فيها عند من يرى لها قيمة او ينظر لثمنها ولو وجدنا خازن رقتلها لم يحصل الا ان يلو وجدنا خازن رقتلها ولو كان لظرفه فقيمة
اخذها غنيمة الا ان تزيد مؤنة الحمل على قيمتها او تساويها فتبلغها اهلهم ولا يجوز لبس ثياب الغنيمة ولا ركوبها لانه مال غنم فلا يخص به احد
كان للمغازي وابان رقتل جازل ان يطعمهم مما يجوز له اكله سواء كانوا للقيمة او للتجارة والحاجة بخلاف لو كان معبوزا او صفورا لكانت الحاجة اليها بخلاف الجمل
ولا يجوز استعمال السلعة الكفارة الا ان يضطر اليه فقال اذا انقضى الحرب الى الغنم وبه قال الشافعية وقال ابو حنيفة يجوز استعمال السلعة ولو جعلت للقيام
وثبتت بد المسلمين عليها وفيها طعام وعلف لم يجوز اخذها الا الضرورة لا ما لا يخالف الاخذ قبل استيلاء بد المسلمين عليها مع الضرورة فيعد الاستيلاء ولم
ولان الغنائم ملكوها بالحيارة فخرج عن المباحات فلا يجوز اكلها الا ان لا يجد غيرها لا رجف الغنم واجب سواء خربت في الحرب دار الاسلام واما
بعض العامة ان خربت في دار الحرب جازا الاكل كاجاز قبل الحيارة لان دار الحرب مظنة الحاجة وهو غلط لان المسلمين ملكوه فلا يباح اخذ الاماكن ولا ان
الحيارة في دار الحرب تثبت الملك كالحيازة في دار الاسلام ولهذا جاز قسمة تثبت فيه حكم الملك مستعمل لو فضل معه من الطعام فضله فادخله
دار الاسلام رده الى الغنم وان قل فان كان الغنيمة لم تقسم رده الى الغنم وان قسمت رده الى الامام فان امكن تقريقه كالغنيمة فرق وان لم يمكن للفرق الغنائم
قل ذلك احتل جعله في المصاح ولا خلت في وجوب ذلك لان المباح اخذ ما يحتاج اليه دار الحرب للمفاضل غير محتاج اليه فهو واما القليل فكذلك وهو
قول الشافعية في قول ابو حنيفة في ثوبين المندرد واحد في الروايتين لقولهم في رد الجمل والخيط والمخيط لانه ما لا يقسم فاشبهه الكثير وقال مالك يكره
لا يبيع في الغنم وبه قال الاوزاعي وعطاء الخراساني ومالك الشافعية في القول الاخر واحد في ثوبين لا يبيع ما سكره عن القسمة فاجب في دار الاسلام كسائر
دار الحرب لفرق ظاهر وعن ابو حنيفة ان كان ذلك قبل قسمة رده الى الغنم وان كان بعد ما باعته تصدق بغيره مستعمل مما يؤخذ اموال المشركين
الحرب لغيره هو للمقاتلة يؤخذ منه الحرف الباقي للغنائم وما اخذه سيرة بغير اذن الامام فهو للامام غنما وما يتركه المشركون فرعا ويغادون من غير حرب
فهو للامام ايض وما يؤخذ صلحا او حربة فهو للجاهدين ومع عدمهم يقسم في ضراء المسلمين وما يؤخذ غنم من اهل الحرب ان كان في زمان الهدنة اعيد اليهم
فان لم يكن كان لاخذ وفيه الحرف من اهل الحرب خلف ما لا قاله للامام اذ لم يكن نوارت وقال بعض الشافعية لو دخل واحد وشره دار الحرب
مستحقين واخذوا ما لا على صورة الرقبة كان ملكا لاخذ خاصة لان السارق يقصد ثلث المال فاشباهاه باليد عليه مال الحرب غير معصوم مكانه غير مملوك
صا وصيلة سبل الاستيلاء على المباحات بخلاف مال الغنيمة فانه وان حصل في يد الغنائم فليس مقصودهم الملك ولا يجوز الغنم بالبيع لا كسائر
الاموال واما الغرض الا عظم رفع كسرة الله نعم ووقع الاعلاء والقصود ان يظهر فيها ملك بالاستيلاء وقال بعضهم انه غنيمة محتبة كانه جلود احواله دار الحرب
وتضرر بنفسه بما مقام القتال لهذا قالوا لو عزت طائفة بغير اذن الامام لم تخصص واخذت ما لا في غنيمة محتبة وروى عن ابو حنيفة انه لا يخص بل ك
ينفردون به اذ لم يكن لهم قوة وامتناع وفي رواية اخرى يؤخذ الجميع منهم ويجعل في بيت المال قال بعض الشافعية اذا دخل رجل الواحد والحرب اخذ من حوز

منه ما لا

کتاب البهار

[illegible]

فَبَارِكُوا لَهُمْ فِي مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ

وَيَكُونُ مِنَ الشَّرِّ
أَمْسَكُوا وَلَوْ رَجَعُوا
عَنْ دَارِهِمْ عَمِيَ
إِلَى دَارِهِمْ دَارِ الْآثِلِينَ

اولیٰ علی بن ابی طالب

المند

فبذل السمك
بجوار القباب
خمرها

فشق الموث وقال احد ولو اجدوه فله نصف السبع والتمس حرق لو كان العال صديقا لم يحرقا معا وكذا لو كان عبدا لان المانع لسيده فلا يعاقب بجناحه
 عبده ولو علت امرأة او ذمى قال احد يحرق معا ولوا كسر الفلول اذ على بناءه لم يحرقا معا الا ان يثبت بالافراز والبيعته فيحرق عند احد ولا يحرق العال
 سهمه من الغنمة سواء كان صديقا او العال لا سببا لاستحقاق وهو حضور الحرب ثابت فلو كان لا يصلح ما نفعه من ابناء السوق هو وحده والواحد من
 احد في الثانية يحرق سهمه قال لا واذي ان كان صديقا احد سهمه اذ احد سهمه لم يحرقا معا **مسئل** اذ ما بالعال قبل الغنمة وجب ثمانية
 في العنق اجماعا لان حق غيره فوجب عليه ده الى اربابه ولو تاب بعد القصة فكذا ذلك به قال الشافعي لان مال غيره فوجب له الى اربابه كالموتاب قبل الغنمة وقال
 مالك اذا تاب بعد القصة ادى خمسة الى الامام ونصف الباقي به قال الحسن البصري بناء على ضل معونة وليس حجة فان تمكن الامام من غنمة فدل
 والا تصدق به بعد الخسران تركه نصيبه او تقطيل لنفسه التي خلق لها ولا يتخفف به شئ من اثم العال وفي الصدقة به نفع لمن يهدى اليه من المساكين وما
 يحصل من اجر الصدقة يصل الى صاحبه ويذهب الاثم العال فيكون اولى **مسئل** لو سرق من الغنمة شيئا فان كان له نصيب من الغنمة بقدره لو
 ازيد بما لا يبلغ نصاب القطع لم يجب عليه القطع لان سرق لم يملكه لكن شبهة الشرك درث عنه الحد وان زاد على نصيبه بمقدار النصاب الذي يجب فيه القطع
 لا تسارق هذا اذ الميزان من الخسران لو غزل الامام الخسران ثم سرق لم يملكه لكن شبهة الشرك درث عنه الحد وان زاد على نصيبه بمقدار النصاب الذي يجب فيه القطع
 نصيبه بقدر النصاب للشافعي وجمهان وحدها اذ اسرق من اربعة الاحاس ما يربط على نصيبه بقدر النصاب حب القطع والثاني لا يقطع لاحقة
 لم يتعين فكل جزء مشترك بينه وبينهم فكان كالمال المشترك وهو رواية عبدنا ورواها في المتن في المتن فانه لا يقطع ههنا لان حق كل واحد من الجماعة
 متعلق بجميع الغنم لا ينعزل عن بعضها الا ان يكون الكليل او على كل حال ليس الموقوف ان كان العال ويجعل في الغنم ولو كان السارق عبدا فهو كالحرة لا يرضخ
 له فان كان ماسوقا زيدا يرضخ له بقدر النصاب حب القطع والافراز وكذا المرأة ولو سرق بعد الغنمة منها لم يقطع لئلا يرضخ له ان يرضخ بها
 للحرة ولو كان السارق ممن لم يختر الوقعة فلا نصيب له منها فيقطع ولو كان احد الغانمين ابنا للسارق لم يقطع الا اذا زاد ما سرقه عن نصيبه بقدر النصاب
 لان مال الولد في حكم ماله ولو كان السارق سيدا عبدا كان حكمه حكم من له نصيب في مال العبد لسيده وكذلك قال الشافعي ورواه في المتن
 اذ اسرق للاب سهم في الغنمة واحد الزوجين وزاد ابو حنيفة اذ كان لذي حم محرمة منها حق لم يقطع والعال هو الذي يكم ما احده من الغنمة ولا يطلع الا ما
 عليه لا يفسد مع الغنمة ولا ينزل منزلة السارق في القطع الا ان يغفل على حمله السرقه فان العلول حدا لما لا يظلم ولا يطلع عليه غالبا والسرقة اخذ مال محمول
 والسارق عندنا لا يخرج حمله وقال بعض العامة يخرج **مسئل** لو كان احد الغانمين ان يبيع غنما اخر شيئا من الغنمة فباعه لم يصح ان نصيبه يحول
 وكذا وقوته نصيبه كذا لا يبيع لو كان طعاما لان اكلة التناول لا تنقص اكلة البيع فيقر بملكه المشتري ليس للمشتري ده الى البائع ولا للبائع فقه عليه لانه
 اما نفي يدها جميع المسلمين ولو امكن من الغانمين لم تقر به عليه لو اقرضه الغانمين لاسم لم يرضح واستعيد من الغانمين كذا لو باعه سرقة وكذا لو اخطأ
 من غير الغانمين فاخذ من طعام الغنمة لم تقر به عليه ولا نصيب له وعليه ضمانه ولو باعه من غير الغانمين بطل البيع واستعيد يجوز للامام ان يبيع من
 الغنمة شيئا قبل القصة لمصلحة فلو عاد الكفار واخذوا المسع من المشتري في دار الحرب لم يرضح له قال الشافعي احدى الروايتين وفي الاخرى
 يرضح البيع ويكون من ضمان اهل الغنمة فان كان المشتري قد ذن القن استعادته والاسقاط ان كان كالمريض منه مثل ان حرج به من العسكرو وحده
 مكفولا وليس بجدا لان النصف في يد المشتري فلا يرجع بالعصاة غير كغيره من المبيعات اذ اقامت الغنم في دار الحرب حاز لكل من احدث منهم انصرفت كيف
 شاء بالبيع غير فلو باع بعضهم شيئا قبل المشتري عليه لم يضمنه البائع ولا حده واما ان يجوز لايرحب ان يشتري من مال الغنمة شيئا قبل القصة و
 بعدها وقال احد ليس له ذلك لانه كما لو يدين خبال ما خذه بالقيمة العدل **مسئل** لا يقطع حق الغانم من الغنمة بالاعراض بعد القصة كسائر
 الاملاك واما قبلها فالاعراض سقوطه ولو اقرضه الخسران لم يضمن الا حاسا لا يرضح بعد الاقرض اب الاعراض سقط لان اقرار الخسران يضمن حقوق الواحد والواحد
 من الغانمين كما يلزمهم في حقوقهم عكس ما كانا واعلم من قبل وهو صحيح قول الشافعي والثاني لا يقطع لان باقر الخسران يضمن حقوقهم عن الجهات العامة ويصير
 الباقي كسائر الاملاك المشتركة وقال الشافعي استقيم الغانمون الامام لم يقطع حق احد منهم بالاعراض لانهم لا يرضح باخبار الملك في تأكيد الحقوق وما اذا
 اسند الامام باقر الخسرانهم لم يجدوا ما يشعروا بقصد الملك لوقال الخوارج الغنمة ففني من الاعراض لثانيتها وجمهان احدهما لا يقطع بقدر الراي في الشيء لثانيتها
 عليه والاستقرار لا يحصل قبل القصة والثاني كما ان الخيار في العقود اذ الخيار احد الطرفين لا يعدل الى الاخر ولو اعرض الغانمون باجمعهم ففي صحة اعراضهم
 لهم وجهان احدهما لا يبيع والاستحقة اراها الخسران يرضحهم والله ثم قد عين لهم الخسران وصحها الصحة وجرى الاحاس الاربعة الى صارون الخسران العنق
 المصحح للاعراض لئلا يبيع الواحد الجمع واما الخسرانهم الله ثم وسهم رسولهم وسهم ذوي القربى للامام عندا خاصة فصيح اعراضه كايضا اعراض الغانم وعند العامة ان
 سهم ذوي القربى لكل من يستحق الخسران ففي صحة اعراضهم وجمهان احدهما يصح كايضا اعراض الغانمين والثاني المنع لان سهمهم منحة الله تعالى لهم من غير معا
 وشهود وقعة فليسوا كالغانمين الذين يمل حصولهم على علاه الكلمة والعلم الذي يجر عليه الفاضل لا حالة الذين يرضح اعراضه لا يخضع الملك بمنزلة
 استدراك الكسائر ليس على العنق لا يثبت في صحة اعراض السبعة المحجور عليه بطريقه ليس له اسقاط الملك لا اسقاط الملك لا اسقاط حق الملك
 فلو صدر شيئا قبل القصة لم يملك الخسران لا يبيع اعراضه الصبي عن الرضخ ولا اعراض اولى عنه فان بلغ القصة صح اعراضه لا يبيع اعراض العبد
 عن الرضخ ويصح اعراض السيد فحقه لا قرب صحة اعراض السالب عن السيد وهو صحيح وجمهان الثاني لا يبيع اعراض الغانمين والثاني لا يبيع لان نصيبه لرافشه
 الوارث **مسئل** لو اعرض من الغانمين بقدره كان له بخسر الوقعة ويقسم المال حاسا به مستحقة اربعة احاس الباقي للغانمين وهو صحيح قول الشافعي
 والثاني ان نصيب الموعود يضمن الخسران العاين في الاصل لله ثم لقوليه قل لا انفال لله من اعراض جئت حصته الى صلها ولو مات احد من الغانمين في
 معرض انتقل حقه لورثه لانه ثبت له ملك اذ حق ملك كلاهما موروثا فان سارا واطلوا وللشافعية ثلثة اوجه في ان يملك الغانمون
 قبل القصة اظهرها انهم لا يملكون ان يملكو ابدليل صحة الاعراض لو ملكوا بالاستيلاء لما سقط عنهم بالاعراض لا في الامام ان يخصص كل طائفة بنوع من المال

مناعة

درج على الفطري

في ذك الغنمة
 في ذك الخسران
 في نصيب
 في الغنمة

فقطاه
 ولذا لا يرضح

ما كان ماله
 من ماله

كتاب الجمار

فایز علی

ولو ملكوا لم يجز ابطال حقهم عن بعض الانواع فغير اختيارهم والثاني يمكنون بالحجارة والاستيلاء والاستيلاء على البري بمصوم من الاموال بسبب الملك لان ملك الكفار ان الاستيلاء فلولهم بملكه القانون بقي بذلك ما لم يملك هو ملك ضعيف فقط لا اعراض لا تخب الركة فيه قيل اختيار الملك على اظهره ان ملكهم موقوف ان سلب الغنيمة التي اذ اقتسموها منهم ملكها بالاستيلاء والا بان بالثوب والاعراض عدم الملك لا قصد الاستيلاء على المال لا يتحقق الا بغيره لما تقدم من ان لغرض علماء كل سنة فان اقتسموها ثانيا قصد ثلث الاستيلاء وذلك بالوقوف على جوبى لا نقول بعين ما تقدم من حصته كل واحد من الغنائم على التبيين صادرة ملكا بالاستيلاء بل يقولون ان اقتسموها ثانيا هلكوا "نعائم ودهنك ما عائم بتميزه لخصه بالغنيمة مستعمل لوقوفه في الغنم من يفتي على بعض الغنائم لم يفتي حصته ما يقع في حصته لا يفتي به عن الاعراض به بعد التفتت فيه وان الشبهة التي يقتضية لذهاب ما بقول يفتي به نصيبه يكون الباقي للغنائم فيه قال احمد قال الشافعي لا يفتي عليه كله ولا بعضه هو مقتضى قول ابن حنبل انما تقدم من ان الملك قبضت للغنائم بالاستيلاء الشام وقد جدد لان ملك الكفار قد ان لا يزول الا الى المسلمين وهو اقدم فيكون له نصيب سواء في الغنيمة فيفتي عليه في ذلك النصيب احيى الناصي ما يجر لم يحصل بملك تام لان الامام ان يعطيه حصته من غير تمزيق غير متميز من الغنيمة قال الشيخ رحمه الاول فتوى ثم قال الشيخ يفتي نصيبه لا يلزم فيه ما بين الغنائم والبراءة ولا دليل على شغلها والقياس على الفتوى باطل لان هناك اما وجب عليه القوية لان الفتوى صالحة ما لو جعله الامام في نصيبه نصيب جماعة فوجدناه يفتي نصيبه قولا واحدا ولو روي بالقيمة فالقول بالمقوم عليه في ملكه برصاء هذا اذا كان موسرا ولو كان معسرا عتق هذه نصيبه لم يقوم عليه الباقي ولو اسرا به لم يفتي عليه لان الاسير يصير بقبضه لا لا كسر بل باختيار الامام لان الامام هو الاحيان شاء قتله وارشا استرقه وان شاء من عليه ان شاء قال فان اختار استرقه عتق على السابلية بغير حاشية قوم الخمس عليه كان موسرا لم يفتي بالقيمة فان لو اسره في امة الصغيرة بغير تمزيق بالاسرا فان اختار ملكها هتق عليه اربعة اجاسها وقوم الباقي عليه ان كان موسرا وان كان معسرا في الباقي وان لم يتجزع الملك كان اربعة الاحاسر لمصاح المسلمين وخمس لاهل الخمس مال ولو ان حربا باع من المسلمين امراته وقد فسر ما حاز ولو باع باه وابنه بعد فترهما لم يخر لانه ارفقه وحبته ملكها فبعض سبها وادفع اياه وابنه ملكه ففتي عليه فلا يجوز بيعه لو اعتق بعض الغنائم بعد اس العتمة قبل العتمة فان كان معسرا بقتل حصته من الغنيمة عتق ولم يجر احد الغنيمة شيئا وان كان دون حصته عتق في نصيبه وان كان اكثر حق قد نصيبه لو اعتق هذا الخريف من حق من الاول حتى عتق بقدره من الثاني وان لم يحصل شيء فان عتق الثاني اطلاقا مستعمل ليس للغنائم وطى جارية الغنم قبل الغنيمة فان وطى عالما بالخرم حله بقتل نصيب غيره من الغنائم قتلوا له واوبه قال مالك ابو ثور والشافعي القديم وقال الشافعي ابو حنيفة اجمالا حله بقتل نصيبه فان لا ينفذ الاستيلاء في نصيبه ان قلنا بملكه في نفقه ذلك الشافعية وجماع نصف الملك ان قلنا بملك نصيبه ان قلنا لا يملك فوجها كالاستيلاء الاب جارية الابن فان بعد ذلك نصيبه هو موسر بما يخصه من الغنيمة او فتره سرى الولد جبره وفي جوب قيمة حصته من الولد اشكال بقاء من انه يفتي الملك اليه قبل العلوق وبعد واما الحد فلا يجر المهر يجب جبره ان قلنا لا يملك له ويوضع في الغنم وان قلنا بملكه حطت حصته ولو وطأها جاحدا ما لا يقيم فلا حد جاحدا لان الشبهة هو غير عالم واما المهر فقال الشيخ لا يجب عليه المهر لعدم الدلالة على شغل المهر بغيره قال الشافعي جباية وطو في غير ملك سقطت به الخط عن الوطى فحلت له بوطى الاب جارية ابنة ولو اوجبت المهر لم يمتل الغنيمة فحصلت الجارية في نصيبه لم يسقط لانه وجب لوطى السابق لو احلها قال الشيخ رحمه يكون حكم ولدها حكمها فيكون له نصيبه بقدر نصيبه من الغنيمة ويقوم بغيره سهم الغنائم عليه بلزوم سهم الغنائم في نظر فان كانت الغنيمة قد حقه فقد استوفى حقه ان كان اقل اعطى تام حقه وان كان اكثر رد الفضل يلحقه بالولد نحو ما صحح لان شبهة تكون الجارية ام ولد وبه قال الشافعي احمد قال ابو حنيفة يكون الولد يفتا ولا يلحق بشبهته ولو لم يفتا لان الغنم ملك بالغنيمة وليس بمحمد لان ملكهم يتحقق بالاستيلاء فلم نصيبه قال الشيخ رحمه هذه الجارية نصيبه ولد في حاله به قال احمد قال الشافعي ام ولد في الحال لانها ليست ملكا فاذا ملكها بعد ذلك ففي صحتها ام ولد فلو ان فعل قول الشيخ رحمه تقوم الجارية عليه بغير سهم الغنائم وبه قال احمد الشافعي قولان قال الشيخ رحمه اذا وضعت نظروا ان كانت قومت عليه قبل الوضع فلا يقيم عليه الولد لان الولد لما يقوم اذا وضعت وفي هذه الحال وضعت في ملكه وان كانت بعد لم تقوم عليه قومت هي الولد معا بعد الوضع واسقط منه نصيبه غرة الباقي للغنائم لانه منع من شبهة بالوطى من احد وبيان احمد ما انه يلزمه قومت حين الوضع بطرح في الغنم لانه قومت ربه فاشبه الولد المرفود والثانية لا ضمان عليه بقيمة لانه ملكها حين علق لم يقبض ملك الغنائم في الولد بحال فاشبه ولد الاب من جارية ابنة اذا وطأها لانه يفتي حين علوقه لا بتمزيق والحق ما قاله الشيخ لانها قبل القوم ملك الغنائم ومنع عتقه من حين علوقه وبعد القوم ولدت على ملكه وكان الولد له لا قيمة عليه للغنائم ولو وطأها وهو معسرا قال الشيخ رحمه تقوم عليه مع ولدها ويشتبه في نصيب الباقي فان لم يسع في ذلك كان له من الجارية مقدار نصيبه الباقي للغنائم ويكون الولد حرا بقدر نصيبه الباقي يكون ملكا كام والجارية ام ولد ان ملكها فيما بعد قال بعض العامة اذا وطأها وهو معسرا كانت شعبة من نصيبها ونصيب ام ولد لانه استيلاء وحمل بعضها ام ولد فحمل جميعها ام ولد كاستيلاء جارية الابن قال خرون يجب عليه قد حصته من الغنيمة وبقيت له المقدار ام ولد الباقي يفتي للغنائم ولو وطى الاب جارية في الغنم وليس له نصيب منها بل لولد كان الحكم في ذلك لوطى لاسن **البحث الثاني في الاسارى** مستعمل الاسارى ضربان ذكرنا في كتابنا في الفقه واما ما بالفتوى لو طأها المهر من لم يبلغ خمس عشرة سنة فالنساء والاطفال يمكنون بالبيع ولا يجوز قتلهم اجماعا لا يبيح لهم عن قتل النساء والولدان يكون حكمهم مع البقي ما بالاموال الغنيمة خمس لاهل الباقي للغنائم ولو استكمل المصطفى البلوغ وعده بغيره لا يثبت فان ثبت الشعر فخر على عاتقه حكمه ببلوغه وان لم يثبت ذلك من جملة الذين لا يثبت معاذ حكم في بخره بغيره واذا جاز الشبهة ومن طريق الخاصة واما بغيره فباقة قال فان رسول الله عرضهم يومئذ على العمانك من جد ابنت قتله من لم يجد ابنت الحق بالذي ادى لها بالقانون الاحرار فان لم يرد قبل

كان أمير المؤمنين يقول من اجبى ارض من المؤمنين فله وعليه طسها يؤديه الى الامام في حال الحد فاذ اظهره لقيامه فليوطئ نفسه من فخذ منه
اذ عرفت هذا فاذا نزع فيها احد او جئ من بيع مالهم من الاثا وحق الاختصاص بالتصرف لبيع الرقبة لاهلها ملك المسلمين فاطبة ودي
 ابو برة بن رجا انسال الصادق كيف ترون في شاة ارض الخراج قال من يبيع ذلك في ارض المسلمين يلبس ببيعها الذي في يد برة قال يضعه بخرى المسلمين
 ما ذاق لا باس شتر حقها ونقول حق المسلمين عليه لعله يكون اقوى عليه ما واملى بخرى ارضها منه فسد على من الارض بخرية والموت وذو من الجبال و
 بطون لا ودية ولا جاد من الانفال يتصرفها الامام ليس له التصرف فيها الا بانه حال ظهوره ويجوز للشبهة حال الغيبة التصرف فيها لانهم في ابا حوشتم
 ذلك اما ارض مكة قالوا هم من المذاهب النبي قال اهل مكة افتمها بالسيف ثم بعد ذلك يقال ابو حنيفة مالك لا ولا عني لان العامة ردوا
 عن النبي انه قال اهل مكة ما ترون صانعا بكم فقالوا لا كرم وبني كرم فقال قول كما قال اخي يوسف لا تريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو ربح الرابح
 انتم الطلقاء ومن طريق الخاصة واية صفوان بن يحيى احمد بن محمد بن ابي نصر قال لا ذكرنا له الكوفة الى ان قال ان اهل الطائفة سلوا وجعلوا عليهم العشر ونصف
 العشر وان اهل مكة دخلها رسول الله عنوة وكانوا اسرا في يده فاعفهم وقال دهموا فانتم الطلقاء وقال الشافعي انه في فتحها صلحا ما بان قدمه لهم قبل
 دخوله وهو منقول عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ومجاهد ما ارض السواد وهي ارض القوم من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب هي سواد العراق وحده
 في العرض من منقطع الجبال بحلول الى طرف القادسية المتصل بعد نيب من ارض العرب من تخوم الموصل طولا الى ساحل البحر يدور عبادان من شرق جله فإ
 الغرب الذي تليه البصرة انما هو سلاحي مثل عثم بن ابي العاص ما ولاها كانت سباخا وموانا فاحياها عثم بن ابي العاص سميت سوادا لان الجبل
 لغروا من البادية را هذه الارض الكثاف شجرها سموها السواد لذلك لما فتحها عمر بن عمار بن ياسر على صلواتهم امير بن مسعود قاضيا واليا على بيت
 المال عثم بن جنيب على سائر ارضه وفرض الثلثة في كل يوم شاة شطرها مع السواقط العمار وشرها للآخرين وقال ما اري قربة يؤخذ منها كل يوم
 شاة الاسير في خزائنها قال الشيخ رة الذي تقضي المذهب الا ان التي تحت عنوة يخرج منها الاربع الا حاس الباقية للمسلمين فاطبة
 الغنائم وغيرهم ويقبلها الامام من شاء فاذا خذارتها يصر في مصالح المسلمين ولا يصير شيء من هذه الارض لاهبة ولا معاوية ولا يملكه ولا يوقفه
 ولا دهنه ولا اجارته ولا ارضه ولا يصح ان يبيد ودا مساجد سفاها لا لا غير ذلك من انواع التصرف الذي يبيع الملك متى فعل شيء من ذلك كان التصرف
 باطلا وهو باق على الاصل ثم قال في الرواية التي واهل اصحابنا ان كل قرية وعسكر غزت بغير ذن الامام فغنمت تكون الغنمة الا امام خاصة تكون هذه
 الارضون بعد الرسول مما فتح في ايام امير المؤمنين ان فتح شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال للملك خاصة لا يشرك فيها غيره قال
 الشيخ رة ووافقه الشافعي ان عثم بن حنيفة صح ارض الخراج واختلفوا فقال الساجي ثمان وثلاثون الف الف جرب قال ابو عبيدة سنة وثلاثون الف الف جرب
 ثم ضرب على كل جرب ثلث عشرة دراهم وعلى الكرم ثمانية دراهم وعلى جرب الشجر والرطبة ستة دراهم وعلى الحظيرة اربعة دراهم وعلى الشجر درهمين ثم كتب بذلك الى عمر
 فامضاه وابو حنيفة وافقه الا في الحظيرة والشجر فانه قال يؤخذ من الحظيرة ثمانية دراهم ومن الشجر اربعة دراهم وقال احمد بن حنبل في كل واحد منهما اربعة دراهم
 لقوله منعتم العراق فغيرها ودرهما معناه تمنع وقال بعض الشافعية ان سواد العراق فتح صلحا وهو محلي عن ابي حنيفة وقال بعضهم اشبه الامر على بلاد ارض
 افخ عنوة او صلحا ثم اختلفت الشافعية فقال بعضهم ان عمر جعل الاربع الا حاس الباقية من الارض لاهل الخرج عوضا عن نصيبهم من النقولات من الغنمة فصار
 الارض لاهل الخرج النقولات للغنائم وقال بعضهم انهم قسمها بين الغنائم ولم يخصها باهل الخرج ثم استطابت قلوبهم عنها واستردوها فقال لا اكثر من انه
 بعد دها وقفها على المسلمين واخذها من اهلها والخراج المضروب عليها جرة مخرجة تؤدى في كل سنة وهو فصل الشافعي في كتاب الرحمن قال سفيان الثوري جعل
 على السواد وقفا على المسلمين ما ناسلوا وقال بعضهم انهم اجمعوا على اهلها والخراج ثم منج فانه لم يزل الناس يدعون ارض السواد ويشترون من غير انكار وقال
 اخرون من الشافعية ما فعله عمر عدول عن الاصل المهدية فانه يشترط في الاجارة ضبط المدة وفي البيع ضبط جملة الثمن لكن قالوا انها بالاسترداد رجعت الى حكم اموال
 الكفار والامام يفعل الصلحة الكلية في اموال الكفار ما لا يجوز مثله في اموال المسلمين فإى غير الصلحة لئلا يشتغلوا بالعمارة والزراعة عن الجهاد وقال بعضهم
 انه وقفها وقفا لا مؤبد لا محرم ما بل جعلها موقوفة على مصالح المسلمين يؤدى ملاكها على تداول الابدى تبدا بالبيع والشراء خراجا يدفع به المسلمون فيجوز
 بيعها وهبتها ورضنها على الشاى الاول ويجوز على الوجهين لاربابها اجارته مائة معلومة وهل لهم الاجارة المؤبدة بما لا يرضيان عليه جوزه بعضهم تبعا
 لفعل عمر قال من استحل منفقته على جهة لم يبدان بذلك اخراج نفسه من البين واحلال غيره محله ومنع بعضهم العاسد في اجارة عمر حتم الصلحة كلية و
 التجريبات ليست كالكليات فلا يجوز تغيير مكانها ان يزعج واحد من السكان ويقولنا اشتغلنا واعطى الخراج لانه مالك فبها ارضا على احد الوجهين ومالك
 منقعهما على الاخر لمقد بعض اجارته مع عمر الاجارة لازمة لا تمنع بالوت هذا ما يزرع ويغرس من الارض وما الساكن والدود فان قلنا ان تلك الارض
 مبيعة من اربابها فكذلك الساكن والدود قلنا موقوفون فوجها **مسألة** اذا نزل الامام على بلد فاحصره واراد الصلح على ان يكون البلد لهم و
 كانوا من اهل الكتاب جاز له ان يصالحهم بشرط ثلثة بدل الجزية وان يجري عليهم احكام المسلمين وان لا يجتمعوا مع مشرك على قتال المسلمين وتكون ارضهم ملكا
 لم التصرف فيها بجميع انواع ويجوز للمسلمين سبيها وارضها منهم لانها ملك له وتكون الاجرة والخراج عليه ولو اجمعوا من مسلم صح البيع وبه قال ابو حنيفة والشافعي و
 قال مالك لا بيع لانه يؤدى الى سقاط الخراج وهو غير جاز لان حق المسلمين وليس يجيد لانه لا يسقط بل ينقل ما كان على الارض في وقت فتحه اذا اشترها المسلم
 انتقل ما كان عليها من الخراج الى رقبته الذمومة به قال الشافعي قال ابو حنيفة يكون متعلقا بالارض لا يقطع بالاسلام قل فيليب كل ارض
 ترك اهلها عادت ما كان للاقام تقبيلها من يقوم بها وعليه طسها لا اربابها لانها مصلحة لهم فكان سايقا وكل ارض موات سبق اليها سابق فمرها واجياها
 كان حقها ان لا يمكن لها مالك معروف فان كان مالك معروف فجب عليه طسها لما الكفا اذا استاجر مسلم دارا من حربي ثم فخت تلك الارض لم يتخل
 الاجارة لان حق المسلم يتعلق بها ويملك المسلمون لانها من الغنائم **الباب الثاني** في كيفية فتمه القيام وفيه مباحث **الاول** ما يقع تقديمه في الدين
 والجحان والصلب الرضخ والحنس النظر في هذا البحث مختص بالاول فنقول ان كان مسلم على حربي بن فاستقرت الحرب لم يسقط الدين من حقهم قال الشافعي ولا باحتياط

في كذا ارض
 فيها كذا
 منها كذا

في كذا
 فيها كذا
 منها كذا

كتاب الجهاد

البقاء وعدم سقوط ما نلت في الزمة شرعا وقال ابو حنيفة ليقطع لا ينسرقا على مال عليه كانه قد عدهم وحدهم لو كان الدرس ملكا فالأولى سقوطه ولا يتحقق للمولى شيء على عبد مكالو كان له على عبد غيره دين فملكه وهو واحد على الساقية والثاني لا يصح في حوزة الشي لا في المنفعة او لا ينفذ من المال الموقوف بعد استرقاقه ويقدم الدين على القيمة كما تقدم على الوصية وان ذال ملكه بالرق كان دين لم يرد بمسوقا وان مكسار والملكه وكان الرق مقنا الحجر والموت فيوجب نطق الدبوت بالمال وان غنم المال قبل استرقاقه ملكه العامون وله بيعكس الدين عليه كما يوصى بوجاهة وان عير مع استرقاقه حتى يقد الدين على حق العائين كما تقدم في البركة على حقوق الورثة وتقدم القيمة لان ملك العامين يتعلق بغير المال ندين في اليد والموقوف باعين متقدم على المخلق بالذمة كما اذا حق العبد الموهوب يقدم حق الممنوع عليه على حق الرهن ولا يتحقق ختمه من الاعنات والاسرى من الرجال في هذا الحكم فان المال على من الاخذ والرق لا يحصل بغيره لا من الرهان الكاملين ولكن يظهر ذلك في حق النسوة وفي اد ارض المصداق الامام بعد الاساءة وان لم يوجدها يفتي من ذمة التي يعتقد في رجل الدين الموجب للزوم محار كانه حين في حصول بعض لرق او ماصوب كونه استرقاقا بانوث فامير يزيل الملك ويقطع الكا هذا اذا كان الدين اسلم وان كان ندي مكدل لا محترم كاعيان موصى به هو موصى به بعض الساقية وقال بعضهم يسقط وان كان محررا واسترقق يدور فالدين يسقط الدين لان ملزم الدرس اسفل من كونه حررا لا يخرى عليه حكم الى كونه موصيا بيل على نفسه حكم وموقوف بعض الساقية وقال بعضهم لا يسقط كالمواسم من عليه الدين او قبل الامان ويحصل الرق كما ان محدد د اسرق من عليه الدرس اما لو اسرق من ندين فلا ندين من عليه الدرس بل من كود ابع الحر السبي كما لو اسرق من مسلم من حر ما لا او اسرق من يهودا والزم القم ثم اسرق مسخو الدرس وان الدين لا يسقط عن ذمة المسلم عند عتق من وقال بعضهم ولو كان حر على حر من فاسد واحد ما سقط لروا ملكه ويؤجر الدبوت من المال سقط لان الذر دار حر حتى اذ فيه العبد سبده معه حوا بغير السيد عدا ولو فخرت رة حرة وجها هذه الكاه وقال بعض الساقية كان من المسترق من مسلم بطان به كاطال بودا فله مطلق وان كان على حر في يسقط لان المستحق هذا الملك لا يحرك غير ملزم حتى يملك لو اسرق من حر من حر والزم بالثراء فمات مسلما او قبلا لحر او لارام معا ولا الترتيب اسفل لا يستحقا عند بعض الساقية وبصر الشافعي على انه لو مات منه حرة الحر فمات مسلما او مستنا ساخا ورثتها مطلقا به ماله نكر الحر من نقي ولا صحاحا طريقان احدهما ان متهما تولد من ندين ونجربا واحدهما انه منى لا يستحقا بفساد حكم العبد بعد الاسلام والشارع منع بعد ان يملك الحر من مطالبة المسلم وادى دارا والطريق الثاني القطع بالقول الاول فيه قال من شيء من الساقية وحصل في الثاني على ما اراد الله لها حرة ختير ونبصة في كفو ولو تلف حره مالا على حره وعصية ثم اسلم المسلم للثقل فوجدها اصحها انه لا يبطا لصمان لانه يلزم شيئا الاسلام تحت قتلها ولا لا ليس عقد يستدام خلاف المثلوم بها وان الحر ياد اقره حر با على ماله ملكه لا يملك في من يفرق الساقى بطا لانه لا يرد من عتقها بترصة عليه ولو حق الحر في على مسلم فاسرق فارتب نجابة في من لا يجوز الى قتله بحال المكاتب حتى يملكه لا يرد من الكس ما عتقها فاشا خيرا الى خسة والفرقان الرق الذي هو محل تعلق الارش كان موجودا في حال الكثرة لما عتق من الس من اسفل فاد خد يرفع لما عتق وبس السلق في الحر لم يكن عند الاتلاف فاذا ما حدث بعد البحث الثاني في احكام مشاة حورنا ما ان يجعل جعل المير بدها على مصلحة مصاح المسلم كسولة طريقا وما في معارة او موضع في العلق او مال ماحد او عده بصر عليه ونعم على خلاف من قد اسام السبي في عود من اهر على قد يوج يصح المجهول له يجعل بصر العمل الذي جعله يجعل مسلما كان او كافرا فان كانت الجعالة عسما بما في يده وجب ان يكون معلومة مالا ساهدا او لو صفه بربع للجهاز الزان كانه يناسب ان يكون معلومة الوصف العلة والارز الغيرة افعى انه سابع وركت من مال الشركين حار ان كونه مودا وبجوهل حقا لا تمنع النديم ولا بعض الى الشانق مثل من على العلق العلابية فله حارب فيها اوحا بطلان السور جعل لينة السلبا بونه بما عتق ولا خلاف في وصحت هذه المتداطة مع جعلها للماحد بل جعل نفسه بملول ولا معلوم ولا مقدور على الجيلة ما نقت الحماة عتق العتية لسمه عانه ملائمة في الى عير الامع حاجة فان كان الماله من مثل من على العلق فله ديار وحت في جعل من الدلالة ولا يتوقف على في العلق حما العتق لاساقية وان قال لمتة مستحق الدلالة من معال الحماة شئ منها يقصر سرط منها احكاما مستعمل او يرد حارب به معنة من التفتة من جعل على ما ان دكاته في الجاهة فان ليق المجهولة رباها على بالها واسا كها بعر من جاز وان تعاسر اقال الشيرة نعم الهدى وبرود الى ماله وهو موصى به في ندين في يد لولا يستثنى المصالح في الصلح عاربه احدث من سلب الى الدار وان كان المصالح قد استقم حاتم من اسله يفتاد وهدا حار حاتم ماله في صلح حاتم والضرر الساقية فانه قال يبطل لان حاربته مستحق للدال وليس بجيد لا مكلن الامضاء والراية فان احار الدال فيمنها بعد صلح سلاية التيملة عتق لسمه عتق الى ان اشنع فان اخار صاحب القلعة القيمة فيها الدال احدث فيها رعت الحارة الى الدال سلا الى صاحب القلعة فتمها ويكوب حاتم في الحر في الصلح كما الصلح ملصيا وان اشنع كل منها فتح الصلح عند التبع لتعدا مضافه لان حق الدال سابق ولا يمكن الجمع بينه وبين الصلح ولصاحب القلعة ان يحبس قائمته كانه من غير ياد وهو مذهب الشافعي والوحدة في القيمة كالواست حاربته مثل دعها الى في فتح الصلح من ندين المسلمين وعبادة حكمه رقع ضرر يبرم صاحب الصلح ومقاله مشون ضرر عظيم في حق المسلمين كما في قامة ربا لا يمكن في العلق بهلساف في الشارع **مسألة** لو فتح القلعة عمودا مسلحا وفتح الحارة داخل في الجدة فان كانت الحارة بقية على الكفر لم يسلط اليه الا بالشرط وان سلب قبل فتح الصلح فمع الى الدال فيمنها لان السبي حاتم ماله عتقها بلان من منهم مسلما رده اليهم فلا حاتم مسلما منة اعد ثم من دهن الى الكفار واره يرد موهن على انوا حاتم ففتح ما كان عتقهم من فدوة له اسلم بعد الاسرى فان كان المحصول مسلما سلب اليه ماله بما بهارت فان كان كافرا لم يسلط اليه ما فيها وهو احدث في الشافعي الا في سلب الى الجاهة الى التللا الى الكافر لا يستلذه ملك المسلم ولو ماتت الحارة قبل الظفر بعده قال الشيخ لا يردع اليه بجهنما لا السبط ففتح ما سلبه يردع عتقها فلا يردع العوس في الولد يجمع القلعة وهو واحد في الشافعي والاحمد في القيمة كالواست عليه بجهد لا عتق جف على سبي معنة تلفه يدينه في مسند حاتم المسلم لانها فليها لكون الشاع مع من لو كان الدليل جماعة كانت حاربته بينهم **أذا عرفت هذا** اما عاربه نسل الى الكافر ان طرد بها فان لم تقع القلعة لهر

في الجهاد

والاسرى

کتاب الجہاد

بهم التنزيل الشيء الجوهري فلو قال من جاء بشئ فله منزلة ينفعه فجاء رجل بمناخ فنقله الامام بما يراه مصلحة ولو قال من جاء بشئ فله منزلة قليل او كثير او شئ
منه ان يعطيه اقل من النصف لان التنزيل في العسير يتناول ما دون النصف لان مثله لا يكون يسيرا وكذا الشئ منهم منه الغالب لقوله نصا ركا لو قال قليل
ولو قال من جاء بشئ فله جزء فله ان ينقله بالنصف ما دون ما فوقه لان الجزء اسم للبعض من الى النصف يقال جزء من جزءين ويقال لاكثر من النصف
جزءان من ثلثة فدل على ان ما زاد على النصف لا يكون جزءا ولو قال من جاء بشئ فله سهم رجل كان له ان يعطيه سهم را جلا فاودى له انما المتيقن قال محمد بن الحسن
الشيباني لو قال من جاء بالعلم درهم فجاء بالالف يمكن له اكثر من الف لو قال من جاء بالاسير والفتنة الاول قصد تحصيل المال لا غير فلا يعطيه
الا ما صابره من المال وفي الثاني مقصوده كسر شوكتهم باخذ الاسير قل من الجند لو قال من جاء باسم فله مائة درهم كان ذلك من الفتنة واخذ الاسير او دعت

المسلمين **مسألة** لو قال من اصاب بها اوفضته فهو له فاصاب سيفا بجلا باحد مما كان له عليه دور السفينة فخص لا نهما متقايان والجعل انما وقع باحد
ولو اصاب خاتما نزع خضه للقيمة وكان الخاتم له ولو اصاب ابوابها ما مير لونه عن ملكك الابواب قال محمد لا شيء له لان السهم مضى في الباب فصار كالمسطل
ولو قال من اصاب ثمره فهو له فاصاب حية بحشوة بفقر فلا شيء له لان الحشو مضى في الحية والمغيب لا يبرء به ما لو قال من اصاب ثوب ثمره فهو له فاصاب جل جبة بظا
ثوب فز او ظهرا فله الثوب الفرو الاخر غنيمته ولو قال من اصاب حية مرمية فهو له فاصاب حية ظهرها وبطنها مرمية فله وكذا لو كانت الظهارة حرموا اما لو
كانت البطن مرمية فلا شيء له ولو صعد رجل السور بمقاتل المسلمين فقال الامام من بعد السلم فاحذره فهو له وختمه فصد رجل فاحذره فاحذره فوقع خسا

ولو سقط الرجل من السور وقتله وجعل خارج الحصن فلا شئ له لا رخص البجالة اظهار الجلالة والخبرة ولو رماه وجعل نظره من السور قال محمد لا يقتص له لان القصد ليس هو الصقوب بل يؤثر في السقوط لانها ركسة قلوبهم ولو صعد اليه فقطد اهل الحصن قتلته فله النفل لان في المطلوب زيادة الصفان فقال لا يبرئ من جأ براسه فله كذا النصر في رؤس الرجال وفي الصبيان اما لو انهم الكفار فقال من جاء براسه فله كذا فجاء رجل براسه يبيع فله النفل لو ادعى قتله فقتل بل كان ميثا حلف لا عطي النفل فلو جاء براسه لا يسم كفرة واسلامه لم يعط حق يبيع كفرة ولو ادعى اخراة قتله فالقول قول الا ان يبيع مع البعين فلو نكل فلا نفل وفي استحسان المدعى بكماء يثا من ان نكلوا اقرا بان المدعى قتله وهو قرار باطل الحق نفسه واثبات الحق للمدعى اقلوه جنة عليه لا عمل غيره ومن ان الحق ثابت له يكون الراس سيده فانه نكل على البع

فقد جعل ماله من الخوف إلى الدعوى وله هذا الولاية ضار فذلك للدعوى مستعمل ثم لو قال من دخل باب هذه المدينة فله الف الف درهم جماعة من المسلمين فدخلوها استخبر كل واحد منهم الف الف درهم شرط لكل واحد من هؤلاء أن يدخل عشرة فلهم الربع فدخل عشرة فلهم الربع الواحد لأن الربع اسم لجزء واحد من المال ولو دخل واحد ثم آخر اشتركوا في النفل فلهما النفل مع الاستحقاق بالدخول حاله الخوف لو قال من دخل فله جارية فدخلوا فإذا أصابك جارية واحدة فلكل واحد قيمة جارية ثم وسطا ما لو قال جارية من جوارهم فليس لهم إلا ما وجدوا من قيمتها من الضمان المطلق ولو قال من دخل أولاه ثلثه ومن دخل ثانيا فله أثنان ومن دخل ثالثا فله واحد فدخلوا على التساوي فلكل منهم ما سماه لأن التساوي في النفل مع التساوي في الخوف جاز ولو دخلوا فتمت بطل نفل الأول والثاني وكان لم يبقا نفل الثالث لأن خوف الثالث إذا قارنه أثنان فهو في خوفه نفل واحد فلهما

فيكون قتله اشقواستحقاقا واول ما دخل شان اوله من بطل قتل الاول فقتل الثاني يكون لهما الانعدام الاوليه بللغار من اجل ان الثاني ما نه يصلي مع ليو
والمفاد انه ولو قال من بخل ولا من المسلمين فله فلك خذله فم لم مسلم استحق السلم لان اوليه الذي لا تمنع هذا الصفة كالدابة اما لو قال من بخل من المسلمين ولا
من الناس لم يستحق البخل **الثالث** في البسبب يجوز للامام ان يجعل للمقاتل سلبه فنقول جماعا لان النبوة قال يوم خيبر من قتل قتيله فله
سلبه فقتل ابو طلحة يومئذ عشرين فاختد سلمهم رواه العاصم ومن طريق الخاصة رواية عبد الله بن مسعود قال في علي بن ابي طالب يوم صفين فبايعة فقال هل
قال لا املك اني اخاف الله رب العالمين فخل سبيله واعطى سلبه الذي جاء به واذ اخذ الاق السلب للمقاتل واول لان فيه مصلحة عظيمة فتشاء من التحريض
في

القال مسلمة ما يثبت القائل للبرهان الاول ان جسد امام بهو بشرطه وبه حال بوجبه التوثيق من ان جسدنا به لانه لا يثبت بعد
تخصيصا على القائل فلا يستعمله الا بشرط الامام كالنقل قال الاوزاعي والبيهقي والشافعي واسحق وابوعبيدة وابو ثور وابن الجببر من علمائنا واهل الرواية الاثر
يخص به القائل سواء قال له لم يقل ما تقدم من الرواية وليس فيها ما لا تلزمه على عدم الشرط قبل ابتداء القائل فجاز ان يكون الرسول بشرطه ذلك ولا فائدة بشرطه
جاز له اخذه وان لم ياذن له الا امام وقال الاوزاعي بشرط اذن الامام وان لم يكن شرطه في الاستحقاق قال لا نرى مجتهدا فيه فلا يقدره فيه الا باذن الامام الثاني
ان يكون القائل من القاطلة الذين يجوز قتلهم فلو قتل امرأة او صبيا او شيخا غائبا لا رأى له ونحوهم لم يبق القائل ليشخص سلبه جماعة لان قتل هؤلاء منهم
الان لا يثبت القائل للبرهان الثاني ان جسد امام بهو بشرطه وبه حال بوجبه التوثيق من ان جسدنا به لانه لا يثبت بعد

[illegible]

الغنائم يمنع شرها مع بقطع العضوين قال سلبه والا فلا لقائل لو طفق رجل جلا فقتله آخر قال سلب للقائل بغيره قال الشافعي لان العائق ليس له فائدا ولا غنا
كفى للمسلمين شره وقال الا اذا عاق العائق **الراجح القتل** لا تخان بالجرح بحيث يجعله معطلا في حكم القتل فلو اسير جلا لم يستحق سلبه ان قتله الامام اولم
يقتله لان وصل اعم عليه الم جعل السلب للقائل قال مكحول من اسير مشركا استحق سلبه قال بعض العامة ان استبقا بالامام كان له فداؤه او رقبته وسلبه
لا ينفك عن المسلمين شره لان الاسر اصعب من القتل فذلك كفى المسلمين شره وليس يجيد ان يجعل للقتل كلالا سره ثم لو شرط الامام السلب لمن اساسر استحق
الخامس ان يقر الغائل بنفسه قتله بان يمان ذلك صفت المشركين اول ما رزقه من ما رزقه من ذلك السلب فلو لم يقر بنفسه مثل ان يرمي بهما في

لشركين من صف المسلمين فيقتل شركاء المسلمين له سلب لأن القصد التخصيص على القتل ميازة الرجال ولا يحصل بالتفريق ولو حمل جماعة من المسلمين على

ولما كان ذلك هو المقادير التي تسمى من قبلة واحد
 ولم يوجد والظاهر ان المقادير التي تسمى
 كان ثانيا حرم

في السلب
شعاع السخفا
الفاصل السلب

مشرك فقتلوه فالسلب الغنيمة لا يجر باجتماعهم لو قتلوا ما بينهم في قتله ولو اشتركوا في قتله بان ضربه فقتلوا او جاهدوا فان من جرحهما فالسلب
 لها وبه قال الشافعي وابو حنيفة واحمد في رواية لان قوله من قتل قتيلا فله سلبه بيننا والاشترى الواحد على جرحه احد فلا وجه للتخصيص قال احمد في رواية
 يكون في غنيمة لان سبب استحقاق السلب للتغريب ولا يحصل بقتل الاثنين وهو ممنوع فقد يحصل الاثنين ولو اشتركوا في قتله او جاهدوا فقتلوا
 ابلغ في قتله من الاخر فالغنيمة العامة يكون له لان باجمل ضربه معاذين وعمر بن الجحوم ومعاذ بن عمرو بن لحي النخعي فاجزاه فقال كلا فقتله وقضى عليه
 لمعاذ بن عمرو بن الجحوم **السادس** ان يقتله والحرقا منه سواء قتله مقبلا او مدبرا اما لو اشتركوا في قتله لم يستحق السلب بل كان غنيمة اذا قتلوا
 مع خلاف ما لو قتله مدبرا والحرقا منه لان التغريب موجود فان الحرب كروية وفرضه قال الشافعي وقال ابو ثور ودود ولا يشترط قيام الحرب بل يستحق القاتل
 السلب مطلقا وليس يجب ان يكون مسعود وقتل على الجمل فلم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وكان شرطنا في المباشرة اذن الامام لم يستحق القاتل السلب الا مع اذنه في المباشرة
 والا استحق **السابع** ان يكون القاتل له نصيب من الغنيمة ما ساهم اور ضحك الامام شيئا بان يكون محذرا كقتل ابي ويكون معينا على المسلمين او جرحا
 لم يستحق سلبا لان ترك السهم من حيث انه عاون على المسلمين فلا يستحق السلب يكون لتقصيره كالمراة والمجنون فالذي قواه الشيخ في استحقاق السلب
 لغو الخبر وهو احد قول الشافعي في الاخر لا يستحق لان السهم اكل من السلب للاجتماع على استحقاقه وكان السلب انتفى السهم انتفى السلب للشافعي وكان ومن يتجو
 الرضخ كالمراة والعبد والكافر لا قوى استحقاقه للسلب لا موم ولا من اهل الغنيمة وللشافعي قوله ان العاصي بالقتال كالدخيل في بيت الامام او منى بوجهه عنده
 تبينة لا يستحق السلب لو قتل العبد استحق مولا سلبه لو خرج بغير اذن مولاه قال بعض الجرحى لا سلب له لان عاص **مسألة** اختلف علماء في السلب بين
 ام لا على قوله ان مدما يجب فيه اخذ به قال ابن عباس في الاوزاع في مكحول الثاني لا يجب هو قوي لانه في مقتول السلب للقاتل ولم يجر السلب به قال الشافعي ومن المنذورين
 جرحه احمد للغز وقال استحق ان كان السلب كغيره من الاموال وهو قول عمر بن الخطاب في غنيمة فلا يدخل تحت عموم الآية ولو سلم فالعام بمقتضى الآية **اذ عرفت هذا**
 فالسلب يستحقه القاتل من اهل الغنيمة وبه قال الشافعي مالك في احد الروايتين لان النبوة جعل السلب للقاتل مطلقا ولم يفتقر الى جعله من خسر الخسر في اوزاع
 الثانية عن مالك انه يجب من خسر الخسر الذي هو سهم المصالح لانه الذي استحقه القاتل للتغريب على القاتل فيكون من سهم المصالح كالقتل في منع ثبوت الحكم في ذلك
 مع ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستعلم قيمته ولو وحل حساب به من خسر الخسر اوجب العلم بقدرة وقيمة واما القتل فيستحق من فوطع عليه بعد القتل فيجب عليه لان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تفل الا بعد الخسر لولاه ثم واعلموا انما غنمتم فان الله حن في يستحقه المجنونة لا زيد اعرض عن الملوثة له ولا يقد بقد بل هو موكول الى الامام قل او كثر
 والقتل يكون اما بان يذل الامام من سهم نفسه الذي هو الاثقال ويجعله من الغنيمة ولو جعل الامام نفلا على فعل مصلحة فخرج من يقوم بها بجانا لو يكن له ان
 يفل كذا لو وجد من يندب بقتل فلان لم يكن ان يفل اكثر لان يعلم الامام ان طالب القتل اكثر انك للعدو دافع ومقصود **مسألة** السلب كل
 مال متصل بالمقتول يحتاج اليه القتال كالثياب الثمينة والقلنسوة والكمثرى والبيض والجوشن والسلاح كالسيف والرمح والكنين فهذا كله سلب يستحقه القاتل لانه
 واما ما لا يحتاج اليه القتال ما هو متصل به وانما يتجدد المنة او غيرها كالساج والسوار والطوق والهيئ الذي للنفقة والمنطقة فهل يكون سلبا لا ترد الشيخ
 فيه قوي كونه سلبا وهو قول احمد واحمد في الشافعي لا يرد له فهو سلب في الحقيقة فدخل تحت عموم الخبر وقال الشافعي في الاخر انه لا يكون سلبا لانه لا يحتاج اليه
 في القتال فاشبه المنفصل بالحكم معلق على الاسم الذي يندرج فيه صورة التراج دون صورة القصر فتراد الآية التي يركبها من السلب ان لم يكن راكبا لها اذا كانت
 بيده وبه قال الشافعي واحمد في الروايتين لا يندرج بها في الحرب فاشبهت السلاح وفي رواية عن احمد انها ليست سلبا لان السلب ما كان على يد من يفتنق السيف
 والرمح وكذا ما على الدابة من سرج ولجام وجميعاتها وحلقة تلك الا ان من السلب لانه تابع لها ويشعان به القتال ولو كانت الدابة في منزله او مع غيره او منفصلة لم يكن
 سلبا كالسلاح الذي ليس معه لو كان راكبا عليها فضرع عنها ثم قتله بعد نزولها فافق من السلب لو كان ما سكا بها فاشبهت بالجنيد يكون السلب به قال
 الشافعي واحمد في رواية لانه يمكن من القتال عليها فاشبهت ما في يده من السيف والرمح في رواية عن احمد ليست سلبا لانه ليس راكبا عليها فاشبهت لو كانت في يد غلامه
 اما الجنيد الذي ليس له خلفه فلس من السلب لان يده ليست عليه لو كان راكبا دابة وفي يده جنيد قال ابن الجنيد يكون من السلب لانه ما يستعان به على القتال بل
 عليه فكان سلبا كالفرس الموكوب هو احد قول الشافعي الثاني لا يكون لانه لا يمكن ركوها معا فلا يكون سلبا ويجوز سلب القاتل وركبهم عزة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 في قتل سلة بن الاكوع له سلبه جميع قال ابن الجنيد لا اختار ان يجر الكافر في السلب كرهه الثوري لم يكرهه الاوزاعي لم يكن امير المؤمنين بل اخذ سلبا عند
 للحروب **مسألة** لا تربي انتقار مدعي السلب في غنيمة بالقتل خلا لا لا وزاعي لقوله من قتل قتيلا فله غنيمة فله سلب لا مدعي فافق في الآية **الجمع**
 بان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول ابي قتادة وليس حجة لان خصمه قوله فاكثري ما جازوه وهل يغنيهم شاهد بن قال به احمد لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر البينة واطلما ينصرف الى الشاهد
 ولا يهاد عوى قتل فاعتبر شاهد بن كقتل العدو قال بعض العامة يقتل شاهد بن لانها دعوى مال فيجمل بقول شاهد بن من غير بين لان النبي صلى الله عليه وسلم قبل قول الذي
 شهد ابي قتادة من غير بين **مسألة** لو قال الامام من اخذ شيئا فهو له جاز وهو احد قول الشافعي وبه قال ابو حنيفة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر من اخذ شيئا
 فهو له والثاني النعم والاستحقاق اهل الخسر من خسر ومن يستحق جزا من الغنيمة لم يجز للامام ان يشترط سقاطه كالوشرط الغنيمة لغير الغنائم وقال الخبر بان
 غنائم بدر لم تكن للغنائمين لان الآية نزلت بعدها ولهذا اقيم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز لها قال الشيخ في قوله قال الامام قبل لقاء العدو من اخذ شيئا من الغنيمة فله
 بعد الخسر كان جائزا لانه معصوم وفضلته **البحث الرابع** في الرضخ **مسألة** لا سهم للشافعي الغنيمة بل يرخص لمن الامام ما يراه للحاجة اليه من خمر
 الطبخ ومداداة المرضى غير ذلك فيدفع اليه الامام من الغنيمة شيئا دون السهم وله ان يسوي بين النساء في الرضخ وان يفضل مع المصلحة عند علمنا اجمع واكثر
 العلماء لما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغزو النساء فيمنعهن من القتال فغيره من القوم اعطيت مائة مثل ما فيهم وليس حجة لانه في الحديث انها ولدت فاعطاها النبي صلى الله عليه وسلم
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالنساء في الحرب يداوين الجرحى لم يمتهم من الفتيان ولكن يقتلن ولا يمتن من اهل القتال لهذا لم يجب عليهن من الرضخ قال الاوزاعي لم
 للنساء لان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لهن مائة بنت عام يوم حنين بهن فقال جل من القوم اعطيت مائة مثل ما فيهم وليس حجة لانه في الحديث انها ولدت فاعطاها النبي صلى الله عليه وسلم
 لما ولدها وعندنا بهن الملوذ كالرجل **مسألة** لا سهم للشافعي بل يرخص له الامام ما يراه مصلحة وان جاهدوا به قال اكثر العلماء لما رواه العامة عن

ولو لم يكن له نصيب
 ولا رضى
 والبعض عندنا بهن لم
 فيسحق السلب

السلب
 في جميعه

في الرضخ

کتاب الجمال

کشمیر

لا، ذكر المفسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فی الفی

على هيئة العبد واهل القصر
فما لي بموالمهم ؟

الاموال

في انسابهم
على انسابهم

حبس من اوتاجت مال من معد من اهل المدينة والتورث الميت من تعد من اهل مصر والشام في واحد اسحق وابو تورو وابو يوسف محمد لما في
 العامة عن المعداد في قال عطاء في رسول الله سمع من في وسمهم لغرض من طريق الخاصة قول الصادق للعارس سيمان وللراجل سهم ولا نهجوان في سهم
 فليزاد على الواحد في ادعى ما رواه العامة عن بن عباس ان النبي اعطى للعارس ثلثة اسهم وما رواه الخاصة ان عليا كان يحمل للعارس ثلثة تحول
 على صاحب الافراس الكثير كما رواه السابق ان عليا كان يسهم للعارس ثلثة اسهم سمع من لغرض سيمان الذي يجعل للراجل سيمان **هذا**
 فانه يعطى في الفرسين ما زاد ثلثة اسهم سيمان كما في قوله قال احمد لما رواه العامة ان رسول الله كان يسهم للخيول كان لابهم للرجل فوق فرس
 وان كان معه عشرة افراس من طريق الخاصة رواية الحسين بن عبد الله عن ابيه عن جده عن ابي المؤمنين قال اذا كان مع الرجل فراس في غزو لم يسهم الا في
 سيمان وقال ابو حنيفة في السابق لا يسهم الا في سيمان في واحد وهو معارض لما روي عن الزبير انه سمى اسهم لفرسين **مسألة**
 ويسهم للفرس سيمان كان عتيقا وهو الذي يواه عتيقا غريبا كومان او يولد وما هو الذي يواه عتيقا او مقرا وهو الذي يواه برزوز وامه عتيقا وهما
 وهو عكس البرزوز وبه قال السابق مال ابو حنيفة لصدق اسم الفرس في الحج لا نهجوان في سهم فاسمى العامة وغيره كالادعي قال الاوزاعي لا
 يسهم للبرزوز ويسهم للفرس المحبس سهم واحد عن احمد واما في احد يسهم للعارس سهم واحد وهو قول حسن النضر في الثانية انه يسهم له مثل
 سهم العرق به قال عمر بن عبد العزيز والثوري والثالثة انها ان ادركت اموال العرباهم لها مثل الفرس العرق الا في الرابعة انه لا يسهم لها عن علي
 يوسف واما ان احدهما ان يسهم له كالعرب الثانية انه لا يسهم له واحدا من البرزوز لا كركله ولا فراسه العرق قد يساهم اعتبار الفاضل في السمانت
 الملاء في الحرب **مسألة** لا يسهم لغير الخيل من اموال المال في الخيل العيلة وغيره ما عند علماءنا وهو قول عامة العلماء ومذهب الفقهاء في القدر
 والحكمة في له لو ينقل عن النبي اسهم غير الخيل مع انه كان مع يوم بدر سبعون بعرا ولا الفرس له كركله وطرف في الحرب بخلاف غيرها وحكي عن الحسن
 النضر انه قال يسهم للابل خاصة عن احمد واما ان احدهما ان يسهم للفرس سهم واحد لصاحبه سهم اخر والثانية ان من عمر عن كعب بن جراح فركب الفرس سهم
 لثلاثة اسهم سيمان لغيره وسهم له ولو امكنه العز على الفرس لم يسهم لغيره لقوله ثم فاعلم انهم عليه من جبل لا ركاب في ابل ولا نهجوان تحول المسابقة عليه
 معوس يسهم له كالفرس لانه في الابل على اسهم الركاب الجامع لا يصلح للعبلة لفضة المال في الحرب لا فرق بين ان تقوم الابل مقام الخيل او تربط في العمل واسهم
 للخيول مع حصولها الوقعة وان لم يقاتل عليها ولا اجتمع اليها في القتال لانه احصوا للقتال ولم عليها مؤنة ولو كانت الغنمة من فتح حصن او مدينة فالغنة
 يها كالغنيمة في عابم دار الحرب به قال السابق لا في السهم عابم حنين للعارس ثلثة اسهم وللراجل سهمين في حصوله لان الحاجة قد تدعو الى الخيل لان
 يراد اهل الحصن فيقاتلوا حاربه يسهم له ولو اخرجوا في السهم فيهم الرجال واصحاب الخيل فتمت الغنمة كما ينقسم البر للراجل سيمان وللراجل للعارس
 سيمان سواء احتاجوا الى الخيل او لا لرواية عن الصادق في المثال حصص من عيات عن سيرة في بعضه فانلوا ولم يركبوا الفرس كعب تقدم فقال عليه السلام
 للعارس سيمان وللراجل سهم **مسألة** لا يسهم للفرس لانه مال للفرس لانه لا يستحق سيمان ولا يملك سيمان في احد الروايتين لا نهجوان من الفرس
 على غير عا وعقلا خاصة السناح ولا يسهم الفرس لغيره وهو مملوك المستعير وقال بعض الحنفية السهم للمالك فهو راد عنه عن احمد قال بعضهم لا يسهم
 للفرس لان السهم ثمة الفرس من ثمة الولد لان مالكة لا يستحق شيئا مكذا ففرسه كالمخلد والعرق ان الماء والولد غير ما ذون له في غير مخلد الفرس والمخلد
 لا يستحق سيمان بالخصو للمخلد بخلاف المستعير فان صاحب الفرس او خضر لا يستحق سيمان وانما منع للقيمة فلا قياس للاختلاف في العلة ولا نعلم خلافا في
 استحقاق المساح لاسهم الفرس في الاساحه للفرس ولو اسعار فربما الفرس ففرس عليه يستحق السهم الذي له واما السهم الذي للفرس في الفرس المعضو
 ولو اسناحه لغيره لغيره ففرس عليه سقط سهم الفرس لا نهجوان لانه لو اسناحه لغيره لكان السناح والمستعير من لا يسهم له كالمرحفة والمخلد ولقد وضع كالمراة والعبد كما
 حكمه حكم فرسه المملوك وقد تقدم **مسألة** لو غصب فرسا فقاتل عليه يستحق العاصب سهم راجل واما سهم الفرس فان كان صاحبه حاضرا
 في الحرب لاسهم له والا فلا في له لانه لا حضور فقاتل على فرسه من يستحق السهم فاستحق السهم كما لو كان مع صاحبه اذا ثبت ان الفرس سيمان ثبت مالكة لان النبي
 جعل للفرس سيمان ولصاحبه سيمان وما كان للفرس كما مالكة ولما مع الغنمة فان العاصب يملك سبعة الفرس في المالك يحضر ولا يستحق سيمان فلا يستحق فرس
 وقال بعض السابقين يسهم للعاصب عليه حرة الفرس لانه لا مالكة لان الفرس كالا لانه كان حاصلها المستعير كما لو غصب سيفا فقاتل به او دابة ما اخطب به والفرس
 ان السيف في العدم لاشي لهما والفرس جعل لها السهم والملك تكتن الفرس اهلا للقتال كان السهم للمالك كما وقال بعض الحنفية لاسهم وهو قول بعض السابقين
اذ اعرفت هذا فانه يجب على العاصب حرة المثل سواء كان صاحبه حاضرا او غائبا ولو كان العاصب من لا يسهم له كالمرحفة سيمان الفرس لانه ان
 كان حاضرا او املا لاشي له وقال بعض العامة حكم المصوب حكم فرسه لان الفرس يبيع الفارس في حكمه فليدفعه ان كان مفعوبا قياسا على مرسه ليس بجيد لاد
 النقص في الفارس في الحماية مرسه فاختص المنع به في قوله كفرس لانه لا يخلو المصوب كذا البحث لو غزا العبد بفرس مولا على فرس مولا ولو غزا جماعة على فرس
 واحد ما لشارت قال بن الحنيد يعطى كل واحد سهم راجل ثم يقسم بينهم سهم فرس واحدة وهو حسن **مسألة** لو غزا العبد بفرس مولا وضع للعبد واسهم الفرس
 والسهم والرحم للسيد ولو كان معه فرسان وضع لفرسهم لفرس مولا قال احمد لا نهجوان فرس خضر الوقعة وخوصم عليه ما استحق الرخص مالكة السهم كما لو كان الركاب هو السيد
 وقال ابو حنيفة في السابق لا يسهم للفرس لا نهجوان من لا يسهم له لانه لو كانت تحت المخلد والفرس ان المخلد لا يستحق شيئا لمصوب مرسه ولي عدم الاستحقاق
 ولو غزا الصبي على فرس له ولغيره على خلاف بيننا وبين العامة في استحقاق الصبي السهم ولو غزا المرأة او الكافر على فرس لها ما لا قرب منها برضخان ان يدين
 رخص الراجل من سهمها واقل من سهم الفارس لا يسلمع ما رخص للعارس سهم ما رسل لان سهم الفرس له فاذ لم يستحق هو بحصوله سهمها ففرسه ولي
 بخلاف العبدان الفرس هما كغيره وهو السيد ولو غزا المرحف المخلد على فرس فلا شئ له ولا لفرسه ولو غزا العبد بفرس مولا لم يرضخ له لانه لا يرضخ لغيره **مسألة**
 يسع للمام ان يتعاهد خيل المجاهدين التي تدخل في الحرب بغيرها ما ذون في استصحاب ما يصلح للقتال يبيع من استصحاب ما لا يصلح له لانه كل ضرر كالحمل
 وهو الذي ينكر من المراهة الغنم بفتح القاف مسكون الحاء وهو الكيس والفرس الغاني والفرس بفتح الصاد والراء وهو الصبي الذي لا يمكن القتال عليه لا يجف

على مرسه

خلف الحجاب

[illegible]

و ادراك الصالحين
على ارضهم
من الجنة ادعاء
ارض المحمدين

امامان

ولومعالم

يوم الخندق واذابن خمس عشرة سنة وكان في يومهم في السنة مرة واحدة لان الجزية والخراج ومثل الارض التي اجعل عنها المشركون انما يكون في السنة مرة واحدة فكذا في القسمة ويعطى المولى بموجب مؤنة من كفاية الا لا يفرضه بالعطاء كما اذا دلت من ان يعطى كل قوم منهم قدر كفايتهم بالنسبة الى اهل الارض لان اختلاف البلدان ويجوز ان يفضل بعضهم على بعض في العطاء من سهم سبيل الله ومن السبيل لمن القسمة ونقل العامة من على امة في بينهم في العطاء واخرج العبيد فلم يعطهم شيئا ثم استوفوا في سبيل الاستحقاق وهو نصيب انفسهم للجهاد فصاروا بمنزلة الغنائم قال الشيخ في وليس للاعراب من القسمة شئ من على ما تقدم واختاره الشافعي في وجوبه على من استنصف الامام للجهاد في القسمة على ما تقدم **مسألة** ان مرضا من اهل الجهاد فان يخرج بعض من اهل الجهاد كالحج والصداع لا يقطع عطاؤه لانه كالجميع وان كان مرضا لا يخرج من الكاثر من والفج خرج به عن القسمة وكان حكمه حكم الذرية في العطاء في قسمة فمما تقدم ولو مات المجاهد بعد جوارحه استحقاق السهم كان لورثته المطالب به كماله الشيخ في لانه استحقاقه بجوارحه في الجهاد دون جوارحه بخلاف القسمة فانهم غير معينين فلا يستحقون بجوارحه الامام ان يعطى من ثمنه من غير الجهاد من والشافعي قول اخر انه لما استحق بعد موته لانه صار الى اهل المولى لان الاستحقاق انما هو بجوارحه لا ببعض الزمان **مسألة** قال الشيخ في ما يحتاج الكراع والارض للجهاد في ثمنه من ثمن المالك للمصالح وكذلك الحكم وولاية احدث الصلوة وغيره من وجوه الولايات المصالح يخرج من دفعه الارض في ثمنه عتوه ومن سهم سبيل الله ومن جملته ذلك ما يلزم فيها ينحصر من الانتفال الفرق في جناباته ولا عقله ودينه ولا يعرف فانه لا يقول انه يلزم من ثمنه المالك لولا احدى لشرك الى الامام او الى رجل من المسلمين هدية والحرب بما قاله الشافعي تكون غنيمة لانه احدى ذلك من خوف الجهاد وان احدى اليه قبل ان يخرج من دار الاسلام لم تكن غنيمة وانفرد بها وقال ابو حنيفة تكون للملك اليه على كل حال وهو رواية عن احمد **الفصل الخامس في احكام اهل الذمة وفيه مباحث لا اقل في جوب الجزية ومن يؤخذ منه مسألة** الجزية هي المال الذي اخذ من اهل الكتاب قسمة مدار الاسلام في كل عام وهو واجبة لمن نص للاجماع قال الله تعالى حق يعطوا الجزية وما رواه العامة عن النبي في وجوبه من بيت ابراهيم سرية وحديث فان ابوا فادعهم الى عطاء الجزية ومن طريق الحاكم قول الصادق فان ابوا هاتين فادعهم الى عطاء الجزية ولا خلاف بين المسلمين في ذلك **اذ اعرف هذا** فنقد الجزية بقول الامام او نائبه في ترك بشرط الجزية والاستسلام وبذلك مقدار الجزية فيقول الذي قبلك او يثبت فيه وقال بعض الشافعية لا يجب كبر مقدار الجزية لكن ينزل على الاول فيلزم كبر الاستسلام ثم يجب كبر المسلمين من الله تعالى وعرض سوله وفي حقه موقفا ولو قالوا انكم ما شئتم انما نقول ان قسريان واول ما يجوز ولو قال شتم مع لا عقدا الجزية غير لازم من جانب الكفار فان لهم الانطاق بذكرهم موقفا **مسألة** ويقدر الجزية لكل كتابي مانع عاقل ونفسي والكتابي من الكتاب حقيقته وهم اليهود والنصارى من ليشبهه كتاب هو الجوس فيؤخذ الجزية من هؤلاء الاصناف الثلاثة باجماع علماء الاسلام قد بما وجدنا في الكتاب ما التورته ولا يجمل فاهل التورته واليهود واهل الانجيل النصارى فلكانت النصارى في الجاهلية في بيعه وحنان وبعض مضاعفة واليهود في بيعه وحنان وكذا في بيعه كرهه الجوسية في قيم وعبادة الاوثان والزنا ومكاتب وتربش وبني حنيفة وتؤخذ الجزية من جميع اليهود وجميع النصارى على الشريطة الا ان يسوا كانوا من المسلمين او غير المسلمين وسوا كانوا عرا او عجماء في قول علماءنا اجمع وبه قال مالك الا في الارزاق والاشا واحدا لليهود ومن المذاهب لصوم الاية لان النبي اخذ من كبد دومة وقهور جل من عسان او كده من العرب اخذ من مضاري بخزان وهو عريبا ومعاذ ان ماخذ الجزية من اهل اليمن هم كانوا عرا وقال ابو يوسف لا تؤخذ الجزية من العرب الا اجماع يطله فان اليهود والنصارى من العرب سكنوا في من الصحابة والتابعين في دار الاسلام ولا يجوز اقراهم بها بغير جزيته **مسألة** تؤخذ الجزية من كل من دينهم من الكفار ان كانوا قد خلوا قبل الفتح والبدل من يسله وذواربه يفرق ما يجزيه ولو ولد بعد الفتح ولو دخلوا في دينهم بعد الفتح فلم يقبل منهم الا الاسلام ولا تؤخذ منهم الجزية عند علماءنا وبقول الشافعي لقوله من بلاد دينه فاقبلوه ولا تؤخذ من بلاد غير الاسلام فلا يقبل لقوله ثم ومن يبيع غير الاسلام وبما قلنا قبل من وقال المزني يفرق على دينه وتقبل من الجزية مطلقا القولين ومن يتولاهم منهم فانه منهم والمراد المشاركة في الاثم والكفر دون اقراره على عقيدته ولا فرق بين ان يكون المستقل اليه منهم كالكاتبين او اثنين من اهل كتابي ودون في التفصيل الذي فصلناه ولو ولد بين ابوين احدهما قبل من الجزية والاخر لا تقبل فقول الجزية من تزد **مسألة** الجوس تؤخذ منهم الجزية كاليهود والنصارى اجماعا لما رواه العامة عن رسول الله قال سنوهم سنة اهل الكتاب من طريق الخاصة ما رواه علماءنا وان الصادق **مسألة** الجوس كان لهم بغير مال نعم اما بغير مال كتابي رسول الله الى اهل مكة اسلموا ولا يذبحكم بحرب فكتبوا اليه ان خذوا الجزية وبعنا على عبادة الاوثان فكتب اليهم ان لا خذوا الجزية الا من اهل الكتاب يكتوب اليه عتاقا لا خذوا الجزية الا من اهل الكتاب ثم اخذت الجزية من الجوس فكتب اليهم رسول الله ان الجوس كان لهم بغير قتلوه وكان لهم كتاب اخرجوه انما هم بكتابي اثني عشر الف جلد ثور فالروايات متطابقة بانهم اهل الكتاب به قال الشافعي لقوله على ما اعلم الناس الجوس كان لهم علم بغيره وكتاب بغيره الحديث واه العامة ومن طريق الخاصة ما تقدم وقال ابو حنيفة احدا كتاب لم يقوله سنوهم سنة اهل الكتاب بغير ان يكون المراد من الكتاب ما رواه كانوا يبرون في التورته ولا يجمل **مسألة** لا يقبل من غير الاصناف الثلاثة من الكفار الا الاسلام فلو بذل جهادا لاصنام والذين والنصارى الجزية لم يقبل سوا العرب اليهم وبه قال الشافعي لقوله ثم فاقبلوا المشركون حيث جددتهم خرج منهم الثلثة النص خاص في الباقي على عمومته ما رواه العامة عن النبي ان فاذل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث ومن طريق الخاصة قول الصادق في حديث سيف على مشرك العرب قال الله ثم قتلوا المشركين حيث جددتهم وقال ابو حنيفة يقبل من جميع الكفار الا العرب لانهم يقررون على دينهم بالاستسلام فاقبلوا الجزية كاهل الكتاب ما العرب فلا يقبل منهم لانهم رمط النبي فلا يقررون على غير دينه والفرقان اهل الكتاب لهم مرتبة كتابهم بخلاف غيرهم من الكفار والعرب قد بينا انهم كانوا يهودا والنصارى والجوسا اقبلت منهم الجزية والا فلا ولا فرق بين العرب واليهود لان الجزية تؤخذ من الدين لا بالنسبة قال احمد يقبل من جميع الكفار لانه لا عبادة الاوثان من العرب بخلاف ما يقبل من جميعهم الا مشركيهم فانهم ارتدوا وقال الاوزاعي سجد بن عبد العزيز لما قيل من جميعهم لان النبي كان يبعث السرية ويوجههم بالبيعة الى الاسلام او الجزية وهو عام في كل كافر ومنع القبول الوصية لاهل الذمة **مسألة** من عد اليهود والنصارى الجوس لا يفرق بين الجزية قبل لا يقبل الا الاسلام وان كان لهم كتاب ككتاب يهودهم ومحمد وادعوا في يهودا وادعوا في النصارى لانها ليست كتابا مسلمة على ما قيل بل هي من يهودا لانها مسلمة على

منه الى

في احكام اهل الذمة

من يبيع دينه بيع نفسه

اريد

کتاب الحجۃ

حکیم حکیم الخوص
وقال من اصل العرب

فما انجبت
الصبيحة
بغروب الزين

مواعظ على الحكم مشروعة والقول الثاني للشافعي يقول ما يخرج من قوله من الدين أدنى الكتاب ليس بجناية لأنه لا يوجب من علمنا الناصية تؤخذ
منهم الجزية ويقرون عليها كاليهود والنادية هو أحد قول الشافعي بناء على أنهم من أهل الكتاب بما جاء في قوله في فروع المسائل في أصولها وقال أحمد بن حنبل
من النصارى قال ابنه أنهم ليسون فهم من اليهود وقال مجاهد أنهم من النصارى قال السكاكيني من أهل الكتاب كذا السامرة ومثله كانوا كذلك قبل منهم الجزية
وقد قيل عنهم أنهم يقولون أن الفلك من طوق الكواكب السبعة السيادة لله ومثله كان كذلك لم يقرون على جزيتهم الجزية قال المصنف قد اختلف فقها
العام في الصائبين ومن ضارهم في الكفر سواء ذكرناه من التلائم الاصناف فقال مالك النصارى لا وزاعي كل من بعد الإسلام سواء اليهودية والنصرانية فهو
بجوسية وحكم أهل حكم الجوس روى عن عمر بن عبد العزيز أن قال الصائبون بجوسية فإن الشافعي وجاعه من أهل العراق أن حكمهم حكم النصارى قال فاما
نحن فلا نجد رأيا جابج الجزية حكمهم حكم الجوس قال أهل أهل من عمر بن عبد الله ناسه رسول الله فيهم والتوفيق الوارد عنهم في حكمهم قال قد روى عن
أهل المؤمنين أن قال الجوس بما اتفقوا باليهود والنصارى الجزية والديار لا تكون لهم فيما مضى كتاب لو خيلنا والقياس كانت المانوية ذرية والديانة
عند الجوس أولى من الصائبين لأنهم يذبحون في أصولهم مذهب تقارب الجوسية وكذا تطلبها واما المانوية ولما هانية فانهم إلى النصرانية أقرب من الجوس
لقولهم في الروح والروح والكلمة والابن يقول النصارى أن كانوا يوافقون الثنوية في أصولها واما الكينونية فيقولهم يقرب من النصرانية لأشدهم في التثليث
وإن كان أكثر لاهل الدهر واما المنيعة فتدخل في حكم مشركي العرب ضارح مذهبها في قولها في التوحيد بنار عبادتهم سواء تقر باليه تخطاها أم لا
من عبادة الخلق لهم وقد حكم عنهم ما يدخلهم في جملته الثنوية ثم قال فاما الصائبون فتفرق وتنشأ بهم من عدة مآلات لأن جمهورهم يوحّد الصانع في الآلات منهم
من يجعل معه هولو في القدم صنع منها العالم فكانت عندهم الأصل ويستقدون في الفلك مائة الحيوة والظن وانما للبرها في العالم الدال عليه عظم الكواكب
وعبدوها مع وناسه ثم رسما بعضهم ما نكده وجعلها بعضهم الله وبها يميون للعبادات وقوله على طريق القياس في مشركي العرب عباد الآلات أقرب
من الجوس فيهم وجها عبادتهم إلى غيرهم في التحقيق على القصد والغير وهو من عدة من خلقه باسائه جل عما يقول المبطون والجوس قد صدق الله إذ
الله على بيانه في ذلك فصارهم وعقودهم وإن كانت عبادة الجوس على أصولها غير متوجهة في الحقيقة إلى القديم ولم يهو من أشركا بعبدة الله نعم وقد
باسم في معنى الآية ومقتضى العبادة بل من اتفقهم بالنصارى أقرب في النسبة لشاركتهم إياهم في عقائد الآلهية في غير القديم ولتستهم له بذلك ما الرز
عندهم والحق الذي اعتقده المسيح وليس هذا موضع الرد على متفهم العامة بما استجوب من خلافنا فلتخرج واما كونهم طوائف فلتعلم بما تقدم من صفه من هذا
الاصناف في بناء في التفصيل هذا الكلام في هذا المصنفه وذلك ان في الصائبين والسامرة عندهم مبدعة النصارى اليهودية لأن وقال بعض صحابته كان
كفرهم فيهم فلا يقرون وإن كانوا مبدعة في قولهم عقيدة المذاهب منهم فكانت شبهة لكفرهم من جملات العقيدة يقال للثلاث المولدة من الكتابي توثيقه من أنكم توثق
لشافعي الصبح عنده انه غير ولو توثق في قولهم ولد صغيره ضار في خلقه حكم النصارى كان في تدينهم فروع الطوائف لا يقع عليه حكم النصارى شافعي وحنان ولا يما
أدبنا وإن كان يقال بوجه على الأصح عندهم ولا يجل طمسها بافوك لانهم ارتدوا بعد الإسلام وفي استمرافهم خلاف بينهم والظاهر عندهم جواز استرقاق الوثنيين وسلبا
عوروا ولا الوثنيين واما عندنا فكان في هذا الكتاب على إجماعنا ما ما سلكناهم وفيه تفصيل في أن الله تعالى هو قلوب واهل من العرب
رسيتين نزار استقلوا في الجاهلية إلى النصرانية واستقل بهم من العرب قبلنا أن خربان وهم توحّد واهل الكتاب قبلنا الثلثة من أهل الكتاب توحّد منهم الجزية كما
كانوا من غيرهم وبه قال على ما وعبر عن عبد العزيز لانهم اهل كتاب فيدخلون تحت عموم الأمر بأحد الجزية من أهل الكتاب قال أبو حنيفة لا توحّد بينهم الجزية بل
منهم الصابئة مضاعفة مؤخذ من كل جنس من أهل شافعي يؤخذ من كل غير من دينه رادينا كل ما يوجب عدمه شدة داهم ومن كل ما يوجب ضعفه الضعيف من
فيه الضعيف من أهل شافعي وابن الجليلي الحسن صالح بن حواحد بن حبل لأن من ضعف الضعيف وهو حكايته حاله عوم لما عاذا أن تكون المصلحة للمسلمين
وكيف داهم بذلك لان كان جاذبه لاصفة وكوة ولا يبرو ذلك باحد من دينه يارب تكون صدقة الفل من ذلك لأنه لا يبره أن يقيم بعض أهل الكتاب بلد
الإسلام مؤيد غير عوم بل لا يكون لرفع ولا ما يستحقه في العامة عن على أنه قال ليس تفرعنا على قلب يكون فيهم رأي قتلن مقابلهم ولا سيرة في
مقدرة ضو المهدية في شافعي منهم الدنه حين نصره والادهم **أما في** فقلت أن المأخوذ من غيرهم فلا يؤخذ من الصيبا والجانبين الصابئة والناصريين تقدم
ولان عمر كوة لا خلاف ضو المصنف وانا لاسم وقال عمر بن عبد العزيز حيث قبل من صابري من قبل الأخرى ولا والله لا خير ولا افتدنا منكم بأمر في حال أبو حنيفة
لما صدقة تؤخذ مضاعفة من مال من يؤخذ من الزكاة لو كان مسلما وبما قال أحمد على ما قلنا يكون مع عدمه من الجزية ولو بدل في الخطية الجزية فخط عنه الصدقة
فقلت أن المأخوذ عندنا جزية ومن قال انه صدقة فلا يسلم ذلك إلا في الصلح ما للبركة للعالمين فانه إذا أخذ الجزية قبل قبلت صدقة قوله أو عوم إلى عطاء الجزية
ما ناجبول فاقبل منهم وكف عنهم ولواد الامام نقص صلحهم ونجد في الجزية عليها جاز خلا فالصالح العامة **مسألة** لا تخل باج من قبلت كما تكلم كثير
من أهل السنة اما من باج اهل الذمة فقال في جواب ما جاء في أهل الذمة من العرب في قوله العامة عن على توطها وسعيد بن جبلة الحسن لانه اهل
الكتاب فلا تخل باجهم على ما في المأزاه العامة عن على من الجزية ومن طريقنا صدقة الجزية في الصلح سال الصادقة عن باج نصارى العرب هل تؤخذ
فقال كان على به عن ابن عباس وعبد الله وقال لا يذبح يذبح اليهودي لا نصرا **مسألة** قال الباقر ولا تأكل من ينقص نصارى العرب قال أبو حنيفة خاف بأن
وبه قال الحسن البصري الشيخ الزهري الحكم وحامد استخرج عن أحمد وإيمان **مسألة** تؤخذ الجزية من أهل الجزية ما ذكره بعض أهل السنة منهم كما
من النبي ما قبلها قبلت اليهم لأنه لم يقل أحد من المسلمين قال بن شريح ذكر أنهم طولوا بذلك فأخرجوا كما لا ذكره في بعض أهل السنة رسول الله وكأ
فيهم ما وسعد بن معاذ ومعه نزار مجيد موت سعد بن سلام معونة لاستدلاله على جلاله لو عزا الامام فوسا عا عوا أنهم اهل كتاب الله
فان قالوا صلحنا أو دخل باؤا قبل نزول القرآن أخذ منه الجزية وشرط عليهم بذلك للمقاتلة لهم أن إن كذبهم ولا يكفون البينة على ذلك يقرون
بأخذ الجزية فان كان كذبهم انقضى عهدهم وجب قتالهم ويظهر كذبهم بأعترافهم بأعترافهم عبادون فاف اعترف بعضهم وانكر الآخرون انقضى عهدهم
المعترف خاصة دون غيره ولا يقبل شهادتهم على الآخري فان سلم منهم شأن عدلا ثم شهدوا عليهم الأصل في انقضى العهد ولو دخل عبادة من يدين أهل

في اخذ الجنية
من زنيها
في الخلق

لحق الصفر

لحم الفدية

الميس

الكاتب قبل نزول القرآن وله اثنان صغير وكبير فاما على عبادة الاوتان ثم جاء الاسلام ونزح كتابهم فان الصغير لم يلحق وقال اتفق علي بن ابي طالب الجنية اقر
عليه اخذ من الجنية لانه تبع ابيه الدين الصغير واما الكبير فان اراد ان يبيع علي بن ابي طالب الجنية لم يقبل لانه حكم نفسه لا يصح له ان يبيع من الدين بعد نكته
ولو دخل ابوهما في هذا الكتاب ثم مات ثم جاء الاسلام وبلغ الصبي واخاذه من ابيه سيد الجنية اقر عليه لانه تبعه الدين فلا يقطع بموته واما الكبير
فلا يفرح بالان حكم منفرده **مسألة** اختلف علماء اثنان في الفقيه فقال الشيخ انه لا يقطع عنه الجنية بل ينظرها الى وقت يساره ويؤخذ منه ما يفرح بها
عليه كل عام حال فقره وبه قال المرفق الثاني في قول لمؤرخ يعطو الجنية ولقوله اخذ من كل عالم دينار وهو عام ولا يعلية وظف على الفقهاء في بيان بطريق الواسات والخرجة
وقال المفيد بن الجنيدي من الجنية عليه هو قول خول الشافعي لان الجنية يجب بحول الحول فلا يجب على الفقير الكوفة والعقل في جبان بطريق الواسات والخرجة
لحقن الدم والسكنى ولا فرق بين الفقيه والفقيه ذلك الشافعي قول ثالث انه يخرج من الدار **المسألة** قال امام يعقدهم الذمة الجنية وتكون في
منه فاذا ايسر طولها **مسألة** سقط الجنية عن الصبي اجماعا لقوله لمؤرخ اخذ من كل عالم دينار اذ لم يفهمه على سقوط الجنية عن غير البالغ ومن طريق
الخاصة قول الصادق في حديث الشيخ الثاني والمرأة والولدان في اهل الحرب من اجل ذلك فقت عنهم الجنية واذا بلغ بالاسنان والاحتلام او يبلوغ خمس عشرة
سنة وكان من اهل الذمة طولها بالاسلام او بذل الجنية فان امتنع منها صار حرا فان اخذ الجنية عقد مع الامام ما يراه ولا يعتبر بجنيته فاذ احال الحول
من حين الى قد اخذ ما شرط ولو كان الصبي من وثق وبلغ طولها بالاسلام خاصة ولو بلغ مبدل الجنية لم يجز عنه ويكون ماله في يد وليه لو اراد عقد الامانة
بالجنية او الصبي في الحرب حيث ليس لوليها منه لان الجنية لا يتعلق بحول الجنية بل بما له كمالا او اراد ان يبيعها ما ما يبيعها ما ما يبيعها يكون المولى
منعه لان حقن دمه يمكن بالافل لو صالح الامام فوما على ان يؤدوا الجنية عن ابناءهم غير ما يدعون عن انفسهم فان كانوا يودون الزاهد من مواليهم جاز ويكفون
زياد الجنية وان كان من مال والدهم لم يجز لانه تضيق لما لهم مما يبيعون الجنية عليهم ولو بلغ صغيرا لم يقطع عنه الجنية ولا يفرض دار الاسلام بغير عوض ولو منعه
وليها لم يقبل منه لان صلحته بقاء نفسه ان لم يبيعها ما تانها الى الحرب صار حرا **مسألة** اذا عقد الامام الجنية لرجل حله هو واولاده الصغار
وامواله الامان فاذا بلغ اولاده لم يدخلوا في امان ابيهم وجزيتهم لا يعقد مستأنف به قال الشافعي لان الاب يعقد الذمة لنفسه بما دخل ولا له الصغار
لغيره الصغار فاذا بلغوا ازال القنصل للدخول وقال احمد يدخلون بغير عقد متجدد لانه عقد دخل فيه الصغير فاذا بلغ لزمه كالا سلام والفرق علو الاسلام على غيرها
من الاديان فالزم به بخلاف الكفر **المسألة** اذا عقد الامان من حين البلوغ ولا اعتبار بجنيته ابيه فان كان اول حوله فاربه استوفى منه ماله
في غير الحول فان كان في ثناء الحول عقد للذمة فاذا جاء اصحابه جاء الساعي ان اعطى بقدر ما مضى من حوله خذ منه ان امتنع حتى يحول الحول لم يجز على الدفع
ولو كان احد ابوي المفلوك ثوبا فان كان الاب يبيع ولم يقبل منه الجنية بعد البلوغ بل يفهم على الاسلام فان امتنع رد الى ماله في دار الحرب صار حرا وان كان
الامحور بالاب في قول الاسلام بالجنية **مسألة** الجنية تسقط عن الجنون الطبق اجماعا لقوله رفع القلم عن ثلث وعلم الجنون حتى يفقه لقول الصادق
جرت السنة لا تؤخذ الجنية من المموء ولا من المفلوك على عقله ولا من محقون الدم ولا من مضى لوجوب الجنية ولو كان الجنون غير مطبق فان لم يكن مضبوطا بال
تكون سنة من ايام ومن يوم اعتبر الاغلب مضبوطا بالافاق وان كان مضبوطا بان يحسن يوما ويقت يومين او اقل واكثر احتمال اعتبار الاغلب كالاول يقال
ابو حنيفة لا باعتبار الاصول بالاعقاب ان تلفق ايام فاخر فاذا اكملت حولا اخذت منه جنية ويجوز ان تؤخذ في اخر كل حوله بقدر ما افاق فيه وكذا الاحتمال
لو كان بين تلك الحول يمتد ثلثه بالعكر لكونه اوت ايام افاقته وجوز بان يحسن يوما ويقت يومين او اقل او يحسن نصف الحول فيقت نصف الحول فان افاقته فله ان يخذ
الاغلب بعد منها ولو كان يحسن نصف الحول ثم يفتق ستمرا او يفتق نصفه ثم يحسن ستمرا فله ان يخذ الاول من الجنية بقدر ما افاق من الحول اذا ستمرت الافاقه بعد
الحول في الثاني لا جنية عليه لانه لم يتم الافاقه حولا **مسألة** لا تؤخذ الجنية من النساء اجماعا لقوله اخذ من كل عالم دينار لانه خص الذم من طريق الخاصة قول
الصادق في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قبل النساء ولو بذلت امرأة الجنية عرفت انه لا جنية عليها فان فكرت انها تقبل ذلك فطلب منه الصبي اجماعا اخذ منه
لا جنية على شرط لزوم المبتدئ ولو شرطت ذلك على نفسها لم يلزم بخلاف ما لو قبل الرجل ثوبا فله ان يخذ من الجنية لانه لا حد للجنية فله ولا كثره فله
ما لزم ولو بعث امرأة من الحرب تطلب عقد الذمة ونصير لدار الاسلام مكنت منه وعقد لها بشرط التزام احكام الاسلام ولا يؤخذ منها شيء الا ان
يترع منه مفرها ان لا شيء عليها وان اخذ منها شيء غير ذلك برد عليها لانها بدلت معتقدة انه عليها ولو كانت في حصن جبال نساء وصبيها اشنع
الرجال من اهل الجنية وبذلوا ان يصالحوا على الجنية على النساء والولدان لم يجز لان النساء والصبي امان المال لا يؤخذ من الجنية ولا يجوز اخذ الجنية من
لا يجز عليه ترك من يجب عليه ان يصالحهم على ذلك بطل الصلح ولا يلزم النساء متى ولو طلب النساء ذلك تكون الزجالة امانا لم يصح ولو قبل الرجال
اول لم يكن مثو النساء فطلبوا عقد الذمة بالجنية لم يجز بتوصل الى فتح الحس بسبب لانهم اموال المسلمين وقال الشيخ في قوله عقد الذمة على
يجري عليهم احكام الاسلام ولا يخذ منهم شيئا فان اخذ منهم شيئا رد عليهم ولو دخلت الجنية دار الاسلام بامان للجماعة لم يكن عليها ان تؤدى شيئا وان
اخاصت بها بغير عوض بخلاف الرجل لو طلبت حولا الجنية على ان تؤدى شيئا جاز لا لغيرها دخول الجنية **مسألة** لا تؤخذ الجنية من الشيخ الفاني
وان من وهو احد ثلثي الشافعي لا تؤخذ في رواية حصر عن الصادق في رواية حصر عن المعقد الشيخ الثاني والمرأة والولدان
وقال الشيخ في قوله وهو احد ثلثي الشافعي لا تؤخذ في رواية حصر عن الصادق في رواية حصر عن المعقد الشيخ الثاني والمرأة والولدان
فرض غير من عبد لغز على بهبان الديار على كذا هت يار من ولا كذا صبي فاد على الجنية فوجب عليه كالتما سوات في الشافعي لا جنية عليهم
لانهم محقون ببدن الجنية فلا يجز لئلا يبيع النساء ونزع الصفر **مسألة** اخذت علماء اثنان في الجنية على المملوك فالتهم بوجوب عدم وجوبها عليهم
هو قول الامامة باسرها لمؤلة لا جنية على العبد لانه مال فلا يؤخذ منه جنية كغيره من الحيوانات قال قوم لا تسقط لقول الباقر وقد سئل عن مملوك نصراني
لرجل مسلم عليه جنية قال نعم قلت يهودي عنه مولا المسلم الجنية رد في ما يبيعها اذ اخذ يهودي عنه لانه مشرك فلا يجوز ان يستوطن دار الاسلام
بغير عوض كالحول لا يخرج بين ان يكون العبد لمسلم او ذمى ان قدنا بوجوبه في بيعه يهوديها مولا عنه ومنع بعض الجمهور من اخذ الجنية من عبد المسلم ولا لزمه

ان يقر

كتاب الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بأنهم من حقهم العبد لو كان نصفه حراً وجب عليه عن نصفه الرق ولو كان فان اوجبه اخذ العبد من ماله ولو اعتق العبد كان حراً ثم روي عن
ابو بردة عن الحرب قاله الشافعي قال بن الجعيد ما لا يمكن من الحقوق مدار الحرب بل يسم او يجبر لا في خوفه بل في الحرب معونته على المسلمين وان كان ذمياً
لم يفر من دار الاسلام الا بالجزية فان لم يفعل رد الى ما منه بد والحرب عند الشافعي ويجوز عند بن الجعيد لاختلاف بين العلماء انه بعد العتق لم يفر من الجزية بل يتبرأ
الامار روي عن احمد انه يفر بغير جزية سواء اعتقه المسلم او الكافر وما روي عن مالك انه قال لا جزية عليه ان كان المقتول مسلماً **مسألة** يجوز للرجل ان
يستبيع في عقد الجزية من شاء من الاقارب ان لم يكن محارماً دون الاجانب ان يشترط ان يطلق لم يبيع الا صغار اولاد موز وجانته وعبيده لانهم اموال
ولا يتبعون ولا يفر من دار الاسلام الا بالجزية اما الاصل ما روي عن مالك ان الاقارب لا يقرب من دار الاسلام الا بالجزية واما الاجانب للشافعي وجماعة ولا يبيع العبد ما استقلوا واما ما روي
الجزية او يقتلوا بعد الرد الى ما منهم والا فولى من يجلي العبيد استيناف عقد المقتول للشافعي وجماعة وان اكلت بغير اية لزمه مثل ما روي الا ان كان
بغير اية ولا يبيع سفيها عقده نفسه بزيادة الدينار لحقن الدم ويصح من الولي بذلك الدينار الزاد لحقن دمه من يمن يوم ما يفيق يوم ما سبق حكمه للميت
اقوال اختلفوا في ان يفر من دار الاسلام الا بالجزية وروى عن مالك في الثاني لا شيء والثالث كالعامل الرابع بنظر لا غلبت الحاشية من نظر الى اخر السنة كما في عمل العقد
واذا وقع مثله في الاسر نظر في وقت الاسر **البحث الثاني** في مقدار الجزية **مسألة** اختلف علماء ائمة في الجزية فذهب ائمة اهل الجوزية بغير الجزية
ثلاثة اقوال اختلفوا فيها مقدارها وهو ما ذهب عليه على في الفقهاء اثنان عشرة درهماً على المتوسط اربعة وعشرين درهماً على الفقهاء ثمانية واربعون في كل سنة به قال ابو حنيفة
واحد في رواية العامة ان النبي امر معاذ ان ياخذ من كل عالم ديناراً او ما تقدم من وضع على وكذا وضع عمر لم يخالها احد كان اجماعاً الثاني انه
ليس فيها قدر موقوف لا قلة ولا كثرة بل بحسب ابراه الامام من قلة وكثرة بحسب الحاجة ذهب الى اكثر علماء ائمة ان النبي امر معاذ ان ياخذ
من كل عالم ديناراً وصاح اهل بخران على الف حلة نصفه نصفه نصفه رجب ما وصع على وعمر صالح عمنه تغلب على مثل ما على المسلمين من الصدقة
وهو يدل على عدم التقدير فيه ومن طريق الخاصة رواية في رواية الصحيحين الصادق عليه السلام في اهل الجزية على اهل الكتاب اهل عليهم وذلك في موقوف لا ينفق
ان يجاوز الى غير ذلك الى الامام ياخذ من كل انسان منهم ما شاء على قدر ما يطيق الثالث انها لا تشترط في طرف الزيادة وتقدر في طرف القلة فلا
يؤخذ من كل كتابي اقل من دينار وهو قول بن الجعيد واخذ من كل عالم ديناراً على ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينقص منه فدل على الزيادة موكولة الى
نظرة دون التقصان وقال الشافعي انها مقدرة بدينار على النبي في الفقهاء لا يجوز التقصان منه بخلاف الزيادة عليه في ذلك ما كان هو عقده
في حق القوم اربعين درهماً في حق المتوسط عشرين درهماً في حق الفقير عشرة دراهم **مسألة** تجب الجزية ما روي في الجوزية يجوز اخذها سلعاً ربه قال الشافعي
لانه مال يتكرر الجوزية في كل جولة فلا تجب له الزكاة والدية وقيل ابو حنيفة تجب له وبطلانها عقبة العقد تجب الثانية في الجوزية
وهكذا القول في حق بطون الجزية والمراد التزام اعطائها لا نقل اخذها واعطاء حقيقة ولهذا جزم في ان يجرى بدل الجزية قبل اخذها اجماعاً **اذ**
عرفت هذا الجزية تؤخذ بما ينسب من اموالهم من الامان والعروض على حسب قدرتهم ولا يلزمهم شيء معين كذهب فضة ربه قال الشافعي ان
النبي لما بعث معاذ الى اليمن امره ان ياخذ من كل عالم ديناراً او عدله معافى في احد النبي من يصادى بخزان الف حلة وكان على ما اخذ الخنزير ياخذ
الحبال من صانها والمسال من صانها والاب من صانها ثم يدعو الناس فيعطيم الذهب الفضة فيقبضونه ثم يقول خذوا هذا فاقبضوا فقبضوا لا حاجة
لنا فيه فيقولوا خذتم خيارد وتركتم شراره لتجملته ولا تشد اخل الجزية بل ان اجتمعت عليه جزية سنين او اكثر استوفيت منه اجمع وبه قال الشافعي وجماعة
لانه حق مالي في كل جولة فلا يتبدل كالدبة والزكاة وقال سنده اخل لانها عقوبة فتستد اخل كاحدود والفرق ما تقدم **مسألة** تجب الجزية للامام في
الجزية ان شاء على رؤسهم وان شاءوا رضيتهم وهل ان يجبر عليهم ما اخذوا عن رؤسهم شيئا وعن رضيتهم شيئا منع من الشان وابن ابي عمير لان محمد بن مسلم
سال الصادق ع ارباب ما ياخذ هؤلاء من الخس من ارض الجزية ياخذون من الدماقين جزية رؤسهم ما عليهم وذلك في موقوف فقال كان عليهم ما
لجازوا على انفسهم وليس للامام اكثر من الجزية ان شاء الامام وضع على رؤسهم شيء في حديث اخر فان احد على رؤسهم فلا سبيل لاجل ارضيتهم وان
اخذ على ارضيتهم فلا سبيل له على رؤسهم وقال ابو الصلاح يجوز الجمع بينهما لعدم نقد الجزية فلهذا وكثرة فجاز ان ياخذ من ارضيتهم رؤسهم كما يجوز
ان يضمها على رؤسهم ولانه انساب اصغار ونقول بموجب الحديثين في كل عالم على ما اذا صالحهم على قدر معين فان شاء اخذوا على رؤسهم ولا شئ
على ارضيتهم وبالعكس **مسألة** يجوز ان يشترط عليهم في عقد الدية ضيافة من يربهم من المسلمين اجماعاً بل يفتى في النبي ضرب على ضيافة
فلما انه دينار وكانوا ثلثاً في كل سنة وان يضيفوا من يربهم من المسلمين ثلثة ايام ولا يشترطوا مسلماً وشرط على ضيافة بخزان في ارضيتهم غير ثلثة ايام
وعاربه ثلثين فرساً وثلثين بعيراً وثلثين درهماً مضموناً وكان حدث باليه لان الحاجة تدعو اليه ربما استغوا من مائة الف المسلمين معانداً
اضراراً ولو لم يشترط الضيافة لم تكن واجبة وبه قال الشافعي للاصل لان اصل الجزية بما ثبت بالتراضي والضيافة اول ما قال بعض العامة تجب بغير شرط
وجوز لجميع الطارقين ولا يختص باهل الف خلا ما لبعض الشافعية انه لا يجوز لغير المجاهد من وجبت ان تكون الضيافة اية على اهل ما يجب عليهم من
الجزية وهو احد قول الشافعي فان النبي شرط زيادة على الدينار الضيافة والدينار عدد بمقدار الجزية ولا يشترط الضيافة من الجزية ولم يربهم
لصدخرج الجوزية الجزية والثاني للشافعي بحسب من الدينار الذي هو قدر الجزية عدد ويجوز بكل الضيافة المشروط معلومة بان تكون لكل هذه بطون
من المسلمين في كل سنة معلوماً وتكون اكثر الضيافة لكل احد ثلث ايام ولا قرب عندي جواز الزيادة مع الشرط ويجب بعين القوة قدر اوجبه وعلف
الدينار لا يكلفوا في الضيافة ما يقع من طعامهم الامع الشرط ويعين ان يكون من اهل المسلمين في فواصل منازلهم وفي بيوتهم وكايسهم ما يربون
يوسعون الجواب للبع والكاتب ان يعلوها ليدخلها المسلمون ركباً فان لم تستعهم بيوت الاغنياء تروى في بيوت الفقراء ولا ضيافة عليهم وان لم تستعهم
لم يكن لهم اخرج اهلها منها ومن سبقه مترل كان حقوبه ولو اجتمعوا في القرعة وان شرطت الضيافة واشتبه بعضهم منها اجر عليهم ولو اشترط جميعهم ففر
وقتلوا مع الحاجة فان قاتلوا فاضوا ميرقاتهم فان طلبوا منه بعد ذلك العقد على اقل ما يراه الامام ان يكون جزية لهم لزمه اجابتهم ولا يجبر على

اوجبه

وليس على اموالهم
وان شاءوا على اموالهم
وليس على اموالهم

الدينار
ما على اموالهم
ما على اموالهم
ما على اموالهم
ما على اموالهم
ما على اموالهم

كتاب الحج

وهذا الصانع ينقض العهد بغيرها سواء شرط ذلك في العقد ولا الثالث ما يفتقر إلى ما يجب عليهم الكف وهو صفة ترك الزنا بالمسلمة وعقدنا
بسم النكاح ولا يقضى إسلاماً من جهة لا يقطع عليه الطريق ولا يوقى عن الشرك ولا يبين على المسلمين بل لا يوجب كونه كتاب العمل الحرط بخيان المسلمين بطعن
على عودتهم ولا يقضى إسلاماً ولا مسلمة ظن فعلوا شيئاً من ذلك كان تركه شرطاً في العقد فنقضوا العهد لا فلا ثم إننا وحسبنا صلوة أحد من الأمام وإن لم يوجبه
فردم بحجابه وللشافعي قول آخر أنه لا يكون نقض للعهد مع الشرط لأن كل ما لا يكون نقضاً للعهد بل هو الشرط لم يكن نقضاً وإن اشترط كالحج أو غيره
الخبر ونفع الكنية وثبوت الحكم في الأصل قال أبو حنيفة لا ينقض العهد إلا بالاستماع من الأمام على وجه يتعذر منه أحد الخيرة منهم وليس بجديد لأن الأسان
وقع على هذا الشرط في بطلان بطلانه وكان عمر رفع الخبر قبل أن يستكره أمثلة على أن هذا ما لا يخفى أنه قد مر به في فصل بيت المقدس الرابع
ما فيه غشاضة على المسلمين وهو ذكرهم أو كتابهم أو دينهم أو دينهم ليسوا بالوالد إلا ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم وكان نقضاً للعهد وإن والوا بدلت
السبب ذكرهم من الإسلام أو كتاب الله تعالى لا يفتقر فإن كان قد شرط عليهم الكف عن ذلك نقضاً للعهد لا فلا وقال بعض السلف فيجب شرط ذلك ما لا يهدد
عقد الفتنة لأنه مما يقضي به الصغار الخامس ما تبصر المكروه لا يرضى به على المسلمين وهو أن لا يجدوا كنية لا يفتقر إلى الإسلام ولا يرضى بصوتهم كتم
ولا يرضى بوالساقوس لا يظلموا أبائهم على بناء المسلمين ولا يفتقر إلى غير ما روي في الإسلام فهذا كله يجب عليهم الكف عنه سواء شرط عليهم أو لا فإن خالفوا
وكان مشروطاً عليهم انتقض ما بينهم ولا فلا بل يجب الحد والتعزير بما رواه النعمان عن عمر قال من حرب مسلماً عمداً فقد قطع عهده ومن خرب محضاً فوله
الصادق في الصحيحين رسول الله قبل الحربة من أهل الحربة على أن لا يأكلوا الرما ولا يأكلوا اللحم المحترق ولا يكتفوا بالأحواث ولا يباينوا ذلك منهم ثم
صره الله وقد سئل الله وقال ليست لهم اليوم دمة ولا نزع عقد موطن شرط من يوجب الشرط أن حكم العقد كما لو امتنع من الزام قول الحربة في الشريعة
لا يكون نقضاً للعهد وإن شرط عليهم به قال الشافعي فإن بعض صحبه مما لا يكون نقضاً لا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
أي عرف هذا كل موضع قلنا أنه ينقض عهدهم ما لا يهدد إلا ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
ويجوز أن يردم إلى ما منهم في الحرب يكونوا لهم بالنا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
فوجب في كل حال ما كان صحيحاً والناس يكونون للأمام قتلهم واسترقاقهم ولا ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
أمنه صوابه بغيره أما أنا السادس فيمنع من المسلمين يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
وذكورهم وكناهم أما السادس يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
الجميع يأخذهم بشد الرما في سط الصرا في نواحيها في اليهود ويضع حرقه في عامة قلوبهم في مخالفة اللول ويجوز أن يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر
شدة في السخا على الخالف قلنا في القضية ونعم في وقتها من رصاص وخارج حد بل من ذلك حصنة طمأنينة أو حرسا للمسلمين في تمام وكذا ما مر
لناهم طمس شيء من شأنهم ومن السلطات من شد الرما تحت الأزار ويجوز في بعض الأحيان يكون أحد الخصم يكون أحد الآخر لا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر
فخر النبأ ما التعود على يعرفون شعورهم لأن السور في شعورهم ويجدون مقاديرهم في شعورهم وأما الركوب فلا يكون الجبل لا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر
عصا رجل إلى جانب طهره إلى الحروب يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
وشبه مما لا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
على ما يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
لا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
هو الذي لا مانع من غير ذلك إلا ما يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
عين المشركين وشبه من ذلك إلا ما يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
منهم يخوف الحباثة إلا ما يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
عقد الفتنة أن يكتب ما بينهم وأسلم ما بينهم وعدهم وحليتهم ويعبر كل عشرة منهم عربياً ليحيط من يدخل منهم ويخرج عنهم كان يبلغ صغيراً ويعقب محو
لو يقدم عليه ليلم واحد يوثق بحججهم وإن تولوا فسجاز سئل في لا يجوز أحد الخيرة منهم إلا بسوء المسلمين فملككم كالحرب والخير برأعائهم
يجوز أخذها من ثم في ذلك طوبى ذي جزا وخيرها من جزا أخذ من الجزية لا أعقداً الذين من قبلهم في الجزية لأن محمد بن مسلم قال الصادق
في الصحيح عن سعد بن عبد الله أنه سئل عن رجل من بني بنيهم من بني بنيهم قال عليهم الجزية لا أعقداً الذين من قبلهم في الجزية لأن محمد بن مسلم قال الصادق
منهم من كان قد ركب ذلك عليهم ونفس المسلمين حلالاً يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
والنهي إذا ما على الفتنة ولا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
الإسلام وليس ردم إلى حاكمهم ومن رافق من المسلمين لهم جزا وقتل خبره فإن كان مع طاهمهم ملائمة يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
الأمم وقد ضربوا قرص من الجزية أمد معبوا لشرط الدين في وجب على القائم بعد من مضى ذلك أجاها لأن الأمام معصوم ما يابيه طوفهم ثم مات
المؤمنان كل من مات من صواباً وحب استعارة لا نفع أي ملئت هذا ما في الثاني بطرف عقد ما كان يحكمهم عليه لا يؤمن أن كان ما
غير ذلك الصلح لا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
بعض من آخر فوا ما خيرة من كانت من الواجب لم يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
حلفهم ولو قبلوا استيفاء العقد منهم لأن عقد الأول لم يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر
عن قدرهم من مسكوكة أو شقال الدينار في غير الجزية يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر

دفع فيه
ما لا يفتقر إلى ما سأل الله أو رسوله وجب قتلهم ولا يفتقر إلى شرط من شرط المسلمين من قال حروب لا يكون نقضاً لا يفتقر

مدى الزيادة ثم عدله اليه جوب لم ينفعه كاشرا بالعين الا ان ينشد العهد ثم يرجع الى ذلك ينادى وقيل ينفع كما يجوز ابتداء العقد به وقال بعض المتأخرين ان
 من الدينار ولا يقبل الدينار بالاسعر والقيمة كما يجعل من صاب الفضة ربع دينار وتقوم النقرة بالذهب كلس ولا يجب على الامام ان يجبرهم عن اقل
 ما يحب عليهم وعلى القول بعدم قبول الدينار لو الرمو بالزيادة او لا مع جملته معك للزوم يكونون ناقضين للعهد عند بعض المتأخرين كما لو امتنعوا من
 اصل الجزية وتحت يملعون الما من او يقتلوا للتا معي قوت فان قلنا يملعون معادوا فطلبوا العهد بدينا راجية اليه ثم ان كان النذير مدعى سنة زما
 اليه بقائه ان كان في اثناء السنة لزمه ما عصى شرطه مما لزمه واذا ضرب على الفقير دينار او على المتوسط دينارين وعلى الغني اربعة كان الاعتبار
 في هذه الاحوال بوقت الاخذ لا بوقت العقد ولو قال بعضهم ما فقهنا او متوسط قبل قوله الا ان تكون البينة **مسألة** اذا شرط ان الضيفان عليه
 ثم راي الامام نقلها الى الدناير لم يجز الا بربناهم لان الضيفان قد يكون اهلون عليهم وهو احد قول الثاني يجوز لان الاصل الدناير فليذا ردن الى التنا
 فهل يكون في المصالح العامة ويختص باهل العمى للشافعية وجهان اظهرهما الثاني لان القياس في الضيفان الاختصاص ايضا الا ان الحاجة تقتضى التعميم فاذا
 وردت الى الاصل ثبت الاختصاص في الدينار المضروب ابتداء ولما انتشر الضيفان على الغني والمتوسط دون الفقير وهو واحد وجهي الشافعية لا نه قد جبر
 القيام بها والثاني يجوز كالجزيرة وعلى القول ان الضيفان من الجزية يجوز ان يطالبوا عليه لكن يتردد على دينار ولو اراد الضيفان ياخذ منهم من الطعام ويكفي
 به لا ياكل عندهم بخلاف طعام الولية لا يجوز ان يجزى تلك معاونة والولية نكرة ولا يطالبهم بطعام الثلثة واليوم الاول لولم يا تأبطعام اليوم للضيف
 المطالبة بدين جعلنا الضيفان محسوبة من الدينار ولا يلزمهم اجرة الطبيب والحمام وثمان الداء ولوتنا دعوا في انزال الضيفان الحيا له ولوتنا احم الضيفان
 على واحد من اهل الدقة فاختار للدعي لكن للشافعية عريضا يرتب موردهم واذا دفع الدعي الجزية اخبره بدينه من جيبه واحس ظهره وظا طاراسه وصطب
 من كفة اللين وبأخذ المستوفى بلجينة بغيره لزمينة الممرنان في المحبس مجتمع اللحم من الماضع والاذن ويكفي الضرب في احد الجانبين ولا يبرأ من الجمع
 بينهما طلبة المذكورة وهل هي واحدة وصحة وجهان ينبغي علم ما جواز ان يؤكل الدعي مسلما ما داء الجزية وان يضمن مسلم عن عوف ان يجعل الدعي على
 ولو وكل الدعي فيما لا اداء مال الجوعني الوجه طر الخلاف لان كل واحد منهما يثبت معنى الصغار في نفسه ولو وكل مسلما بعقد الدقة مجاز فان الصغار يثبت
 عند الاداء دون العقد **مسألة** قد بدا ان الخلاف مما لو امتنع قوم من اهل مكة الكتاب من اداء الجزية باعهم وبذلوا اداءها باسم الصدقة فقال الشافعية
 وابو حنيفة يجوز وقال مالك لا يجوز وهل سقط عنهم الامانة مع منع بعضهم منه لا فرق في جواز التبدل بين العرب واليهود فان الحاجة واقتضاء الصدقة لا يختلف
 وعند الشافعية لا يؤخذ من مال الصبي والمجانين والنساء لانها جارية في الحقيقة وقال ابو حنيفة يجوز اخذها من النساء وينظر الامام في تضعيف الصدقة فان ينظر
 عن الجزية زاد الى ثلثة اصناف اكثر ولو كثر او عسر العدة ليعلم الوفاء معي جواز الاخذ بعالم الظن وجهان وانظار عند الشافعية المنع وانما لا بد ان يتحقق اخذ
 وديار من كل اسر يجوز الاقتصار على تضعيف الصدقة اذا حصل الوفاء به بغير تضعيف الصدقة وورد على دينار عن كل واحد ثم سألوا اسقاط الزيادة وانما
 اسم الجزية اجبوا اليه لان الزيادة اثبتت لغيره لا سيما للشافعية احاديثهم لا يتجاوز الى من ملك ما يتين من الاصل اخذ منه ثمان حقائق وعشرين ثبات لبون لا
 بعرف من اخذ اربع حقائق وخمس ثبات لبون كما لا يفرق في الصدقة عند شافعية ماخذ من سنين من البقر اربع نديعات في ثلاث سنوات ولا يجعل كانه ملك
 مئة عشرين من البقر كما لا يخل في ما يتين من لا بد كانه ملك رعيته حتى يجوز التفرق باخذ اربع حقائق وخمس ثبات لبون وفي تضعيف الجزان عند وجه
 احدهما يضعف فيؤخذ مع ثبات محاضر اربع شيا او عشرين درهما لانه بعض الصدقة الموجودة واسمها المنع لما في تضعيف الجزان من تضعيف الضعيف جود
 مع ثبات محاضر ثمان او عشرين درهما ولو لم يوجد في مال صاحب بيت ثلثين ثبات لبون احدا الامام حقيقين وبرد جبرينين ولا خلاف بينهم في ان الجزان
 لا يضعف هنا ويخرج الامام الجزان من الغني كما اذا اخذ ردة في الغني وهل يؤخذ من بعض المصاب فسطح من واجب تمام النصاب كسنة من عشرين ثبات
 ونصف شاة من عشرين ثبات في قول احدهما من قضية للتضعيف واسمها عند المذموم لان الزعم عن عمر ورد في تضعيف ما يجب على المسلم الا في الجواب ما لا يجب
 فيه نفي على المسلم **مسألة** اذا استاذن الحر في خول الاسلام اذن له الامام ان كان يدخل للمسالمة او حمل مبرا او مشاعا تشاء حاجة المسلمين اليه
 ولا يجوز توظيف مال على الرسول في استجير لسمع كلام الله تعالى فانما الدخول من غير دن وان كان يدخل لتجارة لا لتسند الحاجة اليها فيجوز ان ياذن له وتيرة
 عليه عشرين مائة من مال التجارة لا تملكه اذ تقربا للتجارة جعل عليه معاينة ارفاعة حتى يذمها بوجد اعتمر من مال التجارة ولا يشرها معه من ثوب موكوب لثابت
 وجهان في انه هل يجوز للامام ان يربط المسلم على العتق صحها عند الجواز وكذا يجوز منقضا فيرد نصف العتق فادون خصوصا فيما تكثر حاجة مسلمة
 اليه كالميرة ولو راي ان يذنب لهم وان يرجع الضرية اصلا ففي جواز وجهان احدهما المنع لانه يتردد واو يرتفعوا مدار الاسلام من غير مال واظهرها الجواز
 لدناه الحاجة اليه ثم ان شرط الاخذ من تجارة الكافر احد سواء باع ماله او لا وان شرط الاخذ من الفتن فلا يؤخذ من مالهم سبع واما الدعي فلان يجبر فيها شوا الحجا
 من بلاد الاسلام ولا يؤخذ من مجاوره شئ الا ان يشترط عليه الجزية ثم الذي يملك التجار في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منها في كل حول الا مرة واحدة
 وكان يرد في بلاد الاسلام ما حر او مكنت له ولذمى براءة حتى لا يهاك بجلد اخر قبل مضى الجواز لو رجع الجزية الى ارض الحرب ثم عاد الحول فوجهان احدهما
 انه يؤخذ في كل مرة لئلا يرتفع مدار الاسلام بلا عوض بخلاف الذي قد قبضه الامام والثاني انه لا يؤخذ الا مرة لان الضرية كالجزيرة ويجزى الامام فيما يقدر
 بين ان يستوفى منها دفعة واحدة وبين ان يستوفى منها في صفات مأكونة من اخذ مال من تجارة الحر في الذي كما اذا شرط عليه ذلك فاما اذا اذن للحر في خول
 دار الاسلام والدي في دخول التجار بلا شرط فوجهان احدهما لا يجوز اخذ جلا للخلق على اليهود والناسي المنع لانهم لم يذموا وقال ابو حنيفة ان كانوا ياخذون
 من المسلمين اذا دخلوا درهم تجارا اخذ منه مثل ما اخذ من وان لم يشترطوا لا تؤخذ منهم وعرض عليه ما يذمهم بجازة غير الظالم ولا يذمهم وجب انسابهم
 في عملهم لو حبس نقل من امناه اذا قتلوا من منوه **مسألة** اذا صاحبنا طائفة من الكفار على ان تكون ارضهم لهم ويؤدون خراجا من كل جريب
 في كل سنة شيئا جاز ويترد ملكهم قاله الشافعية في الما فوجزيتهم مصر فمصر في الفتي والتوكيل باعانة كالتوكيل باعطاء الجزية ويشترط ان يكون ما يجبر
 كل واحد من اهل الجزية قد دينا واذا دفع على من رددهم ويلزمهم ذلك ودعوا ولا يؤخذ من اهل الصبي والمجانين والنساء اوله بيع تلك الارض

الشافعية

مسألة

اشكال في دليل

على مال يدفع عليهم فان كان ضرره مثل ان يكون في ايديهم كمن اسير مسلم يستهان به ويستخمد ويضرب جازلا امام بذل المال واستنقاده للصالحين كذا
لو كان المسلمون في حصن وقد احاط بهم المشركون واشتروا على الظفر كذا نوا خارجين من المصروف احاط بهم العدو وان كان منظر آجازه للمال وان لم يكن
هناك ضرورة لا يجوز بذل المال بل يجب القتال على جميع الضرورة بذل المال بملكه لاخذ لاخذ بغيره يجوز ان يهادنهم عند الحاجة على وضع شئ
من حقوق المسلمين في اموالهم اذ ينسب ذلك الوداي الامام مع قوته على العدو ان يضع بعض ما يجوز تملكه من اموال المشركين بالقدرة عليهم حفظ اصحابه
وتخراجه من ديار الحرب جاز **مسألة** اذا عقد الهدنة وجب عليه حمايتهم من المسلمين اهل الذمة لانه منهم من هو في قبضة تحت يده كما آمن من يده ثم
فانما فائدة العقد لو ائلف مسلمو ارضهم شيئا وحيث قيمة لا تحجب حمايتهم من اهل الحرب لاحاطة بعضهم من بعض لان الهدنة هي الزام الكف عنهم فقط
لا مساعدتهم على عدوهم ولو اغار عليهم قوم من اهل الحرب فسومهم لم يجب عليه استنقاذهم قال الشافعي ليس للمسلمين شرأؤهم لانهم في عهدهم وقال ابو حنيفة
يجوز ان يدفع عنهم ولا يخرجهم من ارضهم **مسألة** لو شرط الامام رد من جاء مسلما من الرجال فجاء مسلما فارادوا الخن فان كان ذا عيشة وقوة
محمية تمتعه عن الاقتنان والدخول في دينهم جاز رده اليهم ولا يمنهم منه عدا بالشرط وعدم الضرر عليهم تحقيق اذا التقدر بذلك بمعنى انه لا يمنهم من اخذ اذا جازوا
في طلبه لا يجبره الامام على الضيق معهم وله ان يامر في السر بالمحاربة ومقاتلتهم وان كان مستضعفا لا يؤمن عليه الفتنة لا يجزأ عاقبته عندنا وبه قال الشافعي وقال احمد
يجوز وهو غلط وهذا لم يوجب على من له قوة اظهار دينه واظهار شعائر الاسلام المهاجرة عن بلاد الشرك واوجباها على المستضعف لو شرط في الصلح رد الوعا
مطلقا لم يجز لانه ينافي ما لا يؤمن اقتنائه ومن يؤمن ولو جاء صبي ووصف الاسلام لم يرد لانه لا يؤمن اقتنائه عند بلوغه وكذا الوفاة بمنحون فاذا بلغ الصبي
او افاق الجنون فان وصف الاسلام كانا من المسلمين وان وصف الكفر فان كان كفرا لا يقر اهله عليه الزما الاسلام او الرد الى امنها وان كان مما يقر اهله عليه الزما
بالاسلام او الجزية او الرد الى امنها ولو جاء عبد حكنا بغيره لانه قهر مولا على نفسه ولو جاء سيك لم يرد عليه لانه مستضعف لا يؤمن عليه الاقتنان ولا يرد
عليه قيمة ولنا في رد القيمة قولان **مسألة** يجوز في النكاح المهاجرة اليها عليهم مطلقا اجماعا لقوله تعالى اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمبايعنهم الى قوله فلا
ترجعوهن الى الكفار وسبب ذلك ان كل قوم يفت عقبه بن ابي معيط جاء من مسلمة فجاء اخوها بطلبها فانزل الله هذه الآية فقال النبي ان الله مع الصلح **في**
عرف هذا فلو صالحناهم على من جاء من النساء مسلمة كان الصلح باطلا والفرق بينهما وبين الرجل من جوه **الاول** لا يؤمن ان يزوجهما ولها بكنا
فيها **الثاني** لا يؤمن لضعف عقلها من الاقتنان في بينها **الثالث** غيرها عن المصلحة لانهما بغيرها لو طلت امرأة او صبية مسلمة اخرج
من عند الكفار جاز لكل مؤمن اخراجها وتعين عليه ذلك مع الكفاية من استنقاذ المسلم **مسألة** اذا عقد الامام الهدنة اليوم فاما ان يشترط فيه ان لا
رد لمن جاء مسلما او يطلق ويشترط الرد فان شرط عدم الرد فلا رد ولا غرم وكذا لو خصص النكاح بعد الرد لا يطلق ولم يشترط الرد ولا عده ثم جاء امرأة مسلمة
منهم وجاءت كافرة ثم اسلمت لم يجز بها اجماعا ثم ان جاء ابوها او جدوها او اخوها او احد فابها يطلبها لم تدفع اليها لقوله ثم فلا ترجعوهن الى الكفار ولو طلب
احدهم مهرها لم يدفع اليه ولو زوجها او كبله يطلبها لم ترد اليه اجماعا وان طالب مهرها ولم يكن قد سلم اليها فلا تنى اجماعا ولو كان قد سلم ما قد دفعه عنده
علما او هو احد نولي الشافعي لقوله ثم واتوهم ما انفقوا والمراد منه الصداق وايضا فان البضع متقوم وهو حقه فاذا حلها بينه وبين حقه لم ينافي له اليه انما
لا مرد و به قال ابو حنيفة مالك والشافعي لان بضع المرأة ليس مال فلا يدخل في الامان ولهذا لو عقد الرجل لامراة لنفسه حل فيه ماله ولا يدخل فيه غيره
وهو قياس ضعيف مقابلته النص خصوصا مع تأكيد النص بعملة فانه رد من جاء مسلمة في صلح الحد بينه فان شرط الرد فان جاء منهم المهر لم يجب الرد
ورجى الغرم لما انفق من المهر وللشافعي قولان ايضا **مسألة** انما يجزئ مرد عليه ما دفعه من المهر لو فسد للمرأة الى بلد الامام او بلد خليفة ومنع من
ردها فاما اذا قدمت على غير بلدها وجب على المسلمين منع من اخذها لانه من الامر بالمعروف فان اذاع غير الامام وغير خليفة من يدها لم يلزم الامام ان يعطيها
مهرها سواء كان المهر من ماله العامة او رجال الامام لان البلد يعطيه الامام من المصالح ولا تصرف لغير الاماء وخليفته فيه ولو سمي مهر فاسأله واقبها
اباه كخبره ولم تكن له المضاربة لا بغيره لانه ليس بمال لا قيمة له في شؤنا والمفهوم هو الذي دفعه الزوج من صداقها وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم
المفروء الاقل من مهر مثلها وبطله فان كان مهر مثلها فلان الزيادة كالوهوب ان كان المبدول اقل فهو الذي فاته عليه ولو لم يدفع الا بعضه لم يستحق الاداء
التقدير لو كان اعطاها اكثر مما اصدقها او اهدى اليها هدية او انفق في العرس او كرمها بمناجاة لم يجز لانه لا يتطوع به فلا يرد عليه لان هذا ليس بمبدل عن
البضع الذي حل بغيره بغيره انما هو هبة محض فلا يرجع بها كما لا يستحق رد ما اطعمها **مسألة** لو قدمت مسلمة الى الامام فجاء رجل وادعى انها زوجته
فان اعترف له بالنكاح ثبت ان انكرت كان عليه اقامة البينة شاهدان مسلمان عدلان ولا يقبل شاهد امرأتان ولا شاهد عيسى لانه نكاح فلا
يثبت الا بذكرين فاذا ثبت النكاح بالبينة او باعترافها فادعى انه مسلم اليها المهر فان صدقته ثبت له فان انكرت كان عليه البينة ويقبل فيه شاهد امرأتان
وشاهد عيسى لانه مال لا يقبل قول الكفار في المابين وكذا وان تمكن له بينة كان القول قولها مع اليقين ولا يثبت الغرم بمجرد قوله دفعت اليها صدا
قها وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا يمين عليها لان الصداق على غيرها وقال بعضهم يتفحص الامام عن مهر مثلها وقد يمكن معرفته من تجار المسلمين الذين
دخلوا في الحرب من الاسارى ثم يحلف الرجل انه صدقها ذلك التقدير سلمه وقال بعض الشافعية لو ادعى للزوج وصدقته لا يعتمد على قولها ولا يحمل حجة
عليها وقال بعضهم اقربها بماتة البينة **مسألة** لو قدمت مجنونة فان كانت قد سلمت قبل جنونها او قدمت لم يرد مهرها لانها يحكم العاقل في حق
بعضها وان كانت قد وصفت الاسلام واشكل عليها هل كان سلامها حال عقلها او جنونها فانها لا ترد ايضا لاحتمال ان يكون قد وصفت الاسلام وهي مجنونة
فان افاق فاقرب بالاسلام ردها عليه وان اقرب بالكفر ردت ولو جاءت مجنونة ولم يجبر عنها بشئ لم يرد عليه لان الظاهر انها لما جاءت الى دار الاسلام
لا انها سلمت ولا يرد مهرها لذلك يجوز ان تقبض بقولها ثم لم تزل كافرة فترجع فينبغي ان يتوقف عن ردها حتى ان تقبض بيمين امرها فان قامت مسلمة
فان ذكرت انها سلمت على المهر ومنع منها وان ذكرت انها لم تزل كافرة عليه بيمين في حال بينة بيمينها حال جنونها يجوز ان يقبض صداقها عن الاسلام في ارض
رمان فامها وبجاءت صغيرة ووصفت الاسلام لم يرد اليها ثم لا يقبض عند بلوغها عن الاسلام ولا يجزئ المهر بل يتوقف عن رده حتى يبلغ فاذا بلغت ر

واقامت على الاسلام رطلهم وان لم تقم ردن في حد ما وهو احد قول الشافعي ان اسلامها غير محكوم حصنة وان قلنا بصحة اسراء الصوفى فظاهر لا يجزى منه
لجنته ان لم يعلم اسلامها حال فافتها او حال جنونها فافتها على حرمة الكفر والشافعي لم يجزى بها الا ان وصفتها بالاسلام يمنع من رد ما فوجت معها وان سب
ثم فرق بينهما وبين المجنونة بان المنع في المجنونة للشك في اسلامها وفي الصغيرة لو وصف الاسلام ونسب ذلك فان وصف الاسلام لا يجزى به عنها او بما منعت منها للشك
في ثباتها عليه بعد بلوغها فاذا بلغت فارتدت على الاسلام رد دناها وادى وصف الكفر رد ماها **مسئلة** لو قد ماتت مسلمة في امة امام صار
حرة لانها تهرت وكلاهما على نفسها انزال ملكة عنها كما لو تهرت عند حربي سيد الحرة فانه يصير حرة واحدة فانه يمنع من قبضة الامام من المسلمين واصل الفقرة فان جاء
سيد ما يطلبها لم ينفذ اليها صار حرة لانها مسلمة ولا يجب ان يرد قبضتها كما حرة في الاصل وهو احد قول الشافعي الثاني يرد قبضتها اليه لان الهدنة لا تنفذ
رد ماها عليه من اموالهم فعلى هذا ترد على السيد قبضتها لاما اشراها بان جاء زوجها يطلبها لم يرد عليها ماضى الى طلبها فان كان حرة
عليه ان كان عبدا لم يدفع اليه الحق بحضر مولاه فطالب به لان المال حرة ولو حضر السيد وول العبد لم يدفع اليه شي لان العبد يجب التحيلولة به وبشر الزوج
فاذا حضر الزوج فطالب بقتل المهر للمولى فغير حضورهما معا ولو اسلمت فارة فمها فالبعض الشافعية لا تصير حرة لانهم في امان منها ما اموالهم محظورة على اطلاق
يزول الملك عنها بالحرية بخلاف ما اذا تهرت في اسلمت فان الهدنة لا توجب ايمان بعضهم من بعض فجاز ان تملك نفسها بالمهر ولم يصح ان يرد المهر لهذا التفصيل
الطلاق الحكم بالطلاق وان اسلمت ثم فارقته لان الهدنة جرت معا ولم يخرجها **اذ اعرفت هذا فنقول** ان وجبا غرامة المهر والقيمة فظهر ان حصر الزوج و
السيد معا اخل كل واحد منهما حقهما دون الاخر اتمالا لا نفرا شيئا لان حق الزوج مشترك بينهما ولم يتم الطلب انما نفرا من حق الطالب ان كل واحد من الحق
يقبض عن الاخر وانما نفرا للسيد لا نفرا للزوج والفرق ان حق السيد في الامة الزوجية للسيد فانه لا يسافر بها واذ لم يسفر الزوج باليد لم يفر
طلبه على الانفراق وللشافعية ثلثة اقوال كالاختلاف الاول ان يكون زوج الامة عينا فله اختيار الفسخ اذا عقدت فان فسخ النكاح لم يفر منها لان التحيلولة حصلت بالفسخ
وان لم يفسخ غرم المهر لا بد من حضور السيد الزوج معا وطلب الزوج المهر والسيد المهر فان انفرا احدهما لم يفر من البضع ليس ملك السيد المهر غير مملوك للعد
مسئلة لو قد ماتت مسلمة ثم ارتدت فوجب عليها ان تنوب عن نفسها في دفع الصلوات فان الصلوات عند ما وقتل عند العامة على ما سباني فان
جاء زوجها يطلبها لم يرد عليه لان حكمها بالاسلام اوله ثم ارتدت فوجب عليها رد عليه مهرها لانه حلتا بغيره وبها ما حلت عند العامة ان جاء قبل القتل
عليه مهرها التحيلولة بغيره بالقتل فان جاء بعد قتلها لم يرد عليها لاما انحلت بغيره عند طلبة لومات مسلمة قبل الطلب فلا غرم لانه لا منع بعد الطلب
وكذا لومات الزوج قبل طلبة لان التحيلولة حصلت بالموت لا بالاسلام ولومات احدهما بعد المطالبة ووجب المهر عليه لان الموت حصل بعد التحيلولة فان كان
هو المهر عليه ان كان هو الميت والمهر على ورثته ولو قتل قبل الطلب فلا غرم كالمومات وان قتل بعد ثبوت الغرم ثم قال الجوزي ان الغرم على
القاتل لانه مانع بالقتل حصل بعضهم مانع من ثلثها على اتصال الطلب حكم ما ذكره وان مات المهر القتل فقد استقر الغرم علينا بالمنع فلا اثر للقتل بعد في النهاية
لا حق للزوج فيما على القاتل من القصاص والدية لانه لا يرثها ولو جرحها جرحا جرح قبل الطلب لم يفر من المهر وقدرته ان حركه للديوبجر فهو كالمطلوع الموت
ان ينفذ فيها جوة مستقرة فالغرم على الخارج لان فواتها يستلزم الجرح او في حيث حصول المنع من الحيوة فذلك لا ينفذ جمان اصحابنا الثاني لا يسقط الغرم **الماله**
لو طلقها الزوج بعد قتلها مسلمة فان كان باينا او خلعا قبل المطالبة لم يجب المهر اليه لان التحيلولة منه بالطلاق لا بالاسلام بعد تركها باختياره وان
كان بعد المصاهرة اليه لانه قد استقر المهر بالمطالبة والتحيلولة وان كان رجعا لم تكن المطالبة بالمهر لانه لا يجرها الى البعوضة اما لو ادها فانه يرد على المهر
المطالبة لان الرجعة في الرجوع وانما حال بينهما الاسلام ولو ملكها بشرط ان تطلق نفسها على الفسخ والطلاق السابق وعلى بعض الشافعية انه لو طلقها رجعا نحو
المهر فخير الطلب من غير رجعة لان الرجعة فاسدة فلا معنى لاشتراطها وهو ممنوع لغرض الرجعة قصد الامساك وان كانت رجعة الكافر للسيد باخله **مسئلة**
لو جاءت امرأة مسلمة ثم جاء زوجها واسلم نظرا واسلم قبل انقصا عتقها كان على النكاح لان امرأة مجوسية اسلمت قبل زواجها فاسلم قال ابن عمر
سماها قال اسلمت قبل انقصا عتقها قبل ان تسلمت اسلمت فانت حرة من الخطاب **اذ اعرفت هذا** اما ان كان
قد حدها قبل اسلامه ثم اسلم في العدة ردت اليه وجب عليه دهرها اليها لان استحقاق المهر انما كان بسبب التحيلولة وقد ذلت لو اسلم بعد انقصا عتقها
لم ينجع منها ما كانت منه ثم ان كان قد خالف اليه قبل انقصا عتقها كان له المطالبة لان التحيلولة حصلت قبل اسلامه فان لم يكن طالع قبل انقصا عتقها لم تكن
تطلبه المطالبة بالمهر لان الفسخ حكم الاسلام المطالبة به بعد البعوضة وحل الاسلام يمنع من جوب المطالبة في هذا الحالة **مسئلة** كل موضع يجب الردانة لان اسلم
في موضع اخر من الميراث والعقد والمقبوض فاذا كان المقبوض قبل الميراث لم يجب الردانة عما اذ قد لقوله ثم واتوا ما انفقوا وان كان المقبوض اكثر كان
الردانة فلا يجب ها فان اختلفا في المقبوض كان القول قولها مع العيب وعدم البينة قال الشافعية فان اعطيت المهر لدار كراهه فقامت البينة ان المقبوض
كان اكثر كان له الرجوع بالفضل في هذا الاطلاق نظرا ما اوردنا ما اعترف به الميراث لم يكن له الرجوع بنوعه **الاول** كل موضع حكنا
به وجوب رد المهر فانه يكون مريض مال المسلمين بعد المصاع لان ذلك مع مصالح المسلمين وللشافعية قولان احدهما محل الغرم من ثمن المهر المصاع والثاني ان
لله مال اخذ منها **الثاني** لو تضرع في الصلوة من جاءه مغلظا لم يصح على ان يقدم ما اطلب له ومن جاءه ما منها مغلظا كان اوسع ولا يرد البذل عنها حال
البذل مستحق بشرط وهو مفقود هناك لو جاءه ما من غير هذه **مسئلة** لو قد ابلت اعداها اسلم صار حرة فان جاء سيد يطلبها لم يجزى له ولا دمنة لانه
صار حرة بالاسلام ولا دليل على وجوب ثمة واذ عقد الامام الهدنة ثم مات وجب على من بعده من الائمة العمل بوجوب تبوطه الاول ان يخرج مدة الهدنة
على ان ينفذ فيه خلا لانه معصوم فعلى مصلحة فوجب على القاي بعد تفرها ان يخرج بعد فواته او انزل الامام على بلده عقد معه على ان يكون السلطان في
على ارضه من الصلح وصارت ارضه غيرته لان الاسلام يسقط الجزية ولو شرط ان يخذ منها العشر من زعمه على ان يحميها لا هو فاما انقضى الصلح
ان يكون جزية كان جارا فان غلبت طنة العشر لا يفي بما توجب الصلحة من الجزية لا يجوز ان يعقد على ان يطلق ولا يملك على طنة الزيادة ولا نقصان قال الشيخ
اسلمت ثم اسلم لم يرد له

مسئلة لو كان
مهرها
مطلوبها
فان كان
حرة
فان كان
مطلوبها
فان كان
حرة

مسئلة لو كان
مهرها
مطلوبها
فان كان
حرة
فان كان
مطلوبها
فان كان
حرة

كتاب الحجاد

فمنع من اهل البيت
من بيع اهل البيت
من بيع اهل البيت

الظاهر من المذهب جواز الانه من فروض الامام فاذا فعله كان صحيحا لانه معصوم **مسألة** اذا عقد الهدنة لما لزامة في الهدنة المدة والتمس المال او غيرهما لم يضر وجب نقضه لكن لا يجوز اغتياهم بل يجب انذارهم واعلامهم او لا واذ وقع صحيحا وجب الوفاء بالكف عنهم الى نقضاء المدة او صدور خيانه منهم تنقض لا تنقاض ولو عقد نائب الامام عقدا ماسدا كان على من بعده نقضه قال بعض الشافعية ان كان فيه من طوبى الاجهاد لم يفسخ وان كان بنص او اجماع منعه ويغني عن الامام اذا عاهد ان يكتب كتابا يشهد عليه على عقد الهدنة فليعلم من بعده ولا ما ين ان يقول فيه لكم ذمة الله وذمة رسوله وذمة محبوه

البحث السادس

في تبديل اهل الذمة بينهم ونقض العهد **مسألة** اذا انتقل من قبل من الجزية كاليهود والنصارى والمجوس الى دين يقره الله عليه الجزية كاليهودى يصير نصرا او مجوسيا او بالعكس لعلنا نقول ان احدهما لا يقبل منه ذلك لا يجب قتله بل يجوز اقراره بالجزية لان الكفر كالملة الواحدة والثاني لا يقره الله ومن ذلك ما قتلوه ولقوله نعم ومن يبيع غير الاسلام دينه فليقبل منه فيلزم الاول قال الشيخ لو انتقل الى بعض المذاهب فصر على جميع احكامها وان انتقل الى المجوسية قتلته غير اننا على اصلنا لا يجوز مناكحتهم بحال ولا اكلهم بايجامهم ومن اجاز اكله بايجامهم من صحابنا ينبغي ان يقول ان انتقل الى اليهودية والنصرانية كذا فيجوز وان انتقل الى المجوسية لا يتوكل ولا يتكلم قال في ذلك لا يقر على ذلك هو لا قوى عندي فانه يصير مرتد اعز به **قلت** قلت لا يقر عليه فباي شيء يقر فنه من يقول ان يربط اليه الاسلام لا غير لا غير في سلطان ما كان عليه ما عدا دين الاسلام باطل فلا يقر عليه منهم من يقول ان يربط اليه الاسلام او بدنه الخ وقوى الشيخ في الاول فعليه ان يرجع الى دينه الاول قتل لا ينبغي ان لا يربط اليه من تقوية اهل الحرب لو انتقل من قبل من يقر عليه من يقره الله الى اليهود والنصارى لا قوى ثبوت الخلاف السابق في لو انتقل الى دين يقره الله عليه لم يقر عليه جماعا وما الذي يقبل منه قبل لا يقبل منه الا الاسلام وقواه الشيخ للآية والجزية وقيل يقبل منه الاسلام والدين الذي كان عليه لانه انتقل من دين يقره الله عليه الى دين يقره الله عليه فقبل منه واستبعد ابن الجيند قال لا يقبل منه الاسلام لانه بدله فاما لا يجوز اقراره عليه فدايج دية صار حكمه حكم المرتد من قبل من الاسلام او الرجوع الى دينه الاول او الانتقال الى دين يقره الله عليه لان الادب ان الخالفه لدين الاسلام ملة واحدة لان جميعا كفر وهو الاظهر عند الشافعية قال الشيخ واما اولاده فان كانوا كافرا اقر او اعلى بينهم ولم يحكم نفوسهم وان كانوا اصنافا نظروا في الام فان كانت على دين يقره الله عليه يبيد الجزية او ولد الصبي في دار الاسلام سوا مات الام او لم وان كانت على دين يقره الله عليه كالمجوسية فافترسوا ايضا ما سبق من الذمة والام لا يجب عليها القتل **مسألة** اذا عقد الامام الهدنة وجب عليه الوفاء بما عاقده ما لم ينقضه ما لا خلاف فعليه لقوله نعم وفوا بالعقود وقال نعم واتوا اليهم عهدهم الى المقام وقال رسول الله من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يجلها حتى ينقضه مداهما او يبيد اليهم على سواء ولو شرع المشركون في نقض العهد فان نقض الجميع وجب قتلهم لقوله نعم فما استقاموا لكم فافذوهم وان نقض بعضهم نظر فان انكر عليهم الباقون بقول وفعل او غير ذلك لم يفسخوا الاسلام با ما سكون لفعلهم مقبوه وعلى العهد كان العهد باقيا في حقه وان سكتوا على ما فعلوا لمناقضون ولم يوجد انكار ولا يبرئ من ذلك كانوا كالمناقضين للعهد لان سكونهم قال على الرضا بك والوعده بعضهم الهدنة وسكت الباقون دل على رضائهم كذاها فان نقض الجميع نزلهم الامام وبينهم واغار عليهم وبيد اهل الحرب ليس لهم عقد هدية وان كان من بعض غير الامام الناصبين دون السابقين على العهد لو كانوا ائمة من غيرهم امرهم الامام بالقتل لباخذ من نقض لولم يمتنعوا فمن اعترف بانه نقض قتله ومن لم يعترف بذلك لم يقتله وقيل قوله العهد معرفة الا انه ولو نقضوا العهد ثم تابوا عنه قال ابن الجيند ارى القول منهم **مسألة** لو خاف الامام من خيانتهم الهاديين وغدرهم بسبب امارته دل على ذلك جاز له نقض العهد قال الله نعم واما تخاف من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء يعني عليهم ينقض عهدهم حتى تبهرت وهم سواء في العلم ولا يكفى وقوع ذلك في قلبه حتى يكون عن امارته دل على ما خافه ولا ينتقض الهدنة بنقض خوف بل الامام نقضها وهذا بخلاف الذي خاف من خيانتهم فان عقد الذمة لا ينتقض بذلك لان عقد الذمة يعقد لحق اهل الكتاب لئلا يجب على الامام احابائهم عليه عقد الهدنة والامان لمصلحة المسلمين لا لحقهم فافترسا ولا عقد الذمة الا لآية عقد معاذته ومؤيد بخلاف الهدنة والامان ولهذا لو نقض بعض اهل الذمة وسكت الباقون لم ينقض عهدهم ولو كان في الهدنة النقض لان اهل الذمة في عهد الامام ولا يخفى الضرر كثير من نقضهم بخلاف اهل الهدنة لان الامام يخاف منهم الغارة على المسلمين والضرر والكثير **مسألة** اذا انتقضت الهدنة تخوف الاما وينبذ اليهم عهدهم رددهم الى امانهم وصاروا حرا فان لم يرجعوا عن حصنهم جاز قتالهم بعد البذل اليهم لانهم في امانهم كما كانوا قبل العقد وان كانوا قد نزلوا ارضا في عسكر المسلمين رددهم الامام الى امانهم فعليه ان يرددهم اليه لان كان خيانتهم من المسلمين والله لا يجب الخائن فان زال عقد الهدنة نظر في ازاله به فان لم ينقض في وجوب حق علي بن ابي طالب عينا او خبرهم بخبر المسلمين ويطلعهم على عوداتهم رده الى امانه ولا شيء وان كان بوجوب حقا فان كان لا يرى كسلا نفسا ولا فسادا استوفى ذلك منه وان كان الله نعم محضنا كذا الزنا والشرب فم عليه ايضا عندنا خلافا للعامة وان كان مشركا كالشركاء عليهم عندنا واللعنة من قولنا **مسألة** اذا عقد الامام الذمة للمشركين كان عليه ان يذب عنهم كل من لو قصد المسلمين لزمه ان يذب لو عقد الهدنة لتقوم كان عليه ان يكف عنهم كل من يجري عليه كما مشرك من المسلمين واهل الذمة وليس عليه ان يذب عنهم اهل الحرب لا بعضهم عن بعض الفرقان عقد الذمة يقضى جرى احكامنا عليهم فكانوا كالمسلمين والهدنة عقد امان لا يقضى جرى الاحكام فافترض ان ما من من حصن من يجري عليه احكام الامام دون غيره فان شرط الامام في عقد الذمة ان لا يدفع عنهم اهل الحرب فان كانوا في سبط بلاد الاسلام كالعراق او في طرف بلاد الاسلام كان الشرط فاسدا لانه يجب عليه ان يمنع اهل الحرب من دخول بلاد الاسلام فلا يجوز ان ينزل خلافتهم وان كانوا في الحرب بين الاسلام ودار الحرب كان الشرط جائزا لعدم نقضه يمكن اهل الحرب من دار الاسلام **قلت** قلت هذا افتقصد اهل الحرب ان يدفعهم عنهم حتى يفرحوا ولا جزية عليهم لان الجزية يستحق بالدفع فان سبهم اهل الحرب فعليه ان يرد ما سبى منهم من الاموال لان عليه حفظ ما هو فان كان في جملته خرا وخير ولم يتركه مستعادا لانه لا يحل ماله واذا غار اهل الحرب على اهل الهدنة واخذوا اموالهم وظفر الامام باهل الحرب استنفذ اموال اهل الهدنة قال الشافعي يرددها الامام عليهم وكذا اذا اشترى مسلم من اهل الحرب ما اخذوه من اهل الهدنة وجب عليه ان يرد لانه في عهد من قبله ان يملك ما سبى منهم كاهل الذمة وقال ابو حنيفة لا يجزى ما اخذوه من اهل الحرب من اموالهم لانه لا يجب عليه ان يدفعهم عنهم فلا يلزمه ما استنفذ

انهم
منهم
عن

كتاب الجهاد

عقدوا الذمة بشرط ان يؤمنوا بحكام المسلمين وان كان ما يجوز في شراهم كشرائهم وكلهم كالمختار ونكاح المحارم لم يخرجهم من الذمة لانهم لم يتركوا الذمة لانهم عقدوا الذمة وبذلوا الجزية على هذا فان ظهر ذلك اعلتوهم منهم الامام والبنام على اظهاره قال الشيخ وقد روى صاحبنا انه يقيم عليهم الحد بذلك وهو الصحيح لوجاهة انه انما من مسلم حر او اشترى منه حر ابطناه بكل حال تقاضا ولا وودنا الفقه المشتري فان كان مسلما استرجع الفقه ووقنا الحر دنا لانقص على المسلم بد الخبز وجازا ووقنا لان الذي عصى باجر اجها الى المسلم فاقب بارقهما عليه ان كان المشتري المشرك رددنا اليه الفقه ولا فامر الذي يرد الخبز عرفها لانها ليست كالذي منع الشيء من شراء المصاحف غير القرآن فان اشترى لم يصح البيع وقال بعض الشافعية عليك ويلم البيع الاول انبى اعطاهم القرآن قال الشيخ وكذا حكم الدفاتر التي فيها احاديث رسول الله واثار السلف فاذا يله ولا تحوى عنده الكراهة اما كتب الخور واللغة والتعريفات في الادب فان اشترى ما جاز له ان لا يحرره لها **مسألة** لو اوصى مسلم امة او مسلمة او مسلمة لا يملك المسلم وقال بعض الناس يصح الوصية وتلزم برفع اليد عنه كالأول ان فعل هذا الواسم وقبل الوصية صح وملكه بعد موت الموصي على الاول يملكه وان اسلم في جوة الموصي لان الوصية وقعت في الاصل بل لعله كان العبد مشركا فاسلم العبد قبل موت الموصي لم يملكه لان الوصية بحال التزوم وهي حالة الوفاة وعلى القول الثاني يملكه ويرفع يده عنه ولو اوصى الذي يبناء كيفية بيعه او مريض عبادته لم يرقح لانها معصية وكذا الواسم ان يسلها جردا للبيعة والكسبة او يعمل صلبا او يشترى له صافيه وقف عليها ولو اوصى الذي يبناء كيفية تفرها المارة من اصل الذمة ومن غيرهم ووقتها على كيقونها او جعل اجرتها للنصارى جازت الوصية لان زولهم ليس بمعصية لان معنى الصلواتهم وكذا لو وصى الوصيان بشئ صححت الوصية لجواز صدقة التطوع عليهم ولو اوصى ان يكون لتزول المارة للصلوة فيه قيل بطل الوصية في الصلوة لم وقع لتزول المارة فينبغي كيفية نصف الثلث لتزول المارة خاصة فان لم يكن ذلك بطلت الوصية وقيل ينبغي الكسبة بالثلث يكون لتزول المارة وتنبه من الاجتماع للصلوة فيها ولو اوصى بشئ مكنته التورية ولا يجزى التزويروا وغير ذلك من الكتب القديمة بطلت الوصية لانها كتب محرقة مبدولة منسوخة وغير ذلك

هذا هو الصحيح في بيع العبد

بعض احوال

في الامانة

في بيع العبد

في الامانة **مسألة** لو اوصى مسلم امة او مسلمة او مسلمة لا يملك المسلم وقال بعض الناس يصح الوصية وتلزم برفع اليد عنه كالأول ان فعل هذا الواسم وقبل الوصية صح وملكه بعد موت الموصي على الاول يملكه وان اسلم في جوة الموصي لان الوصية وقعت في الاصل بل لعله كان العبد مشركا فاسلم العبد قبل موت الموصي لم يملكه لان الوصية بحال التزوم وهي حالة الوفاة وعلى القول الثاني يملكه ويرفع يده عنه ولو اوصى الذي يبناء كيفية بيعه او مريض عبادته لم يرقح لانها معصية وكذا الواسم ان يسلها جردا للبيعة والكسبة او يعمل صلبا او يشترى له صافيه وقف عليها ولو اوصى الذي يبناء كيفية تفرها المارة من اصل الذمة ومن غيرهم ووقتها على كيقونها او جعل اجرتها للنصارى جازت الوصية لان زولهم ليس بمعصية لان معنى الصلواتهم وكذا لو وصى الوصيان بشئ صححت الوصية لجواز صدقة التطوع عليهم ولو اوصى ان يكون لتزول المارة للصلوة فيه قيل بطل الوصية في الصلوة لم وقع لتزول المارة فينبغي كيفية نصف الثلث لتزول المارة خاصة فان لم يكن ذلك بطلت الوصية وقيل ينبغي الكسبة بالثلث يكون لتزول المارة وتنبه من الاجتماع للصلوة فيها ولو اوصى بشئ مكنته التورية ولا يجزى التزويروا وغير ذلك من الكتب القديمة بطلت الوصية لانها كتب محرقة مبدولة منسوخة وغير ذلك

هذا فانه يكره للمسلم اجرة رم ما يتهدم من الكنائس والبيع مريضا وبجاء وغير ذلك ليس محرما **الفصل في الامانة** قال اهل البقي الاصل في ذلك قول الله ثم وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بعضنا قاتل بعضا الاخرى فقاتلوا التي تبتغي حتى تفي الى امر الله قبل وددت في طائفتين من الانصار وقع بينهما فلما نزلت قرأها عليهم رسول الله فافعلوا وليس فيها تعرض للخروج والبقى على الامام ولكن اذا امرنا بقتال طائفة نقتل طائفة اخرى فلتن بقتال الذين بغوا على الامام الى ان يفيوا الى امر الله والى المراد بالباغ غمخ عرف الفقهاء المخالف للامام العادل الخارج عن طاعة عمن اداه ما وجب عليه بشرط الاتية وسمى على غيا ما تجاوز الحد المرسوم للبقى مجاوزة الحد وقيل انه ظالم بذلك البقي الظلم قال الله ثم ومن يفر على علم وقيل الظلم الاستعلاء على الامام من قولهم بغي الشيء لطلبه **مسألة** قال اهل البقي واجب البقي والاجماع قال الله ثم فالتوا التي تبتغي حتى تفي الى امر الله ثم قال من جمل علينا السلام فليس منا ومن طريق خاصة قول علي في الفتن قال لا اهل الشرك لا يفتي عنهم حتى يسلوا او يؤدوا الجزية عن يدهم صاغرون وقيل اهل البقي لا يفتي عنهم حتى يمشوا الى امر الله او يقتلوا ولا خلاف بين المسلمين كافة في وجوب جهاد البغاة وقد قاتل على ذلك اهل البصرة يوم الجمل عاتشه وطلحة الزبير وعبد الله بن الزبير وغيرهم وهم الناكثون الذين يابيهون ونكثوا ببيعة فقاتل اهل الشام معاوية ومن تابعه هم الفاسطون اي الجاهرون وقاتل اهل الشام الخوارج وهم المارقون وقد اخبر رسول الله فقال قاتل الناكثين والفاسطين والمارقين قال الشيخ وهو كلامهم عندنا محكوم بكفرهم لكن ظاهره الامانة وعند الفقهاء انهم مسلمون لكن قاتلوا الامام العادل فان الامانة كانت على بعد عن عندهم والاصل في ذلك ان الامانة عندنا من شرط الايمان فلا يستحق الثواب الدائم الا به **مسألة** قد جرت العادة بين الفقهاء ان يذكر الامانة في هذا الموضع ليعرف الامام الذي يجتنب عنه بصير الانسان باغيا بالخروج عليه وليس من علم الفقه بل من علم الكلام فلذلك ذكر كلاما مختصرا فنقول يشترط في تمام مورد ان يكون مكلفا فان غيره مول عليه خاصة بنفسه فكيف على امر الله في ان يكون مسلما ليراعى مصلحة المسلمين والاسلام وليحصل الوثوق بقوله وسيم الركون اليان غير السلم ظالم وقد قال الله ولا تكونوا الذين ظلموا ان يكون عدلا لما تقدم قال الفاسطون ظالم ولا يجوز الركون اليه الصير في قولهم من قوله فهو لا تكونوا الذين ظلموا ولا ان الفاسطون ظالم فلا يزال مرتبة الامانة لقوله لا يزال عمنك الظالمين ان يكون حواظا العبد مشغول بخدمة مولاه لا يفرغ للنظر في مصالح المسلمين لان الامانة رياسة عامة والعبد مريض وهي من المناصب الجليلة فلا يلتزم به كمن يكون ذكرا اليها وليتمكن من مخالطة الرجال بغير نظر فان المارة فاقصة العقل في ان يكون علما يعرف الاحكام ويعلم الناس فلا يفتون الاثر بالاسنفاء والمراجعة ان يكون شجاعا يفر بنفسه في حاج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي بيضة الاسلام **مسألة** ان يكون في رأى كفاية لا فتقار قيام نظام النوع اليه **مسألة** ان يكون صحيح البصر والسمع والبصير للفظ ليقمن من فضل الامور وهذه الشروط غير متخلف بها **مسألة** ان يكون صحيح الاعضاء كاليد والرجل والاذن وبالجملة اشترط سلامة الاعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض هو الذي قول الشافعية وان يكون من قرى لبقوله الامانة من قرى وهو ظاهر قول الشافعية وخالف فيه الجويني مع انه لا خلاف في انما يكره في الاضارب يوم الموقعة بذلك اخذت الصحابة بعدة فالت الشافعية فان لم يوجد في قرى من يستجمع الصفات المعيرة فليكن في فان لم يوجد فوجد من له اسم عليل وهو باطل عندنا لان الامانة عندنا محصورة في الاشق عشر عليهم السلام ما ياتي ثم ان قرى والافضل من كانه بن خزيمة بن مدركة فعلى قولهم ان لم يوجد قرى ينبغي نصب كفاي ويبنى انه اذا لم يوجد كفاي نصب خزيمة بن كذا يرتقى الى اب بعد ابل الى خزيمة الى اسمعيل فان لم يوجد من له اسمعيل من يصلح كذلك قال بعضهم بولي جل من العجم وقال بعضهم بولي جهمي وجهم اصل العرب فيهم تزوج اسمعيل حين انزل له ابوه عارض مكة فان لم يوجد جهمي من اجل من قبل استحق كسيرة ان يكره ما اشبهنا عندنا **مسألة** يجب ان يكون الامام معصوما عند الشيعة لان المقصود لوجوب الامانة ونصب الامام حوازا للخطاء على الامة المستسلم لاختلال نظام فان الضرورة قاضية بان الاجتماع عظيمة الشوارع والتغالب في كل واحد من جنس النوع ليشي ما يحتاج اليه فينصب على من يراحم في ذلك تدعو شهوة وغضب الجور على غير فيقع من ذلك الحرج والرجح ويختل او الاجتماع مع ان الاجتماع ضروري نوع الانسا فان كل شخص لا يمكن ان يهتد تلك المدة فافندنا **مسألة** يتصل ان يمكن وانما يقسم جماعة يتعاونون ويشاركون في تحصيلها بغير كل واحد منها صاحبها عن وحد لا صفاء من غيره وعلو وسكن وكلها مشاعية لا يمكن ان تصد عن طاعة واحد لا منعه لا يمكن ان يعينهم

محمد بن غفلا
فی جمع الزند
الامامین

مجلس

كتاب المجاهد

ومن ما يبعد تقديم بغير الاول لم يغزو ولا يغزو ولا يغزو من قوله تعالى ادبوا مع الخليفة فان قاتلوا الاخير منهما وتاوله بعضهم بما اذا امر ولم يبايع الاول فانه يكون ما يغيا بقائله قال بعضهم لا تطيعوه ولا يقتلوا قوله فيكون كمن مات وقيل لو عرف سبق احداهما ولم يتبعين ولم يعلم او قاعدا او على الغائب حكم كما يجتمع في لو سبقوا حداهما على التعيين واشتبه السابق وقت الاموال ان ينكشف الحال فان طال المداه ولم يمكن الانظار قال بعض الشافعية تبطل البيعة وتساوت بيعة احدهما وفي جواز العدول الى غيرهما خلاف ذكره في الواو على كل منهما الا سبقوا لسمع الدعوى لم يحلف لان الحق يتعلق بجميع المسلمين وانه لو قطعنا شراخ وسلم احدهما الى الاخر لم يشترط الامامة بل لا بد من بينة ثم تقدم بغيره وانه لو اقر احداهما للاخر بتقدم بغيره خرج منها المقر ولا بد من بينة ليستقر الامر للاخر فان شهد له المقر مع اخيه قبلت بما قتل من كان يدعى اشتباهه الاسبق للاقرار وان كان يدعى التقدم لسمع لما في القولين من التكاذب في ذلك الامامة بالهوى والغلبة فجاء امر فقهاء الغرض صارا القاهر اماما ولا يجوز خلع الامام بلا سبب لو خلعوه لم يتخذ لان الاداء تغير فلا يمان تكرر التولية والقول وفي ذلك سقوط الحجة ولو وقع من الغلبة لوعزل الامام نفسه نظرا عن عزل المجز عن القيام بامور المسلمين من هوى او مرض ان عزل عند ثم ان دل غيره انفق في الامانة لولا اربع الناس غيره وان عزل نفسه من غير نداء فحق في عزلته بجهان احدهما ينزل ولا يكلف ان يتولى مصلحة نفسه محافظة على مصلحة غيره وصار كما لو لم يجز للمبايعه ابتداء والثاني للشارع ابا بكر قال اقبلوني اقبلوني ولو تمكن من عزل نفسه لم يملك فالتدبير فانه لا يمان ان يعزل ولي العهد لان الخلافة لم تكن ينفصل اليه فلا يخشى من تبدل الفاسد والفسنة وقال بعضهم ليس ذلك مالم يتغير حاله وان جاز له عزل من الاستتابة في شحاله في حال لا يستدبيرة نفسه واستخلاف في العهد يتعلق بالمسلمين عامة فصحا كاهل البيعة يبايعون ولا يغزون من ايعود **مسألة** الامام عند ما لا يتحقق منه صدور الفسق لانه واجب العصم من اول عمره الى ما من ايشترط عصمته فلا ظهر عند الشافعية منه ان الامام لا ينزل بالفسق لانهم يجوزون امارة الفاسق فاذا كان لا يمنع من الابداء فاولا ان لا يمنع من الابداء فاولا ان لا يمنع من الاستدامة ولا ينزل بالانكفاء لان حقوق الزوال فالواو ينزل بالمرض الذي ينسبه العلوم والجاه وقال بعضهم لو كان يجوزون منقطعاً وكان زمان الامانة اكثر وتمكن معه من القيام بالامور لم ينزل وينزل بالعمى والصمم والخرس لا ينزل بشغل السمع والتميز اللسان فيهم خلافه انما اهل بيعة ابتداء التولية وفي ان قطع احد اليد من الرجلين هل يؤثر في ابداء **مسألة** يثبت صف البغوي ثلثة احدها ان يكون في كثرة ومنفعة يمكن كفهم وتفرق جهدهم لا بالانفاق ويجهز جوشه قاتل فاما ان كانوا غير ايسر كالواحد والاشين والفسنة وكيد ضعيف فليسوا اهل بغى كانوا قطع طريقه هيب الشيخ في ذكر ابن سيرين هو مذهب الشافعي لا يغيث لغيره لانه لا يمان عليه قال ابنه الحسن ان يرث نبي ربي وارث فلا تمثله اية قال بعض الجمهور يثبت لهم حكم البغاة اذ خرجوا عن قبضة الامام وفيه قوة **الثاني** ان يخرجوا عن قبضة الامام منفردين عن في بلاد وبادية ما لو كانوا معاً في قبضة فليسوا اهل بغى لان علياً كان يخطب فقال جل بيا ب الجحلا حكم الله تعريضا بطلانه حكمه في براسه فقال على كاية حقار يلهم باطل لكم علينا ثلاث ان لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروا اسم الله فيها ولا تمنعكم الفنى ما دام يدرك معناه وابتداء ذكره يقال لقوله ما دام يدرك معناه يعني لستم منفردين **الثالث** ان يكونوا على المباينة بواو بل سابق عندهم بان تقع لهم شبهة تقتضي الخروج على الامام فاما اذا لم يكن لهم قايول سابق وبانوا لهم فطاع طريق حكمهم حكم الحارث الشافعية اعتبروا في اهل البغى صفتين احدهما ان يكون لهم قايول يعتقدون بسببه جواز الخروج على الامام او مع الحق المتوجه عليهم لان من خالف الامام من غير قايول كان معاندا ومن يتسك بالناو بل يطلب الحق على عتفاه ولا يكون معاندا فيثبت له نوع حرمة كافي حق من خرج على علي حيث اعتقد انه يعرف قتله عثمى بقدر عليهم ولا يقتض منهم الزكوة بقتله ومواطائهم اياه وكذا ما نفوا اليه عن الزكوة حيث قالوا اسرا بدفع الى من صلواته سكرنا هو رسول الله راسا لست كذلك في النواو بل المشروط في اهل البغى اذا كان بطلا لانه مظلوما فهو معتبر بطلانه مقطوعا فوجهان اظهرها انه لا يعتبر كايول اهل الردة والثاني يعتبر ويكفي تغلظهم فيه قالوا ولهذا كان معونه واصحابه بغاة واستدلوا عليه بقوله ان عمارا نقله الفسنة الباغية ثم قالوا ان شرطنا في البغى ان يكون بطلا في النواو بل مظلوما كما سعت في اهل البغى ليقولوا ان شرطنا العلم قلنا ان معونه كان بطلا قطعاً واما الخوارج فهم صنف مشهور من المبدعة يعتقدون تكفير اصحاب الكبار واستحقاق القتل في النار بها اكثر من الخوارج الزمان والقدن يستحلون دماء المسلمين واموالهم الامن خرج معهم وطعنوا في علي وعقش ولا يجتمعون معهم في الجماعات والجماعات للشافعية خلافه تكفيرهم واهل حكمهم اذ لم يكفروهم حكم اهل البغى حكم اهل الردة الاصح عندهم الثاني وعلى هذا تنفذ احكامهم بخلاف احكام البغاة واكثر الشافعية انهم اظهر قومه داي الخوارج وتجنبوا الجماعات ككفر الامام ومن معونهم لم يقاتلوا وكانوا في قبضة الامام فلا يقتلون ولا يعاقبون لقول علي في الخوارج لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروا فيها اسم الله ولا تمنعكم الفنى ما دام يدرك معناه ولا يبتدأونكم بقتالهم انهم من حواشي الامام وغيره من اهل العدل عزوا وان عرضوا فوجهان وعند ان الخوارج كفار وان من سب الامام وجب قتله ولو ثبت الامام اليهم واليا فقتلوه فعليه العصا هل يجزئ قتل فائله كفاطه الطريق لانه شهر السلاح او لانه لا يقصد اخافة الطريق الشافعية قال ثلثة احدها في جهان الصفة الثانية ان يكون لهم تسكنه وعنده بحيث يحتاج الامام في رسم الى الطاعة الى كلفة يبدل مال اعداءه رجال نصب في شرط جماعة من الشافعية الشوكة ان ينفقوا ببلدة او قرية او موضع من الصحراء ويقاتلوا البغى ان يكونوا بحيث لا يحيط بهم اخبا الامام والمحققون لم يعتبروا ذلك بل اعتبروا استعصامهم وخروجهم عن قبضة الامام حتى لو تمكنوا من المناوغة مع كونهم محفوفون بجنود الامام قايومهم وهل بشرط ان يكون بينهم امام منصوب في منصب قولنا اكثر على المنع وهو قول اكثر الشافعية لانه ثبت لاهل الجمل اهل النهروان حكم البغاة ولم يكن فيما بينهم امام وقال بعضهم يعتبر اهل البغى راء ما سبق من ان يمتنعوا من حكم الامام وان يظهر لانفسهم حكما ولا يعتبر ان يكون عددهم معددا اخبا الامام بل يكفي ان يتوضوا الظفر **مسألة** كل من خرج على امام عادل ثبت ما منه بالض عندنا والاختيار عند العامة وجب قتاله لاجتماع ما يجب قتاله بعد البعث اليه والوال يحسن خروج وابطاح ما عرض له من الشهادة حلها وكشف الصواب لان يخاف كلهم ولا يمكنه ذلك في حقهم ما اذا امكنه تعريضهم وجب عليه ان يعرفهم فاذا عرفهم فان رجعوا فلا يثبت وان لم يرجعوا فالتدبير لان الله نعم لهم بالصلح فقال فاصلحوا بيننا قبل الامر بالقتال لان العرض كرههم ووقع شرهم فاذا امكن بجراد القول بعدد الى القتل اذا امكن بالاشحان لم يبدل الى التدبير فان التحم القتال واشتد الحرب خرج الامر عن الضبط ولما اراد امير المؤمنين قتل الخوارج بعث اليهم عبدالله بن عباس

من يخرج من بيعة

ظنا

من يخرج من بيعة

میراث و میراث
میراث و میراث
میراث و میراث
میراث و میراث

مجلس ازاد افغانی
دوبن

كتاب الجهاد

وانفس معصومة التفت بغير حق ولا ضرورة فوجب ضمانها كالتلف في غير الحرب قال ابو حنيفة في احد التاقيين الثاني لا يكون مضمونا لان المال لا ينفق
لان لا ينقل عن على انه ضمن احد من اهل البصرة ولا اهل الشام ما التفتوه ولان فيه تفرق من جماعة الامام فاشبهه اهل الحرب فتمنع انتم لو كنتم من غزاة
ينقل اولم يحصل ثلاث مائة وجعل التفت عدم الغرم يقضي كثرة الفساد فبذلك مال اهل العدل مع ان لا يترجم قوله ثم النفس بالنفس قوله ثم
ومن قبل ظنوه ما فقد جعلنا الولية سلطانا لا يدل على جوب اهل البصرة ولا ان الضمان يتعلق باهل البصرة قبل الحرب بعد كذا حاله الحرب كذا اكثر الحالات معصية فلا
تفت بغير حق العقاب **مسألة** لو قتل الباغي واحد من اهل العدل جاز عليه القصاص لما تقدم من ابيان ولعموم قوله لو قتل ربيعة حضره كذا فيهم
به ولشافعية طريقا لم يطرده القولين في جواب المال الثاني القطع بالتمنع لا القصاص سقط بالثبوت واولا بهم موجب للشبهة وعلى القول بوجوب القصاص لو ان
الامر للمال هو في مال الباغي وعلى القول بعدمه فكل سبيل سبيل به العدم حتى يمتنع مال العادل ولا يناجل اودية شبيه العدم حتى يكون على العادلة ويناجل لهم خلا
ونع الكفارة على الباغي عداوة ساقية على تقدير حكمه بوجوب القصاص والدية والا فوجها انتم ما عندكم التمتع لان الكفارة حق الله ثم وهو اول البناهل
ولو استولى باغ على امة او مستولى لاهل العدل فوجها عليه الولية فيكون بغير ريب وجوب المهر مع اكرامها قوله ان التاقيين في التاقيين لا خلاف في ان الحرب اذا
التفت شيئا من اموال المسلمين ونفوسهم ثم اسلم فانه لا يصح ولا يقاديه واما الميراث فانه يصح عندنا ما التفت حاله الحرب قبلها او بعدها واما التاقيين ابو حنيفة بسقطا
مما ما يتلف حاله الحرب من مال النفس اما الذين يجالون الامام بتاويل بعقدونه ولا استماع لقوله عدهم فانه يلزمهم صما ما التفتوا من
نفس مال ان كان على صورة القتال وان لم يكن قتال فكذلك عندنا خالف التاقيين في احد القولين وهو غلط اذ لا يفرق كل شئ من ثروة زيد في نفس مال ان يندى
بناويل وتعمل من الفساد وماتنا ذلك بعض الى ابطال السياسات واما الذين لم يتركوا وشك ولا تاويل لم يفرق في ضمان ما التفتوا من المال بل يفرق بين التاقيين احدهما
القطع بوجوبه لانهم ليسوا باهل البصرة كالدبر لاهل النواويل والتوكيد واظهروا عند طر القبولين في الباغي وعندنا يجب عليهم الضمان **مسألة** قد بينا انه
يبيع للامام وعطاهل النفي واهلهم بالطاعة لتكون كل اهل الدين واحدة وان استمعوا اوامهم بالقتال فان طلبوا الاظهار تحت الامام عن عالم واحد فان عرف
عنهم على الطاعة وطلب الاظهار لجل الشبهة انظرهم وان طهر لمانهم بقصدوا واستحقاق مد لم يسطروهم وان سألوا انزل القتال ابدلهم بحكم وجبت بخور الاظهار
لو بولوا اما لا او دونوا الاولاد والنساء لم يلفت اليهم لانهم قد بقوا في المدة ويتغلبون على العدل ليزدروا بذا ولو كان اهل العدل صعبا حرا الامام
القتال ولا يحظر الباس **مسألة** اهل البصرة في اهل البصرة لا يكون لهم فيه رجوع اليها ولا ريب في اهل البصرة لا يكون لهم فيه رجوع اليها ولا ريب في اهل البصرة لا يكون لهم فيه رجوع اليها
لم فيه رجوع اليها ورغبوا في تصدق من يفتنهم كاهل التاقيين اصحاب مودة فيصعب فالاول لا يحاز على رجوعهم ولا يبيع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم والثاني يحاز على
رجوعهم ويبيع مدبرهم ويقتل اسيرهم سواء كانت الفئة حاضرة او غائبة بعدة او قريبة فذلك هذا التفصيل علما واما ما قاله اس عاصم ابو حنيفة واسحق من الشافعية
لانا لو قتلهم لو امان من عودهم ومقاتلهم لان حصص من عبادت سالة عن طائفتين احديهما باغية والاخرى عادلة فزمت العادلة التابعة قال لعل اهل العدل
ان يفتنوا مدبرهم لا يقتلوا اسيرهم ولا تحزوا على حرج هذا المسمى من اهل البصرة اهل البصرة لا يقتل اسيرهم ولا يبيع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا يبيع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا يبيع مدبرهم
ومدبرهم يبيع مدبرهم ويقتل اسيرهم ولا يحاز على حرج المرفق من معا ولا يبيع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم يقول على لا يفتن على حرج ولا يبيع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم
بوجوبه قاله في الفئة التي لا يفتنهم لو وقع اسير من اهل البصرة بادل العدل كان سببا من اهل القتال حلالا حتى عرض عليه المباينة فان ما ع
على الطاعة والحرب فانه قبل منه والخلق وان لم يباين تولى الحرب في انقص الحرب فان باو او طر حوا السلاح وتركوا القتال ولو امدد من الى غير فئة اطلق وان
ولو امدد من الى فئة لم يطلق عددا في الحال قال بعضهم يطلق لانه لا يبيع مدبرهم وقد بينا خلافه وهل يجوز قتله الذي يقتضيه هذا التفصيل فان كان ذامه حاز
قتله وبه قال ابو حنيفة لان في ذلك كسرهم وقال التاقيين لا يجوز قتله لان رسول الله تعالى ام عندكم من نبي من امتي قال الله ورسوله علم قال لا
لا يبيع مدبرهم ولا يحاز على حرجهم ولا يقتل اسيرهم ولا يبيع مدبرهم وهو محمول على ان الم تكن فئة ولو كان الاسير صديا او عبدا او امرأة اطلقوا لانهم لا يطيرون البينة
لانهم ليسوا باهل الجهاد وانما يبايعون على الاسلام وقال بعضهم يحسبون كالجبال لان فيه كسر قلوبهم وكذا الزمن والشبه العالي ولو اسر كل من المرفقين
من الاخرى جاز فداء اسارى اهل العدل باسارى اهل البصرة ولو امتنع اهل البصرة من المعادة وحسبهم جاز لاهل العدل حبس من منهم توصلا الى تحصيل سائر
وقال بعض العامة لا يجوز لان الذنب في جبر اسارى اهل العدل لعبرهم ولو قتل اهل البصرة اسارى اهل العدل لم يحز اهل العدل قتل اسارهم اذ انهم تكن لهم فئة لانهم
لا يقتلون بحياة غيرهم **مسألة** اموال اهل البصرة التي لم يجوها العسكر من السلاح والكراع والذات الاثاث وغير ذلك من الشئ قوله ان اهل البصرة انما انقم
بين اهل العدل تكون غنيمة كاهل المشركين للغار من هاهنا وللراجل هاهنا ولذي الاسر ثلثه وبه قال ابن الجينة الثاني انه لا تخلل فاجبا بل هي باقية على ملككم
لا يجوز قتلها ولا استعنائها وبه قال السيد المرتضى في ابرار كافة العلماء لما رواه العامة عن جماعة من علماء حنفية وكاوا لا يجرون على حرج ولا
يقتلون ولا يسلبون قتيلا وعن رسول الله قال لا يقيم فيهم ومن طريق الخاصة قول مروان بن الحكم لما عرضت عليه بالبصرة ود على الناس اموالهم من اقام البينة
اعطاء ومن لم يقيم بينة اطفة قال فقال له فائلا امير المؤمنين اقم العن بمسار السوفى اكثر واعلم انكم يا اخداهم المؤمنين فيهم فكفوا وقول الصادق كان في
قال على قتل اهل القلة تركه ولو ابقاها لم على لم يد احد بعد كيف يسير فيهم **أحرم** الشيخ ربه على ولا انهم اهل قتال فقلت اموالهم كاهل الحرب الشير معا
بشاهما والعرق ما تقدم ولا استبعاد في الجمع بين تصدق بقتل السيوف فيقتل بالقيمة للاموال اذ كان لهم فيه رجوع اليها اضعا فاهلهم وحما للمادة مشا
وبعد ما اذا لم تكن لهم فئة لم يقتصروا بغيرهم من قريش كلهم وتبدد شملهم وهذا هو الذي اعتمد **أد اعرفت** هذا فاما لا يجوز سبي ذراري المرفقين من
اهل البصرة لانهم لا يملكون لانهم بلا خلاف بين الاثر في ذلك لا يجوز لاهل العدل الاستماع بكرا اهل البصرة لا يسلحهم بحال الا في حال الضرورة كالجوارح بعض اهل
العدل على نية ذهب صلاحه فانه يجوز ان يدفع عو سلاهم وكذا يركب ثيابهم مع الحاجة وهذا في الموضع الذي منعنا من قتل اموالهم فيه ما في غير فاجاز
مسألة لو غلب اهل البصرة على بلاد فاحد الصدفان والجزيرة والحراج بايع ذلك موقفة لكن للامام ان يحبر ذلك لانهم احدث ظلما وعدوا فالا يتعجب من بؤ
فمنهم كالمعصوبين ما لا غير الحرمة والصدقات وقال التاقيين ابو ثور من اصحاب الراي يقع ذلك موقفة فاذا اظهر اهل العدل بعدة ذلك عليهم لم يكن لهم مطالبهم

فيما في كتابنا في
من
في
من

في
من
في
من

تفضل

و اما در این باب

منه
مما
مما
مما

هذا الجنس من الانكار لا يكون الا لانه لو لم يكن له الامام في قوله وكان المرفوع في مخالفة ذلك فيقول يجوز فعل ذلك في غير ذلك لان ما يفعل باذنه يكون مقصودا
وهذا بخلاف ذلك لان غير مقصود وانما قصد الامام في قوله وكان المرفوع في مخالفة ذلك فيقول يجوز فعل ذلك في غير ذلك لان ما يفعل باذنه يكون مقصودا
لا يجوز لاحد اقامة الحدود الا لامام او من يبينه لافانها ولا يجوز لاحد سواها اقامتها على حال وقد خص في حال غيبة الامام ان يقيم الانسان الحد على ملوكه
اذ لم يخف ضررا على نفسه ماله وغيره من المؤمنين ومن يوافق الظالمين قال الشيخ قد خص في حال الغيبة اقامة الحد على من له وجبة اذا من الضرر ومنع لم يرد
ذلك في الولد والزوج وسائر الصنف وفي رواية حفص بن غياث انه سأل الصادق عن اقامة الحد والسياسة والقاضي فقال اقامة الحد داني من اية الحكم
وهل يجوز للفقهاء اقامة الحد في حال الغيبة جزم به الشيخان على هذه الرواية كما ياتي ان للفقهاء الحكم بين الناس فكان اية اقامة الحد داني في طيول الحد
من الفاضل وقد روي ان من استخلفه سلطان ظالم على قومه وجعل اية اقامة الحد وجار له ان يقيم ان يقيمها عليهم على الحال فيستأمن بما يعمل ذلك يارد
في سلطان الجور ويجب على المؤمنين معونته وتكليفه من ذلك ما لم يتعد الحق في ذلك مما هو مستر في شريعة الاسلام فان تعدى من الله الحق لم يحل له القيام
بذلك الا لاحد معونته على ذلك ومنع من ادريس بن ذلك فهو لو خاف لاسان على نفسه من ترك اقامتها حازلة للفقهاء ما يبلغ قتل العوس فان بلغ احواله ذلك لم
يجز ظلمه ولا نفيته منها على حال **مسألة** الحكم والفتيا بين الناس منوط بظهور الامام ولا يجوز لاحد التفرع له الا بانه قد عوص لان ذلك في ذلك الى
شيعة الامام من المخلصين العارفين بالاحكام ومداركها الباحثين عن ماحد الشريعة الفقهية نصت له ولا امارات لان عمر بن حنظلة سأل الصادق
عن جلس من اصحابنا لكون بينهما منازعة في من او ميرات فتحكما الى الطاغوت والى السلطان اجعل لك مقال من تخاكم الى الطاغوت فحكم له فانما ياخذ
وان كان حقه ما بنا لا نأخذ بحكم الطاغوت قد امر الله تعالى بكفر تلك كيف يصنع فان انظر الى من كان منكم قد روي حديثا ونظر في حد لنا وحراما وعزنا احكامنا
فلترضوا به حاكما فاني قد جعلته عليكم حاكما فاذا حكم بحكمنا فمقبل منه ما نأمر بحكم الله استخف على اذن الله وهو على حد الشرع بالله عز وجل وروي رد والرد علينا
او خذ بحكم الصادق قال يا اكران يحاكم بعضكم بعضا الى اهل الجور ولكن اطلب الى اهل الجور فاني جعلت قاضيا فتحا
اليه **اذ عرفت هذا** فينبغي ان عرفنا الاحكام وما خذها من الشيعة الحكم والامناء ولما دللنا على عظيم ما لم يتحقق ذلك على نفيته عن حد المؤمنين
ما خاف شيئا من ذلك لا يجوز له التفرع بحال **مسألة** لو طلب احد المخلصين المرافقة لافاضة الجور كان مقبلا الحق من تكاليف الامام لقول
الصادق في الصحيح بما مؤمن قد مضى في حصة من افاض سلطان جابر فقص عليه خبر حكم الله فقد ترك في الامم ويجب على منكر منع الطالب لافاضة الجور
ومساعدة غيره على المرافقة لافاضة الحق بخلاف اذا تفرع الى الغيبة لافاضة الاحكام الجامع لترايط الحكم خصمان وجعل عليه الحكم بينهما على مذهب الحق لا يجوز
لدي الحكم بما يتالف الحق من المذهب لقوله نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقول الصادق في الصحيح من حكم في ديني بغير ما ارسل الله عز وجل
فهو كافر بالله العظيم **اذ ثبت هذا** فلا حظ للحكم بمذهب اهل الخلاف بان يكون قد اضطر الى الولاية من تنهاه ولم يتمكن من انفاذ الحكم ما هو جاز له في ذلك
ما لم يبلغ الى الدعاء فانه لا يفتيها ويجهل في تنفيذ الاحكام على الوجه الحق ما يمكن للضرورة الداعية لقول من العارفين تاذ النية في ائمة جوارضوا في الامم
ولا تفرغوا انفسكم من قتلوا وان دعا ملته باجكاسا كان جبر الا **اذ ثبت هذا** ملو تمكن من انفاذ حكم الحق حكم بحكم اهل الجور كما انما ساءل
عليما استخفى عنه فصار رسول الله ما اذ اعلى في صحيحه فقال له النبي اجزعا ام وحيا يا نبي رسول الله ما وجدت جمعا استند منه قال اهل ان ملك الموت
اذ انزل في قبره وح الفاجر انزل معه سفودا من بار فينصر وح به ففتح جميع ما استوى على حاله فقال رسول الله اعد مل جديدك فقد انا
ما قلت من هذا يصيب ذلك احد من امك فقال نعم حكما جابرين واكل مال اليتيم وشاهد الزور **مسألة** يجوز لفقهاء الشيعة العارفين بمدار
الاحكام الجامعين لشرائط الحكم الاثنا عشر بين الناس بحسب علمهم ذلك حال غيبة الامام تاذ الامم الضرر ولم يجاوزوا على انفسهم ولا على احد من المؤمنين قال
الله تعالى ان الذين يكتفون ما انزلنا من بينات لا يذنبون قال نعم فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون
وقال الباقر لعن رسول الله من نظر في حرج امرأة لا تحل له ورجلا حان خاه في امرته ورجلا احتاج الناس اليه لعمه فيسأله الرشوة **اذ عرفت هذا**
فانه يجب على المفتي الاثنا عشر معرفة الامم بطلانها بما يحل له الاثنا عشر بعد المعرفة بالاحكام ومداركها والاصول الخوالية بحسب الية ذلك للغة الحكماء
الهاوية لا يحل له الاثنا عشر علم القول بالباقر في الصحيح من ائمة الناس بغير علم ولا هدى من الله لئلا يضلوا في الحق والعدالة في حقهم ومن حال غيبة
وليحاف على نفسه من الاثنا عشر بالحق جازله مع الضرر وحسب الاثنا عشر بذهب اهل الخلاف في السكون ما حوزوا حكم بذهب اهل الخلاف للضرورة فالاثنا عشر
اولي بحوزة لفقهاء الخوارج من الناس في الصلوات بسبب ذلك استحبابا ما يؤكد مع الامم وقد اختلف علماء ما في بحسب حال الغيبة والامر والفكر من
خطيبين على ما يوسع في حوزة بعض علماء سنا ومنه خرد ولا يجوز لاحد من غير نفسه القول من قبل الطالبين لان يعلم انه لا يتعدى الواجب ليرتكب التبريد
ويتمكن من وضع الاشياء موضعها فان علم او ظن انه خلل بين من ذلك لم ينزله التفرع لئلا يخل مع الاحسان وان اكره جازله ويجهل في تنفيذ الاحكام على احد
الحق ما يمكن **الفصل الثامن** في ارباب **مسألة** في فضل بشيرتوا عظيم قال سلمان سمعت رسول الله يقول يا طليحة في سبيل الله
خير من سبام شهر وقيامة فان جرى عليه عمله الذي كان يعمل وايمى عليه من قهر الفئان ومعنى الرابطة الاقامة عند التفرع خطبة لاسلام واقل ذلك
ايام واكثره اربعون يوما فان زاد كان جهادا ثوابه ثواب المجاهد في حال جهاد في القلعة وليس جيدا لانه لا يصعد على الجحاز في التفرع رباط وقول الباقر
الصادق الرابطة ثلثة ايام واكثره اربعون يوما فان زاد كان جهادا في جهاد الرابطة حال جهاد العالم اشد استحبابا اما حال الغيبة فالاية كذا ان كانت سبحة
لاها لا تفتن في الاجل حفظا واعلاما وفضل الرابطة المقام اشد التفرع حوزا لشدته الحجة هناك وكثرة النفع بقاءه سبحة في حال جهاد الامام باذنه
وسمع غلة الفاضل جازله وان كان مسترا وليسوع لا القتال ابدا بل يمتنع الكفار من الدخول الى الاسلام ويعلم المسلمون باحوالهم فان قتلوا مجازله
مقاتلتهم ويقصد بذلك الدفع عن نفسه من بيضة الاسلام **مسألة** من نصب المظلمة لنفسه خلافة فرشته بكونه لمقتل الله به والاهل الى التفرع
يجوز استبداد الكفار عليهم وظفر العدو الذي يري في الشوان مع ضعفهم عن الحرب ولو عجز عن الحرب بغيره فلا يجازيه واحسان المرابطين في

منه
مما
مما
مما

منه
مما
مما
مما

كتاب الجهاد

منها
فيها

لاهل التقوى ان يحرموا المساجد للصلاة لانه بما جازهم الكفار ففزعوا بسبب كثرتهم ولستحب الحرث في سبيل الله قال ابن عباس سمعت رسول الله يقول
عيسى بن لائمه النار من بكت من حمية الله وعن ابن عمر بن الخطاب في سبيل الله **مسألة** لو نذر المربطة وجب عليه الوفاء سواء كان الامام ظاهرا او قاه
لان نذر في طاعة فيجب الوفاء به كغيره من الطاعات لانه لا يبدأ العبد بالاعتكاف الا بما جازهم الكفار لادفعوا عن الاسلام والنفس ليقول الصادق وابط ولا يقاقل فان خاف
سأله على سبيل الاسلام والمسلمين قاتل ويكون لنفسه السلطان لان دروس الاسلام دون نكر محمد رسول الله ولو نذر ان يصرف شيئا من ماله الى المربطين وجب
الوفاء به سواء كان الامام ظاهرا او مستترا لان نذر في طاعة فيجب الوفاء به كغيره من الطاعات وقال الشيخ رحمه الله فان كان في حال ظهور الامام وجب الوفاء
به والامم تحت الا ان تخاف التفتة من تركه فيجب عليه حينئذ صرفه في المربطة وان لم يخف صرفه في باب البركة والية على من يهتد به **مسألة** لو اوجرت نفسه
لبوب عن نية في المربطة وجب عليه الوفاء لانها جارة على فعل طاعة فلو من كل جهاد ولا فرق بين ظهور الامام وعيبيه وقال الشيخ رحمه الله بذلك حال ظهور
الامام واما حال عيبيه فلا يلزم الوفاء بالعقد ويرد على الموجه ما اخذه منه فان لم يجد فعله ورثته فان لم يكن له ورثة لزمه الوفاء به والمعتق من
قلناه غير انه لا يقصد ما جازهم الكفار الى الاسلام لانه مخصوص بالامام ونائبه بل يقصد الدفاع عن نفسه وعن الاسلام ومعنى
قتل المربط كان شهيدا ثم انجزه الناس في كتابه كثر الفقهاء وتبلوا ما شاء الله من الجهاد النجلى

فأجلكم الفصول

[illegible]

فخر ابط التمر الممن

المستفاد

فی بیع الوفء

[illegible]

في شرط الفدية على التسليم

رجوع ولو اختار المشتري الفداء فله وانبيع بحاله لقيامه مقام المبيع الغير مكتمل في الرجوع به فانه على المبيع حكم قضاء الدين عنه ولما شافى المفسر فلو ان المفسر
 نحو الجحش عليه اثباتا اخبارا للحنفي عليه فبمع البيع وببيع في الجناب ولو ان اوجبت فضا صا حجازا لشرى كما حمل من الرد والارش فان قصص منه احتمل يقين الارش
 من جهة ما بينه جانيه جازان ولا يجل البيع من اصله ويرى قال احمد وبعض الشافعية لا تملك عند المشتري بالمعيب الذي كان فيه فلم يوجب الرجوع لجميع العتق
 كالمرض والزند قال ابو حنيفة والشافعي يرجع جميع الثمن لان تلفه يفتي استحقاقه عند المبيع فخرى مجرى التلاذ وبمنقص الرده والمرض والتلف غير التلاذ
 ولو اوجبت قطع عضو فقط عند المشتري فقلنا نعم في بدء فان استحقاق القطع دون حقيقته وفي منع ردده بعينه شكل عن احمد وابان ولو اشترى ما عا
 بعينه فلا رد ولا ارش وبه قال الشافعي واما مسئلة الردان كان عن خطرة ففي صحة بيعه نظريتا من قبلة المحكمين من قبلة الملك فان كسبه لولاه ما عني
 فطرة فالوجه صحة بيعه لعدم تخم قتله لاحتمال رجوعه الى الاسلام فكذا القائل في الحجازية ذهاب قبل الفدية عليه فان لم يردب لا بعد ما قاله ابو حنيفة
 لان من يبيع عنقه ويملك شخص اضع بعه كغير القائل ولا مكان لانقطاع بل من يبيع لقتل يفتي بولاه ولاده فصح بعه كالمريض المايوس من برده ويحكم
 لعدم تخم قتله والتلاذ ثابتة وتخرج بقاءه فضا بمنزلة ما لا ينع فيه والمنفعة الشاملة لقتله لا يهدى بها محلا ببيع كمنفعة البعثة في سلبه وادعاه
 والافوى لا دلالة لثبوت احكام الجحش ووجوب القتل غير مانع كرض المايوس من برده والمبتلى يمكن خبايقه سابق ولا لاحق والمجانلة قولان كالوجوب
 لا يجوز بيع الكاتب لانتفاء السلطة عليه الا بالاستيفاء سواء كان مطلقا او مشروطا لم يجر المشرع فان عجز في اشتراط فدية البعثة شكل في صحة بيعه
 لبقاء الملك فيه وجل يجرى خلاف البيع وشاؤكذا يصح بيع الوصي به اما الوصي مع جواز الرجوع وذو الحيا فانه يوجب بيع السابق وما يصح قال بعض علما
 هم وموافا لافوى الام يمكن مبطلا اذ لا اثر لانتفاء سلطة من المحكمين وقال بعضهم بالنفي لعدم مصانة الملك مستلزم العبدان لو كان ماذن في
 التجارة لو يبيع بعه ولا شرطه بعه لئلا لا يضر بملك الغير بغيره ومنه هل يقع باخلا او موقوف على بعض السيد الاقرب عند الثاني وهو احد وجهي المصلحة
 كالنقص والاحراز لانه يضر من الجحش عليه اما الشرع يثبت في الفدية فالا فوى المنع لانه لو صح فلما ان ثبت الملك له وهو ليس له لاله اولس له فاما يبيع
 على السيد هو لو يرضى او على العبد فكيف يحصل احد الموضعين غير من يلزم الثاني ويحتمل الصحة لعلفه بالذمة ولا يجرى على ذمته ولما شافى قولان فان
 قلنا ما احتمل ان يكون السيد لا لاحق بما في يده عنده منه كالصبي الذي يبيع ان علم رفته انظر العتق وليس له الرجوع العتق فيكون كذا كذا في العبدان جهلا
 شاة صبر وان شاة فخره ورجع العتق وان يكون للعبد السيد اقراره عليه وانزعه وللبايع الرجوع عتق المبيع ما دام في يد العبدان تلف في يد العبد
 صير لفتوى ان نزع السيد ملكا لم يضر به الرجوع الباي ورجع الشافعي والا فربعتك الرجوع مع الجهل برقة لا مع العلم وان تلف استراشتم ذمته وتكون
 مع العلم بالرق وفي الجهل شكل ان قلنا بالاطلاق للبائع اخذ من يد السيد العبد ان كان بالمعاقلة القيمة او اذيل فان تلفت يد السيد جمع عليه
 ماله في يده وان شاة انظر لانه لا يخلو ان تلفت يد العبد الرجوع عليه ببيع به بعد الفتوى قال الشافعي وهو ذمته في اخرى يعلق برقة وتزير
 العبد كثيرا وما الماذون له في يده وفيما اذيله في شاة فصيل ذلك الشرط الرابع مقدمة على التسليم وهو جباية مائة ببيع الجحش اربع
 يكون بيع عرر وانفردة قد ينفذ كما لا ينفذ سرعا كالمهرن شاة عند علمائنا لا يصح بيع الابن منفرد وان عرفا مكانه في مال الشافعي وحمد بن
 وبن اسد رواه ان يبي عن يده لم يضر وفي الصحيح عن فاعه عن الكاظم قد لا يصلح ان تشرى من القوم الجارية لا بقية فاعه عن العتق
 وطلبها فقال لا يصلح تراوها لان بشرى منها منهم شاة توبا او متاعا فيقول لهم اشترى منهم جارية بكم فلا ترضى هذا بكم وكذا درهما فان ذلك
 جائز ولا يضره مقدور على تسليمه فاستب الطيرة الهوى وقال بعض علمائنا بالجواز وبه قال شريح وابن سيرين واشترى ابن عمر ثعبان وادع به لانه مملوك
 فزوجه ابوعلى من هوى يده اوعلى من يترك من اخذه صح لا يملكه الا ان يركب لوباع الابن منضمات غيره من فانه بطريقه لو يركب الرجوع على الباي
 يشع وكان الثمن في مقابلة الضميمة لقول اصناف فان لم يرد على العبد كان الذي فقه فيما اشترى منه ح الصال يمكن حمله على الابن لثبوت مقتضى وهو
 التسليم والعدم بوجود العتق صحة البيع وهو العقد على الاول بغيره الضميمة ولو قلنا تسليم كان الثمن في مقابلة الضميمة وعلى الثاني لا يضر ويكون
 حتما الباي الى ان يسلمه وبسقة غير منع الشافعي من بيع الصال كالأبوان عند التسليم مسئلة تسليم بيع التما في اناه وهو قول اكثر العلماء كذا ما شاة
 الشافعي وابو حنيفة وما لك احمد والحنفي وابو يوسف ابى ثور ولا تسلم لهم غالما وانما يبيع بتروط ثلاثة كونه مملوكا او كونه مملوكا في اناه وفيها لا يملكه المشاهدة وكذا
 صلبه وان كان بركة لا يمكنه خروج منها وهي صغيرة صح البيع وبه قال الشافعي لا مكان التسليم فيه ولو كان له كبره واجبة اخذه الى نفسه سلبا فالا فوى
 صحة البيع وهو اضعف وجهي الشافعي والظاهر عنده المنع كالأبوان الفرق علم المدونة مع مشقة هذا لو كان اجرة لم يجز بعه عند كل العلماء وقال ابن ابي عمير
 عبد الله بن عمر له اجرة بعه بعه لا يرد على تسليمه ظاهر فاشبه ما يحتاج الى مؤنة كبله ونقله وهو حواء لانه مجهول فاشبه بعه بلز
 في الصريح ولو ضم مع له ضيقا فوى الوجهي لنا الطلاق الامع العلم بما كان التسليم وروى لنا الجواز مسئلة لا يبيع بيع الطيرة الهوى سواء كان مملوكا
 او غيره فيما عدا لانه مملوك وعنه عن عبد الله بن عمر عن ابي بن عمر عن ابي بن عمر عن ابي بن عمر عن ابي بن عمر عن ابي بن عمر عن ابي بن عمر
 فالا فوى الجواز وهو اضعف وجهي الشافعي للمدونة على التسليم كالعبد المقتد شغل لا فوى عند المنع وبه قال احمد اذ لا فدية في حال ليس له وارء وانه
 وبه قضى بالانطباق لغيره مقدور على الحال وان كان في نزع قال الشيخ ان كان مضمونا لم يبيع بعه لانه ذمته على الصبر لو يركب تسليمه به قال الشافعي و
 وان كان مضمونا جاز لبعدها مسئلة برباع ماله المفقود فان كان يرد على استرداده وتسليمه صح ببيع كالود بعه جلاء وان لم يرد لم يبيع بعه من لا يرد
 انزاعه من يده فالا وفيه قال الشافعي لعدم القدرة على التسليم ولو يباعه من يرد على انزاعه من يده فالا فوى عندى الصحة وهو صحيح في الشافعي لا يقصد
 الخصم ولا يشرى الاضحية لجلان ليجوز لبايعه على قولنا ان علم المشتري حال البيع فلا يخلو وبه قال الشافعي ولو عجز عن العجز فكذلك وهو احد وجهي الشافعي
 لم يوصح حال بيع فلا يبيد بعه لعدم موجبة الاخر الثبوت ان جهل فله ان يبيد عليه تحمل كلفه لا يرد له ولو علم بالعصب وعجز لبايعه فاشتره كمنه وفيه
 عدى الصبر ولا خيار له سواء تردد على انزاعه ولا مسئلة تراويع عضون عبد وشاة لربيع لتعد التسليم حاشا ان لا يمكن لا يفسده وهو يفسد

فِي أَشْرَاطِ الْعَالَمِ الْغُضْبِ

[illegible]

فِي أَشْوَاطِ الْعَالَمِ الْخَضِيئِ

وان كان جونا فالا فرب غندي جواز بيعه وهو اصح وجهي الثاني لان الظاهر بقاؤه بحاله ولم يبارضه ظاهرا غيره فان وجده متغير فله ان يجنا ويقدم دول لشري
لو ادعى الغني لان البايع يدعي عليه الاطلاع على البيع على هذه الصفة والرضا والمشي بذكره وهو احد في الشافعي واضعفها ما تقدم قول البايع لاصاله عدم
التغير واستمر العقد في ضعف وجهي الشافعي بطلان البيع فاعيد من لا يرجع لو ساء له احدهما دون الاخر ثبت الجنا مع توصف عندنا ومطلقا عند من جوز
بيع الغائب **مسئلة** البيع بالصفة نوعان بيع عيّن مبهمة كقولك بعتك عبدا تركي وبذ كوصفا فاصح العقد عليه فينفخ برده على البايع تلفه من قبل بضم كور
المعقود عليه معينا فنزول العقد بزوال محله ويجوز التفرق بل يفسخ منه ويضمه كبيع حاضر مبيع موصوف غير معين مثل بعتك عبدا تركيا بصفة في اوصاف
كالم فان سلم اليه غير ما وصف فزده او على ما وصف فبذله لم يفسد العقد لم يقع على غير هذا فلا ينفخ برده كانه مبيع محقق لثمنه والبيع قبل التفرق الوجه المانع
الشافعي واحله يجوز التفرق قبل اخذ احد الموضفين كالم ومنع مسالة لان بيع الحال فاشبهه ببيع العيّن **مسئلة** لا يصح بيع اللبني الضرع عند علمنا اننا اجمع
قال الشافعي واستحو واحد ونهى عن ابن عباس ابو هريرة وكرمه خاوس من مجاهد لان النبي صلى الله عليه وسلم يباع صوف على ظهره وليس يبيع وسأله سماعة عن اللبن بشره
هو في الضرع قال لا والظاهر ان السؤال الصادق وبها القدره وصفه ولا ينجذ شفايا وقال مالك في غرة فاذا قد اخلاب في كل بضعه جمع وان باعها لم يملك
ولجازه الحسن وسعيد بن جبير ومحمد بن سالكين الظهور والحاجة فارتدت بدين بيع اللبني الضرع واخصم اليه ما يحتجب منه مع مشاهدته المحلوي يقول سماعة
الان يخلب في سكره فيقول شري منك هذا اللبن السكره وما في ضرعها بهن مسمى فان لم يكن الضرع شئ كان ملك السكره الا انه عندنا البطلان اذ ضم
المعلوم الى المجهول ليصير معلوما **مسئلة** اختلفت علماء فلق في بيع الصوف على ظهور الغنم والاشهر النعم وبه قال ابو حنيفة والشافعي وهو احدى الروايتين
عن احمد لا يبرهنه ان يباع صوف على ظهره ولا يبرهنه بالعدا كاعضا وقال بعض علماء ثانيا بجواز وبه قال مالك اللبني بصفة هو
اخرى عن احمد وهو لا يبرهنه ان يباع صوف على ظهره ولا يبرهنه بالعدا كاعضا وقال بعض علماء ثانيا بجواز وبه قال مالك اللبني بصفة هو
وهما قال لا بأس بذلك ان لم يكن بطوا حمله كان داسه في الصوف وهو يدل على المطلوب في علم المجهول في المسألة لا يبرهنه العلم بقول يكون الصوف مقصود
بالذات والمحل بالعرض لا يبرهنه مبيع ملوك متا مديجوز بيعه بعد تناوله فحاز بيعه قبل تناوله كالعقد ولوجود المنفعة وعدم المانع مما يجزئ كالمطبخ بخلاف
الاعضا القدر رتبها مع سلامة الحيوان ولا فرق بين بيعه قبل التدكير وبعد اخلا فالشافعي لعدم الابلا مع **مسئلة** لا يجوز بيع الملا في دهن
بطون الامهات ولا المضامين وهي ملة اصلا بالفتول جمع ملنوح يقال لثحت لنا فذ والولد ملنوح به لانهم استملوه بجذ الجار وقيل بيع ملنوح من فوهم
لحم كالمجنون من جن وجمع مضمون يقال ضمن الشيء اي تضمنه واستمر منهم من عكر الغنم ولا يبرهنه خلافا بين العلماء في فساد هذين البيعين للمياه و
عدم القدرة على التبريد لان النبي صلى الله عليه وسلم يباع صوف على ظهره ولا يبرهنه بالعدا كاعضا وقال بعض علماء ثانيا بجواز وبه قال مالك اللبني بصفة هو
الصوف قال لا يجوز كما لو ضم الى الامهات ليقول الصادق قد شئ من ذلك لا بأس بذلك ان لم يكن بطوا حمله كان داسه في الصوف وهو يدل على المطلوب في علم المجهول في المسألة لا يبرهنه العلم بقول يكون الصوف مقصود
ان كان تابعاً للمقصود والافلا **مسئلة** يحرم بيع عيب الفحل وهو نطفته لانه غير مفقود ولا معلوم ولا مفقود عليه لان علمه خلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم يباع صوف على ظهره ولا يبرهنه بالعدا كاعضا وقال بعض علماء ثانيا بجواز وبه قال مالك اللبني بصفة هو
احادة الفحل للضراب ففندنا مكرهه ولبست مكرهه وهو ضعف وجهي الشافعي وبه قال مالك لانها منفعة مقصودة يحتاج اليها كالمطبخ بخلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم يباع صوف على ظهره ولا يبرهنه بالعدا كاعضا وقال بعض علماء ثانيا بجواز وبه قال مالك اللبني بصفة هو
قد رخصها لعدم وجوب البذل على المالك قال ابو حنيفة والشافعي في اصح وجهيه ولعلنا ما عرّفه لانه من عيب الفحل ولانه لا يند على ظهره
فاشبهه لاجارة الايق ولا يبرهنه متعلق باختبار الفحل وشهوته ولان القصد هو الماء وهو ما لا يجوز افراده بالبيع ونحن نقول بموجب التمسك لتناوله البيع او التبريد
انتقاء القدرة والقدر وقع على الأثر والماء تابع كالظفر **فروع الاول** لا يبرهنه مكرهه وانتهى غير متوجه الى الضرر بل الى العوض عليه قد سئل
الرضا عن الحسن فزعم على الرضا بفتح الباء اجملة ذلك قال نعم **الثاني** اذا استلزم للضرر فلو جبر عدم الاستحسان الا مع ازال الماء في فوج الدابة لانه
ان كان تابعا للمكسب المقصود كالاستحسان **الثالث** حرم له اخذ الاجرة على الضرر وان عطاها لانه يذل ماله ليحصل مباح فحنا اليه وليس يجزئ
الاعطاء يستلزم تنويع الاخذ **الرابع** لو اعطى صاحب الفحل ماله او كرامة من غير اجارة جاز وبه قال الشافعي واحمد وهو ظاهر عندنا لانه سبب مباح فجاز
اخذ الهدية عليه وعن احمد واثيره بالبيع **الخامس** في النبي عن جيل الحيلة وفترها ما من يتاج لتساج وهو بيع محل ما تجله الناقة وجعله لاجلا كان اصل الحيلة
يتماهون لم الجود اجل الحيلة وهو مبيع به باطل بمها التبرع لاجل **مسئلة** بيع الملائكة والملائكة والخصا باطل بالاجماع لان النبي صلى الله عليه وسلم يباع صوف على ظهره ولا يبرهنه بالعدا كاعضا وقال بعض علماء ثانيا بجواز وبه قال مالك اللبني بصفة هو
ان يبيع شيئا ولا يبرهنه على انه منقذ لبيع وهو ظاهر كلام احمد ومالك الا وادعى انه نقاسير ثلثة ان يجعل المسريعا بان يقول صاحب الثوب لو رغبت ان است
توبه فمبيع منك بكذا وهو باطل باير من التعلق وقال بعض الشافعية صوتا المعاطاة وان يذ بتوب طوى له في ماله بلسه الزاعب يقول صاحب الثوب بعتك
بكذا فيبرط ان يقوم لك مقام النظر لا خيال لانه ان يبرهنه الشافعي قال بعض الشافعية ان بطلان بيع الغائب بطل بالاصح تحريجا من يضيح شرط تنقي الجار وان
على انه اذا لم يبرهنه ببيع وسقط جبار المجلس وغيره وبطل عقد الفحل والشرط والوحد عند محنة ان كان قد نظره والملائكة مثل ان يجعل التبريد بيا بان يقول البذل
البذل ثوبه بشره ثم يبرهنه وبكفتان بربيعا قبل ان يقول بعتك كذا بكذا على انه يبرهنه الشافعي قالهما للشافعية ظ كلام احمد ومالك الا وادعى
ان يقول اذا يبرهنه لصد استبره بكذا وقيل طرح الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل بل ان يقبله وينظر اليه اخصا ان يقول ارم هذه اخصا على اي ثوب يفت
فهو بكذا وقيل ان يقول بعتك من هذه الارض مقلا وما تبلغ هذه اخصا اذا رتبها بكذا وقيل ان يقول بعتك هذا بكذا على ان يفت هذه اخصا
وجب البيع لان علم خلافا في بطلان الجميع **مسئلة** يحرم بيع اللبني الضرع عند علمنا اننا اجمع ان يبيع صوف على ظهره ولا يبرهنه بالعدا كاعضا وقال بعض علماء ثانيا بجواز وبه قال مالك اللبني بصفة هو
ما في كذا من ثوب او ما وشره من ابي مع جهالة المشتري وهو احد قول الشافعي للجهالة وله ارجح لان المعتمد في بيع الثاكون ببيع ثوبا لا يبرهنه بذكر الجنس
فلا يفتلا شتر لاه ولا يفتي في كذا من ثوب الا بد من ذكر النوع بان يقول عبدي تركي وهو طوق الشافعي ولا يفتي في ذكرها عندنا الا مع ذكر الصفة الواضحة للجهالة وبها
مالك الجملتها مكره وهو اضعف قول الشافعي واحمد ما يبرهنه ابو حنيفة لا كتمان لو كان احد من ذلك النوع فلا بد وان رمدما يبيع من الثوبين بشرط ذكر
صفات لم يبرهنه الجهالة وهو احد وجهي الشافعي وبه قال احمد والظاهرهما الاكتفاء بتعظيم الصفة **مسئلة** يحل بيع ما يند في الجمل من ماله لانه يبرهنه بذكر

اقتباسات من كتاب

[illegible]

فِي مَضَائِجِ الصَّبْرِ

در اینجا باید دید که آیا این دو معنی را می توان به یک معنی واحد رسانید؟

فَاشْرَاطُ الْإِثْمِ وَالْمِثْمِ

[illegible]

فِي مِثْلِ مَا قَبِلَ الْفَيْضُ مِنْكَ

[illegible]

فَأَمَّا الْفَبُص

[illegible]

فَخَاجَاكَ الْفَيْضُ

بہار

فَالْبِرُّ أَوْجِبُكَ

وموقفه

فان کا بیان

جناح کابیر الزما

[illegible]

في اشتراط الحيوان الجنس في الربا

بغيره ولا ان احدهما ينشئ بالآخر منهما كذا في جنس واحد وقال بعض علماءنا انهما جنس بائع احدهما بالآخر متفاضلا بل لا بد ونسب ويرة لا الشافعي لقوله لم يبيعوا
 الذئب بالذئب والورق بالورق والبر بالشعر والشعر بالبر كيف شئت من يد ويد ولا تملك الا بشر كان في الاسم الخاص فكانا جنس كالشعر الذئب والبر الورق والذئب
 سمرا نزع من هذا الحديث والقش ينقصه الغنصه فانه ينشئ بالآخر من يد ويد ولا تملك الا بشر كان في الاسم الخاص فكانا جنس كالشعر الذئب والبر الورق والذئب
 والاختصاص بالاسم لا يخرج المبتاع عن العتاق كالحظرة والدقيق مستلزم ثمرة الخيل كل احسن واحد كالبقرة والبقرة والاذاد والدقل وان كان يد يد باقي العتاق لا
 يجوز القاضل فيه فمقتضى النسبة فلا يباع مد من البر في مد من البر في ذلك البقرة لا تملك ولا تملك وكذا ثمة الكرم طما احسن واحد كالبقرة والبقرة والاذاد والدقل
 الطمان والراية لقول الصادق لا يباع مخوصا من شعر ينجس من حنطة الامثلة بمثل الثمر مثل ذلك كان على بكره ان يستبدل سقطين من تمر المدينة
 بوسق من تمر خيبر في حديث آخر ذلك زيادة ولم يكن بمكره المحلل وشل عن الطعام والتمر الزيد فقال لا يبيع شي من ثمران بواحد الا ان يصرفه في نوع
 اخر فاذا صرفته فلا بأس برائتان بواحد واكثر والملاق التمر بدل على اتحاد حقيقة وقال الباقر بكره وسق من تمر المدينة بوسق من تمر خيبر لان تمر المدينة
 تلك تبيع الطلع كالتفاح في الاتفاق وان اختلفت اصولها لم يطلغ الخيل كطلع الاناث مستلزم التمر اجناس مختلفة باختلاف اصولها فلم الغنصه فانه لا
 عزم جنس واحد فلم البر جاسوسها عزمها جنس واحد مغاير للاول لم لا يباع عزمها عزمها جنس اخر مغاير للاول لم لا يباع عزمها عزمها جنس اخر مغاير للاول لم لا يباع عزمها عزمها جنس اخر
 الشافعي فيه قال لزوم ابو حنيفة واحدة روايته لا يفرع اصوله مختلفة هي اجناس متعددة وكانت اجناسا كاصولها كافي لادته وخلول ولا يملكها سقطين في
 المتاع ومضافته في الاخر من المتاع فاشبهت المختلفات جنس الشافعي قول آخر ان جنس واحد فلم البر في الغنم والابل والتمول والطبوع والوحوش كلها
 واحد وهو رواية عن احمد بن حنبل انها اشتركت في الاسم ما حدثت لربايتها الذي يقع بعده القبر الا بالاضافة فكانت جنسا واحدا كالفواكه والورق والذئب
 بما لها اتحاد الحقيقة فاشتركت في اسم الثمرة لكنها امتازت باسمائها الخاصة بخلاف المتاع من الاشتراك في الاسم الخاص ليس ملائق العلم على
 الاكاملان الجوز والحكم عليهما قال مالك اللسان ثلثة اصناف الانوع والوحش صنف واحد والطير صنف قوم ذوات الاربع صنف واحد وهو رواية اخرى عن احمد
 الا انه جعل الوحش صنفان لان لم الطير لا يختلف المنفعة به ولا يختلف القصد كله والجواب بطل يلزم الابل فلم الغنم فانهما يختلفان المنفعة بهما والقصد
 اكملها فروع الوحش من كل جنس مخالف له في البر الاصل مع البقر الوحش جنس مختلفا والغنم الاصل والغنم الوحش وهي طبائعا جنسا والبر الوحش
 الاصله حاشا انهم عندنا رواية قال الشافعي اصح لقول ابن ابي حنبل في الاموال قد سبق لم التملك مخالفا لباقي الجمهور عندنا انما اجمع هو مخرج قول الشافعي
 ولم يرد رواية الشافعي قول ان اللسان كالمصنف في هذا القول في التملك عندنا قولان احدهما ان لحوما هو قوم باقي الحيوان البر ينجس واحد لشمول الاسم
 لها قال الله ومن كل ثاكلون لحم طير والموازية كشمول النصارى للتمز والتمز الثاني ان الحيوانا الفاعل لبق للجمهور لانها اسمها خاصا ولهذا جعلها لكل
 لويحت لجمهور الحيوان ولا يملكه عند الاطلاق ولهذا لا يملك الا الى اسمه فيقال لم التملك كما في الابل ح لم التملك هل هو جنس واحد او اجناس الانوع
 الاول لشمول اسم التملك لكل بالاختلاف بالموافق لا يوجب الاختلاف في الحقيقة ويجعل ان يكون اجناسا متعددة لكل ما اختص باسمه صفة كان جنسا مخالفا
 لما اختص باسمه اخر وصفة اخرى بالشبهة والقطان والبر اجناس مختلفة وكذا ما عداها في الاقوى في التمام وهو ما عتب هذا وكان مطوقا على اختلاف
 ان جنس واحد فلم القادى والدياس والفواخت جنس واحد لشمول اسمها لاختلافها في المتاع فيجعل بقوله ما يتعد ما يضاف اليه ما التمام مع غيره من الطيور
 كالصائير والديج فادى بالثناير هو اهل اجنسا يفرده مغاير لباقي الجمهور البرية والجمهر وهو طعن عندنا انما حاشا وجوب اختلاف الجمهور باختلاف اصولها
 وهو مخرج قول الشافعي في قول اخر للشافعي ان من جنس القوم في كل موطن البرية ومن البرية ومن البرية وجهها في اعضاء الحيوان الواحد كالموازية مع غيره كالكرو والجد
 والطحال والقلب والربو يوصفون الاحمر والابيض واحد كذا الصوم كالموازية مع بعض ومع البر جنس واحد لان اصلها واحد تدخل تحت اسمه ولشافعي ذلك
 طريقتا الا انه عندهم ان يجمعنا الجمهور اجناسا فلهذا اولى اختلاف اسمائها صفتا وان قلنا انها جنس واحد فبما حاشا لان من حلف على ان لا ياكل البر ينجس بالكل
 هذه الاشياء على الصحيح الثاني ان يقال ان جعلنا الجمهور جنسا واحدا فلهذا حاشا لان جعلنا ما اجناسا فوجهها الاتحاد لجمهورها فاشبهت لجمهورها
 ولكن الجنس اخر عندهم بالجد جنس اخر وشتم الظاهر مع شتم الظن جنسا وسنام البعير مغاير لباقي الجنس اخر اما الراية والاكراع من جنس البر والكل عندنا باق فان الحاشا في
 هذه الاشياء والتعلق بالحيث بعد غير مفيد فان البعير يبيع بالاسم وان كانت الحقيقة واحدة كالوحلف ان لا ياكل خبز فاكل ذبقتا الجنس وان كان واحد فبما حاشا
 كذا حاشا في اختلاف الجنس ونفاير فانه يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلا فمقتضى النسبة الا الصنف فلا يجوز النسبة وكل احسن منها العتاق فانه لا يجوز التفاضل
 فيه مستلزم المشايخ من بيع اللحم بغيره من جنس ديرة قال الفقهاء السبعة فعلا ذلك الشافعي واحمد لما رواه الجمهور وعنه جند المسبب البنية نهي عن بيع اللحم بالحمير
 وراسل ابن السبكي عندهم ومن طريق الخاصة قول الصادق ان البر يوصف بكونه اللحم بالحيوان ولا يفرق في الربا ببيع باصه الذي هو من لحمه فمخرج كذا رواية الشافعي باسم
 من غير اعتبار الاقرب عند الجواز على كرامته للاصل انما عن معارضته بكونه اللحم بالحيوان وهو القدر الكلي والوزن النقي في الحيوان الحي ولما الكرامة للاختلاف
 وقال ابو حنيفة وابو يوسف الفرق بالجواز لانه نام عليه الربا بما لا يراه من جنس كذا انواع الحيوان بالعلم وقال محمد بن جعفر على عتاق اللحم الحيوان فان كان ذلك
 الذي حلف عليه لا ينجس من جنس ديرة عندنا فان قالوا ابو حنيفة يبيع لحمه بالاسم لا يفرق في الربا ببيع باصه الذي هو من لحمه فمخرج كذا رواية الشافعي باسم
 كون التمر كالموازية مع غيره من جنس ديرة عندنا فان قالوا ابو حنيفة يبيع لحمه بالاسم لا يفرق في الربا ببيع باصه الذي هو من لحمه فمخرج كذا رواية الشافعي باسم
 فقولان احدهما التمر لان يبيع من جنس العنق بالجرود وجواب ان قوله يبيع بكره وقوله يبيع بكره وقوله يبيع بكره وقوله يبيع بكره وقوله يبيع بكره وقوله يبيع بكره
 لجمهوره بغيره رواية ببيع اللحم بغيره وان طهر لما كولا لا يفرق في الربا ببيع باصه الذي هو من لحمه فمخرج كذا رواية الشافعي باسم
 عليه وهو من جنس ديرة قال مالك ليجوز ان الحيوان لا يفرق في الربا ببيع باصه الذي هو من لحمه فمخرج كذا رواية الشافعي باسم
 ج يجوز بيع اللحم بالحمير فمخرج اللحم بالحيوان عندنا لما تقدم وعندنا الشافعي قولان احدهما ان لم التملك ان كان من جنس اللحم كان كالموازية مع غيره من جنس ديرة
 كان ليس من جنس اللحم فقولان وقوع اسم اللحم والحمير عليه والثاني الجواز في يجوز بيع اللحم والابل والطيال والقلب والكلية والربة بالحيوان عندنا ولشافعي

نقل
تد
كان

الحش

الحش

فَإِشْرَاطُ الْحَادِ الْجَنُوبِ إِلَى الرَّبِّ

تالیف

برای اطلاع از این موضوع به این آدرس مراجعه کنید

فَاشْرَطُ الْإِخْرَاجَ الْجَمْعِيَّ فِي الرِّبَاءِ

55

أجزاء

الرجوع

مختصر

فما حكم ميراث النساء

خطه بالسر

في أحكام التبرؤ

او تقر بان الميزان يتخذ قايما وبما رضى بان الكيل معنى يقرب المائلة والمساواة به فيما جرى فيه اليد فاستوى فيه الموضع والبادية كالوزن في بيع العربا مستغنى
 عما جره الفقيه الى الربط **فروع** الراد حيز الكيل والوزن وان لم يخلوا اما القلعة كالمحبة والمجتمين واكثر نكاح الزينة العظيمة وبما اخرج بالضعف عن
 الوزن جلا التفاضل فيه كالنوم الكوبين لقول الصادق لا بأس به وقد مثل عن الثوبين كذا يجوز بيع الغزل بالشباب البسوطه وان كان احدهما اكثر وزنا
 لخروج الثوب بالضعف عن الوزن ولان الصادق مثل عن بيع الغزل بالشباب البسوطه والغزل اكثر وزنا من الشاب لا بأس به لو كان الشيء في اصله غير موزن
 ولا مكيل ثم صا باعتبا صفة الى الكيل والوزن جرى فيه الربا حاله انصا بتلك الصفة لا قبله لذلك البطيخ والرماد اذ كان دكبا ولم يدخله الكيل والوزن حيز
 فانه لا يجري فيه الربا فيجوز بيع بعضه بعضا متفاضلا اما اذا جفف وصار موزونا حاله ان جفف فانه يثبت فيه الربا في هذه الحال فلا يجوز بيع بعضه بعضا متفاضلا
 بل متساويا والشافعي حال دلوته قولان الجدي بدو ثوب الواب فيه فلا يجوز بيع بعضه بعضا بطيخ اذ كان له حاله ان جفف فانه يثبت فيه الربا في هذه الحال فلا يجوز بيع بعضه بعضا متفاضلا
 بالوطيخ ان تساوى باوجوده في حال الخفاف بشرط الشاى القديم عدم الربا فيجوز بيع بعضه بعضا متفاضلا وان جفف لم يثبت فيه الربا وان كان بالاجتزاع
 كان لا يصح كالتفاوت في جواز بعضه بعضا في حال الوطيرة قولان المص مطبيع الربط الجواز مع الشاى في ذلك لان معظم منافع هذه الاشياء في حاله الوطيرة
 فاشبهت بيع اللبن باللبن فعلى هذا ان لم يمكن كيلة البطيخ والفتاى في ثوب وان كان كالفلاح والبن في بيعه وزنا وجهها في ذلك الشافعي اصحابها الوزن لا يضر
 الوجهين لا بأس بتفاوت العدد فيه كمالا يجوز بيع الوزن بجبة جزا فاكنا لا يجوز بيعه مكيلا الا اذا علم عدم التفاوت فيه وكذا الكيل لا يجوز بيعه جزا ولا موزنا
 الا مع عدم التفاوت هو لو كان في حكم الجنس الواحد واختلفا في التقدير كلفظة المتدة بالكيل والدقيق المقدد بالوزن احتمل تحريم البيع بالكيل والوزن **المطلب الثاني في الحكم**
 في تدوينه بالوزن ويجوز بيع الخبز بمثله وان احتمل اختلافهما في الاجزاء المائنة وكذا الخبز بمثله لعدم الاصل **المطلب الثالث في الحكم**
 في مسئلة لو دعت الضرورة الى بيع الثوبيات متفاضلا مع اتحاد الجنس جهته في وسط عقد بينهما ما يباع الناقص بجنس خالص ثم يشرى الزائد من ذلك
 الجنس فلو اراد بيع راس او ذنان ثم صلح بمكة فاكتمل وزايع الدرام الصالح بدنا ثم وجب من آخره كالمشاب ثم اشترى بتلك الدنانير والشاب الدرام المكتملة او
 بالعكس لا يفسد الربا هنا لعدم شرطه وهو اتحاد الجنس وروى ابو سعيد الخدري في النسخ امر اخا عدي على خسر فاني بخره فيدفع اليه او يخرج من كل هذا ثوبا
 ولكما يبيع الصاع بالصاع والصاعين بالثلاثة فقال لا تغفلوا ولكن بيعوا بترككم بعوض ثم اشترى بثلثه من هذا الثمر ومن طريق الخاصة روى سماعه قال
 سألته عن الطعام والشراب والخبز فقال لا يبيع شيئا من ذلك الا بوزن واحد الا ان كان حصة منه نوعا الى نوع آخر فاذا صر فنه فلا بأس به اشترى بثلثه بوزن
 لا فرق بين ان يخذل ذلك عادة او لا وروى الشافعي في الاصل قال مال الكيل بوزن مرة واحدة ولا يجوز ان يجمعه عادة وهو علة لان مقتضى ان كان كونه بالكيل
 ولا مرة وان كان غيره فلا بد من بيان ببيع بوزن متوسط غير البيع وذلك بان يقرض الزائد بقرض اخر منه لانقص ثوبا بثلثه وان وجب كل واحد منهما ما
 من صاحبه وبيع الصاع بمثل وزنها من المكس وبه صاحب المكس الزيادة منه فيجوز بيع ذلك سواء شرط في قرضه هبة وبيع ما يفسد الاخر لا خلافا
 للشافعي فانه سوغ مع عدم الشرط لامعة لعموم قوله الموقوف عند شرطه وجوز لوباع النصف الشايع من دينار بدينه عشرة دراهم بخلافه وبما اليه لكل
 تسليم النصف يكون النصف الاخر امانة في يده اما لو كان لعشرة على عشرة فاعطاه عشرة عدل فوزن فكانت احد عشر كان الدرام الزائد المقبوض منه الاثنا
 ويكون مضمونا عليه لا يفسد نفسه ثم اذ سلم الدرام الحقة فله ان يستقرضها ويشتري بها النصف الاخر فيكون جميع الدنانير له وعليه خمسة ولو باع عشرة
 وليس مع الشراى الاثنية فله فيها البهر ثم استقرض منه عشرة اخرى ودعا اليه من باقى الثمن جاز وبما قال الشافعي ما لو استقرض من عشرة الدفوعة الجواز عندنا
 وهو صحيح وجمي الشافعي مسئلة في القسمة يميز احد النصبين من الاخر واذا اقرض الحقون بعضها البعض والشيء هو قول الشافعي ان لما احصاها و
 تدخل فيها العشرة ولا يفتقر الى بيع ولو تمليك لا يجوز الا بعد الحقين ولا يثبت بها الشفعة والقول الاصح انها يبيع لان كل جزء مشترك بينهما ما ذاب فيهما
 شيء القسمة فتد اشترى بضرب تركه فانه يبيع له بنصيبه ما يبيع لتركه فكان ذلك بتمامه اذ ثبت هذا فنقول اذ كان المقسوم مملوكا دخل فيه الزا
 حاد القسمة كالأزاد وذا وفتمة الكيل والوزن وبالعكس ما لا يباع بعضه بعضا كالمطبخ مثله والغلب مثله متساويا ومتفاضلا نقدا ودينارا وان كان
 يبيع ذلك البيع وكذا يجوز ان يخذل احدهما الربط العنب الاخر القروا الزبيب فيجوز قسمة القروا على رؤس الخيل وللشافعي قولان مستنبطان القسمة يبيع
 فان كانت بجماع يجوز بيع القسمة على اصله بمثلها فمن منع ذلك جواز بيع القسمة على رؤس الخيل بمثلها فمن المنوع ببيعها بجماعها وان لم يكن عندنا
 وانما هي اقرا حق فنقول ان احدهما المنع مط والثاني الجواز في الربط العنب من دون باقي الثمار لان المحرص مملوكا منها وهذا الجواز صريح على الفقهاء
 فتتمها بين التركاء بخلاف باقي الثمار والحق عندنا الجواز مط مسئلة في قسمة الثوبين ان يجمع الردي من الجنس لوحيد واحد لا يباع احدهما بالاخر متفاضلا
 لان الصادق مثل عن رجل استبدل فوسرين من ثيابا بسوطه بطوخ بقوصه منها مشق فقال هذا مكروه لان عليه ان يكون ان يستبدل سقا من ثوبه
 بوسقين من ثوبه غير لم يكن بكمه **مسئلة** في جواز بيع العصبين الخيل مثلا مثل نقدا لان خالدين بن الربيع سأل الصادق عما ترى في القروا والبقر
 مثلا بمثل قال لا بأس قلت فالخيل والعصبة مثلا بمثل قال لا بأس واعلم ان هذا الحديث يدل على جواز بيع الثوب بالثوب والبر بالبر والقطر بالقطر
 وطوبته ومساواته بغيره عدم النقصا عند الجفاف بخلاف الربط البهر **مسئلة** في قسمة الجواز بين الربا بالسوق فيمتسا بان نقدا ولا يجوز متفاضلا ولا
 شبه الاتحاد لاصل بينهما ولا اعتبار بزيادة الربح احد المار ومحمد بن مسلم الصحيح عن الباقر قال ما تقولون البر والسهو فقال مثلا بمثل لا بأس به قال فله
 ان يكون له ربع او يكون له خيل فقال ليس له مؤنة قلت بل قال فله هذا اذا قال ان الخيل لثوبان فلا بأس به مثلهن بمثل بل يبيد **مسئلة** لو دفع الى الطحان
 طعاما وقاطعه على ان يطبخه به طحنا انقص ودفع الى العصاة ستم قاطعة على شئ من انقص لجر يجر كذا مع لثاى فيها اما الاول فله الفضل وما الشاى
 فله بالنسبة وسال محمد مسلم عن رجل يبيع الى الطحان الطعام فيقاطعه على ان يبيع صاحبه لكل عشرة ثمن عشرة دية فاقطع لافقت قال رجل يدفع النعم
 الى عصا ويضمن له بكل صاع اربا لا مستمنا قال **مسئلة** تركه ان يدفع الانسان ثوبا غيره البقرة والنعم على ان يدفع اليه كل سنة من البانها او لا دها شيئا
 معلوما وان دخل ذلك كان ضربه غيره لا زمة وكذا تركه ان يدفع النعم والابل لغيره على ان يبدلها اذ ولدت الذكور والاناثا وبالعكس لان الصادق عن رجل

علم

اولها

فِي أَخْكَابِ بَيْعِ الْقُصُولِ

فَأَشْرَطَ الْمَعْلُومِينَ الْعُضُيْنَ

[illegible]

خداوند

[illegible]

فَالشُّرُطُ الْجَائِزَةُ فِي خِلْفَةِ الْعَقْدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فِي أَحْكَامِ الشَّرْطِ فِي خِلْعَةِ الْعَقْدِ

لہذا یہ جو بلاد
و ان کاویں نظر آ

فَذَكَرَ بَعْضَ الشَّرِّ وَطَفِيَ فِي زَيْنِ الْعَقْدِ

ان يكون
المستري
الأرض
موصفه

في أحكام بيع الفاسد

الحاكم

المشترى بقبوله كالمودع الباجور وللشافعي قولان في صحة البيع وبطلانه لا يمكن إيجاب البايع على تسليم الزيادة ولا المشتري على أخذ ما تمناه فان صح فالشهر وعندنا ان
 للبايع ان يجازيها بجمع المشتري ولا بطلان للزيادة بشئ واخرا بعض الشافعية ان لا خيار للمبايع وصح البيع في كل حال بشرط منزله ما لو شرط كون البيع
 مباحا فخرج سلما لا خيار له فلو قال المشتري لا تقبله فاني قد فسخ بالشرط والزيادة فذلك من قبل بمقتضى خيار البايع فيه قولان السقوط لزوال العقد للبايع
 وعدمه لان ثبوت حق المشتري على الشئ بمجرد زواله لا يفسخ حتى ازيد في الشئ لما زاد لم يكن له ذلك ولم يفسخ خيار البايع عندنا فلو واحد وكذا حكم التوفيقية وسدنا
 لوبايعها على العاشرين وانما انقصت او زادت لثالث ان يكون متساوي الاجزاء وينقص الخلاف هنا كما تقدم في المختلف لكن بعض من خبر المشتري من الاجزاء
 بالجميع والافق هناك جعل له الخيار هنا بين اخذ المصغر من الشئ والافق لما مر من الفرق الرابع ان يبيع متساوي الاجزاء وينقص فكل خلاف في المختلف مع الزيادة
 لكن بعض من بطل البيع اولا او قال انه باخذ الجميع بالسعي خبره من المشتري من الفسخ والاخذ للشرط بالسعي خبر الزيادة للبايع في اوباح شهابه بغير خيار
 المجلس وبطله المشتري جاز عندنا وزوم البيع والشرط الصحة لثبوتها في حق المشتري من الرجوع فيما بقي دفع صحها او حق لبايع للشافعية بغيره فان ظهر ما لان المسئلة على
 عقولنا الصخرة لقوله المتساويان بالخيار وما لم يتفرقا الا ببيع الخيار واداد البيع الذي في غير الخيار واستدناه من قوله بالخيار وصحتها عندنا بطلان فان صح الشرط صح البيع
 ولزم وان اجلنا الشرط نفى فساد البيع عندهم وجهان صحهما عندنا فلهذا شرطه باني مقتضى العقد فاشبه ما اذا قال بعتك بشرط ان لا اسلفا لوبايع العاشر
 فبي خيار الزيادة فالا فوي عندي اجواز كالمواضع حيا له لو وجدنا فاضاع عن شرطه ولك الشافعية فيه الخلاف الذي سبق في شرط نفى خيار الخيار واكثرهم ففعلوا
 بفناء الشرط والبيع معا لان المشتري لم ير البيع لا عرف حاله فنفى الخيار فيه يؤكد الفرق بخلاف نفى خيار المجلس لا غير محل بمقتضى العقد لا يثبت فيه خبر زوا
 ائنه الشرع على سبيل الاول فان بالتعاقد بين فجاز ان يكون بغيره غير باع يب لو قال لمبدا فاعتك فانت ترجع لطلان العقد المعلق عندنا ويجوز عند الجمهور
 فم يجوز عندنا فليحق نذر العقد كان يقول هو على ان اعتك اذا بعتك ففعل ما افعله لغيره في الصورة الاولى لوبايعه بشرط نفى الخيار فالتا فبطلان فقلنا البيع باطل
 او قلنا الشرط صحيح لم يمتنع اما على المتقدم الاول فلان اسم البيع يقع على الصحيح ولم يمتنع واما على الثاني فلان ملكه قد زال بالمقدور ولا سبيل له الى اعتك ملك
 الغير وان قلنا العقد صحيح بشرط باطل عقوبته لبقاء الخيار ونفوذ العتق من البايع في زمان الخيار وقال ابو حنيفة ومالك لا يعتق الا ان يبيع بشرط الخيار لان خيار
 المجلس غير ثابت عندهما وعلى الصورة التي تجوز عندنا وهو النذر لوبايعه بشرط نفى الخيار لم يمتنع البيع الصحيح النذر فوجب اوفاء به ولا يتم برفع الخيار وعلى قول بعض
 علمائنا من صحة البيع مع بطلان الشرط بلفظ الشرط ويصح البيع ويثبت محج مجوز ان يجمع بين شيئين مختلفين فزاد في عقد واحد كبيع سلف و اجارة او بيع وكا حارة
 او اجارة وبيع وكا حارة ونكاح وبمقتضى العوض على فنية البيع واجارة المثل في غير حصر المثل على اشكال فلو كان احد الاعراض متجرا لقط البيعة عليه
 كذلك فلو باع عبد اثنى عشر قحلا او عشرين مؤجلا الى سنة مثلا واكثره داره مدة سنة فمشتريه ومن البيع مؤجلا سنة والنوع عشرين فخطب بينهما بالتوقيف
 بتعلق بكم البيع الفاسد **مسألة** البايع فسادا لا يمتنع ملكه المشتري الموقوف عليه سواء فسد او باقران شرط فسادا وبسبب فسادا ولو قبضه لم يملكه بائنا
 ونوضف من قبله بغيره فمشتريه عندنا اجمع وبه قال مالك والشافعي واخذ لقوله ثم ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقول الصادق في بيعه في خياره من التوق
 في قوله هاتمي في حق الخيار فقال باخذ الخيار المستحق ويدفع البه المتبايع فبطل الولد ويرجع على من باعه ثم خياره وبقيته الولد الذي اخذت منه وقال ابو حنيفة
 ان اشترى بما لا قيمة له كالدوم والنبه فاحكم كالثمن وان اشترى بشرط فاسدا وباله فبطل في الجملة كالحزب والخمر فمقتضى البيع باذن البايع ملكه ونفذت فيه فنية لكن
 للمبايع ان يستره بجميع زوائده المتصلة والمنفصلة ولو تلفت في بدء او زال ملكه عنه ببيع او هبة واعتاق او بجملة كل تصرف يمنع من الرجوع فبطلت فيه فنية لان بشرط
 عبد الله في العتق فانه قال فسد العقد اذا تلفت في بدء فعله الشئ وبكره المشتري انصرف عنها فان وضعا ردها ومهرها فان قال بعتكها ولم يذكر العوض لم يملكها با
 لعقب ولو قال بعتكها بغير عوض لم يملك بالعقب واستدل بحدس خبره فان عاينه اشترى ما اشترطت لو لم يملكها الا فبطلت عنها واعقبها فاجاز النبي العتق وهذا
 فاسد ولان المشتري على صفة بملك البيع ابتداء العقد قد حصل عليه فمبايد له من عقد فبطلت فوجب ان يملكه كالمالك لو كان العقد صحيحا حديث خبره ثم
 سلناه لكن بجعل ان الشرط وقع قبل العقد او بعد فانه البيع الصحيح لا يملكه بانه لا يمتنع وملك عليه فبطلت في خلاف المتنازع ومع الفرق بطل المتبايع ثم بعد
 بانه مبيع مسرور بزيادته المتصلة والمنفصلة فلا يثبت الملك فيه للمشتري كما لو اشترى بدم او منته عنده **مسألة** في اذ اشترى شراء فاسدا وجب عليه
 زوجه على المالك لعدم حرجه عنه بالبيع وعليه مؤنة الرد كالمقصود لو جوب الالبم الواجب لا يرد للمشتري جيبه لاسترد الشئ وهو احد قول الشافعي وفي الاجر
 له ذلك به قال ابو حنيفة ولا يتقدم به على الزمارة وهو احد قول الشافعي في الاخر يتقدم به وقال ابو حنيفة ويجب عليه بغيره المثل للمدة التي كانت فيه سواء استوفى
 المنفعة او تلفت تحت يده لان يده تثبت عليه بغيره فهو كالمقصود لو زادت له في بدل المشتري فبطلت منه منفصلة كالمودع والتمرة او متصلة كالتمرة يتعلم
 الصخرة وجب عليه بالزيادة ايضا فانما ملك البايع فبطلت الزيادة ضمنها المشتري وبواحد وجهي الشافعية في الاخر لا ضمنها المشتري عند التلف
 وان نفقت جيبه بداره النقص لان المصلحة مضمونة عليه حيث قبضها بغير حق ولا يمتنعها جيبا للمعارضة فاشبهت بالمقبوض على وجه السوم ولان تلفت
 وجب عليه قيمتها يوم التلف كالمارية ويجعل يوم القبض ويجعل اكر القيمة من جيب القبض الخبر التلف كالمقصود فانه كل ان غايب من جهة الشرع بالزائد
 في كونه متساوي كان مثليا وجب فمصلحة لا تفرق بين العين من القيمة ولا يمتنع تفاوت السعر كالمالك لو كان عليه بانيه ودفعتها لبعض بقاوت السوق والتشاي
 مدة لا قول لثمة ولو اتفق على البعد او الدابة مدة مقامة يده لم يرجع على البايع ان كان عالما بفناء البيع لانه يكون كالمبيع بالالتفات على مال الغير وان كان
 وجب لان لغاوه هو البايع وللشافعي في الجاهل وجهان هذا لعدم **مسألة** لو كان البيع بالمعيب الفاسد جازية لغير المشتري وطو ما وبه قال ابو حنيفة والشافعي
 وان نصب ابو حنيفة ان ملك ما تقدم من الشروط فان وطئها عالما بالخرم وجب عليه احدى موطئها لانه وطئ ملك الغير فبطلت منه مع علمه بالخرم وانفصلت
 عنه ان لم يمتنع به العلم بالخرم فكان ثوبا يوجب عليه احدى الموطئين اقول احدهما بثبوت الحد ان اشترى ما يمتنع اودم ومقوطة ان اشترى ما يمتنع كالحزب والخمر
 او مقوطة فاسد لا خيار له لعل كالموطئ في النكاح بلا ولا والشافعي وجوب احدى طلان بالحنفية لرجوع الموطئ وان كان يثبت الملك بخلاف الموطئ في النكاح بلا ولا
 والثالث مقوطة احدى طلان لانه يمتنع انهما ملكه ولان الملك اختلافا وليس ممتنع بغيره سواء سقط الحد او لا ولا يمتنع بالاذن الذي يضمنه المالك

في أحكام البيع المحبوس

أوصلا أو متعاضدا أو مطلقا أو مقيدا أو بوجه أو بغيره ذلك من الأجزاء المشاعة المعلوم من أجل مطلقته على الصحيح كالوابعه انضمت فانه يحمل على
الجزء المشاعة لاصالة صحة العقد ما لم يوجع فلا قوى عندى جواز من وال مانع هناك فان العقد على التسليم ثابتة منها: بقى مقتضى الصحة خالبا عن المانع
مسئلة: نواستحق البايع الرأس والجلدة المسمى بالاقرب طلاق البيع في السفر والخروج به قال الشافعي وأبو حنيفة وقال لم يجز ذلك في وقت استغناء النعم
وقيل ما لم يجز ذلك في السفر ولا يجوز في الخضر لان لا يمكن الانتفاع بالجلدة والسواظ يجوز لان يشترى اللحم ويؤخذ وهو خط الجواز استغناء بغيره
من البضاعة وشبهه وقال بعض علماء الشافعية: لا يكون للبائع بنية من الرأس والجلدة الباقى وكذا لو اشترى ثيابا في شراء شاة وشرط أحدهما الرأس والجلدة لم يصح وكان العقد
عالة ولو بغير الكوفى عن الصادق قال الخصم على المبرور من وجوبه من الرأس والجلدة فاشترى البايع الرأس والجلدة فبطل العقد في البيع بغيره
هو شرط بطلان البيع على قدر الرأس والجلدة عن مرون بن حمزة القنوي من الصادق عليه السلام في رجل اشترى ثوبا فشرط رجل بشفرة ورجل بشفرة ورجل بشفرة
واشترى بشفرة رجل آخر بشفرة رجل ثالث بشفرة رجل رابع بشفرة رجل خامس بشفرة رجل سابع بشفرة رجل ثامن بشفرة رجل تاسع بشفرة رجل عاشر بشفرة رجل
هذا الضرر وقد أعطى حلفاء على الحرف فروع **مسئلة** في اختلافنا في الصبح والبطان والأقرب على التفصيل هو صحة ان يشتري البايع الرأس والجلدة في وقت
والبطان في المحل كقول ابن الرأس والجلدة بغيره من الأجزاء المشاعة ولو استثنى الشئ بطل البيع في المحل والمذبح وكذا لو استثنى عشرة أطال من اللحم فباعها
ج لو اشترى ثيابا في شراء شاة وشرط أحدهما الرأس والجلدة فاشترى البايع الرأس والجلدة فبطل العقد في البيع بغيره
لأنه لا يحمل الجواز في وقت من اشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
حكمه فاعلموا كقولنا: ان كان البايع يبيع ما يملكه من الأجزاء المشاعة في وقت من اشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
فكان شرطه كذا في وقت من اشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
أحد مما يشبه فلا يصح قوله: ادروا الحدود بالثبوت ولو كان عالما بالتحريم سقط من الحد بقدر فضيلة حد بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
اعتقدوا لو ادركوا ان كان عالما بالتحريم لم يكن الشئ منه بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
اذا تقرر هذا فانه لا يقوم هذه الأمور على الواجب الشرط بل على خلافه فالبعض على ما لا يملكه من الأجزاء المشاعة في وقت من اشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره
من اختلافنا في وقت من اشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
عالمه مما هو من العقد بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
حق بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
لو مجرد ذلك ان ثبت هذا فنقول لو ادرك الواجب شرطا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
المحاريج اصل من الغن الذي اشترى بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
بالوطى وانما يوجب عليه تمام الشراء اذا كانت الجارية مستورة لولاه وبوبه قبله بقوله: لا يشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
ونوعه بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
كان اشترى بالجارية بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
مضمون على البايع وكذا انما يوجب عليه تمام الشراء اذا كانت الجارية مستورة لولاه وبوبه قبله بقوله: لا يشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره
الثلاثة لان اختيارها للشراء على البايع ولو قال الصنف ان حدث الجارية قبل ثلثة فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
الرجوع على البايع بشرط وكذا لو تلفت الجارية بعد ثلثة فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
في الجارية بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
البايعا كان له الرجوع مع عدم التصرف مطاوعا كان جوارا او غير ذلك فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
وعلى الشاة المستقرة فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
لو تعد بعد ثلثة او كان المشتري متدا مضمون في الأرض ولا بد منه ووافقتا مالك على ان هذه الرجوع ثلثة أيام الا في الجوز والجلدة
والبرص فلها اذا ظهرت السنة بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
وبلها من كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
على ما لا يملكه من الأجزاء المشاعة في وقت من اشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
عالمه مما هو من العقد بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
حق بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
لو مجرد ذلك ان ثبت هذا فنقول لو ادرك الواجب شرطا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
المحاريج اصل من الغن الذي اشترى بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
بالوطى وانما يوجب عليه تمام الشراء اذا كانت الجارية مستورة لولاه وبوبه قبله بقوله: لا يشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره
ونوعه بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
كان اشترى بالجارية بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره فاشترى كذا بغيره
مضمون على البايع وكذا انما يوجب عليه تمام الشراء اذا كانت الجارية مستورة لولاه وبوبه قبله بقوله: لا يشترى ثوبا أو غيره بشرط أو بغيره فاشترى كذا بغيره

فاحكامنا على الجبونا

الحج

من الذخائر
نزهة السالكين
في جملة
من الرغبات

من الرضا.

في عكس النكاح بين الامهات والاولاد

نكاح

سنان قال سالت الصادق في الرجل يشتري الغلام والمجاهد يرد له الاخ و الاحتاد من مصر من الامم قال لا يجوز من مصر الى مصر ان كان صغيرا ولا يشتر
وان كانت له اوطايت فنهى نفسه فاشتره ان شئت ولا شئت على ضرر كل من الام والولد فيكون مغيبا بقوله ما جعل عليك في الدين من شيء يقول ولا ضرر
ولا ضرر فروع انما يحتقن المنع مع حاجة الولد الى الام فلو استغنى عنها زال المنع لصالته الاباحة السام عن معاوضة الضرر والحاصل بالتقريب
لو من بينهما ما يبيع لم يبيع عندنا وبه قال الشافعي لما تقدم من الاحاديث الدالة على الرد وقال ابو حنيفة يصح لان المنع لا يعود على البيع انما يعود على الضرر واللاحق بما
فلا يمنع صحة البيع كالباع وقت النداء وهو خطأ لان النهي عن بيعه في البيع وهو حصول الضرر بالتقريب ولا ان التسليم بتقريب محرم فيكون كالتقريب فلا فرق
بين البعز المسمى والشرعي لو رضى كل من الولد والام بالتقريب صح التقريب لعدم مقتضى المنع حديث ابن سنان عن الصادق وقد سبق في الصناعات في غاية
التحرير الاستغناء فحق حصول استغناء الطفل عن الام جاز التقريب فلا فرق ولا يحصل الاستغناء ببلوغ سبع سنين وقبل بالاستغناء عن الرضاع والمشهور الاول
لان من التقريب يستغنى عن العقد والحضانة وهو احد قول الشافعي في تقريب منه قول مالك حيث جعل التحريم عند ابي وقت سقوط الاسنان قال في الاخر
البلوغ وبه قال ابو حنيفة لما رواه عباد بن الصامت ان النبي قال لا يقرب بين الام وولد ما قبل المني قال حتى يبلغ الغلام ويختص بالمجاهد به قال بعض علما
بكرامة التقريب لا يجوز به المشهور والتحريم وهذا المختار انما هو اذا كان التقريب بعد سمي الام ولدها ما لا يماثل له فلا يجوز قطعاً لانه سبب اهل الاول
في بكرة التقريب بعد البلوغ وبه قال الشافعي لما بين النوح والفراد كل منهما من صاحبه التقيد بالصغر حديث ابن سنان للتحريم لا الكراهة ولو فرق بين البلوغ
بالبيع والهبة صح وبه قال الشافعي لوجود مقتضى التام عن معارضة النهي لا يختص بالصغر وقال احمد يطل البيع المسمى من عند الاقوى كراهة التقريب
بين الاخوين بين الولد والاب واجدة البيع ليس محرماً وبه قال الشافعي علاً بالاصل لان القرابة بينهما لا تمنع الفصاح فلا يمنع التقريب في البيع كالباع عند
وفي قولنا ان التقريب بين الولد والجد والاب سائر المحارم كالام في تحريم التقريب وقال ابو حنيفة يحرم التقريب بين الاخوين لانه دم وذو دم من النسب
الولد الجواز لفرق الجواز لفصاح مناه دون الاول عندهم صح يجوز التقريب بين البهائم ولدها بعد استغنائها عن اللبن وقبل ان كان ما يقع عليه الزكاة او كان
لهما يوزن من غير لبن امه ومنع بعض الشافعية من التقريب قبل الاستغناء بما سأل الا في الحرم فانه يقيدها ما ط كالا يجوز التقريب بالبيع كالا يجوز بالهبة
الهبة غير ما من العقود النافذة للمعين بخلاف نقل السان فله ان يوزن الام من شخص ولدها من اخر الا ان ينعوب لمدة النوع من التقريب فنهى فان لا قوى
المنع من التقريب حاسب حيث لا يجمعها الا نادى لا يحرم التقريب بالتقريب فلو اعتق الام دون ولدها او بالعكس فلا بأس لان الوصية لعمل الموت يكون بعد
انقضاء زمان التحريم فان اعتق قبله فاشكال ما لو لم يحصل التقريب الحسب فالقوى جواز البيع كمن يبيع الولد بشرط استخدام هذه المنع وكذا الوارث على من يبيع
البائع والام بل لا يرد ما يبيع في الولد بالبيع كالا في المنع كحصول التقريب وقال بعض الشافعية يجوز ما الرمن في التقريب بينهما ما به اشكال اقره الجواز لكن لغير
للمرطق ببيع ولا للموا من الامع الاخر صح لا بأس بالتقريب والصغر لعدم مقتضى المنع واصالة الام باحتماله لو كانت الام رقيقة والولد حراً وبالعكس لم يمنع من
بيع الرقيق لثبوت التقريب قبل البيع فلا يجد البيع تقريفاً لا استحالة يحصل كاحسن مسائل يجوز ان يشتري الامه ان ينظر الى وجهها كما ينظر الى وجهها
بيده وبقلبه ما لا العورة فلا يجوز له النظر اليها للحاجة الداعية الى ذلك فوجب ان يكون مشروطاً بالتقريب والفرق ما رواه ابو بصير عن الصادق قال سالت عن رجل
يعتزل الامه يشتريها قال لا بأس بنظر الحاسن كما ينظر الى الامه لا ينعى له النظر اليه ولا يجوز ذلك لمن لا يريد الشراء الا في الوجه ليقول الصادق في الامه
للرجل ان يقدح اربعة الا يوزن بدينار او سألته حبيب بن عمير عن رجل اشترى جارية مملوكة فاعطىها ثوباً قال ما لى من يدين بدينار يشتري بدينار ما
لمن لا يريد ان يشتري فان اكرهه مسئلة لو اشترى جارية فوضعا ثم ظهر استحقاتها لغيره لبيع مع جعل المشتري فان كانت بكرا غرم عشر قيمتها لاصحابها
وفيهما البهائم ان كانت ثيباً كان عليه نصف لغيره ليقول الصادق في رجل تزوج امرأة حرة فوجد امه ولدت فمشتها ان قال فلو باعها عليه عشر قيمتها ان كانت
بكر وان كانت ثيباً نصف عشر قيمتها ما اسخط من زوجها لانه ضرر في مال الغير يضر اذنه وانفع بماله عوض فوجب الرجوع عليه به وقال الشافعي يجب ما رز
وهو ثم ادلا عقداً كالح منافان ولدها المشتري الجاهل بالانصبة لولد لانه لا ينعى بل وضع البهائم وهو لانه اعتقد انه ملكها بالثراء وعليه ثمة لولده يوم سقط
حياته وبه قال الشافعي فان تلفت على مولا مادته باعتقادها انها ملكه فلا يقوم جلا لعدم مكان يقوم في حاله انفسا لالاتها اول حاله امكان يقوم ولا
ذلك هو وقت الحمل ولبعينه وبه سنده ولقول الصادق عليه السلام وعلى مولا ما ان يدفع ولدها الى يمينته يوم يصير له ثلث فان لم يكن لا يبيعها باخذ ابنه عليه
سوى ابو في ثمنه حتى يورده ويأخذ ولده ثلث فان في الاب السبي في ثمنه قال في الام ان يضره ولا يملك له حر وقال ابو حنيفة يقوم يوم المطالب بالانفسا
لا يضمنه الا بالبيع وقديمتا ان يملك مضمونا فيقوم حال ثلاثة ولو انفسا الولد بماله يجب فتمسك بالانفسا حاته قبل ذلك ولا يملك له حر وقال ابو حنيفة يقوم يوم المطالب بالانفسا
لاجل الحيلولة اذا ثبت هذا فان اشترى ان كان عالماً بالانصبة فالولد ذلول ولا يرجع بالثمن على البائع ولا يلغى به ويحمل عندى وجوبه الثمن اذا كان
اما اذا تلفت فلا وان كان عالماً فان رجع بالثمن في مقابلة كقيمة الولد ومن رجع بماله في مقابلة بغيره كقيمة العبد من الكرم
العقر اشكال في ثمن اباحة البائع له بغير عوض ومن استغناء عوضه فمقتضى هذا ان يكون علم المشتري بالانصبة لم يرجع به قال الشافعي لانه قد باع البائع المملوك
بغير عوض وبه قال الشافعي في التحقير ما قلناه من الرجوع مع قيام المصالح مع التلف وما اذا لم يعلم المشتري بالانصبة ثلثة اضرب بخبر رجوع عليه فلا يجد
وهو قمتها ان تلفت به او ادرش البكارة ان تلفت به او ابدل بزوج منها ان تلفت به لان المشتري يخلع مع انفسا ان يكون منه ما دلل البكر فانه يضمنه
رجوع به وبه قال الشافعي بغير رجوع به قولاً واحداً وهو ما اذا تلفت في يده منه ورجع عليه بغيره لولد فان رجع به على الفاسك لا يخلع مصر على ان لا يكون الولد
مضمونا عليه لم يحصل من جهته ثلاثة بل التلفت الشرع يحكم ببيع الفاسك منه وبه قال الثاني الثالث ما اختلف فيه وهو ما رواه ابو حنيفة من جهته ما رزنا اشكال
نقدم وللشافعي قولان ففي القديم لا يبرح ماله في التلفت على ان يضمن بغير عوض فقد عزم وقال الجليل لا يرجع وبه قال ابو حنيفة واحكامه لا يبرح ما استوفى
به لم يبرح به ولو اسكرها ولم يضمنها وتلفت النقرة تحت يده ففي الرجوع للشافعي وجهان احدهما ان يرجع بجزئها لانه لا يبرح بغيره بل يبرح ما عزم في
العقد على ان يضمنها والثاني لا يرجع لان تلفها تحت يده بمنزلة الثلاثة مسئلة يرجع ببيع محال بحولها ولو كسر يبرح بجزئها لانه لا يبرح بغيره بل يبرح ما عزم في

فِي بَيْعِ الثَّمَارِ وَأَحْكَامِهِ

[illegible]

المقرر

س

فِي احْكَامِ سَبْعِ اَلْاَشْهُادِ

الثاني في ثمر الاشجار **مسئله** لا يجوز بيع ثمر الشجرة قبل ظهوره واما ما لو احدث اجماعا لانها معدومة فكانت كبيع المذوق والمضامير كالمذوق
 بينهما فان كل واحد منهما مأكله وثمره مستكنة اصله مبرز الى الخارج وعمل يجوز بيعها قبل ظهورها ما عدا ما لا يوقى عندي المنع وقد تقدم البحث في ثمر
 واختلف هنا كما هو ثم وكذا لو باع الثمرة قبل ظهورها منضمته الى شئ آخر **مسئله** لا يجوز بيع ثمر الشجرة بعد ظهورها وان لم يبد صلها سائدا وبعدها
 بشرط القطع ومطو بشرط التيقن كالمطو والتمل هنا كاختلاف هناك وكذا يجوز بيعها قبل بدو الصلاح سنتين فصاعدا ويجوز بيعها منضمته الى الاصول قبل
 الصلاح وبعد مو بشرط القطع وعدمه وكذا يجوز منضمته الى غير ما مط قبل انعقادها بعد سواء كان بارزا كالنخيل والتمشيق والنبات في قشر يحتاج الى بلاء بخلاف
 كالخوخ في القشر الاسفل واللوز في قشره يحتاج الى البلاء لعل الجوز والباقى الاخضر والخرطمان والعنبر وكذا السنبلي يجوز بيعه سواء كان بارزا كالشبر أو
 كالحظيرة وسواء بيع منفردا او مع اصله سواء كان قابلا او حصيدا من غير اعتبار كبل او وزن لا اذا كان البيع بعد انقضاء **مسئله** لا بد والصالح في ثمر الاشجار
 الانتفاع في الزرع عند اشتداد الحبوب عاين موسى مثل الصادق عن ابي بكر بن محمد بن عثمان بن فضال اذا عقد وصا عتقوا الخضرة بالنبطية فمن محمد بن مبرور
 عن الصادق في ثمر الشجرة لا يمس بشرائه اصله ثمرة قبل وقطعها من اصلها ثمرة فقال اذا عقد بعد سقوط درره وقال الشافعي ان كانت الثمرة ما تحرم وتصرفه ونحو
 فبدا والصالح ان يحصل فيها هذه الالوان وان كانت ما يتقضى فان يتقضى وهو ان يبدو فيتم له الحلو ويصغر لونه وان كان ما لا يبتلون كالنخيل فبدا يخلو
 بطيب كاله وان كان بطيخا فان يقع فيه النضج وان كان مثل القشلة والجنار الذي لا يتغير لونه ولا طعمه فبان بتمامه عظم بعضه موقوف اخذه والتمس على ما ذكرنا
 فما واول من الاخذ بالتحسين والاستحسان **الثالث في الخضرة** كالثقل والبادنجان والبطيخ والجناب يجوز بيعه بعد انقضاء وقطعه ولا بشرط ادب من ذلك
 تغير لون او طعم او غيرهما لانه لو كان طاهر منقوعا في جاز بيعه كغيره من البساتين ويجوز بيعها منفردة ومنضمته الى اصولها بشرط القطع والتيقن ومطو وقال الشافعي
 ان كان البيع للثمره فمأثرة قبل بدو الصلاح وجب بشرط القطع كفي ثمره القل وان باع الاصل خاصة مع لبي وكذا لو باعها منضمته الى الثمرة التي لم يبد صلها او اذا
 باع البطيخ وغيره من الخضرة بعد بدو الصلاح في الجميع وفي بعضه عند ما وقال الشافعي يجب بشرط القطع ان خربت خراج غيره لانه اذا وجب بشرط القطع خوفا
 من الجاحية التي الغالب فيها الغنم فلان يجب خوفا من الاختلاط الذي الغالب فيه الوجود وان كان في الجواب المنع من كون الاختلاط مانعا من البيع لا مكان المصلحة
 عنه وان لم يخف اختلاطه بغيره صح بغيره بشرط القطع وبغير شرط **مسئله** لو اوردت اصول البطيخ وغيره من الخضرة للبيع بعد ظهور الثمرة عليها طمخ
 وكاسر الثمرة للبايع عملا باستصحاب السلك السليم عن شرط افعال البيع سواء كان قد بدا صلاحها او لا ولا يجب اشتراط القطع اذا لم يخف اختلاطه ثم حمل الخوخ
 يكون للبايع وما يحدث بعده للشريء به قال الشافعي ان خفت اختلاط الحبل لم يجب اشتراط القطع عندنا للاصل قال الشافعي يجب بدو الوعاء للاصول قبل
 التحمل فلا يجب اشتراط القطع للاصل وقال الشافعي لا بد من شرط القطع او القلع كالزروع ولو باع البطيخ مع اصوله لم يجب بشرط القطع عندنا كالثمرة مع الشجرة وقال
 بعض اصحاب الشافعي لا بد من شرط القطع بخلاف الثمرة مع الشجرة لان الشجرة غير مبرمة للجاحية بخلاف البطيخ مع اصله فانه معرض لها ما لو باع البطيخ واصلها لا بد
 انما استغنى عن شرط القطع وكان الارض هنا كالاختلاف **مسئله** لو باع الثمرة الظاهرة وما يظهره ذلك مع البيع عندنا وبه قال مالك والشافعي والحنابلة
 المتجدة هنا كالجوز في الثمرة في السنة الثانية فكما يصح بيع الثمرة سنتين مع هنا وان كانت تلك شقوق تميزه فجدل ما يظهره منها ما يظهره كان ما لم يبد صلها مع
 لما بدا صلاحه ولقول الصادق وقد سئل عن شراء الخوخ والكرم والتمسك سنتين او اربع سنين لا بأس به والخضرات من جلة النار وقال الشافعي لا بأس به
 وبه قال ابو حنيفة واحمد لانها ثمره لم تخلو فلا يجوز بيعها كالايجوز في غيرها قبل ظهور شئ منها الجواب للفرق فان مع الظهور يبقى المعدوم نائبا عما لا يظهره لان علم
 الظهور فان المعدوم يبقى اصلا **مسئله** لا يجوز بيع ما يخرج من ثمره جزا وكذا ما يخرج من ثمره وشرط كل ذلك مع ظهوره في الاول والخريطة لا بد من سواء بدا
 صلاحها او لا كالكراث والهندباء والنخاع والتوت الحما والاصلا السليم عن معارضته للبطل لما رواه ثعلبة بن زيد قال سألت ابا جعفر عن الربطة ناعا
 قطعها والثلاث قطعها قال لا بأس به قال فاكرت التوال عن شيا هذا فجدل يقول لا بأس به عن سامة قال سألت عن الشجر هل يصح شراؤه تلك حرطات فقلت
 اذا رأت الورق في شجرة فاشتر ما شئت من حرطه وعن معوية بن مبررة قال سألت ابا جعفر عن ثمرتين قال لا بأس به فقلت لربطة بغيرها هذه الشجرة
 كذا وكذا بخره بعد ما قال لا بأس به ثم قال كان لبي بيع الحما كذا وكذا خرطه فقلت **مسئله** من جوز بيع الثمرة قبل ظهورها ما عدا ما لا يوقى عندي المنع وقد تقدم البحث في ثمر
 التوت الحما فخرطه قبل ظهورها ما عدا ما لا يوقى عندي المنع وقد تقدم البحث في ثمر التوت الحما فخرطه قبل ظهورها ما عدا ما لا يوقى عندي المنع وقد تقدم البحث في ثمر
 تنزيها لافزع ظاهره بخلاف ودق التوت الحما ولو بيع ما يخرج من ثمره او يجوز مع اصله صح سواء بدا صلاحه او لا **المطلب الثاني في الاحكام** **مسئله**
 يجوز بيع الزرع قبل ان يقطع وبشرط التيقن ومط عملا بالاصل السليم عن لبطل فان شرط الفصل والطلق واقضت لعمامة فيه الفصل وجب على الشريء
 فصله فان لم يفعل فله البايع قطعة وتركه بالاجرة وان شرط التيقن جاز ووجب على البايع ابقاؤه الى كاله للاصل فقال الشافعي لا يجوز بيع الزرع الاخضر
 الا بشرط القطع ولو باع الزرع مع الارض جاز اجماعا وكذا عندنا يجوز بيعه بقوله ان الارض بعد ظهورها قبل بدو صلاحها بعد معا وبشرط القطع والتيقن
 منضمته الى الارض منفردة عملا بالاصل وقال الشافعي لا يجوز بيعه بقوله الارض دون الارض الا بشرط القطع او القلع سواء كان ما يخرج من الارض او من
 ولو باع الزرع بعد اشتداد الحب فهو كالباع الثمرة بعد بدو الصلاح **مسئله** في الثمرة اما بارزة كالنخيل والتمشيق والنبات في قشر يحتاج الى بلاء بخلاف
 بغيره بعد ظهوره في شجره وعلى الارض اجماعا الظهوره ومما عدا بارزة وهو سائده بالكام وموقوفها اول ما يكون كلامه من صلته بمحظوظ
 وسبقه كالزمان والجوز واللوز في القشر الثاني في ثمر الاشجار لا يجوز بيعها اجماعا لانه اذا خرج من قشره سابع البلاء الفساد فلم يبق فيه على ذلك لافرن بين ان سابع على
 شجرة ومقطوعا على الارض الا ان يكون بقا وقشره من مصلحة كالجوز واللوز في قشره فانه يجوز بيعه عندنا سواء قشره من قشره الاعلى او لا وسواء كان
 مقطوعا على الارض او باقيا على الشجرة وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد لانها حائل من اصلها مخلقة فلا يمنع من جواز البيع كقشر الرمان والبص وكذا الساقط
 الاخضر يجوز بيعه وان لم يقع عنده القشر الاعلى سواء كان رطبا او يابسا ولو بيع منفردا او منضمما ومقطوعا وغيره مقطوع عندنا ثمانية وبه قال
 وابو حنيفة واحمد لما تقدم وقال الشافعي لا يجوز بيع ذلك كله الا بعد ان يقشر الجوز واللوز وشبههما من القشر الاعلى الاعلى رأس الشجرة ولا على وجه الارض

في فرع بيع التملك

كتاب

ولا يبيع الباقي الاخر حتى يفرغ عنه القدر الا على وجوب ابيع العباس العام وابو سعيد الاضطر من الشافعي يبيع الباقي الاخر في القدر الا على وجوب
 الشافعي يبيع لا يترك في يد ابيائه في قسم الاخر يحفظ وطوبى وكذا وكذا فالأقوى يجوز والوزن اذا كانا طين فاما اذا بيا فلا يجوز بيعهما القدر الا على
 واجه الشافعي ان المقصود مستور فما لا يدور عليه وفيه المصلحة له فيه فلم يتغير كالعادن والحيوان المذبوح قبل الخبز والجواب ان منع من اللان فانه يجوز
 عند تابع العادن بشرط الشاهد وبيع الحيوان قبل الخبز ان لو شرط فيه الوزن فمسئلات السبل يجوز بيعه سواء كان حية ظاهرا كالغنم والبلد
 او مستورا كالحظيرة والذين في السم قبل بدو الصلح وبعد بشرط القطع ومطريه قال ابو حنيفة ومالك الاصل في الموتى وقال الشافعي ان كان المات ظاهرا
 جاز بيعه مع السبل بعد الحيا وبطله فلهو والمقصود وان كان مستورا كالحظيرة لم يجر بيعه السبل دون السبله ومع السبله قولان عند الجمهور ليس
 عن بيع المحب حتى يشتد في زول الهوى والا استنفادة الغاية والمجيد المنع لان المقصود مستور بما لا يتعلق بالصلح اما الارز فانه كالغنم
 يجوز بيعه في سبله لا يدرى في قسمه وقال بعض الشافعية انه كالحظيرة مسئلة اذا كان المقصود مستورا في الارض لم يجر بيعه الا بعد قلعه كالوز
 والثوم والبصل وغيره قال الشافعي للمهالة لا يشترط انشاء الصلح والوصف يجوز بيعه وادائها الظاهرة بشرط القطع والابقاء خلافا للشافعية في الابقاء والتسليم
 نوعان فاما مستورا لا يجوز بيعه قبل قلعه ومنها يكون ظاهرا يجوز بيعه بشرط القطع والتسليم ويجوز بيع اللوز في قسمه الاعلى قبل ان تقطع الا سفل
 لانه مأكول كله كالنخاع عند الشافعي وعندنا يجوز مط سواه بغير قسمه او لا وسواء انفق الاستل او لا فروع اختلف الشافعية المنع من بيع
 تقدم قول الشافعي بالمنع هل هو مقطوع به ومنع على قول منع بيع الغالب قال الحوي ان منع عليه فلو جاز بيع الغالب مع البيع فيها جعلا وبطلان
 المنع في بيع الجوز في الارض وماله ليس مبنيا على بيع الغالب بل في بيع الغالب يكره في بيعه بعد الرؤية بصفته وهذا لا يكره في قول الشافعي والمنع
 باج الجوز مثالا لقدره الصلح مع الشجرة او باع الحظيرة في سبلها مع الارض فظهر ان ابيهما ان البيع بطي الجوز والتجديف الشجر والارض قولان في الصفة
 صحهما عند القطع بالمنع في الكل للجهل باحد المقصودين وقد تدرى النوريع والاقوى عندنا الجواز وللمهالة في بعض اجزاء البيع غير مخرجه ج لو باع
 فيها بذر لم يظهر مع البذر عند ان كان البذر قابلا للشافعي قولان احدهما عندنا والثاني بطلان البيع البذر خاصة وفي الارض لم يبق شيئا من قال
 في الارض لا يدرى في النوريع بل يوجب بيع القدر بناء على ابي القولين فاما لو باع ماله والارض معهما البيع في ماله وغيره انما اذا جاز تجزيع القدر واما على
 فاذا كان البذر مقصودا بطل البيع في الجميع للمهالة ولو باع البذر وحده بطل عندنا وعند كل من يوجب العلم في البيع سواء عرفت قدما البذر وشاهدا بطل
 او لا يخفاء حاله عند المقدم وان كان بخلافه فالتسليم عندنا المبيع الغالب على الشاهدا فلو كان معلوم الوقت ولو باع الارض وحدها مع البيع وعليه
 الصبر الى اخذ الزرع وله اخبار في الضم والامتناع فان ان لم يكن عالما بالمال مسئلة كايبيع بيع الثمرة يبيع اباها على نفس الاشجار ومقطوعه
 قبل بدو الصلح وبعد مع شرط القطع والتسليم والاطلاق بشرطين الاشاعة والعلم بالجوز كما انصفت الثلث مثالا كل صورة يبيع بيع الجميع منها عندنا
 اجمع وقال بعض الشافعية لا يبيع قبل بدو الصلح لان البيع ينقضي بشرط القطع ولا يكره بيع النصف لا يقطع الجميع فينخرط البايع بنصفه في البيع
 والجواب المنع من اشتراط القطع وقد تقدم لنا ان لا يلزم ثبوته لا يمكن فتمت الثمار على نفس الاشجار سلتا الكرم هذا الصلح داخله البايع على غير كالأوباع
 ثمة فيشترى في حق بغيره الاصل فروع الوبايع نصف الثمرة مع نصف الثمرة مع جعلا وكانت الثمرة ثابتة عند الماشي من ابيع قبل بدو الصلح وب
 لو كان الثمرة لادنان والشجرة لاخر باع صاحب الثمرة فصف ثمره من صاحب الشجرة مع عندها مط على ما تقدم وللشافعي وجهان بناء على الخلاف في اشتراط
 القطع منهاج لو كانت الاشجار المتشابهة مشتركة بين جليلي فاشترى احدهما خصب صاحب من الثمرة جاز عندنا ومنع الشافعي من الجواز ولو اشترى نصيب
 صاحب من الثمرة بنصيب من الشجر جاز عندنا ومنع الشافعي من جواز مط وجوز بشرط القطع لان جملة الثمار نصيب لشري الثمرة وجملة الاشجار لاخر
 على مشري الثمرة قطع الكل لانه بهذه المقابلة ان لم قطع النصف لشري الشرط وان لم يفرغ لاصحابها بيع الشجرة على ان يفرغها لشري جاز وكذا
 لو كانت الاشجار لاحدهما والثمره بينهما فاشترى صاحب الشجرة نصيب صاحب من الثمرة انصفت الشجر جاز عندنا بشرط القطع عند الشافعي مسئلة
 يجوز للبايع ان يشتري جزءا من اشجاره كالثلاث مثله اشجاره لا يدرى للمهالة المستثنى منه وكذا يجوز ان يشتري نخلات بعينها اجماعا وان يشتري نخلا
 ممينا مستقلا من اعدان النخلة الواحدة ولا يجوز ان يشتري نخلا غير ممينة ولا نخلا غير مستقلا من شخص اجماعا ولا الاجور ولا الاستثناء غير
 فضلا البيع مجهولا ولا يجوز استثناء اوطال معلومات امداد معلومة ذهب علمنا الى جوازه وبه قال مالك لانه استثنى معلوما فاشترى ما لو استثنى جزء
 مشاعا والقول الصادق وقد سئل عن رجل اشترى نخلا بالبرص فاشترى النخلة واستثنى الكرم من اثمرا واكثر قل لا بأس وقال ابو حنيفة والشافعي والخلف
 لا يجوز لان البني من بين السبل والاشجار لا يبيع معلوم بالشاهدا لا بالصدق والاستثناء منه يبرح حكم الشاهدا ولانه لا يدرى كبره في حكم الشاهدا
 منه فلم يجوز الجواب لو ادعى ان البني اشجارا لم يجره الجواز استثناء الجزء الشاع والنخلة المعلومة اجماعا والعلم بالشاهدا حاصل مع الاستثناء وعدم وجهه عند
 حاصلة منها ما فلا وجه للتخصيص فروع اذا استثنى جزءا من اشجاره او اوطال امينة فملك من الثمرة حق سقط من الثمن اجماعا اما في الجزء الشاع
 فظا واما في الاوطال المعلومة فتؤخذ منها الحزن والتجني فيقوله من ذهب ثلث الثمرة او نصفها فيذهب من الثمن بقدر تلك المنة اما لو استثنى جزءا
 بطل مشار من الثمرة وما يخل منها الحقل بطلان البيع ولو استثنى نخلات بعينها الوعد فاصيب من ثمة قد منعت الثمرة فان كان له ثمن سقط الثالث
 وان كان الثالث غير المستثنى كان المستثنى للبايع ج لو قال بعتك من هذه الصبرة قنبر الاموك كايبيع لان المقصود معلوم المتعدد والمكوك ايضا معلوم
 فكان الباقي معلوما هذا اذا علم وجود الصبرة في الصبرة مسئلة لو باع الثمن قبل بدو الصلح على شرط القطع ومط عندنا او باع لقطعة واحدة من
 النخلة او لبطيخ وبيتهما ثم يخل في النخل ثمة لثري او في اصول النخلة للبايع بيا الاصل اذا لم يشرط لشري فان تميز فلا يجب وان اختلفا
 بحيث لا يتمر فاما ان يكون بعد القبض او قبله فان كان بعد القبض كان المشتري شيكا للبايع فان علم المتعدد دون الثمن لحد كل منهما من الثمرة بطل
 الذي من النخلة فان لم يعلم المتعدد ولا البين اصطلاحا كما لو وقع طعام شخص على طعام غيره ولم يعلم المتعدد وان كان قبل القبض بخر المشتري من الصلح والامتناع

في حكمائج التما

وہ

...

کتابخانه

وَقُلْ لَهَا

فِي أَحْكَامِ بَيْعِ الثَّمَانِ

[illegible]

في أحكام العترة

لوبيع رجلان من واحدة صنفه واحدة تخلطين بحريتهما واحد وجعلنا في الصنفين بتعدد البايع أظهر من تعدد المشتري في الثالثة
لهم لا يجوز الزيادة على حصة أو سواها نظر إلى شري الرطب لا ينعزل من المخرم الذي هو خلاف قياس الربويات فلا ينبغي أن يدخل ملكة أكثر من العدد المقتضى في حصة
والجواب أن ذلك باق في بايع واحد ما في اثنين فلا يصح لوبيع رجلان من رجلين صنفه واحدة احتمال جواز أربع تخيلات وقال الشافعي لا يجوز أكثر من عشرة
ويجوز فسادها في العترة قولان مستدلان من قبل ثبت العترة في العترة قلنا بقناول تحريم المحاملة العترة حتم الثبوت والافلا باس في بيعه بالزبد
أو الصنف انحصار بالبيع على مودعه وانتفاء أصالة العترة بالولا لا انتفاء شرطه وهو الكيل والوزن في العترة على رؤس الاتباع اما الشافعي فانه علم المخرم
في العترة كالمخرم وجوز بيع العترة منه لان في حديث ابن عمر قال قال الربيع الرطب بالعترة والعنب بالعترة لا يبيعان العنب بخرم كخرم الرطب وهو لا يبيع بخرم
مقداره بالعترة اما ما عد ذلك من الفاد التي تجفف كالمخرم الخوخ الاجاص في جواز بيعه على شجرة بخرمه لكافي قولان الجواز كالرطب العنبان
الحاجة تدعو اليه والمنع لان العترة يجب لو بيعت المخرم منها ولا يباع العترة في خرصها مستدلان اما بجوز بيع الرطب بخرمه من ان كان
على رؤس الخلة العترة خاصة فاما اذا كان الرطب على وجه الارض فانه لا يجوز لان ذلك مما جاز للمحاجة ولا حاجة الى شروئ ذلك على وجه الارض واما المخرم
في جواز بيعه على الخلة او تحتها او لوبيع الرطب على رؤس الخلة خروصا او باع الرطب على رؤس الخلة خروصا بالرطب والخروص
كله لا يفتقر الى جواز الاصل السالم من معارضة الويا لا انتفاءه بانتفاء شرطه ويرى قال ابو علي بن خنيزان من الشافعية لما روى عن النبي انه رخص في بيع العترة
بالرطب والرطب قال ابو اسحق منهم ان كان نوعا واحدا لم يخرم وان كان نوعين خاف لان في النوع الواحد لا حاجة اليه وقد ثبت خرص صحيح النوعين وقال
الاصطخري منهم انه لا يجوز لان النبي انه رخص في بيعه بالرطب فلم يخرم في ذلك وهو لان المساواة بين الرطب والرطب قريب منها بين الرطب والعترة ولو باع الرطب على
وجه الارض بالرطب على وجه الارض متساويا جاز عندنا على ما تقدم في باب الاطلاق الشافعي مستدلان في كلام الاصطخري بقوله في خرص من بيع العترة
على غير ما كان الدار والبنان او متساويا او متشريا ثمرة البستان على شكل لان الخلة اذا كانت للعترة ملك ان ادب الحقة لتصرفه يدخل مترو
العترة اليها كذا في ثبوتها وكذا في ثمره بستانه فاقضت حكمه جواز بيعها على مالك الدار والبنان متساويا او متشريا ثمرة في ثمرها الحاجة بخلاف غيرها
وقد اطلق المجوزين من ابيهم والعموم فيجوز لصاحب البستان بيع حصة وسوق من الرطب بخرمها بما لا يضره من خرص كان مستدلا بجوز ان يقبل احد من بين
بخرم صاحب من الثمرة في معلوم منها لا على سبيل البيع عملا بالاصل لان الحاجة قد تدعو اليه لاداءه بعقوبة شعبة عن الصادق قال سئل عن
الرجلين يكون بينهما الخلة فيقول احدهما لصاحبه اشترا ما ان يخذ هذا الخلة كذا وكذا كذا يسمى بقطعة نصف هذا الكيل ثلث او ثلثين او ثلثا ان اخذت انا الثلث
وارد عليك قال لا بأس بذلك من جواز البيع بمقتضى تلك عملا بالاصل السالم من معارضة الويا لا ادلاؤن في العترة على رأس الشجرة فعلى جواز البيع بثبوت
احكام من اضمن على البايع قبل الاقباض وعلى المشتري بعد وان منعنا البيع وجوزنا التخلل كان معناه ان التخلل باخذ جميع العترة ويدفع الى شريكه من قدر حصة
على ما قبل به فان كان ما حصل ساد لما قبل به فلا بحث وان زاد فله وان نقص فله وهل يكون ذلك زما اشكال وعلى تقدير لزومه هل يكون التناقص عليه
وهل يكون مضمونا في ذلك لا ترتب ذلك لان ما بيع فاسدا او قبل ولو تلفت الثمرة او لم يملكه بعد القبض هل يقطع من المال الذي قبل به ثم لا يستلزم
يجوز لشري الثمرة ان يبيعها بزيادة عما ابتاعه بقرينة مقتضى ما قبل بخرمه بعد عملا بالاصل وبما رواه محمد بن الحلبي في الصحيح عن الصادق قال سألته عن الرجل يشتري
العترة ثم يبيعها قبل ان يخذها قال ان وجد بها ما لم يبيع في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى قال قال رجل يشتري العترة ثم يبيعها قبل ان يخذها
قال لا بأس به مستدلان لو اشترى قبلا مع صولة مع فان قطع فبطلت فلو كان شرط صاحب الارض قطع فم يقطع كان عليه جرة الارض ولو لم يقطع
المشتري الاصل فهو لصاحبه فافضل له الشري وبذلك كان للبائع ولو لم يقطع كان شرط البايع وبذلك كان للبائع لو سقط من الحب المخصوص
شيء فبطلت في المقابل فهو لصاحب البذر لا الارض خلا لا احد سواء سقاء صاحب الارض وبما رواه ابو الحسن صاحب الارض لا جرة لانه شغلها بما له اخره ولو
تخلل لقطع اجزا فخر كحق على كل له وعليه الجرة سواء سقاء صاحب الارض ولا في رواية هرون بن جعفر الغنوي عن الصادق قال قلت لرجل يشتري الخلة
لقطعة المجدوع فبطلت الخلة قال هو له الا ان يكون صاحب الارض سقاء وقام عليه هذه الرواية بحمولة على جواز عقد المساواة بينهما مستدلان بجواز
للانسان ان يبيع من غير الخلة والزرع ان ياكل منه غير اقل ولا ياكل له ان ياكل منها شيئا بحمله ويخرج به لما رواه ابن عمر في الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق
قال سألته عن الرجل يترك الخلة والنخل في العترة فيجوز له ان ياكل منها من غير ان ياكل منها شيئا بحمله ويخرج به لما رواه ابن عمر في الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق
عن الرضا قال سألته عن الرجل يترك الخلة والنخل في العترة فيجوز له ان ياكل منها من غير ان ياكل منها شيئا بحمله ويخرج به لما رواه ابن عمر في الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق
حاله ان ياكل منها شيئا او امره القيم فليس له ان ياكل منها شيئا بحمله ويخرج به لما رواه ابن عمر في الصحيح عن بعض اصحابنا عن الصادق
على ما يحمله مع فاما ما ياكله في محال من الثمرة فيباع للرواية السابقة ولما رواه الحسن بن سعيد عن ابي جعفر عن بعض اصحابنا عن محمد بن مروان عن الصادق قال قلت
له امر بالعترة فاكل منها قال كل ولا تخجل قلت جعلت فداك التجر قد اشتريتها وقد اموالها قال اشتريتها ما لم يتركها مستدلان وكان في رواية رجل وزرع وبها في رواية
والطاب جانبا للانسان ان يشتري عترة بالاصل ولما رواه عبد الله بن جعفر عن الصادق قال سألته عن رجل يبيعها ارجلها ونخل وزرع وبها في رواية
قال لا بأس اذا ثبت هذا فانه يجوز ان يشتري ما بينهما من العترة والزرع وبشرط منفعه الرجل مضمون من شيء معلوم وان يتقبل عترة على خلاف
اصنافها بغير مقتضى الاصل **الفصل الثالث** في الصون وهو بيع الاثمان من الذهب والفضة بالاثمان واما سمي صونا لان الصون في اللغة هو
ولما كان الصون يحصل بتقليب العترة والعترة مناسي صونا وهو جابر لجماعا وله شرط يلحق ان يبيع مستدلا من شرط الصون التقاض في المجلس قبل المرد
سواء مما اثنى اجسا او اخلفه او سواها كما تعين او غير معين بل هو موصوفين لما رواه العامة عن ابي قال لا يبيع الذهب بالذهب الا هله وهله وهي تحضه
وجوب التقاض في المجلس من طريق ما صاود له محمد بن قيس عن ابي اقره قال قال ابي القاسم عليه السلام لا يبيع رجل فضة بدينار ولا يبيع دينار بدينار ولا يبيع ذهب
بفضة الا يدا يدا ثبت هذا فلا يجوز اسلاف احداهما في الاخرى او تعاقب في الجنس او خلفا في سواء ثنا او وصفا او تعاقبا لان التقاض في المجلس شرط فيه
وسواء اخذ ارضا او اضعافا

في حقه
في حقه

لا يفتقر

کتابخانه

[illegible]

فِي أَحْكَامِ بَيْعِ الصَّنِ

ملاواں ایفدرا علی
مخلص

102

کتابخانه

والدنانير يتبينان بالتعيين فلو باعته هذه الدراهم وهذه الدراهم بغير التسمية لا بدل بمثلها بل يجب عليه دفع تلك الثمن كالمبيع ولو تلفت قبل القبض
انفسح البيع ولم يكن له دفع عوضها وان ساواه مطولا لا لباع طلبه وان وجد الباع بها عيبا لم يستبدلها بل امان برضى ما انفسح العقد وبه قال الشافعي رحمه
لأختلاف الأغراض باختلاف الاشياء كالمبيع ولا تنافس من بشار الباع بالعقد فوجب تعيين كسائر الاعراض لان الدرهم والدنانير يتبعان في النقص والزيادة
نكذ منا ولو ابدلها بمثلها او بغير جنسها برضا الباع فهو كبيع من الباع وقال ابو حنيفة لا يتبعان بالعقد بل يتبعان بالقبض ويجوز ابدالها بمثلها واذا
بطل القبض لا ينفسخ العقد واذا وجد بها عيبا كان له الاستبدال لا يجوز الا في العقد وما يجوز الا في العقد لا يتبعان بالتعيين بالتعيين كالكال والصيغة ولا يبر
عوض عيبها ولو كان جواز لا خلاف ثبت لان المعروف انصرف اليه بغيره بانه مقام الصفة والمكالم المراد به تغدير العقود عليه كل مكالم فلا يبر
مقدور بمثلها ولا يختلف في ذلك وهذا بخلاف ما عايناهما فافترقا والعوض ينقضي بما بعد القبض وبما لو دفعه وبالعقب بالارمان وكل منساوي لا يبر
مسئلة ان اذا تقابضا الصنفين ثم وجد احدهما بما صا البع عيبا موقعا الاول ان يكونا متعيينين فاما ان يكون العيب من غير الجنس كان بشري فمضى فخرج
بصا او ذهابا فخرج بخاسا او من الجنس كان يكون الفضة سوداء او خشناء او مضطربة السكة فالحال في السكة السلطان فان كان الاول بطل البيع وبه قال الشافعي
لان غير ما اشتره وكذا في غير الصرف لو باعه ثوبا على ان كان فخرج صونا او بطلا فخرج حمارة لو وقع العقد على غير هذا الجنس وجب له ان يبر ليس لا بد
لوقوع العقد على عين شخصه لا بغيره اول غير ما ولا الارش لعدم وقوع الصحيح على هذه العين وقال بعض الشافعية البيع صحيح ويخبر المشتري لان البيع يقع
على عينه وليس بجيد ولو كان البعض من غير الجنس بطل فيه وكان المشتري او الباع باختيار الباقى بين الفسخ واخذه بمحضه من الثمن بعد بطله على الجنس وعلى
الاخر لو كان منه لبعض الصنفين عليه للشافعي فيه قولان الصفة المطلان وان كان الثاني تخير من انتقل اليه بين اردو والاكتفاء وليس له المطالبة بالبدل لو وقع
العقد على عين شخصه ثم ان كان العيب لكل كان له رد الكل والامساك وليس له رد البعض لتفرق الصنفين على صاحبه وان كان العيب البعض كان له رد الجميع
او امساكهم وصل له رد البعض الوجه ذلك لان انتقال الصحيح بالبيع وشيئنا كالمكالم لا يوجب فسخ البيع فيه ويجوز للبعض الصنفين تحقق صاحبه ولا يشترط
تولان مبينان على تفرق الصنفين فان قلنا لا يفرق رد الكل او امساكهم وان قلنا يفرق رد البعض ملك الباقى بمحضه من الثمن ويحج على من هذا الصنفين المطلان
لو اشترى درهمين درهم فوجد في بعضهما عيبا لا يفرق في المقاضاة لان العيب باخذ من الثمن اقل مما باخذ السليم فيكون الباقى متعاضلا ثم ان تفرق الثمن في الثمن
في الجنس كالدراهم بمثلها والدنانير بمثلها لم يكن له الارش لما عايناهما من ان جيد الجورم ورد به جنس واحد فلو اخلد الارش بقي ما بعد مقابلها ما هو ازيد
من مرجع اتحاد الجنس فيكون دبا وان كان مخالفا كالدراهم بالدنانير كان له المطالبة بالارش مع الامساك ما دام ملك الجنس فان عايناه فان اخذ الارش
من جنس السليم بطل فيه لانه قد فاق شرط الصرف موالا فخرج الجنس من الجنس وان كان مخالفا مع لانه لا يكون صرفا القسم الثاني ان يكونا غير متعينين
بما هما الدراهم والدراهم او الدنانير والدنانير او الدراهم والدنانير في الذمة ولا يصح ادمان العوضين وانما يتبعان في المجلس قبل التفرق سواء وصفا
سواء وصفا العوضين او اطلاقا اذا كان للبلد نقد غالب مثل ان يقول بعتك عشرة دراهم من فضة بدينار مصري او يقول بعتك عشرة دراهم بدينار
وكان لكل من الدراهم والدنانير نقد غالب فانه يصح اجماعا ولو لم يكن في البلد نقد غالب لم يصح الاطلاق ويجب بيان النوع فاذا صاروا جنسين ذلك
في المجلس بتقابلهما فان تقابضا ثم وجد احدهما او هما عيبا في ما صار اليه فان كان قبل التفرق كان له المطالبة بالبدل سواء كان العيب من جنس او من
جنس لو وقع العقد على مطلق سليم وان كان بعد التفرق فان كان العيب من غير الجنس في الجميع بطل العقد لا يفرق قبل التفاضل وان كان في البعض بطل
فيه وكان في الباقى باختيار والشافعي في قولنا يفرق الصنفين وان كان العيب من جنس كان له البطلان لا بدل به قال الشافعي احد قوليه ابو يوسف ومحمد واحمد لانه
لما ازيد الرقيل التفرق جاز بعده كالمسلم بغيره وقت الثاني ليس له الابدال وهو قول الرز والاحراز التفرق في الصرف بطل القبض وهو بطل والملازمة
لحصول القبض ولهذا اورد في العيب لو لم يبيع فلو لم يكن له البيع سابقا عليه لما كان كذلك هل فسخ البيع الوجه انه ليس له ذلك الا مع نقد بطل الصحيح
لان العقد يتناول امر اكلا ويختص بثبوت لان المطلق يتبعان بالتفاضل وقد حصل به الامساك مما ناول الارش مع اختلاف الجنس مع انعقاد ولا يلزم
الربا ومع الرد هل يتزوج اخذ البطلان في مجلس اردا شكل فلو كان العيب بعضه كان له رد الكل والعيب متعلقا بالشافعي احد قوليه وامساكهم بالارش عايناه
مع اختلاف الجنس فاذا لوده كان له المطالبة بالبدل والاختلاف كالتقدم في ما هو عيب الجميع هل فسخ العقد على ما تقدم من الاحتمال وقال الشافعي في جواز
الابدال لم يكن له الفسخ كالعيب السليم وان لم يجوز كان له التخياري الرد والفسخ في الجميع وهل له رد البعض متى على تفرق الصنفين وهل بشرط اخلد
في مجلس اردا شكل فقامت من انصرف في بطلان الرد ومن عدمه ولو ظهر العيب بعد التفاضل وتلف العيب من غير الجنس بطل الصرف به والباقي
في ضمن الثالث التل والقيمة ولو كان من جنس كان له اخذ الاثر ان اختلف الجنس لا فلا لانه يكون دبا بل يصح العقد بينهما ويرد مثل الثالث وقيمة ان له
يكن له مثل ويبزر جمع الثمن الذي من جهته تان يكتسب نقص السعر في اذنه لا يمنع الرد بالعيب فلو صار درهمين عشرة بدينار فوجد
صارت فتعدي بدينار او احد عشر مع الرد ولا يبر وليس للغير الامتناع من اخذ العيب في الرد بالقيمة مسئلة يجوز اخلا واحدنا
الى الاخر في قدر عوضه فنصح البيع فيما يضره فيه القبض في المجلس قبل اخذها لاصالة الصديق العاقل وقضاء عقلا لا امتناع من الاقدام على النكذب اذا تقدر
هذا فلو اخبره بالوزن فاشتراه صح العقد لانه كبيع المطلق لكن بخلافه التعيين فان قصدهم وجد ما نصا بعد العقد بطل الصرف مع اتحاد الثمن الثمن
في الجنس سواء تفرقا ولا استماله على الربا حيث باع العين الشخصية لانا نصه بالزيادة اما لو اختلفت جنس فان البيع لا يبر من اسله لقول هذا العقد
التفاوت بين الثمن والثمن فكان بمنزلة العيب بل يتخير من نقص عليه بين الرد والاخذ بمحضه من الثمن اما الجميع على ما تقدم ولو وجد ابدال واخذ الجنس
فان عين بان قال بعتك هذا الدينار بهذا العيب بطل البيع لا شتما على ان يبر ولو لم يبر بان قال بعتك بدينار بدينار ثم دفع اليه الزايد مع البيع
لعدم تعيين هذا الزايد هنا لوقوع العقد على مطلق ويكون الزايد في يد خاضعها امانة او فوعها في يده من غير قرضه بل بان ما كذا ويجوز ان يكون
يكون مضمونة لانه قبض الدينار الزايد على ان يبره ومن يبره ويقبض البيع الصحيح وانما ساعد مضمون على فاضله بغيره لو دفع اليه ثمن من الثمن يكون

فَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُرَفِّقِ

[illegible]

في خكا خبا المجلس

من هو امر وجب الشافعية لان اول من قام مقام الشخص في صحة العقد كذا في الخيار والثاني يثبت لان لفظ الخيار ليس هنا اثنان والجمهور قد
على الغالب على ما قلناه يثبت الخيار الاول للطفل معاد الاول نائب عن الطفل فان التزم لنفسه يثبت الخيار للطفل وان التزم للطفل يثبت الخيار للطفل لان
لان مفارقة المجلس مع الاصطلاح لا تقدم مفارقة موثقة في ذوال الخيار والشخص لا يفارق نفسه وان فارق المجلس وهو واحد وجب الشافعية لثاني انه مفارقة المجلس بلزم
العقد ليس بجديد واما بلزم باسقاط الخيار او اشترط سقوط في العقد ولا يثبت دائما وكذا لو لمع مال احد ولا بد على الآخر وما صغير ان البحث كما تقدم
ب لو اشترى من يتفق عليه بالملك الابن الابن لم يثبت خيار المجلس فيه ايضا لان ليس عقد مغالبة من جهة المشتري لا نروى عن رجل الغبن المالك والمقصود
من الخيار ان ينظر ويترى على الغبن عن نفسه اما من جهة المبيع فهو وان كان عقده معاوضة لكن النظر ان جانب العتق قوي وهو عقد في الشافعية
الاخر يثبت لقوله ان يجوز ولده والده الابن بجده مملوكا بشرط فيمنعه فان يفتق انشاء لعن على بعد العقد مائة واكثر الشافعية ينوون خيارا هنا على احوال الملك
ومن الخيار فان كان للمبايع ظهرا الخيار ولا يحكم بالعق لا بعد خواتم وان كان موقوفاتهما الخيار ايضا وانما المصنعا العقد لم يترى عتق بالشرع وان كان
فلا خيار له ويثبت للمبايع متى يفتق ويترى وجها عندهم اظهره ان لا يحكم بالعق حتى يفتق زمان الخيار ثم يحكم بعتقه يوم الشرع والفتق ان يفتق في الحال
من يطل خيار المبايع ويترى انما اذا عتق المشتري العبد الاجنبي في زمان الخيار وان العبد يفتق في الحال لا يترى بوجده من لونا الاصل العقد ح اذا اشترى من
مولاه وقلنا بالصحة فلا خيار له وللشافعية خيار المجلس هنا وفيها اشكال وللشافعية وجها في لونها لو شرط في
خيار المجلس عقد البيع مع الشرط وسقط الخيار وللشافعية صحة البيع الشرط قولان ولو اشترى الغائب بوصف يثبت عند خيار المجلس ولو شرط
وللشافعية صحة البيع قولان فان قال بجملة لم يثبت خيار المجلس مع خيار الرتبة عنده وليس بجديد مستلزم ولا يثبت خيار المجلس في شيء من العقود سوى
البيع عند علمائنا عملا باسالة لزوم عروض الجواز خرج عنه البيع لقوله البعان بالخيار فيبقى الباقي على لزوم بمقتضى عموم قوله ثم او فوالعقود يثبت
الشافعية خيار المجلس ما شاء بالبيع كصلح المعاوضة هو موقوف على العتق الباطل عندنا اذا ثبت هذا فاعلم ان العقد اما ان يكون جازيا من الطرفين فلا خيار بالخيار
ثابتا ابدافه على خيار المجلس واما الجازي من احدهما فلهذا الغنى من حيث هو جازي في حقه ولا يترى من موطنا فغنى الغنى بمقتضى خيار المجلس التروى لرفع الغنى
نفسه وكذا الرهن لا يثبت خيار المجلس لان يكون مشروطا ببيع واقضه قبل التفرغ وامكن التفرغ الرهن بان يفسخ البيع حتى يفتق الرهن يتعاقد بغير الشافعية
ثبت الخيار في الكتاب وبعضهم اثنوا في الضمان او يكون لان من الطرفين وهو ضمان اما ان يكون عقدا ولا على الغنى ولما زاد على التفتق
انواع الاول البيع ويثبت خيار المجلس في جميع انواعه الاستثنى ويثبت خيار الشرط في جميع انواعه السلف والصرف في برفق الشافعية لا تفتق العقد هنا الى التفتق
في المجلس والتفرق من غير علة بينهما ثبوت الخيار بعد التفرق يمنع لزوم القبض فيه ويثبت بينهما علة بعد التفرق ولا يثبت خيار المجلس في الصلح لاختصاص الغنى
ببيع وفيه الشافعية الصلح الى تمام ثلثه صلح مبيع مثل ان يدعى دارا بغير التفتق له بها ثم يصلحه منها على عوض وصلح معاوضة بان يدعى دارا بغيره بها ثم
يصلح على ان يخرجه هو او عبده او بكنة دان سند وصلح موصية وحطية بان يدعى عليا بغيره ثم يبرئ من بعضه ويخلص الباقي او يبرئ به بعضه كان عتقا
ويخلص الباقي فالاول بدل خلع الخيار ان معا والباء بان لا يدخلها شيء من الخيارين لا شرع على يقين بان لا يخله فيها واما الاقالة فانها خلع عندنا وهو واحد
قولي الشافعية فلا يثبت خيار الخيار وفي الثاني لانها مبيع فيثبت فيها الخيار والحالة ليست بيعا عندنا فلا يثبت فيها خيار المجلس وعندنا شافعية قولان احدهما انها
ليست معاوضة فلا خيار فيها والثاني انها معاوضة فثبت فيها الخيار ايضا لانها ليست على قواعد المعاوضة ان لو كانت معاوضة كانت باطله لانها
على بيع دين بدين ولا يثبت فيها الابراء ولهذا لا يصح بلفظ البيع ويجوز في العقود من غير قبض وانما ليس ببيع فلا يدخله الخيار وبرهان الشافعية ان الغنى
دخل فيه مقطوعا به مع الرضوخ الغنى واما الشفعية فليست ببيع عندنا فلا يثبت فيها خيار المجلس لحد ولا خيار الشرط لانها لا تفتق على الرضا وقال
الشافعية لا يثبت فيها خيار الشرط واما خيار المجلس فلا يثبت للمشتري لا يترى من ثبوت الشفعية في ثبوت الشفيع وجها في ثبوت لان سبيل الاختيار
سبيل المعاوضة ولهذا يثبت فيه الرضا والقبول بالوجه والعهد والمنع لان المشتري لا خيار له وبعد اختصاص خيار المجلس بالحد المتعاقد فاختلصت احواله
على نقضه بالثبوت معناه فقال بعضهم ان الشفيع بالخيار بين الاخذ والترك ما دام في المجلس مع التروى العود وعطام امام الرهن من هذا القائل وقال انه على التروى
ثم الخيار في اخذ المالك رده واما اختياره بين المال البيع الغنى فليس ببيع عندنا فلا يثبت فيه خيار بل يترى من خياره وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم
وجها ان الخيار ما دام في المجلس واما الوقت فلا خيار فيه عندنا فكل شافعية لان اذالة على وجه القهر يبرئ من خياره الى غير ملك فلو كان العتق واما الهبة فهو خيار
فلا خيار فيها واما اذا قبض فان لم يكن فيها ثواب فلا خيار فيها لان قصد التبرع فلا معنى لثبات الخيار فيها وان ذهب بشرط الثواب ومطوقنا ان يفتق في ثواب
فلا خيار فيها اظهره ان لا خيار فيها لانها لا تنضم بها لفظ المصلحة لفظ الارفاق فلا يثبت بمقتضاها الخيار والثاني ان يثبت فيها خيار المجلس خيار الشرط وقال
بعضهم ان لا يثبت خيار الشرط وخيار المجلس قولان واما الوصية فلا خيار فيها لانها لا تنضم الى ان يموت فان ماتت واما العتمة فلا خيار فيها سواء تفتقت
رأوا ولا لانها ليست ببيع قال الشافعية يثبت الخيار ان تفتق في ذوان لم تفتق فان جرت الاجابة فلا خيار فيها ان جرت الرضا وقلنا افرا حق لم يثبت
وان قلنا انها مبيع فكذلك اصح الوجهين واما النزاع الثاني وهو الوارء على النفقة فثبت الخيار ولا يثبت فيه خيار المجلس عندنا لانها لا تنضم على عتق سبق ان
ولا يترى لا يفتق فيه العوض واما الصدقات فلا يثبت فيها خيار المجلس عندنا لانها ليس ببيع وللشافعية قولان احدهما ما قلناه لانها لا تنضم على عتق النكاح عندنا
في احد الموضوعين لم يثبت في الاخر ولان المال يبيع النكاح واذ لم يثبت الخيار في التبرع لم يثبت التبرع والثاني يثبت لان الصدق عقد مستقل ومنه
ثبت فيه خيار الشرط اضل هذا ان خرج من المثل على مد بين الوجهين ثبوت خيار المجلس في موضوع الخلع احدهما بالثبوت لا معاوضة واذ افتق في الخلع
رجعتا عدم لان المصلحة من الغنى دون المال فاشبه النكاح واما الاجابة فلا يثبت فيها خيار المجلس بنوعها اعني الهبة وهي المتعلقة بالزنا والنفقة
لانها ليست ببيع او قالت الشافعية ثبوت خيار المجلس هنا وجها في ثبوت لانها معاوضة لا يترى من خياره بل هي من غير صفات الحقيقة وقال بعضهم لا يثبت
في الاجابة مشتمل على غير لان عقد على معدوم والخيار غير نافذ في غير المعدوم لان العقد ان الخلق كجارة العين اما الاجابة على الدفعة فثبت فيها خيار المجلس

والطفل لم وان التزم لنفسه

في خيار المبايع وفيها اشكال وللشافعية وجها في لونها لو شرط في خيار المجلس عقد البيع مع الشرط وسقط الخيار وللشافعية صحة البيع الشرط قولان ولو اشترى الغائب بوصف يثبت عند خيار المجلس ولو شرط

لا يثبت خيار المجلس في جميع انواعه الاستثنى ويثبت خيار الشرط في جميع انواعه السلف والصرف في برفق الشافعية لا تفتق العقد هنا الى التفتق في المجلس والتفرق من غير علة بينهما ثبوت الخيار بعد التفرق يمنع لزوم القبض فيه ويثبت بينهما علة بعد التفرق ولا يثبت خيار المجلس في الصلح لاختصاص الغنى ببيع وفيه الشافعية الصلح الى تمام ثلثه صلح مبيع مثل ان يدعى دارا بغير التفتق له بها ثم يصلحه منها على عوض وصلح معاوضة بان يدعى دارا بغيره بها ثم يصلح على ان يخرجه هو او عبده او بكنة دان سند وصلح موصية وحطية بان يدعى عليا بغيره ثم يبرئ من بعضه ويخلص الباقي او يبرئ به بعضه كان عتقا ويخلص الباقي فالاول بدل خلع الخيار ان معا والباء بان لا يدخلها شيء من الخيارين لا شرع على يقين بان لا يخله فيها واما الاقالة فانها خلع عندنا وهو واحد قولي الشافعية فلا يثبت خيار الخيار وفي الثاني لانها مبيع فيثبت فيها الخيار والحالة ليست بيعا عندنا فلا يثبت فيها خيار المجلس وعندنا شافعية قولان احدهما انها ليست معاوضة فلا خيار فيها والثاني انها معاوضة فثبت فيها الخيار ايضا لانها ليست على قواعد المعاوضة ان لو كانت معاوضة كانت باطله لانها على بيع دين بدين ولا يثبت فيها الابراء ولهذا لا يصح بلفظ البيع ويجوز في العقود من غير قبض وانما ليس ببيع فلا يدخله الخيار وبرهان الشافعية ان الغنى دخل فيه مقطوعا به مع الرضوخ الغنى واما الشفعية فليست ببيع عندنا فلا يثبت فيها خيار المجلس لحد ولا خيار الشرط لانها لا تفتق على الرضا وقال الشافعية لا يثبت فيها خيار الشرط واما خيار المجلس فلا يثبت للمشتري لا يترى من ثبوت الشفعية في ثبوت الشفيع وجها في ثبوت لان سبيل الاختيار سبيل المعاوضة ولهذا يثبت فيه الرضا والقبول بالوجه والعهد والمنع لان المشتري لا خيار له وبعد اختصاص خيار المجلس بالحد المتعاقد فاختلصت احواله على نقضه بالثبوت معناه فقال بعضهم ان الشفيع بالخيار بين الاخذ والترك ما دام في المجلس مع التروى العود وعطام امام الرهن من هذا القائل وقال انه على التروى ثم الخيار في اخذ المالك رده واما اختياره بين المال البيع الغنى فليس ببيع عندنا فلا يثبت فيه خيار بل يترى من خياره وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم وجها ان الخيار ما دام في المجلس واما الوقت فلا خيار فيه عندنا فكل شافعية لان اذالة على وجه القهر يبرئ من خياره الى غير ملك فلو كان العتق واما الهبة فهو خيار فلا خيار فيها واما اذا قبض فان لم يكن فيها ثواب فلا خيار فيها لان قصد التبرع فلا معنى لثبات الخيار فيها وان ذهب بشرط الثواب ومطوقنا ان يفتق في ثواب فلا خيار فيها اظهره ان لا خيار فيها لانها لا تنضم بها لفظ المصلحة لفظ الارفاق فلا يثبت بمقتضاها الخيار والثاني ان يثبت فيها خيار المجلس خيار الشرط وقال بعضهم ان لا يثبت خيار الشرط وخيار المجلس قولان واما الوصية فلا خيار فيها لانها لا تنضم الى ان يموت فان ماتت واما العتمة فلا خيار فيها سواء تفتقت رأوا ولا لانها ليست ببيع قال الشافعية يثبت الخيار ان تفتق في ذوان لم تفتق فان جرت الاجابة فلا خيار فيها ان جرت الرضا وقلنا افرا حق لم يثبت وان قلنا انها مبيع فكذلك اصح الوجهين واما النزاع الثاني وهو الوارء على النفقة فثبت الخيار ولا يثبت فيه خيار المجلس عندنا لانها لا تنضم على عتق سبق ان ولا يترى لا يفتق فيه العوض واما الصدقات فلا يثبت فيها خيار المجلس عندنا لانها ليس ببيع وللشافعية قولان احدهما ما قلناه لانها لا تنضم على عتق النكاح عندنا في احد الموضوعين لم يثبت في الاخر ولان المال يبيع النكاح واذ لم يثبت الخيار في التبرع لم يثبت التبرع والثاني يثبت لان الصدق عقد مستقل ومنه ثبت فيه خيار الشرط اضل هذا ان خرج من المثل على مد بين الوجهين ثبوت خيار المجلس في موضوع الخلع احدهما بالثبوت لا معاوضة واذ افتق في الخلع رجعتا عدم لان المصلحة من الغنى دون المال فاشبه النكاح واما الاجابة فلا يثبت فيها خيار المجلس بنوعها اعني الهبة وهي المتعلقة بالزنا والنفقة لانها ليست ببيع او قالت الشافعية ثبوت خيار المجلس هنا وجها في ثبوت لانها معاوضة لا يترى من خياره بل هي من غير صفات الحقيقة وقال بعضهم لا يثبت في الاجابة مشتمل على غير لان عقد على معدوم والخيار غير نافذ في غير المعدوم لان العقد ان الخلق كجارة العين اما الاجابة على الدفعة فثبت فيها خيار المجلس

10

[illegible]

فِي مِيقَاتِهَا الْجَلِيسُ

[illegible]

في البوارث و هو حديث له في مجلسي مساجد امير المؤمنين عليه السلام في حديثي حديثي في مجلسي مساجد امير المؤمنين عليه السلام في حديثي

فکونلر

في عكاز الشراء

بجلائ الثالث لانه ثبتت فصح اسقاطه بخلاف ما زاد عليه فانه لم يثبت **مسألة** ان المشتري يشترط ان لا يخلو ولا يجلو بل المطلقة بطل البيع وبه قال
 الشافعي للجهالة المتضمنة بمخالفة الموضع والشيء قول من يبيع البيع ويكون له ان يثبته بام ولا خيار له بعبء ذلك وهو محمول على اذاعة خبايا الجوار وقال ابو حنيفة
 البيع فاسد فاقول لاجازة في الثلثة جازعنده خاصة وان لم يجر حتى مضى الثلث بطل البيع وقال ابو يوسف محمد بن يحيى بن عبد الله بن عثمان قال مالك ان لم يجعل للخيار
 وتجاوز جعل له من الخيار مثل ما يكون في تلك السعة وقال الحسن بن صالح بن حي ان لم يصر اهل الخيار كان له الخيار ابد **مسألة** قد ذكرنا ان اذاعة خبايا
 بطله بمحوه بطل البيع وبه قال الشافعي وابو حنيفة لما تقدم ولا نهامة ملحقة بالعقد فلا يجوز مع الجهالة كالا لاجل ان اذاعة خبايا بطل البيع صحيح لا يباين
 اشترت برة بشرط مواليها ان يجعل لا نهامة فلما زاد البيع وورط الشرط وهذا يدل على ان الشرط الفاسد لا يفسد العقد وقال ابن شبرمة الشرط والبيع صحيح
 وهو ما روى عن احمد لما رواه جابر قال ان النبي ابيع من يبيع بامك فلا ان تدفع الثمن بشرط عليه ان يحمل على ظهره الى الدية فلما زاد النبي الشرط والبيع فذلك
 سائر الشرط وقال مالك البيع صحيح ويصرف من الاجل ما يجزئ في العادة لان ذلك متفرقة العادة فان اطلقا حمل عليه والمجواب ان حديث عابرة قضيه
 عينه يحمل ان يكون الشرط قد وقع قبل العقد بده فلا يكون معتبرا وقد روي انما ان تشتري وتشتري الوكيلين فناداه با ناعلموا بخبر طبر يقولون وجبه
 لانه شرط بعد العقد وقد انقضت لانه لا دلالة كلامه عليه وذلك غير مانع من صحة العقد السابق لئلا يكون شرط الحمل في المدينه معلوم فجاز اشترطه العقد وليس محل الفاع
 والعمدة القدره ممنوعة اذ لا عاده مضبوطة هنا لانه ما شرطه نادوا **مسألة** قال الشيخ اذا ثبتت على ان تنقذه الثمن الى ذلك فان نقلت في الثمن الى
 ثلث ولا فلا بيع بينهما البيع وبه قال ابو حنيفة ويكون ذلك اثباتا لخيار المشتري وحده قال ابو حنيفة ولو قال ابيع بعتك على ان رددي الثمن بعد ثلثة
 فلا بيع بينهما ويكون ذلك اثباتا لخيار البائع وحده لقوله المؤمنون عند شرطهم ولا نرفع بيع فجاز ان يرفع بياخو القرض كالصرف قال الشافعي
 ليس بشرط خيار بل شرط فاسد يفسد العقد لانه علق العقد على شرط فلا يصح كالعقد بغيره ولا ان يعلق العقد بغيره فلا يصح كالعقد بغيره ولا ان يعلق العقد بغيره فلا يصح كالعقد بغيره
 نقول فصح لا يتعلق بذلك بل انما يتعلق بالطلاق وليس بغيره وبه قال القرافي لان القبض واجب به بالشرع ومنها بخلافه ونحن في ذلك من التوفيق **مسألة**
 يجوز شرط اقل من الثلثة عندنا وعند الباقيين خلافه لانه يجوز عندنا اكثر من ثلثة وعند الباقيين يجوز ثلثة فالتاخر الى اقلها ما لا خلاف فيه فانه اعتبر بالخيار فانه
 ان دعت الى شهر او ازيد جاز شرطه وان كان البيع ما يباع البهائم او يعرف حاله لظن البهائم سافرا وبما لم يجر الزيادة وقالت الشافعية ان لو كان البيع ببيع
 البهائم لكان شرط الثلث هل بطل البيع او يبيع ويباع عند الاثران على الفسا ويقام منه مقامه وجها **مسألة** روى الجمهور ان حنان بن سفيان
 امره واسمها كان يبيع في البيع فقال له النبي اذ بيعت فقل لا خلاه ففعل له الخيار ثلثا وفي رواية وجعل له بدل ذلك خيار ثلثة ايام وفي رواية اخرى لا خلاه ولو لم
 الخيار ثلثا وهذه الروايات مسطورة في كتب فقهاءهم دون شهر وثلاثين ايام وهذه الكلمة في الشرع عبارة عن اشترط الثلثان ثلثا اذ اطلقا معا على خيار
 كان عمدة الشارح بالشرط الثلث وان كانا معا ملين لم يثبت الخيار وان علم البائع دون المشتري لاشافعية وبه وجهان احدهما لا يثبت لعدم التراضي وهو لا يعلمه فلا يلزم في الثاني
 ثبت الخبر ولا يبعد في جملة كما اذا كان محجورا لم يجره الجحور وان كان جاهلا ولا ضربان يقول اذ قال لبيع بعتك كذا بكذا ولا خلاه بوقصد اثبات الخيار ثلثا
 لنفسه وكان المشتري عالما بيبث الخيار والافلا **مسألة** اذا اشترط الخيار امة معينة واطلقا مبداها قال الشيخ في المبدأ انقضاء خيار المجلس بالفرق
 لانه حين العقد وهو واحد فلو في الشافعية لانه لو جعل مبدا العقد لزم اجتماع الخيارين وهما مثلان المثلان يمنع اجتماعهما ولان الشرط ينبغي بالشرط اثبات
 لولا الشرط لما ثبت خيار المجلس ثابت وان لم يوجد الشرط فيكون المقصود ما بعده ولجب ان الخيار واحد لهما المجلس والشرط ولا يبعد فيه كانه قد يجمع خيار
 المجلس ويبعث لوزن الشرط على ما بعد المجلس لزم الجمل بالشرط لان وقت الفرق يجوز ولجب ان خيار المجلس كماله العقد لان له ما فيه الزيادة والقصا
 فكانت المدة بعد كالعقد والاذن ان المبدأ من حين العقد لانه ما مدة محقة بالعقد فكان ابتداءها من حين العقد كالا لاجل ان من حين الفرق ولا يخرج الثلث
فروع اذا شرط امة لتسليم الثمن فابتداءها من حين العقد واثباتها من حين العقد واثباتها من وقت العقد كالا لاجل ان من حين الفرق ولا يخرج الثلث
 الفرق والفرق ان لاجل لا يثبت الا بالشرط فانظر في وقت الشرط والخيار فثبت من غير شرط فقصود الشرط اثبات ما لولا ما ثبت وايضا فان اطل
 وان شاذ للخيار في منع المطالبة لثمن لكن بخلافه من وجوه واجتماع المختلفين ممكن فانه ان قلنا ان المبدأ هو العقد كالا لانه فلو انقضت المدة وهما
 مصطلحنا انقطع خيار الشرط فانقضت امة تروى في خيار المجلس وان تفرقا والمدة باقية فالحكم بالعقد وان قلنا المبدأ بالفرق كما قاله الشيخ فاذ تفرقا انقطع خيار المجلس
 واستوفيت خيار الشرط ان قلنا ان ابتداء المدة من حين العقد فشرط ان يكون ابتداءها من حين الفرق لم يصح لانه يجعله محجورا ولا يقتضي زيادة على
 وهو عند الشافعية وان قلنا ابتداءها من حين الفرق فشرط ان يكون ابتداءها من حين العقد صحيح عندنا وهو واحد فلو في الشافعية لان ابتداء المدة معلوم
 ولزم في الجمل على الثلث بل نص فجاز كالا بشرط بومين والثلث لا يصح لانه ما شرط الخيار في المجلس والخيار فيه ثابت بالشرع فلم يصح شرط وهو فانه يصح شرط
 غيره من مقتضى العقد فلو قلنا ان ابتداء المدة العقد استغنى المبدأ قبل الفرق سقط الخياران خيار المجلس والشرط وان قلنا بالفرق سقط
 خيار المجلس دون خيار الشرط لان غير ثابت هو صحيح **مسألة** الاقرب عندى ان لا يشترط انضمام شرط الخيار بالعقد فلو شرط خيار
 اذ انبأ من غير الشرط عمل بالاصل ويؤيده السلوك عند شرطهم ولا يترفع عقد ضمن شرطه لا يخالف الكتاب السنخ بوفاء به لقولهم
 بالعقد وقال الشافعي يجوز لانه اذا تزخت المدة عن العقد لم يزد الزم لم يزد جازا وهو موقوفان خيار الوقت لم يثبت فيها وكذا الخيار بعد الثلثة لعدم التسليم **فروع**
 ا لو قال بعتك على خيار عشرة ايام مثلا واطلق افضته اتصال المدة بالعقد للمعروف لو قال عشرة ايام موقوت بطل الخيار لو شرط خيار القصد ولو قال
 صح عندنا على ما تقدم خلافا لشافعي لو شرط خيار ثلثة ايام ثم اسقط اليوم الاول فقط خاصة وبقي الخيار الاخرين وقال الشافعي فقط الكل **مسألة**
 اذا ابتاعوا شرط الخيار الى الدليل لم يدخل الدليل في الشرط وكذا لو ابتاعوا شرط الخيار الى النهاية لم يدخل النهاية في الشرط لان لانه جعلت فاصلة بين ما قبله
 بعد ما تحققت الدلالة لم يدخل ما بعد ما قبله في حكم ما قبله لم يكن عابرة ولا نهامة ملحقة بالعقد فلا يدخل حد ما في محله وها كالا لاجل وقال ابو حنيفة بطل
 الدليل والنهاية معا اذا كانا غائبين لان ان قد تستعمل الغاية ومعنى مع كل المرافق فاذا شرط الخيار بغير الدليل بالملك فلا ينفصل بالملك فصح استعمالها

منقول
بابه

في الجوار

بعد

کتابخانه

[illegible]

فأحْكُمْنَا الشَّرْطَ

[illegible]

فہرست

في أحكام خبا الغبن

في خبا الغبن

لا يشك ان خبا الغبن لا يقع الا في الغبن العيب والكلية والعموم فكل ما كان مفعلا في الغبن فكل ما كان مفعلا في الغبن العيب والكلية والعموم فكل ما كان مفعلا في الغبن
وانما ثبت الغبن بشرطين الاول عدم العلم بالقيمة وقت العقد والثاني ان يكون الغبن العيب والكلية والعموم فكل ما كان مفعلا في الغبن
خبا الغبن لا يقع الا في الغبن العيب والكلية والعموم فكل ما كان مفعلا في الغبن العيب والكلية والعموم فكل ما كان مفعلا في الغبن
عشرون فلا خيار له وان مثل هذا التغلب على الغبن العيب والكلية والعموم فكل ما كان مفعلا في الغبن العيب والكلية والعموم فكل ما كان مفعلا في الغبن
وهو باو اي ربع عشرة فان الغبن هنا ثبت قطعا مع جهل بالقيمة وانما يؤثر ان زيادة القيمة لا تقتضي لزوم العقد فيكون العقد باطل
تثبت وقت العقد ولو كانا بعد لم يمتد بهما الجماعا وقال احمد ان كل المشتري ستر لا غير موقوف بالبيع وهو موقوف بغيره لا يثبت له الخيار لان من يترتب
او يمكن ان يتغير ما فله فاعل جعل كالموضوع في الغبن وصار بمقتضى العلم بالبيع هو موقوف مستلزم لان مقتضى الشارع للغبن جواز ان يترتب له الخيار لان من يترتب
جواب على القاعدة المبرورة عند الفرع من هذا الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
الناس مثله يثبت له الخيار وانما يثبت له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
بشهادة اصل الشارع مستلزم وانما يثبت له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
الذيون فيختص بالحكم ويثبت له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
وهو انقص من عدمه لا يثبت له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
ويشبه لعدم التمكن من استرداده وكذا لو منع مانع من ان يترتب له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
في خبا الغبن مستلزم من ان يترتب له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
الثلاثة فهو لغيره ولا خيار له لبيع وان مضت الثلثة ولم يات الغش فخير البائع من فسخ العقد والمطالبه بالتمسك بالعقد لان الصبر ابدى من البائع والقصر
وقد قلنا لا يضر ولا ضرر لو فوجئ بغيره بل اجل يمكن منه من التخلص من الضرر وقصر به لثلاثة كالمحسوس ولقول الكاظم عليه السلام وقد سئل عن الرجل يبيع
فلا يقبضه صاحبه ولا يقبض الغش قال الاجل بين مائة ايام فان قبض ببيع والا فلا بيع بينهما وسال زيادة الباع عليه لم قلت الرجل يترتب له الخيار لان من يترتب له
التمتع ثم يذعه عنه ويبيع له ثلثه قال ان جله فيما بينه وبين ثلثه ايام والا فلا بيع بينهما وسال زيادة الباع عليه لم قلت الرجل يترتب له الخيار لان من يترتب له
لعقد وقطوع حق البائع من اعيان ما تنقل حصة الى الغش وهو مستلزم لو كان البيع مابيع الباع كالفواكه وشبهها ما يفسد يومه فله الخيار
الى البطلان الصبر كمن يترتب له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
في الرجل يترتب له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
احتمل ان يكون له الخيار الى البطلان والى التوبة على الاصل فانه لو قبض المشتري السلعة ولم يقبض البائع الغش فلا خيار له لبيع لان
ثبتت هذا الخيار على خلاف الاصل فيقتصر بثبوتها على ما ورد به النص ويصح ما عداه على الاصل من لزوم البيع ولان البيع تارك بالقبض ولان البائع قد
باللزم من بيع البيع البطلان لو كان الغش مؤجلا ولو لحظت مدة الخيار سواء تقرر من اجل الضرر وبشبهة او لا فله الخيار ولو قبض البائع بعض الغش لم
يطلب الخلف الا انه يصدق عليه ان لم يقبض الغش ولو اذاعه عبد الرحمن الجعفي قال اشترت ثوبا واخطت بعض ثمنه وتركته عند صاحبه ثم احتبست باما ثم شئت
الى باع الحمل اخذ فقال قد بعت فضكت ثم قلت والله ما ادرك واخذت فقال لا يخرج من يميني قلت نعم فاقبضه فقصصنا عليه فقصصنا فقال لا يترك
يقول من يملك الحق يقول صاحبه لو قبضت يقول من اشترى شيئا فله الخيار ما بينه وبين ثلثة ايام والا فلا بيع له فروع
نوبت المشتري البيع ثم فسخه عند بصره او من اخذ في الغش فلا خيار له لبيع لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
بالمشتري هبة او موقوف ثلثة ايام فلا خيار له لبيع لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
لو مضت ثلثة ايام طالب البائع المشتري بالتمسك بالعقد لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
البيع دون الباقي ثم مضت ثلثة ايام طالب البائع المشتري بالتمسك بالعقد لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
عيب هو لو شرط تأخير بعض الغش فله الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
فلا خيار له مستلزم لو ملك المتاع في مدة ثلثة ايام الخيار هنا قال الشيخ يكون من ضمان المشتري لان البيع يتقبل له ولو لم يوجب عليه فموضعه ولو ملك
بعد ما قال يكون من مال البائع لان الخيار قد ثبت له فكان ملكه والعقد ان يكون من ضمان البائع على مقتضى قوله كل بيع تلحق قبل قبضه فهو من مال
والقصد ان المشتري لم يقبض البيع لان هبة بين حاله سال الصادق في رجل اشترى ثوبا من رجل فوجبه غير ان يترك المتاع هذا ولم يقبضه قال ابن ابي عمير
ان شاء الله فترك المتاع من مال من يكون قبل من مال صاحب المتاع الذي هو ذمته حتى يقبض المالك بخبره من غيره فله الخيار من يبيع فله الخيار
برد اليه ماله البحت الثالث من خيار الرتبة مستلزم الى ان يترتب له الخيار لان الناس الى العرف بينهم فيما يخص بيع شي اذا تقرر هذا فلا يقتدر للغبن عندنا بل انما يطلعا فله ان يترتب له
الرافع للمعاملة وبدون ملاحظه في بيع غير شخص غائب يبيع على شخصه بل يضمنه كالمثل وشرط صحة بيع الغبن الشخصية الغائبة وصحتها بما يرفع المالة
عند علمنا انهم قد سبقوا الخلاف في ذلك ويحتمل في ذلك على المثل فيقول بعتك عبدا وحطيت بها للفرقة وقال ابو حنيفة لا يشترط ذلك
بل او بعه ماني كمن غير ذكر جنسه مع ويحتمل في ذلك على المثل فيقول بعتك عبدا وحطيت بها للفرقة وقال ابو حنيفة لا يشترط ذلك
ولا يكون ذكر الجنس عن الوصف خلافا لما في احد قوله ولا يشترط الرتبة بل يكفي الوصف سواء ابيان والمشتري في ذلك خلافا لما في قوله جوز
بيع المجهول زمانه لم يكتف بالوصف بل يجب المشاهدة للبائع والمشتري تارة اوجب مشاهدة البائع له وهو ان يرفع الغش وعنده المالك المتصرف في البيع
وثلاثة اوجب مشاهدة المشتري لان البائع معروض عن المالك المشتري محصله هو ايجاد المكتسب مستلزم اذا وصفه ولم يجد المشتري على الوصف فخير

في خبا الغبن

في خبا الغبن

کتاب الفی

لا ينفذ البيع فلا يجوز التراضي به بل مال كخيار الجلس والشروط وعلى تقدير الصحة يسقط الارش ويبقى الرد وعلى تقدير عدمه لا ينفذ الارش وفي سائر
لوجهنا السقوط لان شرطه ضمن رضاه بالبيع وعدمه وهو الصحيح عندهم لان رضاه بالبيع لم يحصل الارش فاذ لم يثبت له لم يسقط خياره ومثلان لو خالفنا عندنا
خيار التسعة اذا صالح عنه على عوض فمستلزم لو كان العيب بعد القبض لكن سببه سابق على العقد وعلى القبض كما لو اشترى عبد اجابا الارش وقد اوفى واراد
قتل قبل القبض انسخ البيع اجاعا وان كان بعد القبض فان كان المشتري جاهلا بحال الرد لان القبض ساطع على التصرف فدخل البيع فمما وقع القتل
برقبته كسب من العيوب فاذا ملك حج على البيع بالارش وهو نسيه ما بين قيمته مستحقا للقتل وغير مستحق من الثمن وهو احد قول الشافعي وصحها من ضمننا
البائع ويرى ان يوجبه لان التلف حصل بسبب كان في نسيه الوابغ عند مفصلا فالحق المستحق يرجع للمشتري عليه جميع الثمن والاول اولى والآخر
بين وبين الفصول وهو ثبوت الملك المتنازع دون صورة القبض ويبقى على الوجهين موته ويجهل من الكفر والدين وغيرهما فعلى ما قلناه يكون
المشتري وعلى ما قلناه الشافعي بوجبه فيكون على البائع ولو كان المشتري عالما بحال او تبرأه بعد الشراء ولم يرد له يرجع بشئ كما في غير من العيوب على قولنا
واي حنفية وجهان احدهما ان يرجع بجميع الثمن انما هو للتشبه بالاستحقاق واحتمال جهلهم بالتسليم لانه لا يرجع بشئ لدخوله في العقد على بصيرة ولو كان
مع العلم بحالته وليس هو كظهور الاستحقاق في كل وجه ولو كان كل وجه صحيحا لغيره وكذا لو اشترى عبد وجب عليه العيب بغيره او فضاها فانه يصح اجاعا
صورة الجاني فان ينفذ خلافا فاذا قبضه المشتري لم يقطع بغيره فلو كان المشتري جاهلا لم يكن له الرد لكون القسط من متماثل يرجع بالارش وهو نسيه
قيمته مستحقا للقطع وغير مستحق من الثمن وهو احد قول الشافعي وعلى الثالث الرد واسترجاع جميع الثمن كما لو قطع في يد البائع ولو تعدد الرد بسبب نظر
على هذا الوجه لا يتفاوت بين البعد السليم والاقطع وان كان المشتري عالما بحال الرد ولا الارش مستلزم يسقط الرد والارش معا بل المشتري
قبل العقد وكذا بعده بشرط اسقاطهما بشئ البائع حالة العقد مجله او مفصلة مع علمه بالعيب جهلا ويسقط الرد خاصة بصرف المشتري في التسليم قبل
بالعيب بعده او حدث عيب اخر عند لشري من جهته او من غير جهته اذ لم يكن جوازا في مدة الخيار وبقيت له الارش في هذه الصور خاصة لو كان العيب حادثا
قبل القبض لم يمنع الرد بل ان علمه بالعيب رضاه به وليس على انتفاء الفرق فيسقط الخيار وكذا اسقاط حكم العيب بعد علمه بما يترى البائع من العيوب فانه
مستقل للرد والارش معا عند علمنا اجمع سواء كان البيع حيويا ولا سواء علم البائع بالعيب او بغيره والشافعي في احدنا للملار واداهما وجهان
البيع على الله عليه وآله انه قال المؤمنون عند تروطم وعن ام سلمة ان رجلا اخضا ما في وارب قد رست الى رسول الله فقال النبي استهما ونوحيا واحدا ليجعل
صاحبته موبد على البراءة من الجهول بما كان من طروق الخاصة قول الصادق السلون عند تروطم الاكل شرط خالف كتاب الله عز وجل فلا يجوز ولا
حق فصحة الجهول كالطلاق والعتاق لان خيار العيب مما يثبت كقتله مطلق العقد السلامة فاذا صح بالبراءة فقد ارتفع الطلاق والنول الثاني للشافعي
انه لا يبرئ البائع بالتبري من كل عيوب لا من عيب واحد وهو العيب الجاني الجوان اذ لم يعلمه فلما اذ علمه او كان ظاهرا علمه ولم يعلمه او كان خفيا لم يعلمه فانه لا يبرئ
منه ويرى ان مالك هو الصحيح عندهم لان عبد الله بن عمر راجع عبد الله بن ثابت بشرط البراءة بملء ذم فاصاب ببيع عابا فاردوه على ابن عمر فلم يقبله
فانفعالا عن قتال عمن لا يبرئ من عيب واحد ان لم يعلمه هذا العيب فقال لا تملك في عيبه فزده عليه فباعه ابن عمر بالثمن وهو لم يبرئ عليه احد وصل عمن لا يجد
منه القول الثالث للشافعي انه لا يبرئ البائع من شئ من العيوب البينة التبري وهو احد الروايتين عن احمد لانه ثبتا ثابت بالشرع فلا ينبغي التبري كما بر مقتضاها
العقد ولان البراءة من جملة المرافق فلو تملك معلومة كالرهن والكنيل والعيوب المطلقة مجهولة والكبرى في الاول ممة والفرق بين الرهن والكنيل وبين المتنازع
ان الحاجة تدعو اليه هنا بخلاف الرهن والضمين وعن احمد رواية اخرى انه يبرئ من كل عيب يعلمه الجوان وغيره ولا يبرئ من كل عيب يعلمه الجوان وغيره
لان كتمان المعلوم يلبس ببعض الشافعية طريقه لئلا يبرئ من الجوان من غير المعلوم دون المعلوم لا يبرئ من غير الجوان من المعلوم وفي غير المعلوم
فولان ثبت بعضهم طريقه وبقية وهي ثلثة قول الجوان وغيره ثالثها الفرق بين المعلوم وغير المعلوم **ففي** قولنا لو قال بعثك بشرط ان لا ترد العيب
فيه هذا الاختلاف وقال بعض الشافعية فاسد قطعا عند العقد لا يربا لانه يقصد اسقاط الخيار لا البيع ولو عين بعض العيوب بشرط البراءة عنه
صح ويرى ما عينه خاصة وقال الشافعي ان كان العيب خفيا لا يبرئ من البراءة من الزنا والسرقة والا يبرئ منها اجماعا لان ذكرها اعلام والمطاع عليها
وان كان ما يباح له كالبرص فان رآه قلده وموضع يري اخوان لم يبرئ من كثير البراءة من تفاوت الاعراض باختلاف قلده وموضع ما لا يعرفه البائع
يرد البراءة عنه لو كان بيع البراءة منه على ما تقدم من الخلاف الا قولنا في البطالة العقد وجهان للشافعية البطالة كابر الشروط والفساد واخرها ما لا ينافي
عندهم الصحة لا شهاد القصة المذكورة من الصحابة قضية ابن عمر ولا شرطه بؤكد العقد هو ان قال حاله هو السلامة عن العيوب على صحة ذلك
العيوب الموجودة عند العقد لما كانت بعد وقبل القبض فجوز الرد بغيره ولو شرط البراءة عن العيوب كالبصير التي حدث جاز عندنا عابا بالمؤمنون
بشرطهم وللشافعية وجهان احدهما عندهم فاسد فان اردوا ما يتحدث بالشروط فهو بالفساد اولى عندهم والاولى عندنا الصحة لا يبرئ من العيوب البينة
البراءة مما لا يجب هو شرط لاننا نقول التبري انما هو من الجبل الثابت بمقتضى العقد لا من العيب مما كونه جوهر من الجوز والطير لو تبرأ من العيوب ببيع عندنا
عابا بالشروط وهل يلحق الجوان عند الشافعية فولان احدهما نعم يجوز التبري من عيوبه الحقيقية البينة خفية المعلوم والثاني هو الا انه يبرئ من لا يتكحل
الجوان فانه ينفذ في الصحة والتم فلهذا طبعنا ما لم يرد وجود العيب بائنه فلهذا يجوز التبري من عيوبه بخلاف الجاني فان لا كونه السار من الشروط
البراءة صح فان حدث عند البائع عيب قبل القبض فان علم التبري من العيوب التي يدخل فيها المتحد ومع وان خصص بالشايت لم يبرئ وان أطلق قال لا يبرئ
الى الثابت حالة العقد وبقية قال الشافعي ان كان التبري لم يدخل عنده لانه اسقاط الحق قبل ثبوته اذ لا يجب عليه حاله لو يوسف برأه لان الشروط اسقاط ذلك
وقد وجد في حال سبب جوب الحق فضا لجعل جوبه من بعض البائع اعلام المشتري بالعيب ان التبري اذ ذكر العيوب مفصلة والتبري منها لا يبرئ من الثمن
فان اجل البراءة من كل عيب ولو علم ما تقدم مستلزم خريف المشتري كيف كان يسقط الرد بالعيب ابق عند علمنا وبقية بوجبه لان ضرره فيه وصي
منه على الاطلاق ولو لم يملك كان ينبغي له الصبر والثبت حتى يعلم حال صحة وعداها ولقول الباقين انما اجل المشتري شلو ببيع عيب عوار لم يبرئ الا لو لم يبرئ

في اخراج العيب

فيه بعد ما يتصور شيئا من ذلك العوارض بل ذلك العيب من ثمن ذلك لو لم يكن قد قال الصادق
ايما جمل اشترى جارية فوقع عليها فوجدها عيبا لم يرد اليها بغير عيبه العيب قال الثاني لا يفسد الرول الاصل وليس بشي اذا ثبت هذا فان الارش لا يفسد
بصرف المشتري سواء تصرف قبل العلم بالعيب بعده وليس تصرفه مؤثرا برضاء عيانه بل على حثه بترك الرول لما تقدم من الاحاديث مستلزم ان اشترى
امته شيئا فوطئها قبل العلم بالعيب علمه لم يكن له الرول بل الارش خاصه ويرى قال علي والزهرى والثوري ولو حنفية لما تقدم ولقول الصادق في جمل اشترى جارية فوطئ
عليها قال ان وجد عيبا قبل ان يرد ما ولا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي قال نعم لان الوطئ يجري مجرى الجناية لا يفسد في ذلك العيب من
عقوبة لو مال فوجب ان يمنع الرول كما لو كانت بكرا او قال الثاني ردها ولا يفسد الرول بل يفسد العيب قال مالك وابو ثور وعثمان بن احمد والرواسين ورواه ابو
علي الطبري عن زيد بن ثابت لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
عدم النقص في القيمة وقال ابن ابي عمير ردها ويرد معها ثمنها وهو مردى من غير ان يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
منع للعقوبة انما لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
السابق وثبت له الارش بغير قال الثاني يفسد الرول بوطئها فلو كان ثمنه انقصت ذلك نقصا من ثمنها كالمكارة فله صبيته ذلك نقصا من ثمنها كالمكارة
عند انقصا من ثمنها بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
الرواسين عن احمد بن عيسى على ان العيب يمنع من الرول مستلزم قد بينا ان التصرف من المشتري يمنع من الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
الحامل قبل البيع فان ردها ويرد معها نصف ثمنها فلو تصرف في الحامل بالاعتداء وغيره من العيوب الناقلة وغير ما يبدل لوطئ لم يعد له الرول وكان
الارش ولو وطئ وكان العيب غير الجمل السابق لم يكن له الرول اذ لم يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
اشترى جارية ولم يجملها فوطئها قال ردها ويرد معها نصف ثمنها كالمكارة فله صبيته ذلك نقصا من ثمنها كالمكارة
وبوضع عن ثمنها بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
البيع فان ردها ويرد معها نصف ثمنها فلو تصرف في الحامل بالاعتداء وغيره من العيوب الناقلة وغير ما يبدل لوطئ لم يعد له الرول وكان
بشرى الجارية فوطئها قال ردها ويرد معها نصف ثمنها كالمكارة فله صبيته ذلك نقصا من ثمنها كالمكارة
العين وهو المكارة ونسب الجارية بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
مسألة في العتق ايجاب جميع المخرج لو وطئ البكر في الدبر ووجد لها مالا كان له الرول من ثمنها كالمكارة فله صبيته ذلك نقصا من ثمنها كالمكارة
الصورة الثانية الشاة المصرة فاذا اشترى شاة وعلمها ثم وجدها مصرة كان له الرول بعد ثلثة ايام وحلب اللبن منها فلو كان العيب غير التصرة لم يكن
التصرف بغير الحلب سقط الرول والارش لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
قولهم من ابتاع محفلة وهي ابيض الجمل وهذا اسم لجميع الناس محافل فاذ جمع الرول اللبن في الضرع لبيعها وليس بذلك كثره لئلا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
مقتضى ثم ظهر المشتري على تصرفها ثبت له الجارية من الرول والارش لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
بلى واحمد واسحق وابو يوسف زفران النبي قال لا تصرف الا بال وللعلم ببيع من ابتاعها بعد ذلك فهو بمنزلة النحر بعد ان يحلبها ان يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
صاعا من تمر وقال ابو حنيفة لا يثبت بذلك خياله لان نقصا اللبن ليس يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
لذلك كما لو اكلها حتى انتفخ جوفها فظننا المشتري حاملا وبطل المبرأ منه بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
بطل ايضا ببيعها من الشاة فان ليس ببيع كبر السن اذ ليس بتبويده وانتفاع البط لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
فان التصرة بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
كأن الجوارات الخبز لان الشارع وضع هذه الثلثة لغير التصرة فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
فاذا مضت ثلثة ايام ظهر ذلك بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
استحق من الشاة بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
مخن وذكر القاضي ابو حامد في جامعهم ان الشاة بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
لجوارها الى تمام الثلثة ايام لان كثره من الجوارات اما لو استقطخت الجوارات فان جوارا التصرة لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
بب ابتداء هذه الثلثة من حين العقد لان من حين الفرق كما قلنا في الجمل تلك اربعة حاج لوعرفا التصرة في اخر الثلثة او بعد ما قاله الاقرب ثبوت الجوار
لان عيب سابع في التصريص على الثلثة بناء على الغائب هو قول بعض الشافعية انما يفسد الرول بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
اذا ثبت على الغرض لو علم انها مصرة فاشترى كذلك فلا خيار له لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
احد قول الشافعية والثاني يثبت له الخيار لولا العيب لان انقطاع اللبن لم يوجد قد بقي له حاله فلم يجعل ذلك حجة في كراهة التصرة بغير عيبا فان لا يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
لجواران لا يكون عندها عيبا وليس يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
الا ما ورد ان النبي قال لا تصرف الا بال والعلم في ذلك من بيع محفلة ولم يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
دون البقرة لان النبي قال لا تصرف الا بال والعلم في ذلك من بيع محفلة ولم يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
والعلم بالخبر يدل عليها بالتمسك مستلزم ولا يثبت التصرة بغير الثلثة المذكورة في الخبر الا بال والعلم في ذلك من بيع محفلة ولم يفسد الرول بل يفسد العيب قال علي بن ابي طالب يفسد الرول كوطئ الزوجة والخدمة والجارية المنع من ثمنها الحكم في الاصل
غير مقصود وهو واحد يجمي الشافعية الثلثة لم ان غير مختص بالانعام بل هو ثابت لجميع الجوارات المأكولة ولو اشترى ثانا فوجد مصرة فلا خيار له لان ثمنها

امتنع

علم

في الرول

على العرف وهو من قال اذا
ورس على الذئبة بعد ان
سلبه ثمنه الجارة

فِي أَحْكَامِ النَّصِيحَةِ

١٢٤

ولا بد تلخيصا ان المقصود من هذه المبالغة بليتها هو ان تضعف جملتها في التاخير لاصح عندهم ان يثبت له الرد لانه مقصود من التاخير جملتها في دفعها شيئا من
على طهارة لبها فلي قول اكثر من هو محذور ولا بد منه شيئا وانما الاضطرار من ان طهارة مقصود منها ما يرد مع الشاة ولو اشترى جارية فوجدها مصرة فلا خيار له
عندنا لان لبها غير مقصود بالذات هو احد جملتها في التاخير واصلها عندهم ان يثبت به الجحالة لان غرابة البان الجوزي مطلوب كحضانة مؤثر في القيمة فليقل
منها بليتها ولا بد ان اكثر لبها حسن بدنها فكان تدليس وليس بشئ لندره وعلى تقدير الرد هل يرد معها شيئا وجهان للشاة فليحد ما يرد لان التدليس مقصود
ولهذا يثبت الرد في مصراعين من الثاني لا بد شيئا لان ابن الاوسان لا يبيع عادة ولا يفاض عنه غالبا مسئلة ان اذا المصرة رد معها اللبن الذي اخذته
فان كان قد تغير وصفه حتى الطراوة والحلاوة دفع الارش ولو فقد ذلك اللبن دفع مثله لانه ملك البائع لان العقد دفع عليه لانه كان موجودا حال العقد فليثبت
عليه واقرابا لانتبا اليه مثله فليقل اليه مع عدمه فان تعدد المثل ايضا فالقيمة وقت الدفع وكذا لو تغير تغيرا ليسا بحيث يخرج عن حد الانتفاع فهو كما تالفه
ولو رد معها قبل الطلب فلا شيء عليه لانه لم يتصرف في ثمنه ولو تغيرت قيمته قبل الطلب فلا شيء عليه وان كان بعد فالبين اما ان يكون ثوبا
او ثوبا فان كان بائنا فلا يكلف المشتري رد مع المصرة لان ما حدث بعد البيع ملك له وقد اختلط بالبائع وتعدا العيب واذا مضى كان بمثابة ما توافقه فليحد
ان يكون ثوبا وكاوية حتى الصلح لعدم التمكن من العلم بالعدد ولو اراد رد وجب على البائع اخذها لانه اقرب الى استحقاق رد ما هو ووجد جميعا شاة واحدة والتمتع
عدم الوجوب لذهاب طراوة بعض الزمان فليقل على انه لو حصل تغير لم يكلف اخذها والا فليثبت له ان يخرج عن حد الانتفاع ولا وجوب مع الارش وان تالف
اللبن دفع المصرة وصاعا من غير العيب والعقد ما قلناه وجوب صاع التمر لو ثبت ان كان في صورة تعدد اللبن ومثله وسواها للقيمة ولا يخرج رد ما على
في تفرق الصفقة عند ذلك فليثبتا من بعض المبيع هو اللبن لان الاجزاء وردت بدين صاع التمر مع دفع اللبن وهل يتعين للضم اليها جملتها التمر او تملك الشاة
على طريقين قال ابو اسحق وغيره انه يتعين التمر ولا يبدل عنه لقوله وصاعا من تمر فان اعود التمر او كان في موضع يعرفه التمر وكانت قيمته اقل او اكثر
من نصف قيمته ما دفع اليه فليثبت له ان لا يرد دفعه لان الوعدا اليه قيمة التمر وكان اكثر من قيمة الشاة فدفعنا اليه ليدل على هذا لو كانت قيمته اقل
اكثر من قيمة الشاة ما حكمه وقال بعض الشافعية يدفع اليه التمر ان اكثر من قيمة الشاة لانه وجب بسبب غرره وان اللبن كان اذا كانت قيمة المبيع بدو خضرا
ثم وجد التمر عيبا فان رده وسترجه لبيع وقد اذنت قيمة والشرع الثالث ان لا يتعين التمر وعلى هذا القول للشافعية وجهان احدهما ان العام مقامه الاوقات
في صدقة الفطر لانه قدر مصاعا من تمر في خبز يرد مصاعا من غالب قوت البلد ولما كان غالب قوت تجار التمر في بلد وهو لا يصح عدمه لكن لا ينفذ في
الاختيارين بل في صدقة الفطر وعلى هذا الوجها احدهما انه يتخير بين الاوقات لان في بعض الروايات ذكر التمر في بعضها والتمر في بعضها الا انها
بغالب قوت البلد في صدقة الفطر وهو قول مالك والثاني حكماء بعض الشافعية انه يقوم مقامه غير الاوقات حتى لو عدل الى مثل اللبن او الى قيمة عند عود
المثل اخبر البائع على القول اعتبارا باسباب التسلفات هذا كله فيما اذا لم يرض البائع فان راضيا على غير التمر من قوت وغيره او رد اللبن المطلوب عند عيبه
اجماعا وحكي المتأخرين من الشافعية وجهان في جواز ابدال التمر اليه عند ثبوت عيبه مسئلة ان يخرج ما اوجبه عند العيب او المثل او القيمة مع رد ما
عنا التوزيع لان اما من وجب الصاع التمر او التمر فليثبت له وجهان في القدر احدهما ان الوجوب صاع قل اللبن او كذا الخبز لان اللبن الموجود عند البيع يخلط
بالخامس ويبعد العيب فقطع الشارع الخصومة بينهما بتعين بديل له كما اوجب الفقه في الجنب مع اختلاف الاجتهاد في كونه وثورة وارش التمر مع استلامه
وكبر والثلث ان الوجوب يتعدى بعد اللبن لقوله من استباع محفلة فهو بالخيار ثلثة ايام فان رد ما رد معها مثل او مثلي لهما فاحا على ما انفذ يرد الوجوب
على الصاع وقد ينقص منهم من خصه هذا الوجه بما اذا اذنت قيمة الصاع على نصف قيمة الشاة وقطع بوجوب الصاع فيما اذا انقصت من النصف من
اطلعه اطلاقا وعلى القول بالوجه الثاني قال الجوزي يعتبر القيمة الوسطى للتمر بما يجازي قيمته من ذلك الجوزي بانجاز فاذا كانت اللبن عشر الشاة فلا وجوب من الشاة
عشر قيمة الشاة ولو اشترى شاة بصاع تمر فوجدها مصرة فعلى الاصح عند الشافعية ان يرد ما واصلها وستر الصاع الذي هو من وجه الوجه انك لم تقوم مصرة
وغير مصرة ويجب بقدر التفاوت من الصاع اما عبر المصرة فاذا حلب لبنها ثم ردها للعالم بغيره فليست له ان يرد لان التصرف مانع من ارجاء الطلب
وعند الشافعية يرد بديل اللبن كلف المصرة وله قول اخر انه لا يرد لانه لم يرد غير معق فليست له ان يرد لان التصرف مانع من ارجاء الطلب
والاصح عندهم لاخذ مسئلة ان لو لم يقصد البائع التصرف في اللبن فليست له ان يرد لان التصرف مانع من ارجاء الطلب فليست له ان يرد لان التصرف مانع من ارجاء الطلب
لكن يجوز له ما لو وجد المبيع عالما بغيره البائع ويحتمل ضعفه سقوط الخيار لعدم التدليس للشافعية جهات كما حكاه حقايلن مسئلة ان تدبينا ان التصرف ينافي
ان الانعام وقال الشافعية يثبت سائر اعموان لما كونه وهذا الخيار منوط بخصوص المصرة وقد اوجبها التدليس والجبر ما الفناء او الرعي ثم ارسله عند البيع
والاجارة فتحمل المشتري كونه ثم ظهر له حاله فليست له ان يرد لانه لم يرد غير معق فليست له ان يرد لان التصرف مانع من ارجاء الطلب فليست له ان يرد لان التصرف مانع من ارجاء الطلب
ما لو لم يرد البائع فليست له ان يرد المشتري كونه كما تبا فلا خيار فان الذنب منه المشتري حيث اعترضه البس فيه كثيرا وتغير وهو احد وجهي الشافعية وفي الشاة
ثبت لانه تدليس وكذا لو علف لداية كثير مظنها المشتري جلي او كانت اشارة عظمه الضرع خلفه فليست له ان يرد لان التدليس في الجملة التي مظنها للتدليس والذنب
فيها مسئلة ان لو اشترى مصرة ورضي بها ثم وجدها عيبا آخر ثم بقت له الردان لم يكن قد تصرف في الحل بل ما ان تصرف في فلا رد وعند الشافعية التصرف
سقط للرد فليثبت له الرد كما لو وجد البائع عيبا فترضى به ثم وجد عيبا آخر ثبت له الرد ويرد بديل اللبن وفيه وجه انه كما لو اشترى عبيدا فليست له ان يرد
في الاخر فيخرج على تفرق الصفقة فان ثبت له ان لا يثبت لان اللبن مبيع وقد تالف به فلا يجوز رد المبيع بعد تالفه في مساجب او بان التالف هنا لأسفلا
ليست هو لا يمنع الرد وكذا لو جرت الشاة فوجدها معيبة ان كان لم يرد لاستهلاكه كان له الرد ولا دفعه لانه انما يمنع الرد من اعادة في اللبن مسئلة ان
وظهرت التصرف بلكر اللبن على الحد الذي كان يدفع الضربة واستمر كذلك فلا خيار انزال الوجوب وللشافعية قولان هذا احدهما ان الثاني لا ينفذ التوبة
يجوز التصرف وكذا الوجها ان المبرور المشتري والعيب القديم لا يبعد دله وكذا لو اعتقت الامة نعت العبد لم يعرف بغيره حتى عوق الزوج مسئلة ان لو اشترى
شاة على انها لورج ثم ابيعها لغيره لانه شرط لا يخالف الكتاب السنة بمقصود للعقد ان اشتراها على انها عيب كل يوم كما انما لا يصح لان اللبن يخلط

عالم الاعمال ورفاه
الناس في الامم
مفهوم

فَبِحُكْمِ الْحَبِشَةِ

الجميع

الى القاصد

کتابخانه

[illegible]

فِي فُرُوعِ خِيَامِ الْعَيْبِ

غير الملوك وليس شيء لأن
اللفظ مطلق التصريح غير
الملك

فاطمه

وَأَخَذُوا مِنْ أَجْلِ الْغَدِيمِ
فَلَوْ أَنَّ الْمُنَى أَنْ يَرُدَّ
مَعَ أَرْثِ الْجَبَلِ الْخَدَاتِ
فَلَسَاجِ الْأَسْمَاءِ

اشتراک

10

[illegible]

في فروع خبايب العقب

حدث قبل القبض وان كانت مكرمة فليست في المهر ولا خيار له بهذا الوطى وعلى البائع كوطى الاجنبي لكن لا مهر عليه ان قلنا ان جنابة البائع قبل القبض كالاقرة العنانية
 والوجه عندنا ان عليه المهر واما البكر فاقضها بعد العقد فقصص حدثت وبطلت جنابة على البيع قبل القبض لان اقضها الاجنبي واصبغ عليه ما نقص من ثمنها
 وان اقضها بالجماع فعليه المهر وادش البكارة ولا بدخل وهو احد وجهي الشافعية والثاني الاصح عندهم الدخول فعليه مهر مثلها بكرة وعلى الاول عليه ادش البكارة و
 مهر مثلها بتدبائت المشتري ان اجاز العقد فجميع له والا بغير ادش البكارة للبائع لعودها اليه فاصحة والمبايع للمشتري وان اقضها البائع فان اجاز المشتري فلا
 شيء على البائع ان قلنا جنابته كالاقرة العنانية او لا وان اقضها باقضاها الاجنبي والحكم ككافي الاجنبي وان منح المشتري فليس على البائع ادش البكارة وعلى
 مهر مثلها ههنا ان اقض بالجماع بين علي ان جنابته كالاكرة العنانية او لا وان اقضها المشتري استقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها فان سلمت حتى قبضها
 الثمن كالماله وان تلفت قبل القبض فعليه بقدر نقص الاقتصاض من الثمن وعلى غيره مثل ثوب ان اقضها بالجماع بين علي ان العقد ينسخ من اصله او حقه
 من اموال الصبي عندهم وبغير وجه ان اقضاض المشتري قبل القبض كاقضاض الاجنبي مسئلة لو باع شيئا ثم ظهر المشتري على عيب لم يصرح بانه الرد والرد الا
 فان اختار الرد فلا يلزم اما ان يكون العيب قايمة بما لا يبردها او ينقص قد ينقص عند المشتري وقد ينقص حكمه او يتبدل في الخارج اما ان يكون هذه الزيادة متصلة من
 المحادير وقسم العبد الصنف او العزان وكبر الشجر فهذه الزيادة تابعة لرد الاصل ولا تنفي على البائع بيبها او تكون منفصلة كالولد والثمرة وكالعبد ومهر
 المحادية الوطوة بالثبته او بالزمان ان يقضاض منه من اللامه واجرة الدابة اذا ركب من غير ان المشتري عندنا وبان زيادة عند الشافعية هذه الزيادة لا تتبع الرد بالعيب بل
 للمشتري به في الاصل دون هذه الزيادة ويرى الشافعي لاحد لان هذه حصلت ملك للمشتري لان محله من حدان ابتاع غلاما فاستعمله ثم اصاب به عيبا
 لم يبرهن عيبا العزير بوجهه وغلبة فاجزى عزمه عايش ان البقي قضى في مثل هذا ان اخرج بالقبض او دعم قضائه وقضى لم يخلد بالخراج ومعنى الحديث ان ما يخرج من
 من غايمة وعلة فهو للمشتري في مقابلة انه لو تلف كان من صفاته بخلاف انما يملك المشتري مالك للعيب والناصب غير مالك وقال مالك ان كان النماء ولد له
 وان كان ثمرة رد الاصل لا نهك بخلق بوقت الام فوجب ان يبرى الى الولد كالكاتب وهو مخطوء لان الرد ليس بمسروق متى حدث عيب عند المشتري منع الرد لان الرد
 ليس ببيع فلا يمكن رده بحكم رد الام وقال ابو حنيفة النماء يمنع من الرد بالعيب لان الرد الاصل لعندنا لا يمكن رده منه ودعنا لان النماء سوجب في رد
 العقد مع بقاء موجب ولا يمكن رده مع لا نزل بقا والرد بالعقد فاذن رد الرجوع فلا يلزم ليس بصحيح لان هذا اما حجة ملك المشتري فلم يمنع الرد كما لو حدثت
 بدل البائع وكما لو كان كسبا والنماء وليس موجبا بالعقد بل موجب للملك كالكسب لو اوجبه العقد لوجب ان يعود الى البائع بنسخه وكذا يلحق بالنماء الفصل ما يكسبه العبد
 بعلم او بوجه او بوجهي لو كان هذا يكون للمشتري مسئلة من لا يفرق بين الزوايد الحادثة قبل القبض والزوايد الحادثة بعده اذ كان الرد بعد القبض وان كان
 قبله فكذلك عندنا ولك ' فمئة الزوايد هي ما ابتاعه على ان الفسخ والحال هذه رجع للعقد من اصله او من حبه والاصح عندهم انها تستلزم للمشتري اي ولو كان البيع
 جازيه فبطلت ولدت هذا المشتري فان نقصت بالولادة سقط الرد بالعيب القديم وكان لا اثر في بقاء الشافعي في نهك عند عيب الزوايد ما انما ان
 ينقص فالرد لها واحد ههنا دون الولد وهو احد قول الشافعية واكثرهم عليه لان هذا التفريق موضع حجة كما لو رده من جازيه فولدت حرا باع الرومي
 الولد منهم من منع لان ذلك تفريق بين الام والولد فبقيت الارض لان يكون الوقوف على العيب بعد بلوغ الولد ستافانه لا يحرم بعده التفريق وكذا حكم الذي
 لو ملك عبد المشتري ولدت فان نقصت بالولادة فلا ردة فبقيت الارض وان لم تنقص ردها دون ولدها لانه للمشتري مسئلة لو اشترى حمارا جليلا
 وابنه صاملا وجدهما عيبا فان ظهر عليه قبل الوضع ردها حاملا لان الزيادة حدثت عند البائع النماء ههنا كالتفصيل لان مهر عليه بعد الوضع فان نقصت بالولادة
 فلا رد لان تضع في مدة ثلثة فان العيب الحادثة ههنا من غير جهة المشتري لا يمنع من الرد بالعيب السابق ويبقى لا اثر في ان لم تنقص ردها رد الولد معها لا يبره
 من البيع ولم يطمع من الثمن ولحكم بانفراده وهو احد قول الشافعية في الامر لا يبره بالولد ينال على ان الحمل لا حكم له ولا ياخذ نظاما من الثمن فيكون بمنزلة ما وجد
 عند المشتري وليس بها يخرج على هذا الخلاف انه هل للبائع حبس الولد الى استيفاء الثمن وان لم يملك قبل القبض هل يقطع من الثمن بحسبه وان لم يملك لم يقطع
 بيع الولد قبل القبض فان لم يطمع من الثمن جاز للبائع سقط الثمن ولو يجرى البيع لا يمكن الحكم مسئلة لو اشترى نخلة عليها باطلع غير مؤثر ورجل
 بها عيبا بعد الثبوت ردها رد الشراعية لان لها نظاما من الثمن فانها شامدة مستقبقة وللشافعية طريقان ظهورهما عندهم انها على القولين في الحمل تشبهان
 في الكايم بالملح البطيخ والثاقم القطع بانها تاخذ نظاما من الثمن مسئلة لو اشترى حمارا جليلا وجده عيبا لا يخلو فان نقصت بالولادة
 ردها ان كان الحمل بدل المشتري في بقاء الشافعي وان لم ينقص اذ كان الحمل بدل البائع فلا رد للحكم في الولد كما تقدم من انه للمشتري كانه ثمنه على ملكه وللشافعية ما تقدم
 من الخلاف ان قلنا انه لا يخذ نظاما من الثمن سبي المشتري في اخذ اذ انقص وحكي بعضهم وجها اخر لانه لا اتصال بالام عند الرد وان قلنا انه لا يخذ نظاما من
 فهو للبائع ويكون معها اللام عند الفسخ كما يكون تبعا لها عند العقد والحق بعض الشافعية ان الحمل الحادثة نقص ما في الجواني فلا يؤثر في الشا طو والجمال لما
 في البهايم فلا ينفق لحم المأكول وينقص لحم عليها والركوب لو اشترى نخلة واطلعت بده ثم اطلع على عيب لا قرب الطامع لان ثمنه منفصل متبني عن الاصل
 كما قيل لو خذد عند المشتري للشافعية وجهان ولو كان على ظهر الجوان صوف عند البيع فخر ثم عرفت به عيبا عندنا يقطع الرد بالنقص وبغيره لا اثر في
 وقال الشافعي له الرد ببرد الصوت معرقا استجوابا وجره ثم عرفت لعيب القديم لم يكن له الرد عندنا بل لا اثر في الشافعي له الرد ببرد الصوت الاول والثاني
 لحدوثه في ملكه ولو لم يجره رده تبعا وبقا لانه لا اتصال ولو اشترى ارضا وبها اصول الكواثر ونحوه لم يدخل في البيع وللشافعي قولان في هذا الحديث الثاني
 يدخل فعلى الدخول ان اثبت في بدل المشتري في ظهره على عيب الارض يرد الارض ويبقى الثابت للمشتري فانما ليست تتعلق الارض بهذا لا بدخل الطامع منها في
 ابداء البيع منه مسئلة من الثمن المعين اذ اخرج مجبا بوجه البائع بالعيب ما ينقص في البيع ويرى الشافعي ان لم يكن معينا استبدله ولا ينفق العقد
 خرج معيبا بخشونه او سوء او ظهر ان يمكنه العلة لسكة العقد الذي تعاقد عليه فخرج نحاسا او مصاصا او قصارفا وتقاضا ثم وجد احد ما يبيع بخلافه
 كانا معنيين وخرج من غير الثمن بطل الصنف في الشافعية قولان في هذا الحديث الثاني ان يبيع ثوبا لثمنه هذا اذا كان له قيمة وان لم يكن له قيمة
 بطل الجاهل وان خرج بعضه هذه الصنف بطل العقد منه وفي الباقي فلا يفرق الصنفه للشافعية ان لم يطل له الجاهل وان اجاز كان الجنس مختلفا بان

مشبه

منفصل

١٢

[illegible]

فِي حُكْمِ الْخَبَائِرِ

[illegible]

في حكم الخيارات

في حكم الخيارات

الولد على المشتري كالعقل في المرفق ان جعلنا الملك للبائع وفرضنا تمام البيع فللموحيه الناظر الى المال مأخذ آخر وهو القول بان الحمل لا يبرق ما اذا كان الخيارات
 للمشتري حله فحكم حل الوطى كما في حل الوطى للبائع اذا كان الخيار له او لم يكن له البائع فيخرج عليه الوطى منا ولو وطى قاله قوله وجوب المهر ونحوه استلاد وجوب
 القيمة كما قلنا في طرف المشتري اذا كان الخيار له او للبائع اذا تقرر هذا ظهر ان المشتري ليس له الوطى مدة الخيار وان وطى يفتقر بوطيه حكمه سنة فلهذا في
 مختلف بلخلاف الاقاريل وثلاثة تختلف باختلاف الاقاريل فاما ما لا يختلف فنقول ان ولد حرة لان الوطى صادر ملكا او ستمه فلا بد من ذلك فثبت
 والمرة واما التي تختلف فالمرور بوقت الولد وكونها ام ولد فان اجاز البائع البيع وقلنا الملك يثبت بالعقد او يكون مراعى فمصداد الوطى الملك فلا يبرق ولا
 ولد وتعتبر ام ولد وان قلنا يفتقر بالبيع وانقطع الخيار عند وطى ملك البائع فيجب المهر في قيمة الولد وجهان بناء على القولين ان حمل هل يحكم ان قلنا به وجوب
 العلوق كان في ملك البائع وان قلنا لا حكم لم يجب بل يوضع في ملك المشتري في الاستلاد وجهان وان فسخ البائع العقد فان قلنا ان الملك لا يفتقر بالبيع فثبت
 مراعى فقد صادف الوطى ملك البائع فيجب المهر وقيمة الولد ولا يصير ام ولد الا ان يفتقر في المشتري بسبب فسخ القول فان قلنا ان الملك يفتقر في المشتري بالعقد
 فالأصح انه لا يجب المهر وقال بعضهم يجب ان يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 اجاز البائع لان حقه كان متعلقا بها حال الوطى فيجب قيمة الولد لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 ام ولد وبه يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 ولذا في سقوط خياره بوطيه وجهان احدهما لا يفتقر لان وطيه لا يكون اختيارا لان نوطى لا يمنع الرد بالنسبة فكذلك لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان
 الوطى لو وجد من البائع كان مدته على اجباره البيع فلا وجد بل العلم بالاختيار لم يكن رضا بالبيع ولو كان بعد العلم به سقط خياره اجماعا يكون له الارشع
 قالت الشافعية اذا قلنا الوطى يسقط خياره فكذلك اذا باعها او ورثها او قبضها فان ذلك صحيح وبسقط خياره وان قلنا ان الوطى لا يسقط خياره
 لم يسقط هذه العقود اخص مستلزم اذا وطى المشتري مدة خيار البائع ولم يعلم به البائع لم يسقط خياره وبه قال الشافعية وان صادف ام ولد احمل سقوط
 وعدمه فحق اخذ الام وجهان احدهما انه لا عمل له بغيره في المشتري لان ذلك يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 الى القيمة ان اختار الفسخ وان كان الوطى بطل فلهذا في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 سقطه من مواعينه واجعل سكوت مولاهما سببا وسرهما في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 سكنت عن طي امه لا يسقط المهر ولو وطى اذن حصة الام اجازة ولا يبرق على المشتري لان قيمة الولد ثبت الاستلاد بالاختلاف مستلزم ولو وطى امه الباطنة
 مدخ حاره فانه يكون في خيار الباطنة لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 ادخلوا احدى امرأته ثم وطى احداهما يكون ذلك رضاء بطلاق الاخرى لانه لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 فحق كون الوطى بغيره لطلاق الاخرى لانه لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 المرفق بين عدلين ووطى البائع ان المكاح والطلاق لانه ان بالفضل في القدرة على القول فكذلك الاختلاف في الملك فانه يحصل بالفعل كالسبي والقتل فكذلك
 استلاد اجماعا ان يحصل بالفعل في المشتري لانه لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 للشافعية وجهان احدهما يكون فسخا كابن خنك يكون فسخا في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 المشتري في فسخ خياره لو اشترى ثوبا بدينار ثم وجد بالثوب عيبا فوطى في خياره فحق كونه فسخا وجهان مستلزم لو تلفت الباطنة سببا في فسخ خياره
 فان كان خيار الباطنة فسخا الباطنة فوطى في خياره فحق كونه فسخا وجهان مستلزم لو تلفت الباطنة سببا في فسخ خياره
 للبائع ان يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 قولنا ان خياره ان يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 بالفسخ وعلى المشتري القيمة قال الجوزي ومنا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 الثمن وان قلنا بالثمن فان ثمن العقد لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 اخرى هي المبلغ بغير الانفاق وان قلنا ان الملك للبائع وذكرنا ان خياره ان يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 تلف على ملك البائع فلا يبرق في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 ان خياره ان يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 فثبت على ما لو تلفت ان قلنا به من العقد ثم هذا كذا ثلاث الاجبي البيع من القبض متباينان قلنا لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 بيع يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 بعضهم يبين على ان الملاك كذا ثلاث الاجبي وكان الفسخ سببا في فسخ خياره فوطى في خياره فحق كونه فسخا وجهان مستلزم لو تلفت الباطنة سببا في فسخ خياره
 بطل خياره وان كان له الارشع في غيرهما مما قبله لان الفسخ يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 جاء في الانفاق في الباقى قولنا لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 في الباقى الوجهان واذا فسخ خياره فوطى في خياره فحق كونه فسخا وجهان مستلزم لو تلفت الباطنة سببا في فسخ خياره
 كان احدهما سببا فان مات احد ثمنه لم يكن له رد الثاني لان الشفعة يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب
 وان قلنا بغيره فانه يرد به بخصه من الثمن قال بعض الشافعية لو فسخ العقد فانه لا يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب

ان خياره ان يفتقر في المشتري لان حق البائع متعاونه بالبيع صحيحان وطيه صادف ملكه ولو كان متعلقا بوطيه بوجوب المهر وجوب

في حكم الخيارات

في حديث المصراة فان النبي امر بانشاء وقته للذين التفت مسئلتا لو اختلفت في قيمة التالف من العتق فقال البياع فبينة عشرة وبقية الموجود حصة
 للبض الف ثلثا الثمن وعكس القول المشتري الباقي يمكن تقويمه ولما التالف فقلنا لعلنا في الثاني فبقية ثلثا القول قول البياع مع يمينه لان البياع
 جميع الثمن فلا يربط ملكه عن مقدار يعرف به وقال ائخرى القول قول المشتري لان قيمة التالف اذا كانت زائدة عما يميزه فهو بمنزلة المستعير القابل
 وقال بعض الشافعية الاول اصح لان قيمة التالف في الشئ لا يميزه لان القول قول المشتري وان كان التالف في الشئ لا يميزه لان القول قول المشتري عن الشئ الذي ملكه كذا
 يزيل ملك البياع عن الحق مسئلتا لو اشترى عبد بن من رجل الف صنفه فوجد واحدا مملوكا يكره له والمعبى بل اما ان يرد ما معا او ياخذ الارش
 ولما في قولنا مبنيان على تقويم الصنفه فان قلنا لا يفرق بينهما في رد الجميع والترك وان قلنا يفرق فله رد الكل وله رد المعيب خاصة وقال ابو حنيفة
 الصنفه وردد المعيب ان كان ذلك بعد القبض فاما قبل القبض فليس له لان قبل القبض عنه يكون تبعضا للصنفه الا تمام وبعد القبض تبعض الصنفه
 الا ان يكون ما ينقص لانما عيشا ولا ضرر في افراد احدهما عن الآخر ووجد سائر في احد ما بعد القبض فجازا فاره بالرد كالمشروط المتيقن في احد ما قال الشافعية
 ما لا يجوز تبعض الصنفه فبقيل القبض لم يجز بعد كرجعت ومصرعي ارب كذا قلنا ابو حنيفة اذا كان البيع طعاما فاكل بعضه لم يرد الباقي لا يجزى مجزى
 العقد الواحد لان المعيب ببعضه عيب بمجمعه فلم يكن له كالموكل قبل القبض او كان طعاما وشوطه للثمن يستوي فبقيل القبض بعده ولا نه هناك وضوح
 ولو رخصنا بقبول بعضه جاز ومن الشافعية من يقول ان خيار الشرط انهم ينفى على تقويم الصنفه على القول بالرد فانه يقوم الصنفه يقوم المعيب يقوم الثمن
 على قدر قيمته ما فاقه من المعيب بسقط عنه ثابت هذا قولنا واد المشتري رد المعيب خاصة ورضى البياع جاز لان الحق لا يرد ما هو اوضح وجهي الشافعية
 ولو عرفت بالمعيب بيع الصنف لم يكن له رد الباقي عندنا وموافق قولنا الشافعية يرجع بالارش لو كان البيع جملة يظهر فيها عيب بطلان باع بعضها فلا
 وقنعنا بالارش في الباقي والخارج للشافعية الباقي وجهان احدهما انه يرجع للثمن بالارش ولا ينظر عود الوابل لرد الكل كما لا ينظر رد الالحاد والوجها
 جاز بان في العتق اذا باع احدهما ثم عتب العيب لم يجوز رد الباقي بل يرجع بالارش اما الثالث بالبيع فحكم الكل اذا باعه مسئلتا لو اشترى عبد
 مات المشتري وخلف واد ثمن فوجد ابراهيم يكره لاحدهما رد حصة خاصة للشخص هو عيب حدث في يد المشتري لان الصنفه تمتعت متحدة فلا يجزى على
 اخذه بل له الارش خاصة ولو اتفقا على الرجاء فطعام وموافق قولنا الشافعية وبه ائخرى لم يفرق لان رد جميع ما ملك وليس بمجدد لما يبين من اتحاد الصنفه
 وهذا لو سلم احد الابن نصف الثمن لم يلزم البياع تسليم النصف اليه مسئلتا لو اشترى جلدان عبد من رجل صنفه واحدة ثم وجد ابراهيم يكره
 ان يصرقا فالتى من هب لانه ليس لهما الا فرق في الرد والارش بل هما ان يردا معا وبه جمل الثمن او ياخذ الارش معا وليس كاحدهما الرد ولا الارش الا
 وبه قال ابو حنيفة ومالك في رواية الشافعية احد القولين لان العبد خرج من ملك البياع دفعة كاملة والا كان يعود اليه بعضه وبعض الشئ لا يشتري بما
 يخص من الثمن لو بيع كله فلو رده اليه مشركا فقد رده ناقصا لان الشرك يجب فلم يكن له ذلك كما لو حدث عنه عيب قال الشافعية الثاني له ان رد حصة
 ياخذ الا بالارش وهو قولنا عندنا وبه قال ابو يوسف ومحمد في رواية الشافعية عن مالك لان النصف جميع ما ملكه بالعقد فجاز له رده بالمعيب كجميع العبد
 لو اشتراه واحدا وليس فيه عيب فله قواه الشئ ايضا اذا باع لغير العبد اليه مخصصا فالشرك حصل بخياره فلم يمنع من الرد بخلاف البيع مسئلتا
 لو انكسر القرض فاشترى رجل عبد من رجلين فخرج مبيعا فله ان يرد نصف احداهما بالرد فطما لان تعدد البياع يوجب تعدد العقد ايضا فانه لا ينقص
 على الرد وعليه ما خرج عن ملكه مسئلتا لو جردنا لكل من الشريين من العبد عبد الا يقر فانه يرد احدهما وطلب الرد وطلب الاخر الارش بطلت الشرط
 بخلاف المسك ما اسك وللراعي اسره وموافق وجهي الشافعية والثاني ان الشرط يثبت في المسك اسره اسره الرد وان منعنا الا نقر فله فرق بين
 ما ينقص بالتبعض وما لا ينقص كالحيوان فانه ليس لاحدهما ان يفرقه بالرد والاخر الارش في الشافعية قولنا مبنيان على ان المانع ضرر والتبعض او اتحاد
 الصنفه ولو اراد النوع من الرد الارش كان له ذلك سواء حصل الياس من مكان رد نصيب الاخر بصفته مثلا وهو مصرع ولا وقال الشافعية ان حصل
 الياس من مكان رد نصيب الاخر فله اخذ الارش وان لم يحصل نظر ان رضى صاحبه بالمعيب فبني على انه لو اشترى نصيبا لم يصبه في نصيبه واراد ان يرد
 الكل يرجع بنصف الثمن على غير على قوله وجهان فان قلنا لا نلغى الارش وان قلنا نعم فذلك للثمن في اصح الوجهين لانه توقع بعبد وان كان صاحبه غائبا لا يقر
 احوال في الارش وجهان من جهة المبالغة النادرة ولو تصرف في العبد لم يكن لها الارش فكذا لو تصرف احدهما خاصة كان لهما الارش اما المتصرف فبصرف
 اسقط حقه من الارش اما الاخر فلا يربط رده بطلان رد الاخر ولو اشترى جلدان عبد من رجلين كان كل واحد منهما مشتركا في العبد من كل واحد من
 البياعين فلكل واحد من الربع الى احدهما ان جردنا الا نقر او لو اشترى ثلثه من ثلثة كان كل واحد منهما مشتركا في العبد من كل واحد من البياعين ولو اشترى جلدان
 عبد من رجلين فاشترى كل واحد من كل واحد من كل واحد فلكل واحد من جميع ما اشترى من كل واحد عليه لورد الحكم العبد من رجلين فبقية لا يفرق
 الصنفه ولو اشترى بعض عتق صنفه وباقية في اخرى ما من البياع الاول ومن غيره فله رد احد العتقين خاصة لتعدد الصنفه ولو علم بالعيب العبد
 الاول ولم يمكنه الرد فاشترى الباقي فليس له رد الباقي وله رد الاول عند الامكان مسئلتا اذا اذن البياع للمشتري في التصرف في مدة الخيار فصر
 سقط خيارهما معا وبه قال الشافعية اذ قد وجد من كل منهما ما لا يلزم وسقوط الخيار ثم التصرف ان كان عتقا فله رد خيارهما وان كان بيعا او هبة
 او قفا فذلك عندنا وللشافعية وجهان هذا احدهما لا يمنع من التصرف في الخيار فاذ اذن فيه قال المانع فضع التصرف في الثاني لا يصح تصرفه لانه
 ابتد وبه قبل ان يتم ملكه وعلى الوجهين جيبا يلزم البيع بسقط الخيار مسئلتا ان خياره عندنا مودوث لانه من الحقوق كالشفعة والقصاص فجميع
 انواعه وبه قال الشافعية الا خيار المجلس فانه قاله البيوع اذ مات احد المتبايعين في مجلس العقد فاختار الخيار وقاله المكاتب اذ باع فلم يفرق فحق المكاتب
 فقد وجب لبيع وظاهر ان الخيار يبطل بموته واختلفت الشافعية في ذلك على ثلث طروق منهم من قال ان الخيار لا يبطل بموت المكاتب بخلاف قوله فقد وجب لبيع
 اراد ان يبيع لم يبطل بموته وانما هو بان وان كانت الكفاية قد انقضت بموته ومنهم من قال ان موت المكاتب بسقط الخيار وموت غيره من الارواح لا يبطل على
 التصرف في القول ان السيد ليس بوارث للمكاتب وانما هو بوارث للمكاتب دفقا ونحوه السيد الحق الملك فلا يوجب منابذة الخيار بخلاف اهل ومنهم من قال انما قولنا
 المصنفه

في أحكام الخيارات

في الخيارات

منقول جواب كل واحدة من المسئلة من الأخرى بعد القولين بطل خيار الحبس بالموت لأن ما يطل بالثبوت لا الموت لا الموت يحصل معه الموت أريد ما يحصل
 البطلان والتعلق بطلان خيار الثابت في العقد فلم يطل بالموت كخيار الثالث بخلاف الموت الموقوف لا الموت يكون بغير خيار وهو لا بد من وجوده فهو بمنزلة
 النوع عليه والخون قالوا فإن قلنا بطل بالموت لزم العقدان قلنا لا يبطل العقدان لأنهما من جنس واحد وهو الموت لا بد من وجوده فهو بمنزلة
 ذلك وإن لم يكن حاضر في محله العقد فانه لا ينفذ باعتباره من أجل الذي هو فيه فان عاقبة قبل ان ينفذ لزم العقد بطل خياره وقال بعض السادة للخيار
 اذا نظر الى السلفه يعرف المحظ في الاجازة والفسخ مسئلة خيار الشرط ما وردت لا يطل بالموت عند علمائنا ما يبرر قال الشافعي ومالك لا بد من الموت فاعمل
 الى الوارث كغيره من الحقوق ولا نه خيار ثابت فسخ معاوضة لا يبطل بالجور فلا يبطل بالموت كخيار الرب بالعيب قال التوري أبو حنيفة ولهم بطلانها
 مدة مضى بغير البيع فوجب ان يبطل بالموت كالاجل والعرض فان محل الاجل وهو الدمة قد بطل لان الوارث لا يحكم له بغير ما يحكم على الباع لا بد من
 بطلان من ينعون من التصرف في التركة لان صاحب الحق لم يرض بغير الوارث فلهذا حل بخلاف مدة الخيار لا يهاجرت للتوري فطلب المحظ والوارث يتنعى بذلك
 الباع من المورث تلك ثلث الوارثان كان حاضر ثابت له ما بقي من المدة وان كان غائبا فان بغيره الخيار مدة الخيار ثابت له بخلاف من عين ما علم الى بعض السادة
 لعله وان علم بعد انقضاءها لا يحتمل ان يكون له الخيار على الفور كخيار الرب بالعيب من مدة قد سقطت سقوط الخيار وهو الذي عول عليه الشيخ وهو جدي لا نوكل
 المورث حيا سقط خياره بانقضاء مدة فكذلك الوارث الذي يثبت له ما يثبت لمورثه على حد ما ثبت له وللشافعي وجهان أحدهما ان يكون له رابعة من المدة
 من حين موت مورثه والثاني انه على الفور مسئلة يجوز فسخ العقد في مدة الخيار من غير كراهية وبه قال الشافعي أبو حنيفة لان الفسخ من حين
 العقد بخلاف مدة الخيار كالاجازة وقال مالك بطلان خياره لان خياره لا يفسخ بغيره في معنى بيع وسلفه لانه اذا انعقد البيع تم معاوضته كانه اقضى اياه فيكون قد اشتمل على بيع
 قرض اجتماعه وهو غلط لان العرض لم يمت اذ لا يصادف منه بعد الفسخ ولا مساقاة بين البيع والقرض والسلف قلنا يجب ان يفسخ العقد في مدة الخيار
 جاز للمدفع اليه التصرف فيه لانه قد ملكه بالعقد واستقر ملكه عليه بغير الدافع او بتعيينه في العقد منع الشافعي من حوار الصواب بعد فسخه
 بقوله مسئلة ان تلف البيع من الخيار ما كان قبل قبض المشتري لم يبطل العقد لانه لو تلف البيع لم يفسخ العقد لانه لو تلف البيع لم يفسخ العقد لانه لو تلف البيع لم يفسخ العقد
 الخيار وكان من ضمن المشتري خياره واستحقاق الحال واختلفت الشافعية هنا لاختلاف قول الشافعي قال ابو الطيب ان الشافعي قال في بعض كتبه
 ان البيع يفسخ ويجب على المشتري القيمة وقال في كتاب الصداق لم يفسخ قال ويحتمل ان يكون الراد بالقرن القيمة ويحتمل ان يكون المراد به ان كان الخيار للمشتري
 وجعل وقتنا ان البيع يفسخ الباعين من العقد وحكي ابو حامد عن الشافعي ان الخيار لا يفسخ فان صح العقد واحدهما وحسب الباعين وان مضى او سلك في
 المدة بين الامر على الاقوال التي لم يرد فان قلنا بطل بالموت يكون ربحي استغنى عليه التمسح وان قلنا لا يبطل بالموت فليس امر ربحي استغنى عليه ان قلنا لا يبطل
 الا بانقضاء الخيار وجبت القيمة لانه تلف وهو ملك الباع وقد اوجبه عليه الباع بالتمسح لانه لم يفسخ بالعقد فلا يفسخ مع مضاء العقد فان الفسخ اذ وقع
 استقر البيع واذا استقر لم يفسخ به لانه لا يفسخ بالبيع فالتأني في الطريقة الاولى صح لانه اذا قلنا ان البيع ملك الباع وتلف لا يجوز ان يبطل بالموت
 بعد الفسخ وما ذكره من ان العقد ثابت ثبت به السمي غير مسلم لان العقد يفسخ كالعقد اذا مضى الحكم بطله واما اذا قلنا ان البيع في ملك المالك فلا يمكن
 ان يثبت استقرار العقد بطله لان ذلك باطل الخيار الباع في سلب المشتري كلفه وبطل خياره ولا يمكن بقاؤه على حكم الخيار لانه ان الراد يحكم العقد بطله
 فلا يمكن اتمامه فيه بعد الفسخ كما لا يمكن العقد عليه بعد ذلك واما ما ذكره من ان العقد يستقر به وليس ببيع لان القبض لا يفسخ مع بقاء الخيار ولقد
 لا يدخل الخيار في التصرف لوجوبه لغيره عند قبضه لانه ان كان الخيار للمشتري ففسخ العقد وان كان للبائع ففسخ فروع اذ عرفت ان البيع اقل
 قبل قبضه فهو من مال الباع فربح المشتري والتمسح لا غير وان تلف بعد قبضه وانقضاء الخيار فهو من مال المشتري وان كان في مدة الخيار من غير قبضه فليس
 ان كان الخيار للبائع او لهما الا لا يوجب ان كان للمشتري خاصة فن الباع ب اذ قبض المشتري من الخيار او دفعه عند الباع ولفقه به فهو كالتلف بالمشتري
 وبه قال الشافعي حتى اذا دفع على ان الملك للبائع يفسخ البيع وبطل المشتري العرض بغيره القيمة ثم ابد الجواب في وجوب القيمة لعقود المحصول التلف بعد
 الى بدل الملك لا يجب على الباع تسليم البيع ولا على المشتري تسليم العرض في خياره ولو تبرع احدهما بالتسليم لم يبطل خياره ولا غير الا على تسليمه فاعلم
 طه استردا والمدفع قضيه الخيار وقال بعض السادة ليس استرداده ولا اخذ ما عدا صاحبه دون رضاءه كالتسليم بعد لزوم البيع فان المشتري زوجة
 بشرط الخيار بطل النكاح لان انتقال الملك اليه عندنا بالعقد وقال الشافعي لا يعمل بل هو حاطبها بالطلاق في خياره وان تم العقد بينهما قلنا ان النكاح
 او موقوف لم يفسخ الطلاق وان قلنا انه للبائع وضع وان فسخ قلنا انه للبائع او موقوف وقع وان قلنا للمشتري بوجها فليس له الوطى في زمن الخيار ولا سلبه
 لطلب الملك واثار وجهه هذا قول الشافعي وجهه لا صحابه وجهه مسئلة ان الفسخ قد يكون بالقول وقد يكون بالعمل وكذا الاجازة فان مال الباع يفسخ
 او استرجعت البيع او استردت العرض كان خطا لهما عا وقال بعض السادة لو قال الباع في من خياره لا بيع حق بزيادة التمسح قال المشتري لا عمل كان خيار الفسخ
 وكذا قول المشتري لا اشتري حتى يفسخ الباع لا عمل وكذا طلب الباع حلول التمسح وحل طلب المشتري فاجل التمسح حال على اشكال لان القول
 لا بيع حق فجل او فجل فلما بالعمل كالموطى الباع في مدة خياره فانه يكون محققا على ما تقدم وللشافعي قولان هذا أحدهما ان الثاني انه لا يكون محققا
 بخلاف الرجعة عند فسخه لا يحصل بالوطى ونحن نقول انها تحصل به لانه بلغ في العقد من الموطى فرق بان الرجعة لا تدار النكاح وانتهى النكاح لا يحصل
 فكذلك ما ذكره الفسخ من التدارك ملك الباع ابتداءه يحصل تارة بالقول وتارة بالعمل وهو السبي وكذلك خياره ان يحصل بالعمل والصبر وهو عود وقال
 بعضهم ان الباع لا يفسخ بغيره على الخلاف في ان الوطى يكون بغيره للملك والسكون عند الباع العقد والطلاق لا يفسخ عند الباع بغيره فان كان
 يكون فسخا اذ تولى به الفسخ ولو قبل منه فلهذا العزم وليس بهتوه ولو وجد عند الباع كان لا سلام يصور صاحبه عن البيع بغيره
 كان مقدما على المصينة وللشافعية وجهان اما الاستخدام وركوب الذاب فلهما للشافعية وجهان ولو افسخ الباع في من خياره كان محققا قال الشافعي وقد
 سبق له الوباغ فكذلك عند ما هو قول الشافعية لا يفسخ على ظهور الدم في الثاني لا يكون محققا الا اذا كان مستصحب الى ان يوجب الفسخ من غير خلاف

في احكام الخيارات

لغيره وان كان البيع منتفعا كان صحيحا كالعتق وهو امر مباح في الشافعية والثاني المنع لان الشيء الواحد لا يحصل به الفسخ والعقد معا كما ان التكبير في الثانية في الصلوة بنية
الشرع يخرج بها من العتق ولا يشرع به في الصلوة ومنع عدم حصول الفسخ والعقد في الشيء الواحد بالنسبة الى شيئين ويجري الخلاف في الاجازة والرجوع في المهر
والهبة وان افضلها القبض سواء في ذلك هبة من لا يمكن من الرجوع فيها او من يمكن لوزايل المالك في التصديق والرجوع اعاده لما زال واما العرض على البيع
الاذن فيه التوكيد والرجوع من غير القبض ان قلنا باشتراطه والهبة غير المقبوضة فالاقرب انها من البيع فسخ ومن المشتري اجازة لدفعها على طلب البيع واستيفائه
ولمذا يحصل بها الرجوع عن الوصية وللشافعية فيه وجهان هذا احدهما ظاهر ما عندنا انما ثبت فسخا من البيع ولا اجازة من المشتري فاما لا يقتضي اذالة ملك ولا
يعقود لازمه ويجعل سدا وما عمن يتردد في الفسخ والاجازة ولو باع البيع المبيع في ذن الجهاد بشرط الخيار قال الجوهري ان قلنا لا يزول ملك البيع فهو قريب
المبنة غير المقبوضة وان قلنا يزول فغير احتمال لان بيعي لنفسه مستلزم كاستلزام لو اعتق المشتري باذن البيع في مدة حياته او خيار البيع فسخ وحصلت
الاجازة من الطرفين وان كان بغير اذنه فبذلك ايضا لان مالك اعتق ففقد عتقه كغيره ثم اما ان يجزى البيع الخيار او بطله كالثالث فان ثبتناه فالاقوى انه
يرجع بالقيمة كالثالث لو باع او ولف وقبض بغير اذنه البيع فالاولى الوقوف على الاجازة ويكون ذلك اجازة وقالت الشافعية لا يفتن شيء من هذه العقود
بطلان اجازة وقال الشافعية لا يكون اجازة لان الاجازة لو حصلت لمحصلت ضمننا للعتق فاذا الفسخ التصرف فلا اجازة وقال بعضهم يكون اجازة لدلالة النص
والاخبار وهو امر مباح عندنا ولو باشره التصرفات باذن البيع او باع من البيع ففسخ التصرفات وهو امر مباح في الشافعية على الوجهين بل لم يزل البيع بسقط الخيار
ولو اذن له البيع في كل المنطة البسيطة فظهر ان كان مجزى او مجزى الاذن في هذه التصرفات لا يكون اجازة من البيع حتى لو جمع قبل التصرف كان على خياره مستلزم
اذا اشترى عبدا بجاربه ثم اعتقا معا فان كان خيارا لم يعتق اجماعا خاصة لان اعتاق البيع مع تضمنه الفسخ يكون نافذا على ما لا يفتن العبد وان كان
الملك فغير لشيء من ابطاله الاخر وهو امر مباح في الشافعية وعلى الوجه الذي قاله من نفوذ عتق المشتري فهو مباح على ان الملك للمشتري بغير العبد لا يفتن
الجاربه وان كان خيارا لم يفتن العبد خاصة لم يفتن عتق شيء منها لان عتق كل واحد منهما يمتنع عتق الآخر وليس احدهما اولى من الآخر فثبت انما هو واحد وجوه
الشافعية وفي الاخر ان يفتن عتق احدهما خاصة ولا يفتن عتقا معا لا يفتن عتقا معا على التعاقب فكذلك دفعه واحدة وفيمن يفتن من اوجها احدهما ان يفتن عتق
الجاربه لان يفتن العتق منها فسخ وفي العبد اجازة تقدم الفسخ كالتقدم فسخا لحد المتبايعين على اجازة الآخر واما عندنا لم يفتن العبد لان
الاجازة اقبلت للعقد والاصل فيه الاستمرار وقال بعضهم الوجهان مبنيان على ان المالك من الخيار لا يبيع او اشترى ان قلنا للبايع فالعبد غير مملوك لم يفتن واما
ملكه الجاربه فثبت العتق فيها وان قلنا للمشتري فملكه العبد فثبت العتق فيه وقال ابو حنيفة انما يفتن معا وان كان الخيار للبايع العبد فملكه فالفسخ بالاقضية
للعبد مشروا بالخيار الصالحه وبالاصل ان خيارا الى الجاربه يبيع وتلك الصالحه ماله بعض الشافعية وقد سبق اختلافه لاعتقاق هذه الصورة والذي يخرج منه
الفتوى عندهم انه لا يحكم بنفوذ العتق في واحد منهما في الحال فان فسخ صاحبه البيع فهو نافذ في الجاربه والا فسخ العبد لو كانت المسئلة بجارها واعلم انما يفتن
الجاربه فاحكم بينهم بما تقدم وقال بعض الشافعية ان كان خيارا لم يفتن العبد وان كان خيارا لم يفتن العبد وان كان خيارا لم يفتن العبد فسخ في الوجه الثالث في قوله
في الثاني بقاء الجاربه وحكم الثالث في قوله في الثالث بقاء الجاربه وحكم الثالث في قوله في الثالث بقاء الجاربه وحكم الثالث في قوله في الثالث بقاء الجاربه وحكم الثالث في قوله
عن اشكال ينشأ من ان قبضها قبض ضمان فلا يزول الا بالرد ملكها الفصل الثاني في العيب فيه مطالب الا في كل حقيقة مستلزمة لم يفتن
عن الجري الطبيعي كزيادة او نقصا موجبة لنقص المالكه وروى الساجي عن ابن ابي ليلى انه قدم البسجل خصم له فقال ان هذا بطلان هذه الجاربه فملكها
حين كنتها شعرا وذهمت ان لم يكن لها فقل ان لا يرد لي بل ان الناس ليحتملون لهذا بالحمل حتى يدعوه فانا الذي كرهت فقال بها القاض ان كان عيبا
فاقتضى برفقها حتى اخرج اليك فاني اجد اني في طعن ثم خرج ودخل من باب اخر فاني لمجد من سلم الفسخ فقال اني تزدون عن لي جعفر الباق في المرأة لا يكون على ركبها شيئا
يكون ذلك عيبا فقال له محمد بن مسلم اما هذا نصا فلا اعرفه ولكن حدثني ابو جعفر عن ابن ابي عمير عن ابيه عليه السلام عن النبي قال كل ما كان في اصل الخلفة فمرد او نقص في
عيب فقال ابن ابي ليلى حسبت ثم رجعت في القوم نقصوا لهم بالعيب في ثقت هذا فاذا كانت المسلمة معيبة لم يجز على البايع اظهار العيب لكن يكره له ذلك سواء
من العيب ولا لاصالة براءة الذمة من وجوب الخرم واما ان كان كتمانها لشيء من الغش بنوع من الخفاء وقال الشافعية يجب على البايع ان يبيته للمشتري ان النبي
قال ليس من امن غشنا والغش ثم لم يثبت في كتمان العيب بعد سؤال المشتري لم يبيته المفسدة ذلك من المشتري مستلزم اطلاق العقد واشترط
السلامة بقتضينا استلامه على ما مر من ان القضاء العرفي يقتضي ان المشتري انما يبدل ماله بناء على اصاله السلامة فكانها شرطه نفس العقد فاذا اشترى عيبا
مطلقا اقتضى سلامته من الخصلة والجيف يظهر باحدهما كان له الرد عندنا وبما قاله كافي لان الغرض قد يتعلق بالخولية غايبا والفضل يصلح لا لاسباب الخسرين
الاستبدال وغيره وقد دخل المشتري في العقد على من الخولية لان الغالب سلامة الاعضاء فاذا كانت مامومة متعلق الغرض وجب بثوت الوعد وان زاد في ثمنه
باعتبار اخر مستلزم الزنا والرقعة عيبا في العبد ولا عندنا وبما قال الشافعية انما يفتن في نقص القيمة وتقرضها لاقامة الحد قال ابو حنيفة الزنا عيب
الاماء خاصة دون العبد لان الجاربه تفتن عليه فاشترى والمرقة تفتن في ثوبت عضومته فكان عيبا والنجوب قائم له بالضرر يؤول الى تقبيل منافعه
وجمادى الى التلافة وكذا الجيف اذا شرب العبد سكر كان عيبا لا يفسخ العقد فيه بقرض الا ثلاثا لو فنى العبد عند الحاكم ولم يرقم عليه بعد ثبت الرد
واعلم ان الابان من الخمر عيب للمالك فبذلك المالك لا يبيع به من غير رد لان في المبيع في السرقة بل هو سرقة الحقيقة والآفاق
الذي هو جيب الرد وهو ما حصل عند البايع وان باين عند المشتري ولو وجد في المبيع في السرقة بل هو سرقة الحقيقة والآفاق
ابدا لعيبه كوطي ابطال العنة مستلزم البول في الفراش عيبا في العبد والامراء كاتا كبرين وبما قال كافي لان ذلك خارج عن الجري الطبيعي وينقص
به المالك فثبت بطلان الرد واما اذا كانا صغيرين يبول مثلما في الفراش فانه ليس بعيب كبريا بل العادة به فكان كالطبيعي وقال ابو حنيفة ليس ببول العبد الكبير في
الفراش عيبا اما بول الامراء الكبير فانه عيب به بل الجاربه لان ذلك يؤول في فراش السيد بخلاف العبد ليس بعيب لان العلام بفساد الشايب في بياضها يكون

کتابخانه

[illegible]

فِي فُرُوعِ الْعِيبِ

ولا تأمنوا منه وما اذا كان
تأما او سلكا او فافا
للحسنة او مقامها او فافا
للصلح او شلوا او فافا
الفرصة انه ليست

المشقة

فانه عيان كان
الخراج

فانك

برقی

44

محو راں

فأحكام المراجعة

کرم الجبلج السیف والتمار علی مال الدانی

3

فَأَحْكُمُ بَيْنَهُمَا فِي النِّقْدِ الَّذِي بَيْنَهُمَا

[illegible][illegible]

فَأُحْكَمْ السِّلْمُ

يوم الغرة

والثمة نفي بالمدكور ولو قال بالعدد فهو ثلثة وستون يوما وكذا لو قال في خمسة وستة اشهر حلت الاشهر على الهلال لكانت المتعارفة ثم ان وقع
 العقد في اول الشهر اعتبر الجميع بالاهلة تامة كانت او ناقصة فان جرى في اثناء الشهر عدا ما بقي من الايام وعدت الاشهر بعد ذلك بالاهلة ثم يتم المدكور
 بالعدد ثلثين لان الشهر الثماني هو ما بين الهلالين الا ان في الشهر المنكر لا بد من الرجوع الى المدد لئلا يتجاوز المدد الاجل عن المقدد وهو لصحة العقد في التاخير والتا
 انه اذا انكسر الشهر المنكر لم يفسد العقد بالعدد وهو قول ابي حنيفة وضريح الجوني مثلا للتاخير بثلثة اشهر مع فرض الانكسار فاقال عقد قد يمتد من سنة كخط
 نقص الوسيط بجاري فيحسب التبع بالاهلة ويضم جاري الى الخط الباقية فيصير فيكون يوم من جاري الاخره سوى لحظة وقطع بعض الشا فيه بالجلو
 عند اتيان جدي في الصورة المذكورة وان العدد انما يراعى لوجري العقد غير اليوم الاخير مسئلتان لاصحاب للاجل فله ذكره بل هما اتفاقا على ان
 الاجل القليل او الكثير اذا كان مبنيا على المقدد فيقال لا وراعي اقل الاجل ثلثة ايام وليس بمسئلتان لو اسلم في جسر واحد الى اهلين واسلم في جسر الاخر
 واحد الى الواسم في جسر حطة الى شهرين يسلم احدهما في اخر الشهر الاول والباقي في اخر الثاني واسلم في جسر خضرة وقبر شعير الى شهرين يسلمها اخره مع عندنا وهو
 اصح قول الثاني لاصل في الثلاث البطلان في الصورين لانه ربما يتعد تسليم بعض الجوز او بعض الاجناس فيه فيرفع العقد فيستدعي الباقي وهو خطأ
 والا لزم في القبر الواحد ذلك الجوز فقد يعضه مسئلتان لاجل الاجل الطاء فان قصد فله بطل العقد وتاخره فلا ينضبط وان قصد فله من
 كان معلوما والا فلا ولو قال في شهر واحد خلق اقضى اقصاه ووقت العقد بعد الشهر فالاجل اخره وكذا الى شهرين او الى ثلثة اشهر او الى سنتين بخلاف الجوز
 فانه يحل باوله ولا يشترط الاجل ان يكون له وقع في التمتع فلو قال في نصف يوم سبع المهور البحث الثاني في العلم وفيه بيان الاول الجنس مسئلتان
 ان يكون المسلم منه معلوما عند المتعاقدين او لا وفي العامة عرفت من سلف فليس في كل معلوم ووزن معلوم واجل معلوم من طريق الخاصة قول الصادق عليه
 السلام لا بأس بالسلم في التمتع اذا سميت لطول والعرض لان السلم فيه عوض غير متاخذ ثبت في الذمة فلا بد من كونه معلوما انما يتحقق العلم بالسلم فيه بطريق العلم
 المدال على الحقيقة اعني لفظ الجنس كالحطه والشعر والادو والعبد الثوب اشباه ذلك لذكر اللفظ المشهور وهو ما يوصف به ما يمتد عن جميع ما عداه فثبت
 في الجنس كغيره ارفع اليها كصراية الحطه وجرها ودفنها وغلظها وغير ذلك من الاوصاف فلو لم يذكر الجنس بل قال بعقد ثيابا ربا او ذكره ولم يذكر الوصف
 بطل سواء كان مما لا ينضبط او لا وان كان مما لا يبيع لا يبيع جهالة المعقود عليه وهو عين فلان لا يمتد بها السلم وهو دين اول مسئلتان فيجب ان يذكر
 كل وصف مختلف لعمته باختلاف اقسامه لا يتعاقبان الناس مثله في سلم اذ يدونه ثبت الغرض المسمى عنه ويحايي بان في ذكر الوصف في اللفظ استعماله في
 الناس غير خفي الدلالة على المعنى عند اهل اللغة بحيث يرجعان اليه عند الاختلاف لا يجرى استقصاء الاوصاف الى ان يبلغ لنا بحيث يفرق حودها ويند
 حصولها فلو انشئ الاطباء الى عرف الوجوه كاللثة الكبار التي ينسب اليها القرض منها اللحم والشكل فالوزن والصفاء واليوافق الكبار والريح والرجان التي تفرق في
 الحجم والوزن والشكل والصفاء العظم تتفاوت القيمة باختلاف هذه الاوصاف اجتماعها نادرا جدا فيكون بمنزلة السلف فيما يتعد رحمة في الاجل ما لا يملك
 التي هم وجودها ويمكن ضبطها بالوزن والكيل وضبط اوصافها التي تحتلف القيمة باختلافها فانه يصح السلم فيها على الاقوى للاسناد كما يصح السلم في الصخر من كل
 الضبط بالاوصاف المطلوبة كالحل عن الجبل مسئلتان كما لا يمكن ضبط اوصافه الوضوب منها المتعاقبة الايمان باختلافها لا يصح السلم فيها وذلك كالحجر والاموال
 والدرر والمجوهر التي لا يمكن ضبطها ويختلف كبير او صغير او كدورة وجوده ووراءه وحسن تدويره ولا في الجلود باختلافها فالوزن كان ثخين فوء الصل
 ثخين رقيق والبطن رقيق ضعيف الظاهر اقوى فاذا كان مختلفا احتاج الى موضع مثله وصف لا يمكن ضبطه ولا يمكن زعمه باختلاف اطرافه فداخلها خارجها
 ونافس ولا يمكن ضبط ذلك بالوزن لان جلد بين ثخينان في الوزن ويختلفان في القيمة فلهذا واحدة او سبعة وثقل الاخر وضيفه وكذا الرق لا يجوز السلم فيه
 لان جلد مختلفا وصانده على ما تقدم وكذا لا يجوز السلم فيها بخلافها فلو كانا مختلفين في اللون والخطا فاتها وحكي عن ابن سريج يجوز السلم فيها ويرى قال ابو حنيفة في
 لا يوقف عليه واشتمالها على ظهارة وبطانة وحسوت تحقيق العيان عن ضبطها او ذكر لونها وانطافاتها وحكي عن ابن سريج يجوز السلم فيها ويرى قال ابو حنيفة في
 ولا يجوز السلم في العقار باختلاف البقاع وعدم إمكان ضبطها فلا يصح الاطلاق فيها بل يقتصر الى الثمن موضع بعينه يكون موضوعه لا يكون له مسئلتان
 المختلطات على اقسام اربعة المقصودة الاركان التي يمكن ضبط اقدارها ووصفها كالانساب العنابية والمخزوز المركبة من ابراهيم والوبر وهذا القم يصح السلم فيه
 عندنا وهو اصح وجهي الثاني لسهولة ضبط اوصافها وهو منصوص في الشافعي لقول الصادق لا بأس بالسلم في المساع اذا وصفت الطول والعرض والاخر
 انه لا يجوز السلم في الغالبية المركبة من اقسام لا يمكن ضبط اوصافها كالحجر والاموال المختلطة من الاقسام والمعالين
 المختلطات والكتان فان امكن معرفتها تركيبها وضبط اقدارها لا يصح السلم فيها لجهل بسياطها مع ثقل الاغراض بها ويرى قال الشافعي اما لو امكن معرفة بسياطها
 الجوارش والغالبة المركبة من المسك والعنبر والكانور لا يصح السلم فيها لجهل بسياطها مع ثقل الاغراض بها ويرى قال الشافعي اما لو امكن معرفة بسياطها
 ووصافها فانه يصح السلم فيها وكانت من القسم الاول المختلطات التي لا يقصد منها الا الخلط الواحد كالحل من التمر والزبيب في الماء لكنه غير مضمون في نفسه
 بطلب به اصالح الخلط يجوز السلم فيه لا مكان ضبطه بالوصف احتياجه الى الماء فلا يمكن قوامه بل ويرى لا يخرج عن الجوز وثلثا فيه وجه هذا الظاهر ما اذا ش
 المتع لاشتماله على الماء فاشبهه المختص والاصل في ما الخبز فغسلنا لا يجوز السلم فيه باختلاف اجزائه النضج وعدمه كالحل في الماء وهو اصح وجهي الثاني لانه لا
 قلناه بل لا من باختلافه بالمختلطة الغرض بحسب كثرة الملح وقلة والتا في ثلثي النصف ولا يخرج عندنا بالوجهين والثاني فيهم الجوز وثلثا فيه وجه هذا الظاهر ما اذا ش
 مضار الخبز حكم النبي الواحد ونحن لم نعلم بالانج بل بالاختلاف التي لا يمكن ضبطه والوجهان عند الشافعية جائزان في السلم الذي عليه يمتد من الملح ولا بأس به
 مع امكان ضبطه والجنس يجوز السلم فيه ان لم يكن مع امكان ضبطه ويرى قال الشافعية واعتبروا في بعضهم باستعماله على الاقضية وعندنا لا يجوز السلم فيه واجابة بان
 ليس مقصودا من النوع منه ما هو السلم في الخلط المقصود فيها كل واحد منها وما اللب في الخبز يجوز السلم فيه لجهل بسياطها مع وسقته كالحل في الماء وهو اصح وجهي الثاني لانه لا
 ومنع الشافعي من استعماله على الماء فانه لا يخرج من الماء عادية يكون وهذا الماء فيلزم من صلحته فصلا المقصود منه هو ولا يمنع
 الصلحة على في المعرفه وعدمها على في اجهالة واما الاقضية فان يجوز السلم فيه لا مكان ضبطه وثلثا فيه وجهان احدهما انه كان جنس يجوز السلم فيه والثاني انه كان مختص

فِي قُرْآنِ السَّلَامِ

عامة الشافعي

في احكام السمل

نحل
ذكره

مسئلتان بحبان يذكر في مطلق الحيوان اربعة اوصاف النوع واللون والذكورة والانوثة والاختلاف في الاعراض باختلاف هذه الصفات باختلاف اقليمها فان كان رقيقا ذكر نوعه كالتركي والرومي والنجدي ولونان كان النوع مختلفا لونه كالابيض والاصفر والاسود وهل يجب التعرض لصفت النوع ان كان فيه اختلاف او لا وجوب كالتوبي من الزنج والمشافى قولان وبصفت البياض والحمرة والشفرة والسواد والصفاء والكدره هذا اذا اختلف لون الصنف المذكور فان لم يقع فيه اختلاف اعني ذكره عن اللون وبذكر الذكورة والانوثة لاختلاف الوعياها ما بين ذكر السمل وتول يحتمل او ليس يستلزم وبسبب الامر فيه على القريب حتى لو شرط كون من سمل بلا زيادة ولا نقصان لم يجرئ دور الظفر والرجوع في الاحتلام الى قول العبد السمل ان كان بالغان كان صغيرا قل قول سمل اذا احتل صفة وان لم يجرئ رجوع الى اصل الخيرة وعلى ما ينسب عليه ظنهم من سنه وبهذه الرقعة وصفين اخرين احدهما التقيد بكونه طويل وقصير وربع لان الفئمة مختلفة بديت فيعتاد تقاوت اعظمها ولو قال خاص في خمسة اشياء او سادس في خمسة اشياء جاز وقال بعض الشافعية المراد بالخاص ما بين خمس وبين سمل وقال السمل في السمل والسادس صنفان من عبيد النوبة معروفان عندهم وقال بعض الشافعية لا يعتبر ذكر القيد عند الراي بين وكثيرهم ملوثة من اعتبار الشان اشتراط الجودة او الرواة وهو غير مختص بالربط ولا بالحيوان وسيلان انتم مسئلتان لا بشرط وصف كل عضو على حاله او صانته المقصودة وان تفاوتت في الغرض والقيمة لانها تارة في خروج الوجود لكن في التعرض للاوصاف التي يتوفاها اهل البصرة ويرغب فيها في الربط كالحج والمذبح وتكلم الوجه ومن الجارية اشكال بنشأ من شاع الناس اهلها ما بين سمل واستقصاء ومن انها مقصورة لا يورث ذكرها القرة والشافعية وجهان اظهرهما عدم الوجوب بشرط بعض الشافعية الملاحاة لانها من جملة المعاني اذا المرجع الى ما يميل اليه طبع كل احد لا يظهر عدم اعتبارها كذا لا يجب التعرض لمقصود الشر وسبوطه مسئلتان لا بشرط في الجارية ذكر الثوبية والبنانة الامع لاختلاف الفئمة باختلافها فابينا والشافعية قولان احدهما عدم الوجوب الثاني الوجوب بناء على اختلاف الفئمة هل يتحقق بها او لا ولو شرط كون العبد يهوديا او نصرانيا جاز كشرط الصنعة فان دفع اليه سمل العمل وجوب القبول لانه اجود ويجب قبول الاجود والعدم لان قد يرعى الكافر لا شاع العلمين جنس ولو شرط كون ذنوب او كون الجارية ذات زوج جاز انما يندرج وجوده وهو قول بعض الشافعية ولو شرط كون سادسا او رابعا جاز قاله بعض الشافعية ولا بأس بلكن الاقرب بانزوائها بان وجب القبول ولو شرط كون الجارية مقيمة او عوادة لم يجز لانها صناعة محظورة والرقرة والزنا امور تحدث كالغور وقطع اليد في الفرق اشكال مسئلتان سمل جارية صغيرة في كبره جاز وهو قول بعض الشافعية لان حيوان يجوز التسليم فيه فجاز اسلاف بعضها بعض كالابل يقال بواضح من الشافعية لا يجوز لانها قد تكبر في الخل يسمى بالصفة الشريفة قبلها ابدان بطا ما يتكون في معنى استقراض الجارية وهو غلط لان الشبان اذا اختلفا في عادة معن الم يلزم اتحادها على ما نفع حكمه لا كمال فان استقرض الجارية جاز عندنا على ما بان في المشتري جاز في روطتها ثم وجبها بغيرها لا يجري مجرى الاستقراض لان يجوز اسلاف صفا الابل في كبرها فجاز في الرقعة اذا اقتصر هذا فلو حله بالجارية الصغيرة وقد كبرت على الصفات الشريفة وجب على المشتري القبول لان الشان موصوفه هي بصفته ولا نفي قد جاز بما عليه على الوجه الذي عليه فيجب عليه قبوله كغيره من الاسلاف صواحد قول الشافعية والثاني لا يجوز والاولم اتحاد الشان والاشان واستحالة هناك منعت ولم يتخذ اصل التقيد والمحال انما هو ذلك وعلى هذا الفرق بين ان يكون الجارية صغيرة او كبره بصفته واذا وطئها فلا مبالاة بالوطئ كوطئ الثوبية واما بالصب مسئلتان ويجوز الابل ما يجزى مطلق الحيوان من النوع والذكورة والانوثة واللون كالاخر والاسود والازرق والبقاين خاصا او بنت لون او ذلك وبهذين من نتائج بني فلان ومنهم من اكثر عددهم وعربهم نتائج كطي وبني قيس ولونين في طائفة قليلة لم يجز كالوثب الشجرة الى بيتان بعينه ولو اختلفت نتائج بني فلان كان فيها اربعة واحدة فلا بد من التبيين وهو ظاهر قول الشافعية لان الانواع مقصورة فوجب كرها ولا يجوز لا يجزى الاناج اذا كان واحدات تقارب لم يختلف مسئلتان ويجزى الحمل ما يجزى كره في مطلق الحيوان من الامور الاربعة وما يجزى لابل فان لها نالها كنتاج لابل ولا يجب كنتاج كالاخر والجل فان ذكرها وجب ذلك ولو اهل جاز وحل قوله اشترى ادم على اليهم لان قوله اسود واشترى قيس كون اللون كله ذلك لانه لا يحمية مسئلتان البقال في كتمان لانتاج لابلين نوعهما بالاضافة الى قوم بل بصفتهما وينسبهما الى بلادهما وبصفتهما بكل وصف يختلف به الايمان واما الغنم فان عرفت لها نتائج فهو كابل وان لم يعرف لها نتائج نسبت الى بلادها وكذا البقر ولو اسلم في شاة غنم او سمل او سمل في شاة لابلين مع لانه وصف مميز فجاز كغيره وللشافعي قولان هذا احدهما ان يكون ذلك شرطاً يقين بركه لا يكون سمل في ابن والثاني لا يجوز لانه بمنزلة السمل في حيوان معرب لم يجرى قول فلا يجوز وهو مذهبنا اذا ثبت هذا فانه لا يلزم تسليم اللين بل ان يحلها ويصلها فان الولي ما من شأنه ذلك مسئلتان هل يجوز السمل في الطيور الاقرب لك ان ماكن صبطها بالوصف كالنم وغيرها وللشافعية قولان احدهما الجواز كالنم والثاني المنع لانه لا يمكن ضبطها ولا يبرهن قديمها بالذبح وينع اشتراطها فاعتادها على ما قلناه من الجواز بين النوع وبصفة البصر والكبر من حيث الجثة ولا يكاد يعرف منها فان عرفت ذكره ويجوز السمل في السمك الجراد حيا وبمقتضى عموم الوجود بوصف كل جنس من الحيوان بما يليق به مسئلتان وبصفت اللين بما يميز عن غيره من ذكر النوع او لا ومن اللون ونوع العلة كالعوادي هي التي ترى ما جاز من البنات والاذن وهي التي تفرق في اللحم وهو كل بنات من ملوثة فتسمى حمضية ويختلف البانها بذلك فلا بد من التعرض له وبذكر معلومة او رابعة لاختلاف اللين بها الاطلاق يقتضي محلاوة والطراوة فلا يحتاج ان يقول حليب بوم او حلو او اما السمل فيجب ان يذكر جنس حيوانه فيقول من بقر او صان او معز ومكة سمل في شاة بوم وسمي صان تهامية وبانها بان الطير اللون والشم فيجب ذكره ابيض او احمر او اخضر او عتيق والحلافة يقتضي الحد بل ان العتيق معيب بل ان كان متغيرا او لا فلا ينما يصلح للمخرج بذكر الجارية والقدور وانا اما الرتبة فيذكر ما ذكره السمل وانه زبد بوم او امس لانه مختلف بلن لك لا يجوز ان يعطيه رندا اعتد السقاوطي فان اعطاه ما فيه رقة فان كان كرا الزمان بطل ان كان له قبل لما الجبن فيصنع بما تقدم ويقول طبأ ويا من حديثا وعتيق وبذلك يلهي لاختلافه باختلاف البلدان واما اللبا فيوصف بما يوصف به اللين لانه يوزن في يجوز السمل فيه قبل الطبخ اذا كان حليبا يذكو لونه لانه مختلف لاما اذا طبخ بالنار فتند في يجوز السمل فيه مع امكان ضبطه خلافا لبعض الشافعية وقال بعضهم يجوز ان النار التي يكون منه كينة لا تعقد اجزاء والاول شهر عندهم لان النار تختلف فيه ويختلف باختلافها مسئلتان يجزى بذكره اياها الجنس من عقر او كان والبلد الذي يقع فيه كقيد او ران في مصرى ان يختلف به العرض والطور والغرض والصفاء والرقرة والغاظة والدفرة والقوة والخشونة والجودة والرونة وقد مضى ذكر النوع عن البدر والنسب ان دل عليها لا بد كرمع هذه الاوصاف لوزن فان ذكر مجاز

في شرائط السلم

من شبهه وعنه واللون والتمشؤنة أو التغمرة والوزن وكذا بصفت الخاسر والمحد بدعي بنية الحد بد الذكر والاشقي والذكر أكثر ثمتا فانه أحد واضعي لما لاؤفة
المحد منها فجوز السلم فيها وبه قال الشافعي فيسلم في طشتا وتور من نحاس وجر أو بفض أو شبرا وصاح واحد بله من كرسعة من فضة ويزن كرملة وزن ولو لم
يذكره قال الشافعي يصح كما يصح أن يتبع ثوبا بصفة أو لا في غير شرط ومنع بعض الشافعية السلمة القامة والسطول المقدرة والمرجل الاختلافات في القيمة منها واسع
وعنه ما سبق وقال آخرون منهم بجوزة لا مكان وصغر وعدم التعاقب في الاختلاف ولو اتبعوا في من شجرهم وقت مع إمكان ضبطه وسعت قدده من الكبر والصغر
والحق وبصفة على عمل بالخطا أو الزن وان شرط في ذلك كان في مسائل من الترافع في السلم فيذكر النوع كالبزخ والعقل وان اختلفت البلدان في الأنواع وجب
الهما فيقال بزن بند وحلي من بزن لغيره وازداد الكون في غير من زاد بعداد ويزن كالمكسوم والطير زده من حمر وأسود وبصفة بالصغر والكبر والجودة
والرواء والمحد اثر العتق فان قال بعتق عام أو عامين كان أحوط وإن لم يذكر كجواز وبصفة ما يقع عليه اسم العتق غير متغير ولا موسر في نصف الترويسة النوع و
البلد واللون والجودة والرواء والمحد اثر العتق والصغر والكبر فيقال الشافعي للاختلاف في الأثمان باختلاف هذه الأوصاف وقال أصحابنا في جنسها يكون في ذلك
الجنس والنوع والجودة لأن ذلك يشتمل على هذا مسئلة إذا السلم في الرطب بصفة ما بصفت لتمر لا المحد اثر العتق فان الرطب لم يجز على حد الذئب والبرد لان
باعتد ما الرطب كله ولا يخذ منه ما هو مالم يترطب فشدخ ولا الناشف هو ما قارب ان يتركز وجه من كونه رطبا وكذا ما جرى مجراه من الغيث لغواكر وقال بعض
الشافعية يجب التفرغ للمحد في العتق في الرطب بجوز ان بشرطه ظهوره واستمره لزم ما شرط وان اطلق جاز ما عاوما التفرغ لا يخذ الا جازا لأنه لا يكون غيرا حتى
وليس عليه ان يخذ مع ما يرجع فيه الى اهل الخبرة ولا يجب تقدير المدة التي مضت عليه يخذ مكبوسا لا يخذ ما عطره فاضرب العطر ولا العطر الذي يفتاخر
فتقيد مسئلة في نصف المخططة بامور ستة البلد فيقول شافعية او غير شافعية فان اطلق حل على ما يقتضيه العرف ان يقتضي شيئا ولا يطل يستول بمحولة او مودة
بني محول من البلد الذي تغيب اليه او تكون مودة في غيره وبذلك كراحد اثر العتق والمحد او الردي واللون كالحمر والبض او الصفر وان اختلفت باختلاف
وهو امتلاء الحب والقدرة وصفاته ويزن كوالصراية او صند ما وبني ان يد كوالقوى او صند والاشقي او صند ما والمحد اثر العتق واذ السلف في المخططة
بالوصف او السلم طعام على ان يظن جازا خلافا للشافعي والعلم قبل ان يجرى من المخططة جازا في كماله كذلك لأنه لا يوجب له حتى يرا اسناله لم يتركه حكم
المخططة كمالها لا يجوز السلف فيه الا ما يملك عنه كالمس عند الشافعية في خلاف الكمال وبصفة في الحب فله من والاولى الجوز وبني فيه على العادة ولا في السلم
حكم كل صنف من الجوز من اذ او من اوسلت بوصف كما يوصف المخططة بطرح كالمس ووزنه عند الشافعية وعندنا الا في كماله بصفة في الشجر ما بصفت
مسئلة وبصفت السلم بالبلد كالحمل والبلد كالحمل والبلد في الزمان كالبزخ والحزني والصفقي واللون كالابيض والاصفر والجودة والرواء وله على
من الشفع سواء صفي النار او بغيرها ويجب عليه قبوله قال الشافعي لا يجزى على قبول ما صفي النار لان النار تغير طعمه فتقتصر لكن بصفة في النار وقال بعضهم
صفي النار لغيره لغيره لغيره ولان جله وبصل يتوهم الى اهل الخبرة فان اسند والروية في الزمان بقبوله وان اسند ما الى التمسك بغيره على قبوله ولو شرط بصفة في النار
جاز وكان بمنزلة النوى مسئلة في قد بينا انه يجوز اشتراط الجودة والرواء بل يجب لاختلاف القيمة باعتبارها لا يجوز اشتراط الاجود اجماعا لعدم
فانه ما من متاع الاويمك وجوده ما هو موجود منه وبشرط اشكال الامكان في ضبطه في بعض الاستعمال الطعام فانه قد يتسامى جوده واما ان شرط الاداء فقال بعض فقهاء
وبعض الشافعية لا يجوز لان في طعام اناه لونه لان كان اذ اذ وجب قبوله وان كان اذ اذ وجب قبوله لانه اذا دفع فوق حصة الوصف جعليه قبوله فلا يترتب
الى التامع والاختلاف والحق المتع ما انما لان الاداء غير مضبوط حاله العقد البيع يجب ان يكون مضبوطا حاله العقد فبني في شرطه حتى يتبين الوجه في السلم
في شرط كون السلم فيه بنات شرط السلم فيه عندنا كونه بنات لان لفظ السلم موضوع للدين فلو قال بعتك هذه السلعة سلم او هي مشاهدة لم يصح لاختلاف
اللفظ اما لو قال سلمت لك هذا الثوب في هذا العبد فليس سلم ايضا فان قصد بلفظ السلم مطلق البيع لعميل الافتقار لجواز اداء المجازع القرينة والتع لاختلاف
وقد سبق وكذا بشرط انه يكون السلم فيه مؤجلا فلا يجوز السلم حاله في مقدم البحث الرابع امكن وجود السلم فيه عند حلول مسئلة في شرط السلم
فيه موجودا وقت الاجل يصح مكان التسليم فيه وهذا الشرط ليس من خواص السلم بل هو شرط في كل بيع وانما بنية المقدرة على التسليم عند وجوب التسليم سواء كان
البيع حالا او مؤجلا فلا سلم منقطع عند حلول كل رطب في الشام يصح وكذا الواسم فيما يندرج وجوده وقبل وقت الاجل حصوله كالرطب في اول وقت ولغيره لتقدير
حصول الشرط ولو غلب على ان وجوده وقت الاجل لكن لا يحصل الا بصفة حذيفة كالمقدرة الكثير من الباكورة فالاقرب الجواز لا مكان التحصيل عند الاجل وقد
السلم اليه وقال اكثر الشافعية بجوز لان السلم عقد غير فلا يمتثل فيه معاناة المثل العظيم مسئلة في يجوز ان يسلم في ثوب ببلد لا يوجد في ذلك في ثوب بل
اليه من بلد اخر لا مكان التسليم وقت الاجل وكان سابقا كغيره ولا فرق بين ان يكون في بلد او بعيدا ولا ان يكون ما بيننا نقله اليه ولا ولا يعتبر مسافة العصر ومنع
قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان كان قريباصح وان كان بعيدا يصح وقال آخرون ان كان ما بيننا نقله اليه عرض المعاملة في معرض الحقن الهدايا والمصادقا
صح السلم والا فلا اما الواسم في ثوب يوجد في البلد وقت حلول فانه في انقطاعه فيه ولكن وجوده في غيره من البلاد فيل يجب على المبيع نقله الى البلد
مع انتفاء الشقة وعدم العبد المفرط ولا عبرة بمسافة العصر ولا امكان الرجوع من بومه مسئلة في يجوز السلم في كل بلد اذا كان ما يوجد في بلد اخر ويكون ثابته
الا فيقطع في اجله وبه قال الشافعي في مالك احمد واسحق لما رواه العاصم عن ابن عباس قال سمعنا ابا عبد الله اشقي كتابه واذن فيه ثم تلا في
قوله ثم يا ايها الذين امنوا اذا كنتم بينين الى اهل الايمانهم كانوا يسلطون في العمان السنين والمعاد لا يتبع من المدة بل تقطع ومن طريق الخاصة رواية المجلد عن
انرساله عن رجل باع بئاليس عنده الى اهل رخصه البيع قال لا بأس ولا يثبت في ذلك مثله وبوجه في حله غالبا فان عقد السلم عليه كالمكان موجودا وقال الترمذي
والاو داعي وابو حنيفة لا يجوز السلم في المحدث بل يجب ان يكون جنسه موجودا حال العقد في حال الحل لان كل زمان من ذلك يجوز ان يكون محلا للسلم فيه وان يجوز
السلم اليه فاعتبر وجوده في حال العقد لا في حال الحل لان يكون جازا في العقد في حال الحل جازا في العقد في حال الحل جازا في العقد في حال الحل جازا في العقد في حال الحل
هو بغيره مما بعد الحل مسئلة في اذا السلم فيه وجوده وقت حلول ثم انقطع وجوده في بلد اخر عند الحل لم يفسخ البيع وقال ابو حنيفة وهو لم يفسخ
لان العقد صح لولا وانما عقد التسليم فاشترى عبد قابون من بلد البايح ولان السلم فيه يتعلق بالذمة فاشترى ما اذا انفس الشري في السلم لا يفسخ

لا يكون عينا فاختار
اسلم في الرطب

جواز

المحد

في شَرَاطِ السِّلَهِ

[illegible]

وہاں کے لوگ

فصل
الحسابات

U.S.

۱۰

५

کتابخانه

واں کان

قال بضم

وَمِنْكُمْ أَكْثَرُ

الحمد لله

من المعاونين

منع

في احكام الشك

في البيع

من علمها ان كان ثمة او جاز يرد كله عند المحل ضربا او كان ما يحتاج الى مكان له مؤنة كالحنطة والعطن او لم يكن له عرض الاستماع سواء كان للموعد عرض مؤنة
الذمة كما لو كان بدين من يرد فكذا او صانع يرد براءة تولا لا لا التجمل كالتبرع بالزيادة فلا يكلف تقليب الذمة وقال الشافعي ان كان ليق الاستماع عرض كمنع من التجمل
او تكلف مؤنة الحيوان واجرة الدار وعدم الطرقة لم يجز على القبول لتضره وان لم يكن له عرض الاستماع فان كان للموعد عرض سوى براءة الذمة يجزى على القبول
كالكتاب يجل التجمل ليعتق فانه يجزى على قبولها ومثلها يجل التجمل لان الاعتذار وخوفه من انقطاع الحبس قبل الحلول وجهان أحدهما انه يجلو ما في التاجر من خطر
نفسه المعدا وتبوت حق البيع وان لم يكن للموعد عرض سوى البراءة فتولا وان أحدهما انه لا يجزى المسوق على القبول واصحهما انه يجزى لان براءة الذمة عرض في البيع
للمسوق عرض في الاستماع فممنوع من القنن وان تقابل عرض المتين والموعد نظر بقا أحدهما انه يثبتان ويجزى فتولا واصحهما ان المراءى جاز على المسوق
بعضهم طرق القبولين فيما اذا كان للعجل عرض التجمل ولم يكن في التسع عرض الاستماع وموعز في بعضهم داعي جاز للموعد ولا نقا ان كان له عرض الاستماع
فلا يجزى ولا فتولا وهذا كله ساقط عندنا وحكم سائر الديون الموجه حكم السلم فيه مسئلة كل من عليه حق ان ياتي بالار مؤسلا او ياتي بالار مؤسلا
وجب عليه قبوله مطاقتا لان لغرضنا براءة ذمته وقالت الشافعية ان كان للعجل عرض سوى البراءة اجزى على القبول وان تضر بقا أحدهما انه يجزى على قبوله
احدهما عدم الاجتنان لانه لو لم يكن له عرض سوى البراءة اجزى على القبول في كل واحد من حاله وحصله فان تضر بقا أحدهما انه يجزى على قبوله
الدافع ولو عين البائع السلم فيه في شخصه او يدين الدين في مال بعينه ودفعه الى صاحبه فممنوع من قبوله فقلت ان كان له مال فممنوع من قبوله
والسلم وان امكن وصول الى الحاكم فالا قرب من مال الدافع لان القبولين يتم قبض الحاكم مع احتمال لا كفاء متعينين فيكون من مال صاحبه منه وبشر الدافع
مسئلة اذا عين موضع السلم بمطلق العقد او قلنا بتعين برفه موضع العقد او تعيين بالشرا رجب التسليم فيه فان جاءه في موضع له به على احداهما
عليه عرض في ذلك الموضع ولو بدلا اجزى حمله الى ذلك الموضع لم يلزمه قبوله لكن يجوز له اخذ وقال الشافعي يجوز لان بدل العوض في السلم لا يجوز وكذا في
في موضع دون موضع والملازمة ممنوعة فان جعله فابطلت في حمله لم يكن قابضا وكان المسلم اليه واجبا الى ان يسلم اليه اذا حصل الموضع المستوعب لو طهر المسلم
بقي غير ذلك المكان فان كان ثمة مؤنة لم يبال به وهل يبال بالقيمة للجبلولة وللشافعية وجهان أحدهما المنع لان اخذ العوض عن السلم فيه قبل التسليم
ثم وثالث لو وقع التجملولة بعينه وبين حقه فان قلنا بالاول فذلك السلم التسليم واستردا واسمائه كالمواضع السلم فيه وان لم يكن له ثمة مؤنة كالدفع والدنا بغيره
مطابقة به على احد القبولين للشافعية ان الوضوء اليك بالناسيب غير ممكن لان لا فائدة في ان يبال به بالقيمة لان اكثر الشافعية لان يبال به بالقيمة
وهذا القيمة لا يجوز عن السلم البت عوضا ان يبقى استحقاق المطالبة بحال حتى اذا عاد المكان لتسلمه يبال به ببرد القيمة ولو جاء السلم اليه في غير مكان
التسليم المشروط او اذات بطل العقد قبل التسليم لا يجوز له قبوله فقلت انه لا يجوز له قبوله سواء كان ثمة مؤنة او لم يكن او كان الموضع محوفا او لم يكن فهاهنا اذا
لم يكن ثمة مؤنة لم يكن محوفا وجهان بناء على ان قولين في التجمل قبل الحل فان رضى واحد لم يكن له ان يكلفه مؤنة النقل مسئلة اذا عين السلم فيه ثم وجد
عيبا كان له ان يرضيه وله ان يترده فاذا رده انفسه العيب وكان له المطالبة بما لا يعيب فيه وان رضى به لم يرضه وان حدث عيب قبل الرضا لم يكن له ان يترده ويرجع
باري العيب به قال الشافعي لا تعرض بجزءه بالبيع فاذ سقط بحدوث عيب لم يثبت الرجوع بالارث كرجوع الاعيان وقال ابو حنيفة لا يرجع بالارث لان الرجوع
بالارث اخذ عوضا للموعد الفاني ومع السلم فيه قبل القبض لا يجوز وهو غلط لان بيع المعين قبل القبض لا يجوز وقد جاز اخذ الارث لان ذلك فتح العقد في
الجزء الفاني ليس بيع ولهذا يكون يجب الثمن المسمى العقد فاما اذا وجد العيب في راس المال بعد الفرو فالحكم فيه كاستيفاء الثمنان اذا وجد
بما صار اليه عيبا قد سبق ثلث ثمن السلم فيه ضامن فصالح السلم عنه لو جاز لا يبيع السلم فيه قبل القبض هذا عند الشافعي وعندنا الصلح
عقد مستقل قائم بنفسه ليس بغيره فلا يجب سداؤه في احكامه بل ان يبيع السلم اليه ثم يبيع السلم اليه ثم يبيع السلم اليه ثم يبيع السلم اليه ثم يبيع السلم اليه
ويصح لو جده عند حوز الاول بغيره مسئلة اذا تقابل السلم وجبة راس المال ان كان باقيا بعينه وان كان نالعا فممنوع ان كان مثليا او لا فالقيمة
فان تراضا ان يدفع اليه بدل مع بقائه جاز ان يدفع العوض ومن تعجب فممنوع في المجلس لا في البيع الوجوه قال الشافعي يجوز ان كان راس المال من جنس
والعوض منه ايضا وجب ليقض في المجلس عند الشافعي والاقرب لا يجزى لئلا يفسد بغيره ما يجب فيه ما يجب فيه وان كان احد من غير جنس لا يمان لم يجز في المجلس
لانه ليس ببيع وان كان فهو بيع عوض معين من غير جنس الايمان بهن في الذمة فجاز فيه التعريف بين البعض كالاواع سلمه بهن وهو احد قول الشافعي والآخر وجب
لان لو تفرقا قبل القبض كان ثمن واحد مصموم على المبيع ولا يبيع الذمة فاذا كان البيع الذمة وجب قبض الثمن في المجلس كاي جاز يبيع راس مال السلم في المجلس
وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يخذ عوضه استحاثا فلو كان السلم فاسدا جاز اخذ عوضه بلس المال لقوله من سلم في نقي فليس له ان يترده الى غيره لانه مصموم على السلم
اليه بعد السلم فلا يجوز له ان يدفع عوضه كالمسلم فيه واجه الشافعي بان مال عدا اليه بغيره العقد فجاز ان يخذ عوضه كالمسلم فيه في بيع الاعيان اذا فسخ السلم فيه مضمو
على السلم اليه بالعقد بعد فسخه لعقدته هو بغيره الثمن الذي ذكرناه والمراد بالغير السلم فيه وذلك لاجتماع مسئلة لا يجوز بيع السلم قبل حلوله و
يجوز بعده قبل القبض على الغريم وغيره على كراهية يجوز بيع بعضه ونولته ونولته بعينه والترك فيه وبه قال مالك فممنوع اكثر ذلك لان العامة رزوا
البيعي صلى الله عليه وآله انه يبيع بعضه وركضه والتركه والتولية ومن طريق خاصه ان معوية بن وهب قال لعلنا من عن الرجل يبيع السلم قبل
ان قبضه فقال ما لم يكن كليل او وزن فلا يبيع حتى يكمله وروى لان تولية الذي قام عليه ولا يتما تحقضا بالثمن فاسيها الا قاله وقال الشافعي يجوز للسلم
ان ينزل غيره في السلم فيه فيقول له شارك في نفسه بنصف الثمن ولا ان يكون في نفسه بنصف الثمن او نصفه بنصف الثمن لانها معاوضة السلم فيه
قبل قبضه فلم يجز كما لو كانت بلفظ البيع والملازمة ممنوعة مسئلة لا يجوز ان يسلط ثمن في شرط البيع كالقرض والبيع والاستئجار والرفق فممنوع
لا يبعد قابل للشرط وقد شرط ما هو ساقط لا لا يوجب جهات هذا الموضعين فيجب ان يكون جازي لقوله ثم اوفوا بالعقود وقوله لمؤمنون عند شروطهم
ولو اسلم في غنم وشرط اصوات نجات ممتنة في مسئلة التركة والتولية يبيع بلفظ التركة والتولية حكمها حكم البيع في جميع الاحكام الا انها تقتضي البيع في
الاول خاصه والحق بما جاز ما لم يلق اليه من جنس او لغيره وغيره على اشكال التركة مسئلة لو اشترى ثمن في السلم فيه فقال احدهما ان حنطة وقال

فَتَاوَاكَ الرَّسُولُ

الحمد لله

احكام الفبض

[illegible]

منجیة

فَاخْتَارَا الْفَيْضَ

اوقاتِ حضورِ صبح کے لیے تم اپنا دل میں مددِ الٰہیہ

برای

انامخلات

في أحكامنا بعض الصنفين

خلاصة

المراجع

عماد

۱۰۰

[illegible]

في احكام البيع المربض من مائة

فقد الغرم من ماله ردي كثر القيمة كان المصروف في الغرم اقل والمجابه اقل مثاله اذا كانت قيمة قنبر المربض عشرين
 وقيمة قنبر الصبيح عشرة وقد تلفه المربض فعلى طريقة النسبة مال المربض عشرين وقد تلف عشرة يحطها من ماله فيبقى عشرة كانها كل ماله والمجابه عشرة فذلك
 ماله هو ثلث المجابه فيصح البيع في ثلث القنبر على القياس الذي هو على طريقة الجبر مع البيع شيء من قنبر المربض ويرجع اليه مثل نصفه فعند رده عشرين لا يصح
 لكن قد تلف عشرة فالباقي ابد بهم عشرة الاضمت شيء وذلك مثلا نصف شيء فيكون مثل شيء فاذا جبرنا وقابلنا كانت عشرة مثل شيء ونصف شيء والعشر
 نصف القنبر فيكون القنبر الكامل مثل ثلثه شيا فالثالث ثلث القنبر وامتحان ان نقول ثلث قنبر المربض ستة وثلثان وثلث قنبر الصبيح بمقابلته ثلثه وثلث يكون
 المجابه بثلثه وثلث وقد يفتح بدل لورثه ثلثا قنبر وهو ثلثه عشرة وثلث يودي منه قيمة ثلثي قنبر الصبيح وهي ستة وثلثان ويبقى ابد بهم ستة وثلثان وهو
 مثلا المجابه ولو كان قنبر المربض بشاى ثلثين وبأى المسئلة بمجالمها على طريقة النسخة نقول مال المربض ثلثون وقد تلف عشرة يحطها من ماله فيبقى عشرين
 كانه كل ماله والمجابه عشرة وثلثه ماله هو ثلث المجابه فيصح البيع ثلث القنبر وباعه بقول مع البيع في شيء من قنبر المربض ويرجع اليه مثل ثلثه فالباقي ثلثون
 الاثلاثي شيء لكنه ثلثه عشرة والباقي عشرين الاثلاثي شيء وذلك مثلا ثلثي شيء فيكون مثل شيء وثلث شيء فاذا جبرنا وقابلنا كان عشرين مثل شيتين فغيرنا ان
 البش عشرة وهي ثلث الثلثين وامتحان ان نقول ثلث قنبر المربض عشرة وثلث قنبر الصبيح بمقابلته ثلثه وثلث المجابه ستة وثلثين وقد يفتح بدل لورثه ثلثا
 قنبر وهو عشرين يودي منه قيمة ثلثي قنبر الصبيح وهي ستة وثلثان ويبقى ابد بهم ثلثه عشرة وثلث وهو مثلا المجابه هذا اذا تلف صاحب القنبر الحبل
 اخذه اما اذا تلف صاحب القنبر الردي ما اخذه ولا مال الردي في الصورة الاولى هي اما كانت قيمة قنبره عشرين وقيمة قنبره الاخر عشرة فيصح
 البيع الحبل نصف القنبر الجيد وقيمة عشرة ويحصل للورثه بمقابلته نصف القنبر الردي وقيمة خمسة يعني المجابه بخمسة فيصير نصفه الاخر غراما لثلاثين
 يحصل لهم عشرة وهي مثلا المجابه والباقي في ذمة متلف القنبر الجيد لا يجوز المجابه في شيء الا بعد ان يحصل للورثه مثله وفي الصورة الثانية وهي ما اذا كانت
 قيمة قنبره ثلثين قال بعض المتأخرين مع البيع نصف الجيد وهو عشرة والمجابه بثلثه وهو خمسة ويحصل للورثه القنبر الردي وقيمة عشرة ويصير نصف
 المجابه مبيع في ذمة المشتري خمسة عشر كمالا حصل منها شيء جازت المجابه في مثل ثلثه وغلطه معهم لانا اذا صححنا البيع نصف الجيد فاما يصح نصف الردي
 وهو خمسة فيكون المجابه بعشرة لا بخمسة اذا كانت المجابه بعشرة فالواجب ان يكون في بدل لورثه عشرين وليس ابد بهم الا عشرة فالصواب ان يفتح ربع القنبر
 الجيد وهو سبعة ونصف ربع الردي هو وثمان ونصف فيكون المجابه بحصة وفي بدل لورثه ضعفها عشرة مثل من كان قنبره بمجابه المربض في البيع من الثلث
 كما ينبغي بان لا الاقالة من الثلث سواء قلنا لا اقالة فنحن كما هو من هذا او كما هو من هذا لتأني ان ثبت هذا فنقول ان باع مريض قنبر
 حنطة بشاى عشرين من مريض بقنبر حنطة بشاى عشرة ثم قبلا وما ثلثي المربض والمهر ان يجازيها لاملها ما سواها ولم يجز لورثه ما زاد من مجاباته ما على الثلث
 فان منعنا من تفريق الصفة كما هو من هذا في ثلثي ثلثي ثلثي لا اقالة وان قلنا بالتصحيح بالوسط فيبدو لكل واحد ما نفذ منه البيع
 والاقالة على الاخر لان البيع لا ينفذ الا الثلث بالاقالة في بدلهما ما نفذ منه البيع اذا زاد ذلك زاد مال الثاني في بدلهما ما نفذ منه الاقالة فالطريق ان يقول
 مع البيع في شيء من القنبر الجيد ويرجع اليه من الثلث نصف في ذمة ثلثي شيء في بدل لورثه عشرة ونصف شيء ثم اذا قبلا لا اقالة بينهما
 تصح ثلث مال القنبر الجيد ثلث عشرة ونصف شيء وهو ثلثه وثلث وسدس شيء ينضم الى مال الاول وهو عشرة ونصف شيء يصير ثلثه وعشرين
 وثلثا الاثلاثي شيء وهذا الجيد يكون مثلي المجابه اولاد وهو نصف شيء فيكون ذلك كله مثل شيء فاذا جبرنا وقابلنا كان ثلثه وعشرين وثلث مثل شيء وثلث
 شيء ببسط لشيء وثلثا ثلثا يكون اربعة واثني ثلثه اربعة ما اردنا ان نفهم كم الشيء من ثلثه وعشرين وثلث حنطه ان صح السهام بان يجعل كل عشرة
 ثلثه لان الواجب على الناس ثلثه وثلث وهو ثلث عشرة فاذا جعلنا كل عشرة ثلثه اسمها صاعا عشرين وثلثه وثلث سبعة اسمها من بدلتها على الاربعة والسبعة
 لا تنضم على الاربعة في سبعة اربعة يكون ثمانية وعشرين مائتي ثلثه اربعة وهي احد وعشرون فاذا عرفنا ذلك جعلنا الى الاصل وقلنا العشرة
 في كانت ثمانية مائة صاعا اربعة وعشرين لانا صاعا كل ثلثه وهي سهام العشرة في اربعة صاعا ثلثي عشر فيكون لعشرين اربعة وعشرين وقد صح البيع احد
 عشرين وذلك سبعة اثمان اربعة وعشرين فاذا عرفنا ذلك اردنا التصحيح من غير كسر جعلنا القنبر الجيد ثلثه عشرة والقنبر الردي ثمانية وقلنا صاع البيع
 سبعة اثمانا واحد وهي اربعة عشر سبعة اثمان الردي هي سبعة فتكون المجابه سبعة ويبقى بدبايع الجيد منه ثمانية مائة صاعا وسبعة اثمانا واحد وهو صاعا
 في بدل الاخر خمسة عشر لانه احد اربعة عشر وكان قد بقي في بدلهما ثلثا ثلثا ثلثا الاقالة في عشرة وهي خمسة اثمان القنبر الجيد خمسة اثمان القنبر الردي وهي
 فعل اعطى عشرة فاخذ خمسة فالمجابه بحصة والحاصل من ذلك كله الستة في بدل الاول اربعة عشر مثلا بمجابه سبعة وفي بدل الثاني عشرة مثلا بمجابه خمسة ولو
 كما استلما بجازها والقنبر الجيد بشاى ثلثين بقول مع البيع شيء منه ورجع اليه من الثلث مثل ثلث ذلك الشيء في بدل ثلثون الاثلاثي شيء وفي بدل الاخر
 عشرة وثلثا شيء فاذا قبلا الحد ثلث عشرة وثلث شيء وذلك ثلثه درهم وثلث وثلث شيء يضم الى مال الاول يصير ثلثه وثلثين وثلثا الا اربعة اثنى
 شيء وهو مثل المجابه وهي ثلثا شيء فيكون مثل شيء في ثلث شيء فاذا جبرنا وقابلنا صار ثلثه وثلثون وثلث مثل شيء وسبعة اثنى شيء فقلنا ان ثلثه وثلثين
 وثلثا يجب ان ينضم على شيء في سبعة اثنى شيء فيبسط هذا المبلغ اثنى يكون ستة عشر الشيء منه ثلثه والعدد الذي لا ينضم على ستة عشر فيصير ثمانية
 بان يجعل كل عشرة ثلثه لان الواجب على الثلثين ثلثه وثلث وذلك ثلث عشرة فاذا جعلنا ذلك صاعا ثلثه وثلثون ثلث عشرة اسمها من جازها الى ثمانية اثمان
 ستة عشر وعشرة لا تنضم على ستة عشر لكن بينهما توافقا بالنصف فيضرب جميع احدهما في نصف الاخر يكون ثمانية فيرجع الى الاصل فنقول ثلثون التي
 قيمة القنبر صاعا ثلثين وسبعين والشيء كان ثلثه من ستة عشر مضربا بالنصف ثلثه وهو خمسة صاعا ثمانية وعشرين وثلث خمسة اثمان ثمانية وعشرين
 فغيرنا صحة البيع خمسة اثمان القنبر الجيد فان ادنا التصحيح على الاختصاص عبر كسر جعل القنبر الجيد اربعة وعشرين يكون القنبر الردي الذي هو ثلثه ثلثين
 صحيح فنقول مع البيع في خمسة اثمان الجيد وهي خمسة عشر بخمسة اثمان الردي هي خمسة فيكون المجابه بعشرة ويبقى بدبايع الجيد اربعة عشر وثمانية مائة صاعا
 وحصة اخذها عوضا ويحصل بدل الاخر ثمانية عشر لانه احد خمسة عشر كان قد بقي عنده ثلثه ثلثا ثلثا ثلثا الاقالة في ثمانية اثمان الجيد ثلثه

الحاكم بن الفضل الصفار

[illegible]

في بيئنا ما يندرج المبيع

اصل البيع المنزى لم
يكن اذنا الحادث في

في بيان ما ينكر في المبيع

كتاب البيع

كما ذكرنا فيما اذا كانت المار شحونة بامتعة البايع والمعتد الاول والفردان التفرقة في الامتعة منات في الحال على ان الجوهري اورد في هذا ما هو مستعمل في الارض اصولا بجملة بعد اخرى فقد قلنا انها لا تدخل في بيع الارض وقال الشافعي يدخل في بيعه بغيره على المبيع في قطع الحرة الظاهرة لانها تتردد في بيعه بغيره وكذا عندنا لو شرط دخول اصولها في العقد ولا فرق بين ان يكون ما ظهر بالمال وان لم يكن ولا يكون قال بعض الشافعية الا ان القصب فانه لا يكلف قطعه الا ان يكون ما ظهر قد رافق بغيره ولو كان في الارض اشجارا لم يقطع من وجه الارض فيكون القصب مستمرا لو كان في الارض بذر كما من ان يظهر لم يدخل في بيع الارض وان كان محتويا على ما تقدم وقال الشافعي من باب القصب الذي ذكره في الزرع فالقصد الذي لا يثبت لنباته ووجوده فمعه لا يدخل في بيع الارض البسيطة يسمى الى ان انحصرت المشتري اشجارا مع جهله فان تركه البايع له سقط حياؤه وعليه القبول قاله الشافعي وعندي فيه اشكال لو قال البايع انا اخذت وافترقت الارض فخرجت المشتري ايضا ان قصر الزمان فله التحليل واما البذر الذي تقدم بانه كغوى التحليل ويجوز واللوز وبنو الكراث ويخوه من القبول فان حكمه في التحليل محتجج والآراء الارض حكم الاشجار لان هذه الاصول تركت في الارض البسيطة فهي كاصول الشجر اذا غرسها في الارض فقلنا نحن من عدم الدخول في القصب معلما بالاصل واستصحاب ملك البايع مستمرا ان اذ بلغ اوصافها حجارة فاما ان تكون مخلوقة فيها او لا فان كانت مخلوقة لم يدخل في بيع الارض مع الاطلاق لانها من جملة الارض وان كانت مضمرة بالفراس يمنع عرق من القبول فان كان المشتري عالما بذلك فلا حرج له وان لم يكن عالما بذلك له التحليل لان ذلك عيب بمقال الشافعي في هذا ان لم يكن ليس بعيبا انما هو فوات فضيلة وان لم يضر بالارض ولا بالشجر بان يكون بعيدا من وجه الارض لا يصل اليها عرق الشجر فلا حرج للمشتري لان ذلك ليس بعيبا ولما ان لم تكن مخلوقة في الارض فاما ان يكون بغيره فانهما مملوكة في البناء فانهما ايضا تدخل في الارض قلنا يدخل البناء واشترط دخوله واما ان تكون مودعة فيها مودعة لم تدخل في البيع وبه قال الشافعي لانها بمنزلة الكموز والاشجار في الارض وقد تركت في الارض المقتل والتحليل اذا كانت للمبيع عند الاطلاق فاما ان يكون المشتري عالما بالحال من كونها في الارض بغيره او جازا فان كان عالما فلا حرج له في بيع العقد وان يضر ببيع البايع وله التحليل البايع على القلع والقتل بغيرها للملك لانه لا عرف في بيعها بخلاف الزرع فان لم يمدد ينظر ولا يبرء للمشتري مدة القلع والقتل وان طالت كالواشترى رافقها اقشروا معلما بها لاجرة له في مدة القلع والتفريق وعلى البايع اذا نقل ثوبه لارض لان الحفر حصل بنقل ملكه من غير تعدد من صاحب الارض فكان عليه تسليمها وان كان جاملا بالاجارة او لم يجرها فله ان يجرها في ثوبه لا يكون في ثوبه الاجارة ولا في ثوبه فله ان يجرها في ثوبه ان يجرها في ثوبه الارض في مدة ثوبها اجرة لم تنقص الارض بها فله البايع النقل لانها ملكه وعليه ثوبه الارض في اجارة المشتري ان كان الزمان يسيرا وان كان كثيرا بغير منفعة الارض فله التحليل فان فسخ فلا كلام وان اجاز فله الاجرة وجهان وله اجارة البايع على النقل وحكي الجوهري وجهان انه لا يجره البايع والمذهب عندنا الاول بان لا يكون في ثوبها ضرر فيكون تركها ضررا فهو من البايع بالنقل ولا حرج للمشتري كما لو اشترى دارا فخلق سقفها حطب يسير يمكن تدركه في الحال او كانت لبالوعة مفسدة قلنا البايع انا اصلح وانتهى المشتري ج ان يكون تركه والقلع معا ضررا فيجب للمشتري سواء جهل اصل الاجارة او يكون ثوبها مضر ولا يقطع حياؤه بان تركه الاجارة البايع الاجارة يلحق بقاها من الضرر ولو قال البايع للمشتري فسخ وانا اعزم لك اجرة الثلث مدة النقل لم يقطع حياؤه اجرة ولو قال البايع لا تفسخ بالعيب ضرر لك اشره وهو اسحق وجه الشافعية والثاني الموقوف وليس يجبر ثم ان اختار المشتري المبيع فعلى البايع النقل وثوبه الارض سواء كان النقل قبل القبض او بعده وهل يجبر المثل في النقل ان كان النقل قبل القبض قال الشافعي ينبغي على ان جناية قبل القبض كافة سماوية وكجناية الاجبي قلنا بالاول لا يجبر لان المبيع قبل القبض مضمون بالقبض فلا يضمن البايع الا ما يمتنع عليه العن وان قلنا بالثاني فهو كما لو نقل بعد القبض وان كان النقل بعد القبض وجبها للشافعية عدم الوجوب لان اجازة رضا بثلث لسعة في مدة النقل وصحتها عند اكبر مما تجب ان يبيع فداستقر والمنافع مضمونة على المثل كما ان اوله على المثل فان كان البايع وكما لو جنى على المبيع بعد القبض عليه ضمانه والحاصل ان وجوب الاجرة ثلثة اوجه بالنها وهو الاظهر وعدم الفرق بين كون النقل القبض فلا يجبر بجملة فيجب مثل هذا الخلافة وجوب الارض لوجوب الارض بعد التوبة نقصا رعيه ان يكون في ثوبها ضرر ولا يكون في ثوبها ضرر ولا حرج الاجارة فان اجاز في الاجرة والارض مأمرا لا يقطع حياؤه بان يقول قلعه واعزم الاجرة او ارض النقص ولو رضى بترك الاجارة في الارض سقط حياؤه المشتري اجازة للعقد ثم نظره الترك فان انقصر البايع على قوله تركها للمشتري كان ذلك شعرا لا ملكا وهو ظاهر وجهي الشافعية فتكون باقية على ملك البايع والترك اقل من الخصومة فان اراد الرجوع فله ذلك وبه قال اكثر الشافعية ويعود حياؤه المشتري وقال الجوهري الرجوع له وبغيره الوفاء بالترك والثاني للشافعية انه لا يملك الرجوع سقوط الجناية مقابل ملك حاصل دار قال ومبناها ملك وحصلت شرابط المصلحة حصل الملك منهم من طردوا بخلاف لانه لا يفسد حقيقة الهبة انما قصد دفع الغنى وان لو جرح شرابط الهبة بطلت وللشافعية في صحة المصلحة وجهان ان صححنا ما ضاع فاداة الملك ما ذكرنا في لفظ الترك هذا اكله اذا كانت الارض بغيره اما اذا كان فيها عرس من نظران كانت حاصلة يوم البيع واشترها مع الارض فقصنا الاجارة بغيرها بالاجارة كعيب الارض اثباتا ثم سار الحكم وان لم يجرها المشتري بعد التركة فان قد اخذها عالما بالاجارة فلا يضمن البايع ثوبها فليس عليه ضمان نقصا الفراس وان اخذها جاهلا فله الارض عند لانه عيب بغيره تصرف المشتري فمقتط رده وللشافعية في ثوبه حياؤه المشتري وجهان التوبة لان الضرر ناش من ابداعه الاجارة في الارض والاصح عندنا عدم الرجوع الضرر الى غير البايع فان كانت الارض منقصة بالاجارة في نظر فان لم يورث الفرس من قلع الفرس من نقصا في الارض قلنا القلع والضمير عند الشافعي لا يفسد ان يورث الفرس والقلع نقصا فالا حياؤه في الضرع فلا يجوز الرجوع واخذ الارض وادخله بايع الاجارة فانقص الفراس فله ان ينقصه بلا خلاف ولو كان فوق الاجارة البايع او المشتري ترك الى ان الحصة لان لم يمتنع منظم بخلاف الفراس وهو قول بعض الشافعية وقال بعضه لا فرق فيبذ بين الفراس قلن بطلب مما وجب على البايع والناصب بثوبه الفرار لغيره الارض المنصوبة ولم يوجبوا على ما دام الجدار ان يعبه بل وجبوا الارض لان الحفر لا يتقارن وصيانت البنية مختلفة في تفاوت في نسبة الحفر في ذات الاشياء لخدمته بذرنا القوم حتى لو وقع لبنه او ثلثان من داس الجدار وامكن من غير ذلك ان الميراث يرد الى تلك الهبة البحث كشافي في البناء اذا قل بعينه هذا البناء دخل فيه الارض والاشجار والمحاط بالدار عليه البايع لفظ البناء يدل على مجموع هذه الاشياء بالطبيعة لئلا يدور الميراث ولو كان بينه وبينه كبيت ودار ففي دخول في البناء مائة لفظه الارض فقلنا

في بيان ما يترك في البيع

لا بد من سد الشاقي بغيره ولا بد من سد العرش الذي وضع عليه لقصبة الطاهر عند الجوبي بخوله والاقرب عندي عدم الدخول قالت الشافعية لفظ الكرم
 كلف البتة ما ليس بهما فان العادة والعرف والاستعمال يقتضي عدم دخول الحائط في مسمى الكرم ودخوله في البتة ولو قال هذه الدار كانتا حلت لاسم
 الاشجار معار لو قال هذا الحائط بستان وهذه الحوطة وحل الحائط الحائط وما منه من الاشجار وما الشافعية ما سبق وكذا قال بعض الشافعية ولا يظهر فرق من الاشجار
 والاشجار في الحوطة فاما ان يدخلها معا ويخرجها معا فحل الحائط والثرى لفظ البستان والبيع وان لم يبق بمقودة على اشكال البحث الثالث في القرية اذا
 بعث هذه القرية او الدسكرة وحل في البيع الا منتهى الساحات الداخلة في السور والحد المحيطة بها لان القرية اسم لذلك لاها ما خذ من الجمع ولا بد من الاربع
 فيها وبقا قال الشافعي لا بد من حل القرية لم يثبت بدخول المزارع ولو قال بعثتها بمقودتها لم يدخل بها البستان من حقوق القرية فلا بد من الصر
 على المزارع وبقا قال اكثر الشافعية وقال بعضهم انها تدخل في بصرهم قل ان قال بمقودتها دخلت الا لا وكلها من غير ما الاشجار التي في وسط القرية فاما
 على الخلاف السابق فيما لو باع ارضا وبها شجرة والاولى عندي عدم دخولها في القرية وقال بعض الشافعية انها تدخل في لفظ القرية ولا تدخل في لفظ الارض
 قال الشافعي اذا قال بمقودتها دخلت الاشجار وقولوا لا يدخلها البساتين وبقاها والسور والحد المحيطة بها لو كانت في القرية فلا بد من ذلك على اربعة المزارع
 دخلت في الاطلاق لا سيما على القرية وما راعها وانما على من يبيع ثم اشترى القرية بذلك القرى فان المزارع تدخل في القرية الداخلة على الدخول كذا لو
 بذل ثمنه لا يصلح الا للبيع دخلت على البستان ما حال البحث الرابع في الدار مسئلة اذا قال بعثت هذه الدار في البيع الارض والاشجار على ثمنها
 حق الحمام المعدود من مزارعها لتناول اسم الدار لذلك كله وعن الشافعي ان الحمام لا يدخل في حياضها على حياضها وحق الحمام لو كان وسطها اشجار
 لم تدخل عندها وقال الشافعي ان قال بمقودتها دخلت قطعها وان اطلق على الطريق المذكورة في لفظ الارض بقول الجوبي في دخولها ثلثة اوجه ثالثها القرية من ان يكون
 بحيث يجوز نسبة الدار بستانا فلا يدخل في لفظ الدار وبين ان لا يكون كذلك فدخل مسئلة في الآلات التي في الدار على اقسام ثلثة: المتولدة كالنمل
 والبيكة والرشا والحقاق السرور والرفوف الموضوعة على الكوتل من غير يتر والسلاط التي لم يتر ولم يطر والافضل والكنود والدفان وهذه لا تدخل
 في البيع ويرى ان الشافعي اما المعايير للاغراض المشبهة بالقرية حوطة ومواضع وهي الشافعية لانها من اربع الخلق البتة لاخر لا يدخل كسائر المتولدة لان
 كذا الاقرب في الواج الدكاكين الموضوعة ابوابها الدخول لاها ابوابها فاشبه ابواب البتة ويجعل عدم الدخول لانها لا تدخل في الدار كذا كالمشترى والاشجار
 وجهان وب ما انت في الدار ثلثة النذور بها وتسمى كالسور والابواب لمصوبة وما عليها من الغالب والخلق والسلاسل والاصطاد هذه تدخل في البيع
 لانها معدودة من ارض الدار ما ائدت على غير هذا الوجه كالرفوف الدمان والامانات للنبه والسلام المسرعة والاوراق المشبهة في الارض والحد وان اشجار
 من جري الحواضت لقصبة ومجرى اشجارها والاقرب عندي عدم الدخول لانها البستان من ارض الدار وانما اثبتت لهولة الاقرب انما يكون بها كذا لا يترعرع ويترعرع عند
 وللشافعي في الموقاف من جري ارضها وجهان ان ادخلها النخيل والاصح الدخول عندهم وقطع الجوبي بدخول الجوبي في بيع الطاحون وبدخول الاجانات الشبيهة
 اذا بيع باسم الدار مسئلة في دخول سبل الماء في بيع الارض من مزارعها من لقاة والنهر الملوكن اشكال في بيع عدم الدخول لان بشرطها وبشرطها وبشرطها
 وعن بعض الشافعية لا يكفي ذكر الحق ولا بد من الجارة المدفونة ولا الاجر المدفون لان موضوعها بها الا ان تكون الجارة والاجر متبنيين بها مسئلة في ان كان
 في الدار ثلثة النذور دخلت في البيع لانها من ارض الدار وبقا قال الشافعي اما الماء الحاصل في البئر الاقرب حوله وللشافعي وجهان احدهما انه ملوك لصاحب الدار
 ماء ملكه فكان واحدا لملكه كلب الشاة وبقا قال ابن ابي ضريرة والثاني انه غير ملوك لا يجرى تحت الارض ويجري الى ملكه فهو بمنزلة الماء يجري من النهر الى ملكه
 لا يملكه بل لا بد لو كان ملكا لصاحب الدار لم يجرى لاجارة لا تستحق اثنان الا عيان فلي هذا لو دخل باخل فاستقى ماء من بئر ان سقا
 الدار ملك الماء وان كان متعديا بالدخول واذا باع الماء الذي في البئر لم يبيع على الوجهين عند الشافعي لانه في احدى الوجهين لا يملك الماء فلا يبيع
 الاخر يكون الماء مجزوا لا يمكن تسليمه لانه ان يسله يخلط به غيره فاذا باع الدار لم يدخل الماء في البيع لطلب على الوجهين واما عندنا فانه يجوز بيعه
 منضم الى الدار والجهاز لا يضر لانها تابعة كاساسات الجحطان وان شرط دخول الملقى لبيع مع عندنا وعندنا على قول ان الماء ملوك واما البساتين المستنبطة
 فانها ملوك فكل ملك الذي فيها ما عندنا فتم واما عند الشافعي فوجهان ولا يمكن بيع الماء الذي فيها من غير الجحالة ويجوز بيع العيون وجوز معها والاشاة
 التي في الهمار كالصنات ومخلة ومادها من المياه في الجبال والعيون فليست ملوك فمن اخذ منها شيئا او اذنه ملكه وجاز لبعده وادعى من هذه المسألة
 الى طلب انسان لو يملكه بذلك كالو توشل جوف في ارضه او توشل في ساحة وكذا اذا حفرها فخرى الماء اليه من هذه الاثار لم يملكه بذلك فيجوز لغيره الشاة
 منه اما لو حفر النهر وقصد بذلك اجراء الماء وكان النهر ملوكا له فالاولى انه يملكه لانه قد اذنه حيث اجراء في حرمه فكان كالواحدة في آنية مسئلة في لو كان
 في الارض الدار معدن ظك لمعط والمعدن والنفاد والكبريت فهو كالملوك يملكه صاحب الارض لا تابع وجهان وعندنا انه ملوك له اذا كان ملكه وان كان
 باطنا كالدققت المسنة وغيرهما من الجامدات هي ملوكه ببيع الارض في الملك في البيع لانها من مزارعها وبقا قال الشافعي لانه لا يجوز بيع معدن الدار
 ولو بيع بالعمد حاربه ما راعه بولان سبقت في الجمع بين البيع والشرط مسئلة في لو باع دارا بطريق غير نافذ فحل حرمها في البيع وطريقها في دخول
 الاشجار فيه ما سبق وان كان في طريق نافذ لم يدخل الحريم والاشجار في البيع بل لا حرم لثقل هذا الدار قاله الشافعي مسئلة في لو باع دارا دخل فيها دابة
 والاسفل لاسم الدار بتملكه الا ان تفسد العادة باستقلال الاصل ما سكر فلا بد من كذا ان كان البحث الخامس في المبدع مسئلة اذا باع عنده ارضا
 بقا لعمد مال السدان كان له مال بعد ان يملك بالعمد اقتضا على ما بينا في اللفظ وابقاء العيون على اصله ولو شرط البائع المال لنفسه فلا يثبت
 في ارضه لان ملك السدان ماضى للمولى تسلمه منه واما وان باع مع المال فان قلنا انه لا يملك ما ملكه مولاة اعتبر فيه شرط البيع ولو كان مجهولا لم يصح
 لو كان ديبا او الثور ديبا او كان ذهبيا النش منه ولو كان ذهبيا النش منه او بالعكس جاز عندنا وللشافعي قولان وان قلنا انه يملك ما ملكه مولاة اعتبر فيه
 شرط البيع فلو كان مجهولا لم يصح انتقال المال الى المشتري مع العبد ولا يضر الجحالة عند الشافعي لان المال صانع وجهاله الساع محتملة كجهاز الاستانة
 والحمل واللبس وحقوق الدار جازما لاصل فانه لا يحمل الجحالة فيقول بعض الشافعية ان المالك يبيع لا يبيع الا بتملكه ولا يبيع الا بتملكه ولا يبيع الا بتملكه

بوت

کتابخانه

[illegible]

في بيان ما يدخل في البيع

فوجه ما مر من ان غير المؤبر يكون المشتري والمؤبر للبائع لان اختلاف النوع تأثير في اختلاف وقت التأسيس واصحهما ان الكل يبيع للبائع كالوحد
التمتع دفعا لاختلاف الابداء في سواء الشاركة وان كانت في جباية تحت ثلثا الوحدان كل واحد من المؤبر وغير المؤبر يبيع بحكمه فمنها الذي يبيع
فلما بان غير المؤبر يبيع المؤبر منهما وجهان احدهما ان كل بيتا يفر ويحكمه والفرق ان لاختلاف البقاع تأثير في وقت التأسيس وايضا فانه يلزم في البيت الواحد ضرر لاختلاف
الابداء في سواء الشاركة ولان الحظيرة الواحدة من الشايرة في الجميع مالم يفسد الخطيب فان خطبة السجل تجمع بين المأموم الامام والاختلاف بينه وبين المتابعين
فمن بين ان يكون البيتان من مالا يبيع او متباعدا فرفوع اوباع نخلة وبقية الثمرة لم يخرج طلع اخر من تلك النخلة او من نخلة اخرى حيث يقتضي الحال اشتراكها
في الحكم كما هو عند الشافعي لانه ان يكون الطلع الجدي للبائع ايضا لا يضر من ثمرة العام ولا يضر بصدق على تلك النخلة انما مؤبرة ولا يكون المشتري لا يضره ما ملكه
بعد البيع وجهان كذا في باب اوجع في صفة واحدة بين تحول النخل وانما كان كالموجع بين نوعين من الاناث عند الشافعي والوجه ان طلع النخل للبائع يطلع
الاناث المشتري ان يكون مؤبر ايج لو شق الطلع من قبل نفسه فقد يباين ان يكون مؤبر وللشافعي قولان في هذا المذهب وقال بعضهم لا يندرج تحت البيع وان لم يؤبر
مسئلة عن النخل من الاشجار لا يدخل ثمارها في البيع الاصل اذا كانت قد خرجت سواء بد صلاحها او لا وسواء كانت باردة او مستمرة في عام وسواء
الكام عنها او لا وكذا ودد ما يقصد ودده سواء يفتح ولا عند علمائنا وكذا القطن وغيره وبالحيلة كل ماعد النخل فان ثمرة يابسة على ملك البائع اذا كانت
وعندت عند العقد عملا بالاصل السالم عن معارضة المتصرفات تخصيصا بالنخل وقالت الشافعية ماعد النخل تمام او لم يابس بصد منه الورق كغير التوت وقد
سبق حكمه وشجر الحنظل ويجوز ان يكون بالحق بالتوت ويجوز ان يكون للبائع بلا خلاف لانه لا يضر له سوى الورق والتوت ثمرة مأكولة وثانها ما يقصد
الورد وهو ضربان احدهما ما يخرج في عام ثم يفتح كالورد الاحمر فاذا بيع اصله بعد خروجه وفتحته فهو للبائع كطلع النخل المؤبر فان بيع بعد خروجه وقبل فتحته
فهو للمشتري كطلع قبل التأسيس وقال بعضهم انه يكون للبائع بغيره والثاني ما يخرج رده ظاهر اكالها سمين فان خرج رده فهو للبائع والا فله المشتري وثانها
ما يقصد منه الثمرة وهو ضربان احدهما ما يخرج ثمرة باردة بلا قشر ولا كام كالتين فهو كالباسمين وان كان لكل جنبه منه قشر لطيف يشق
ويخرج منها نور لطيف لا مثل التوت في ثمر النخل بعد التأسيس ولا عبرة به والثاني ما يكون كذلك وهو ضربان احدهما ما يخرج ثمرة في نور ثمرة النور فينبغي الثمرة
بغيره كالفراخ والنسك والكمثرى واشباهها فان باع الاصل قبل ان تقاد الثمرة فانها تستفقد على ملك المشتري وان كان النور قد خرج وان باع بعد الانقضاء
النور فهي للبائع وان باع بعد الانقضاء وقبل تناثر النور فوجهان احدهما انها للمشتري فيبطل الاستان بالنور من ثمره استان ثمر الشجر والكام والثاني ان الثمرات
تتبرأ لهما من ثمره استانها بعد التأسيس بالقسر لا بغيره وهو ارجح عند الكوفي والثاني ما يبيع له ما يبيع على الثمرة المقصودة وهو ثمرها ما له فله فله
كالزمان فاذا بيع اصله وقد ظهر الزمان بفساد فهو للبائع ولا اعتبار بفساده لان بقاؤه من مصلحة والذي لم يفسد يكون للمشتري وللثاني ما له فله فله فله
واللوز والفتق والنانج فان باعها قبل خروجهما فلهما ما يخرج على ملك المشتري وان باعها بعد المزوج يبيع على ملك البائع ولا يضر في ذلك شق القشر الا على
على اصح القولين والثاني بغيره واعلم ان اشجار الضرير بين الاخرين منها ما يخرج ثمرة في قشر من غير ثمره كالجوز والفسق ومنها ما يخرج ثمره في ثمره بغير ثمره كالتين
لومان واللوز وما ذكرنا من الحكم فيها اذ ابيع الاصل بعد تناثر النور عنه فان بيع ثمره عاد الكلام السابق مسئلة القطن ضربان احدهما ما يبيع في سنين
وبغير كل سنة وهو قطن الجوز والشام والبصرة والثاني ما لا يبيع اكثر من سنة واحدة وكلاهما لا يدخل الجوز والظن يبيع الاصل سواء تفتح او لا وقال الشافعي القطن كله
كالنخل ان يبيع الاصل قبل خروج الجوز او بعده قبل اكامل القطن فلا يضر من شرط القطع ثمران لم يفسد القطع حتى يخرج الجوز فهو للمشتري كغيره من غير ملكه وقال
بعضهم ان باعه بعد اكامل القطن فان شق الجوز مع البعير لم يدخل القطن في البيع بخلاف الثمرة المؤبرة لا تدخل في بيع الشجر لان الشجر مقصود لثامنا
الاعوام ولا مقصود منها سوى الثمرة الموجودة وان لم يفسد لم يخرج البعير اصح الوجهين لان المقصود مستور بماليس من صلابة بخلاف الجوز واللوز في القشر
الاسفل مسئلة في باع الثمرة ولم يشرط القطع اسحق المشتري لا يباع الى القطن يجري العادة فان جرى عن قوم بقطع الثمار فلا يربح الحق العرب
بالعام وذلك كما يوجد في البلاد الشديدة البرد وكم لا يضر ثمارها الى الحلاوة واعتاد أهلها قطع الحصرم اذا عرفت هذا فالثمار يختلف ثمنها لاختلاف ما
يؤخذ في العادة بمرور ما يؤخذ اذا انتهت حلاوة وما يؤخذ طبيا اذا انتهى توطيب ليس له الزامه بقطعه منصف ما يؤخذ ثم اذا انتهى ثمنه فلو رجع الى العادة
في ثمره غير النخل من سائر الاشجار ينبغي لو جفت على الاصل الضرر ولو بقيت الثمرة لم يوجب القطع وان كان الضرر كثيرا على اشكال مسئلة لو اشتمل النخل
بغير عقد البيع لم يثبت هذا الحكم بغيره بل الثمرة الظاهرة للناقل اذا وجدت قبل النقل وسواء كانت مؤبرة او غير مؤبرة عند علمائنا ولا فرق بين ان يكون العقد
الناقل عقدا معاوضة كالنكاح والاجارة والصلح او غير عقدا معاوضة كالواصلة في النخل فامر لطلقاتها وقد طلع غير مؤبر فانه يرجع بنصف النخل دون
الثمره للاصل المانع من نقل الملك عن صاحبه لا يبيع ثمرها السالم عن معارضة البعير وقال الشافعي ان عقود المعاوضات يبيع البعير فلو اصدفها ما خال بعد الطلع
التأسيس ارجله ما ان اجارة او عوض صلح دخلت الثمرة في العقد اجماعا على البيع ليس بشي لاننا نعارض بغيره ما قبل التأسيس على ما بعده ولو ملكها بغير عقد
معاوضة كما ان اصدفها ما خال ثم طلعها بعد الطلع وقبل التأسيس فانه يرجع بنصف النخل خاصة دون الثمرة لان الزيادة المتصلة لا تتبع في الطلاق فالثمره لو في
ولوباع خالقا ثم ثمره عند المشتري ثم افسد ما لم يفسد الباع بالنخل ولم يبعها الثمرة عند فالانقضاء موجب هو عقد البيع وللشافعي قولان احدهما انه يبيع لان
ملكه زال عن الاصل فوجب ان يتبعها الثمرة كالورد والباع والثاني لا يتبعها لان رجوع الباع بغير عقد معاوضة فلم يتبعه الطلع كما لو طلق امرأته وكذا لو وهب
نخله فباعه بغير مؤبر لم يتبع الطلع الاصل وكان باقيا على ملك الواهب سواء كان بمعاوضة او لا وللشافعي القولان السابقان ولو رجع في طبعه بعد
الطلع قبل التأسيس لم يدخل الطلع في الرجوع وللشافعي القولان ولورد من نخله قد طلع قبل ان يؤبر لم يدخل في الرجوع فخصا على ما بينا وله اللفظ ولان
الرجوع لا يبرئ الا لثام فلا يتبع الثمرة وهو جدي لا ينافي في القول في القديم يدخل مسئلة لو كانت الثمرة مؤبرة فهي للبائع فان جددت اخرى في
تلك النخل فهي له لانه وان كان غير مؤبر فله المشتري فان لم يميز بينهما شر كان فان لم يميزا قد رما لكل منهما اصطلاحا ولا يفسد لان مكان التسليم كذا لو اشترى
طلعا اقامتج بطعام الباع قبل انقبض ولم يفسد ولو باع اوصافها اذع ويلد فهو للبائع فان شرطه المشتري لنفسه حتى لا يضر احدها لانه لا يبيع للبائع

وللشافعي

ظهر

الوجهين

فمن لم يفسد فالحاصل للشارع ان يبيع بعد التأسيس وهو للبائع كما لو رجع فان باع بعد خروج الجوز او بعد اكامل القطن

في حكم التفاضل

كتاب البيع

التبعية الى جنس البضاعة فان قلعه لزوم عين لم يكن له ذلك سواء قصر مدة الثاني عن الاول او لا ولو كان للزوج اصل ثابت بجزء مرة بعد اخرى فعلى المبيع تفرغ
 الارض منه بعد المدة الاولى ويحتمل الصبر حتى يتصل ولا يدخل المعلن في البيع الا مع الشرا فلا يعلم بها المبيع وقتنا بالدخول مع الاطلاق تحيز بين الفسخ والامسك
 في الجمع ويدخل في الارض البئر والعين وما زادها على ما قلناه **المقصد السابع** في التفاضل ومطالبة ثلثة الاول في سببه مسئلة انما يقع التفاضل
 اذا اختلفوا واشتد كلام كل من المتبايعين على دعوى ينفقها صاحبه ولا يثبت هناك ولا ذلك مثل ان يدعى ارباع عليه هذا العبد بالقتل فيقول المشتري ما يقتضيه
 العبد بل يقتضيه هذا الجار بانه ينفق كل واحد منهما مائة لا ينفق الاخر وكل منهما منكر لما يدعيه الاخر ولا يثبت عليه ثمين فيختلف كل منهما بما يمينه على نفق
 ما ادعاه الاخر فيختلف المشتري انما باع هذا العبد بثلث لبايع انما يبيع هذه الجارية وبحكم **المقصد الثامن** في التفاضل مع اختلاف في جنس الثمن او في القيمة
 وقال الشافعي ان كان الثمن معينا اختلفا في جنس الثمن وان كان في القيمة فوجه احدهما انما يتفاضل فيهما كالمواضع الثاني انما يتفاضل في
 البيع فيختلف بين الثمن ليس بعين حتى يثبت به العقد **مسئلة** ولو قال الزوج صدقتك بالاد فقلت بل اختلف كل واحد منهما على نفق ما يدعيه صاحبه
 ولم يجمع احدهما في العين بين النفي والاثبات ولا يتعلق بيمينها فصح ولا انقضاء بل يثبت من الثلث احدى التفاضل فيجمع كل منهما بما يمينه بين النفي والاثبات
 والاخر لا يتفاضل بل يثبت كل منهما على نفق ما يدعيه الاخر فلا يجمع بين النفي والاثبات في يمينه ولا يتعلق بيمينها فصح ولا انقضاء **مسئلة** لو ادعى بيع العبد
 اليمنه على دعواه واقام المشتري الجارية اليمنه على دعواه فان امكن الجمع بينهما بان يكون الثمن مطلقا غير معين والزمان متعده حكم بهما معا يثبت للعقدان ولا يبرهن
 وان لم يكن اما بان يكون الثمن واحدا معينا او احدى الزمان بحيث لا يمكن الجمع بين العقدين فاعضا سببا في حكم تعاضل البيعتين وقال الشافعي اذا اقام كل منهما يمينه
 على ما ذكر مسئلة الجارية المشتري اما العبد فقد اقر البايع ببيعته وقامت اليمنه عليه فان كان في يد المشتري اقرعه وان كان في يد البايع فوجه احدهما ان يبرهن
 المشتري بيمينه على قبوله والثاني لا يبرهن بيمينه ملكه فيه فعلى المشتري حاكم ويحقق عليه من كبره ان لم يكن له كتب راي الحظ في بيعه وحفظ ثمنه فعلى مسئلة لو اختلفا
 في قدر الثمن خاصة فقال البايع بعتك هذا بمانه فيقول المشتري بخمسين فان كان لاحدهما يمينه على ما يقول سمعنا بيمينه يكون القول قوله مع اليمين وعدم
 اليمنه وعند الشافعي تنبع البيعتان معا من حيث ان كل واحد منهما مائة وحق قولان اما التناقض فانه لا يثبت فيهما التوقيت الى ظهور الحال فان لم يكن لواحد منهما
 يمينه قال اكثر علمائنا ان كانت السلعة قائمة بالقول قول البايع مع يمينه وان كانت الفقه فقول المشتري مع يمينه لان المشتري مع قيام السلعة يكون مدعيها
 لملكها وانتقالها اليه بما ادعاه من الموضع البايع ينكره واما بعد التفاضل فالبايع يدعي على المشتري ما لا يذمته والمشتري ينكره فيقدم قوله ولما روي عن
 الصادق عليه السلام انه قال في الرجل يبيع الشيء فيقول المشتري هو بكذا وكذا اقل ما قال البايع قال القول قول البايع مع يمينه اذا كان الشيء قائما بيمينه وهو يدل
 للمعوم على ان اذا لم يكن قائما بيمينه يكون القول قول المشتري قال بعض علمائنا ولا بأس بالقول قول البايع ان كانت السلعة في يد المشتري وقال الشافعي يتفاضل فيهما
 السلعة قائمة او تالفه وبر قال محمد بن الحسن واحدا في احدى الروايتين لما روي ابن مسعود ان النبي اذا اختلف المتبايعان في القول قول البايع والبيع بائنا ومضى
 ان القول قوله مع يمينه المتبايع بائنا وان شاء اخذ بما قال وان شاء حلف بما ذكر البايع لان يمينه لا يبرهن بيمينه ولا يثبت فيهما التفاضل في العقدان فانه ليس معهما يمينه
 فحالفهما كما لو كانت السلعة قائمة ولان البايع مدعي زيادة الثمن ومدعي عليه تلك السلعة بالادلة والمشتري العكس فكل منهما مائة وحق قولان اما التناقض فانه لا يثبت فيهما
 والعموم ان ليس كل اختلاف يقع من المتبايعين يكون هذا الحكم فلم قلتم ان صورة النزاع منه قوله قلتم ان المتبايع يتخير بين اخذ بقوله وحلف لم لا يجوز ان يكون الجاني
 له في ان يحلفه او ينفقه عنه ولا تخلاف في هذا المقيد في الثمن ونعم ثبوت حكم الاصل قائما قديما مع قيام السلعة يكون القول قول البايع مع يمينه من غير تفاضل
 ابو حنيفة وابو يوسف ان كانت السلعة قائمة بما اختلفا فيهما وان كانت تالفه لم يتفاضل فيهما والرواية الاخرى عن احمد لان القياس يقتضي ان يكون القول قول المشتري لهما
 على عقد صحيح ثم البايع يدعي زيادة ينكرها المشتري فيقدم قوله مع اليمين الا انما تكفي في قيام السلعة لما روي ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه واله قال اذا اختلف
 المتبايعان في السلعة فانه لا يثبت للاحدهما ما ادعى الا على حكم القياس وهو انهما قد اتفقا على انتقال الملك الى المشتري واختلفا فيما يبيع عليه فالبايع
 يدعي زيادة ينكرها المشتري اجاب الشافعية بمنع اقتضاه القياس فقول المشتري لان كل واحد منهما مائة ومدعي عليه لان البايع يدعي العقدان والعين والمشتري
 يدعي العقد بالثمن وهما عقدان مختلفان والخبر لم يرد كونهما في التفاضل وعلى ان الاختيار وعلى ان التفاضل يثبت مع قيام السلعة يمكن معرفة ثمنها في المعرفة
 بتعدد ذلك اذا توافقت كلتا البيعتين مع ما على التبادل ومن مال ذلك روايات احدى ما كقول الشافعي والثانية كقول ابو حنيفة والثالث ان كان قبل القبض فالتفاضل
 وان كان بعد القبض فالقول قول المشتري لان بعد القبض صار اجاب الشرا فيؤتى من جانب البايع لان الادعاه اليه السلعة ائتمن عليها وله يتوفى منه فكان القول
 وليس يصح لان البطلان في جميع اقسامهم على البيع التسليم باليد ليس استمنا او انما يقبل قول الامين اذا اقامه مقام نفسه بخلاف صورة النزاع وقال غيره ولو ثور
 القول قول المشتري بكل حال لا يبرهن بيمينه فمسئلة لو مات المتبايعان واختلفت قيمتهما في مقدار الثمن والمشتري هو واختلفان المتبايعين عندا فان كانت
 السلعة قائمة حلف مرة البايع وان كانت تالفه حلف مرة المشتري وكذا قال الشافعي بائنا يتفاضل فيهما كالمواضع الثاني انما يتفاضل فيهما كالمواضع الثاني انما يتفاضل في
 ان كان المتبايع يدارت البايع فيهما وان كان في يد المشتري فالقول قول المشتري مع يمينه لان القياس عدم التفاضل فانه مع بقاء السلعة مسئلة اذا اختلفا في الثمن
 فقال البايع بعتك هذا العبد بالثمن فقال المشتري بل يمينه هذا العبد هذه الجارية بالثمن لا يبرهن على ما تقدم قول البايع لان المشتري سلم الاستحسان لا
 في فتمت ويدعي مع شئتين والبايع ينكر احدهما فيقدم قوله وقال الشافعي يتفاضل فيهما كالمواضع الثاني انما يتفاضل فيهما كالمواضع الثاني انما يتفاضل في
 هذا العبد بالثمن فيقول المشتري بيمينه هذه الجارية الفين فالقول قول المشتري مع يمينه لان القياس عدم التفاضل فانه مع بقاء السلعة مسئلة اذا اختلفا في الثمن
 ما باع العبد الجارية الفين وحلف المشتري انما باع العبد وحده بالثمن فتمت العقدان وحقه الحاكم مسئلة لو اختلفا في جنس الثمن بان يقول البايع بعتك
 المشتري بل بالثمن درهم مع انقضاء ما على عين البيع فالقول قول المشتري مع يمينه لان القياس عدم التفاضل فانه مع بقاء السلعة مسئلة اذا اختلفا في الثمن
 يمينه فكل منهما مائة فيقال ان كانا مائة بعتك بالثمن وان قال بعتك بالثمن بيمينه فتمت العقدان وحقه الحاكم مسئلة لو اختلفا في جنس الثمن بان يقول البايع بعتك
 قول منكرو زيادة الصفه ولو اختلفا في صفين مختلفين فيهما فالا فبر قال الشافعي مسئلة لو اختلفا في شرط في العقد كالا لجل واختلفا في اجل او في مكان

ففي هذا وان اقام كل واحد منهما يمينه

وقول المشتري ان كانت السلعة في يده

في أحكامنا المتعارض

من الجبل فالوجه منه
وان صدره
التمزيق

في احكام التغاير

کتاب البیج

فی الزمان

فاحكام الافان

فرضت علی

المكورفد

عن

فَخَالَجَ السَّيِّدَ

هذا الكتاب من كتب
 كتاب
 في حجة الوداع
 من معصية الله
 بين وفاة الحلال
 بمنزلة النصف المتعفف
 منهم دينان
 وقال الصادق
 والأخر
 على الصالحين
 مع الغنائم
 والخمر
 فقال الامام
 حنة اسما
 من الاشكار
 فقال رسول الله
 فقال رسول الله
 فانه انما
 فوجوه
 كذلك
 الذين
 فاستربت
 ونهيتها
 احبهم رسول الله
 عز وجل
 له ان يشاهد
 ولا تأكلوه
 لا بأس
 من الله
 والله اعظم
 لانشارط
 على الجبل
 تنبها على
 عن النبي
 الصلوات
 الخوف
 فركب البحر
 فبكر على
 فقلبت القرآن
 اسأل عن
 سالت الصادق
 فضئل بعضهم
 اعطاهم رجل

في بيان ما هو حرام من الخائف

أمر أن أمدي ثمن وأكرم تحمله حاربه أحد لو أن جراح المدعي عن الصادقة قال العلم لا يعلم بالاجرة وقيل الهدية إذا أمدي إليه قال قتيبة لا يحسن للصادقة أن تأخذ
 القرآن تهدي إلى الهدية فاعتلمها قال لا قال قد أن لم تأخذ قال رأيت أن لم تأخذ كان بهذا لك قال قلت لا قال فلا تقبله وهو محمول على الكرامة جمعاً بين الأدلة
مسألة وذكر خصاً المحرم من الألبان ومعاملته الطالين لعدم تحررهم عن المحرمات وكذا يكون معاملته السفلة والذين والحارفين لأن أمير المؤمنين
 قال شاركوا من قبل عليه لروق فانه أجلب لروق وكذا يكون معاملته ذوي العاهات والأكراد وبجائتهم ونسألتهم لما روى من أنهم من الجن وكذا يكون معاملته
 الدقة **مسألة** من التجاره ما هو حرام وهو ما **الأول** كل جسر لا يقبل الظاهر سواء كانت بجاسته ذاتية كالخمر والتبذير والافتقار والبس والدم
 وأبول ما لا يוכל له وأزواجه والكلي الخنزير والخنزير ما أوعر صبه كالماء بعات الحنة التي تقبل الظاهر لا الدهن الخنزير العرض لها بدلة الاستصحاب تحت المشاخصه
 لا تحت لاطله لأن البحار الصاعدة لا اشتغال لا بد أن تستصحب ثمن إرواء الدهن ولو كانت نجاسة الدهن ذاتية كالألبان المقطوعة من البس والنجاسة الجبر الاصباح
 بها تحت الماء البخر والخنزير بوزن سبعة لقوله الظاهر وأبول يؤكل لحمه وإن كانت طاهرة إلا أن بيعها يكره لاحتوائها لأبول الأبل لا يستغنى عنها ويجوز بيع
 الصبي والزروع واليا منة والمحيط واحد منها وأما ما وان ملكك الماشية فربيعها يكره اقتناء الاعيان للنجاسة العائدة كالكلب الجبر لترتيب الزرع والخر الخمر
 ويكره بيع آتله الموديا كالحبابة المقارب السجا **الثاني** كل ما يكون المقصود منه حراماً كالألات للهوك العود والآلات القمار كالنرد والشطرنج وهما كل العبادة
 كالصنم وسع السلاح لأعداء الدين وإن كانوا مسلمين لما فيه من الاعانة على الظلم وإجالة الضعف والمساكن المحرمات وبيع العنب لجعل جزاءه لخشب لجعل صنفاً وألواناً
 وبكره بيعها على من يعمل تلك من غير شرط والتوكيل في بيع الخمر وإن كان لوكيل ينهاه وليس المسلم منع الذي المستجود منه من بيع الخمر فيها سر ولا لوكيل لذلك جرد
 لجرة دابة لجل حرجها وإن كان للتحليل والرافة ولا فلا ولا بأس ببيع ما يكره من آلة السلاح على أعداء الدين وإن كانوا قريب **الثالث** بيع ما لا ينتفع به كالحجارة
 مثل الفار والمحبب والمخاض من المقارب الساع ما لا يصلح للصيد كالأسد والذئب والرم والحلدة والعرايب يوفونها بالسوق البرية كالفردان فصيله يحفظ لنا
 كوجرة كالجري والسلاح من القنص ولوقيل يجوز السباع كلها لفائدة الانتفاع بمجلودها كان حياً ويجوز بيع الغنم والخرقة وما يصلح للصيد كالفهد وبيع دود
 الغر والخلع مع الشاهدة وأماكن التسليم وكذا يجوز بيع عام الوجوه كاللؤلؤ والعرايب الخجالة ويكره بيع الزبان لاشتماله على الخمر ولعموم الأفعى لا يجوز شربه للتدليس
 الامع خوف التلف في السم من تحت أجناسه والنبات يجوز بيعه إن كان ما ينتفع به كالسقونيا والأفلا والأقرب لمنع من بيع لبن الامهيات ولو باعها داراً لاطرق لها مع
 المشتري جاز ومع جملة ينجر **الرابع** ما هو السباع على تحريمه عينا كمل الصور المحببة والفتاوى قلمه واستعماله وأجر المغنبة قال الصادق وقد سأل رجل عن بيع
 الجوارى المغنيات فقال شرأوه من حرام وبيع من حرام وتعلم من كفر واستماع من يفتق قال الصادق المغنبة ملعونة ملعون من كل كتمها وأوصى سمخ عمر عند فاته
 بجوارى مغنبة أن يبيع ويحمل ثمنه إلى الحبس قال إبراهيم بن الجليل لا يفتق أجوارى بثلاثة الف درهم وحملت الثمن فقلت لأن حولى لك يقال لا سمخ من عمر وعنى
 وفاته ببيع جوارى لمعيات وحمل الثمن لك وقد بيعت من هذا الثمن ثمانية الف درهم فقال لا حرج من هذا سمحت وتعلم من كفر والاستماع من يفتق ثمنه سمحت
 أما المغنبة في الأعراس فقد وردت رخصة بجوارى كتمها إذا لم تتكلم بالباطل ولم تلعب باللامحى لم يدخل الرجال عليها روى عن الصادق أنه قال أجبر المغنبة التي ترفع
 العرايب لبس به بأس وليست بالنسب التي تدخل عليها الرجال إذا ثبت هذا فإن دخلت الرجال أو غنت بالكذب كان حراماً لما تقدم ولما رواه أبو بصير عن الصادق قال
 عن المغنيات فقال التي يدخل عليها الرجال حرام والتي تدعى إلى الأعراس ليس به بأس وهو قول الله عز وجل من الناس من يشتري طواغيتاً ليضل عن سبيل الله **مسألة**
 القمار حرام وتعلمه واستعماله وأخذ الكسبه حتى لعب الصبي بالعبور والخاتم قال الله ولئن خستقمو بالآلام وقال الله والاضاب لأن لا ما قال الباقون لما أنزل الله
 على سوله إنما الخمر والمسر والاضاب لأن لا ما روى عن رجل من بني النضير قال ما أتى به حق الكتاب الجوز فقبل وما الاضاب قال ما أتى
 لأهمهم قبل والآلام قال قد أحرم التي كانت تقسمون بها وسأل سمخ عما روى الصادق الصبيان يلعبون بالجوز والبصير ويقامرون فقال لا تأكل منه فإنه
 وكان الصادق نهى عن الجوز نهي به الصبي من الغمار أن يؤكل وقال هو سمخ **مسألة** الشرع المذنب من كسب الدين بالماء وتدل على الماشية وتبين
 الرجل الحرام قال الصادق عليه السلام ليس من أمر غشياً وقال رسول الله لجبل بيع القمار فإن ما علمت أنه ليس من المسلمين من عثمهم وهن رسول الله أن يثاب للبر
 بالماء للبيع ولا بأس بكسب الماشية إذا لم تفعل لتدل على قال سماعة سألته عن امرأة مسلمة تمشط العرايب ليس لها مبيشة غير ذلك وقد فعلها تصبى قال لا بأس ولكن لا
 فصل الشر بالشر وأدرك يحصل تدليس بالوصل لم يكن به بأس مثل الصادق عن الغرامل التي بعضها الشافى في ربه من فصله بشعور من فقال لا بأس به على المرأة تأتو
 برزوجهما فقبل له لعنان رسول الله لمن الوصلة والموصولة فقال ليس هناك إنما رسول الله التي ترفق في شياها فاذا كبرت قادت الشاة إلى الرجال قتلن الوصلة
 والوصولة **مسألة** ويكره معونة الظالمين على الظلم قال ابن الجوزي كنت عند الصادق وأدخل عليه رجل من أصحابنا فقال له أسمعك الله أنه زنا الصادق
 ما الصبوق السنة يدعى إلى البسك بغيره والنهر يكره وأما قوله ذلك فقال الصادق ما لعبان عقلت لهم عقدة أو كبت لهم وكاء وإن لم
 من لاسها لا ولا مدة تعلم أن أعوان الظالمين بغير القيمة سرادق من ماحق يحكم الله بين العاصي **مسألة** يكره حفظ كتب الضلال ونسخها عبر القصور والحج والحقها
 ونسخ النور بغيره لا يحمل لأنها مسوختا يكره أن تعلمها وتعلمها ما حرام وأخذ الاجرة على ذلك كذا يكره مجاء المؤمنين والمغنية قال الله ولا يقبض بكم بعضاً
 أجمع أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ويكره سب المؤمنين والكذب عليهم والتمهة وصلاح من يفتق الدم وبالعكس والتبذير المرأة المرفقة المؤمنة بالخلوة ذلك
 كله **مسألة** يعلم النحر وتعلمه حرام وهو كالأدب يتكلم به أو يكسبه ورثة أو يعل شاة في يد الحمار أو قلبه وعقله من غير مبيشة ومن لم يفتق قال الشيخ لا يمتنع
 تحبيل على قدير واستحله قتل ويجوز حمل النحر شيء من الأفراد والذكور والأنثى لا يمتنع من دعى إبراهيم بن هاشم قال حدثني شيخ من أصحابنا الكوميين قال دخل علي
 سفي على الصادق وكان ساجداً يابسه الناس فأخذ على ذلك لأجر فقال له جعلت فداك أن أرا رجل صاعى النحر كنت أخذ عليه لاجرة وكان معاشق فذبحته من
 الله على لمائة فمدتني الله ثم لي في شيء من محج قال فقال الصادق حمل لا تعتقد كذا يجوز بغير الكفارة ويقلها والكلمن هو الذي لا يرى من الجب بأسه إلا
 ويصل ما لم يمت والنجم حرام وكذا تعلم النجوم مع اعتقاد قاتلها على علم الغنم بل على ما يقوله الغنم والشبه حرام وهي الحركات السريعة جداً بحيث تحجب عن
 المرء من لى وتعلمه بغيره الغنم من النجوم والعبادة حرام عندنا **مسألة** يكره بيع المصنوع لما فيه من الابتذال له ولتغلبه التقطير بل ينبغي أن يبيع

والثقة

في بيان احكام بعض انواع المكاسب

[illegible]

عبدالله بن محمد بن عبد الله

کتابخانه

عن رجل لا يجمل الماشا وعن علي بن جعفر عن ابيه الكاظم قال سالت عن الرجل ياكل من مال ولده قال لا الا ان يسطر اليه قلبا كل من يعرفه لا يصلح للولد ان يخذ
من مال والده شيئا الا باذن والده **مسألة** والولد يحرم عليه مال والده فلا ياكل من باخذ منه شيئا الا باذنه فلو اضطر الولد بمسرة لمقتضى الحاجة لم يكره ان ياكل
للولدان ما اخذ قد وثقوا لا نكره ان ياكل من مال والده شيئا الا اذا اضطره الحاجة الواجبة عليه وكذا يجوز على الولد اخذ ما لا يكره
نفقة عليها من غير ان يقرض من مال والده الصغير كما سوغنا ذلك للاب لان الولد له رزقها والمادر في حق من يقرض من مسلم عن صادق قال سالت عن
رجل لا يملك ما يحتاج اليه قال ياكل منه فاما الأم فلا ياكل منه الا قرضا على نفسه ما يجوز للاب ان يقرض من مال ابنه صغيرا وكذا يجوز له ان يقرض من مال ابنه ولما رواه
ابا قال قلت لصادق باج الرجل من مال ابنه وهو صغير قال نعم قلت باج حجة الاسلام وينفق منه قال نعم بالمعروف قال نعم حجة مسند بن محبوب قال قال الولد
وليس للولد ان يقرض من مال والده الا باذنه وسال ابن سنان الصبي الصادق ما اذا اجل للوالد من مال والده قال اما اذا ائتمن عليه ولده ما حرم نفسه عليه
ان ياكل من ماله شيئا فان كان لوالده حاد يتردد لولده ما يضره فليس له ان يطأها الا ان يقرضها فانه يقرض لولده جميعا عليه وان يقرضه فانه يقرضه
ولما رواه عن ابيه جارية فاحجب بعضها بخلها ومعهما على نفسه فتم يصنع بها ما شاء وان شاء وعرض ان شاء باع وعلى من اكل الحاد من اكله **مسألة**
لا ياكل كل من اكل من مال الزوجين ان ياكل من مال الزوجين الا بالاصالة من مال الزوجين الا باذنه فان سوغت له ذلك حل ولو رقت اليها الا فتاك لصاحبه ما شئت كره ان
يشترى بجاريته ويطأها لان ذلك يرجع اليه علمها بدينه من الصادق في الرجل يبيع ابنة امته المال فيقول على يده واصنع به ما شئت له ان يشترى جارية
يطأها قال ليس له ذلك ومقصود الامام الكرامة لا صالة الا باذنه من الزوجين لا ياكل من مال الزوجين الا بالاصالة من مال الزوجين الا باذنه فان سوغت له ذلك حل ولو رقت اليها
الحادية فاحجب بعضها بخلها ومعهما على نفسه فتم يصنع بها ما شاء وان شاء وعرض ان شاء باع وعلى من اكل الحاد من اكله **مسألة**
سالت الصادق ع عما اجل للمرأة ان تصدق من مال زوجها بغير اذنه قال لا اؤدم وسال علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه السلام يراه لها ان يقرضها
بغير اذنه قال لا الا ان ياكل منها شيئا في الاحتكار قولنا لعلمنا بالاحتكار وهو اصح قول الصادق ع لارواه العامة عن النبي ع فان لم يكره الاحتكار في مال
الرجل من رزقه والمحتكر ملعون وقال من احتكر الطعام اربعين ليلة فقد برى من الله ورضي عنه ومن طريق خاصة **مسألة** قال سالت عن رجل يبيع طعاما
الاخا في عن الصادق ع قال رسول الله ع المحتكر ملعون وقال الصادق ع المحتكر في المحصن بغير اذنه **مسألة** قال سالت عن رجل يبيع طعاما
يوميا في المحصن بغير اذنه قال سالت عن رجل يبيع طعاما يوميا في المحصن بغير اذنه **مسألة** قال سالت عن رجل يبيع طعاما يوميا في المحصن بغير اذنه
لا ياكل من مال الزوجين الا بالاصالة من مال الزوجين الا باذنه فان سوغت له ذلك حل ولو رقت اليها الا فتاك لصاحبه ما شئت كره ان
يشترى بجاريته ويطأها لان ذلك يرجع اليه علمها بدينه من الصادق في الرجل يبيع ابنة امته المال فيقول على يده واصنع به ما شئت له ان يشترى جارية
يطأها قال ليس له ذلك ومقصود الامام الكرامة لا صالة الا باذنه من الزوجين لا ياكل من مال الزوجين الا بالاصالة من مال الزوجين الا باذنه فان سوغت له ذلك حل ولو رقت اليها
الحادية فاحجب بعضها بخلها ومعهما على نفسه فتم يصنع بها ما شاء وان شاء وعرض ان شاء باع وعلى من اكل الحاد من اكله **مسألة**
سالت الصادق ع عما اجل للمرأة ان تصدق من مال زوجها بغير اذنه قال لا اؤدم وسال علي بن جعفر اخاه موسى بن جعفر عليه السلام يراه لها ان يقرضها
بغير اذنه قال لا الا ان ياكل منها شيئا في الاحتكار قولنا لعلمنا بالاحتكار وهو اصح قول الصادق ع لارواه العامة عن النبي ع فان لم يكره الاحتكار في مال
الرجل من رزقه والمحتكر ملعون وقال من احتكر الطعام اربعين ليلة فقد برى من الله ورضي عنه ومن طريق خاصة **مسألة** قال سالت عن رجل يبيع طعاما
الاخا في عن الصادق ع قال رسول الله ع المحتكر ملعون وقال الصادق ع المحتكر في المحصن بغير اذنه **مسألة** قال سالت عن رجل يبيع طعاما
يوميا في المحصن بغير اذنه قال سالت عن رجل يبيع طعاما يوميا في المحصن بغير اذنه **مسألة** قال سالت عن رجل يبيع طعاما يوميا في المحصن بغير اذنه

(Signature)

في باب بعض المسجبات والمكروهات من التجار

ممنوعين عند الشافعي وعندنا ثبتت الخيارات للغيرين مطوقا وقال بعض الشافعية ان خبرنا المتكبر بايثبت حيا وحيث ثبتت حيا فهو على الفور كغيره من العيب الشافعي
 قولنا هذا السلعة وهو اصحها الشافعي انه يمتد ثلثة ايام كخيار التصدي ولو تعلق الركبان وبيع منهم ما يقصدون شراءه في البلد من وكالته في الشافعي وجماعها
 لا يثبت فيه حكمه لان النهي ورد عن الشراء والشافعي نعم لما فيه من الاستبداد بالرفق الحاصل منهم وقال مالك البيع بط وحده النكاح عندنا اربعة فرائض فاذا دخل
 ذلك ايام بكرة ولم يكن له قبل كان تجارة وجلبا لداره من مال عن الصادق قال قال لا تليق فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ماله النكاح قال ما دون عشرة اذ
 قلت وكم العدة والروحة قال اربعة فرائض قال ابن ابي عمير وما نوقد ذلك فليس يتلق **مسألة** بكرة ان يبيع حاضر لباد فيكون الحاضر وكيل للبادي قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وصورة ان يجلب اهل البادية متاعا الى بلد او قرية فيبيعها في البلد فيقول لا تبعه فانا ابيعك بعد ايام باكثر من ثمة لاد
 وليس محرما للاصل وقال الشافعي انه محرم للنهي ويحصل له الاثم بشرط اربعة ان يكون البادي يريد البيع ان يريد بيعه في الحال ان يكون الناس
 الى المتاع وهم في ضيق فبان يكون الحاضر مستلحق منه ذلك وروي ابن عباس ان النبي قال لا يبيع حاضر لباد قال غاوس وكيف لا يبيع فقال لا يكون له من متاع ولا
 في المتاع ان يتردد داخل القرى على اهل القرى فيضيق عليهم فلهذا نهى عنه فان لم يوجد هذه الشروط لم يجز له ان يبيع ما هو له من متاعه فلهذا نهى عنه فلهذا
صاحبة في اخبر بيع ذلك وكذا اذا لم يربح في الحال فانه يجوز للمضري ان يتولى له البيع ولو وجدته اشترط وحال الحاضر وبيع صحيح البيع لان النهي لا يقتضي بيعه في البيع
 بعض الشافعية ان يكون الحاضر عالما بوجوب النهي في هذا شرط بجمع الناهي وان يظهر من ذلك المتاع سفرة البلدان او يظهر اما كبر البلد وقلة ذلك المتاع
 او لعموم وجوبه وخصص السعر فيه عندهم وجماعا او فقه ما اطلق الخبر انه يحرم والثاني لان النهي المحرم بقوله الرزق والرجح على الناس وهذا النهي لم يوجد
 هنا وان يكون المتاع المجلوب اليه ما نتم حاجته اليه كالصوف والقطر وسائر اطعمة القرى واماما لا يحتاج اليه الا نادرا فلا يدخل تحت النهي ولو استشار اليك
 بالمضري فيما منه حظه قال بعض الشافعية اذا كان الرشدة الادخار والبيع على الندرج وجب عليه رشادة اليه بذلك النصيحة وقال بعضهم لا يرشده اليه نوحا
 على الناس **مسألة** روى لعامة انه قد في النجس من بيع العربان وبيع عربون واربعة واربون والعامة يقولون ربون وهو ان يشتري السلعة فيدفع درهما
 او دينار او على ان اخذ السلعة كان المدفوع من الثمن وان لم يدفع الثمن ورد السلعة لم يبرج ذلك المدفوع وبه قال الشافعي للنهي الذي رواه العامة ومن طرقت
 الخاصة قول الصادق عليه السلام كان امير المؤمنين يقول لا يجوز بيع العربون لان يكون مقدما من الثمن وقال احمد لا بأس به ما روى عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن ابي
 له ودار السج من صفوان قال روى عن ابي له كذا وكذا وضعف حديثه في الشافعية ليس يصحح لانه شرط ان يكون للبايع غيره عوض من ثمنه كذا لو شرط لا يجزى
 وبغير العربون ان يبيع دراهم او صاع ليعمل له شيئا من خاتم صوغه او خنزيرة او ثوب فيسحقه على ان رخصه بالمدفوع الثمن والا لم يبرج منه وما متعانا استقلت
 بيع التلبية باطل عندنا وهو ان يتفقا على ان يظهر العقد خوفا من ظالم من غير بيع ويتولوا اهل الاعتراف بالبيع او غير ذلك من ذلك قال احمد ابو يوسف وعمران لا
 بقاء الملك على صاحبه ولم يوجد ما يخرج به عن اصله ولا يملكها لغيره فلا يبيع منها ما كالهاتين وقال ابو حنيفة والشافعي هو صحيح لان البيع ثم باركانه
 شروطه بانه من مقدار ثم يفسد فصح كالاتفاق على شرط فاسد ثم عقدا ببيع غير شرعي ونفع بملكية البيع ولو ببايعا بعد ذلك ببيع صحيح صحيح البيع ان لم يوفقه
 فاصدق من المواتاة لاصالة الصفة وعدم صلاحية سبق المواتاة فلما يفسد كذا وانما قلنا ان يبايعا بالثمن يظهر الثمن فبايعا بالثمن فان البيع
 لازم والانعان السابق لا يؤثر قاله الشافعي رواه ابو يوسف عن ابن حنيفة وروى محمد بن ابي حنيفة انه لا يصح البيع الاعلى ان يتفقا على ان الثمن الف درهم وبقيا ببا
 بمائة دينار فيكون الثمن مائة دينار استخا واليه ذهب ابو يوسف ومحمد لا نراهم ان يقدم الا بئان صادرا كذا في البيع بالعقد فلم يصح العقد فالتسليم لشرط الشا
 لحالة العقد لا يؤثر فيه كالاتفاق على شرط فاسد ثم عقدا بالعقد فانه لا يثبت فيه **مسألة** قلنا كونا ان التجارة مستحبة قال الصادق عليه السلام لا تجارة بغير عقل
 وقال الصادق عليه السلام لا تجارة بغير عقل فثبت هذا فينبغي لمن اراد التجارة ان يبدأ او لا فينتقمه قال امير المؤمنين من تجر به
 علم اربط في الربا ثم ارتطم وكان امير المؤمنين عليه السلام يقول على المنبر يا معشر التجار الفقيرم التجار الفقيرم التجار الفقيرم الله للربا في هذه الامة لعن من يبيع بالثمن على الصفاة
 ايمانكم بالصدقة الشاخر فليس والغاير النار الا من اخذ الحق واعطى الحق وكان على بالكوفة بعدى كل يوم بكرة من القصر بطون اسواق الكوفة سوقا ومعددة
 على عاتقه فيقف على اهل كل سوق فينادي يا معشر التجار اتقوا الله عز وجل فاذا سمعوا صوت القوام في يديهم وروى اليه يقولون يا رسول الله سمعوا يا ابا عبد الله فقول قلنا
 الاستخارة وتبركوا بالسهولة وافر بوا من المشايخ من زنتوا بالحلم وتناصروا عن البين وتجنبوا الكذب في تجاروا عن الظلم وانصفوا المظلومين ولا تفرقوا الربا وادفوا
 الكيل واليزان ولا تخشوا الناس شيئا ثم ولا تقشوا الارض ففقد بطون جميع الاسواق والكوفة ثم خرج فيعقد الناس **مسألة** بكرة الحلف على البيع
 كتمان الحلف على البيع ودم الشرح المبادرة الى السوق اذ لا ينافي من شدة الحرصة الدنيا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع واشترى فليحفظ خسر خصال والا فلا يشركه بيع
 الربا والحلف كتمان الحلف على البيع والذم اذا باع والذم اذا اشترى وقال الكاظم عليه السلام لا يضر الله اهلهم احدهم رجل اخذ الله عز وجل بضاعة لا يشترى الا بيمين ولا يبيع
 الا بيمين وقال الصادق عليه السلام اياكم والحلف في بيع البركة وبغير السلعة وبكرة معاملة ذرى نساها قال الصادق عليه السلام لا تعامل فاعامة فانهم ظلموا وكذا بكرة محظرة
 السفلة والمخادعين والاكراذ ولا تعامل الا من شافى خير قال الصادق عليه السلام اياكم ومخاطبة السفلة فان السفلة لا يؤول الى خير وقال الصادق عليه السلام لا تشر من مخادعين حجة
 لا يبرك فيها وسال ابو الربيع الشافعي الصادق عليه السلام فقلت ان عندنا قوم من الاكراد وهم لا يزالون يبيعون بغير حق الصلح وبيعهم فقال يا ابا الربيع لا تخاطبهم فان
 الاكراد من اهل الجحيم كثر الله عنهم الغطاء فلا تخاطبهم وقال الصادق عليه السلام لا تعاملوا ولا تعاملوا الا من تشاء في خبر واستغرض قوما لا يبيعون الله عليه السلام
 من رجل طعنا ما للصادق عليه السلام فاجاب في القضاة فقال الصادق عليه السلام ان تستغرض من لم يكن له مكان **مسألة** يستأجر العسرا قاله النادم لان رسول
 الله لم ياذن بحكم من نزام في تجارة حق ضمن له قاله النادم وانظروا العسرا واخذ الحق واذا او غير وان ومن الصادق عليه السلام قال لا يكون لوقاة حتى يرج وقال لا يكون
 الوقاة حتى يميل اليان ولا ينبغي ان يستغرض الكيل والوزن الامن بغير ثمن احد اذ من اخذ مال الغني **مسألة** لا يبيع البيع في المواضع المظلمة التي لا يظهر فيها
 البيع ظهروا بغير احد من الغش قال هشام بن الحكم كنت ابيع السابرة في الظلال فترى الكاظم فقال يا هشام ان ابيع في الظلال غش والغش لا يجل ويجرم ان يبيع
 بان يزين جبهته ويكتم رقبته قال ابا عبد الله عليه السلام انك لو سوت لذيته بطعام فقال لصاحبه ما اري عليك الا طيبا وسال عن سعره فاجاب ان يبي

اشترط

فِي أَحْكَامِ الْمَكَائِبِ

[illegible]

فصل اول

من ارجو ان يقرأه
طالب علم

قال سعد بن أبي وقاص

علاء الدين

فِي بَابِ شَرْطِ ثَوْبِ الشَّعْبِ

مفتی

۴۵

كَلَامُ الشَّيْخِ

[illegible]

فِي أَحْكَامِ الْعِبَادِ الْمَأْخُذَةِ بِالشَّفْعَةِ

١٤

فِيهَا أَنْ الشَّعْصَعُ لَمْ يُوَثِّرْ أَهْلًا

[illegible]

فَاحْكَامِ الثَّانِيَةِ

البايع من

اوعلى الحماة

بذلك

كتاب القصد

[illegible]

في بيان سقوط الشفعة

ادعى على الغائب بان يضمن بالشفعة فقدم الغائب وانكر البيع قديم فلو لمع المعلن وانكره الشفيع فطالب بالاجرة من ثلثه منها ولا يرجع احد على الاخر **مسألة** لو قال احد الوارثين او احد التركيبين ان ائتمنا التركة مع الكثرة شرأ ذلك بطا وقال الاخر بل هو صحيح فالشفعة باجمعهما المعتون بالحق وكذا لو قال ائتمنا وادرسه وقال الاخر ائتمنا بغيره ونادى المشتري بان يضمنه لمن المعلن ثم ينفذ حق الشفع بلحقها ولا يضمن عليه لان يدعى عليه العلم فخلعت على نفسه ولو اقر الشفع والمشتري فاصح لم يثبت الشفعة وعلى المشتري رد قيمة العن على صاحبه وبقي الشفع مع غيره من البايع يدعى جوبه والتمس والبايع ينكرها فبشر الشفع من اختياره او بتبارة بان والشفيع في الثاني الشفعة ولو اقر الشفع والبايع فاصح رد البايع الشن على المال الذي لم يسله مطالبة المشتري ولا شفعة ولو ادعى ملكا على اثنين فصدقه احدهما فباع حصته على المصدق فان كان المكذب في ثلثه عنده فلا شفعة وان بقي دعواه عن نفسه فلا شفعة **مسألة** لو اقام المشتري بغيره على الشفع بان قد عفى عن الشفعة واقام الشفع بغيره باخذ بالشفعة والشفع في يد الشفع فالأقرب بحكم بينة السابق فان ائتمنا ولو التاريجان اجتمعت تقدم بغيره الشفع لثبوتها بالبدل بدنة المشتري في زيادة علمها بالعفو واحتمل عند الشافعية الثاني وفيه نظر فان بغيره الاخذ من بدنة الشهادة بالاخذ **مسألة** لو خرج الشفع مع حقا بعد بناء الشفع بغيره وقيل المستحق البناء والغرض القول فيها يرجع بالشفع على المشتري من الغرض وما نقص من بنية البناء والغرض غير ذلك كالفول في رجوع المشتري من الفاضل عليه **المبحث الثاني** سقطات الشفعة **مسألة** عند علمنا ان الشفعة على الفور فان اقر الشفع الطلب مع عدم العد بطلت شفيعته وهو المشهور من قول الشافعي هو الذي ذكر في كنية الجدي بنية وبها ابو حنيفة الا انه يقتدر بالمجلس لما رواه العاصم بن النعمان انه قال ان الشفعة لمن وابنها وعنه الشفعة كسقط العقال ان جددت ثبتت وان تركت الموم على من تركها من طريق الخاصة ما رواه علي بن مهزيار عن الجواد في حديثنا نجد الشفع في ثلثي الثمن ان كان الثمن في البلد ومدة عقيدته وثلاثة ايام بعد حضوره ان كان في غير البلد ثم قال فان وافاه والا فلا شفعة له ولو كانت الشفعة على الرأخي لم تسقط الشفعة بتأخير الثمن بل كانت تنقضي في الجدي فلو كان البايع اذا اقر المشتري اداء الثمن بعد ثلثة ايام ولان خيار الشفعة انما يثبت اذا اداء الضرر عن المال فكان على الغرض وكذا في الرد بالعيب القول الثاني للشافعية ان له الخيار ثلثة ايام فان شاء اخذ بالشفعة وان شاء ترك فان خرجت ثلثة ولم يخرج الاخذ بطلت شفيعته وبها قال ابن ابي ليلى والثوري لان ثبات الخيار على الرأخي اضرار بالمشتري لان ملكه لا يستقر على بيع ولا يتصرف به اذ لم يثبت له لا يخرج ان يؤخذ منه فبضع بعض نفقة ولا يمكن جعله على الضرر بل ان الشفع يحتاج الى ان يتفكر وينظر هل الخط في الاخذ والترك وينتج تحصيل الثمن فاذ جعل على الفور لغيره فلم يكن يدين بعد فاصلا وليس له الثلثة كما حدثت بالشرط عندهم وخيار العيوب عندنا وهي اربعة العلة وهو بطل خيار الرد بالعيب الثالث انه على الرأخي لا يسطر باسقاطه والشافعية بالترك وليس للمشتري مطالبة بالاخذ والترك وبها قال مالك لان عند مالان في انقطاعه وانما انما تستقطع بعد سنة والثانية تنقطع بان يمضي عليه من اربعة ايام ان تاركها لان هذا الخيار لا ضرر في ما حرم لان المنفعة تكون للمشتري وان ائتمنا فبعمارة من بناء او عرس فانه باخذ قيمته وما الاضرار ما حرم يكون على الرأخي كخيار الفصاح ومنع عدم الضرر وقد سبق الرابع قاله القديم انه على الرأخي لا يسطر الا باسقاطه ويوجد منه ما يدل على اسقاطه ان يقول للمشتري يعني هذا الشفع او بغيره يثبت او يثبت ان شئت او فاسمى فقال بعض الشافعية لا يبطل خيار المشتري ان يرفع الرأخي كما في قوله له ان اخذ او دفع اما الرأخي فلا وما المطالبة فله في روى الشافعية ما يجازي من اخذ الشفع في ذلك يمنع من العادة والضرر على اختياره وقد يفرغه على العادة اكثر مما يقوم به في حق الضرر وليس يجب لوجود الضرر مع الرأخي والحاصل ان على الرأخي بمتلافة يتبع لتمام المصلحة في الاخذ وهو اضرار بالمشتري اذا عرفت هذا فلو اقر المطالبة مع عدم العد بطلت شفيعته وان ائتمنا لم يفسد خياره لو اقر الجار لم يبطل **مسألة** انما يحكم بالنور بنية الشفعة اذا علم الشفع بالبيع ثم اذا اقر لغيره بطلت اما لو لم يعلم بالبيع فلا يبطل شفيعته وان مضت سنون كثيرة وهو على شفيعته اذا علم ولو اخبره من بغيره قوله العلم كالعصوم او عدد النوازل في المطالبة وقال لم اصدق الخبر بطلت شفيعته اذا لم كذب وان اخبره من لا يفيد خبره لو لم فان كان ممن يثبت حقوق الشرع باجتهاد كالعديد من الرجال والمراتب مع عدالتهم سقطت شفيعته ايضا لان اجتهادهم لا محجة في الشرع بل جاز ان يخبره عنه وان اخبره عدل واحد فلا قربا ان لا يسطر شفيعته لان الواحد لا يقوم به البينة وهو احد قول الشافعي ورواه الحسن بن زباد عن ابن جنيته وزفر والثوري والثوري ان بطل شفيعته ولا يقبل اعزازه يعلم التصديق لان الواحد حجة اذا حمل المدعى من رواه شيئا ولا يضمن هناك غيره عام فكيف يحلف فاذ لم يحلف كيف ثبت لو اخبره من لا يقبل قوله كالكافر والعاصي والصبي لم يبطل شفيعته والدية كالعبد فيبطل شفيعته بل خياره عند الشافعي احد قوله وفي تناوينا انما انما انما في النسخة قسده وجوه ان ينادى على ان يدعى به بغيره مع امرين ان قلنا لا من كرامة ولا فكما العدل لو ائتمنا بغيره هو له عده الله ان يسطر عده وان كانوا كافرين او شقة الشبهة ان علم عند غيره ولم لو اخبره واحد مضى ولو خطب بالشفعة بطلت فان لم يكن عدلا لان العلم بذلك وانحصر بالواحد لا يثبت من سماعه اذا علم بالبيع جهل استحقاق الشفعة لم يثبت شفيعته كان له طلبها بعد له لم ولو علم الشفعة انما لم يحلفه البادء على خلاف العادة والعدا وحال مشبه ولا يخرب دابة بالبيع على عبادته ويرجع في ذلك كذا في غير ذلك ما لا يبعد تقصير الا بطلت الشفعة وما بعد تقصير او توبنا في الطلب في منسقط لها **مسألة** لو اقر الطلب لعدد من سقط شفيعته والعد من ائتمنا بغيره والعد من ائتمنا بغيره في الاخذ في حال صلوة واجبة او كانت او اكرا وفضله حاجة او كون في حرام فله الاتمام ولا يكلف طمعهما على خلاف العادة وهو اصح قول الشافعية والثاني ان يكتف من قطعها حتى تصلوه او كانت وعلى الصحيح لو دخل وقت كل الصلوة او قضاها الحاجة جاز له ان يقدمها فاذ فرغ بطلت الشفعة ولا يبرم تخفيف الصلوة الواجبة لا المندوبة ولا يجب عليه الاقتصار على المبرى لو علم لبا او كان يريد الصلوة فاصبح الى الغد واذن في ذلك وصلى السنة لم يطل شفيعته وكذا لو تنظرا بجماعة الثاني ما لا ينتظر قوله عن قول كل الرض والخبر والغيبه اما الرض فان منع من اطلب التوكيل فيه بطلت شفيعته وان لم يمنع عن التوكيل فآخر التوكيل في مكانه بطلت شفيعته وهو ظاهر من هذا انما لا يبرأ من الدفيع مع ما كان من الثاني لا يطل شفيعته بترك التوكيل لا انه قد يكون له غرض في ابطاله بنفسه لا تقوم بذلك وخارج الضرر من جهة تركه بانه قد عذر في اذنه او في غير ذلك فان كان عدلا في ما عذر في الثالث لم يلحقه التوكيل منه ولا مؤثره بغيره بطلت الا فلا والمعتد ما قلنا

عدم التوبة

فِي بَابِ نَفْطَارِ الشَّعْدِ

سُيَا الشَّعْبِ

[illegible]

فِي بِلَادِهِ أُلُقُولًا شَفَعَهُ مَعَ الْكَثَرِ

[illegible]

11

سهان من التبريد لان ملكه مثل نصفه من المشتري حصل في البية ثلثا سهم واخذ من المشتري الاول سهمان وثلثا من الثاني ثلثي سهم هذا هو المثلث وان
 عني من الاول واحد من الثاني واحد من المشتري ما اشتراه وهو ستة اسهم لان شريكه بايع فلا شفعة له وان اراد ان ياخذ الشفعة بالعقد باع ثلثا من الثاني ثلثي
 من الاول سهمين ان جعلنا الشفعة على عدد الرؤوس واتقنا على قدر النصيب ياخذ من الاول ثلثا **مسألة** لو بيع شقص وله شفعة فباع احداهما وما والا
 وكان وارثه هو العاقلي كان له ان ياخذ الشقص بما ودر من الشفعة ولا يبطلها العفو السابق لان العفو وقع عما يملكه بالاصالة لا بالبراءة وكذا لو قدف رجل اباهما
 وهو ميت فباع احداهما كان الاثر استيفاء الحد كما ان كان مائت كان العاقلي وارثه كان له استيفاء بالبراءة عن سورة **مسألة** قد سلفنا لانا لا لا توجد
 الشفعة خلافا لابي حنيفة وكذا الرد بالعيب ان كان على سبيل الرضا وفيه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ثبتت الشفعة ان وقع الرد بالرضا لا نه نقل الملك بالرضا
 فاشبهه البيع وعوضا لا نفي فيه وليس بمعاوضة ولهذا يعتبر فيه العوض الاول فلم يثبت فيه الشفعة كالعقبة بائنا ولو لم يباها به بل باع المشتري من البايع بدل الثمن
 او غيره كان الشفع للشفعة لا نه عني كما استحقه بالعقد الاول وهذا عقد يستحق به الشفعة فوجب له **مسألة** ان كان الثمن معينا فملك قبل القبض
 بطل البيع والشفعة لا نه عقد فامضا العقد بخلافه لانا لا والرد بالعيب لو ظهر الثمن المبيع مستحقا بطل البيع ايضا والشفعة ولو كان المشتري قد
 باع الشقص قبل التلغف جمع بينهما لا شفع احد بالشفعة وبطل البيع الاول اما لو باعه ثم ظهر استحقات الثمن المبيع قبل الثاني ايضا ولا شفعة لان المقتضى لجلال
 البيع الاستحقاق لا مودوره اخر لو وجبت الشفعة ونقض له القاضي بها والشقص في يد البايع ودفع الثمن الى المشتري فقال البايع للشفيع اطلق فاقاله لو رجع الا
 لانها انما تصح بين المتبايعين وليس للشفيع ملك من جهة البايع فان باعه منه كان حكمه حكم البيع مالم يقبض **مسألة** لو كان احد الشريكين في الدار غائبا
 وكل منهما اصاب الوكيل قد اشترى منه لم يكن للاخر احذ بالشفعة لان اقرار الوكيل لا يقبل حق موكله ولا نه لو ثبتت الشفعة للحاضر لم يرد عوى الوكيل لثبته بالوكيل
 جميع وان الملك لثمان لومات لم يرد عوى الشراء منه بل يكتفى بحاكم الحاكم البلد الذي فيه لم يرد عوى الشراء من ذلك هو واحد وحلي الشافعية
 والثاني ان حاضر ياخذ بالشفعة وبه قال ابو حنيفة وصحابه لانه لو يرد عوى له فيما يده وبذلك احكام ذلك السجل فان قدم الغائب صلقة فلا كلام وان انكر البيع فان
 اتم مده عليه ليعينه بطل انكاره وان لم يقر به حلفه للمكر ثم رد الشفعة عليه واجرة مثله وارث نقصته كان وله ان يرجع يدك على من شاء فان رجع على الوكيل
 به على الشفع وان رجع على الشفع لم يرجع به على الوكيل لان التلغف حصل في يده في وجهه للشافعية لم يرجع عليه لانه غيب **مسألة** لو حكم بما كسر مع بيعه باعقاده
 ان الشفعة يشتع مع الكسر لم يعتزض عليه من لا يعتد له من الحكم وكذا عند الشافعي ان قضى الشفعي بشفعة الجوار لم يعتزض عليه الظرفي ان حكم باعقاده عند خلاف
 نحن فان كان لاخذ مملوكا وقلد من يجب قتله كان سباحة الباطل وان كان جهنما لم يجز ان ياخذ على خلاف مذهبه **مسألة** لو اشترى الشقص كسر
 من لدرهم لم يعلم وزنها او بصفة حنيفة لا يعلم كبرها فعندنا بطل البيع وعند من جوزه بكمال وبوزن ياخذ الشفع يدك لك العقد فان كان غائبا فبيع البايع
 باحضاره او اخبر عنه واعتمد قوله فذلك والا فليس للشفيع ان يكتله لاحضا والاحياء عنه ولو ملكه فقد رد الوتوق عليه نه والاحد بالشفعة وهذا
 مثله عندنا وهو ان يبيع بما امثله ثم يلف قبل العلم بقبضه ولو انكر الشفع بما امثله فان عين قد راو قال المشتري قد اشترىته بكذا وقال المشتري لم يكن قد
 معلوما فان القولين عند الشافعية انه يقع منه يدك ويحلف عليه هو لعقد عندي عدم العلم بالقبضة وقال ابن شريح لا يقبل منه ذلك لا يحلف بل انكر
 على ذلك جعل انكاره وروى الامين على الشفع وكذا خلاف لو قال انبت ان لم يبين الشفع قد ولكن ادعى على المشتري انه يملكه وطالبه اليان فملك الشافعية وجاز
 اصحابا عدمه لا يرد عوى حتى يبين قدر ما فعلت المشتري انه لا يعرف في الثاني بيع ويحلف المشتري على ما يقوله فان حلف الشفع على علم المشتري وحسن الشفع
 حتى يبين قدره فعلى الاول طريق الشفع ان يبين قدره فان وافقه المشتري فذلك والا حلفه على يمينه فان كل استدك الشفع يتكوله وحلف على ما عهده **مسألة**
 المشتري اذا ادعى ثانيا ومكذبا فعلى ان يكل المشتري في استدك الشفع يتكوله ويحلف مكذا لان ان يمين عندهم قد استند الى التحنن قالوا وهذا ان حلف
 على خطا اياه اذا سكنت نفسه له وهذا خطأ وان المبيع كايصم لا مع عدم القطع دون الظن والتحنن **مسألة** لو خرج بعض الثمن مستحقا بطل البيع فذلك العقد
 ويحيز المشتري في الشفع والا فضا وهو احد قول الشافعي بتعريق الصفقة فان اخذت الامضا فلك الشفع لاخذ وان اخذت الفسخ واراد الشفع اخذه فالقول يقتل
 وباحذ بالشفعة وبطل نفع المشتري سبق حق الشفع ولو ظهر استحقات ما دفعه الشفع لم يطل شفعته سواء كان عالما بالاستحقاق او جاهلا ولنا ان الشفعة لا تنجز
 قال الشفع تلكت هذا الدرام لم تنقط شفعته مع استحقاتها ايضا لعدم تعينها بالعقد وللشافعية قولان ثم اذا قال تلكت هذا الدرام حال العلم بالاستحقاق
 او الجهل فلا يطل حقه كالثناء ويبين نه ملك بالقول لا بالبيع ولا يفتقر الى ملك جديد وهو واحد قول الشافعية والثلث انه يفتقر الى تجديد قوله ملكك فخرج
 الذهب غاسا فلك استحقاقه ولو خرج الثمن ميسرا فان رضى البايع لم يلزم المشتري الرضا بمثله بل ياخذ من الشفع ثلثا **مسألة** قد بينا ان الشفعة مودورة
 ويشترك الورث فيها كما في الميراث وهو احد قول الشافعي على ما تقدم وفي الثاني عن عدد الرؤوس فلو ملك الشفع وعربا من ورثته فله ووجه من الشفعة والباقي
 وهو اصح طرق الشافعية والطريق الثاني انقطع بانسوبة هنا والثالث على القولين **مسألة** لو كان بين اثنين در بالسوية باع احدهما نصف نصيبه لزيد ثم باع
 النصيب الاخر لغيره فالشفعة النصيب الاول يختص به الشريك الاول ثم قد يفتقر عنه وقد اخذ في النصف الثاني للشافعية وجوه احدها ان يختص به الاول عن
 النصيب الاول اشتركا ولا يختص به الشريك الاول **مسألة** لو كانت لدار اربعة بايع احدهم نصيبه الثلث غيبا فقدم احدهم واخذ كل الشقص ثم
 المحاكم من يقيم على الغيب فاقسموا بين الحاضر فيها سابه او عرس ثم قدم الغائبان فلهما القلع بما نافية عمال فملك الشافعية وحققا اصحابا عندهم انه ليس له اذلك
 في حكم ان الشفع لا يقطع بناء المشتري غيبا او الثاني نعم لا يفتقر الى استحقات الاول فليس له التصرف حتى يظهر حاليه بخلاف الشفع مع المشتري ولو حضر
 اثنان فاخذ الشقص فاقسمت مع القيمة مال الغائب ثم قدم فله الاخذ وبطل القيمة فان عني استمرت القيمة ولو اخذ اثنان فحضر الثالث فاذا اخذ ثلث
 حصة باحدهما ولا ياخذ من الثاني شيئا فذلك كما للشفيع ان ياخذ نصيبا من المشتري دون الاخر **مسألة** لو وهب ثوبا لزيد لم يصح على ما اخبرناه عن علي بن
 في انه يملك ما يملكه مولاه وللشافعي القولين فله قد بينا ان يملك الوبايع شريك العبد حصته كان العبد لاخذ بالشفعة والاولى فقارده الى افض السبيل لا يجوز
 في عليه وللشافعية وجهان **مسألة** لو كان بينهما داران احدهما عن حمل باع الاخر نصيبه فله الحمل شفعة لا يوجب ذلك كما انه يرد له الميراث واشتبهت هاتان

